الجزء الثاني من حواشي
التوضيح للشيخ يس الحمصي





حواشي على
التوضيح

ياسين الحمصى

٤١٥

ح ٠ ع حواشي التوضيح، تأليف ياسين بن زين الدين بن أبي بكر (-١٠٦١هـ). كتب سنة ١١٥٦هـ.

ج٢ (٢٣٠ق) ٢٣س ٢١×١٦سم

٩١٨ نسخة حسنة، خطها ممتاز، كلمة قوله بالحمرة.

الأعلام ٩: ١٥٥، الظاهرية (النحو): ٧٣

١- النحو، اللغة العربية أ- الحمصي، ياسين بن زين الدين -١٠٦١هـ ب- تاريخ النسخ ج- حواشي شرح التوضيح د- حواشي على التصريح بمضمون التوضيح.

الاول ١ عدد كراس ١٥ ٨٤

الجزء الثاني من حواشي
التوضيح تأليف سيدنا
ومولانا شيخ الاسلام
والمسلمين الشيخ يس
الحمصي رحمه الله
تعالى امين
والمسلمين
امين

في نوبة محمد البلدكي
عفي عنه امين سنه ١١٠٦

في نوبة الفقير الى الله
ولوالديه ... ولمن
... عفا الله عنه
... سنة ١١٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله رب العالمين وصلي الله علي مولانا وسيدنا محمد خاتم الانبيا والمرسلين وعلي اله وصحبه اجمعين ونسال الله سبحانه تيسير اسباب الخير وحسن الخاتمة انه اكرم الاكرمين **هذا باب حروف الجر** قيل انما سميت بذلك لانها تجر معاني الافعال الي الاسماء والاظهر انها سميت بذلك لانها تعمل اعراب الجر كما سمي بعض الحروف حروف النصب وبعضها حروف الجزم وعملها الجر علي الاصل من كون ما اختص بقبيل حقه ان يعمل العمل الخاص بذلك القبيل فلا حاجة لقول السيوطي في الهمع لم تعمل رفعا لانه اعراب العمل ومدخولها فضلة ولا نصبا لان محل مدخولها نصب بدليل الرجوع اليه ولو نصب لاحتمل انه بالفعل ودخول الحرف لاضافة معناه الي الاسم **قوله** وهي عشرون حرفا بقي عليه حروف ذكرها شراح الالفية منها لولا اذا دخلت علي ضمير غير مرفوع نحو لولاي ولولاك ولولاه فانها جارة للضمير عند الجمهور ولا تتعلق بشي وموضع المجرور رفع بالابتدا والخبر محذوف ولعله يختار مذهب الاخفش انها غير جارة والضمير مبتدا اناب الضمير المخفوض عن المرفوع لكن رده في المغني بان الانابة انما وقعت في الضماير المنفصلة **قوله** بمعني من الابتدائية قال الدنوشري قال الجنيد قال ابن ولاد متي في لغة هذيل بمعني وسط فيقولون جعلته متي كمه اي في وسطه انتهي فعلي هذا تكون اسما لا حرف جر فليتامل وهل هي معربة او مبنية حينئذ انتهي واقول الظاهر انما قاله ابن ولاد لا يظهر عندهم لعدم ظهور كونها بمعني وسط في متي لجج فلعلها مشتركة والظاهر حينئذ ان الاسمية

مبنية

مبنية لمشابهتها الحرفية كما قالوا ان حاشا التنزيهية بنيت لمشابهتها حاشا الاستثنائية فان فرض اتحاد ايما بمعني وسط فهي معربة اذ لا مقتضي لبنائها **قوله** لعل الله قال الدنوشري هي باقية علي الترجي ولا يتعلق بشي ولكن الظاهر انها في هذا البيت معناها الاشفاق مثل لعلك باخع نفسك **قوله** بجر الجلالة هي مرفوعة محلا علي المشهور لانها جر بحرف زايد او شبهه وتقديرا علي ما يقتضيه الفرق بين الاعراب المحلي والتقديري وما قررناه في معني الاعراب المحلي فانظر حاشيتنا والتقديري وما قررناه في معني الاعراب المحلي فانظر حاشيتنا علي الفاكهي **وقوله** فضلكم خبر المبتدا **قوله** ولا يجوز الجر الي اخره قال الزرقاني اي ان لعل فيها لغات غير هذه الاربعة والجر انما هو بهذه دون تلك عندهم انتهي وما ذكره الشارح مستفاد من قول المصنف ولهم في لامها الي اخره فانه ظاهر في ان هذه اللغات خاصة بلعل الجارة فكان علي الشارح ان ينبه علي ذلك **قوله** ان تقدر كي مصدرية علي هذا ينبغي انه اذا ظهرت ان بعدها ان تعرب بدلا من كي **قوله** وسبعة تختص بالظاهر قد بينا في الحواشي وجه ذلك وحكمة انقسام هذه السبعة الي الاقسام الاربعة فراجعها **فصل قوله** واما علي تضمين الفعل الي اخره ظاهر صنيعه ان التضمين ليس تاويلا لعطفه علي التاويل بالواو ولا يخفي انه تاويل فكان الاحسن ان يقول مؤول اما بحمله علي الاستعارة واما بحمله علي التضمين ثم هذا ظاهر ان كان التضمين قياسيا فان كان سماعيا كما هو المختار علي ما مر في باب المفعول معه فلا يرتب له علي انابة حرف عن اخر لكون كل منهما غير قياسي وكون التجوز في الفعل اسهل كما نص عليه في المغني لا يقتضي مزية التضمين المطلوبة هنا لاخراج الكلام عن كونه غير قياسي فتدبر واعلم ان كلام المصنف والمغني في تقريره التضمين في مواضع يقتضي ان احد اللفظين مستعمل في معني الاخر لانه قال في وما تفعلوا من خير فلن تكفروه

١٤



اي فلن تحرموه وفي ولا تعزموا عقدة النكاح اي لا تعقدوا وحينئذ فمعنى
قوله انه اشراب لفظ معنى اخر ان اللفظ مستعمل في معنى الاخر فقط
فان هذا هو الموافق لذلك التقرير وان احتمل انه مستعمل في معناه ومعنى
الاخر وقول ابن جني في الخصائص ان العرب قد تتسع فتوقع احد الحرفين
موقع الاخر ايذانا بان هذا الفعل في معنى ذلك الاخر فلذلك جيء معه
بالحرف المعتاد مع ما هو بمعناه صريح في انه مستعمل في معنى الاخر فقط
وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل لانه استعمل اللفظ في غير معناه لعلاقة
بينهما وقرينة كما سيتضح ذلك وهذا احد اقوال فيه وقيل ان فيه جمعا
بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور عليه بمعناه بنفسه وعلى معنى المحذوف
بالقرينة وهذا انما يقول به من يرى بجواز الجمع بين الحقيقة والمجاز
وهو ظاهر قول المغني ان فايدته ان تودي كلمة مودي كلمتين فظاهر
تقريره مخالف لما ذكره من فايدته فليتنبه لذلك وعلى هذا القول جرى
سلطان العلما العز ابن عبد السلام فقال في كتاب مجاز القران الفصل الثاني
والاربعون في مجاز التضمين وهو ان يضمن اسم معنى اسم لافادة معنى الاسمين
فتعديه تعديته في بعض المواضع كقوله حقيق على ان لا اقول على الله الا
الحق ضمن حقيق معنى حريص ليفيد انه محقوق بقول الحق وحريص عليه
ويضمن فعل معنى فعل فتعديه ايضا تعديته في بعض المواضع كقول الشاعر
قد قتل الله زيادا عني ضمن قتل معنى صرف لافادة انه صرفه بالقتل دون ما
عداه من الاسباب فافاد معنى القتل والصرف جميعا انتهى المقصود
منه وفيه تصريح بان التضمين يجري في الاسما بل صدر به وقول المغني
اشراب لفظ يشملهما فاقتصار السعد والسيد على بيانه في الافعال جار
مجرى التمثيل لا التقييد ودعوى اصالته في الافعال مجردة عن الدليل
وقيل ان المذكور مستعمل في حقيقته لم يشرب معنى غيره وعليه جرى صاحب

الكشاف

الكشاف وعجيب للمصنف في المغني حيث نقل كلامه بعد تعريف التضمين
بالاشراب وهو اخبروي بما يقتضيه ذلك التعريف فتفطن له وقال
السعد في تقرير كلام الكشاف وبهذا يتبين انه لا يرد ان في التضمين مجازا
ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز وانه مع استعماله في المذكور يدل على
المحذوف ما نصه حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي
مع فعل اخر يناسبه ثم قال ان الفعل المذكور مستعمل في معناه
الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من الفعل الاخر بمعونة القرينة
اللفظية نحو احمد اليك فلانا معناه احمده منهيا اليك حمده
وقد يعكس كما في يؤمنون بالغيب يعترفون به مؤمنين
انتهى وفي قوله مع فعل اخر حذف مضاف اي مع حذف فعل فان
قلت المناسبة انما هي بين الفعل المحذوف ومتعلق المذكور لا بين
الفعلين قلت لا بد من المناسبة بينهما فلا يقال ضربت اليك زيدا اي
منهيا اليك ضربه ولا تكفي القرينة واعترض عليه بان في كلامه تناقضا لان
قوله مع فعل اخر يناسبه غير ملايم لقوله مع حذف حال فان الثاني
يدل على ان المحذوف اسم هو حال لا فعل بخلاف الاول واجيب بان في
كلامه تسامحا واطلاقا للفعل عليه وعلى الاسم او اراد بالفعل معناه
اللغوي وكذا في قوله ان يقصد بالفعل ولا يخفى سقوطه على هذا الكلام
وبعده عن المرام وذلك ان الداعي للسعد على ما قاله الفرا ارسي الى نفي الجمع
بين الحقيقة والمجاز والاصل تضمين الفعل لمثله ما تلاحظه في ضمن المذكور
مثله واشير بالحال عند بيان المعنى الى ذلك التضمين ولو قدر نفس
الفعل كان من الحذف المجرد ولم يكن المحذوف في ضمن المذكور وايضا
في تقديره تكثير للحذف وبهذا يظهر ان من قال لا تنحصر طرق
التضمين فيما قال وان منها العطف نحو الرفث الى نسائكم اي

المرفعة والانقضا الى نسايكم فقد غفل عن الباعث على هذا القول على انه لم
يبيع احد الحصر وقال السيد ذهب بعضهم الى ان اللفظ مستعمل في معناه
الحقيقي فقط والمعنى الاخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من
متعلقاته فتارة يجعل المذكور اصلا في الكلام والمحذوف قيدا له على انه
حال كما في قوله ولتكبروا الله على ما هداكم كانه قال ولتكبروا الله حامدين
على ما هداكم وتارة يعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور مفعولا كقولك
احمد اليك فلانا كانك قلت انهي اليك حمده كما يدل عليه قوله يعني الكشاف
عند الكلام على قوله تعالى يؤمنون بالغيب اي يعترفون فانه لا بد من تقدير
الحال اي يعترفون به مؤمنين اذ لو لم تقدر لكان مجازا عن الاعتراف لا
تضمينا انتهى وقوله على انه حال وقوله والمذكور مفعولا بمعنى ان المذكور
يدل على ذلك كما يفيده قول السعد مع حذف حال ماخوذ من الفعل
الاخر والظاهر ان السيد يوافقه على ذلك لانه لم يشر للرد عليه كما هو
دابه عند مخالفته فاندفع قول بعضهم ان في جعله المذكور مفعولا
للمحذوف نظر لظاهر ان الفعل والجملة لا يقع واحد منهما مفعولا لغير
القول والفعل المعلق فالصواب كون جملة احمد حالا من فاعل انهي المعنى
اي انهي حمده اليك حال كوني حامدا ويرد عليه انه ان اراد جعل احمد
حالا في التركيب ففاسد او في المعنى فالذي وقع فيه حالا انما هو اسم
الفاعل المحذوف بدلالة الفعل المذكور عليه كما يشهد به قوله حال كوني
حامدا وقد ذكر السعد ان هذا التركيب مما حذف فيه الحال والظاهر ان
السيد لم يقصد الرد عليه وانما اراد بيان وجه اخر ليفيد ان ذلك امر
اعتباري لا ينحصر فيما قاله السعد ومن العجب ان بعضهم بعد ذكر كلام
السعد والسيد قال انه لا ينحصر فيما قاله السيد بل له طرق اخرى منها
ان يكون مفعولا كما في قولهم احمد اليك الله اي انهي حمده اليك ومن

العجب

العجب ايضا قوله في الجواب عن كلام البعض المتقدم ان هذا من السبك
بلا سابك كباب التسوية وانت قد عرفت ان هذا حذف كما نص عليه السعد
لا سبك هذا وقد اتفق هذان المحققان السعد والسيد على ان في احمد
اليك زيدا تضمينا ووقع للمولى ابي السعود في اول تفسيره الفرق بين
الحمد والمدح بان الحمد يشعر بتوجيه النعت بالجميل الى المنعوت بخلاف
المدح وانه يرشد الى ذلك اختلافهما في كيفية التعلق بالمفعول في حمدته
ومدحته فان تعلق الثاني تعلق عامة الافعال بمفعولاتها والاول مبني
على معنى الانهاء كما في قولك كلمته فانه معرب عما تفيده لام التبليغ
في قولك قلت له ولا يخفى ان هذا مخالف لكلام القوم ولم يثبت بشهادة
من معقول او منقول فمن العجائب نقل شيخنا الدنوشري له في رسالة التضمين
وقوله وهو كلام حسن ربما يؤخذ منه ان الانهاء من مفهوم الحمد فيتعلق
الى به بالنظر لذلك فلا حاجة الى ادعاء التضمين فيه فليتامل ذلك انتهى
فان اراد بكونه حسنا حسن تراكيبه فلا شك في ذلك وان اراد حسنه من جهة
المعنى فلم يظهر فانه وان اطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه لم يات فيه ببيان
المرام ثم هنا امران الاول ما اشار اليه السعد والسيد من اخذ الحال من
المحذوف او المذكور لا شك انهما وجهان متغايران عند من له في التحقيق يد وان
وانما الكلام في انهما هل يستويان دائما او يترجح احدهما في بعض الاحيان
والذي يقتضيه النظر واليه يشير كلامهم رجحان احدهما على الاخر بحسب
المقام بل تعينه كما لا يخفى على من له بالقواعد المام فيترجح اخذها من
المحذوف في ولتكبروا الله على ما هداكم وان جرى السيد على خلافه كما فعل
قال بعضهم لان الحمد انما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم وكما في حديث
قال صاحب الكشاف المعنى لتكبروا الله حامدين ولم تقل لتحمدوا الله مكبرين
قال بعضهم لان الحمد انما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم وكما في حديث

ان تومن بالقضا فالمعنى ان تومن معترفا بالقضا لا ان تعترف بالقضا
مومنا لان ان والفعل تسبك بمصدر معرف وهو لا يقع حالا كما قال
الرضي في الكلام على ان تكسر وجوبا اذا وقعت حالا وان كان لا يخلو عن
نظر لعدم وجوب كون المصدر المسبوك معرفة كما ياتي ولما يرد لان
عليه من اسم الفاعل حكمهما وفي بعضها يترجح اخذها من المذكور
كما اذا ضمن العلم معنى القسم نحو علم الله لافعلن فالمعنى اقسم بالله عالما
لافعلن لا عكسه لان اقسم جملة انشائية لا تقع حالا الا بتاويل واسم
الفاعل الواقع حالا قايم مقامها فيعطى حكمها ونحو فاماته الله مائة عام لان
التقدير البثه الله مائة عام مماتا لا اماته الله مائة عام ملبثا لانه يلزم
منه ان لا يكون الحال مقارنة بل مقدرة والاصل كونها مقارنة ولما توهم بعضهم من
ان صلة المتروك تدل على انه المقصود اصالة فرد بانها انما تدل على كونه مرادا في
الجملة اذ لولاها لم يكن مرادا اصلا بل ان الصلة لا يلزم ان يكون للمتروك كما في عليه
كلام البيضاوي في تفسير اذ انتبذت من اهلها مكانا شرقيا فانه فسر انتبذت باعتزلت
وذكر انه متضمن معنى اتت ومكانا ظرف او مفعول ولا شك ان قوله من اهلها حينئذ
متعلق بانتبذت الذي بمعنى اعتزلت لا باتت ومما يتفطن له ان المراد بالصلة ما له
دلالة على التضمين لارتباطه بالمحذوف الذي في ضمن المذكور فيشمل ما اذا ضمن اللازم
معنى المتعدي فان التعدية حينئذ قرينة التضمين لا ذكر الصلة واما اذا ضمن فعل
متعد لواحد معنى متعد لاثنين وبالعكس وتضمين العلم معنى القسم كما مر فان القرينة
انما هو الجواب الثاني هل الخلاف في كون التضمين سماعيا او قياسيا مبني على الخلاف
في انه حقيقة او مجاز الى غير ذلك مما فيه من المذاهب وهل ذلك في المجاز
مبني على كون المجاز سماعيا اولا والذي يخطر بالبال انه على القول بانه حقيقة
لا يتوقف على سماع واشتراط المناسبة بين اللفظين لا يقتضي ذلك كما لا
يخفى وانه يلزم من كون مطلق المجاز قياسيا قياسية هذا المجاز الخاص خلافا

لبعضهم قال في التلويح المعتبر في المجاز وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها
في استعمال العرب فلا يشترط اعتبارها بشخصها حتى يلزم في احاد المجازات
تنقل اعيانها عن اهل اللغة وذلك لاجماعهم على اختراع الاستعارات
الغريبة البديعة التي لم تسمع باعيانها من اهل اللغة هو من طرق
البلاغة وشعبها التي بها ترتفع طبقة الكلام فلو لم يصح لما كان كذلك
ولهذا لم يدونوا المجازات تدوينهم الحقايق وتمسك المخالف بانه لو جاز
التجوز بمجرد وجود العلاقة لجاز نخلة لطويل غير انسان للمشابهة
وشبكة للصيد للمجاورة واب للابن للسببية واللازم باطل اتفاقا واجيب بمنع
الملازمة فان العلاقة مقتضية للصحة والتخلف عن المقتضي ليس بقادح
لجواز ان يكون لمانع مخصوص فان عدم المانع ليس جزا من المقتضي وذهب
المصنف رحمه الله الى انه لم يجز نحو نخلة لطويل غير انسان لانتفا شرط
الاستعارة وهو المشابهة في اخص الاوصاف اي فيما له مزيد اختصاص بالمشبه به
كالشجاعة للاسد فان قيل الطول للنخلة كذلك قلنا الطول الجامع ليس مجرد
الطويل بل مع فروع واغصان في اعاليها وطراوة وتمايل فيهما انتهى ولا شك انه
على القول بان التضمين مجاز فهو مجاز لغوي علاقته تدور على المناسبة وهي
مع انها ليست مما نصوا عليه في العلاقات امر مشترك بين افراده لكن الذكي
يرجعها في كل موضع الى ما يليق به مما هو من العلاقات المعتبرة وبذلك
يمتاز بعض الافراد عن بعض اخر والتخلف في بعض الافراد ان فرض لا يضر
كما علمت هذا ينبغي ان يحقق المقام دقل من حققه مع اطالة الكلام ولنا
رسالة في التضمين فريدة حررناها في مبادي الاشتغال قبل الوقوف على
افراده بالتصنيف ممن سبقنا وقصدنا ما حررناه هنا تتميم الكلام عليه
فلذا ارخينا عنان القلم وهو العذر في هذا التطويل ولعله لا يمل عند ارباب
التحصيل وحيث كان الامر كذلك فنتمم الكلام على بقية الاقوال فنقول تقدم

ثلاثة والرابع وهو الذي ارتضاه السيد ان اللفظ مستعمل في معناه الاصلي
فيكون هو المقصود اصالة لكن قصد بتبعيته معنى اخر يناسبه من غير
ان يستعمل فيه ذلك اللفظ او يقدر له لفظ اخر فلا يكون من الكناية ولا الافما
بل من الحقيقة التي قصد منها معنى اخر يناسبها ويتبعها في الارادة وحينئذ يكون
واضحا بلا تكلف وهذا مبني على ان اللفظ يدل على المعنى ولا يكون حقيقة ولا
مجازا ولا كناية والسيد جوزه ومثله بمستتبعات التراكيب وذلك ان الكلام
قد يستفاد من عرضه معنى ليس دالا عليه باحد الوجوه الثلاثة المذكورة كما
يفيد قولك ازيتني فستعرف التهديد وان زيدا ماتم ابكار المخاطب والسعد
وغيره جعلوا ذلك كناية انتهى والمراد من التبعية في قوله لكن قصد بتبعيته
التبعية في اللفظ كما يصرح به قوله في حواشي المطول في بحث الاستعارة عنده
الكلام على قوله اسد علي وفي الحروب نعامة لا ينافي تعلق الجار به اذا وحظ مع
ذلك المعنى ما هو لازم له ومفهوم منه من الجراءة والصولة والفرق بين هذا
الوجه والتضمين ان في التضمين لابد ان يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعا
مقصودا في المقام اصالة وبه يفارق التضمين الكناية وفي هذا الوجه لا يكون
المعنى الملحوظ تبعا مقصودا في المقام اصلا كيف والمقام مقام التشبيه بالاسد
على وجه المبالغة وذلك يغني عن القصد الى وصف الجراءة والصولة مرة اخرى
انتهى وبذلك يندفع قول ابن كمال باشا في رسالة التضمين ان قيد تبعية في
الارادة يخرج المعنى الاخر عن حد الاصالة في القصد والامر في التضمين ليس
كذلك بل قد تكون الحاجة اليه اوفر انتهى ومن العجب انه نقل كلام حاشية
المطول في تلك الرسالة واما الاعتراض على ما قاله السيد بانه كيف يعمل
اللفظ باعتبار معنى لا يدل عليه لان اللفظ دال عليه لكنه لم يستعمل فيه
والخامس ان المعنيين مرادان على طريق الكناية فيراد المعنى الاصلي
توصلا الى المقصود ولا حاجة الى التقدير الا لتصوير المعنى قال السيد

وفيه

ضعف لان المعنى المكني به قد لا يقصد وفي التضمين يجب القصد الى كل
من المضمن والمضمن فيه انتهى ولا يخفى ان قد علم القلة في عرف المصنفين
وجعلها المناطقة سور الجزئية فمن الغريب قول بعضهم ان اراد انه لا يقصد
اصلا فممنوع لتصريحهم بخلافه وان اراد التقليل او التكثير لم يثبت المطلوب لان
عدم ارادته في بعض المواضع لا ينافي ارادته في بعض اخر وحاصل ما اشار اليه
السيد ان الكناية في بعض الاحيان لا يقصد منها المعنى الاصلي ولو كان التضمين
منها لاستعمل استعمالها في وقت ما وبحاله كما قال العصام بانه قد يجب في بعض
الكناية شيء لا يجب في جنسها ولذلك سمي باسم خاص انتهى فان قيل اذا اشترط في
التضمين وجوب ارادة المعنيين نافى الكناية لان المشروط فيها جواز ارادته
اجيب بان المراد بالجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود لا خراج المجاز
لا الجواز بمعنى الامكان الخاص لظهور ان عدم ارادة الموضوع له لا مدخل له في خروج
المجاز حتى لو وجب ارادته خرج ايضا اورد بعضهم على قول السيد ان
التضمين يجب فيه القصد الى المعنيين انه ممنوع وادعى انه وارد على طريق
الكناية قال الا ترى ان معنى الايمان جعله في الامان وبعد تضمينه معنى
التصديق لا يقصد معناه الاصلي وارايتك بمعنى اخبرني انتهى وهو ظاهر
لا انه مفوت لفائدة التضمين من اداء الكلمة مؤدى كلمتين وجعل ارايتك
بمعنى اخبرني من التضمين مميز ظاهر والسادس ان المعنيين مرادان
على طريق عموم المجاز كما بيناه في رسالتنا وذكر بعضهم في التضمين قولا اخر
لو صح كان سابعا وهو ان دلالته غير حقيقة ولا تجوز في اللفظ وانما التجوز في
انضمامه الى المعمول وفي النسبة الغير التامة ونقل ذلك عن ابن جني وقال
الازهري انهم حملوا النقيض على نقيضه فعدوه بما يتعدى به كما عدوا
اسد بالباء حملا على جهره وفصل بعض حمله على نقض ولا مجاز فيه قطعا
بمجرد تغيير صلته وانما هو تصرف في النسبة الناقصة انتهى وهذا

القول مخالف لما نص عليه ابن جني في الخصايص وقد تقدم كلامه فيها ومن العجب
ان هذا الناقل نقل كلامه في الخصايص واستدل به لمذهب في التضمين مع انه
مغاير لهذا وحمل النقيض على النقيض ليس من التضمين ولا قريب منه
ليقرب به ولهذا قابله بعضهم به فانه قال في المغني في بحث على وقد تكلم
على قوله اذا رضيت علي بنو قشير يحتمل ان يكون رضي ضمن معنى عطف وقال
الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط نسال الله تعالى الرضا بغير سخط
بفضله وكرمه وبقي قول اخر انه ثبت كانا ثامنا واختاره المولى ابن كمال باشا
حيث قال وبالجملة لا بد في التضمين من ارادة معنيين من لفظ واحد على وجه يكون
كل منهما بعض المراد وبه يفارق الكناية فان احد المعنيين تمام المراد والاخر
وسيلة اليه لا يكون مقصودا اصالة وبما قررناه اندفع ما قيل الفعل المذكور ان
كان في معناه الحقيقي فلا دلالة له على الفعل الاخر وان كان في معنى الفعل الاخر
فلا دلالة له على المعنى الحقيقي وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
ولا يمكن ان يقال ههنا ما يقال في الجمع بين المعنيين في صورة التغليب لان كلا
من المعنيين ههنا مراد بخصوصه انتهى المقصود منه ولا يخفى انه لم يظهر
اندفاع الجمع بين الحقيقة والمجاز في التضمين لما اعترف به من ان كلا من المعنيين
مرادا بخصوصه ثم قال ان التضمين على المعنى الذي قررناه لا اشتباه بينه وبين
المجاز المرسل لانه مشروط بتعذر المعنى الحقيقي وهو غير متعذر فلم يلزم اندراجه
تحت مطلق المجاز وبين ان الحق انه ركن مستقل من اركان البيان كالكناية والمجاز
المرسل وان فيه مندوحة عن تكلف الجمع بين الحقيقة والمجاز وفي قوله
ان المعنى الحقيقي في التضمين غير متعذر نظر لانه متعذر بواسطة القرينة
كما عرف مما مر ولا بد من المصير الى المجاز او الجمع بين الحقيقة والمجاز لان القرينة
في المجاز انما تمنع من ارادة الحقيقة فقط فاحفظه فانه مما يقع فيه الغلط
ثم انه علم من كلامه ان في المذهب الذي اختاره السلامة من الجمع

بين

بين الحقيقة والمجاز اللازم على بعض الاقوال وهو القول الثاني المتقدم كما
عرفت تحقيقه مما مر فدعوى ان شبهة الجمع في التضمين مطلقا واهية
دعوى باطلة ولم يرد بها الطعن على السيد كما لا يخفى على من راجع كلامه وان
كلام السيد لا يتوهم فيه ذلك الجمع فمن قال انما اعترض عليه بذلك فقد
افترى وحسبنا الله ونعم الوكيل **قوله** ولا يجعلون ذلك شاذا قال
الزرقاني لعل الواو زائدة انتهى ولم يظهر لي وجهه والعطف هو الظاهر
والمعطوف عليه قوله يحمل الباب كله **قوله** وحمل المانعون هذه
الادلة الى اخره قال في الجنى الداني فان قلت فما تصنع بقوله لله الامر
من قبل ومن بعد قلت ذكر ابن ابي الربيع في شرح الايضاح ان محل الخلاف
انما هو في الموضع الذي يصلح فيه دخول منذ فلا يقع خلاف في صحة وقوع
من هنا انتهى ورايت بخط المصنف ما نصه ذكر ابن اياز في نتيجة القواعد
قبل وبعد مستعملان للزمان والمكان وان شيخه نقل عن بعضهم ان ه
الاولى بهما المكان لثلاثة اوجه امتناعهم من اضافتهما الى الفعل بغير سابك
نحو من قبل ان تاتينا والاخبار بهما عن الجثة نحو الجبل بعد الوادي و
والوادي قبل الجبل وانهما الاصل في الغايات وكلها ظروف
مكان كفوق وتحت انتهى والجواب عن الاول انهما ليسا اسمين لشي من
اوقات الدنيا كالليل والنهار والظهر والعصر وانما استعملا
للدلالة على التقديم والتاخير فلم يكونا اصلي الوضع للزمان فلذا لم
يتصرف فيهما بالاضافة الى الفعل وعن الثالث انهم غلبوا عليهما حكم
الصفات حين ترك موصوفهما وهجر وهذا يصلح جوابا عن الاول
ايضا **قوله** من تاسيس اول قال في المغني ورده السهيلي بانه لو
قيل هكذا لاحتيج الى تقدير زمان انتهى بقي ان التاسيس ليس
مكانا فالمعنى التاول به الا ان يقال المقصود ان لا يكون الا ابتدا

في الزمان وذلك صادق بان لا يكون في زمان ولا مكان قوله من صلاة
الجمعة قال الدنوشري صحة هذا موقوفة على ان معنى الحديث ان المطر
كان مبتدأه صلاة الجمعة لا اول يوم الجمعة وان كان معناه ان المطر
ابتدأه اول يوم الجمعة فلا يتاتى هذا التقدير فليتامل انتهى
واقول في الحديث الذي في البخاري ما يدل على ان ابتدا المطر
وانتهاه صلاة الجمعة لان فيه ان اعرابيا قام والنبي صلى الله عليه
وسلم يخطب وشكى اولا قلة المطر وثانيا كثرته او شكى غيره الكثرة
فراجعه قوله نحو من عهد الى اخره يمكن ردها في مثل ذلك الى الابتدا
في المكان كما بيناه في الحواشي قوله ولها ثلاثة شروط لم يشترطوا
في زيادة غيرها ذلك لانها ام الباب فاشترطوا في زيادتها ذلك
لتقل زيادتها قوله بهل خاصة كذا قيده ابو حيان في الارتشاف
والمصنف في المغني لكن لم يقيد ابن الناظم بهل والاطلاق قضية
كلام السمين والصفاقسي فانهما نقلا في الكلام على قوله تعالى سل بني
اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة كلاما عن ابن عطية ونظرا فيه بان كم ان
كانت خبرية فلا تزاد من في الخبر وان كانت استفهامية فمتعلق الاستفهام
المفعول الاول لا الثاني الا ان يقال بجوازه لانسحاب الاستفهام على
الجملة انتهى وهذا صريح في جواز زيادة من بعد كم الاستفهامية كما لا
يخفى قوله ولعل الفرق الى اخره قال الدنوشري قد يتوقف فيه فان كون
هل انما لطلب التصديق لا يقتضي ان يكون ذلك خاصا بها فليتامل
قوله اما فاعلا قال الدنوشري قال بعضهم اعلم ان زيادة
حروف الجر مع المنصوب احسن من زيادتها مع المرفوع
نحو قولك ما رايت من احد احسن من قولك ما قام من احد
والعلة في ذلك ان زيادتها مع المنصوب في محلها لان حروف الجر

انما

انما تدخل لتعدي الافعال الى الاسما والتعدية انما هي للمنصوب واذا
زدتها في المرفوع اوقعتها في غير محلها لان حرف الجر لا يعدي الفعل
الى المرفوع فكانت الزيادة مع المنصوب احسن قوله به يدخل فيه
ما قاله ابو حيان من انها تزاد في ظرف او مصدر اتسع فيهما نحو ما سير
من سير شديد وما صيد عليه من يوم ووجه دخول ذلك ان كلا
منهما مفعول به على الاتساع واعلم انه قال في المغني تقييد المفعول
بقولنا به عبارة ابن مالك فتخرج بقية المفاعيل وكان وجه منع
زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه انهن في المعنى
بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفي ولا تجامعهن من ولكن لا يظهر للمنع
في المفعول المطلق وجه وقد ذكر ان ابا البقا خرج على زيادتها في المفعول
المطلق قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شي وتكلم على ذلك فراجعه
قال الدماميني وقد يشكل قوله انهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع الى اخره
بانه قد سمع دخول من على مع كما حكاه س ذهبت من معه وقراة من قرا
هذا ذكر من معي بكسر ميم من ويجاب بان مع المدخولة لمن بمعنى عند
التي يراد بها مكان الاجتماع او زمانه ولا شك ان مع التي تجعل الواو
بمعناها في المفعول معه ليست بمعنى عند بل بمعنى الاجتماع وقد صرح
ابو البقا بزيادتها في المفعول المطلق في قوله تعالى وما يضرونك من شي
وقال ان من شي بمعنى ضرر فلعل المصنف اطلق المفعول ليشمل
المفعول المطلق والشارح قيد بقوله به ليكون في المفهوم تفصيل
تامل قوله او مبتدا قال الدنوشري قال بعضهم تزاد من في الابتدا وفي
الفاعل وفي اسم كان وفي مفعول ما يتعدى لواحد وفي اول مفعولي ظننت
وفي اول مفاعيل ظننت وفي اول المفاعيل اعلمت وفي اول مفعولي اعطيت وفي
وفي ثانيهما وفي مفعول ما لم يسم فاعله فهذه تسعة مواضع انتهى اقول

من زيادتها في اسم كان قوله تعالى ما كان على النبي من حرج الاية فكان
ناقصة ومن زائدة دخلت على اسمها والخبر قوله فيما فرض الله له اي
ليس على النبي اثم فيما قدره الله له ولا يبعد ان يكون الخبر قوله على
النبي وقوله فيما فرض الله له ظرفا وقول المولى ابي السعود اي ما صح وما
استقام في الحكمة ان يكون له ضيق فيه تفسير كان بمعنى غير متعارف
وهو الاستقامة والاتيان بقيد مستغنى عنه وهو في الحكمة وتفسير
الحرج بما لا يناسب المقام وهو الضيق فان المناسب ان يكون بمعنى
الاثم فتدبر قوله نعته على المحل هذا بناء على ان المجرور بحرف زائد
اعرابه محلي وان الاعراب المحلي لا يختص بالمبنيات وهو ان وقع التصريح
به في كلام كثيرين مشكل كما بيناه في حاشية الفاكهي قوله قد كان
من مطر قال الدنوشري هذا سمع من كلامهم وسمع ايضا قد كان من
حديث فخل عني قيل من في الموضعين زائدة في الفاعل ولا دليل فيه
لاحتمال ان يكون الفاعل في الموضعين ضمير يعود على اسم الفاعل اي
قد كان هو اي كائن من مطر ويحتمل ان يكون ذلك على الحكاية كان قائلا
قال هل كان من مطر وهل كان من حديث فقيل في الجواب على سبيل
الحكاية قد كان من مطر وقد كان من حديث وقد خرج ذلك ابن الضائع
ان التقدير قد كان شيء من مطر فحذف الفاعل واقيم المجرور مقامه فهو
من اقامة الصفة مقام الموصوف وهذا التخريج فاسد لانه يلزم منه
ان يكون المجرور بحرف غير زائد فاعلا وذلك لا يجوز فقد بان بهذا
انما نقله بعض اصحابنا عن بعض مشايخنا في قوله تعالى
ولقد جاءك من نبا المرسلين جوابا عن حذف الفاعل في غير المواضع
المعروفة من ان ذلك محله ما لم يقم غيره مقامه مردود فليتامل
وقوله فهذا التخريج فاسد الى اخر ما علل به الفساد قد يمنع

بان

بان هذا المخرج لا يدعي ان المجرور فاعل بل يمكن ان يكون مراده ان هذا
الجار والمجرور صفة قامت مقام موصوف فهو بعد حذفه ولعل هذا
مراد قايله انتهى اقول كانه اراد ببعض المشايخ الشهاب القاسمي ه
نعم قال ذلك فيما كتبه بهوامش ابن الناظم في اخر باب النعت
واعترضه بعض الفضلاء بانه ان اراد بما سد مسده ما يصلح للفاعلية
فالجار والمجرور ليس كذلك وان اراد ما هو محله مطلقا اشكل انهم
في قوله تعالى ثم بدا لهم الاية احتاجوا الى التاويل الممكن ولو صح ما ادعاه لما
احتاجوا اليه واجيب باختيار الثاني لكن المراد ما قام مقامه مع كونه فيه
اشعار ودلالة على ذلك الفاعل المحذوف كما في الاية قوله والثاني نحو
اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة قال الدنوشري كونها في هذه الاية للظرفية
مخالف لقول البيضاوي انها فيها للبيان اذ حينئذ تكون من لبيان الجنس
قوله وزاد في المغني الى اخره لم يرد ذلك على وجه يقتضي اختياره لانه نظر
في كثير منه ففي كلام الشارح ايهام ما لا ينبغي قوله وهو المفصل الى اخره
قال في المغني بعد ان نقله عن ابن مالك وفيه نظر لان الفصل مستفاد
من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز ه
والظاهر ان من في الايتين للابتداء او بمعنى عن قوله نحو ينظرون من طرف
الى اخره قال في المغني والظاهر انها للابتداء او قال الدماميني ان اريد
بكون الطرف الة للنظر فمن بمعنى الباء كما قال يونس وليس الظاهر
حينئذ كونها للابتداء الا كما قال المصنف وان اريد ان الطرف وقع ابتداء
النظر منه فمن لابتداء الغاية لا بمعنى الباء فما جعلناه متعلقا ان يكون لان
الى ارادة المستهل قوله نحو لن تغني عنهم اموالهم الى اخره قال
في المغني وقد مضى القول بانها في ذلك للبدل وتقدم ان محل البدل
ان المفيد للبدلية متعلقها المحذوف واما هي فللابتداء قوله

وانا لمنا نضرب الى اخره تمامه على راسه تلقى اللسان من الفم قال في المغني
والظاهر ان من فيها ابتدائية وما مصدرية وانهم جعلوا كانهم خلقوا
من الضرب **قوله** فجملته غاية لو ربيتك قال الزرقاني اقتصر الشيخ
على هذه اوترك ما فيه النزاع وهو ان محل الابتداء هل هو شيء اخر او هو محل
الانتهاء **قوله** واسقطها هنا الى اخره قال الزرقاني هذا غير ظاهر
بل اسقطها لان غرضه محاذاة كلام الناظم الا ترى انه تبعه فيما ذكره
مع انه يستظهر خلاف ما ذكر **قوله** بين معنى وذات لا يرد عليه نحو
النار للكافرين مع كونها للاستحقاق لا للاختصاص لان النار
لا تختص بالكفار لدخول العصاة فيها وذلك لان الاصل عذاب النار
والعذاب معنى **قوله** وانما هي مقوية الى اخره قال الدنوشري قد يقال
عليه ان العامل هنا ليس فرعا في العمل وليس مؤخرا ويجاب بان الكوفيين
لا يسلمون هذا الشرط ويلحق بذلك ما اذا ضعف العامل بتضمنه
معنى التعجب كما هنا فليتامل **قوله** ويثرب قال الدنوشري اطلاق
يثرب على المدينة حرام قال بعضهم ومن دعاها يثرب يستغفر **قوله**
يا بوس للحرب تعجب من شدة الحرب والبوس الشدة مهموز ويخفف
بابدال الواو **قوله** وهو مشكل لان من شان الى اخره قال الزرقاني هذا الاشكال
ممنوع لانه لا يلزم من الاضافة كون العامل المضاف **قوله** ورد بقوله
ولا والله معطي الى اخره قال الزرقاني يجاب بان هذا شاذ لقوة العامل وحيث
كان شاذا فكيف ياتي الرد به انظر المغني يظهر لك ان ما هنا غير حسن
والذي اوقعه في ذلك ان المصنف ذكر هذا بعد كلام ابن مالك فاعتقد
الشارح انه مرتبط به وليس كذلك بل هو مرتبط باول الكلام **قوله** وهو
مشكل لان الزائدة المحضة الى اخره قال الزرقاني الجواب عنه ان الاسم انها
متعلقة وغير متعلقة في ان واحد بل يجوز ان تتعلق نظرا الى كونها

مقوية

مقوية ويجوز ان لا تتعلق نظرا الى كونها زائدة فلم يجتمع الامران في وقت
واحد وبهذا يجاب عن قولهم معدية وغير معدية اي يجوز ان تكون
معدية نظرا الى كونها مقوية ويجوز ان تكون غير معدية نظرا الى كونها
زائدة قاله بعض شيوخنا انتهى وقوله فلم يجتمع الامران في وقت واحد
محل نظر وكان الظاهر ان يقول فلم يجتمع الامران من جهة واحدة
وعبارة الدنوشري يرد بان جهة الزيادة من جهة ان العامل يتعدى
بنفسه وجهة الاصالة باعتبار ضعفه بما ذكر **قوله** الثامن التعجب
قال الدنوشري اي من التعجب وهي حينئذ مكسورة على اصلها لانهم قالوا
لام الجر مكسورة الا مع الضمير ما عدا اليا والا مع المستغاث به وقولهم
ان اللام للتعجب ينافيه ما صرحوا به في باب التعجب ان الصيغة كلها
للتعجب وقد يجاب بالتزام ما قالوه في باب التعجب ويكون نسبتهم
هنا التعجب كنسبتهم الطلب للسين على ما حققه السيد من انه مجاز
من نسبة ما للكل للجزء تامله **قوله** علة للتولد قال الزرقاني لعله
للولادة **قوله** اقم الصلاة لدلوك الشمس اي بعده لان الوقت انما يدخل
ويعلم بالدلوك فلا تقام الصلاة الا بعد الدلوك وهو ميل الشمس عن
الاستواء وقال الدنوشري من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته
وافطروا لرؤيته وقول متمم بن نويرة فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع لم
نبت ليلة معا **قوله** وللتمليك وشبهه قال الدنوشري هذا تقدم في اول
مبحث اللام فليتامل ثم ظهر ان الاول للملك وشبهه وهذا للتمليك
وشبهه وفرق بين الملك والتمليك انتهى والفرق ان الاول من مقولة الفعل
والثاني من مقولة الانفعال لكن ذكر ابن سينا كما ذكره السيد في شرح
المفتاح ان العلم والتعليم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان فان شيئا واحدا
هو انسياق ما الى تحصيل مجهول بمعلوم يسمى بالقياس الى الذي يحصل

فيه تعلما وبالقياس الى الذي يحصل منه تعليما وقال المسعودي في شرح
اداب البحث بعد حكاية كلام ابن سينا بقيل فتامل وانظر ما فيه ليظهر
لك ما فيه انتهى ووجه التامل في الحاشية بانه يلزم عليه اما قيام
الصفة الواحدة بالذات بالمحلين واما حمل الشيء على شيء اخر مع انتفا
مبدا المحمول عنه وكلاهما ظاهر البطلان انتهى وفيه بحث لان قيام
الصفة الواحدة بالذات بمحلين انما يكون محالا لو كانت الصفة
واحدة بالشخص وانها ليست كذلك واما اذا كانت واحدة بالنوع
فيجوز ان يقوم بعض جزئياته بمحل والاخر بمحل اخر واما انتفا
مبدا المحمول فليس بمسلم لان من يحمل كلاهما واحدا بالذات كيف يسلم
ان من يكون محكوما عليه بالمتعلم لا يتصف بالتعلم او التعليم تامل وايضا
لا مانع من قيام الشيء بشيء اخر مع انتفا مبدا المحمول الا ترى انه يقال
الضوء مضيء مع انتفا مبدا المحمول والا لزم الدور **قوله** الاستعانة
وتسمى باء الالة والظاهر ان المراد بالاستعانة الاعانة لا طلبها فالسين
للتوكيد لا للطلب **قوله** التعويض الاوضح العوضية وكانه اراد بالمصدر
الحاصل به **قوله** يعني من اهل السنة كذا قال الدماميني قال والاولى اراد
اهل السنة والمعتزلة جميعا اشكل ان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع
الذي لا ذنب له والذي له ذنب ومات تائبا دخول الجنة فيكون العمل
الصالح عندهم موجبا لذلك وسياتي فيه فكيف ياتي على قولهم ان تكون الباء
سببية في الحديث وقال الشمني واقول المعتزلة انما يقولون يجب على
الله اثابة الطائع ومن مات تائبا واما اثابتهما بدخول الجنة فبفضل
الله ورحمته وايضا فهم لا ينكرون ان قدرة العباد على خلق اعمالهم
وتوفيقهم لخلقها بخلق الله تعالى وايجاده فيصح نفي سببية
دخول الجنة عندهم عن الاعمال واثباتها لرحمة الله تعالى **قوله**

وهي

وهي التي يصلح في موضعها مع قال الدنوشري في رسالة التضمين والظاهر
ان الباء بمعنى مع على العكس من ذلك اي من ان الاصل دخول مع على
المتبوع نحو جاء زيد مع الامير فان قيل جاء الامير مع زيد كان على
خلاف الاصل كما في المطول في بحث الكناية فالاصل في الباء ان تدخل على
التابع نحو بعت العبد بثوابه اهبط بسلام منا وفرق ابن مالك
في شرح المنار بين استعمال الباء التي للمصاحبة وبين مع ان مع
لابتدا المصاحبة والباء لاستدامتها **قوله** اي معه وليست للتعدية
اذ ليس المراد ادخلوا الكفر بل ادخلوا مصاحبين له ومتصفين به **قوله**
فاسال به خبيرا فالسوال تجاوز الله اي الخبير حيث كان الخبير
هو المسول والضمير في به راجع للرحمن ومر في الكلام على الديباجة
ما يتعلق بمتعلق به فراجعه **قوله** وتاولوا ما ورد من ذلك اي على
ان الباء في الاية الاولى سببية كما في المغني او تجريدية كما قاله الرضي والتقرير
واسال بسواله خبيرا وفي الثانية بمعنى مع **قوله** البدل فرق النهاب
القلمي بينه وبين البدل فانظر حواشينا على الالفية **قوله** ما يسرني
الى اخره اي بل الذي يسرني شهود العقبة **قوله** ومع خبر ليس نحو ليس
زيد بقايم هذا في الخبر الغير الموجب وزيادتها فيه قياسية وقد تزاد
في الخبر الموجب فيتوقف على السماع نحو جزاء سيئة بمثلها وسنكها بشي
يستطاع وزاد في المغني انها تزاد في الحال المنفي عاملها كقوله فما رجعت
بخائبة ركاب والتوكيد قاله وجعل منه بعضهم يتربصن بانفسهن
قوله حقيقية او مجازية قد يجتمعان نحو ان المتقين في جنات وعيون
ونعمة استعمل الظرف في حقيقته بالنسبة الى الجنات وفي مجازه بالنسبة
الى العيون والفواكه والنعم ومن لا يرى ذلك يقدر وفي عيون وفواكه
فتكون في في الثانية مجازا محضا شبهها في كثرتها بالظرف المحيط

بالمظروف لكن فيه حذف حرف الجر وبقاء عمله وهو شاذ فالاولي
ان يجعل الجميع مجازا والتقدير في لذات جنات او في نعيم جنات
وعيون وفواكه هذا وقوله او مجازية يفهم انه نوع خارج
عن النوعين السابقين وليس كذلك فكان ينبغي ان يقول
او مجازية كذلك اي مكانية اوزمانية **قوله** بسبب ما افضتم فيه اي
لا فيه اذ المس في الحديث والكلام **قوله** ولكن شبه المصلوب حاصله
في النظم الشريف استعارة تبعية جرت في متعلق الحرف لكن الشارح
تبعا للمصنف في المغني علي ما في حرف الباء لم يحسن تقريرها ولا بيانها كما لا
يخفي علي العارف بالبيان لان المراد بمتعلق الحرف معاني الاسما الكلية
التي يعبر بها عند تفسير معاني الحروف الجزئية وهم صاحب التلخيص
فسره بالمجرور بالحرف وكلام الشارح لا يوافق واحدا منهما فالحق في
تقرير الاستعارة انه شبه استعلا المصلوب علي الجذع بظرفية المقبور في
قبره ثم استعمل في المشبه في الموضوع للمشبه به اعني الظرفية فجرت
الاستعارة في الاستعلا والظرفية وتبعيتها في علي وفي **قوله** المقايسة
المراد بها الاضافة والنسبة فقوله في الاخرة اي بالاضافة والنسبة
اليها **قوله** فما متاع اي تمتع اي التمتع الحياة الدنيا وليس في هنا الظرفية
اذ التمتع بالحياة الدنيا لا يكون بالاخرة **قوله** جمع كلوة قال الدنوشري
هو بالواو لغة في كليه بالياء كما قال الجوهري **قوله** واجاز ابن مالك
وحده قال الزرقاني عبارة المغني اجازة ابن مالك وحده بالقياس علي
نحو قوله فانظر بمن تثق علي حمله علي ظاهره وفيه نظر انتهي قال الدماميني
قوله وفيه نظر الضمير يرجع الي القياس او الي قول ابن مالك ووجه
النظر ان المقيس عليه وهو فانظر بمن تثق لا تتعين الباء فيه للزيادة علي
ان يكون الاصل فانظر من تثق به فحذف به وعوض من هذه الباء

الجارة

الجارة للضمير باخرى داخلة علي من اذ يجوز كما مر ان تكون استفهامية
لا موصولة والكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدا مستفهما بقوله بمن تثق فلا
حذف ولا تعويض **قوله** وجعل منه وقال اركبوا فيها في اعراب الصفاقسي
وقال اركبوا في لتضمنه معني صيروا او ادخلوا وقيل التقدير اركبوا
الما فيها فمفعول اركبوا محذوف وقيل في زايدة للتوكيد انتهي والداعي
الي هذا كله ان ركب متعد بنفسه لانه تتصل به ها غير المصدر نحو الجواد
ركبته ويبني منه اسم مفعول تام نحو الجواد مركوب وجميع ما قيل في هذه
الاية يقال في قوله تعالي حتي اذا ركبا في السفينة **قوله** الاستعلا اي العلو
فالسين للتوكيد لا للطلب **قوله** علي مجرورها اي حقيقة كما مثل او مجازا
نحو اولئك علي هدي وانك لعلي خلق عظيم شبه التمكن من الهدي والاخلاق
العظيمة الشريفة والنبوة عليها بمن علي دابة يصرفها كيف شا وكذلك
قولهم عليه دين قال س كان شيا اعتلاه فاشار الي مجاز التشبيه **قوله**
وقال الكسايي حمل علي نقيضه الي اخره الحمل علي النقيض كثير في كلامهم كالحمل
علي النظير كما مر في باب التعدي واللزوم وياتي في باب علامة التانيث
قوله وقال ابو عبيدة الي اخره قد يقال هذا راجع لاحتمال التضمين الذي
قاله في المغني غايته ان الفعل المضمن تقديره اقبلت وقولهم التضمين اشراب
لفظ معني اخر يشمل ذلك فتدبر **قوله** ولتكبروا الله علي ما هداكم قال
الدماميني يحتمل التضمين كما صرح به الزمخشري اي ولتكبروا الله حامدين
علي ما هداكم قال واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بان هذا
التقدير يبعده قول الداعي علي الصفا والمروة الله اكبر علي ما هدانا
والحمد لله علي ما اولانا فياتي بالحمد بعد تعدية التكبير بعلي انتهي
وايضا فهو انه لو كان وقوع علي في الاية لتضمين التكبير معني الحمد
لكان في الذكر المذكور كذلك ولو كان كذلك لعطف الجار والمجرور

على مثله ولم يذكر الحمد لله في البيت قال الدماميني وفيه اي في الاعتراض
نظر لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني انتهى ولعل مراده ان ذكر
الحمد ليس لتعلق الظرف به بل لتحصيل الثواب لانه باللفظ قال ابو حيان
ثم ما قدره الزمخشري معنى لا اعراب اذ لو كان اعرابا لم يكن متعلقه
بتكبير وابل بجامدين التي قدرها والتقدير الاعرابي ان يقول النحويين والله
بالتكبير على ما هداكم انتهى وهذا بناء على ان التضمين اشراب لفظ معنى
اخر وهو وان كان الشايع لكنه خلاف التحقيق كما اشرنا اليه سابقا
قوله والتعويض اي من اخرى **قوله** المجاوزة قال الدنوشري فسرها الرضي
رضي الله عنه بانها بعد شي عن مجرورها الى اخر ما قال فليراجع وا قول
هي حقيقة في مجاوزة جرم عن جرم وتعديه عنه وقد تستعمل في المعاني
على طريق التشبيه في مثل قوله تعالى ومن اعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا
شبه انصراف البصيرة عن تامل ذكره بانصراف المجاوزة عما يجاوزه **قوله**
والتقدير طبقا متباعدا عن طبق هذا هو التضمين على طريق المحققين
تضمن الركوب معنى التباعد واخذ منه اسم فاعل نصب على الحال
وسلط على الصلة المذكورة التي هي عن طبق غاية الامر ان الحال عندهم
تكون من فاعل الفعل المذكور فالمناسب ان يقول متباعدين عن طبق
قوله ولا انت مالكي تسوسني قال الزرقاني هذا الفعل يحتمل الرفع
والنصب كما انه في كلام الشاعر يحتملها نحو ما تاتينا فتحدثنا رفعا ونصبا
اي ولا انت مالكي فكيف تسوسني او ليس ملك فسياسة وعلى تقدير النصب
في البيت فالفتحة مقدرة كما في قوله فما سودتني عامر عن وراثة ابى الله ان اسموا
بام ولا اب وليس بضرورة فقد قرى في الشواذ الا ان يعفون او يعفو الذي
بيده عقدة النكاح باسكان الواو من يعفو الذي انتهى من الدماميني
قوله اي مما يتركما اضافه الى اخره هذا هو التضمين على طريق المحققين وهو

الذي

الذي اراده الزمخشري **قوله** ويكون مرادفه من نحو وهو الذي الى اخره
قال بعضهم ولو قيل ان من في الاية بمعنى عن بدليل قوله تعالى وهو الذي
يقبل التوبة عن عباده لما بعد **قوله** وما ينطق عن الهوى قال في المغني
والظاهر انها على حقيقتها وان المعنى وما يصدر قوله عن هوى **قوله**
ولا يك عن حمل الى اخره عجز بيت صدره واس سراة الحي حيث لقيتهم
والرباعة بكسر الراء قال في المغني نجوم الحمالة انتهى والحمالة اقساط المغارم
قوله بعد ليل ولا شياني ذكري قال في المغني والظاهر انه بمعنى وفي على كذا
جاوزه ولم يدخل فيه وفي فيه دخل فيه وتقرر **قوله** ان نفس انا ها الى اخره
نفس مرفوع بفعل دل عليه قوله اتاها اي ان هلكت نفس لان من اتاها
حامها تهلك **قوله** نحو فكانت وردة كالدهان قال السجستاني
اي صارت كلون الورد ويقال معنى وردة اي حمرا في لون الفرس الورد
والدهان جمع دهن اي تمور كالدهن صافية ويقال الدهان الاديم الاحمر
انتهى ويشهد للاول يوم تكون السما كالمهل وهو دردي الزيت وقيل
ما اذيب من النحاس ونحوه ورايت بخط المصنف في التذكرة ما نصه
قال الملحدون ما وجه التشبيه في فكانت وردة كالدهان وتكرير فباي
الا ربكما تكذبان بعد ذكر العذاب مثل يرسل عليكما شواظ من نار
ونحاس وانما حق ذلك ان يذكر بعد تعديد النعم والجواب عن الاية
ان قيل معناه ان السما تتلون من الفزع الاكبر كما تتلون الدهان المختلفة
وان الدهان جمع دهن فهو كقوله تعالى يوم تكون السما كالمهل فمن قال
المهل الزيت المغلي وقيل الدهان الجلد الاحمر واما الجواب عن الثاني
فاما من انذرك وخوفك من عاقبة ما تصير اليه فقد انعم عليك الا ترى انه
سبحانه قد قال وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وقد علمنا انه بعث
بشيرا ونذيرا لمن كفر فجعل الانذار رحمة كما جعل التبشير وكذا الامر عليها

فان فاذا اشتغفت السماء فيه انعام على الخلق حين اعلمهم بما كانوا يجهلونه
وحذرهم بما يصيرون اليه وقد جعل سبحانه التحذير رافة بقوله
ويحذركم الله نفسه والله رؤف بالعباد **قوله** من وضع الخاص
موضع العام الظاهر ان الخاص هو الذكر والعام الهداية والاصل
اهتدوا والماهد اكم **قوله** ثم عدل عن ذلك اي عن العام وهو اهتدوا
قوله بخصوصيته المطلوب وهو الذكر **قوله** وقيل هي للتنبيه على حذف
مضاف هذا هو الاصح **قوله** حذف خبره اي كما انت عليه وفي هذا
حذف العايد المجرور بحرف لم يجر بمثله الموصول **قوله** اي كالذي هو
انت فيه حذف صدر الصلة وهو العايد ولم تطل الصلة **قوله**
والمعنى كن فيما يستقبل الى اخره اي فلا يلزم تشبيه الشي بنفسه **قوله**
والسادس ان مازايدة لم يذكر هذا في المغني وهو غير الثالث وتفسير
بعضهم الحالين بالسخط والرضا لا تقتضي المغايرة لان تفسيرهما
فيما مر بالمستقبل والماضي ليس على جملة التقييد **قوله** وقيل الكاف
اسم اي بناء على ان اسميتها لا تختص بالشعر **قوله** انها الغاية اقتصر
هنا على معنى واحد لاني وقال في المغني انها لثمانية معان وزاد في
حرف الفا انها تاتي بمعنى الفا كقوله وانت الذي حببت شغبا الى
بدا الي واوطاني بلاد سواهما اذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان قال
ويدل على ارادة الترتيب قوله بعده حللت بهذا حلة بعد حلة بهذا
فطاب الواديان كلاهما وهذا معنى غريب لاني لم ار من ذكره انتهى
وبهذا ايندفع ما يقال لا يظهر معنى الانتها في الى الاولى وكيف تتعلق الى
بالفعل مرتين لكن احسن من ذلك ما قاله في الحواشي ان المعنى شغبا
مضافا الى بدا وقد ادعى اليه الدماميني وجوز ان تكون الاولى بمعنى
مع **قوله** واذا ثبت انها لا تجر الا اخر انيه ان المصنف ذكر ان جرها لذلك

في

في الغالب وحينئذ فمعنى قول المصنف فلا يقال الى اخره نظر ايضا **قوله** بل
ترد للتكثير كثيرا قال الدنوشري قال ترد دون تجي بل هي موضوعة الى اخره
لان الكثرة والقلة لا يتعلقان بالوضع كما هو ظاهر **قوله** يا رب كاسية
في الدنيا عارية يوم القيامة يجوز في عارية من حيث العربية الرفع على
انه خبر كاسية وانه في محل رفع على انه مبتدا والجار والمجرور بعده
صفة على ما هو الغالب من وصف مجرور رب وان جملة خبرا على غير
الغالب فعارية خبر بعد خبر او صفة لكاسية او بدل على المحل وان
توسط الخبر والجر على انه صفة او بدل على اللفظ بناء على غير الغالب او على
انه مجرور برب محذوفة وان لم يتقدمها الواو والفا وبل ويجوز النصب
على الحالية من الضمير المستتر في الجار والمجرور بناء على انه الخبر وهي
حال منتظرة **قوله** لن يصومه ولن يقومه قال الدنوشري قد
يتوقف فيما ذكر من حيث ان لن لنفي المستقبل ولا يظهر هنا وقد
يقال انه استعمل نفي الصوم والقيام في نفي لازمهما وهو الثواب فهو
كناية او مجاز مرسل او هو من باب اطلاق السبب على المسبب وقال
بعضهم المراد لن يصومه ولن يقومه في المستقبل بان يحصل له عارض
يمنعه من ذلك بموت او مرض فليتامل **قوله** وهو مما تمسك به الكسائي
الى اخره وجه التمسك انه ماض فلو كان غير عامل في الضمير النصب لكان
مضافا اليه وامتنع جره برب حينئذ لان اضافته محضة من اضافة
الوصف الى غير معموله ورب مختصة في غير الشاذ بالنكرات وقال
الدنوشري قد يرد تمسكه بانه حكاية حال ماضية فلا يتعرف ولذلك
دخلت رب على الخاصة بالنكرات **قوله** ولا يناسب واحدا منهما
التعليل قال الدماميني الافتخار بالقليل قد يقع لا من حيث قلته
بل من حيث كونه عزيز المنال لا يوصل اليه الا بشق الانفس فنقول

المصنف لا يناسب الافتخار كلي لا يصح قوله وليس له اب قال الدنوشري
صفة في المعني لمولود ولم يلده ابوان صفة لذي ولد وينظر ما النكتة
في الاتيان بالواو في الاول دون الثاني فصل قوله احدها الكاف قال
الدنوشري من وقوع الكاف اسما فاعلا قول الاعشى اتنتهون ولن ينهي ذوي
شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل والشطط التعدي وتجاوز الحد
قوله مختصة بالاسما اي وقد دخلت عن على الكاف فدل ذلك على اسميتها
قوله وذلك فيما اذا دخلت من عليهما ظاهره ان ذلك ضابط لاسميتها
وقال في الحواشي ان قول الناظر امن حل ذا عليهما من دخلا شاهد على
الاسمية لا ضابط فلا تتقيد اسميتها بدخول من وذكر ان على دخلت على عن
في قوله على عن يميني مرت الطير سنحا قوله ولا يجوز ان يكون نعتا للزاير اي
لانه جامد ليس مما يوول بالمشتق لكنه اسم جنس كما دل عليه قوله المجهل القفر
وفي هذا رد على العيني حيث قال ومجهل صفتها اما مصدر ميمي للمبالغة
او اسم مكان قوله وقد يكون علا فعلا ماضيا اي فتكمل لها حينيذ الاحوال
الثلاثة الحرفية والاسمية والفعلية ويشاركها في ذلك من على ما بيناه
في حواشي الفاكهي وحتى على ما قال بعضهم ففي تذكرة ابن ام مكتوم ذكر
بعضهم ان حتى يكون حرفا واسما لامراة وانشد ماذا ابتغت حتى الي حل
العري احسبتني قد جيت من وادي القرى واسم الموضع بعمان قال وقد
ذكر ذلك ابن دريد في شعر له حيث قال فما لكم ان لم تحطوا ازماركم سوا هو
ولا دار حتى ودامث وفملا وذلك بان تخرعث فمل اثنين ما الحت انتهى
فان كان ما قاله صحيحا فلا كلام وكونا حتى اسم موضع غريب فان البكري هو
والحازمي لم يذكراه وان لم يكن صحيحا فلا يبعد ان يكون ذلك مصحفا من
حبي بضم الحا وتشديد البا الموحدة وقد سموا النساجي وقالوا في المثل
المعروف اشبق من حبي وهي امراة واما في اسم الموضع فقد ذكر البكري حيا

بفتح

بفتح الحا المهملة وتشديد اليا اخر الحروف وفتحها وبالمد فيجوز ان يكون الذي
في البيت هذا وقصره وذكر الحازمي حتى بضم الحا المهملة وبعدها المثناة
مفتوحة مشددة وقال ناحية بخورستان فيجوز ان يكون احدهما قوله
في الطارقية هو كتاب اعرب فيه سورة الفاتحة ومن والسما والطارق
الي اخر القران والذي رايته فيها عند قوله تعالي انعمت عليهم ما نصه
وقد يكون على فعلا ماضيا كقوله تعالي ولعلى بعضهم على بعض تقول علي
زيد على الجبل يعلو علوا وعليت في المكارم اعلى علا انتهى ويمكن ان يكون
قوله وعليت بكسر اللام لا بفتحها كما هو قضية كلام الشارح اذ هو صريح
في ان ماضي يعلو ويعلي واحد وهذا هو الموافق للصحاح حيث قال علا في
المكان يعلو علوا وعلا في الشرف يعلي علا ولو فهم الشارح ذلك لم يحتج الي
نسبة ذلك الي ابن خالويه قوله ما رايته مذ يومان قال الزرقاني قال
الرضي قال الاخفش لا تقول ما رايته مذ يومان وقد رايته امس ويجوز ان يقال
ما رايته مذ يومان وقد رايته اول من امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم
فلا شك فيه لانه يكون قد تكمل لانتفا الروية يومان واما اذا كان التكلم
في اوله اعني وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم اي يوم انقطاع
الروية يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه يجعل بعض يوم الانقطاع او بعض
يوم الاخبار يوما ولا يحسب بعض اليوم الاخر وان اعتددت بهما اما
جاز لك ان تقول منذ ثلاثة ايام قال ويجوز ان تقول في يوم الاثنين مثلا ما
رايته منذ يومان وقد رايته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا يوم
الانقطاع قال ويجوز ان تقول ما رايته منذ يومان وانت لم تره منذ عشرة
ايام قال لانك تكون قد اخبرت عن بعض ما مضي اقول وعلى ما بيناه وهو
ان منذ لا بد فيه من معني الابتدا في جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال
انهم يقولون منذ اليوم ولا يقولون منذ الشهر ولا منذ السنة ويقولون

منذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال منذ يوم استغنا بقولهم
منذ امس ولا يقولون منذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قاله
مستنده الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع
لانه يجوز زمن اقل من ساعة **قوله** مضاف من حال من بين وبين **قوله**
او منها ومن اذ قال الزرقاني معطوف على قوله من من الجارة الى اخره
وبناوه على الاول ظاهر واما على هذا فغير ظاهر لان تقدير التكيد ل
على ان ذو طائية قال الرضي وقال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ
تركبا وضم الدال للساكنين فالمرفوع بعده فاعل لفعل مقدر فتقدير منذ
يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو
ما رايته مذ يومان من ان اذا ابتدا يومان انتهى قوله ولا ينبغي الى اخره
اي ولا يقدر من اذ مضى وذلك لان مفاد ما رايته من اذ مضى يوم الجمعة
ان انتفا الروية من وقت مضي يوم الجمعة ومفاد ما رايته اذ مضى يومان
ان انتفا الروية من وقت مضي يومين فيصدق بوجودها فيهما
مع ان المراد نفيها في جميعهما فتعين تقدير ابتدا اذا تقرر هذا علم
ما في قول ابن الخباز والثاني ان الاصل من اذ مضى يومان **قوله**
وهما حينئذ مبتدان اعترض بان فيه ابتدا بنكرة بلا مسوغ ان
ادعى التنكير ومن تعريفا غير معتاد ان ادعى التعريف واجيب باختيار
الاول وتقدم النفي صورة مسوغ كما في قوله تعالى اولم يروا ان الله الذي
خلق السموات والارض بقادر وباختيار الثاني وهو نظير تعريف اجمع
واخواته فهو تعريف معنوي كما يوخذ مما ياتي عن اللقاني **قوله**
وقيل بالعكس قال اللقاني لعل وجهه ان الاسم الواقع بعدهما
قد يكون معرفة كما في منذ يوم الجمعة فلا يصح كونه خبرا عن منذ او مذ هو
فيهما نكرتان وكانه على القول الاول لوحظ في مذ ومنذ

التعريف

التعريف المعنوي اذ معنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول زمن عدم الروية
يوم الجمعة **قوله** اجرا للرفع مجرى الجر جواب عن سوال الحكمة وجوب تاخير
الخبر على هذا القول وقد يقال ايراد السوال على القول الثاني اظهر
لان تقديم المبتدا وتاخير الخبر هو الاصل بخلاف تقديم الخبر وجوبا فتدبر
قوله وقيل بالعكس قال الدماميني في شرح التسهيل اعترض مذهب
القائل بالخبرية بانه يلزم ان يكون الشي ظرفا لنفسه لان بيني وبين
لقايه هو اليومان واجيب بجواب جدلي وهو ان بيني وبين لقايه
يومان تركيب صحيح باتفاق وهذا لازم عليه فما كان جوابكم فهو جوابنا
قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف قال في الهمع لانه تقدير ما لم يصح جوابه
في موضع ما **قوله** والتقدير من الزمان الذي هو يومان قال الزرقاني
قال الرضي وينبغي ان يكون التقدير من ابتدا الوقت الذي هو يومان
على حذف المضاف قبل الموصوف انتهى فافاد ان استقامة المعنى هو
انما تحصل بتقدير مضاف هو ابتدا مع ان من لابتدا الغاية وبيان ذلك
انا اذا لم نقدر المضاف يكون مفاد التركيب ان انتفا الروية مبتدا من اليومين
وذلك صادق باولهما وباخرهما فلا يفيد المراد وهو كون انتفا الروية
من اول اليومين الا ترى انك اذا قلت سرت من البصرة كان المعنى
ان السير مبتدا من البصرة وذلك صادق بكون السير من اولها ووسطها
ومن اي جزء منها وحيث صدق بغير المراد ~~اذا تقرر هذا اعلم ان قوله~~
كان غير مستقيم فتعين تقدير المضاف ليفيد عدم صدقه بغير المراد اذا تقرر هذا
علم ان قوله ينبغي معناه يجب **تنبيه** قال الرضي قال البصريون بنا على
مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد من يجوز الرفع والنصب
والجر في المعطوف في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى
الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد لان معناه من زمان

قيام زيد او علي تقدير فعل اخر تقديره وما رايته اي ما رايته من قيام زيد
وما رايته يوم الجمعة قوله وهو يومان مبتدا وخبر لا يخفى انه لم يتعرض
في هذه العبارة المنقولة عن النهاية لكون اصل ما القيته منذ يومان
في الزمان الذي هو يومان فلا يحسن قوله وهو يومان مبتدا وخبر وكان
الظاهر ان يقول ويومان خبر لمبتدا محذوف والتقدير وهو يومان
تقدير قوله وضم ذال منذ لغة قال الزرقاني اي سواكان بعده ساكن
نحو منذ اليوم او لم يكن فصل قوله قيل وهو علي الحكاية لحال ماضية
مجازا قال الزرقاني اي لان المضارع يكون للحال فحكي به الان ماضي وقال ايضا
معنى هذا ان المضارع عبر به عن حالة ماضية بطريق التجوز مستقبلة
بطريق الحقيقة وهي وداد تهم لو كانوا مسلمين وهذا القول اشار اليه
في المغني بقوله وقيل هو ماول بالماضي علي حد ونفخ في الصور ورده بقوله
وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل
انتهى واقول نظر فيه الشمني بانه لا تكلف علي هذا القول لانهم قالوا
ان هذه الحال المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل معها
رب المختصة بالماضي قوله وكان شانية قال الزرقاني وجه ذلك ان
كان لا تدخل الا علي الاسماء ولما دخلت هنا علي الفعل احتيج الى ان يقال انها
شانية اي اسمها ضمير شان محذوف فان قيل لم قدرت كان مع ان
بعدها المضارع فالجواب انه انما قدر ذلك نظرا الى ان رب لا تدخل
الا علي لفظ الماضي قوله ورده في المغني قال الزرقاني ظاهره انه رد القول
بتقدير كان وهو كذلك لكن لم يذكره في بحث رب وانما ذكره في بحث ما فقال
ما نصه وليس حذف كان بدون ان ولو الشرطيتين سهلا ثم الخبر حينئذ وهو
يود مخرج علي حكاية الحال الماضية فلا حاجة الى تقدير كان وقال ايضا
لم يتعرض المصنف لمتعلق رب لانها زائدة عنده في الاعراب فلا تتعلق بشي خلاف

ما قال

ما قال السعد انها متعلقة بفعل مقدر تقديره تحقق وثبت نقله في
مطوله في بحث لو فصل قوله واستعار له سدولا اي استعارة
تصريحية لانه شبه ظلام الليل بالستور بجامع عدم ظهور ما يستتر به
واطلق اسم المشبه به علي المشبه وهو الظلام قوله فقيل من
اجله الى اخره رايت بخط المصنف ما نصه في كتاب افساد الاضداد للزجاج
قالوا ومن الاضداد جلل وانه يقال الامر جلل للشديد والهين وانما الجلل
ما يعظم في النفس في بابه فقد يعظم في الكبر وقد يعظم في القلة وقالوا في قولهم
رسم دار البيت من عظمه وليس يريد هنا عظم الرسم في نفسه كما زعموا
وانما العظيم في نفسه الوجد لا الرسم وقالوا فيه قولا اخر ان معناه من
اجله وهذا هو الصواب يقال فعلته من اجلك وجللك قوله لانها
نائبة مقام عدد مركب قال العز بن جماعة هذا الدليل يحتمل القلب بان يقال
كم الاستفهامية قائم مقام عدد مركب والعدد المركب لا يجر مميزه فيجب
فكذا ما قام مقامه قوله مختلفين قال الزرقاني ليس للاحتراز بل لبيان
الواقع وذلك لان العاطفين لو اتفقا لكان الثاني موكدا للاول فلم يكن
الا عامل واحد قوله وتقديره ان لا امرر الى اخره قال اللقاني اي لان ان
الشرطية لا يقع كل من شرطها وجوابها الا جملة **هذا باب الاضافة**
قوله اسناد اسم الى غيره قال الاندلسي المضاف لا يكون الا اسما لمعاقبته
التنوين والنون ولان الغرض الاهم من الاضافة تعريف المضاف او تخصيصه والفعل
لا يتعرف وكذلك المضاف اليه لا يكون الا اسما لانه محكوم عليه ولا يحكم
الا علي الاسماء فان قلت وجد في كلام الله اضافة الزمان الى الفعل قلت
هو مقدر بالمصدر تقديره يوم ينفع الصادقين ويدل علي ذلك لفظ
الزمخشري حيث قال وتضاف اسماء الزمان الى الفعل وعلل ذلك بان
اسماء الزمان بينها وبين الفعل مناسبة من حيث ان الزمان حركة الفلك

والافعال لحركة الفاعلين فناسب اضافتها الى الافعال لذلك انتهى وقد
يقال ايضا انما جاز ذلك لان الزمان جزء معنى الفعل والمكان يدل عليه التزاما
او بطريق الحمل على الزمان وقوله ان الفعل حركة الى اخره غير مطرد كما في نحو عدم
ومات اذ العدم والموت غير حركتين كما هو ظاهر **قوله** تحذف انت اشار الشارح
بقوله انت الى ان تحذف مضارع مبدو بتا الخطاب لا بيا الغيبة وكان وجهه
ان المناسب لقول الناظم احذف **قوله** ما فيه تنوين الى اخره وكذلك تحذف
ال لزوما بشرط كون الاضافة محضة او غير محضة والثاني غير مثنى ولا جمع
على حده والثاني مجردا من ال واما قوله تولى الضجيع اذا تنبه موهنا
كالاقحوان من الرشاش المستقى وقولهم الثلاثة الابواب فال زايدة فيهما
وبالتانيث جواز ان لم يوقع حذفها في لبس نحو واقام الصلاة بخلاف
ما اذا البس نحو شجرة زيد وبهذا تعلم ان تقديم المفعول في قول الناظم نونا الى
اخره ليس للاختصاص ولذا المصنف قدم العامل فيه بر وما الطف قول بعضهم
ازال الله عنكم كل افه وسد لديكم سبل المخافه
ولا زالت نوايكم جميعا كنون الجمع في حال الاضافه
قوله لان التنوين يدل على الانفصال الى اخره قال المصنف في التذكرة
ان قيل لم حذف التنوين في الاضافة فالجواب انه حرف من حروف المعاني
فهو كلمة كواو العطف وبا الجر فلا تفصل به بين ما جعلا كالشي الواحد
وهذا لا يرد ان التنوين ساكن فان اللام التي للتعريف حرف وضع
لهذا المعنى مع انه ساكن وقال ابن الخباز في شرح اللمع ان بعضهم استشكل
كون التنوين فاصلا دون الاعراب وانه كان يجب حذفه ورده اقبح رد ولم
يبين وجه الرد وتحقيق الامر عندي فافهمه فعند جهينة الخبر اليقين
وهو ما قدمته من ان التنوين كلمة والاعراب حركة وهو صوت يحدث على
الحرف وكيفية تحدث له في حالة النطق به مدرجا وهو غير كلمة بالاجماع

ومن ثم كان عند ابن جني وغيره في التصريف نون التثنية ونون الجمع ونون
الامثلة الخمسة مشكل اما الاول فلانها كلمة براسها وقد اجمعنا على ان
التنوين لا يعد فالنون كذلك لانها نايبة واما الثاني فلانه نايب
عن الضمة وهي غير معتبرة في بنية الكلمة فكيف ما ينوب عنها انتهى ومن
خطه نقلت **قوله** وهذا احد قولين بل احد اقوال قال الجعبري في
نونيته والشكل سابق حرفه او بعده قولان والتحقيق معتبرانا وقد
ذكرنا توجيههما في حاشية الفاكهي في بحث الاعراب **قوله** لا بمعنى اللام
قال الدنوشري ينظر ما معناه في هوان الملك مثلا عامل الجر فليتامل
قوله ولا حرف مقدر قال الدنوشري يرد هذا المذهب بانه يلزم عليه
تقدير متعلق للجار المقدر اذ كل حرف جر غير زايد ولا شبهه لا بد له من
متعلق ولا متعلق هنا فلا حرف جر مقدر فليتامل **فصل قوله**
وعلى معنى من من ذلك اضافة العدد الى المعدودات والمقادير الى المقدرات
عند ابن مالك وجماعة فاذا قلت ثلاثة اثواب فالثلاثة هي الاثواب وذلك
اسمها ومائة درهم اصله دراهم وكانك قلت مائة من الدراهم والمائة اسم
الدراهم لا من حيث هي عدد بل من جهة المعدود والعرب تقيم العدد مقام
المعدود ومن ذلك اضافة العدد الى عدد اخر عند الفارسي ومن تبعه نحو
ثلاثمائة لان مائة بمعنى مئين والثلاث من المئين وقيل اضافة العدد
الى المعدود على معنى اللام لان المعدود ليس بعدد فلا يكون بعض العدد
فلا تكون الاضافة بمعنى من وقد عرفت جوابه **قوله** ان يكون الثاني
ظرفا للاول قال اللقاني هذا الضابط يشمل حصير المسجد وقنديله
انتهى ومراده ان الضابط لا يكون مانعا لانه سياتي التمثيل بحصير المسجد
لما الاضافة فيه على معنى الاختصاص ويجاب بان لا مانع من جواز
الامرين باختلاف قصد المتكلم وارادته بيان معنى الظرفية او الاختصاص

كما بيناه في الحواشي وباعتبار القصد لا يتناول احد الضابطين الاخر فتدبر
قوله نحو مكر الليل اي بناء على ان الاضافة حقيقة اما على القول بانها مجاز
عقلي فانه كما يكون في النسب الاسنادية يكون في الاضافية والايقاعية
فلا تكون الاضافة على معنى في بل جعل الليل ماكرا مجازا لوقوع المكر فيه
قوله يا صاحبي السجن قال اللقاني اي لان المراد وصفهما بصحبتهما
له في السجن ولو قيل ان الاضافة بمعنى لام الاختصاص كما في صاحب الدار
لمستاجرها لبعد فان قلت لام الاختصاص تقتضي ان ما قبلها
مقصور على ما بعدها وهذه بالعكس قلت لا نسلم ذلك بل الاختصاص
اعم من ان يكون لقصر الاول على الثاني او بالعكس او يقال ان القصر هنا
اضافي اي مقصور على صاحبية السجن دون صاحبية الاطلاق انتهى
وقد عرفت مما اسلفنا انه لا مانع من جواز كون الاضافة على معنى
حرفين باختلاف الاعتبارين ولولا ذلك كانت الاضافة مطلقا بمعنى لام
الاختصاص لان كلا من الظرف والبعض يصح فيه الاختصاص قوله
وان يكون المضاف اليه صالحا اشار الى ان قول المصنف صالحا معطوف على
بعض والضمير في به للمضاف اليه وفي عنه للمضاف وقال اللقاني
وهذا المعنى مع ظهوره خفي على بعضهم فاعربه بما لا يصح قوله وشرط
القسم الاول زاد هذا البحث قول المصنف الاتي فالاضافة بمعنى لام الملك
لانه لا يلزم كما قال الحفيد من انتفا كونها بمعنى من تعين كونها بمعنى
اللام مع وجود التي بمعنى في لكن كان عليه ان يعطف قوله او الشرطان
معا بالواو لا باو فتدبر قوله ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب
زيد فانها بمعنى اللام في شرح الكافية للجامي عند قولها المضاف اليه
كل اسم نسب اليه شي بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ما نصه المتبادر
من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يسموا قائلين بتقدير حرف

الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن
الظاهر من كلام المصنف في المتن والمصرح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة
المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر فيهما لكن لم يات هو
تقدير حرف الجر فيهما لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شي في سائر
مصنفاته وقد تكلم بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد
بتقدير لام لتقوية العمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل
حسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن
الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم اي شي
منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا
في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده هذه
الاضافة انتهى بحروفه قوله وذهب الجمهور الى اخره قال الدنوشري قال
بعضهم هو الصحيح لان الحمل على المجاز اولى من الاشتراك وايضا فان الاضافة
على تقدير اللام متفق عليها فحمله على المتفق عليه اولى فصل قوله
والمراد بالتخصيص الى اخره جواب عن قول ابي حيان تقسيم النحاة الاضافة الى
ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيما
وذلك لان التعريف تخصيص فالاضافة انما تفيد التخصيص لكن اقوى مراتبه
التعريف واجاب الدماميني بان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك في
النكرات والتعريف رفع الاحتمال في المعارف قوله والى ذلك يشير قول النظم
واخصص اولا الى اخره فيه انه لم يتعرض للنوع الذي يفيدهما معا ولا يصح جعل
او مانعة خلو لان الخلو جائز كما في النوع الثالث قوله وهذا النوع هو الغالب
اي وليس له ضابط وجودي بل ضابطه انتفاء ضابطي القسمين الاتيين قوله
ابالموت الذي الى اخره خرجه ابن مالك على انه دعا على المخاطب بانه لا اباه

الموت فجعله ما ضيا والكاف مفعول به وبضعفه ورده حيث لم يذكر الموت
وقولهم لا اباً لي ولو كان نصلاً لاني بنونه الوقاية **قوله** ونحو رب رجل الي اخر
جمل في الباب الثامن من المغني هذه مما اغتفر في التواني ولا يغتفر في
الاوايل فالاضافة فيها مفيدة للتعريف **قوله** لاكمالها قال اللقاني اي لان
صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة فاذا اريد ثبوت كمالها للشخص او
ثبوت اضدادها كلها للشخص فقد تعين انتهي **قوله** فجعل المقتضي الي اخره
فيه نظر فانه جعل المقتضي للتعريف ارادة المغايرة من كل وجه ومثله
بالوقوع بين الضدين ولم يحصره في ذلك فيلزم من وقوعها بينهما ارادة
كمال المغايرة ولا يلزم من عدم وقوعها بينهما عدم ارادة المغايرة فالمدار
علي ارادة كمال المغايرة كما قال المصنف فتدبر **قوله** وشرعك بفتح الشين قال
في الصحاح ويقال شرعك هذا اي حسبك **قوله** وهذا النوع مرجعه الي السماع
انظر هذا مع ان المصنف جعل لها ضابطا اشعر بقياسيته **قوله** اذ ليس
قولنا غلام زيد مثلك في تقدير غلام لزيد مثل لك انظر هذا مع ما تقدم ان الاضافة
في ذلك علي معني اللام لفقد شرطي من وشرط في ولا معني لكونها علي معناها
الا تقديرها بها وقد صرحوا بان الاضافة المعنوية مقدرة بالحروف وان لم
يلزم ظهورها في كل موضع وكان يكفي ان يقول في التعليل انه ليس هناك
ضمير فاصل كما في اللفظية وهو المثال لما ياتي في توجيه كون اللفظية تسمي
غير محضة **قوله** في كونها مرادا بها الحال الي اخره بيان لوجه المشابهة في قول
الناظم وان يشابه المضاف الي اخره وفيه رد علي ابي حيان حيث ظن ان المراد
المشابهة في الزنة فاعترض بان كلام الناظم لا يشمل الا اسم الفاعل **قوله**
بدليل نعته الي اخره استدل ابن مالك في تعريفه بان المصدر واقع موقع حرف
مصدري موصول بالفعل والموصول المشار اليه محكوم بتعريفه فليكن الواقع
موقعه كذلك وحاصله ان المصدر المسبوك من الموصول الحرفي وصلته في مثل اعجبني ما

صنعت محكوم له بالتعريف لانه بمنزلة صنعك وهذا وان قاله النحاة لا ينهض
الدليل عليه كما قال الدماميني لان المصدري لا تجب اضافته بل يجوز ان يذكر
المعمول بعده مرفوعا ومنصوبا نحو اعجبني ضرب زيد وزيدا بتنوين ضرب
ورفع زيد او نصبه فلم لا يجوز تقديره هنا المصدر منكرا وفاعل الفعل الذي
كانت صلته مرفوعا بعد السبك بالمصدر المسبوك المنكر ودعوي هـ
الدماميني ان النحاة قالوه غير مسلمة ان اراد كلهم فقد صرح بعضهم
بان المصدر المسبوك يكون نكرة وجوز بعضهم في او يرسل رسولا في قراءة
النصب ان يكون في تاويل ارسالا وقد مر في باب كان ما يتعلق بذلك **قوله**
فوصف وجدي الي اخره هذا لا ينهض دليلا لاحتمال ان يكون الشديد
بدلا من وجدي لا نعتا ولين سلم فيحتمل ان يكون ال في الشديد للجنس
ومصحوبها في حكم النكرة **قوله** نحو حبتك اكرامك قال الدنوشري في كون
اكرامك مفعولا له نظر لعدم الاتحاد في الفاعل مع عامله ويجاب بانه
مصدر مضاف الي مفعوله بعد حذف فاعله ففاعلهما واحد **قوله** هديا
بالغ الكعبة قال الدنوشري الهدي بفتح اوله وسكون ثانيه ويجوز فيه
الهدي بكسر ثانيه وتشديد اليا وقرا بهما جميعا القراء حتي بلغ الهدي
محله الواحد هديه وهدية بكسر الدال وتشديد اليا **قوله** والها اي وضم
الها **قوله** وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف قال اللقاني قد يقال هذا
منقوض بنحو قوله الواهب المئة الهجان وعبدها فان الاضافة فيه لم تفد
تخفيفا ولا رفع قبح انتهي وقال الدنوشري حصر التخفيف في هذه الاشيا
الثلاثة يشكل بثلاثة مسايل فان اضافتها غير محضة ولم يحذف منها
تنوين ولا نون ولا ضمير الاولي قولك الضارب الرجل فان هذه الاضافة
غير محضة ولم يحذف منها تنوين ولا نون ولا ضمير ولجيب بان هذه
الاضافة محمولة علي الحسن الوجه ثم ان الحسن الوجه محمول في النصب علي

الضارب الرجل وذلك للشبه الحاصل فيهما في المضاف والمضاف اليه لان هو
المضاف فيهما صفة محلي بالالف واللام والمضاف اليه فيهما معمول معرف
بالالف واللام الثانية قولك هذا ضاربك لان الكاف مفعول في المعنى وليس
ثم شي مما ذكرنا لان التنوين يضاد الضمير المنفصل لما بين الاتصال والانفصال
من التنافي واجيب بان النون في ضاربك في حكم الظهور الثالثة زيد الضاربك
على ان الكاف مضاف اليه لا مفعول به على قول بعضهم فالاضافة غير محضة
وما يقع بحذفه التخفيف مفقود هنا واجيب بان الضاربك محمول في
الاضافة على ضاربك اذ المضاف فيهما صفة والمضاف اليه ضمير متصل
فاذا كان تعذر النطق بالتنوين يغتفر في ضاربك والمانع فيه شي
واحد وهو اتصال الضمير فبالاولى ان يغتفر في الضاربك لان المانع فيه
شيان الالف واللام واتصال الضمير **قوله** كما في المغني اي في الترجمة التي
نصها الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة من الباب الرابع وانما قيد بقوله
لفظا لان الضمير مقدرا ونابت ال عنه كما في الترجمة التي نصها الاشيا
التي تحتاج الى رابط من ذلك الباب وانه قال فيها واختلف في رجل حسن الوجه
بالرفع فقيل التقدير منه وقيل الخلف عن الضمير **قوله** ومن ثم امتنع
الحسن وجهه قال اللقاني ان قلت هذه العلة تطرد في حسن وجهه
وقد تقدم جوازه قلت انما جاز فيه لافادة الاضافة التخفيف
بحذف التنوين بخلاف هذا **قوله** بجواز دخولها الى اخره كان يحسن ان
يوطي لهذا الفصل بان ال تحذف من المضاف في غير هذه الصور وان لزم ذلك
في كلامه ولم يقل اداة التعريف ليشمل الموصولة **قوله** والضمير فيهما
وهن للسيوطي الى اخره رايت بخط المصنف ما نصه ان قتلنا بقتلانا فقتلى منهم
لكنهم ليسوا الكفا عندنا فلا وفا في دمايهم والناس الاحذون بالثار الحايمون
حول الدما يستشفون اذ اقتلوا امثالهم وضمير وهن للدعا لا بقيد الاضافة

لمن ذكر **قوله** فلانها الاصل في ذلك لهذا امثل المصنف تبعا للناظم بالجعد الشعر
دون الضارب الرجل **قوله** فالجمهور على الجواز في حواشي اللقاني ما نصه
نزل هنا ضميره منزلته كتنزيل بعضهم ضمير ما فيه رابط المبتدا منزلته
في قوله والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن اي يتربصن
ازواجهم فجوز كون يتربصن خبر المبتدا ومن منع كونه خبرا هو
كالجمهور منع هنا انتهى فما نقله عن الجمهور نقل الشارح عكسه
عنهم وكلام الشارح هو مقتضي نقل المصنف المنع عن المبرد وصنيع
المصنف في المغني في مباحث روابط الجملة ربما يويد اللقاني **قوله**
فلان النون لم تحذف الى اخره قد يقال حذفها من الصلة لغير اضافة
لا يقتضي ان الحذف للطول دايما لانه اذا لم توجد الاضافة احتيج
لدعوى ان الحذف للطول واما اذا وجدت الاضافة فالاصل ان هو
الحذف لاجلها لما ثبت من منافاة النون للاضافة ثم انظر ما معنى
تعليل جواز الجمع بين ال والاضافة في المسيلة الرابعة والخامسة
بقوله ان النون فيهما لم تحذف للاضافة اذ لا شك ان الاضافة
موجودة والجمع بينها وبين ال حاصل ولا دخل لحذف النون للاضافة
او للطول في جواز ذلك **قوله** الحافظو الى اخره هذا بعض بيت لقيس
ابن الخطيم الانصاري وعزاه **س** لرجل من الانصار وتتمته لا ياتيهم من
ورائنا وكف والعورة ما لم يحم وقيل عورة القوم ثغرهم فاذا احموه
تلبس بعورة والوكف الاثم وقيل العيب ويروى نطف وهي التهمة يقول
هولا يحفظون عورة عشيرتهم فيحمونها فلا ياتيهم عيب
من امامهم ولا من ورايهم **قوله** وقال الاخفش نصب استدل
للاخفش بقوله تعالى انا منجوك واهلك الا ترى ان الكاف لو
لم تكن منصوبة لم يجز نصب اهلك واجيب بانه منصوب بتقدير

ونحو اهلك مسيله **قوله** قد يكتسب فيه اشعار بقلة ذلك ولاينافي
ذلك كونه قياسيا كما هو ظاهر عبارة المغني والكشاف وكلامه يشعر
باستوا المسيلتين في القلة وكلام التسهيل يشعر بان القلة انما هي في
مسيلة العكس لانه بعد ان قال ويونث المضاف لتانيث المضاف اليه
قال وقد يرد مثل ذلك في التذكير فلم يات بقد الا في الثانية وقد يقال
استواهما في القلة لاينافي ان احدهما اقل والمصنف اشار لامر وابن مالك
لاخر فقلة المسيلة الاولي لعدم الاكتساب الذي هو الاصل لاينافي
كثرتها في ذاتها كما نص عليه الناظم في شرح الكافية **قوله** وشرط ذلك
في الصورتين صلاحية المضاف الي اخره زاد في التسهيل شرطا اخر وهو
كون المضاف بعضه او كبعضه وليس القيد الاول يغني عنه كما قال
الدماميني في شرحه مخالفا لما قاله في حواشي المغني الا تري انه لا يصح
ان نقول اعجبتني يوم عروبه وان صح الاستغنا لكن المضاف ليس بعضا
للمضاف اليه ولا كبعضه لان اليوم نفس عروبه وانما عدلنا عن التمثيل
بين الجمعه الي ما قلنا لان الجمعة كما تطلق علي اليوم تطلق علي الاسبوع
فلو حذف الاسبوع وقع اللبس وتبع السيوطي التسهيل في زيادة هذا
هذا القيد ومثل بيوم الجمعة **قوله** مع صحة المعني في الجملة اي مع
قطع النظر عن كون الكلام حقيقة او مجازا وفيه اشارة الي ان هذا
المصنف يعني بصلاحية المضاف للاستغنا كما قال اللقاني صحة هذا
ارادة معني المضاف ولو مجازا والا فلا يخفي ان الكلام مع اسقاط المضاف
معناه الحقيقي العموم والحمل عليه عند الخلو عن القرينة واجب **قوله**
تلتقط بعض اصابعه قال اللقاني ان اريد بالبعض اصبع فالكثر
فتانيثه اصلي اذ الاصبع مونثه وان اريد به بعض الاصبع فالكتابي
انتهي وبيان الثاني ان بعض الاصبع يصدق عليه بعض الاصابع **قوله**

تلتقطه

تلتقطه بعض السيارة قال اللقاني يحتمل ان المراد بالسيارة جنسها اي
الجماعات السيارة فبعضها جماعة سيارة فتانيثها ليس بمكتسب **قوله**
الا انه اكتسب التانيث من الليالي الاظهر ان يقول لانه اكتسب هذا
وقال اللقاني اعلم ان الليالي جمع ليلاه كموماه ومومي فيمكن ان المراد
بطول الليالي طولها من اطلاق المصدر علي الجمع والمصدر المراد به الجمع
يراعي في ضميره المعني كقوله تعالى هل اتاك نبا الخصم اذ تسوروا المحراب
قوله وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة انواع الاول ما كان بعضا
الي اخره ليس مراده ما كونه بعضا انه لفظ بعض بدليل قوله
الثالث ما كان وصفا ولفظ طول ليس وصفا وانما هو وصف
في المعني لليالي فالمراد كونه بعضا من المضاف اليه في المعني
ويدل له ذلك من امثلة هذه المسيلة كما شرقت صدر القناة
من الدم وقوله وما حب الديار شغفن قلبي وجذعت انفه هند
ونحو ذلك واذا كان الامر كذلك فالموضح لم يشعر كلامه بحصر بل
هو صريح في عدمه حيث قال نحو ذلك والشارح فهم ان في كلامه
حصرا بدليل قوله وبقي الي اخره ثم ما ادعاه الشارح من ان البعض
في الاول مونث وكان مراده ان بعض الاصابع اصبع والاصبع مونث
يخرج المسيلة عن موضوعها من كون التانيث اكتسابيا لانه حينئذ
اصلي كما مر عن اللقاني ومر عن التسهيل ان شرط المسيلة ان يكون
المضاف بعض المضاف او كبعضه ومثل شراحه ما هو كالبعض بطول
الليالي اسرعت وقولهم اجتمعت اهل اليمامة وهو داخل هنا في كلام
الموضح لان المضاف صالح للاستغنا عنه لانهم جعلوا فايدة الشرط
الثاني اخراج اعجبني يوم عروبة ويوم عاشورا كما مر
فلو قال الشارح وشمل كلام المصنف كذا وكذا كان اظهر

نعم مسيلة كلا خارجة عن كلامه وكلام التسهيل وقال في التذكرة في كتاب
التانيث قد بسط الناس هنا فقالوا انه منحصر في اربعة انواع قسم
المضاف بعض المونث وهو مونث في المعنى وتلفظ بالثاني وانت تريده
نحو قطعت بعض اصابعه اذا بعض السنين تعرقتنا وتلتقطه بعض
السيارة وقسم هو بعض المونث وتلفظ بالثاني وانت تريده الا انه ليس
مونثا وذلك نحو شرقت صدر القناة وقلنا انه غير مونث لان صدر القناة
ليس قناة بخلاف بعض الاصابع فانه قد يكون اصابع وقسم تلفظ بالثاني
وانت تريده الا انه لا بعض ولا مونث نحو اجتمعت اهل اليمامة والقسم
الرابع زاده الفارسي وهو ان يكون المضاف كلا للمونث نحو
ولهت عليه كل معصفة هيفا ليس للبها زبر
قلت كلا لانه المعصفات في المعنى انتهى وبه يظهر ما في عبارة الشارح وانه
لا فرق بين البعضين المذكورين في كلام الموضح وان كلا منهما بعض المونث
وهو مونث ووجهه ان المراد بالسيارة الجماعات وبعضها جماعة كما مر عن اللقاني
لكن يرد ان التانيث حينئذ ليس بمكتسب وانما يتم له الفرق لو كان
المثال الثاني كما شرقت صدر القناة واستفيد منه ان المراد البعض
في المعنى كما اسلفنا قوله فالى ابن ام اناس الى اخره هو صدر بيت
عجزه عمرو فتبلغ حاجتي او تزحف وبعده ملك اذا نزل الوفود ببابه
عرفوا موارده مزبد لا ينزف انشده ش شاهدا على ابدال الملك وهو نكرة
من عمرو والمعرفة قال ويجوز رفعه عن القطع وقال بعض شراح ابيات
ام اناس بعض جدات عمرو بن هند وفي الصحاح ورحلت البعير
ارحله رحلا اذا شددت على ظهره الرحل فمعنى ارحل
ناقتي اضع على ظهرها الرحل للسفر الى ابن ام اناس
والضمير في تبلغ راجع الى الناقة وكذا في تزحف قال

في

في الصحاح الزحف الجيش يزحفون الى العدو والصبي يزحف على
الارض قبل ان يمشي والبعير اذا اعيا فجر فرسنه قوله اثارة العقل
مكسوف قال اللقاني قد يقال لا دليل فيه لان المونث المجازي قد يذكر
ضميره في الشعر كقوله ولا ارض ابقل ابقالها قوله وقيل التذكير في الاية
الى اخره اي فلذا قال الموضح ويحتمله ويحتمل انه انما قال ذلك لان
تقريبا لما قال اللقاني يحتمل الجزئية وانه وصف لشيء محذوف اي
شيء قريب واما قول الحفيد انما قال ويحتمله لان كونه مرجوح
لان الله لا يطلق عليه مذكر ففيه نظر لان المراد ان لفظ الله مذكر
واعلم ان للمصنف رسالة في هذه الاية الشريفة نفيسة ضمنها
اقوال الايمة اوصلها الى ستة عشر وهي مذكورة في الاشباه والنظاير
للسيوطي قوله لعدم صلاحية المضاف فيهما الى اخره قال اللقاني
كيف هذا وقد وجهوا اجاز زيد نفسه برفع احتمال ان الجائي غلامه
او كتابه مثلا انتهى واقول تفصيل الكلام انه ان اريد الاستغنا ولو على
سبيل التجوز فهو متحقق هنا اذ لا مانع من جواز قلم زيد مجازا عن
امراته مثلا ويؤيده مسيلة التوكيد وان اريد الاستغنا على سبيل
الحقيقة فهو منتف في مسايل الجواز اذ اسنادها لبعض الاصابع من القطع
لجملتها مجاز ولذا عمم الشارح فيما تقدم الا ان يقال المراد الاستغنا
على وجه قريب ولو مجازا او على وجه يمكن معه الحقيقة باعتبار ان اسناد
القطع الى جملة الاصابع يمكن ان يحمل حقيقة اذا اريد المجموع من
حيث هو مجموع او على وجه يكون المضاف كثير الحذف فيه هو
مع ارادته او نحو ذلك فتدبر قوله ومن ثم رد ابن مالك الى اخره اي
بالتانيث لان الايمان بمعنى المعرفة والعقيدة قوله بتانيث الفعل
اي بنا على انه لا فرق في المضاف اليه المونث بين ان يكونا هو

ظاهرا او ضميرا خلافا للمغني كما بيناه في الحواشي **مسبلة قوله**
وشمل ذلك قول الناظم ولا يضاف الى اخره اي لانه اراد بالاتحاد معنى
ما شمل الترادف والتساوي وضعا كالانسان والناطق او بحسب المراد
كما في الموصوف والصفة **قوله** لان الغرض الى اخره لك ان تقول المنعوت
يتخصص بنعته مع انه ليس غيره في المعنى وايضا فهلا اكتفى بالمغايرة
بحسب المفهوم وعلل بعضهم منع اضافة الموصوف الى صفته بان
الصفة تابعة للموصوف في اعرابه فلو وقعت مضافا اليه لكانت
مجرورة دايما ولم يتصور متابعته في الاعراب ومنع اضافة الصفة
الى الموصوف بان الصفة يجب ان تكون تابعة للموصوف ومؤخرة عنه
فلا يمكن ان تضاف اليه والا لكانت متقدمة ولم تتصور المتابعة ايضا
ومنع اضافة احد المترادفين الى الاخر لعدم الفايدة **قوله** ما يوهم
شيا من ذلك الى اخره قال اللقاني الوهم احتمال مرجوح والتاويل حمل الظاهر
على المحتمل المرجوح وعلى هذا فقوله يوهم معناه يدل دلالة مرجوحة
ويأول معناه يحمل على المعنى المرجوح فالموهم والمأول به واحد ولا يخفى
عدم صحته فالصواب ان الموهم هنا معناه الموقع في الوهم اي العقل
وكثيرا ما يفسره بذلك بعضهم ثم قوله مأول اي لكنه اي اضافة الشي
الى نفسه في المعنى التي يأباها النظر العقلي فان قلت قد تقرر ان
العقل يمنع هذه الاضافة وانها ممتنعة فكيف قال الناظم تبعا
للبصريين بوجوبها في الاسم واللقب المفردين كما مر اول الكتاب وقال
بوجوب التاويل هنا قلت انما اوجبوا اضافة توهم هذه الاضافة
الممتنعة فوجوب التاويل لازم وجوب الاضافة لا منافيها نعم يتجه
ان يقال لا يجاب ما يوهم ممتنعا وهو الذي عنى الموضح بقوله ويرده
النظر فتدبر **قوله** ان يراد بالاول الى اخره قال اللقاني هذا التاويل لا يخرجها

عن

عن اضافة الاسم الى مرادفه نعم يخرجها عن اضافة الاسم الى ما اريد
به معناه فكان الصواب ان يقول الموضح اولا لا يضاف اسم الى ما اريد
به معناه كما في النظم فتدبر وعساك تقول اذ اريد بالثاني الاسم
فليس مرادفا فنقول هذه الارادة ليست وضعية بل الموضوع له هو
اللفظ هو معنى الاول فالمرادفة ثابتة **قوله** اي جاني مسمى هذا
الاسم قال اللقاني ومثله جيت ذا صباح وذات يوم اي وقتا صاحب
هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم رضي **قوله** هذا اذا نسب الى الاول
الى اخره فيه رد لقول الرضي ولا ينعكس التاويل لان اسناد العوامل الى لفظ
الاسما ممتنع ومنه نقل اللقاني كلامه واقره **قوله** وانما وصفوها بالحمق
الى اخره حاصله ان قولهم الحمقا استعارة تبعية لانهم شبهوا انتبهاتها في
المجاري بالحمق بجامع ترتب ما يضر عليها واشتقوا من الحمق الحمقا فتدبر
قوله وصلاة الساعة الاولى قال اللقاني الساعة الاولى اول ساعة بعد
الزوال **قوله** ومسجد المكان الجامع قال اللقاني في الرضي ومسجد الوقت
الجامع الوقت يوم الجمعة انتهى **قوله** وسياتي ان الشارح بين حكمة
عدول المصنف عن تقدير الرضي ان يقدر موصوف قال اللقاني هو
الداعي الى تقديره ان المضاف صفة والصفة تجري على موصوف بحالة
الا ان يغلب عليها الاسمية كصاحب وراكب واذ ليس موجودا في اللفظ
فلا بد من تقديره **قوله** كما ذكرنا اي من انه يقدر في كل مثال ما قدر
في الاخر فيكون اشار المصنف بتكرير المثال لذلك الرد **قوله** ومن الثالث
قولهم جرد قطيفة من قوله تعالى خاينة الاعين قال الصفاقسي
الظاهر انه من اضافة الصفة الى موصوفها اي الاعين الخاينة
كقوله واذا استقيت كرام الناس وجوز وان يكون خاينة مصدرا كالعافية
اي يعلم خيانة الاعين **قوله** محتجين بنحو قوله الى اخره اي مراده

الاسئلة المتقدمة والبصريون يؤولون هنا كما فعلوا فيما تقدم وربما
اوهم كلام الشارح خلاف ذلك لان التقدير حق الامر اليقين ولدار الحياة
الاخرة وما كنت بجانب المكان الغربي **تنبيه** احتج الكوفيون
ايضا بان العرب اجازت ان تعطف الشي على نفسه اذا اختلف اللفظان
وان كان الاصل في العطف المغايرة والمضاف والمضاف اليه كالمعطوف
والمعطوف عليه ومثاله لك في العطف نحو قولها كذبا ومينا والحاصل
انهم استدلوا بالسماع والقياس ووافقهم في التسهيل فجعل الاضافة على
ثلاثة اقسام محضة وغير محضة وشبيهة بالمحضة وهي سبعة انواع
منها اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس والمسمى الى الاسم **فصل**
قوله الغالب على الاسم الى اخره قال اللقاني الغالب يراد به تارة ما منع غيره
من المغلوب عليه ويعدى بعلى كقوله تعالى والله غالب على امره وتارة
ما هو كثير بالاضافة الى غيره ويعدى بفي كقولك الغالب في الناس الشح ومنه
ما هنا فقوله على الاسماء معناه فيها ثم هذا القسم والذي بعده وهو
ما امتنع اضافته يعلمان من مفهوم قول النظم وبعض الاسماء يضاف ابدا
فان مفهومه ان بعضها لا يضاف ابدا وتحته قسمان ما لا يضاف اصلا وما
يضاف وقتا دون وقت وقدم المصنف الكلام على هذين القسمين مع
انهما شرح لمفهوم النظم لقلة الكلام عليهما ولان احدهما هو الغالب ه
فلله دره ما ادق نظره **قوله** من العقلاء الى اخره اشار الى حكمة تكرار المثال
والظهر منه قول اللقاني اشار بالاول الى ما فيه معنى المشتق وبالثاني
الى عايد على الذات لا باعتبار وصف اي **قوله** لملازمة التعريف اي
وصفا فلا يرد ان الضمير قد يراد به غير معين والموصولة قد يراد الجنس
وكذا اسم الاشارة ثم هذا التعليل لا يجري في اسما الشرط والاستفهام
وكان الشارح جعله توطية لقول المصنف كالمضمرات والاشارات

دون

دون ما بعدهما وان اقتضى العطف فيه المشاركة لاعادة الكاف فيه لكن
يرد ان الموصولات كالمضمرات **قوله** كالمضمرات قال اللقاني لم يعتد
بالاضافة في قوله واياه وايا الشواب **قوله** كالكاف حرف خطاب
قال الدنوشري يقدر فيه عايد على المبتدا اتقديره فيه انتهى يعني
ان جملة فالكاف الى اخره خبر المبتدا او هو ذلك ولا رابط في اللفظ فلا
بد من تقديره **قوله** وكغير اي من الموصولات قال اللقاني كرر الكاف
مع غير دون الاشارة تنبيها على ان المضمرات والاشارات نوع واحد في
عموم منع الاضافة وكرر من مع اسما الشروط والاستفهام تنبيها على
استثنا اي من النوعين ايضا لان اسقاطها يوهم عطفها على غير وهنا
بحث وهو ان المانع من اضافة الموصولات غير اي ان كان تعريفها بالصلة
فلو اضيفت اجتمع معرفان على معرف واحد انتقض باي فان اجيب
بان الصلة تعرفها من وجه والاضافة من اخر فغيرها كذلك انتهى
ومر في باب النكرة والمعرفة ما له تعلق بهذا فراجعه ولا يفيد
كلام الشارح جواب هذا البحث كما تعرفه **قوله** وانما لم تضف هذه
المذكورات لشبهها الى اخره قد اسلف التعليل بقوله لملازمة التعريف فكيف يصح
الحصر فكان ينبغي ان يقول لما مر ولشبهها فان قيل الاول خاص بغير الثاني
قلنا كان يمكنه التنبيه على ذلك بقوله لما مر في بعضها ولشبه الجميع
بالحرف او نحو ذلك ويرد على التعليل الثاني انه يقتضي منع اضافة
جميع المبنيات وليس كذلك **قوله** وانما اضيفت اي الى اخره ظاهره ان ايا مطلقا
واردة على التعليل المذكور ثانيا وفيه ان ايا غير الموصولة لم تشبه الحرف لانها
معربة فلا ترد والموصولة لم يعارض فيها الشبه عند الاضافة بدليل بنايها
وكان الشارح اراد بشبه الحرف مطلق الشبه فيشمل غير الموصولة ثم ان
كلامه لا يفيد الجواب عن ايراد الموصولة على التعليل الاول هذا

وقال الدنوشري هذا التعليل كما ترى مصادرة على المطلوب **قوله** ما يجوز
قطعه في اللفظ قدم الكلام على هذا النوع لقلة الكلام عليه بالنسبة
للثاني ولانه شرح لمنطوق النظم كما اسلفنا قال اللقاني والمراد باللفظ
ما يقابل المعنى فيتناول المنطوق والمقدر ولذا نونت هذه الاسما عند
القطع عن الاضافة وبه يعلم ان الواجب في هذا القسم هو الاضافة في المعنى
وان الفرق بينهما ان الملحوظ في اللفظية ما هو اللفظ تحقيقا او تقديرا
وفي المعنوية معنى المضاف اليه دون لفظه وان التنوين في هذا القسم
تنوين التمكين لا التعويض عن المضاف اليه اذ الموجب لحذف التنوين
مع الاسم اضافته الى لفظ المضاف اليه لا الى معناه انتهى وفيه تحقيق لما
اختاره الشارح في هذا الكتاب وفي شرح الازهرية من ان تنوين كل وبعض
للتمكين لا للتعويض وانما لم يبين هذا النوع لما سياتي في بحث قبل وبعد
قوله نحو كل قال الدنوشري لا تقطع كل عن الاضافة الا اذا لم تكن تاكيدا
ولا نعتا فان كانت احدهما وجبت الاضافة لفظا نحو جا القوم كلهم وزيد
الرجل كل الرجل انتهى وهو عجيب لان الشارح قيد كلا بما اذا لم تكن نعتا ولا تاكيدا فلا
حاجة لتقييده وكان ينبغي له الاقتصار على تمثيل ما قيد به الشارح **قوله** قال تعالى
وكل في فلك لابد من تقدير المضاف اليه هنا جمعا للاخبار عن كل بالجمع
في قوله يسبحون قال العز بن عبد السلام في الامالي في الاية ثلاثة اسئلة
احدها كيف قال في فلك والشمس والقمر في فلكين سما الدنيا والرابع
والثاني لم اتى بصيغة الجمع وهما اثنان الثالث لم اتى بالواو في الجمع وهي لا يجمع بها
الا من يعقل والجواب عن الاول انهما وان كانا في فلكين فالافلاك
كلها في المحيط بها فصارت كما في صندوق والصندوق في بيت فيصدق
ان المال في البيت وعن الثاني ان الضمير عايد عليهما مع الليل والنهار
وذلك لان الليل والنهار يسبحان ايضا لان الليل ظل الارض وهو

يدور

يدور على محيط كرة الارض على حسب دوران الارض وكذلك النهار يدور
ايضا لانه يخلف الليل في المحيط وعن الثالث انهما لما وصفهما
بالتسبيح وهو لا يوصف به حقيقة الا من يعقل جمع جمع العاقل **قوله**
وذهب الفارسي الى اخره قال الدنوشري رجح مذهب الفارسي مجيئها حالا
حكى الاخفش مررت بهم كلا فجاءت حالا **قوله** ورد بان العرب اي رد هذا
الالزام واجاب المصنف عن الالزام ايضا بان كلا من النصف والسدس
ونحوهما له معنى صحيح في نفسه واما كلمة كل فلا معنى لها الا بما اضيفت اليه
اي انها انما وضعت لتعميم شي فكان معناها في غيرها قال الدماميني
وفيه نظر **قوله** ولمجي الحال الى اخره فيه ان الحال قد تاتي من النكرة بلا مسوغ
الا ان يقال الاصل تعريف صاحب الحال وايضا تنكيره قليل واتيان الحال
من كل كثير **قوله** لفظا قال اللقاني منصوب على التمييز المحول عن المفعول
وهو اسم مصدر بمعنى التلفظ والاصل ما يلزم التلفظ بالاضافة فلا يكفي
معناها ولا تقديرها **قوله** وهو المشار اليه بقول النظم وبعض الاسما
فيه نظر وانما المشار الى هذا النوع بمفهوم قوله وبعض ذا قد يات لفظا
مفردا واما قوله وبعض الاسما الى اخره فانما هو اشارة الى موضوع النوعين
وهو ما تجب اضافته الى مفرد لان المراد من قوله يضاف ابدا يضاف الى
مفرد بدليل قوله بعد والزموا اضافة الى الجمل **قوله** وذو بمعنى صاحب
قال السهيلي في كتاب الاعلام في قوله تعالى وذا النون هو يونس ابن متى
اضاف ذو الى النون وهو الحوت وقال سبحانه ولا تكن كصاحب الحوت
وبينهما فرق وذلك انه حين ذكره في معرض الثنا عليه قيل ذا النون
ولم يقل صاحب النون والاضافة بذو اشرف من الاضافة بصاحب
لان قولك ذو يضاف الى التابع وصاحب يضاف الى المتبوع تقول
ابو هريرة صاحب النبي ولا تقل النبي صاحب ابي هريرة الا على وجه ما

واما ذو فانك تقول فيها ذو الملك وذو العرش وذو القرنين فتجد الاسم الاول
متبوعا غير تابع ولذلك سميت اقيال حمير ذو جدن وذو يزن وذو رعين
وذو كلاع وفي الاسلام ذو الشهادتين وذو الشمالين وذو اليدين وذلك كله
تفخيم للمسمي بهذا وليس ذلك في لفظ صاحب وانما فيه تعريف لا يقترن به
شي من هذا المعني ولفظ النون اشرف لوجوده في اوايل السور نحو ن
والقلم وقد قيل ان هذا اقسم بالنون وان لم يكن قسما فقد عظمه الله
سبحانه بعطف اسم المقسم عليه قوله ولدي قال اللقاني قال
الرضي واما لدي فهو بمعني عند ولا يلزمه معني الابتدا وعند اعم
تصرفا من لدي لان عند تستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزتك
وان كان بعيدا بخلاف لدي فانه لا يستعمل في البعيد ثم قال بعده بنحو...
واما لدي فهو بمعني عند فلا دليل علي بنايه قوله اي غايته قال اللقاني
قصاري الشي ما يقتصر الشي عليه فلا يتجاوزه الي ما فوقه وذلك غاية الشي
قوله وهو مصدر قيل لا فعل له كالعمومة والخؤولة والابوة وقيل له
فعل اذ يقال له وحده يحده وحدا ومعني مررت به وحده عند الخليل
افردته بالمرور افرادا وعند المبرد مررت به منفردا وهو اولي لان المراد ه
في نحو لا اله الا الله وحده لانك لم تفرده بل هو سبحانه انفرد بنفسه
وقال س اسم موضوع موضع المصدر فوحد نايب مناب ايحادا وايحاد
نايب مناب موحد وموحد حال فمعني مررت به وحده مررت به في حال
كوني موحدا له بمروري وقال يونس انه ظرف ونصبه علي الظرفية
ومعني جا وحده جا علي انفراده والاصل جا علي وحده ورده ابن عصفور
بان وحد ليس بظرف زمان ولا مكان فلا يكون ظرفا قال الدماميني
في شرح التسهيل والظاهر ان يونس انما قصد تفسير
المعني وانما المعني جاني في وقت توحده وعلي التي قدرها بمعني في مثلها

في

في قوله تعالي ودخل المدينة علي حين غفلة وانما لم يقدره في لانها لا تدخل
علي وحد بخلاف علي وبذلك يندفع ايضا ان تقديره يقتضي ان النصب
علي المفعول به لانك لو قلت جا علي وحده كان حالا متعلقا بمحذوف
فاذا حذف الجار انتصب مفعولا به وكيف يتصور ان يكون ظرفا والجار
علي رايه علي فتامل قوله لم يك شي الي اخره ذكر المصنف في حث
لنا من المغني ان ابن مالك مثل بهذا البيت للنفي المنقطع قال وتبعه
ابنه فيما كتبه علي التسهيل وهو وهم انتهي ونقل عنه انه قال
انما يكون من ذلك لو كان الشعر لم يك شي يا الهي معكا وعنه ايضا
وفيه نظر اذ يتعذر ان يكون تقديره لم يك شي قبلك ثم كان شي
قبلك واعترض بان هذا لا يلزم اذ لا ناخذ حدوث ذلك الشي مقيدا
بالقبلية بل مطلقا اي لم يك شي يا الهي قبلك ثم كان وعن السراج عمر
البلقيني ان الصواب ما قاله ابن مالك لان القبلية محالة في حقه تعالي
فتعينت المعية فالمعني لم يك شي يا الهي معكا قبل خلق العالم ثم وجد
العالم انتهي ويدل لكون القبلية بمعني المعية مقابلتها بقوله وجدكا م
فتدبر قوله علي المشهور يحتمل عوده الي قوله وهو مصدر لمقابلة قول
يونس انه ظرف كما مر ويحتمل عوده ايضا لقوله ملازم للافراد لانه قال
في التسهيل وربما ثني مضافا الي ضمير مثني فراجع شراحه قوله ومعناها
التكرار قال اللقاني المطابق لما سيجي ان يقول التكثير وهو اخص من
التكرار الصادق بمرتين قوله بمعني اقامة الي اخره قال اللقاني في تفسير
لبيك بمصدر من معناه وما بعده بمصدر من لفظه اشارة الي ما صرح
به من ان لبيك لم ينطق له بفعل وهو خلاف قولهم يقال لب بالمكان
اقام به والحاق الكاف في غير دواليك مفعول المصدر المضاف وفي
دواليك تارة كذلك لقولك لبيك وسعديك ودواليك اي نداولا منا

لطاعتك بعد تداول ولو فسر سعديك باسعاد منك بعد اسعاد وحنانيك
بحنان منك بعد حنان ودواليك باداله منك بعد اداله ليكون من
اضافة المصدر لفاعله كان اليق بالمقام او فسر حنانيك بتحننا اليك
بعد تحنن كان اوفق للواقع اذ اخوطب به الرب تعالي ثم لا يخفي ان في
قوله ودواليك في البيت علي تفسيره بتداولا لا حجة للاعلم علي ان الكاف
حرف لمجرد الخطاب اذ لا يمكن كونها فاعلا للتداول ولا مفعولا له اذ هو
فاعله المتكلم وجماعته ومفعوله شئ الابراد فتنتفي اسميتها بانتفا
لازميها وبما فسرناه به من اداله منك بعد اداله يندفع ذلك اذ هي فاعل
للاداله والتقدير قائلين يا الله اداله منك بعد اداله والله سبحانه
اعلم واحكم انتهي وقوله خلاف قولهم يقال لب كذا في النسخ لب من غير همزة
ولا يتم كلامه الا علي ذلك لكن الذي قاله غيره انما هو الب بالهمزة وفي هذا
اطلاق قوله وما بعده بمصدر من لفظه نظر لانه لم يفسر هذاذيك بمصدر
من لفظه وقال بعد ان عامله من معناه **قوله** وهذا انسب من قول الناظم
الي اخره فيه ان قول ابن الناظم لا يليق بالمقام كما ذكره اللقاني رحمه
الله وقد فصل رحمه الله الكلام ووفي بالمرام وقول الشارح لان الاداله
الي اخره لا يثبت مدعاه اذ لم يبرهن علي انه لم يستعمل الا كذلك **قوله**
وهذاذيك الي اخره قال الدنوشري قال بعضهم واما هذاذيك بذالين
معجمتين فالمراد به الكف قال الاصمعي تقول للناس اذا ارادوا ان يكفوا هذاذيك
انتهى وقيل المراد به الاسراع قال الشاعر ضربا هذاذيك وطعنا وخضا
والطعن الرخص الذي لا يصل الي الجوف انتهى كلامه وهو يرد قول
الشارح الطعن الجائف فليتامل انتهى وهذا عجيب اذ لا مدخل للتامل
في هذا لانه امر نقلي ثم لا مرجح لكلام هذا البعض علي كلام الشارح حتى
يرد كلام الشارح بكلامه وقد صرح الجوهري بما قاله **قوله** وقوله

وعامله

وعامله اي هذاذيك قد يقال قضية قول الشارح بعد هذا بعد هذا ان
عامله من لفظه وان المعني هذا لك بعد هذ ولا بد في الترجيح من نقل
كلام ائمة اللغة والشارح تابع للعيني **قوله** وعامل لبيك من معناها قال
اللقاني اذ لا عامل من لفظها واما قولهم لبي فانه ماخوذ من قولهم لبيك
ومصدره التلبية واما لبيك فعامله لو نطق به انما هو لب ومصدره
لب مفرد لبيك انتهى وتقدم عنه انه نطق له بفعل وهو قولهم لب
بالمكان وتقدم ما فيه وان الذي نطق به انما هو الب بالهمزة وكلام
الموضح يدل عليه ولا ينافي كون عامله من معناه قولهم لبيك من الب
بالمكان اقام به لان اخذه من هذه المادة باعتبار نوع المعني لا يقتضي
ان فعلها فعله **قوله** والحال واجبة التنكير كان ينبغي ان يقول غالبا
ليلائم قول المصنف ضعيف ولم يقل غير صحيح فادق منه قول اللقاني
اي وهو خلاف الغالب فارتكابه مع امكان غيره ضعيف بخلاف جاء زيد
وحده ولا يخفي ما في هذا الكلام من التحكم اذ يمكن في وحده ايضا ان يكون
مفعولا مطلقا اي ينفرد انفراده **قوله** وجوابه ان ذلك يحتاج الي
استقرا تام قد يدفع هذا بقول اللقاني يعني ثبت كونه مفعولا مطلقا
بدليل ظاهر فيه كقوله تعالي فارجع البصر كرتين والحالية لم يرد بها دليل
ظاهر فيه **قوله** ان الكاف لمجرد الخطاب الي اخره قال انه لم يكن علي ما ذكر فسد
لان الناصب له يكون تشبيها بالضرب ضربك فيكون المعني تداولنا شانك اولئك
واجبتك اجابتك لغيرك والزم طاعتك لزومك طاعة غيرك وكذا البواقي وليس
المعني علي شي من ذلك قلنا لا يمتنع ان يكون المعني اجابتك لغيرك اجبته وكذا
البواقي **قوله** لقولهم حنانيه ولبي زيد الي اخره اقول هذا قول اللقاني قد
يقال ان الهاء الظاهر مثلهما في اياه وايا الشواب فما كان جوابكم فيهما
فهو جوابنا ثم انه اجاب عن الشبهة الثانية بنحو جواب الشارح واجاب عن

الثالثة بقوله قد يقال لعله يري ان لبيك واخواته اسما افعال منقولة من مصادر مثناة مضافة الي الكاف فالكاف حرف لمجرد الخطاب كما في هـ
رمني لتويب اسم فعل معناه امهل **قوله** وفي شرح المواقف انه يديك الي اخره
ينبغي ان يوخر هذا عن الكلام علي معني البيت ويذكره بعد قوله وحضض
بديه ليكون مقابلا له ولقوله الاتي وقيل كان عادة العرب الي اخره فانه
المناسب كما لا يخفي وذكره هنا يوهم انه مقابل لكلام المصنف وليس كذلك فايديك
مضافة الي المسور وان كانت زايدة بدليل ظهور جر مسور اذ لا سبب له
في البيت الا اضافة يدي اليه **قوله** لانهما الكثان اعطياه المعطي حقيقة
انما هو الشخص ونسبة الاعطا اليهما مجاز وكان الظاهر ان يقول لان هـ
الاعطا يكون بهما فتدبر **قوله** كما في لدا اشار الي انه كان التمثيل بلديك
ولديه اقعد كما قاله اللقاني **قوله** وهم قال اللقاني لانه لا يمكنه دعوي الالف
في اخواته للنطق بها مجردة عن الالف والياء كحنان وسعد ودوال ولم هـ
يقولوا به **قوله** الي الجمل اي في اللفظ فلا ينافي ان الجملة في تاويل المفرد وقد
يحذف بعض الجملة المضاف اليها اذ كما في اذ قوله كانت منازل الاف عهدتهم
اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا فاذا الاولي ظرف لعهدتهم واخوانا
مفعول ثان له ونحن مبتدا حذف خبره اي اذ نحن متالفون ومثله
قول الاخر العيش منقلب اذ ذاك افنانا والتقدير اذ ذاك كذلك فانظر
المغني **قوله** وحيث قال الرضي اعراب حيث لغة فقعسية **قوله** من اسماء هـ
المكان قد ياتي للزمان كما في قوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان
فانظر المغني **قوله** اذا انتم قليل سياتي ان الشارح قال في حيث لما كانت هـ
اضافتها الي الفعلية اكثر قدم مثال الفعلية ولم يقل هنا ان اضافة اذ الي
الاسمية اكثر وان تقديم المثال لذلك وقال الناصر اللقاني قدم مع حيث
مثال الفعلية ومع اذ مثال الاسمية اشارة الي استواهما مع اذ فتقديم

الاسمية لشرفها وترجح الفعلية مع حيث ولذلك كان النصب بعدها ارجح
من الرفع في باب الاشتغال **قوله** ان لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا ظاهره
ان ذلك ممنوع وقال غيره انه قبيح قال السيوطي ووجه قبحه ان اذ
لما كانت للماضي وكان الفعل الماضي مناسبا لها في الزمان وكانا في جملة
واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم
قوله او معني لا لفظا نحو واذ يرفع الي اخره بان يكون مضارعا قصد به
حكاية الحال الماضية كما قال الزمخشري في الاية قال المصنف في الحواشي
قال ابو حيان في تفسيره وفيه نظر قلت هو نظر كليل **قوله** وقد يحذف
الي اخره قد يقال الحذف ولو علي قلة ينافي وجوب الاضافة وجوابه منع
المنافاة فان الواجبة اعم من اللفظية والتقديرية نعم الاضافة الي المفرد
كما في حيث تنافيه **قوله** اذ هما في الغار ينبغي ان يتعين في اذ هما في الغار
تقدير عامل الجار والمجرور اسم فاعل او فعلا مضارعا لئلا يودي الي وقوع
خبر المبتدا فعلا ماضيا الذي استقبحوه ويحتمل ان يقال انما استقبحوه
مع التلفظ بالفعل **قوله** وكسرة الدال يجوز فتحها للتخفيف كما ياتي **قوله**
علي الاصح مقابله ما ذهب اليه الاخفش ان الكسرة اعراب المضاف اليه
وان التنوين للتمكين وحمله علي ذلك انه جعل بناها ناشيا عن اضافتها
الي الجملة فلما زالت منها للفظ صارت معربة ورد بملازمتها للبنا وبانها
كسرت حيث لا شي يقتضي الجر نحو نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية
وانت اذ صحيح وبان العرب بنت الظرف المضاف لاذ ولا علة له الا
كونه مضافا للمبني وبانهم قالوا يومئذ بفتح الذال منونا وبانه لو كان معربا
لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل علي انه بني علي الكسر تارة علي اصل
التخلص من التقا الساكنين وعلي الفتح اخري للتخفيف **قوله**
وربما اضيفت حيث الي المفرد قال الزرقاني قال الرضي ومع اضافته



حيث الي المفرد يعرب به بعضهم لزوال علة البنا اي الاضافة الي الجملة و
والاشهر بناوه لشذوذ الاضافة الي المفرد وترك اضافة حيث مطلقا
لا الي جملة ولا الي مفرد انذر وظرفيتها غالبة لا لازمة قال لدي حيث
القت رحلها ام قشعم وكذا في قوله اما تري حيث سهيل طالعا وهو مفعول
به وكذا قوله تعالي الله اعلم حيث يجعل رسالاته وحكي هي احسن الناس
حيث نظر ناظر اي وجها وهو تمييز وقال الاخفش قد يراد به الحين
كما في قوله للفتي عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه ولا يمتنع هنا
حمله علي المكان انتهي وفي حاشيتنا علي الالفية عن المصنف كلام يتعلق باعراب
حيث عند الاضافة لمفرد ينبغي مراجعته قوله ما يختص بالجمل الفعلية
قال اللقاني اي بالاضافة اليها في قوله وهو لما عند من قال باسميتها
نظرا اذ القول باسميتها لا يلزم منه اضافتها الي الجملة الفعلية بعدها
واي مانع يمنع من كونها منصوبة بالفعل بعدها كالظرف في متي
تاتني اكرمك علي ما هو التحقيق عندهم وكذا القول في اذا انها منصوبة
بشرطها لا بخافضه له قوله وذلك يقتضي الحرفية اي لان الاصل في
الاسما الاعراب واما ضمير الفعل عند الجمهور فخارج عن القياس فلا يقاس
عليه قوله ويجاب بان العامل تضمينا الي اخره هذا الجواب باختيار الشق الاول
قال شيخنا العلامة الغنيمي ويمكن ان يجاب باختيار الثاني لكن كون العامل
جوابها مقيد بما لم يمنع منه مانع كما هنا اخذا مما اجاب به الدماميني
عن الاعتراض علي كون ناصب اذا جوابها انتهي واقول الكلام في ناصب
اذا مطلقا هل هو شرطها او جوابها غير مقيد بمادة معينة والمصنف فرض
الكلام فيها في مادة معينة وهي الاية الشريفة وجوابها مقرون في الاية ها
بالمانع من القول بان الناصب فيها هو الجواب لا يصح التقييد ثم اعلم
ان المصنف في الحواشي لما اورد علي القول بان ناصب اذا ما في جوابها من فعل

او

او شبهه انه قد جا الجواب مقرونا بالفا ام باذا الفجائية نقلا ان قايله اجاب
بان الظرف الجايز التاخير يتسع فيه بالتقديم حيث لا تتقدم غيره فما
ظنك بالممتنع التاخير انتهي وهذا يدل علي ان القايل اطلق ولم يقيده
بعدم المانع وبه يعلم انه يمكن في مسيلة لما ان العامل في الاية دل لكن
قال في المغني انه مثل هذا التوسع بابه الشعر نحو ونحن عن فضلك ما استغنينا
قوله لا يقولون باضافتها الي ما بعدها هذا صادق بقولهم باضافتها
الي جوابها وليس مرادا وانما المراد انهم لا يقولون باضافتها مطلقا بدليل
التنظير باذا ولانه لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه بمثل جملة
الشرط قوله لان اذا عند هولا غير مضافة ظاهره انهم مصرحون
بذلك وعبارته في الحواشي ويلزم هولا ان يدعوا ان لا اضافة وان يعترفوا
بان اذا ارتبط بكونها شرطا كما في اين واني واما اذ او حيث فلولا الاضافة
ما حصل ارتباط انتهي ومن خطه نقلت والمتبادر من قوله ويلزم انهم
لم يصرحوا بذلك وانظر هل قوله وان يعترفوا الي اخره يشكل علي جواب الشارح
لان لما ظرف بمعني حين او اذ فلا يحصل بها ارتباط لولا الاضافة ويقال
لا يلزم من ذلك ان لا يحصل بها ارتباط لانها تقتضي جملتين فيهما معني الشرط
ولهذا يسمي اوليهما شرطا وما بعده جوابا ويقرن بالفا اذا كان جملة اسمية
قوله ويقع شرطها وجوابها ماضيين الي اخره هذا باعتبار صيغة الفعل
فلا ينافي ان جملة اذا لا تكون حالية ولا ماضوية كما قاله المصنف في الحواشي
فان قلت فما تصنع في اذا السما انشقت قلت الماضي صيغة الفعل لا
الزمان ونظيره ان دخلت الدار لكنه ذكر في المغني ان اذا قد تخرج عن
الاستقبال فتجي للماضي كقوله تعالي ولا علي الذين اذا ما اتوك لتحملهم
قلت لا اجد ما احملكم عليه وللحال وذلك بعد القسم نحو والليل اذا
يغشي علي ما بينه ثم رده فراجعه فصل قوله لما الماضي

قال اللقاني نعت لاسم لا لزمان والتقدير موضوع لما مضي ولو قال بدله
وبدل ما بعده ماض او مستقبل كان اخصر واظهر **قوله** فانه اي ما كان
بمنزلة اذ او اذا نيما تقدم **قوله** بمنزلتهما اي اذا واذا قال اللقاني ثني
ضمير المتعاطفين لان القصد شمول الحكم لهما علي حد قوله تعالي فالله
اولي بهما انتهي وحاصله ان او هنا للتنويع لا لاحد الشيئين وقولهم
ان او يفرد الضمير بعدها محمول علي الثانية دون الاولي كما نص عليه
الابدي ونقله المصنف عنه في بحث الجملة المعترضة **قوله** فيما يضافان
اليه قال اللقاني يضافان صلة جرت علي غير ما هي له فان ما واقعة علي الجملة
المضاف اليها والاضافة وصف ثابت للمضاف وقد ابرز الضمير العايد
علي صاحب الصلة الحقيقي فلا حاجة الي ان يقول يضافان هما اليه فتدبر
قوله ويمتنع زمن الحجاج قادم قال اللقاني لقايل ان يقول كونه بمنزلة
اذا يقتضي تاويله باضمار كان الشانية واسمها لا امتناعه وجوابه ان
التاويل المذكور سايغ فيما سمع ولا يسوغ ان يتكلم به من غير سماع **قوله**
ووافقه الناظم اي في غير النظم بدليل قوله محتجا الي اخره واما في النظم
فكلامه محتمل قال المصنف في الحواشي فان قلت فهلا قال وما كاذ اعني
كاذا قلت يحتمل وجهين احدهما ان يكون اراد ذلك وترك ذكره اكتفا
بما نبه عليه فيما كان بمعني اذ وهذا الذي راه ابنه والثاني ان يكون
الحكم عنده ثابت في موافق اذ دون اذا وهو الظاهر فانه رد علي **س**
بقوله يوم هم بارزون وقول الصحابي يوم لا ذو شفاعة بمغني
والدليلان يمكن منازعة فيهما لكن الذي يظهر لي ان غير اذا لا يلتحق بها
لانها لم تختص بالجملة الفعلية الا لما فيها من معني الشرط لا لامر يوازنها
فيه غيرها من الظروف المستقبلة المبهمة علي ان الذي نص الناظم
في اذا انه لا يلزمها الجمل الفعلية مستدلا بقوله اذا هو لم يخفني في ابن

عمي

عمي وان لم الفه الرجل الظلوم اي وعلي الاحتمال الثاني جري الشارح فقال
واقتصر عليه في النظم وانظر قول المصنف لانها لم تختص الي اخره الظاهر في
ان غيرها من الظروف لا يشابهها في ذلك مع قول الشارح في الفصل الاتي
وقال ابن مالك بل يشبه الظرف الي اخره فانه صرح في ان الظرف متضمن
معني الشرط **قوله** محتجا بقوله تعالي يوم هم الي اخره قال اللقاني يرد
احتجاجه بان ذلك ليس من محل النزاع وهو المبهم اذ اليوم موضوع
لزمان محدود واستعماله في مطلق الزمان مجاز كقوله تعالي واتوا حقه
يوم حصاده انتهي واقول صرح في شرح الكافية بان اليوم مبهم وعلله
بانه عند العرب لا يختص بالنهار **قوله** وهذا ونحوه الي اخره قال اللقاني
يعني فهو من مشبه اذ لا مشبه اذا **قوله** وكن لي شفيعا الي اخره قال اللقاني
ان قلت فيه جمع بين النقيضين فانه طلب اولا الشفاعة وهو يستلزم
الاخبار بنفعها وثانيا اخبر بانه لا يغني شفيع شيا وهو يستلزم الاخبار
بانه لا نفع فيه قلت الاستلزام الثاني ممنوع فان الذات لا يلزم من عدمها
عدم نفع الشفاعة الصادرة عنها والفرق وجداني فان الشفاعة مقرونة
بالذل والخضوع وذلك مما يقرب القبول **فصل** **قوله** حملا عليهما قال
اللقاني يوخذ من هذا ان الحمل علي المبني سبب للبنا فتزيد الاسباب علي
العدد المذكور اول الكتاب ولو جعل سبب البنا الاعتداد بالافتقار العارض
وتنزيله منزلة الاصلي كان اضبط انتهي وقد ذكر بعضهم ان الاسباب المذكورة
اول الكتاب انما هي للبنا الواجب لا الجايز فان له اسبابا اخر منها ما هنا **قوله**
او جملة اسمية قال اللقاني يعني ولو كان الاسم المصدر به مبنيا اذ الاصل
فيه الاعراب بخلاف الفعل فانه قيل ينبغي ان المضارع المعرب يترجح
معه البنا نظرا لاصله كالاسم فلم ترجح الاعراب قلنا نظرا لاعرابه وللاصل
في اسم الزمان وهو الاعراب فتامل **قوله** واجاب جمهور البصريين بان الفتحة

الي اخره رايت بخط المصنف في التذكرة يمكن ان يكون من لغة سليم في اعمال
القول مطلقا قال الله هذا يوم ينفع في قراءة من نصب ولا اجعلهم فتيما
وانما يبني هذا علي انه لا يجب ان يشرب معني الظن ويدل له قالت وكنت
رجلا فطينا هذا لعمر اسرا ابينا **قوله** مثلها في صمت يوم الخميس اي في
النصب علي الظرفية **قوله** ليست لليوم اي بل للمذكور قبل من كلامه
مع عيسي وكلام عيسي معه اي هذا المذكور كاين في هذا اليوم **قوله** والا
لزم كون الشي الي اخره اي بخلافه علي قراءة الرفع لخروجه عن الظرفية **قوله**
واعترض عليهم ايضا يجاب بانه علي اضمار كان الشانية واسمها **فصل**
قوله احدها التعريف قال اللقاني وجهه انهما في المعني توكيد لما اضيفا
اليه وسياتي ان المنكور لا يوكد عند البصريين وان افاد توكيده ويوخذ من هذا
ترجيح مذهبهم **قوله** الدلالة علي اثنين قال اللقاني وجهه ان كلا وكلتا في
المعني مثنيان وهما تاكيد للمضاف اليه والتاكيد مطابق للموكد واما الزيدان
انفسهما فخارج لعلة **قوله** نحو كلاهما قال الدنوشري ولا يضاف كلا وكلتا
لشي من الضماير الا لثلاثة الكاف المتصلة بالميم والالف والهاء والميم والالف ولفظ
نا نحو كلاكما وكلاهما وكلانا **قوله** مشتركة بين الاثنين والجماعة قال اللقاني
يريد به الاشتراك المعنوي وهو الوضع لمفهوم كلي مشترك بين افراد كثيرة
كوضع انا المتكلم معه غيره الصادق علي اثنين وما زاد عليهما لا الاشتراك
اللفظي وهو وضع اللفظ لكل من معنيين فاكثر علي حدة انتهي وهو مبني علي
ما ذهب اليه الرضي والسعد من ان الضماير كليات وضعا جزييات
استعمالا واما علي ما حققه العضد وتبعه السيد انها جزييات
وضعا واستعمالا فليست من المشترك في شي **قوله** لان ذا مثناة
في المعني قال اللقاني كونها مثناة في المعني بواسطة الاشارة
الي اثنين تقدما لا يجدي نفعا في اشتراط الدلالة علي اثنين

بالنص

بالنص او الاشتراك فان دلالة ذا عليهما ليست بواحد منهما بل بالقرينة
فلو اقتصر علي قوله الدلالة علي اثنين او زاد علي القسمين ثالثا فقال
او غيرهما لكان اوضح **قوله** ما ذكر قال اللقاني يعني وهو دال علي الاثنين
لا بالاشتراك بينهما وما زاد عليهما وما نقص عنهما ولم يقل اي وكلا
الخير والشر وبين الفارض والعوان لان ما ذكر اوفق بافراد اسم الاشارة
لكونه مفرد اللفظ انتهي ويوخذ من قوله لان ما ذكر اوفق ان التاويل
به ليس بلازم وهو الحق لما اشار اليه صاحب الكشاف في سورة الانعام
عند قوله من اله غير الله ياتيكم به حيث قال اي ياتيكم بذاك اجرا للضمير
مجري اسم الاشارة ووجهه ان اسما الاشارة من المبهمات كالموصولات هي
تثنيتهما وجمعهما علي خلاف الاصل غاية الامر ان دلالة ما واخواتها من
الموصولات المشتركة علي الواحد والاثنين والجماعة بطريق الاشتراك ودلالة
ذا علي غير الواحد كالمثني في الاية والتثنية والجمع في قوله وسوال هذا الناس
كيف لبيد وعلي كل شي في باب حبذا بطريق المجاز كما هو ظاهر كلامهم واشار
اليه اللقاني انفا فتدبره لكن وقع في الكشاف في سورة البقرة ما يقتضي
احتياج اسم الاشارة المفرد المشار به للمتعدد للتاويل بالموصول حيث قال
انما جاز بين ذلك علي التاويل بما ذكر مع ان كلا منهما هنا كمتناقض كما بينا ذلك
في حاشية الفاكهي في بحث تقسيم الفعل فراجعه فانه نفيس **قوله** ان يكون
كلمة واحدة قال اللقاني هذا الشرط مشكل لا وجه له فان كان لاجل ان المضاف
مسلط علي كل من المتعاطفين وذلك لا يصح فيلزم ان لا يصح جلست بين
زيد وعمرو ولا اشتراك زيد وعمرو **قوله** كلاهما حين جد الجري بينهما اي كلا
هذين الحصانين او الجوادين وقول العيني في بحث المثني الفرسين فيه نظر
لان الفرس مونث سماعي وكان يجب ان يقول كلتاهما او ان يقول اقلعتا
قوله ويضافان للنكرة مطلقا قال اللقاني اي تضاف من حيث هي اي في

الجملة لا في كل حالة من احوالها لما سيجي من ان الموصولة لا تضاف لنكرة انتهي وحاصله ان الضمير عاد علي اي باعتبار بعض احوالها فهو شبيه بالاستخدام ولو قال المصنف بعد قوله ومنها اي فان كانت كذا اضيفت الي النكرة الي اخره كان اظهر ومطلقا حال من النكرة كما اشار اليه الشارح **قوله** الا ان كان بينهما جمع قال اللقاني هذا الاستثنا منقطع في التحقيق لا حاجة اليه اذ المضاف اليه حقيقة هو ذلك الجمع المقدر ولذا لو قال المصنف او التقدير اي اجزا كان احسن مما قوله اذ المعني **قوله** او عطف مثلها اي المضافة للمعرفة عليه حيث كان المجرور باي او لا ضمير المتكلم نحو ابي واي زيد عالم فلا يقال ايك واي زيد افضل ولا اي زيد واي عمرو افضل وعبارة التسهيل تقتضي العموم كذا نقله الشهاب القاسمي عن السيوطي ورايت بخط المصنف في الحواشي ويظهر لي انه لا اشكال في جواز اي زيد وعمرو لانها مضافة لمتعدد وانما امتنع ذلك في كلام لما ذكر ابن الحاجب في شرح المفصل انتهي قلت وهذا مقتضي تعليلهم انها في هذه الحالة بمنزلة بعض من كل والبعضية لا تتصور الا في متعدد اذ المضاف اليه حينئذ متعدد فلا دخل لتعدد اي م ورايت بخطه ايضا وفي شرح المفصل لابن الحاجب نظر الزمخشري قولهم اي وايك بقولهم اخزي الله الكاذب مني ومنك وهذا فراق بيني وبينك وانما كررته اي ليمكن العطف علي الضمير المخفوض انتهي فعلي هذا لا يجوز اي زيد واي عمرو ولا يكون اي واي مرضية انتهي وانظر قوله فعلي هذا لا يجوز والظاهر اسقاط لا اذ غاية ما دل عليه كلام الزمخشري اي ايا اذا اضيفت الي ضمير وجب تكرارها **قوله** بالواو قال اللقاني ليس قيدا للاحتراز عن المعطوفة بالفا ونحوها لامتناع عطف ذلك ونحوه بغير الواو لانها المختص بعطف الذي لا يستغني بمتبوعه كما ياتي **قوله** اي ايا الاستفهامية لا وجه للتقييد بالاستفهامية فانظر حواشينا علي الالفية **قوله** وكانت معه بمنزلة بعض اي من كل ه

والبعض

والبعض لا يطابق الكل فلذا كان خبرها مفردا وان اضيفت الي مثني او جمع **قوله** لعدم صحة دلالتها الي اخره فيه نظر في المعرف بال لانه من صيغ العموم كما حقق في الاصول الا ان يريد المعرف بغير ال او بها اذا كانت للعهد ه لا للعموم **قوله** وتضاف اي الموصولة الي اخره سكت عن اي التي هي صلة فعلم انها لا تدخل في باب الاضافة بحال **قوله** لان معناها معني الذي الي اخره وهذا التعليل خفي ولو كان مراده ما قاله اللقاني وعبارته لان الموصولة يراد بها واحد بعينه والصلة لا تستقل بذلك مع اي لتوغلها في الابهام فلا بد من اضافتها لمعرفة **قوله** لان نعت النكرة الي اخره فيه نظر لانه لا يفيد منع اضافتها لمعرفة ونعت المعرفة بها وعلل اللقاني بقوله لان الوصف والحال ه مشتقان تحقيقا او تاويلا والمشتق كلي والمضاف الي معرفة جزئي اذ المعرفة كما قال بعضهم ما اشير به الي شي بعينه انتهي وفيه ان الوصف قد يكون معرفة وقال المصنف في الحواشي لا اجد مانعا ان يقال مررت بالرجل اي الرجل وبالغلام اي الغلام كما جاز اطعمنا شاة كل شاة وهم القوم كل القوم فاضيفت الي النكرة والمعرفة **قوله** وهي بمعني عند في مفردات الراغب ان لدن اخص من عنده لانه يدل علي ابتدا ونهاية نحو اقمت عنده من لدن طلوع الشمس الي غروبها فتوضع لدن موضع نهاية الفعل وقد توضع موضع عند يقال ما اصبت عنده مالا ولديه مال وقال بعضهم لدن ابلغ من عند واخص قال تعالي لينذر باسا شديدا من لدنه انتهي وسياتي عن الحرالي ما يقتضي تباينهما قال اللقاني في الرضي ولدن بمعني لدي الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معني الابتدا ولدن يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهي بمعني من عند واما لدي فهو بمعني عند ولا يلزمه معني الابتدا اه وعند اعم تصرفا من لدي لان عند تستعمل في الحاضر وفيما هو في حوزتك وان كان بعيدا بخلاف لدي انتهي وحاصله ان لدن بمعني من عند

لملازمتها ابتدا الغاية فبنيت لتضمنها معني الحرف الذي هو من وهو اشارة
الي مخالفة ابن الحاجب في علة بنايها التي هي الوضع علي حرفين في بعض لغاتها
فقول الموضح بمعني عند مخل بهذه النكتة **قوله** كما أن عند كذلك اي لانها
تجي للزمان نحو كان الصبر عند الصدمة الاولي وان اقتضي كلام بعضهم
انها للمكان ابدا **قوله** ملازمة لمبدا الغايات قال اللقاني اي لا تطلق الا
علي المكنة هي مبدا فعل مفيد اي هي ابتدا غاية وكذا الزمانية **قوله** الزمانية
او المكانية الاول نحو لدن صباح والثاني نحو من لدن حكيم وهذا حينئذ لم
تضف لجملة والا تمحضت للزمان لان ظروف المكان لا تضاف الي الجملة منها
الا حيث كما نقله اللقاني عن الرضي **قوله** وفي التنزيل اتيناه رحمة من عندنا الي اخره
قال البقاعي في نظم الدرر في تناسب الاي والسور قال الاستاذ ابو الحسن الحرالي هو
اي عند في لسان العرب لما ظهر ولدن لما بطن فيكون المراد بالرحمة ما ظهر من
كراماته وبالعلم الباطن الخفي المعلوم قطعا بانه خاص بجانبه انتهي وهذا
يقتضي ان لدن ليست بمعني مع وقال ابن عرفة قال المفسرون المراد بالرحمة
النبوة وكان بعضهم يقول الرحمة علي بابها وقدم ذكرها احترازا لما ياتي من
قوله حتي اذا لقيا غلاما فقتله وقتله للغلام يوهم اتصافه بالغلظة والجفا
لعدم معني لابتدا هنا قال الزرقاني فيه نظر فان من اذا لم تكن موجودة تكون
مقدرة كما في الرضي ولكن ليس المعني علي الابتدا كما قال المصنف فكان المناسب
للشارح ان يقول هذا التعليل او يقول لانه لا معني لابتدا الجلوس من مكانه
اذ المبد الابد له من منتهي ولا منتهي هنا واجاب بعض شيوخنا بان في كلامه
حذف مضاف اي لان معني حرف الابتدا وقوله غير موجود اي غير حاصل لعدم
تاتيه او يقال معني قوله غير موجود غير متات **قوله** الا ان الغالب استعمالها
الي اخره يفيد ان استعمالها منصوبة غير غالب فهو قليل كما قال الشارح
واختصاص لدن بما ذكر مفيد لكون عند ليست كذلك وذلك صادق بصورتين

احدهما ان الغالب في عند استعمالها منصوبة وقليل استعمالها مجرورة ثانيهما
انها تستعمل منصوبة ومجرورة فانتفي غلبة استعمال الجر صادق بغلبة النصب
وبعدم غلبة احد الامرين للاخر فان قيل اذا كانت لدن ملازمة لمبدا
الغايات فما فايدة دخول من عليها فالجواب ان افادتها لذلك لما لم توضع كالف
الاستفهام والشرط من الاسم التي بهي تكون كالدالة علي ذلك ولذلك لزمتها
في الغالب وقوله مجرورة قال اللقاني اي مجرورة المحل علي اللغة المشهورة
او اللفظ علي لغة قيس **قوله** في لزوم استعمال واحد قال الزرقاني هو
اي والاستعمال الواحد ما ذكر وظاهر كلامه ان الظرفية وعدم التصرف كافيان في
البنا وفيه نظر فان بعض الظروف غير المتصرفة معربة كما تقدم فكان المناسب
ان لو زاد علي ذلك ما قاله الرضي وهو ملازمتها لمعني الابتدا اي ابتدا الغاية
ونصه فالوجه في بنا لدن ان يقال انه زاد علي ساير الظروف غير المتصرفة في عدم
التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعني الابتدا فتوغل في مشابهة الحرف
دونها انتهي وهذا المعني منتف في لدا ولذلك كان معربا كما صرح به في المغني
خلافا لما عند ابن الحاجب من انه مثل لدن ولذلك قال الرضي واما لدا وهو
بمعني عند فلا دليل علي بنايه انتهي وقال اللقاني قال ابن الحاجب الوجه في بنا
لدن ان من لغاتها ما وضعه وضع الحروف فحمل الباقي عليها تشبيها بها ولو لم
يكن ذلك لم يكن لبنايها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق انتهي
وتقدم ان الرضي اشار لرد ذلك **قوله** وفي امالي ابن الشجري الي اخره قال الزرقاني
اشار به الي مخالفة ما عند الموضح ووجه كلام ابي علي ان لدن باسكان الدال
وكسر النون من جملة لغات لدن المشهورة قال الرضي وكان لدن خففت بحذف
الضم كما في عضد فالتقي ساكنان فحركت النون كسرا انتهي والجواب ان المصنف
راي ان اشمام الضم ليس من جملة اللغات وحينئذ كان مشما صار كانه موجود
فظهر ان الكسرة حينئذ اعراب والذي اراه ابو علي ان الاشمام غير معول عليه

وتبعه الرضي حيث قال واعراب لدن المشهورة لغة قيسية انتهى فعنده ان
المعرب لدن المشهورة وهي مضمومة الدال واعرابها بان يقال من لدنه بضم
الدال وكسر النون واما لدن المفتوحة فهو من جملة لغات لدن **قوله** الرابع
جواز اضافتها الى الجمل هي حينئذ متمحضة للزمان كما مر عن الرضي و
قوله لدن شب تنازعه العوامل الثلاثة قبله اي هو مصروع راقهن ورقنه
من ذلك الوقت **قوله** حتى شاب قال الزرقاني غاية اي لا تنتفي الامور الثلاثة
حينئذ وذلك لانهن يعرضن عنه بسبب شيب ذوائبه فيعرضن قهرا عليه
وهذا اولى من ان يراد بالذوائب ذوائبهن كما في شرح الشواهد للعيني وذلك
لانهن اذا شابت ذوائبهن السود ينتقل الى غيرهن وهكذا قاله بعض شيوخنا
قوله سود الذوائب من اضافة الصفة الى الموصوف **قوله** والصريع المصروع
الى اخره ففي البيت تشبيه الغواني بالجان الذين يصرعون الناس او بالشخص
الذي يصرع غيره **قوله** جواز افرادها قال الدنوشري يشكل ذلك على عدها
في الملازم للاضافة انتهى ويجاب بان ذلك العد باعتبار الغالب **قوله**
تنتصبها لدن لا يخفى ان قول الشارح لدن بيان للضمير المستتر في نصبها على
حذف اداة التفسير والضمير البارز عائد على غدوة ولو اعيد المضمر المستتر الى ه
المخاطب اندفع الاشكال الاتي من عطف قوله او على اضمار كان واسمها فينبغي م
ارتكابه هنا لذلك وقد ارتكبه الشارح فيما ياتي لدفع ذلك مع ان في ذلك تشتتا
للضمير فارتكابه هنا يندفع ذلك ولا تشتت في الضمير وذلك هو الاصل عند تعدد الضماير
وان كان الحق انه ليس من التنافر ولا مخل بالفصاحة حيث لا لبس خلافا للزمخشري في تفسير
سورة طه وان اقر كلامه المصنف في شرح بانت سعاد عند قوله ولن يبلغها الا
عذافرة وقد حققنا ذلك في حاشية الفاكهي في بحث الضمير هذا ونسب المصنف
النصب للدن لانها العاملة وقولهم ان النصب عن تمام الكلام معناه ان الاسم هو
الناصب عند تمامه الا انهم عبروا بذلك اشارة الى انه لولا التمام لجر بالاضافة **قوله** لعلها

التمييز

التمييز قال اللقاني قال الرضي اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة ه
استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل
النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما سبق في لغاتها ثم قد تحذف نونه فيشابه
حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة
جواز حذفها فصار لدن غدوة في كرا قد خلا فتنصبها تشبيها بالتمييز او تشبيها ه
بالمفعول في نحو ضارب زيدا او غدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا
انتهى وبه يظهر لك ان قول الموضح اما على التمييز ليس على ما ينبغي فان قضيته انه تمييز
حقيقة وليس مبنيا للحقيقة لدن ولا نسبتها فالصواب ان يقول على التشبيه بالتمييز
والله اعلم **قوله** لان لدن في اخرها الى اخره بهذا يعلم الجواب عما يقال ما وجه اختصاص
لدن بنصب غدوة دون اخواتها اذ النون مفقودة في اخواتها واما ما يقال لم اختص غدوة
بالنصب بلدن فلم يجر لدن سحره فجوابه ان غدوة اكثر تصرفا من سحره ونحوه واجاب
بعضهم بان مدلول لدن مبدا زمان مبهم مفسر بغدوة وهو لا يقتضي الاختصاص
قوله في لغاتها العشر لان في دالها الحركات الثلاث مع فتح اللام وسكون النون
والرابعة والخامسة لدن ولدن بفتح اللام وكسر النون فيهما وسكون الدال في الاولى
وضمها في الثانية والسادسة لدن بفتح اللام وسكون الدال وفتح النون والسابعة
والثامنة لد ولد بفتح اللام فيهما وضم الدال في الاولى وسكونها في الثانية والتاسعة
لد بضم اللام وسكون الدال والعاشرة لت بابدال الدال تاء **قوله** لتشبيهها بالفاعل
قال الزرقاني اي في نحو قام زيد ومن هذا يستفاد ان التشبيه كما يكون في المفعول
يكون في الفاعل **قوله** تظاهروا انها مرفوعة بلدن قال الزرقاني اي ولا مانع من ذلك لانها
كما تنصب على التشبيه بالمفعول ترفع عليه **قوله** والجر القياس ولهذا العطف على
المنصوب جاز جر المعطوف كما ذكره في الكافية الشافية فانظر حاشيتنا على الالفية
قوله وان كانت معرفة قال الزرقاني المراد بالتعريف التعيين اي وان كانت دالة
على معين كما في سحر وذلك لان غدوة تستعمل تارة غير مراد بها معين

فتنون ولا اشكال في ذلك وتارة يراد بها معين فتمنع الصرف للتعريف والعدل
عن الغدوة او للتعريف والتانيث وحينئذ فتنوينه مشكل لكونه غير منصرف
واجيب عن هذا الاشكال بامرين احدهما انه لما اشبه التمييز لكونه مبينا للذات ما
يليه نون مثله فتنوينه لمجرد المشابهة الثاني انه لو لم ينون لالتبست
حالة النصب بحالة الجر اذ حركة الجر فتحة نايبة عن كسرة فلم يعلم
كونه منصوبا فيكون معربا او مجرورا فيكون مبنيا وللواضع غرض في
بيان ذلك او فتحة الجر ثقيلة لكونها نايبة عن ثقيل بخلاف فتحة النصب
فانها خفيفة انظر الرضي انتهى وانظر ما وجه قوله المراد بالتعريف
التعيين فانه يفهم انها ليست معرفة اصطلاحا مع انها علم على الوقت
المخصوص لسحر بدليل منع الصرف ومعلوم ان التعريف المانع منه تعريف
العلمية وقوله لكونه مبينا للذات ما يليه مخالف لما مر عن اللقاني
في بيان ان النصب على التشبيه بالتمييز لا على التمييز من انه ليس
مبينا الحقيقة لدن و لا لنسبتها **قوله** والغالب الى اخره لو قال
بدل هذا اي في غالب استعمالها لكان اولى لان كلام المصنف يقتضي
انها مما تلزم الاضافة لفظا ومعنى لقوله ومنها وهو مشكل لما سياتي من
انها قد تفرد ولو قال الشارح ما ذكر كان جوابا لانه يفيد ان كونها مما ذكر
باعتبار الغالب **قوله** ولزمان الاجتماع فيه اشارة الى ان اقتصار الشارح
للمصنف على انها للمكان قصور وقد نقل اللقاني عن الرضي انها ظرف زمان
ايضا **قوله** لانه ثلاثي اي فهو نظير اب واخ واخواتهما ويد ودم وقال
الحفيد انما اعربت مع انها موضوعة وضع الحرف بحسب الاصل لانها
ملازمة للاضافة فضعف مشابهة الحرف انتهى وهو انما يظهر على
القول بانها ثنائية وضعا ولا يرد عليه ان الشبه الصوري لا يعارض
كما قاله الشهاب في قد زيد درهم على لغة بنايها مع الاضافة لان الشبه

الصوري

الصوري ضعيف يجوز للبنا لا موجب فلا يحتاج معه لدعوى المعارضة كما
حققناه في حواشي الالفية في بحث اسباب البنا ونقل اللقاني عن الرضي
انه علل اعرابها بدخول التنوين في نحو كنا معه وانجراره بمن وان كان شاذا
في نحو جيت من معه قال ثم قال والالف فيهما عند الخليل بدل من التنوين
اذ لا لام له في الاصل وهي عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف
فتى بدل من اللام استنكارا الاعراب الموضوع على حرفين
فمع عندهما عكس اخوك ترد لامها في غير الاضافة وتحذف في
الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها **قوله** فتبنى على السكون قال
الزرقاني قال الرضي قال بعضهم هي على هذه اللغة حرف جر
وذلك لان موجب البنا في الساكنة ليس معدوما في المتحركة
فلا يتاتى التفريق بين المتحركة والساكنة قال وهذا القول هو الحق
انتهى باختصار **قوله** وان كانت الى اخره قال الزرقاني ان واصلة
بما قبلها وهي معطوفة على مقدر اي ان لم يكن وان كانت وجواب الشرط
محذوف دل عليه الشرط الاول انتهى وهذا مبني على ان لمثل هذا الشرط
جوابا وفيه اضطراب للسعد بيناه في حواشي المختصر **قوله** فاما د الى اخره
قال الزرقاني قد يقال فيه نظر لان قوله الا في لغة ربيعة وغنم فتبنى على
السكون شامل لما اذا التقيها متحرك او لم يلقها شي فاستفيد منه تسكينها
اذا لقيها متحرك ولعل مراده فاما د صراحة **قوله** وقد يفرد الى اخره
قال اللقاني قال الرضي تلزم اضافته مع ان ذكر قبله احد المصطحبين
نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله المصطحبان لم يبق ما تضاف اليه
فينتصب منونا على الظرفية والفرق بين فعلنا معا وفعلنا
جميعا انمعا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى
كلنا سوا اجتمعوا ام لا انتهى ولا خفا انه يخالف ما عليه الموضح

والذي يتوجه في النفس ان مع اسم للمصاحب مطلقا اي سوا اضيف ام
اوافرد وانه منصوب مطلقا وان لامه محذوفة مطلقا اما مع الافراد ام
فلالتقاها ساكنة مع التنوين واما مع الاضافة فتخفيفا او لقيام
المضاف اليه مقامها **قوله** والكلمة ثنائية في حال الافراد قال
الزرقاني هذا القول مشكل فان مع عندهما موضوع علي حرفين انظر
الرضي واقول ليس في كلام الشارح ما يدل علي انها عندهما موضوعة
علي حرفين لاحتمال ان المراد انها ثنائية استعمالا علي انه قد مر عن الحفيد
توجيه اعرابها علي القول بانها ثنائية **قوله** واعترض بان معا الي اخره
المعترض ابو حيان وعبارة بعضهم ورده ابو حيان بان شان الظرف
غير المنصرف اذا اخبر به ان يبقي علي نصبه ولا يرفع تقول الزيدان
عندك انتهي وقد يجاب بانها قد تخرج عن الظرفية اذا افردت
كما مر في كلام المصنف انها حينئذ تنصب علي الحال لكن ادعي بعضهم انها
ملازمة للظرفية وجري عليه اللقاني فلعل كلام ابي حيان مبني علي هـ
ذلك **قوله** اما بالذات نحو مررت برجل غيرك في كون المغايرة في هذا هـ
المثال بالذات نظر لان حقيقة الرجلين واحدة والاختلاف انما هو
بالعوارض المشخصة كما تقرر في بحث النوع من علم المنطق والاحسن
التمثيل كما ياتي عن اللقاني بالحركة غير السكون او نحوه كالانسان غير الفرس
قوله وليس المراد بالحقيقة ما بعده لم يبين المراد بها هنا وقوله والا
لانتقض الي اخره لا يكفي في ذلك بل هو كالمصادرة لان المتبادر من هـ
الحقيقة ما نافاه وورود هذا التركيب علي المصنف فالاحسن ما قاله
اللقاني وعبارته حقيقة الشي وماهيته ما به الشي هو هو ولا يخفي ان
التغاير بين شيئين متحقق بينهما في الماهية تارة كقولك الحركة غير
السكون وفي الصفات العارضة اخري كقولك زيد غير عمرو ولعل

المصنف

المصنف اراد بالحقيقة المفهوم **قوله** وخبرها محذوف اعترض بان من شرط
الحذف كما في مغني اللبيب ان لا يكون عوضا عن شي قال ومن هنا لا يحذف
خبر كان لانه عوض او كالعوض عن مصدرها ومن ثم لا يجتمعان انتهي
ومثل كان بقية اخواتها بل ليس احق بذلك لعدم دلالتها في الاستعمال
علي الحدث دون بقية اخواتها كما نص عليه في الباب الثالث من المغني
ولذا قيل بحرفيتها بخلاف اخواتها فان الصحيح انها تدل علي
الحدث ولا يظهر القول بان خبرها عوض عن مصدرها الا علي
القول الضعيف فلا ينهض علة منع حذف خبرها وقد يجاب
بان ما ذكره في المغني من ذلك الشرط محمول علي شرط الحذف القوي
وقد صرحوا في باب كان بحذف الخبر وانه ضعيف اوجه ان خيرا
فخير وذلك اذا رفع الاول ونصب الثاني لان التقدير ان كان في عملهم
خير فيجزون خيرا **قوله** فيضم بغير تنوين قال اللقاني هو متفرع علي
كلا الوجهين **قوله** في الابهام قال اللقاني اي الشيوع لان غيرا شايع
في كل غير وقبلا شايع في كل قبل وان تخالفا في الاسمية والظرفية **قوله**
ونية المضاف اليه اي في المعنى دون اللفظ كما قاله اللقاني وهو
ظاهر **قوله** وعلامة رفعها ضمة مقدرة ~~يقتضي ان غير معربة وقوله في محلها~~
في محلها لا يخفي ما في هذه العبارة من التناقض لان قوله مقدرة يقتضي انها معربة
وقوله في محلها يقتضي انها مبنية وهذا هو الموافق لقوله بعد لانها ضمة
بنا فالصواب اسقاط قوله مقدرة **قوله** اعراب قال اللقاني بنا علي نية
اللفظ والوجه رفع اعراب لا جره لاستلزامه حذف المضاف وبقا عمله
بغير شرطه **قوله** ولاختصاص بالزمان الي اخره مر اول حروف الجر عن ابن اياز
وعن المصنف ما ينبغي مراجعته **قوله** ولذا اهمل الي اخره اي لان من عندهم حقيقة
في ابتدا الغاية في المكان **قوله** فما عطفت مولي عليه العواطف قال العيني

مولي به ابن الضهير في عليه ولكنه قدم للضرورة **قوله** فساغ قال
الدنوشري معني ساغ حلا كما قال بعضهم وقال وقوله تعالي سايغ شرابه
اي حلوا انتهي وفي شرح الشواهد للعيني اي استمر الشراب وهو المناسب
لقوله تعالي يتجرعه ولا يكاد يسيغه وفسر السجستاني سايغ بسهل
وقد يقال يلزم من كونه حلوا استمراوه وسهولة اساغته **قوله** هو
احد خفيه قال العيني بفتح الخا وكسر الفا وتشديد اليا اخر الحروف
قال ابن سيده علم لموضع **قوله** تنوينه مرفوعا قال الزرقاني اي وحينيذ
فهو مبني علي ضم مقدر لحذف المضاف اليه ونية معناه منع منه تنوين
الضرورة وقوله تنوينه منصوبا اي لحذف المضاف ونوي ثبوت لفظه
فهو معرب ونون ضرورة انتهي واقول اذا كانت المسيلة المشهورة مفروضة
فيما حذف منه المضاف اليه ونوي كان الظرف مبنيا علي الضم الظاهر
في محل نصب علي الظرفية ولا وجه لتقدير الضم قال الرضي يجوز تنوين
هذه الظروف المقطوعة عن الاضافة في حال بنايها لضرورة الشعر
مرفوعة ومنصوبة نحو جيتك قبل وقبلا كما قيل في المنادي المضموم
يا مطر ويا مطرا انتهي فقوله في حال بنايها صريح فيما قلناه وقوله
مرفوعة علي التسامح ومراده مضمومة لكن عبر بالرفع لمناسبة قوله
ومنصوبة ويوخذ بيان مراده من التشبيه بالمنادي اذ يعلم منه انه
مبني علي الضم الظاهر لوجود المقتضي للبنا او منصوب بالفتحة الظاهرة
لانه لما نون اجري مجري المضاف ولا ادري ما سند الزرقاني فيما قاله
قوله لعدم الاضافة لفظا وتقديرا قال اللقاني قد يعارض ذلك بجعلهما
مما لزم الاضافة انتهي ويمكن ان يجاب بان ذلك الجعل باعتبار اكثر الاحوال
او باعتبار الاصل في وضعهما وتنكيرهما خلاف الاصل هذا وقال بعض
الافاضل هلا جعلا في الحالة المذكورة مما عوض عنه التنوين والمضاف

معرفة لكل وبعض كما هو مذهب يونس وعليه فلا فرق في المعني بين ما
اعرب منهما وما بني قال الرضي وهو الحق **قوله** ومعرفتان في الوجهين
الي اخره قال اللقاني اطلاق حقه التقييد بما اذا كان المضاف اليه معرفة
ثم كونهما نكرتين في الوجه الثالث مبني علي ان المعني تغير قال الرضي
قال بعضهم انما اعربت لعدم تضمن معني الاضافة فتعني كنت قبلا اي
قديما وابدا ابه اولا اي متقدما ومعني من قبل ومن بعد اي متقدما
ومتاخرا لان من زايدة انتهي يعني ان القايل بالتنكير لعدم تضمن الاضافة
يري انهما غير واقعين علي الزمان بل معناها اسم مشتق نكرة واقع علي
ذات او معني غير زمان منصوب علي الحال او غيرها والذي يراه هو اي
الرضي ان سبب اعرابهما وجود التنوين عوضا من المضاف اليه
قال فعلي هذا لا فرق في المعني بين ما اعرب من هذه الظروف
المقطوعة وما بني منها وهو الحق انتهي وكون التنوين عوضا خلاف
قول المصنف ولكن يرجع التنوين لا قتضايه انه تنوين التمكين
فتامله **قوله** لافتقارهما الي المضاف اليه لا يقال هذا لا يصدق عليه
ضابط الشبه الافتقاري المتقدم في باب المعرب والمبني وهو ان يكون
افتقارا متاصلا الي جملة لانا نقول ذاك ضابط للبنا الواجب اللازم
للكلمة وبنا قبل وبعد ليس كذلك وقد علل بناها بغير ذلك فانظر حواشينا
علي الالفية **قوله** فرارا من التقا الساكنين قال المصنف في الحواشي و
بناوه علي حركة مبطل لتعليل قبل وبعد بخشية التقا الساكنين انتهي
واقول فيه نظر لان للبنا علي الحركة اسبابا ولا يلزم من تعليل قبل وبعد
بما ذكر اطراده في كل مبني علي حركة فلكل مقام مقال **قوله** بنيا علي الضم
قال اللقاني قال الرضي انما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن الاضافة
لمشابهتها الحرف باحتياجها الي معني ذلك المحذوف فان قلت فهذا



الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسما
الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة
فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسما اما حيث واذ واذا فانها
وان كانت مضافة الي الجملة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ
الاضافة في الحقيقة الي مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما
ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه
كانه ثابت بثبوت بدله انتهي ثم قال وبنا الغايات علي الحركات ليعلم ان لها
عرقا في الاعراب وعلي الضم خبرا باقوي الحركات لما لحقها من الوهن بحذف
المحتاج اليه اعني المضاف اليه انتهي وما علل به بناها علي الحركات وعلي
الضم غير ما علل به الشارح ومعني قوله عرقا اصلا ويرد عليه ان كل اسم
له اصل في الاعراب **قوله** ومنها اول ودون الي اخره قال اللقاني قال الرضي
اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت
وفوق وامام وقدام وورا وخلف واسفل ودون واول ومن عل ومن
علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال واخر وغير ذلك انتهي
فقول المصنف كيمين وشمال غير مسموع انتهي ولا يخفي ما فيه فان كلام الرضي
لا يقضي علي المصنف وليس المصنف ممن يرد عليه بكلام الرضي فانه كان
نحوي عصره بشهادة ايمة عصره كالتاج السبكي صاحب جمع
الجوامع ثم قال اللقاني اعلم ان اول يصح فيه ان يعتبر واقعا علي
زمان مقدر المعني في فيكون بمعني قبل فينصب علي الظرفية هو
معرفا او منكرا منونا كجيئتك اول وان يعتبر صفة لموصوف به من زمان
او غيره فيمتنع من الصرف فيجر بالفتحة وينصب علي الحال او غيره ومعناه
متقدم كجيئتك اول الناس اولا اي متقدمهم او متقدما ورايته اولا اي
شخصا متقدما فاول بهذا المعني اوليته باعتبار عامله او غيره

قوله الناس اولا اي في زوال اولية
يعني الناس لو تقدم كجيئتك اول صح

وقال

٣٨

وقال ابضاد ونظرف مكان اسم لادني مكان باعتبار مكان المضاف اليه
كقولك جلست دون زيد ثم استعمل في الرتب المتفاوتة كزيد دون عمرو
ثم في مطلق التجاوز عن حكم الي اخر نحو فعلت بزيد الاكرام دون الاهانة
او عن محكوم عليه الي اخر نحو اكرمت زيدا دون عمرو انتهي فعلي هذا
الاستعمال الاخير يكون فيه مجاز في المرتبتين كما لا يخفي **قوله** هو
وبالخفض علي نية الي اخره قال اللقاني قال الرضي لما لم يكن لفظا اول
مشتقا من شي مستعمل علي القول الصحيح يعني انه افعل من وول هو
لا علما استعمل منه فعل كاحسن ولا مما استعمل منه اسم كاحنك خفي
فيه معني الوصفية اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف
ذلك المشتق به كاعلم اي ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اي ذو حنك
اشد من حنك غيره وانما تظهر وصفيته اول بسبب تاويله وهو اسبق
فصار مثل مررت برجل اسد اي جري فلا جرم لم تعتبر وصفيته الا مع
ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده
ظاهرة اذ هي دليل علي ان افعل ليس اسما صريحا كافكل فان خلي منهما
معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفا هو
وصفيته كما في مقال ما تركت له اولا ولا اخرا ويجوز حذف المضاف
اليه من اول وبناوه علي الضم اذا كان هو ولا بظرف زمان نحو قوله علي ايتنا
تغدو المنية اول اي اول اوقات غد وهاو يقال ما لقيته من عام اول
برفع اول صفة لعام اي عام اول من هذا العام وبعض العرب يقول
من عام اول بفتح اول صفة للعلم وهو قليل حكي س انهم جعلوه ظرفا كانه قيل
من عام قبل عامك وفي تاويل اول بقبل اشكال لان اول الشي اسبق اجزايه
بمعني اول عامك اسبق اجزايه اما من الليالي والايام او الاوقات ومعني
قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع اجزايه ولو كان بمعني قبل ذلك

لكان محذوف المضاف اليه فوجب بناوه علي الضم وتقول اذا لم
ترزيد ايوما قبل امس ما رايته منذ اول من امس فان لم تره منذ يومين
قبل امس قلت ما رايته منذ اول من امس ولا يتجاوز ذلك انتهي
وقضيته انه قد يعرب منصوبا وليس بظرف قوله علي نية تركها قال
اللقاني اعلم ان اعتبار الوزن والوصف يوجب منع الصرف وان نوي لفظ
المضاف اليه او صرح به كقولك زيد اول الناس خروجا لما سياتي
ان ما لا ينصرف اذا اضيف باق علي منعه اذا بقيت فيه العلتان وكلامه
يوهم التنافي بين النية والمنع قوله ان اول له استعمالان قال الدنوشري
قال بعضهم لها ثلاث استعمالات الاول ان يكون صفة بمعني اسبق فيكون
من افعل التفضيل ويقترن بمن نحو قوله تعالي وانا اول المومنين وبالالف
واللام ويثني ويجمع ويونث تقول الاولان والاولون والاوايل والاولي
والاوليان والاوليات والاول ولها حكم تختص به دون افعل التفضيل
وهو انه اذا اضيف جاز حذف المضاف اليه وبني علي الضم حملا علي قبل وبعد
الثاني ان يدخلها معني الظرفية والصفة فيه باقية علي حالها ولهذا
منع الصرف الثالث ان تجرد عن الوصفية فتجري مجري الاسما فتوصف
لانه لم يبق فيها الا الوزن كافكل للرعدة قال ابو حيان وفي محفوظي
ان مونثه اوله قوله لا يحمل الفارس الا الملبون الفارس مفعول مقدم
والملبون اي الفرس التي تسقي اللبن لكرمها فاعل قوله استعمال
الصفات قال اللقاني من افتقارها الي موصوف تجري عليه قوله من رجل
تمييز لحسب قال في الارتشاف ويجوز دخول من علي ما كان تمييزا بعد
تمام الاسم نحو ارديه من قمح الي ان قال وحسبك به من رجل قوله لان
جهنم معرفة الي اخره ولان المعني علي الاخبار عن جهنم اي كافيتهم
قوله درهم غير مختص فيه نظر لان من مسوغات الاخبار عن النكرة

الخبر

الخبر المختصة الاخبار عنها بظرف او مجرور مختص وهو هنا كذلك فتامل
قوله واستعمال الاسما قال اللقاني من مباشرة العوامل اللفظية
والمعنوية من غير اعتبار موصوف انتهي وبه يعلم ما في قول الدنوشري
الظاهر ان هذا القسم ليس مغايرا للاول انتهي لان حاصل ما اشار
اليه انها في القسم الاول تباشر العوامل ويرد بانها وان باشرتها لكن
يقدر لها موصوفات هي المباشرة في الحقيقة قوله لا تدخل علي
اسما الافعال قال اللقاني لانها نابت عن الفعل فلا يدخل عليها ما لا يدخل
علي الفعل واما الابتدا فمعنوي علي ان القياس عدم دخوله انتهي ه
ولا يخفي ان كونها نايبة عن الفعل انما يقتضي انه لا يدخل عليها عامل
يقتضي رفعا او نصبا لا مطلقا ففي قوله علي ان القياس وقول الشارح ولا
المعنوية علي الاصح نظر ومر في باب المعرب والبني ما يتعلق بذلك قوله
وهو اولي قال الدنوشري قال بعض المحققين قد يتعين هذا الاعراب
بدليل فان حسبك الله وفي كلام الشارح اشارة اليه قوله بمنزلة لا غير
قال اللقاني هذا المعني مراد منها مع المعني الاصلي كما يفهم من قوله اثرها
قوله وينوي لفظ المضاف الي اخره قال بعض الافاضل تامل هذا مع ه
قوله بعد وينوي معناه وقال بعض اخر يعني ان هذا يخالف قوله بعد تاملناه
فرايناه جاريا علي الصواب ولا مخالفة فان ما هنا بحسب اصل وضعها والمذكور
بعد متجدد لها كما قاله في المتن مستدركا بقوله ولكنها عند قطعها عن ه
الاضافة تجدد لها الي اخره انتهي وفيه نظر قوله تجدد لها اثرها الي اخره قال
اللقاني فباعتبار المعني المتجدد لازمة ما ذكر وباعتبار المعني الاصلي اي
نيته لزمت البنا فتامل ودعوي الاعراب لا دليل عليها لعدم الافتقار
اليه بل كلام الجوهري دليل عدمها فتامله قوله الدال علي النفي قال
الدنوشري فيه نظر فان الدال علي النفي لفظها لا معناها قوله او ه

الابتدا قال الدنوشري هذا لا يتعين بل يجوز ان يكون خبرا **قوله** اذا انكرت
قال اللقاني اي نونت اي قطعت عن الاضافة اي وليست كذلك لوجوب
بناها كما مر **قوله** اقتضى ان استعمالها قال اللقاني قد يجاب بمنع هذا
الاقتضا لانه علق ذلك على النقل عنهم كما انه صرح كلامه والتعبير
بالتنكير مع القطع عن الاضافة اعتبارا بالصورة لان صورتها مع الاضافة
ومع القطع نكرة فتامل ذلك فانه قريب وان كان في المعنى نكرة في الحالتين
قوله مع كثرة تداول الايدي له الى اخره حمل اللقاني العبارة على غير هذا
فقال يعني انه بلغ في الشهرة الى ان ذكره ايمة متن اللغة الذين هم
بصدد بيان الاوضاع اللغوية دون احوال الكلم فضلا عن الاعراب
قوله واملعلي قال اللقاني لم يقل ومنها على كما قال في غيرها لما سيذكره
من انها لا تستعمل مضافة فلا وجه لذكرها في عداد الاسما اللازمة للاضافة
وان نوي معنى المضاف اليه في بعض صورها **قوله** وفي بنايها على الضم
قال اللقاني قال الرضي اذا بنيت عل على الضم وجب حذف اللام اي اليا
نسيا اذ لو قلبته على لا ستثقلت الضمة على اليا ولو حذفتها وقلت على لم يتبين
كونها مبنية على الضم كاخواته واما نحو يا قاضي فما طراه الضم في المنادى
المعرفة المفرد يرشد اليه انتهى وكان الدنوشري لم يره فقال فايدة
عل المذكورة محذوفة كيد ودم ولامها واو حذفت اعتباطا واجري
الاعراب والبنا على عينها التي هي اللام **قوله** اذا كانت معرفة قال اللقاني
لا وجه لاشتراطه اذ البنا يتوقف على حذف المضاف اليه للعلم به بقرينة
ونية معناه سوا كان معرفة ام نكرة حتى لو قيل حطه السيل من
عل لم يمتنع **قوله** مكر مفر الى اخره قال العيني مكر بكسر الميم لا يسبق في الكر
مجرور لانه صفة لمتجرد قيدا لا دابه هيكل فيما قبله ومفر بالكسر ايضا
لا يسبق في الفرار صفة اخرى وكذا مقبل مدبر صفتان يعني اذا استقبلته

حسن

حسن واذا استدبرته حسن وقال الدماميني مقبل اذا اريد منه
اقباله ومدبر اذا اريد منه ادباره ومعنى قوله معا ان هذه الصفات
مجتمعة في قوامه لا في فعله في حالة واحدة لما بينهما من التضاد واطال
الدنوشري هنا بما لا طايل تحته **قوله** والثاني انها لا تستعمل مضافة
قد يقال اذا كانت لا تستعمل مضافة فكيف قالوا انها قطعت عن
الاضافة وان حركتها عارضية ومنعوا الحاق ها السكت بها وجعلوا
قوله واضحى من علة ضرورة **قوله** منهم ابن ابي الربيع اي فانه
كما قال المصنف في الحواشي قال في كتاب الافصاح عن مسايل كتاب
الايضاح علو بمنزلة فوق ولا تستعمل مضافة ولا تكون الا مقطوعة
عن الاضافة وبنيت على حركة تشبيها بما لا ينصرف في المعرفة وينصرف
في النكرة لان عل اذا لم تكن معرفة فلا يلحقها تنوين واذا انكرت
لحقها التنوين فصارت بمنزلة احمد ولا يقال فيها ما قيل في قبل
لان قبل استعملت مقطوعة عن الاضافة وغير مقطوعة فاذا
كانت غير مقطوعة اعربت واذا قطعت بنيت فقد انسب بالحركة
عند اعرابها فكرهوا اذ بنوها ان تزول عن الحركة وعل لا تستعمل
الا مبنية فلولا الشبه الذي ذكرته كانت مبنية على السكون قال المصنف
ويظهر لي انه لو لم يكن هذا الشبه لزم ان تكون مبنية على حركة
لانها لم توضع وضع الحرف الا ترى انها في حالة التنكير معربة وما وضع
وضع الحرف لا يكون الا مبنيا وخصت بالضم لانها ظرف بمنزلة قبل
وبعد وبنيت لما بنيا له واستحقت الحركة لما استحقاها له واذا كانوا
بنوا حيث على الضم تشبيها بقبل وبعد فعل اولى انتهى ولم يتعرض لسبب
بنايها ولا لكونه على حركة ولا ضمة **قوله** ومقتضى قوله الى اخره قال
اللقاني لقايل ان يقول كون ذلك مقتضاه مبني على ان نصبا مفعول

مطلق لاعربوا لكونه نوعا منه وذلك لايتعين لجواز كونه حالا من قبل
وما بعد متقدما عليه والاصل واعربوا قبلا حال كونه منصوبا لفظا ه
او محلا اذا انكرفا المقصور علي النكرة ~~غير المقصودة كضرب قبل وبعد~~
هو الاعراب لا النصب فان قلت قد يدخل الاعراب النكرة غير المقصودة ه
كضرب قبل وبعد قلت غير المتصرف من الظروف لاينوب عن الفاعل قوله
وما اظني الي اخره قال اللقاني اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن
الاضافة قبل وبعد الي ان قال ومن عل ومن علو ثم قال وتقول جيته
من عل معربا اي من اسفل ومن عال كقاض ومن معا لكرام ومن علا كعصا
ومن علو مفتوح الفا ساكن اللام واذا قصدت بنا علو ساكنة العين
وجب فتح فايها وكان مع الاعراب يجوز ضمه وكسره تقول علو الدار
كما تقول سفلها اما جواز بنا علو علي الفتح نحو من علو من دون ه
ساير الغايات فلثقل الواو المضمومة واما الكسر فيه فاما ه
لتقدير المضاف اليه فعلي هذا لايكون هذا الكسر الامع جار
قبله ام مع الاضافة الي يا الضمير واما البناء علي الكسر استثقالا للضمة
واما الضم نحو من علو فعلي قياس ساير الغايات انتهي فقوله فعلي هذا
لايكون الكسر الامع جار قبله قضيته ان الضم والفتح لايكونا الامع الجار
وعدمه وعلو لغة في علو انتهي والعجب من الدنوشري انه كتب هنا
كلاما ذكر فيه بعض هذه اللغات وجعلها اخوات لعل وقال انه
يطلب وجه الفتح في علو فصل قوله يجوز ان يحذف ما علم
فلا يجوز جلست زيدا لزيد جلوس زيد خلافا لابي الفتح لانه لايمتنع
ان يكون التقدير الي زيد ولا يجوز حذف المضاف اذا كان المضاف اليه جملة
قال في الباب الرابع من المغني شرط حذف المضاف ان لايكون مضافا لجملة
قال واما المضاف لجملة فلا يعلم انه حذف انتهي وعلل بعضهم امتناع ه

الحذف

٤١

الحذف حينيذ بان المضاف اليه حينيذ لايقبل الاعراب قوله من مضاف
اي ولو بواسطة فلا يرد انه قد يحذف مضافات فاكثر ويقام الثالث
فما فوقه علي انه لا حاجة لذلك لان الارجح ان الحذف قد رجي قوله
في اعرابه وفي غيره كما بيناه في حواشينا قال اللقاني هذا عليه جمع من
البيانيين فمنهم من جعله مجازا في الاعراب المذكور ومنهم من جعله مجازا في
الكلمة المعربة قال صاحب التلخيص قد يطلق المجاز علي كلمة تغير
حكم اعرابها بحذف لفظ او زيادة لفظ ومثل بالايتين والمحققون
من الاصوليين علي ان القرية مجاز في اهلها والاسناد اليها حقيقي ه
فلا تجوز في الاعراب علي انه لا بعد في كون الاسناد في الايتين مجازا
فلا تجوز انتهي وقوله فلا تجوز اي لا في الاعراب ولا في الكلمة المعربة
قوله فالسماعي لايصح الي اخره لاينافي قصر هذا علي السماع قولهم
في التوكيد ان جاز يد يحتمل ان اصله غلام زيد لان الاحتياط في
دفع ذلك الاحتمال لا يستلزم جوازه قياسا قوله اي امر ربك ه
الصواب ان يقول اي رسول ربك لان الداعي الي تقدير المضاف ان نسبة المجي
الي الله تعالي مستحيلة لانه من عوارض الاجسام وهو تعالي منزه عن ذلك
والامر من المعاني لايتصف بالمجي ومن هنا تعلم ان في قول الشارح
والقياسي ما يصح فيه ذلك اي استبداد القايم مقام المضاف في
الاعراب بالمعني نظرا بالنسبة لقول المصنف لان المضاف وهو امر
لايستبد في المعني فلا يظهر نفي الاستبداد عن المضاف اليه المقتضي
لكونه خالف المضاف في ذلك قوله قاله ابن جني وفيه نظر قاله ه
الدنوشري وجهه ان ذلك المضاف الذي قدره غير محتاج اليه بل لايصح ه
تقديره وبفرض صحة تقديره يكون من القسم الاول قوله ولكن البر اي
في قراءة نافع وابن عامر بتخفيف لكن ورفع البر فان البر خبر

مقدم وبر من امن مبتدا لان المعني علي الاخبار عن بر من امن بانه
البر الكامل واما علي قراة الباقين من السبعة بنصب البر وتشديد
لكن فالمحذوف خبر لكن ويحتمل ان الاصل ولكن ذا البر ويؤيده قراة
ولكن البار ويرد علي ماذكره الشاطبي ووجهنا به كلامه ان المناسب
لقراة الباقين من السبعة ان المحذوف علي قراة نافع وابن عامر هو
الخبر وايضا يجوز علي قراتهما ان يقدر ولكن ذو البر من امن وهذا
وجه النظر الذي ذكره الشارح في كلام الشاطبي علي ما في بعض النسخ
قوله اي حب العجل قيل لا حذف وان الكليم عليه السلام برد العجل وذراه
في الماء فمن كان منهم يحبه خرجت برادة الذهب علي فيه قاله ابن جريج
والسدي ورد بقوله سبحانه في قلوبهم **قوله** وقد يكون ملتفتا اليه
اجتمع الامران في قوله تعالي وكم من قرية اهلكناها فجاها باسنا بياتا
او هم قايلون الاصل وكم من اهل قرية ولم يلتفت الي المحذوف اولا في
قال اهلكناها ثم التفت اليه ثانيا فاعاد الضمير عليه وقال او هم قايلون
قوله وشرط ذلك في الغالب قال اللقاني قد يرد عليه ان الشرط ما يلزم من عدمه
العدم فلا يجامع الغالب لا قتضايه الثبوت بدونه في الجملة ويجاب بان المقصود
ان ذلك شرط في كونه غالبا وذلك علي حقيقة الشرط انتهي وهذا نحو ما
اجيب به عن قول النظم وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم وقول التلخيص
والاختصار لازم للتقديم غالبا هذا وشرط في التسهيل ان يكون العطف
بلا فصل نحو ما مثل ابيك واخيك يقولان ذلك او مع الفصل بلا نحو ما
كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ومنه مثال المصنف **قوله** في التثنية قال
اللقاني متعلق بقولهم وفايدته التنبيه علي انهم يقولون ايضا في الجمع
ما مثل عبد الله ولا اخيه ولا ابيه يقولون ذلك وانه دليل ايضا **قوله**
ومن قد رعرض الاخرة فقد تجوز اي لانه عبر عن العمل بالعرض للمشاكلة

وعلي هذا فالحذف في الاية من الغالب **قوله** اي فلا خوف شي عليهم قال
اللقاني غير متعين لجواز ان تكون لا نافية للجنس وفتحة خوف بنا انتهي
وفيه نظر لان الكلام في قراة خوف مضموما لا مفتوحا **تتمة**
قال الزرقاني قال الرضي وقريب من الظروف المبنية قولهم لهي ابوك
بفتح اللام وسكون الها وفتح اليا اي لله ابوك لان اصله جار ومجرور
فحذف حرف التعريف وعز المجرور فبقي لاه ابوك وبني لتضمن الحرف
ثم حصل في الكلمة قلب مكاني وهو انه جعلت الها في موضع الالف
وسكنت لوقوعها موقعها وجعلت الالف موضع الها وجعلت لا صلها
من البنا وحركت لاجل سكون الها وكون اليا اصلها الها لحد مذهبي
في الله وهو انه من لاه يليه اي يستتر وفتحة اليا لخفة الفتحة
على الها دون الكسرة والضمة قال وقد تحذف فيقال له انتهي بالمعنى
باختصار **فصل** **قوله** انه لا يفصل بين المتضايفين قال
المصنف في الحواشي المتضايفان اشد امتزاجا من الموصوف وصفته ومن
ثم لجاز الجميع وآمير المومنينا واختلفوا في وراسه الطويلاه هو
ثلاثة جايزة في السعة كلامه يوهم استوايها في الجواز وفي الحواشي انه في قول
النظم شبه فعل اجا لا فانه ان كان مصدرا كان حسنا وان كان وصفا
كان دون ذلك **قوله** بفتح السين قال الدنوشري اقتصر عليه لانه افصح
ويجوز الكسر بقلة وقلت في ذلك وسعة بالفتح في الاوزان والكسر يحكي
في الصاغاني وتفسير السعة بالتنزيل ينظر هل هو مخالف لتفسيرها
في قوله لينفق ذو سعة اولا والظاهر المخالفة **قوله** كقول بعضهم
ترك يوما نفسك الي اخره وقوله لله در اليوم من لامها وفي مسايل
ابي الفتح اختار ابو بكر ان ينصب الظرف بدر لما فيه من بقية المصدرية
وامتنع منه ابو علي فلم ينصبه الا بلله قال المصنف في الحواشي

ويلزمه الفصل بالاجنبي **قوله** والتقدير ترك نفسك شانها الي اخره هذا
اولي من قول الحفيد ترك نفسك اياك لانه احوجه الي ان قال فان قلت لو كان
المعني كما ذكرت لقال وهواك لا وهواها قلت لما كان اياك ونفسك عبارة
عن شي واحد صح ان يقال وهواها **قوله** والمضاف اليه اما مفعوله
الاول لم يات المصنف لاما هذه بمقابل والصواب تاخيرها لمقابلة الفاعل
وان يقول والفاصل اما مفعوله الثاني لانه قد عادل ذلك بقوله او ظرفه
وهذا الذي اوقع الشارح في قوله ثم عطف علي مفعوله الاول وصوابه
الثاني وقوله بعد اما مفعوله الاول وصوابه الثاني **قوله** يشبهه
الفعل في التقييد بذلك نظر قال في الحواشي قوله فصل بيمين يعني
مطلقا سواء كان المضاف شبه الفعل ام لا وهذا الذي يدل علي
كلام الشارح السابق في ضابط المسايل الثلاث ويدل عليه مثال
المصنف هنا لان غلام لا يشبه الفعل وفي بعض النسخ لا يشبه الفعل
بزيادة لا وعلي ذلك لا اشكال **قوله** ان يكون الفاصل قسما قال الدنوشري
هل اذا تعدد القسم وصح بفصل القسم يجوز او لا **قوله** وندي مفعوله
الاول الي اخره قال الدنوشري الصواب ان يقال السواد مفعوله الاول وندي
رفقتها مفعوله الثاني علي نمط اسقيت عمرا ماء فعمرا هو المفعول الاول
في باب اعطي لانه الفاعل في المعني فليتامل وذكر بعض المشايخ ان مراده
بقوله وندي مفعوله الاول وبقوله والسواد مفعوله الثاني مراده فيه
الاول لفظا وبقوله الثاني الثاني لفظا **قوله** فانها مجرورة الي اخره قال
الدنوشري ما قاله مردود بمنع ان الهاء مجرورة محلا بل محلها نصب او رفع
ونكاح مضاف الي مطر فليتامل لكن علي تقدير كون الهاء فاعلا يلزم عليه
الاستعارة لضمير وفي كونه مقيسا نظر انتهي وقوله يلزم عليه الاستعارة
اي استعارة غير ضمير الرفع لان الهاء ليست من ضماير الرفع والاستعارة

انما وقع في الضمير المنفصل بشرط نحو ما انا كانت لا في المتصل كما هنا
وعلي ما قاله ان الهاء ليست مجرورة لا اشكال في خفض مطر لانه الذي
اضيف اليه نكاح ولم يضف الي الهاء فتدبر **قوله** بنعت المضاف
هو اضعفها لان فيه فصلا وتقديما للتابع علي بعض المتبوع
قوله كقوله من ابن ابي الي اخره لا يقال ان ابا في البيت اضيف الي شيخ
الاباطح وابدل منه طالب لانا نقول شيخ الاباطح هو ابو طالب فمتي
اضيف الاب الي شيخ الاباطح اقتضي ان ابا طالب له ابن هو شيخ الاباطح
وان ذلك الابن غير علي وليس كذلك ثم ان ابدل طالب من شيخ الاباطح
اقتضي انه عينه او من الاب كان ذلك مقتضيا ان عليا رضي الله عنه
ابنا لطالب ولان ابا طالب صار لقبا **قوله** وانما هو نعت للمضاف والمضاف
اليه معا اي لانه كنية وهو قسم من العلم الذي معناه افرادي وكلا الجزين فيه
بمفرده لا يدل علي معني وقد اشار الحفيد الي التجوز ورده فقال وفيه نظر
لان ابا طالب كنية فيكون شيخ الاباطح نعتا لمجموع ابي طالب لا لجزيه وفي هذا
النظر نظر لان نعت الكنية انما يتبع الجز الاول في الاعراب لا الثاني فقوله بنعت
المضاف اليه اي من جهة الصورة اللفظية وان كان هو في المعني نعتا للمجموع
وانما جعله نعتا للمضاف لانه تابع له في اعرابه كما ان النعت الحقيقي كذلك وانما
كان كذلك لان اعراب المنقول بالنظر الي ما كان قبل النقل انتهي وذكر نحوه
اللقاني باختصار **قوله** والمرادي اي بفتح الميم نسبته الي مراد بطن من مذحج كما في
اللباب **قوله** علي صيغة اسم المفعول نقل بعض الفضلا هذا الضبط عن خط التبريزي
وقال وقول القاموس وبجم كمكرم ليس بذلك البين في المراد لاحتمال مكرم لاسم
الفاعل ولاسم المفعول وكثيرا ما يتكرر منه مثل ذلك والمراد به اسم المفعول
فيحمل عليه كلامه هنا نظرا الي الاكثر فليتنظر وليتدبر واقول ذكر التبريزي في
سيرته انه بكسر الجيم وفتحها معا وقدم الكسر في الذكر فلعل صاحب القاموس

قصد الاتيان بما يحتمل الوجهين قوله كانه برذون الي اخره قال المصنف في الحواشي
يحتمل ان يكون اما هو المضاف اليه علي لغة القصر وزيد بدل او عطف بيان
قوله الفصل بمعمول ملغي قال الدنوشري فيه نظر فان الفعل وهو تراهم ليس
ملغي هنا بل هو عامل في المفعول الاول وهو هم وفي المفعول الثاني وهو حلو
غاية الامران متعلق الفعل وهو باي تقدم عليه وفصل بينه اي وبين
الامضيين بالفعل ومفعوله فتامله فصل قوله لانه اصل ما
يبني وهو حرف واحد فيه نظر لان اصل ما هو علي حرف واحد البنا
علي الحركة المطلقة لا المخصوصة بدليل ما ذكروه من اسباب البنا
علي مطلق الحركة ومن اسباب كل حركة مخصوصة من فتح او كسر او ضم
قوله بالذال المعجمة هو كما قال في الصحاح في العين والتراب ما يسقط
فيه قوله وندر اسكانها بعد الالف في قراة نافع قال الدنوشري يلزم
علي قراة نافع التقا الساكنين علي غير حده فينظر فيه قوله في لغة بني
يربوع قال شاعرهم وهو الاغلب العجلي قال لها هل لك يا تا في قالت له
ما انت بالمرضي وقول الزمخشري هي ضعيفة واستشهد والها ببيت
مجهول مردود بان غيره قال انه للاغلب قال ابو شامة ورايته اناني اول ديوانه
واول هذا الرجز اقبل في ثوبي معافري عند اختلاط الليل والعشي بجر
ثوبا ليس بالخفي قوله قال الشاطبي قال المرادي ايضا في شرح
التسهيل وقال ايضا وزعم القسم بن معين انها صواب وكان ثقة بصيرا
ولا التفات الي من طعن في قراة حمزة هذه قال الكسائي كان
نصير النحوي يحمل قراة حمزة علي اللحن وكان اهل النحو يحسبونه من
حمزة غلطا انتهي ومن حفظ حجة علي من لم يحفظ هذا كلام المرادي
وبه يعلم ان المعري لم ينفرد بما قاله في رسالته فما قاله المصنف تحامل عليه
وان كان ممن رمي بالالحاد وانما هو مبني منه ومن ذكر علي اصل فاسد وهو

ان القراة بالراي والحق انها سنة متبعة وقد مر قريبا رد ابي حيان علي
الزمخشري فراجعه قوله اودي بني الي اخره قال الدنوشري بعده فالعين
بعدهم كان حداقها سملت بشوك فهي عور تدمع واطلق الجمع في قوله
حداقها واراد الاثنين وقوله عند الرقاد الناس اي رقاد الناس قوله
هوي بفتح الهاو الواو قوله وروية عن النبي صلي الله عليه وسلم
حيث قراها ابو عاصم الجحدري ومن ذكر يلزم ان تكون مروية عن النبي
صلي الله عليه وسلم لان القراة سنة متبعة كما علمت وانما تظهر
الحاجة الي قوله وروية الي اخره علي ما هو مخالف للنحو فتعطف له
قوله فان بعض العرب لا يقلب ان كان عدم القلب لازما عنده
فمخالفته لدعوي المصنف الاتفاق ظاهرة وان كان جايزا ويجوز القلب
عنده ايضا فلا مخالفة هذا باب اعمال المصدر قوله فمدلول
المصدر الي اخره في الاشباه والنظاير للسيوطي قال الشيخ بها الدين ابن النحاس
الفرق بينهما ان المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان وغيره
كقولنا ان ضربا مصدر في قولنا يعجبني ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله
معني وسموا ما يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو ضرب في قولنا ان ضربا
مصدر منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا واسم المصدر
اسم للمعني الصادر عن الانسان وغيره كسبحان المسمي به التسبيح الذي هو صادر
عن المسبح لا لفظ ت س ب ي ح بل المعني المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه
البراة والتنزيه انتهي وقال ابن الحاجب في اماليه الفرق بين قول النحويين
مصدر واسم مصدر ان المصدر الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في
انطلق واسم المصدر هو اسم المعني وليس له فعل يجري عليه كالقهقري
فانه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه وقد يقولون مصدر
واسم مصدر في الشيين المتغايرين لفظا احدهما للفعل والاخر للالة

التي يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور والاكل والاكل فالطهور المصدر
والطهور اسم ما يتطهر به والاكل المصدر والاكل ما يوكل انتهى وفيه مخالفة
لما قاله الشارح تبعا لغيره مر في كلامه في باب المفعول المطلق ومضى ما فيه
وكون اسم المصدر دالا على الحدث لا على لفظ المصدر هو المناسب لعمله كما
قاله المصنف في الحواشي وهو المناسب لقول المصنف الاسم الدال على مجرد
الحدث لانه ظاهر في دلالة اسم المصدر على الحدث الا ان يقال المراد الدلالة على
الحدث ولو بواسطة **قوله** من غير تعرض لزمان قال الدنوشري اي او
ذات **قوله** ان كان يحل محله الى اخره هذا انما هو شرط لعمله في غير الظرف والجار
والمجرور واما هما فيعمل المصدر فيهما وان كان لا يحل ما ذكر محله كما اذا كان
بمعنى الثبوت ويجوز حينئذ تقديمهما عليه كما قاله المصنف في شرح بانت سعاد
وبيناه في الحواشي **قوله** والزمان حال فقط قيد لحلول الفعل وما محل المصدر
والمقصود بالتقييد ما والغرض انه اذا كان الزمان حالا لا يكون ان حاله
مع الفعل محل المصدر بل ما وليس الغرض ان ما لا يحل مع الفعل محل المصدر الا
اذا كان الزمان حالا لانها تحل مع الفعل محله مطلقا غاية الامر ان ام الحروف
المصدرية فلا يعدل عنها الى غيرها مع امكانها وهي اذا كان الزمان حالا غير
ممكنة لمنافاتها له بخلاف ما فانها لا تنافيه **قوله** ولا يجوز في ضربت ضربا زيدا
الى اخره قال المصنف بل لو قلت ضربت ضربا في الدار او عندك لم يجز تعلقهما به
وهما ساهيا في التعلق بكل غادر رايح الا ان هذا المصدر لم يذكر لذلك كما
ان الفعل الثاني في قام قام زيد لم يوت به للاسناد **قوله** خلافا للكوفيين
احتجوا بقوله وسقه الحرب الا ما علقتهم وذقتم وما هو عنها بالحديث
المرجم فان ظاهره عنها متعلق بهو الذي هو ضمير المصدر اعني ضميره
الحرب وتاوله البصريون ذلك على ان عنها متعلق باعني مقدرا او بالمرجم
وهو بضم الميم وفتح الراء والجيم المشددة الذي لا يوقف على حقيقته واذا

جمل

جمل متعلقا به فتقديمه عليه للضرورة ويجوز ان يكون متعلق بمحذوف
دل عليه المرجم اي مرجما عنها او على تقدير وما هو الحديث عنها والحديث
بدل من هو ثم حذف ولا محدودا فاما قوله يجابي بها الجلد الذي حازم
ضربة كفيه الملا وهو نفس راكب واعمل الضربة ونصب بها الملا واما
نفس راكب فمنصوب بيجابي والجلد بفتح الجيم وسكون اللام الحازم والملا
بالقصر الصحراء والمعنى ان هذا المسافر عدل عن الوضوء وتيمم لذلك
المار كبا معه كاد يموت فاحيا نفسه فشاذ لا يقاس عليه والمراد من كونه
محدودا ان يكون مردودا الى فعله قصد التوحيد والدلالة على المدة
فان كان فعله مصدرا غير مقصود بها التوحيد نحو رهبة ساوى العاري
من التاء في صحة العمل كقوله فلولا رجا النصر منك ورهبة عقابك قد كانوا
لنا كالموارد فاعمل رهبة في عقابك لان التاء فيه ليست للوحدة بل هو
مصدر مبني على فعله كرحمة ورغبة وانما يدل على الوحدة بالوصف كرهبة
واحدة فهو كالعاري منها ومعنى كانوا لنا كالموارد وطاناهم كما يوطى الموارد
قوله ولا موصوفا قبل العمل الاولى ولا متبعا اعم من ان يتبع بالنعت او غيره
فلا يجوز عجبت من قتالك نفسك زيدا ولا عجبت من اتيانك مشيك الى
بكر ولا عجبت من شربك والكلك اللبن فاما قول الحطيئة ازمعت ياسا دون
جنسا من نوالكم ولن ترى طارد الحر كالياس فقوله من نوالكم ليس متعلقا
بالمصدر وهو ياسا لنعته بقوله مبينا بل هو متعلق بفعل محذوف تقديره
ييست من نوالكم فان قلت قد جوز السيرافي في قوله ارواح مودع ام بكور
انت فانظر لاي ذاك تصير بكون انت فاعل المصدر قلت قد رد عليه
الفارسي بان المصدر قد وصف بقوله مودع وجرحه بعضهم على ان انت
فاعل بفعل محذوف يفسره فانظر ويجوز كونه مبتدا اخره قوله رواح اما
مبالغة واما على معنى ذو رواح **قوله** ولا منفصولا من معموله باجنبي ولو

كان المعمول ظرفا كما في الاية الشريفة والفاصل ظرفا او جارا ومجرورا كما في
قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون
اياما معدودات ولهذا اعترض في المغني على الزمخشري اذ علق اياما
بالصيام فان فيه الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب فان قيل لعله تقدير كما
كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور اخر وهو
اتباع المصدر قبل ان يكمل بمعموله **قوله** فلا يقال انه يوم تبلى السراير الى اخره
اعلم ان المصنف تكلم على هذه الاية في الجهة الثالثة من الباب الخامس من المغني
وقال ان الظرف ايضا لا يتعلق بقادر لان قدرته لا تتقيد بذلك اليوم
ولا بغيره بل يتعلق بمحذوف اي برجعه يوم تبلى السراير انتهى وقد تكلم
ابن جني ايضا في الخصايص عليها في الترجمة التي نصها باب في تجاذب المعاني
والاعراب وذكر ما حاصله ان الظرف في المعنى متعلق برجعه الا انك
اذا حملته على هذا لزم الفصل بين المصدر ومعموله واذا كان المعنى
عليه ومنع جانب الاعراب منه اضمرت ما يتناول الظرف ويدل بالمصدر
عليه وانما نبهنا على هذا ليتفطن من هذه الترجمة لا يندرج تحتها من
الجزئيات وانه لا يلزم كون الاعراب تابعا للمعنى وقد نبهنا على ذلك في
حواشينا على الالفية في اول باب ظن واخواتها **قوله** نحو او اطعام الى اخره
قال الدنوشري والاكثر في المصدر المنون حذف الفاعل والمفعول كالاية
وعكسه جائز لكنه قليل **قوله** فكالمصدر في العمل الوارد في اعمال اسم المصدر كونه مضافا
قال الشاطبي ولم يات فيما احفظ منونا ولا معرفا بال ولم يات الناظم له في كتبه
بمثال الا انه قال في التسهيل ان اسم المصدر يعمل على فعله وظاهره اعماله في
جميع احواله والامر محتمل **قوله** فمصاب مصدر ميمي قال الدنوشري مشكل
فان المصنف ذكر انه اسم مصدر انتهى ويجاب بان الشارح راعى ما هو الحق عند المص
لما اسلفه عن شرح الشذور من ان المبدو بميم زايدة لغير المفاعلة مصدر لا

في الخصايص

وتسميته

وتسميته اسم مصدر مجاز ولهذا قال انما بعد قول المصنف فكالمصدر لانه
مصدر حقيقة **قوله** وتحية مفعول مطلق قال الدنوشري مشكل اذ
الصواب انه حال من السلام موكدة انتهى ولم يبين وجه الاشكال
واحتمال الحالية لا ينافي جواز المفعولية المطلقة فتامل **قوله** فان الغسل
موضوع الى اخره قال المصنف في الحواشي الاحسن ان يقال في مثل العطا والكلام
والعذاب انها اسما مصادر وفي نحو الغسل انه مصدر محذوف الزوايد ولا يقال
ذلك في الاول لانقايهم فيها زايدا وقال ايضا قال ابن السيد في كتابه على موطا الامام
مالك المسمى بالنكت المقتضبة من المقتبس في شرح موطا مالك بن انس
الغسل المصدر وهو فعل الغاسل والغسل الذي يغسل به الدرن من
صابون وطفل وغيرهما وكثير من العامة والفقها يقولون غسل يعنون به
فعل الغاسل ولا اعرف احدا من اهل اللغة قاله **قوله** وللمانع ان يجيب بان
الحديث يحمل الى اخره هذا مبني على كلام ابي حيان ذكره في باب المبتدا والخبر ما
يتعلق بذلك **قوله** ومن دعايه الخير قال اللقاني الانسب لقوله وعكسه ان يقول
ومن دعا الخير هو اذ معنى عكسه ان يضاف الى المفعول ثم يذكر الفاعل **قوله**
كقوله مخافة الافلاس والليانا قال في المغني يجوز ان يكون الليان مفعولا
معه وان يكون معطوفا على حذف مضاف اي ومخافة الليان ولو لم يقدر
المضاف لم يصح لان الليان فعل لغير المتكلم اذ المراد انه واين حسان خشية
من افلاس غيره ومطله ولا بد في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل
قوله بكسر اللام وفتحها عبارة المصنف في الحواشي يروي بكسر اللام وهو
اقيس كحرمان وعرفان وبفتحها مثل مصدر كالشنان فيمن سكن نونه وقيل
صفة للفاعل اي مخافة الرجل الذي يلويني عن حقي قاله الفارسي ورأى
ان ذلك احق من تقديره مصدر الكثرة فعلان في الصفات وندوره في المصادر
قوله ومذهب س والجمهور منع الاتباع على المحل لان شرطه ان

يكون بجوزه لا يتغير عند التصريح به وهنا لو صرح برفع الفاعل ونصب
المفعول تغير العامل بزيادة التنوين هذا باب اعمال اسم الفاعل قوله
وهو ما دل الى اخره قال اللقاني لا يخفى صدقه على امثلة المبالغة وان اسم
الفاعل يتبع قوله والفعل انما يدل الى اخره علل اللقاني خروج الفعل بقوله
لانه انما يدل على نسبة الحدث الى فاعل ما قوله لان الفصل لا يتقدم الى اخره
المحققون منهم على جواز تقديمه وقد قدمه السعد في تعريف الخاصة في التهذيب
وبينا ذلك في حواشي شرحه للخبيصي ولعل نكتة التقديم هنا لئلا يتوهم عود
ضمير فاعله للحدث لو اخر لقربه حينئذ قوله عمل مطلقا ظاهره ولو
مصغرا او موصوفا قوله احدهما ان لا يوصف ظاهره ولو بعد العمل وان
الكسائي اجاز عمله مطلقا وفي التسهيل ان الكسائي يجيز اعمال الموصوف وحكى
سوير افرنحا واجاز انا زيدا ضارب اي ضارب دون انا ضارب اي ضارب زيدا
ويقتضي قوله دون كذا انه لا يعمل الا اذا كان وصفه بعد العمل واول ابن مالك ما
زيدا ضاربه اي ضارب على ان ايا الخبر ثان وليس بشيء لان ايا لا يحذف موصوفها
الا شاذا مسموعا لانها لم تمكن تمكن الصفات وصحح المصنف في المغني جواز وصفه
بعد العمل بجوز في النوع العاشر من الجهة الخامسة ان يكون يبتغون من قوله تعالى
ولا امين البيت الحرام يبتغون فضلا نعتا لامين ورد على ابي البقا منعه ذلك
وقوله ان يبتغون حال من امين ولم يبين مسوغ الحال من النكرة وهو تقدم
النهي والتقييد بالمعلوم ايضا على كلام المصنف وقد رد ابو البقا مضافا الى ما
ولا قتال امين وهو حسن لان الاحلال لا يتعلق بالذوات بل على ما قال جماعة
من المحققين وان نازع بعضهم في ذلك كما بيناه في حواشي المختصر في باب الايجاز والاطناب
والمساواة واعلم ان محل اشتراط عدم الوصف انما هو في اعمال اسم الفاعل في المفعول به اذا
لم يكن ظرفا او جارا ومجرورا اما اذا كان كذلك فيعمل فيهما مطلقا لانهما يتوسع فيهما
وبه يعلم انه يعمل في المفعول به مطلقا فلا شاهد للكسائي فيما حكاه من سوير افرنحا

واما

واما ما استدل به من قوله اذا فاقد خطبا فرخين رجعت ذكرت سليمى في الـ
الخليط المزايل فاجابوا عنه بانه بتقدير فقدت فرخين قال المصنف في الحواشي
وقالوا لا حجة فيه لاحتمال تقدير اذا رجعت فاقد فينبغي التقدير اذا هـ
رجعت فاقد فرخين فقدت فرخين رجعت لتتصل في التقدير بين الجملة المفسرة
والمفسرة بجملة اجنبية واخف الامرين عندي ارتكاب الابتدا في فاقد اما اعماله
فلا لانه ليس اهلا لتجرده من علامة التانيث مع انه لمؤنث بدليل خطبا ولا
يكون الخبر فقدت فرخين لانه يزيل ارتباط رجعت بل رجعت الخبر وتلك جملة
معترضة بين المبتدا والخبر مبينة للمقصود ما هو على طريق الاستئناف انتهى
وظاهر كلام الشارح انه لا يشترط في اعمال اسم الفاعل ان يكون ظاهرا او لا غير ذلك مما
تقدم في شروط عمل المصدر لكن سياتي في باب المصدر ان معموله يتقدم وانه يعمل
محذوفا وانه يفصل بالظرف وعديله ولم يذكر انه يجوز فصله بالاجنبي فعليه
من شروط عمله ان لا يفصل بالاجنبي فليحرر قوله على حكاية الحال قال اللقاني اي
بتقدير الهيئة الواقعة في الزمن الماضي واقعة في حال التكلم انتهى وهذا احد
الطريقين في معنى حكاية الحال قوله فجائز اتفاقا قال الدنوشري هو ما حكاه ابن عصفور
وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد قال الاشموني وهو يرد ما قاله
الشارح من دعوى الاتفاق انتهى وما حكاه عن ابن عصفور يمنع ذكر نقل المصنف
عنهم في الحواشي كما بيناه في حواشينا وذكرنا في المقام ما ينبغي مراجعته قوله
او ذي الحال لعل المصنف ادرجه في الموصوف لان الحال صفة في المعنى وقد
قال في الحواشي ادرج الحال تحت الصفة ونظيره قوله في باب الاضافة
وبالعكس الصفة وقد جوز الوجهان في قوله تعالى ودانية عليهم ظلالها
فقيل انه صفة لمحذوف اي وجنة دانية وقال ابن جني ودانية عطف
على متكئين انتهى والاعتماد في الاية انما يحتاج اليه من يشترطه في
المرفوع قوله ونحو مختلف الوانه التمثيل بذلك مبني على ان الاعتماد

شرط للعمل حتى في المرفوع ويأتي عن المغني خلافه **قوله** وقول ابن مالك الى اخره
رايت بخط الدنوشري في بعض مجاميعه بعد ان نقل كلام المصنف اقول
الساهي في هذه المسئلة هو ابن هشام ومن تكلم على الالفية لان قول ابن
مالك وولي استفهاما الى اخره ليس فيه تصريح بانه اعتمد عليها بل انه يعمل
اذا وليها فان قلت اذا لم يكن معتمدا على حرف الندا فما باله ذكره مع دخوله
في قوله بعده وقد يكون نعت الى اخره قلت صرح به لدفع توهم ان اسم الفاعل
لا يعمل للقرب من الاسم لكن يلزم انه لا يعلم كونه معتمدا على الاستفهام والنفي
ويجاب بان ذلك معلوم عندهم فلا يعترض به هذا ما ظهر فاعتمد عليه ولا
تغتر بجلالة المعترضين فان قلت اي نكتة في حذف المضاف من الاستفهام
والنفي والتصريح بحرف في قوله او حرف ندا قلت سره انه قد شاع اطلاق
الاستفهام والنفي على اداتهما بخلاف الندا فان قلت قول ابن مالك وقد يكون
الى اخره داخل في قوله او صفة قلت صرح به لدفع قصر الصفة على الصفة
التي صرح بموصوفها او ظاهر ان الحال المحذوف صاحبها كذلك وقد يقال انها
داخلة في قوله وقد يكون نعت محذوف الى اخره لكن اطلاق النعت على ما يشمل
الحال لم يعهد بخلاف اطلاق الصفة فتامل انتهى واوله الذي ادعى انه ظهر له
ماخوذ من كلام الشهاب القاسمي برمته **قوله** بدليلين احدهما انه يصح الى اخره
قال الزرقاني هذان الدليلان انما يدلان على كون الشرط الثاني لعمل النصب دون
الاول كما لا يخفى انتهى وذلك ان ما مثل به معتمد فالاقرب ان الاعتماد شرط
للعمل وبذلك يشعر تمثيله فيما مضى بمختلف الوانه واما قول الشارح السابق
ومحل الخلاف الى اخره فمراده الخلاف بين الجمهور والكسائي واتباعه في اشتراط
الحال او الاستقبال فلا ينافي ان الاعتماد شرط للعمل مطلقا حتى في الضمير **قوله**
وذهب الاخفش الى اخره مقابل ما في المتن من قوله واعتماده على استفهام
الى اخره وقد نقل عن المغني انفا ان الاعتماد شرط في عمل النصب والوصف في البيت

انما عمل في مرفوع كما لا يخفى فكيف يستدل به الاخفش على الجمهور وكيف
يحتاجون الى تاويله نعم هذا ظاهر على القول بان الاعتماد عند الجمهور
شرط للعمل مطلقا وتقدم للشارح في باب المبتدا والخبر كلام يشكل بما بيناه هناك
والتحقيق ان الخلاف بين الجمهور والاخفش انما هو في ان مرفوع الوصف لا يسد
مسد الخبر الا اذا اعتمد عندهم خلافا له واستدل بالبيت واولوه فتدبر
قوله يحول صيغة فاعل فيه اشارة الى انها انما تحول عن اسم فاعل الثلاثي
وهذا باعتبار الغالب كما اشار اليه في التسهيل فقال وربما بني فعال ومفعال
وفعول وفعيل من افعل يشير الى قولهم دراك وسآل ومعوان ومهوان
ونذير وسميع وزهوق فاندفع قول اللقاني قوله يحول يدل على ان غيرها
لا يحول ومعلوم ان شبهه يحول عن مشبهه لان فعلها اشبه انتهى
وفيه اشارة ايضا الى الاعتذار عن عملها مع انها غير جارية على الفعل وكذا
قال فيما سياتي فيعطى عمله ولم يقل عمل الفعل وقال الدنوشري ينظر هل
التحويل الى الخمسة المذكورة قياسي او سماعي او قياسي في الثلاثة الاول سماعي
في الاخيرين وقال بعد هذه الامثلة على مذهب البصريين منقاسة
في كل فعل متعد ثلاثي نحو ضرب تقول ضراب وضروب وضريب وضرب ومضراب
كذا قال ابو حيان وتقييده بمذهب البصريين فينظر **تنبيه**
من العجب ان ابن الاثير في المثل السائر قال ذهب جمهور علما العربية الى
ان عليما ابلغ في معنى العلم من عالم ولا ارى ذلك صوابا لان الحروف في الموضعين
عدة واحدة بل الذي يوجبه القياس يقتضي ما قالوه لان فعيلا في وزن
ظريف وكريم وامثالهما من افعال الطبايع التي لا تقع الا قاصرة وبنا فاعل
يجيء من المتعدي واللازم وما لا يكون الا لازما اضعف مما يكون للمتعدي
انتهى وكان الاولى به ان يقول انهم جعلوا فعيلا ابلغ من فاعل لانه اقل خروجا
وفاته ان ذلك ليس بلازم وكون زيادة البنا تدل على زيادة المعنى قاعدة اغلبية

والمرجع في ذلك لاستقرا كلام العرب وقال في الفلك الداير ان العرب نبهوا
باستعمال فعلا خبرا عن الجماعة وبجريه علي المذكر والمونث علي انه كالمصادر
الواقعة علي الاجناس وانه اشبه فعولا لانه صفة مثله وثالثه حرف مد
وانما استعملوا فعولا للكثرة لانه لانه علي لفظ فعول الذي يقع مصدرا
نحو الدخول والخروج قوله للمبالغة في الفعل قال الدنوشري قال شيخنا
ابن قاسم في الفعل والمفعول وهو يخالف كلام الشارح قوله او فعل تقله صريح
كلامه ان القلة والكثرة بحسب التحويل وقال بعضهم بحسب الاعمال قال الدنوشري
والظاهر انه لا مخالفة قوله فيعملن عمله من هنا استشكل قول الفقها طهور
بمعني مطهر لغيره وهو محول عن طاهر وهو لا يتعدي لان فعله طهر بضم
العين واجيب بما قدمناه في باب تعدي الفعل ولزومه فراجعه قوله بشرطه
قال اللقاني قال الرضي لا يشترط فيه كونهن للحال او الاستقبال واستشهد
للابيات المثبتة للعمل واقول قال المصنف في الحواشي زعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف
انها كلها تعمل ولو بمعني الماضي مجردة من ال لقوتها بالمبالغة ولان السماع ورد
بذلك كقوله بكيت اخالا واجد قومه الاترى انه يرثيه واجيب بانه علي
حكاية الحال قوله في مرثيه خفيفة المرثية بتخفيف اليا مصدر كمحمده
وتشديد اليا لحن محض وهذا المصدر يضاف تارة الي الفاعل فيقال مرثية فلان
الشاعر وتارة الي المفعول فيقال مرثية فلان المرو دا واما القصيدة فهي مرثية بها
وللدنوشري في ضبط مرثيه ببيتين كتبه في باب عمل المصدر عند قول المصنف كمحمده
فقال وكالمحمدة من حيث الوزن مرثيه وقد نظمت ذلك بقولي ٭ ٭ ٭
ومرثية بلا تشديد يا كمحمدة ومن شدد فمخطي ٭ انتهي ولو ذكره هنا كان هو
انسب وختن الرجل زوج بنته قوله او انت خروب هذا متعين لقوله فانك
عاقر قوله فتشبيهه هلالا الظاهر انه علي اسقاط الخافض اي بهلال
لانك تقول ما زيد كعمرو ولا شبيه به قال الدنوشري ومن اعمال فعيل ايضا قول الشاعر

حتى

حتى شاها كليل موهنا عمل ٭ باتت طرابا وبات الليل لم ينم ٭ فاعمل كليلا
في موهن انتهي وهذا البيت استدل به س علي اعمال فعيل ورد بان موهنا ظرف
زمان والظرف يعمل فيه روائح الفعل بخلاف المفعول به قال في الباب الثالث
من المغني ويوضح كون الموهن مفعولا به ان كليلا من كل وفعله لا يتعدي واعتذر
عن س بان كليلا بمعني مكل وكان البرق يكل الوقت بدوامه فيه كما يقال
اتعبت يومك او بانه انما استشهد به علي ان فاعلا يعدل الي فعيل للمبالغة ولم
يستدل به علي الاعمال وهذا اقرب فان الاول حمل الكلام علي المجاز مع امكان حمله
علي الحقيقة انتهي ولا يخفي ما في قوله فان الاول الي اخره لان البلغا اطبقوا علي
ان المجاز خير من الحقيقة قوله والحمل علي اصلها قال بعضهم انما عملت لانها
واقعة موقع مفعل الذي هو اسم فاعل الفعل المضعف وهو فعل بتشديد لانه
الموضوع له لافادة المبالغة والتكثير هذا حاصل ما فيه فايدة مما كتبه
الدنوشري هنا قوله ويرد عليهم قول العرب اما العسل الي اخره اما وروده عليهم
في منع التقديم فظاهر واما وروده عليهم في تقدير الفعل فوجهه انه لا يصح التقدير
هنا لان اما لا يفصل بينها وبين الفعل بجملة فصل قوله كفروهن في العمل لا يجب
لانه لا يلزم من عملها ذكر المفعول فقد يحذف لغرض او لتنزيل الوصف منزلة
اللازم ومن ذلك قوله صلي الله عليه وسلم الراحمون يرحمهم الرحمن فحذف معمول الراحمون
اما قصدا للعموم اي لكل احد وللراحمين يوجد منهم الرحمة وفي الحديث سوال مشهور
وهو ما الحكمة في الاتيان بالراحمين وهو جمع راحم دون الرحما الذي هو جمع رحيم
وغالب ما ورد في الرحمة استعمال رحيم واجاب بعضهم بان الرحيم صيغة مبالغة
فلو اتي بجمعها اقتضي الاقتصار عليه وانه لا يرحم الا من كان عنده رحمة زايدة
وانما اتي بها في قوله انما يرحم الله من عباده الرحما لان لفظ الجلالة دال علي
العظمة والكبريا ولفظ الرحمن دال علي العفو وبالاستقرا حيث ورد لفظ الجلالة
يكون الكلام مسوقا للتعظيم فلما ذكرنا سبحانه ذكر معه من عظمت رحمته ولما

ذكر لفظ رحمن الدال علي المبالغة في المعفو ذكر معه ما يدل علي كل رحمة
وان قلت قال بعضهم وحق هذا الجواب ان يكتب بما الذهب علي صفحات
القلوب فصل قوله يجوز في الاسم الفضلة التقييد بالفضلة يفهم من
قول الناظم والنصب لانه يفهم منه ان لا يضاف للفاعل ولا بد من تخصيص
الفضلة بالمفعول به وما اشبهه وهو الخبر في باب كان اما الحال والتمييز
ونحوهما فلا يضاف الوصف المذكور اليهما ولا بد من تقييد الاسم الفضلة بكونه
ظاهرا فان كان ضميرا متصلا تعين جره خلافا للاخفش وهشام او منفصلا
وجب نصبه ولا بد من تقييد الظاهر بكونه معربا بالحركات وهو بال والمضاف
اليه مجرد منها والا ليس الا النصب فتلخص ان التالي للوصف تارة يجب جره
وتارة يجب نصبه وتارة يجوز فيه الامران فاطلاق المصنف تبعا للناظم جوازهما
مما لا ينبغي وتفصيل المقال في حواشينا علي الالفية قوله الوصف العامل اما غيره
فيخفض ما يليه وغير ما يليه امره مشكل لانه لا يضاف اليه اذ لا يضاف مرتين
ولا ينصبه اذ ليس فيه اهلية ذلك الا علي راي فالظاهر انه يكون معمولا لمحذوف ولا
يرد هذا ظان زيدا منطلقا لكونه اذا لم يقدر المفعول الاول يلزم الحذف اقتصارا وهو
لا يجوز في باب ظن وان قدر فانا صبه لانا نختار الاول ومحل امتناع الحذف المذكور
اذا لم يكن المفعولان مذكورين ومن امثلة ذلك جاعل الليل سكنا فسكنا منصوب
بمحذوف قوله ان ينصب الي اخره اختلف في ايهما اولي فقيل النصب واليه ذهب س
وقيل الجر وقيل هما سيان قوله واما ما عدا التالي فيجب نصبه قال اللقاني انظره
مع ما قدمه من جواز فصل الوصف المضاف الي مفعوله الاول بمفعوله الثاني اذ هو
مقتضاه جواز جر خليفة في الاية الثانية باضافة جاعل اليه منصوبا بينهما
في الارض ويمكن الجواب بان المجرور بالاضافة هو التالي حكما وغيره وان تقدم
لفظا قوله وفي بعض النسخ وسكنا من هذا البعض نسخة اللقاني قال سياتي ان
جاعلا في الاية غير عامل فمقتضيه ان العمل وعدمه معتبران بالنسبة

الى

الي المفعول الاول فجاعل هذا عامل في سكنا الذي هو غير قال له وغير عامل
في الليل ولا في الشمس الذي يتوهم انه معطوف علي محله وهو نصبه هو
والذي يصح هوان يقدر عاملا لاعتبار استمراره او حاليته المحكية
فالجزآن كلاهما معمولاه والا فالثاني معمول لمقدر كالتابع مطلقا
قالوا لان شرط التبعية للمحل وجود محرز له لا يتغير والاول الذي
هو قضية كلام الموضح هو قول السيرافي والثاني الذي قلنا هو الاصح
هو قول البصريين والزمخشري نقله السمين في اعراب الاية انتهي
وقد عرفت مما مر آنفا ان سكنا معمول لمحذوف عند من يقول
بان الوصف غير عامل قوله واذا اتبع المجرور خرج بالمجرور هو
المنصوب فلا يجوز جر تابعه لان شرط العطف علي المحل عند المحققين
ان يكون الموضع بحق الاصالة والوصف المستوفي لشروط العمل الاصل
اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل واجاز البغداديون ذلك تمسكا
بقوله فظل طهاة اللحم ما بين منضج صفيف شواء او قدير معجل
بجر قدير عطفا علي محل صفيف واجيب بان الاصل او طابخ
قدير فحذف المضاف وابقي جر المضاف اليه قوله فالوجه جره
التابع يحتمل ان يشمل نحو الضارب الرجل وزيد لانه يغتفر في التوالي
ما لا يغتفر في الاوايل ويحتمل ان يخص بغير ذلك بقرينة ما مر في باب
الاضافة من انه لا يضاف الوصف المقرون بال الا لما هي فيه او غيره من
الصور الخمس قوله باضمار وصف قال اللقاني فيكون حينئذ معمول التابع
المقدر لا تابعا قوله او فعل اما ماض او مضارع واضمار الوصف ارجح لانه
مطابق للمذكور ولان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة قوله ويتعين
اضمار الفعل قال اللقاني اي الماضي لان الوصف بمعناه الا ان يدل دليل
علي المراد فيقدر غيره كقولك زيد ضارب عمرا امس وبكرا غدا قوله

او بالعطف على المحل قال اللقاني كتابع المجرور بالمصدر عند بعضهم ه
خلافا للش والمصريون والفرق ان المصدر يعرف محله مما بعده اذ لابد
من اضافته اذا خلا من ال والتنوين واضافته معنوية واسم الفاعل
فانه عند خلوه منهما يضاف اضافة لفظية في تقديرا لانفصال
فلتيامل انتهي ولعل في العبارة تحريفا والذي في المغني ان للعطف علي
المحل عند المحققين شروطا ظهور ذلك المحل في الفصيح وان يكون
الموضع بحق الاصالة ووجود المحرز الطالب لذلك المحل قال وانبني
علي هذا الممتنع مسايل وذكر منها مسيلة اسم الفاعل ومسيلة المصدر
ثم قال لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتي يكون بال او منونا
او مضافا فدل علي ان من يشترط بقا المجرور يسوي بين اسم الفاعل
والمصدر واورد علي قوله لان الاسم الي اخره انه لا يظهر في المصدر
الا علي القول بان عمله لشبهه الفعل **قوله** ويحتمل المذهبين قول الناظم الي اخره
اعترض بان قوله تابع ظاهر في انه عطف علي الوضع والا لم يسمه تابعا **قوله**
عومل بمعاملة الصفة المشبهة ظاهره انه حينيذ ليس منها والظاهر خلافه
بدليل ما ياتي في باب ابنية اسما الفاعلين والصفات المشبهة بها من ان فاعلا
اذا اريد به الثبوت واضيف الي مرفوعه يكون صفة مشبهة وبدليل انهم
اعتبروا في مفهوم اسم الفاعل الدلالة علي الحدوث واخرجوا به الصفة
المشبهة ومن صرح بانه حينيذ صفة مشبهة الشاطبي ولا يرد انها لا تبني
الا من اللازم لانه يكفي اللزوم اما وضعا وكونه بالتحويل او التنزيل **هذا**

باب اعمال اسم المفعول **قوله**

وهو ما دل علي حدوث ومفعوله قال
الدنوشري انما لم يقل ما دل علي حدث وحدوث لانه لا فايدة لذكر الحدث في حده
لانه ليس من المشتقات ما يدل علي حدث ومفعوله غيره حتي يذكر لاجل
الاحتراز به عن شي اخر بخلاف اسم الفاعل فانه يشاركه في الدلالة وفاعله

الصفة

٥١

الصفة المشبهة وافعل فلابد من ذكره في حده ليحترز بهما انتهي وهو كلام
الحفيد برمته **قوله** لكنه حرج قال الدنوشري فيه نظر ولعل الصلة
محذوفة اي متحرج به **قوله** وينفرد اسم المفعول بجواز الي اخره قال اللقاني
يعني من غير قبح لانه سيذكر جواز الاضافة في نحو كاتب الاب وتخراجه من
حد الصفة المشبهة انتهي ولا يخفي ان صنيع المصنف كالنظم يقتضي ثبوت
الانفراد بين اسم المفعول واسم الفاعل والشارح لخرج الكلام عن ظاهره
وجعل الانفراد بين كل من قسمي اسم الفاعل واسم المفعول واحوجه الي ذلك ما اسلفه
من انه اذا قصد باسم الفاعل الثبوت اضيف الي مرفوعه وانه باق علي كونه
اسم فاعل ومر ما فيه **قوله** والاصح انه يجمل الي اخره ظاهره ان اسم المفعول
حينيذ يصير صفة مشبهة وبه صرح المصنف في الحواشي والشاطبي وهو المناسب
لكون المرفوع الذي بعده فاعلا لا نايب فاعل وظاهر قول الشارح واما اسم
المفعول اذا اجري مجري الصفة بخلاف ذلك فهو اخراج لكلام التسهيل عن
ظاهره وعلي الاول يشكل الحكم المذكور بحسب الظاهر من الانفراد الذي قالوه
وتحرير المقام يطلب من حواشينا علي الالفية **قوله** المتعدي الي واحد قضيته
المنع في المتعدي الي اكثر من واحد سوا لم يذكر غير القايم مقام الفاعل نحو مررت
برجل معطي الاب او معطي الاخ او كان مذكورا معه نحو زيد معطي الاب درهما
ومعلم الاخ زيدا قايما **قوله** فانه يرفع السببي علي الفاعلية في بعض الشروح
انه يرفعه علي النيابة عن الفاعل ولما استشهد بمجلوة وجناتها قال فرفع
النايب عن الفاعل مضافا الي ضمير الموصوف فخالف المصنف في الحكم والشارح
في رواية البيت **قوله** ليس غلوا الصفة مشبهة الظاهر ان يقول ليس علي
ما يقتضيه حال الصفة المشبهة وهو المناسب لما بعده فتدبر **قوله**
ويجاب الي اخره لا يخفي ان السوال انما هو عن س عدم رعاية اسم المفعول في
حال اجرايه مجري الصفة المشبهة وهو حال ارادة الثبوت منه وهذا

الجواب لا يصلح نكتة لذلك والحاصل ان اسم المفعول المذكور ان جعل صفة
مشبهة فلا اشكال في ان المرفوع فاعل وان كان اسم مفعول اجري مجرى الصفة
في جواز اضافته لما بعده والمناسب لرعاية حال نفسه ان يكون المرفوع
بعده نائبا عن الفاعل ولرعاية حال ما عومل معاملته وطرا عليه ان يكون
فاعلا فاختيار مراعاة الثاني مع انه عارض يحتاج لنكتة فتدبر **قوله**
وعلى ذلك رجات الشواهد لا يخفى انه ليس في شاهد الرفع ما يدل على انه فاعل
او نائب فاعل **قوله** فهل انت مرنوع الى اخره الشاهد فيه انه اجري مرفوع
مجرى الصفة المشبهة وراس مرفوع به مع خلوه من الضمير والتقدير
راس منك مثل حسن وجه وقوله بما متعلق بمرفوع **قوله** لما بدت مجلوة
مجلوة وجناتها الشاهد فيه انه اجري المفعول وهو مجلوة مجرى الصفة
المشبهة فنصب به وجناتها بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم وهذا هو المناسب
لقوله بعد فانها والوجنات جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخد وفيها خمس
لغات تثليث الواو مع سكون الجيم وفتح الواو مع فتح الجيم وكسرها والصون
والصيانة الحفظ كذا في بعض الشروح **قوله** تمنى لقائي الى اخره الشاهد
فيه انه اجري اسم المفعول وهو مغرور مجرى الصفة المشبهة واضافه الى
معموله المضاف الى ضمير الموصوف وهو نعت الجون والجون علم على شخص
فاعل تمنى وهو في اللغة يطلق على الابيض والاسود لانه من الاضداد
وعد د الرجل اذا فر **تتمة** قد يعامل الاسم الجامد معاملة الصفة
المشبهة لتاويله بالمشتق كما قاله في التسهيل كقولك وردنا واديا عسلا ماؤه
وردنا واديا عسل الما بالجر او عسلا الما او ما لتاويل عسل بمعنى حلو وتقول مررت
بقوم اسد انصارهم واسد الانصار او الانصار او انصارا لتاويل اسد بمعنى
شجعان ومن ذلك قوله فلولا الله والمهر المفدى لابت وانت غربال الاهاب
فاجري لتاويله بمثقب مجرى الصفة المشبهة وقوله فراشة الحلم فرعون العذاب

وان تطلب نداه فكلب دونه كلبه فاضاف كلا من فراشة وفرعون الى معموله
لتاويل فراشة بطايش وفرعون بالمليم واراد بذلك ان هذا الذي هجاه بهذا
الكلام خفيف الحلم شديد العذاب يرميه بالحماقة والتجبر هذا
باب ابنية مصادر الثلاثي ولو مثل بفهم كان اولى لما سياتي ه
اي من ان علما بكسر العين مخالف للقياس والقياس فتحها **قوله** ولا ه
يتعدى الا بتضمين او تحويل التضمين نحو رحبتكم الطاعة اي وسعتكم
وان بشرا قد طلع اليمن اي بلغ والتحويل نحو قلت قصيدة **قوله** واللثم ه
قال الدنوشري ينظر هل هو بالثا المثلثة او بالتا الفوقية فان كان الاول
فهو بفتح العين لا بكسرها الذي الكلام فيه وان كان الثاني فما معناه انتهى و
واقول هذا عجيب فان لثم بالمثلثة يجوز فيه كسر العين وفتحها وظاهر
كلام الصحاح ان الكسر اكثر فانه قال وقد لثمت فاها بالكسر اذا قبلتها وربما
جا بالفتح وفي المصباح لثمت الفم لثما من باب ضرب قبلته ومن باب تعب لغة
قال فلثمت فاها اخذا بقرونها قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشده بفتح
التا وكسرها انتهى فالتمثيل به على كلام الصحاح ظاهر وعلى كلام المصباح
على هذه اللغة وفي الصحاح ان اللتم بالمثناة الطعن في النحر مثل اللبة فكيف
يسال الدنوشري والصحاح من الكتب المتداولة ولا حاجة لاثبات بعضهم معناه
الى النقل من غير كتب اللغة حيث قال في شرح مختصر الشيخ خليل للتتائي ان هو
اللتم بالمثناة الضرب في اللبة **قوله** والا ان دل على لون ينبغي ان يراد والا ان دل
على معنى ثابت فقياسه الفعولة كاليبوسة **قوله** وقال ابن الحاجب الى اخر
ما قاله ابن الحاجب موافق لكلام ابن مالك في العمدة فانه قيد اطراد فعول في فعل
بشرط صحة عينه قال المصنف في الحواشي فكان ينبغي ان يقول او اللام انتهى
اي ليخرج نحو دعا وسما لكن هذا لا يناسب جعله مناسبا لما ياتي من تمامه
بابه النقل اذ على كلام العمدة ذلك هو القياس **قوله** واعترض الا با قال

الدنوشري قد يجاب بان اي اذا كان بمعنى امتنع فهو قاصر واذا كان بمعنى
كره فهو متعد ويمكن حمل كلام المصنف على الاول فلا اشكال قوله واهتزاز
اشارة الى انه ليس المراد بالتقلب مطلق الحركة الشاملة لضرب ومشي بل حركة
مخصوصة باشتمالها على اضطراب واهتزاز قوله والذميل هو بالذال
المعجمة ضرب من سير الابل قال ابو عبيد اذا ارتفع السير عن العنق قليلا
فهو التزيد فاذا ارتفع عن ذلك فهو الذميل ثم الرسيم يقال ذمل يذمل
ويذمل ذميلا قال الاصمعي ولا يذمل بعير يوما وليلة الا مهري مصدر
صهل الفرس قال الدنوشري قال في الصحاح الصهيل والصهال صوت
الفرس مثل النهيق والنهاق وقد صهل الفرس يصهل بالكسر صهيلا
فهو صهال قوله وليس منه بجر الى اخره فيه تنكيت على المصنف في تمثيله
نجاط وحمل الكلام على بجر توطية له ولا يخفى ما فيه من حسن المزج بكلام
المصنف قوله امر عليهم قال الدنوشري بفتح اوله وثانيه وحكي فيه ايضا
ضم الميم ولذلك مصدران الامارة والامرة وامرت زيدا بكذا امصدره
الامر والامر من امر عليهم ومن امرت زيدا بكذا امر ولا تثبت همزته الا مع
واو العطف كقوله تعالى وامر اهلك بالصلاة ومثل مر خذ وكل ولا رابع
لها فليتامل قوله كقولهم في فعل المفتوح العين قال الدنوشري وسمعت سب
سبا بكسر العين مصدر سب سبا وسبابا شتم وفسره الراغب بالشتم الوجيع
ومنه الحديث سباب المسلم الى اخره اي سبه قال الزركشي قوله ورضي الى اخره
انظر عد رضي وسخط لازمين مع قولهم رضيه وسخطه قوله وقد ذكرت امثلتها
في شرحي على التسهيل قال الدنوشري وعبارة شرح التسهيل الاول مفتوح العين
نحو طلب وسمن وشربه والثاني ذو الالف بعدها نحو ذهاب وجماع وهراخ
الثالث مونثه بالتا نحو فصاحة وهداية وخمارة الرابع ساكن العين نحو ضرب
وعلم وشرب الخامس مونثه بالتا نحو رحمة ونشدة وقدرة السادس ذو الالف

المقصورة

المقصورة نحو دعوى وذكرى ورجعى والسابع المزيد الف ونون نحو ليان
مصدر لوى وغفران وحرمان انتهى هذا باب مصادر غير الثلاثي
قوله فتنقلب العين الفا ثم تحذف الالف قضية كلامه ان قبلها الفا
قبل حذف الالف التي بعدها واستشكل بان شرط قلبها الفا ان لا يكون
بعدها الف ورد بان هذا الشرط انما ذكروه في معتل اللام ليخرج به نحو
غزوا ورميا اذ القلب فيه يستلزم الحذف فيلتبس بنحو غزا ورمي بخلافه
في معتل العين الذي الكلام فيه قوله لانها بمنزلة وقالا الحمد لله اي لان
المحذوف لالتقاء الساكنين الف قالا وهي ضمير المثنى ثم بعد حذفها
حذفت الف الحمد لانها همزة وصل تثبت في الابتداء وتسقط في الوصل
والدرج قوله وسلقى يقال سلقى الرجل اذا القاه على قفاه قوله وقلنس
يقال قلنس الرجل اذا البسه القلنسوة قوله سنبل في المصباح سنبل
الزرع اخرج سنبله قوله وعذيطا اي احدث عند الجماع قال في المصباح
العذيوط فعول بكسر الفاء وفتح اليا هو الرجل يحدث عند الجماع وعذيط
عذيطة فعل ذلك قوله وتابل في المصباح يقال توبل القدر اذا اصلحتها
بالتابل انتهى وفيه التابل بفتح البا وقد تكسر الابزار قوله وبذا تقيد قول النظم
فعلال الى اخره قال الدنوشري ينبغي تقييده قوله اسم الفاعل قال الدنوشري اي يعني
اسم الفاعل قوله والقياس تجربة قال الدنوشري قال الجاربردي ثم اعلم ان اكثر
ما يجي المصدر على تفعلة في الناقص نحو وصيته توصية ولا يحذف منها التا
الا لضرورة الشعر واذا حذفت التا لضرورة الشعر عاد الى تفعيل كقوله هي
تنزي دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا يريد تنزيه يصف ناقة بانها تحرك
دلوها وامراة شهلة كانت نصفه عاقلة وهو اسم لها خاصة لا يوصف بها
الرجل انتهى وهو مخالف لكلام الشارح فليتامل والنصف هي التي تكون لا شابة
ولا عجوزا بل متوسطة والضمير فيهما عايد على الكلمة او الصفة اي لا يوصف بهذه

الكلمة او الصفة الرجال وقال في الصحاح وامراة شهلة اذا كانت نصفا عاقلة
وذلك اسم لها خاصة ولا يوصف به الرجل قال الراجز وهي تترى الى اخره
فصل قوله من مصدر الفعل الثلاثي قال الدنوشري ظاهر شموله لكل
فعل وليس كذلك فقد قال بعض شراح الفية ابن معطي مانصه وهذا
تنبيه نبه عليه الشيخ ابو حيان وهو ان هذه التا الدالة على المرة
الواحدة لا تدخل على كل مصدر بل على المصادر الصادرة عن الجوارح
المدركة بالحس نحو قومة وضربة وقعدة واكلة واما مصادر الافعال الباطنة
والخصال الجبلية الثابتة نحو الظرف والحسن والجبن والعلم والجهل فلا
يقال من ذلك علمة ولا فهمة ولا صبرة هذا الذي نبه
عليه الشيخ ابو حيان قال انه امر مغفول عنه يعني ان اكثر النحويين لم ينبهوا
عليه اذ لم يستنبطه هو من عند نفسه لان الاحكام النحوية اليوم قد
تقررت فليس لاحد ان يزيد فيها لكون العرب المسموع منهم قد انقرضوا اه
واما الاستقرا فلم يترك المتقدم للمتاخر استقرا انتهى كلامه وفي اخره نوع
تحامل على ابي حيان وقوله واما الاستقرا الى اخره مردود وما هي باول مسيلة
افادها ابو حيان هذا باب ابنية اسما الفاعلين والصفات المشبهة
بها قوله تقدم ان هذا الجمع غير سائغ تقدم في باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة انه لا يجوز
ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم للفظ وهو غير عاقل وفيه للشهاب
مناقشة فانظر حواشينا على الالفية قوله بطل قال الدنوشري فعل بطل يبطل
كحسن يحسن ومصدره بطولة واما بطل الرجل ضد عمله فمصدره البطالة ويقال
بطل العقد بطلانا قوله وفي القاموس الى اخره قال الدنوشري قد يقال ان ما في القاموس
هو الصواب لانه ادرى باللغة من ابن هشام واضرابه لا سيما وقد وافقه غيره من
ايمة اللغة وقد يقال ان الصفة له معنيان ذكر ابن هشام احدهما وذكر في
القاموس الاخر ولعلنا ترددا في المسيلة علما انتهى ولا يخفى ما فيه من التحامل

اولا في جعل ما في القاموس هو الصواب وثانيا في قوله ان صاحب القاموس
ادرى الى اخره ولا دليل على هذه الدعوى ومجرد تصنيف القاموس لا يقتضي بها
وقد اخذ عليه في مواضع منه وابن هشام قال القاضي تاج الدين السبكي
انه اعلم اهل هذه الديار بالفنون الادبية قوله ودع وواذع بنا على ما قاله
بعضهم والحق انهم استعملوا ودع ومنه قول ابي الاسود ليت شعري عن حبيبي
ما الذي غاله في الحب حتى ودعه وقري كما قاله ابن جني وغيره ما ودعك ربك
بالتخفيف وحسنها الموافقة بين الكلمتين كانه قيل ما تركك وما قلاك
وقال صلى الله عليه وسلم دعوا الحبشة ما ودعوكم واتركوا الترك ما تركوكم
وحسنه ما فيه من رد العجز على الصدر والترصيع قوله الا اذا قصد بها
الحدوث قضيته ان تلك الصيغ تستعمل للحدوث وان لم تحول على فاعل فقولهم
اذا قصد الحدوث حولت الى فاعل ليس بواجب الا ان اريد النص على الحدوث كما
يدل له قول الرضي استدلالا لشي ذكره ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل
كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث قوله الا اذا اضيف الى مرفوعها اي
اضافة حسنة بدليل ما ياتي اول باب الصفة المشبهة من ان كاتب الاب اسم فاعل
لا صفة مشبهة لان اضافته قبيحة قوله فصفة مشبهة اي بنا على انها تكون
جارية للمضارع ويأتي ما فيه قوله وقد اشبعنا الكلام الى اخره فيه ان ما
اشبعه من الكلام هناك لا هنا كما تقدم قوله وكان ينبغي ان يوخر الى اخره لو اخره
اقتضى ان جميع الاوزان من غير الثلاثي صفة مشبهة مطلقا وليس كذلك بل هي اسم
فاعل مطلقا عند ابن الحاجب والزمخشري لان الصفة المشبهة عندهم لا تكون
جارية للمضارع وان لم يقصد بها الحدوث قوله ومن امثلة الموضع في باب الصفة
المشبهة مستقيم الراي اي وذلك صريح في ان الوصف من غير الثلاثي يكون صفة مشبهة
فصل قوله ويأتي الوصف الى اخره شذ ايفع الغلام اذا شب فهو يافع واورس
النبت والشجر اذا اصفر لونه فهو وارس واقرب القوم فهم قاربون اذا كانت ابلهم

قوارب وقالوا اعقت الفرس فهي عقوق اذا حملت واحصرت الناقة فهي حصور اذا ضاق مجرى لبنها وسمع يفع وورس فيكون يانع ووارس بهما استغني فيه
باسم الفاعل الثلاثي من اسم فاعل غيره **قوله** من غير الثلاثي اما منه فلا وشذ خبه
فهو محب ولم يقولوا احاب **قوله** وكسر ما قبل الآخر فاما قولهم انتن فهو
منتن بضم التاء وهو مثل منحدر الجبل بضم الدال فاتباع للاول فالاول وللاخير
في الثاني **قوله** وشذ كسرها في معين الى اخره قال الدنوشري يزاد عليه منتن
بكسر اوله وسكون ثانيه في منتن بضم اوله يقال نتن فانتن ولكن ينظر هل
كسر ميم منتن شاذ او لا فليتامل **قوله** من الفج بالفاء والجيم بمعنى
المفلس وفي الحديث ارحموا الفجكم وهذه الثلاثة قال الجوهري جاءت
بالفتح نوادر وقال اللقاني في حواشي التصريف قد يقال انه مفعل بفتح العين من
هذه الثلاثة اسم مفعول من فعل لم ينطق به في غير محصن واحصنت المراة
فرجها فهي محصن انتهى وزاد ابن خالويه في كتاب ليس رابعا وهو احراشت
الابل سمنت فهي محراشة بفتح الهمزة **باب ابنية اسماء المفعولين**
قوله ومن اللازم كمدخول عليه وممرور به اشار الى ان اسم المفعول من اللازم
لا يتم الا بالصلة كما تقدم في باب التعدي واللزوم ومن هنا قال بعض الفضلاء ان
النطق بلفظ محصول غير جائز لانه لا يصح اخذه من حصل لانه قاصر ولا من حصل
بالتشديد لان اسم المفعول منه محصل لا محصول ولا من تحصل لانه قاصر ايضا وقال
الدنوشري في رسالة له تتعلق بذلك هو صواب وقد سمي الامام بعض كتبه بالمحصول
وفي القاموس حصل حصولا ومحصولا فجعل محصولا مصدرا كالميسور والمعسور فنقل
من المصدر وجعل اسما وفيه ايضا وتحصل تجمع وتثبت والمحصول الحاصل انتهى فهو
اسم فاعل اتي بصيغة اسم المفعول على خلاف القياس وفي الصحاح وتحصيل الكلام رده الى
محصوله ويجوز ان يكون اسم مفعول من قولهم فلان حصل من سعيه على طائل اي فائدة والذي حصل له
محصول عليه فحذف الحرف واتصل به الضمير ومعنى حصل في هذا التركيب ظفر وباب

الحذف

الحذف والايصال واسع والدخول فيه سائغ سابغ انتهى ملخصا من خطه وفي الاخير
نظر لان الحذف والايصال في هذا لا يطرد على ما حررنا في باب التعدي واللزوم
قوله لئلا يلزم وقوع مفعول في كلامهم قال التفتازاني في شرح تصريف العزي
لم نجد مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا انتهى وقال بعضهم انه جاء من ذلك
خمسة الفاظ هذان ومالك بمعنى رسالة كقوله ابلغ النعمان عني مالكا
وميسر بمعنى السعة والغنى كما في فنظرة الى ميسرة باضافة الى الضمير المديان ولا دليل
في ذلك كله لاحتمال ان يكون اصله هذه الالفاظ مفعولة باثبات الياء وقد سمع فيهما
ضم العين ثم حذفت الياء وذلك ظاهر في قراءة ميسره **قوله** عين الفعل قال الدنوشري
مراده به عين الكلمة **قوله** لا فيما له فعيل فيه اصلاح للمتن لان صنيعه يقتضي ان
كل من جريح وقدير ليس بمعنى فاعل فتفطن له **هذا باب اعمال الصفة
المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد قوله** ووجه الشبه انها تؤنث الى
اخره قال المصنف فان لم تكن صفة لم تشبه وشذ قول بعضهم مررت برجل اسد ابوه وسرج
نهر صفته حكاه الاخفش وان لم تؤنث ولم تجمع ولم تذكر وتؤنث فلا تشبه ايضا وشذ
قول بعضهم لا عهد لي بالام فتى ولا اوضعه بالفتح اي اوضع قفا منه فحذف منه لدلالة
المتقدمة ونصب بها الضمير لتشبيه ولو كان مجرورا العطف بالخفض وقول بعضهم
في اي شي اكبر شهادة اي شهادة منصوب على التشبيه بالمفعول به خطا لان افعل
من لا يثنى ولا يجمع ولا تؤنث وكذا تشبيه ما لا يؤنث قليل كحايض الا ان جعلها
في هذا الباب اقوى من جعل افعل من هذا الباب وليس شرط الجمع ان يكون جمع سلامة
خلافا لابي علي لاجماعنا على ان منه اجب الظهر ليس له سنام **قوله** وهي الصفة
المصوغة الى اخره هذا حد ابن الناظم وقال المصنف في الحواشي فيه نظر لاقتضائه ان غيور يد
حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها صفة الا اذا خفضت او نصبت وهو وارد
على حد الناظم ايضا **قوله** وخاصتها انها الى اخره اخرج كلام المصنف عن ظاهره
ولا يظهر له وجه فان اهل هذا الفن لا يعرفون من التعريف بالخاصة

وغيرها وهذا الذي جعله الشارح خاصة سماه المصنف في الحواشي حدا كما علمته
واعترضه بانه غير صادق على بعض المحدود لان منه يهراق الدما وغير بالاهاب
ونحو محمود المقاصد وليس في الاول ولا الثاني وصف ولا في الثالث فاعل
والجواب عن الاول ان التشبيه في الفعل ممنوع وان الجامد مؤول بالوصف
فهو وصف بالقوة وان المراد بالفاعل المرفوع باسناد الوصف اليه وربما سموا
النايب عن الفاعل فاعلا بالمجاز وهو مشهور في كلام الزمخشري والمتقدمين
انتهى وسياتي ما في كون نحو محمود المقاصد من الصفة المشبهة وظهر من هذا
ان اسقاط المصنف قول الناظم المشبه اسم الفاعل مخل لان الاعتراض الاول انما
اندفع به فتدبر لكن لا يخفى ان الاعتراض به غير متجه لان تهراق فعل مضارع
لا صفة مشبهة كما اعترف به في الجواب فلا يتوهم انه من افراد المحدود وقد وقع
له في المغني بعد ان ذكر انها تخالف اسم الفاعل فتنصب مع قصور فعلها انه قال واما
الحديث ان امراة كانت تهراق الدما فالدما تمييز على زيادة ال الى اخر ما ذكره
واعترضه بعض اولاد شيخ الاسلام السبكي وغاية ما اجاب الشمني انه ذكر ذلك
استطرادا وتتميما لكلامه هنا ثم المراد من استحسان اضافتها للفاعل استحسان
ذلك في نوع مادتها لا انها نفسها ولا يرد مسايل امتناع الجر ومسايل اضعفه كما
فصلناه في حواشي الالفية **قوله** وخرج اسم الفاعل القاصر اي الذي لا يقع على
الذوات كما اشار اليه الشارح بعد فلا يرد ان كتب متعدد نحو كتبت الكتاب **قوله**
لعدم اللبس قد يمنع لانه يحتمل انه بمعنى مرتب الكتابة لابيه كما يقال كاتب السلطان
قوله حسن ان يسند الحسن الى جلته مجاز ظاهر في ان التجوز في الاسناد فهو مجاز
عقلي وكذا قول الشارح فهو من الاسناد الا ان جعل العلاقة الكلية والجزئية
ينافيه فانها ليست من العلاقات التي ذكرت للمجاز العقلي كما صرح به العصام في
الاطول والسيد في حاشية المطول في مباحث تاكيد المسند اليه **قوله** ونحو ابي قال
الى اخره قال اللقاني اعلم ان اخراج الموضع لنحو كاتب الابيض الصفة المشبهة

مناف

مناف لما تقدم من ان فاعلا اذا اضيف الى مرفوعه كان صفة مشبهة الا ان يقال
قوله اذا اضيف الى مرفوعه على ما يحسن فيه ذلك **فصل قوله**
وصنعا او قصد اعبارة غيره اراد باللازم ما يشمل المتعدي الذي نزل
منزلة اللازم او حول الى فعل بالضم فلا يرد ان الرحمن الرحيم صفتان من
رحم وهو متعد انتهت ثم هذا التعميم انما يحتاج اليه لو ادعي ان اسم الفاعل
والمفعول اذا قصد بهما الثبوت يكونان صفة مشبهة والشارح يرى ان اسم
الفاعل جار مجراها لا انها حقيقة وقياس اسم المفعول ان يكون كذلك وان
كان ما نقله فيما مر يقتضي انه منها وقد اشرنا الى ذلك فيما مضى وقال الشهاب
بعد ان قال ان قول التسهيل الذي نقله الشارح اخر باب اسم الفاعل عومل
معاملة الصفة المشبهة مشعر بانه ليس صفة مشبهة حقيقة بل له حكمها
والظاهر ان اسم المفعول كذلك ويؤيد ذلك تعريفه اول الباب فانه اعتبر فيه
ما يخرج ذلك كما يعلم بالوقوف عليه وعلى هذا لا يرد على قوله وصوغها من لازم
ولو سلم فالكلام هنا فيما هو صفة مشبهة غالبا وحينئذ يندفع تنظير
الشاطبي بما منها حقيقة بقوله وصوغها من لازم يخالف ما راه في التسهيل
من صوغها من المتعدي بشرط ان يقصد به الثبوت الى اخر ما اطال به اقول
يوافق ما قاله الشاطبي في اسم الفاعل ما ذكره المصنف في التنبيه السابق في باب
ابنية الفاعلين والصفات المشبهة بها وفي اسم المفعول ظاهر كلام التسهيل المتقدم
في كلام الشارح وقول المصنف انه يرد على حد الصفة المشبهة الذي ذكره الناظم
محمود المقاصد كما تقدم **قوله** لانها فرع اسم الفاعل قال المصنف وان شيت قلت انما لم
تتقدم لانه كان فاعلا في الاصل فحذفت عليه مرتبته الاصلية وهذا اولى من ان
يعلل بهذه العلة امتناع تقديم التمييز لان ذلك ليس مطردا فانه اعني التقليل من هو
الفاعل فيحتاج ان يتحول في نحو فجرنا الارض عيونا انه محول على واشتعل الراس شيبا
قوله وامتنع في نحو زيد ابوه حسن وجهه قال الدنوشري الاولى ان



يمثل بقوله وجه الاب زيد حسنه لان في زيد مانعا اخر وهو كونه غير سببي
وكلامه فيما يعمل فيه بحق الشبه انتهى واقول هذا عجيب فقد اشار الشارح بقوله
فلا يجوز نصب الاب اشارة الى ان محل التمثيل للمدعى الاب لا زيد واشار الى الرد على
المكي حيث ادعى ان التمثيل لا يصح لانه فهم ان التمثيل بزيد وهو غير سببي ثم
وما يعمل فيه الصفة المشبهة بحق الشبه لا يكون الا سببيا فكان الدنوشري
راى كلامه فنقله ذاهلا عما اشار اليه الشارح وذكر اللقاني مثل كلام الشارح
ويوخذ من كلام الحفيد جوابا اخر وهو انه لا مانع من تعدد المانع قوله الخامس ان
يكون معمولها سببيا الى اخره قال المصنف عندي ان ذكر هذا فيما تخصصت فيه الصفة
المشبهة عن اسم الفاعل غلط لانه لا يليق ان يذكر في ذلك الا ما تختص لان الصفة
المشبهة لا تختص لفرعيتها والامر هنا بخلاف ذلك هنا لامر اخر وهو انها ماخوذ
من فعل لازم وقد جرت صفة الاسم فلا تقتضي الا ضميره او سببيه كما تقول في اسم
الفاعل القاصر مررت بالقايم او القايم ابوه قوله اي اسما ظاهرا قيد به اخذا من
قول المصنف متصلا بضمير موصوفها وقضيته انها لا تعمل في الضمير وليس كذلك
فقد ذكر في التسهيل ان معمولها يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله حسن الوجه طلقه انته
فيجوز في الضمير المتصل وهو الهاء ان يكون في محل نصب او جر فالاولى ان يقال المراد
بالسببي ما عدا الاجنبي او يجاب بان شمول الضمير سببيا لا يشكل اشتراط السببية
في عملها النصب والجر واقتضى كلام التسهيل انها لا تعمل في ضمير منفصل لا تقول
هو حسن اياه وبه صرح المولف في الحواشي وحينئذ ففي مفهوم كلام الشارح تفصيل
فلا يعترض عليه قوله كقوله رحب قطاب الى اخره هو من معلقة طرفة ابن العبد
والقطاب جمع قطب وهو كما يقطب الرجل بين عينيه وقوله بجس الندامى اي
بلمسهم وقوله بضة بفتح البا الموحدة وتشديد الضاد المعجمة اي رقيقة
الجلد والمتجرد المعرى من الثياب والشاهد في قوله الجيب منها قوله معمولها
فيه بحق الشبه يوخذ منه ان الكلام في غير عمل الرفع او النصب على طريق المفعولية

فلا

فلا يرد على اطلاقه اشتراط كون المعمول سببيا انما تعمل في غير السببي اذا كان في معمول
اخر لها ضمير صاحبها نحو رجل طيب في داره نومك او اعتمد على استفهام
نحو احسن الزيدان وانه لا صاحب لها هنا حتى تعمل في سببيه قوله ونحو
ذلك من الفضلات صرح المصنف في الحواشي بانها لا تعمل في المفعول المطلق
وذكره من جملة الفروق بينها وبين اسم الفاعل قوله ومنها انه لا يتبع معمولها
بحال اي على الاصح واجاز الفراء ان يتبع المجرور بالرفع نحو بالرجل الحسن الوجه
نفسه وهذا اقوى اليد والرجل واجاز البغدادي دون الخفض في العطف على
المنصوب كحسن وجها ويد قوله نحو زيد حسن وجهه طلقه قال الدنوشري
قد يقال ان طلقه تمييز نسبة لا حال انتهى ويجاب بان المثال يكفيه الاحتمال قوله
تونث بالالف اي قد تونث بالالف نحو حمرا الوجه قوله ومنها انه لا يجوز ان يفصل
الى اخره اي الا في ضرورة كقوله والطيبون اذا ما ينسبون ابا فصلا قوله قال
الفارسي قال اللقاني في صحة هذا الوجه في نحو زيد حسن ابوه نظر انتهى ووجه النظر
ان هذا ليس بدل كل ولا بعض ولا اشتمال فهو نظير المثال الثاني الذي حكاه الكوفيون
كما قاله الشارح وقد زاد الشارح على اللقاني في الرد على الفارسي بحكاية الفرا وبالمثال
الاول الذي حكاه الكوفيون ووجه الرد فيهما انه لو كان المرفوع بدلا وكانت الصفة
محتملة لضمير الموصوف لوجب تانيثها وان يقال حسنة الوجه وقويمة الانف
لان الصفة اذا رفعت ضمير المونث وجب تانيثها والخفض بالاضافة تعلل تقديم
الخفض على النصب لسلامته من التجوز الذي في النصب من اجرا الوصف القاصر
مجرى المتعدي اذا كان المعمول معرفة او نكرة وقيل انه شبيه بالمفعول به قوله
وعليه اي على التمييز اشار الى ان في اقتصار المصنف على كون النكرة تمييزا قصور
قوله والممتنع منها اربعة في نسخة الدنوشري بخط كاتب الاصل والحاصل ان صور
الامتناع اربع وستون قوله الجواز اثنا وثلاثون منها اربع قبيحة ومنها ست
ضعيفة ومنها اثنان وعشرون صورة حسنة لما سياتي جميع ذلك قوله ولا تخلصا من

قبح حذفه الرابط اي رفع المعمول وقوله او التجوز في العمل اي اذا نصب المعمول
ووجه التجوز اجراء الوصف القاصر مجري المتعدي وقوله كما في الحسن الوجه
مثال لهما اي لان الوجه ان رفع كان مثالا للاول او نصب كان مثالا للثاني قوله
ووجه ضعفه انه من لجر الوصف الي اخره قال الشهاب القاسمي في حواشي ابن
الناظم قد يرد عليه ما سيأتي في القسم الحسن من نحو الحسن الوجه بنصب الوجه مع
جريان هذا التوجيه فيه الا ان يفرق بان هذا انضم الي الاجراء المذكور تقليل تنوين
الصفة مع امكان دفعه بالاضافة فليتأمل انتهي وفرق في حواشي الاشموني
ايضا بان في الصفة المعرفة اعتمادا علي ال وان كانت معرفة لا موصولة لانه
قيل بانها موصولة فروعي ذلك القول قال لكنه مناف لما مر اول باب الاضافة من
قبح الرفع والنصب في مررت بالرجل الحسن الوجه قوله وجر الصفة الي اخره قال
الدنوشري معطوف علي قوله نصب الصفة وسيأتي في كلامه تعليل ضعف جر
الصفة المضاف الي ضمير الموصوف قوله وهي حسن الوجه قال الشهاب
سيأتي عن هذا المثال مع الرفع من الحسن مع ان في النصب اجراء وصف القاصر
مجري وصف المتعدي وفي الرفع خلو اللفظ من الرابط الا ان يقال المحذوف
الاول اقوي اذ لا جابر له بخلاف الثاني له جابر وهو تقدير الضمير قوله شثن
اصابعه بالثاء المثلثة كما في الاساس وكذا ضبطه شراح الشمايل قال امرؤ القيس
وتعطو برخص غير شثن كانه اساريع ظبي او مساويك اسحل وجاء في صفته صلي
الله عليه وسلم شثن الكفين والقدمين قال ابو عبيد يعني انهما الي الغلظ والقصر
اميل قال بعضهم وهذا الوصف محمود في الرجال وقيل معني شثن الكفين ان في انامله
غلظا بلا قصر بدليل ما روي انه كان سائل الاطراف قوله وفي حديث ام زرع هو
صفر وشاحها اي في بعض الروايات وفي بعض صفر ردائها والمعني انها ضامرة
البطن فكان رداءها صفر اي خال من شدة ضمور بطنها والرداء ينتهي الي البطن
فيقع عليه والصفر بكسر الصاد وسكون الفاء الخالي قوله لانه يشبه اضافة الشيء

الي

الي نفسه اورد انهم عدوا من صور الحسن حسن الوجه وحسن وجهه
الاب وحسن وجه وكل ذلك يشبه اضافة الشيء الي نفسه ويمكن الجواب بانه
يمكن في الصورتين المذكورتين في سبيل القبح العدول الي الرفع ولا محذور فيه
بخلافه في تلك الصور المعدودة في صور الحسن لكن يرد انه يمكن في الصورة
الاخيرة العدول الي النصب علي التمييز بل يمكن في الاوليين العدول الي الرفع
بناء علي ان ال قائمة مقام الاضافة الي الضمير فليحرر قوله وحسن وجه الاب قد
تقدم اول الباب الحكم بقبح زيد كاتب الاب بالاضافة لكن من كتب ابوه لا يحسن
ان يضاف الكتابة اليه الا بمجاز بعيد ويرد عليه نحو هذا الجريان هذا التوجيه
فيه فان حسن وجه الاب لا يقوم بزيد لا كلا ولا بعضا كالكتابة فكيف حكموا
بحسن هذا نعم يمكن ان يوجه القبح هناك مع التوجيه المذكور بوجود اللبس لانه
يحتمل معني انه مرتب للكتابة كما يقال كاتب كما اشرنا اليه سابقا وان ادعوا
هنا عدم اللبس قوله او مجرد قال السنباطي المجرد اما مجرد من الاضافة دون ال
وتقدمه او من ال دون الاضافة او منهما والاضافة وهما مراده بقوله مجردا
اي المجرد هو او ما اضيف هو اليه من ال والاضافة او مع ال دون الاضافة اي
الي الضمير فقط قوله نحو الطيبي كلاما التانيث به الارد فان كلا موصولة للصبي هو
وهي الطيبي وكلا مضافة الي ما الموصولة وليس الشاهد في الطيبي كما قال العيني
لانه لا يناسب موضوع الكلام لانه في اقسام معمول الصفة لانها فتدبر قوله من قوله
فعجتها الي اخره البيت للفرزدق والضمير في عجتها للناقة من عجت البعير اذا
عطفت راسها بالزمام فهو متعد بنفسه وهكذا وجدته بخط المصنف رسوما
وجدتها علي اذ وجد فعل امر والهاء ضمير مجرور بالباء فلا يناسب تفسير علي بها
ماض والضمير نصب مفعوله واما ما في نسخ الشارح من رسمه فعج بها علي انه فعل امر والهاء ضمير
مجرور بالباء فلا يناسب تفسير عاج بما تقدم قوله نحو قوله اسيلات ابدان الخ البيت لعمر بن ابي ربيعة
واسيلات جمع اسيلة وهي الطويلة والشاهد في وثيراتها التفتازاني وثيرات صفة مشبهة

اضيفته الي الموصول وهو جمع دثير بفتح الواو وكسر الثا المثلثة اراد وطيات الاذان
والاعجاز وارتفاعه علي انه خبر بعد خبر واسيلات خبر مبتدا محذوف اي هن
قوله نحو جما نواله اعده اي فان نوالا مرفوع بجما مع انه غير ملتبس بضمير
صاحب الصفة لفظا وفي التقدير الضمير موجود لان المعني جما نواله اي عظيما
عطاه من قوله نزورا امرا جا الي اخره حال من امرا وجملة اعده من الاعداد و
قال واصفة لنوال قال العيني والصواب ان يكون صفة لامرا والضمير المنصوب يرجع
اليه والمعني قصده ومستكفيا مفعول ثان لاعده واللام في لمن يتعلق به ودو
ازمة الدهر منصوب بمستكفيا اي شده هذا باب التعجب قوله
وهو استعظام الي اخره قال الدنوشري حد بعضهم التعجب بانه انفعال يحدث في
النفس عند الشعور بامر خفي سببه ولهذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب ولا
يطلق علي الله انه متعجب اذ لا يخفي عليه شي وما وقع ظاهره ذلك في القران
فمصروف الي المخاطب نحو قوله تعالي فما اصبرهم علي النار اي انهم حالهم في ذلك اليوم
ينبغي لك ايها المخاطب ان تتعجب منها وعرف بعضهم التعجب بانه استعظام فعل
فاعل ظاهر المزية فيه فايدة توقف بعضهم في صحة قولنا مثلا ما اعظم الله وما
اجله لانه يقتضي بظاهره ان المعني شي عظيم اعظم الله اي جعله عظيما وهذا ان لم
يكن كفرا فهو قريب وقدر بعضهم مضافا قبل الله ليكون التقدير شي عظم قدره
الله وهذا الشي هو الله وفيه اطلاق ما علي الله تعالي انتهي واقول صرح ابن الانباري
بصحة ما اعظم الله وبسط شيخ الاسلام السبكي الكلام علي المسيلة وذكرنا
ما يتعلق به في حاشية الالفية قوله سبحان الله الي اخره ان قلت ما معني التعجب في
كلمة التسبيح قلت اصل ذلك ان يسبح الله عند روية العجب من صنايعه ثم كثر حتي
استعمل في كل متعجب منه قوله والمبوب له في النحو صيغتان ذكر في الشذور ثلاثة هو
والثالثة فعل وسياتي في هذا الكتاب في باب نعم وياتي اخر هذا الباب في كلام الشارح
قوله لانه في احسن الي اخره فيه نظر لان الكوفيين الظاهر انهم لا يقولون بان في احسن

ضميرا كما يعلم من كلامهم الاتي في احسن وهذا الضمير المستتر لا يجوز العطف عليه
ولو مع الفصل ولا ان يبدل منه ولا ان يخبر عنه قاله ابن الصايغ وينظر هل
التاكيد كالعطف اولا قوله عجب لتلك قضية الي اخره قال الشهاب القاسمي
في حواشي شراح القطر للمصنف عجب مبتدا ولتلك خبر وقضية يحتمل انه مجرور
بدل من قوله تلك اذ لم يشترط في ابدال النكرة من المعرفة بدل كل ومنها يحتمل انه
منصوب حالا فليحرر انتهي واقول في الارتشاف في باب المفعول المطلق وعجب مبتدا
والخبر في لتلك وقضية تمييز او حال وقيل التقدير اسرى عجبا لتلك وقيل يجوز
رفع قضية علي تقدير هي قضية وزعم الاعلم ان عجب لتلك مرفوع علي الاهمال
قوله اي الذي اشي الي اخره اشار الي ان قول المصنف اي شي عظيم تفسير للخبر المحذوف
سوا قدرته ما بمعني الذي او بمعني شي وقد افصح عن هذا اللقاني بقوله قوله اي شي عظيم
ظاهر ما انه تفسير للخبر المحذوف وهو ظاهر ان قدرته ما بمعني الذي وكذا ان قدرتها
بمعني شي موصوف بانه احسن زيدا اي شي عظيم فالخبر هو شي الثاني باعتبار وصفه
كما في الموطية قوله للزومه مع يا المتكلم نون الوقاية قال اللقاني قد تقدم في اول
الكتاب واما تجويز الكوفي في ما احسني اي بدون نون فمبني علي ان احسن عندهم اسم
فالمراد باللزوم هنا الملازمة بحسب الاستعمال المنقول الينا لا اللزوم الذي هو
الايجاب اذ لا يحسن الاستدلال بذلك اذ هو فرع عن ثبوت الفعلية فتامله
قوله وما بعده مفعول به قال المصنف لا خلاف اعرفه في ان همزة افعل في التعجب
للتعدية بدليل تعدي ما احسن زيدا وما اصبره واختلف فيه قبل دخول
الهمزة بعد الاجماع علي انه قبلها مقدر قصوره ولا التعدي نحو ما اضرب هو
زيدا الاثنين باي شي حصل له القصور فقال النحاة بتقديره علي فعل وخالفهم ابن مالك
وقال بل بتضمينه ما لا يتعدي من افعال الغرايز كقولك ضعف وكمل ونقص ورد عليه
بوجهين احدهما ان فعل وفعل اللازمين كجزع وصبر سيا وما ان فعل في عدم التعدي وقبول
همزة التعدي فتقديرهما الي فعل لا حاجة اليه الثاني ان من الافعال ما رفضت

العرب صوغه على فعل وهو المضاعف والبابي العين او اللام نحو حيي وعيي فلا يصح في ذلك
تقدير فعل وقد يقال في جواب الاول انا احتجنا الي دعوي القصور في الفعل نحن تقدير تحويل
الوزن والتقدير تضمين للمعني الزايد الذي لم يكن وكلاها مجاز فاذا قلت لا حاجة الي هذا
بعينه قلنا ولا الي ما ذكرته بعينه وهو النقل فلا يمتنع فيه التقدير لزوال المانع وكم
من شي يصح تقديره ولا يصح النطق به قوله ففتحته اعراب قال اللقاني اي فتح الصرف لانه
من الصيغة ووزن الفعل قوله كالفتحة في زيد عندك قال اللقاني فيه دلالة علي ان بقية
الكوفيين وافقوا س علي ان ما بعد افعل خبر قوله واحسن انما هو في المعني الي اخره قال
اللقاني مقتضا جواز النصب عندهم في زيد افضل ابا ونحوه قوله لفظ الامر
وحينئذ فينبغي ان يكون مبنيا علي السكون ان كان صحيح الاخر وعلي حذف الاخر
ان كان صحيح الاخر وعلي حذف الاخر ان كان معتله وقيل مبني علي فتحة مقدرة
نظرا الي الاصل من كونه ماضيا قوله ومعناه الخبر قال الدنوشري فيه نظر و
فان معني الصيغة مع ما بعدها التعجب والتعجب من قبيل الانشا فكيف يحكم
علي ذلك بانه خبر انتهي وتفصيل هذا ان الفعل الرافع للظاهر مفرد لا يتصف
حقيقة بخبر ولا انشا لانهما وصفان للكلام وان اريد اتصاف المفرد بوصف جملته مجازا فالجملة
انشائية لا خبر قوله عميرة ودع الي اخره عميرة منصوب بودع وهو اسم محبوبته وغاديا من الغدو
قوله والبا للتعدية قال بعضهم وعلي انه امر حقيقة فمحل المجرور نصب علي المفعولية
والهمزة للنقل كهي فيما افعل فالبا زايدة انتهي فليحرر لكن رايته بخط المصنف لا خلاف عرفه
في ان همزة افعل للصيرورة والاصل فيه افعل ولكن حول من صيغة الماضي الي صيغة الامر
والمعني الاصلي باق قوله ذا بقل قال الدنوشري صوابه ذات بقل انتهي اي لان
الارض مونثة وهذا علي ما في بعض النسخ واكثر النسخ ذات بالتانيث قوله وهو
مما لم يعهد لعل المراد عدم عهد خصوص استعمال الامر في خصوص معنى
الماضي فلا يرد ان صيغة الطلب قد تستعمل في الخبر لانها تستعمل في الاباحة نحو جالس
الحسن او ابن سيرين والتسوية وغير ذلك مما ذكر في علم المعاني قوله والمستعمل

عكسه

عكسه نحو ما انت فلان رحمه الله قوله لزم ابراز ضميره قد يجاب بانه جرى
مجرى الامثال قوله باربعة امور قال الدنوشري مما يرد علي من زعم انه
امر لا يجاب بالفا ولو كان امرا لا جيب بها فلا تقول احسن بزيد فيحسن
بك انتهي قوله لم يله ضمير المخاطب لان ذلك لا يجوز لانه لا يتعدي فعل
المضمر المتصل الي ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعلم لا يقال
ضربتني وفرحتني قوله لو كان امرا لوجب له الي اخره عبارة
الشاطبي الرابع انه كان يجب اعلاله اذا كانت عينه بالواو او اليا كما
وجب ذلك لا بن واقم ولم يجز ابين به ولا اقوم به كما لا تامر بذلك فكما
لم يكن كذلك علم لم يصح ان يكون امرا وهذا اشترك الالزام فيما افعله
اذ هو عنده فعل ماض والماضي يجب فيه اقام وابان فكان يمتنع فيه ما
اقومه وابينه كما يمتنع في الماضي فالجواب عن هذا هو جوابنا والا
فلا يصح اعتراضه فلا يقتصر الي جواب واذا تقرر هذا كله سهل الامر
في فاعل افعل وانه مضمر وفي المجرور انه في موضع نصب وان البا غير
زايدة وهو ظاهر قوله ويجوز حذف البا قال الدنوشري انها اذا حذفت
لا تقدر قوله ويجوز حذف المتعجب منه قال الدنوشري يفهم منه ان زيدا
في قولنا ما احسن زيدا متعجب منه وفي الحقيقة المتعجب منه حسنه
لا زيد قوله وهو علي في القاموس زيادة ودق نقلا عن المازني وصوبه
الزمخشري انه لم يصح انه تكلم بشي من الشعر غير بيتين وهما قوله
تكلم قريش تمناني لتقتلني فلا وربك لا بروا ولا ظفروا
وان هلكت فرهن ذمتي لهم بذات ودقين لا يعفو لها اثر
قوله معطوفا علي اخر قال الدنوشري الظاهر ان ذلك من عطف الجمل
ففي العبارة مسامحة لانها تقتضي انها من عطف المفردات قوله واكتف
ان دعينا قال الدنوشري هذا ليس من باب التعجب وقال ايضا

وهو بيان لهذا اما نصه ان كان من الاكتفا فلا شاهد فيه لانه على هذا التقدير
فعل امر لا افعل تعجب وفاعله مستتر فيه وجوبا انتهى وهذا مبني على ما في
النسخ من رسم اكتف بتا مثناة بين الكاف والفا وهذا لا يتوهم انه افعل
تعجب لانه ليس على وزن افعل والذي رايته في خط المصنف في التذكرة
واكف من نا وضبطه بفتح الهمزة اشارة لكونها همزة قطع وسكون الكاف
قوله لان لزومه الى اخره قال الدنوشري علل ذلك سعدي جلبي
بقوله لانه لملازمة الجر لكون الفعل قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار
والمجرور بعده مفعول اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفا بما تقدم قوله
زيد كني كانا قال الدنوشري يتامل في هذا التركيب قوله فلم يروه اذ ذاك
عن الفائدة هذا يتخلف فيما اذا قيد الكلام بغير المعمول مما تحصل معه
الفائدة من ظرف او غيره مع ان مقتضى كلامهم انه لا فرق قوله صبر الحسن
قال الدنوشري كان ينبغي ان يقول او الجمال انتهى لان ذلك المناسب لقوله اولا
قوله وعلة جمودها تضمنها الى اخره وشبهها اسم التفضيل اصلا ووزنا ودلالة
على زيادة الحدث ومن ثم اعطيا حكمه ايضا في جواز التصغير وفي وجوب التصحيح
نحو ما اقوله واقوم به هذا وقال اللقاني فيما علل به المصنف دلالة على ان تضمن
معنى الحرف كما يقتضي منع الاعراب على ما تقدم يقتضي عدم التصرف قوله
اعذر على ابا اليقظان الى اخره ابن اليقظان كنية عمار بن ياسر رضي الله عنه
قوله وقوله واحر اذا حالت بان احولا هذا اظهر من الاستشهاد بقوله خليلي
ما احرى بذي اللب ان يرى صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر لانه يحتمل القلب
والمعنى ما احرى ذا اللب اي صاحب العقل بان يرى صبورا انا لبا في غير موضعها
والمتعجب منه ذا اللب لا ان يرى فلذلك اجاز هذا نصب قوله
لفاتته الدلالة على معنى المشاركة الى اخره لف ونشر مرتب وقال الدنوشري ينظر لو
كانت السين للتاكيد مثلا او كان الفعل المزيد لا مرا الفعل هل يجوز البنا منهما

حينئذ

حينئذ لعدم فوات الدلالة على معنى مقصود او لا يجوز ذلك لفوات التاكيد
وحصول اللبس تامل وسياتي ذلك في كلام الشارح تامل قوله ويكون فيه مخالفة
للاجماع اي بنا على ان اجماع النحاة على الامور اللغوية معتبر لا يجوز خرقه قال
الدماميني هنا مما تردد فيه بعض المتاخرين واقول هذا عجيب من الدماميني
فان الكلام في المسئلة قديم وقد اطال ابن جني في الخصائص الكلام فيه و
انما يكون حجة اذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص والا فلا لانه
لم يرد في القران ولا في السنة انهم لا يجتمعون على الخطا وقد لخص الجلال
السيوطي بعضه في الاقتراح وقال وقال غيره انه معتبر خلافا لمن تردد فيه
قوله بنا على ان احداث قول خرق للاجماع يتامل ما معنى ذلك ولعل
في الكلام صنعة لقول مقدرة والاصل قول ملفق من قولين فتامل قوله
بحذف وعند البصريين اي لان هذه الافعال البيت مما ينصب مفاعيل ثلاثة
قوله وبالمذكور عند الكوفيين اي لانه يجوز عندهم قوله بدليل قولهم في الوصف
تق الى اخره اي ولولا الجر المذكور لقالوا اتقى ومتلي ومستقر على ما تقدم
في بنا اسم الفاعل فقياسه بنايه من المزيد على الثلاثي قوله من اقوال اللانيين
الظاهر ان هذا خلاف مراد المصنف لان الاقرب ان غرضه الشذوذ عند
اللانيين والحيريين للبنا من افعل لان هذا تخلف فيه شرط كونه ثلاثيا
ورباعيا انه وخماسي قوله اذا كانا باقيين على معناهما الى اخره اما اذا اخرجا
عن ذلك كانا متصرفين كما ياتي قريبا قوله لندوره قال الدنوشري اي
المذكور لو قال لندورها لكان احسن انتهى يعني ان مرجع الضمير جمع و
لا يعقل فكان الظاهر الاتيان بضمير الجمع وتاويل ضمير المفرد انه باعتبار المذكور
ولو قال اي ما ذكر كان اولى لما تقدم في باب الاضافة فلا تغفل قوله او هو
تاصيلا قال الدنوشري قد يقال فيه نظر لانه لا ياتي الا على مذهب من يقول
ها اصله بر اسه والجواب ان مراده بالتاصيل عدم استعماله مبنيا للفاعل

قوله وجرى على ذلك ابن مالك كقوله وغير سالك سبيل فعلا ولم تقل وغير
فعل المفعول لان معنى السالك سبيل فعل انه لا يكون لازما البنا للمفعول بل قد
يكون قوله ولا تجره باللام لتغييره المعنى اي لانه يخرجه عن البعض قوله
وذهب الكوفيون الى جواز الى اخره حاصله انهم اجازوا جر الخبر ان كان جامدا كما
في المثال الاول بخلاف ما لو كان مشتقا كالمثال الثاني هذا هو المطابق لما في دو
الارتشاف ويوجد في بعض النسخ دون ما اكون زيدا القايم على ان القايم معرف
بال والمعنى انهم لم يجوزوا النصب وهذا بعيد من سياق الكلام مما يشعر به قوله
دون لانه ظاهر في انه مما كان مجرورا قوله الذه قال الدنوشري ينظر ضبط دو
الذه انتهى واقول في المصباح لذ الشي يلذ من باب تعب لذاذا ولذاذة
بالفتح صار شهيا فهو لذ ولذيذ ولذذت الذه وجدته كذلك يتعدى ولا
يتعدى قوله لئلا يلتبس النفي بالمثبت لان صيغة التعجب اثباته اذ ليس فيها
اداة نفي وليست الصيغة صالحة للنفي وبهذا يظهر الفرق بين اللازم للنفي
والملازم للبنا للمفعول عند ابن مالك حيث جوز التعجب من الثاني دون الاول
لان صيغة التعجب صالحة للمبني للمفعول وملازمة الفعل للبنا له تعين و
ارادته فتامل قوله وقيل لان الالوان الى اخره رد هذا ابن الحاجب بانه ما اشد
سواده واكثر حمرته قال الدماميني قيل انما تعجب هو اشد قلنا القصد في التعجب
الا السواد وتعليل انما هو كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ فصل قوله
ما اكثر ان لا يقوم قال الشهاب القاسمي لا يخفى ان المقصود التعجب من عدم قيامه
في الزمان الماضي فكيف يقدر ذلك وان للاستقبال وقد يجاب بان الصيغة
صارت للانشا وانسلخ عنها معنى الزمان قوله فكيف الى اخره فيه بحث اذ هو
استعمال النفي مقصودا مع المصدر الصريح نحو ما اقرب عدم قيام زيد فلو وجب
كون المصدر مؤولا لم كان وجه تعبيره مع النفي ما كثر دون المصدر ان النفي لا فايدة
فيه بنحو الشدة قوله وان يعمل فيه الفعل المنفي الى اخره قال الدنوشري ينظر ما معناه

وما

وما دل عليه مبناه قوله نحو ما اسرع نفاس هند قال الشهاب القاسمي قد
يقال لم يومن اللبس هنا لان النفاس يطلق بمعنى الحيض وفعله مبني
للفاعل الا ان يصور هذا بما اذا دلت قرينة على ارادة الولادة لا الحيض
نفي اه بعضهم نقل البنا للفاعل في نفست بمعنى ولدت فلم يومن اللبس الا
ان يوجه جواز التعجب بان مال المبني للفاعل والمبني للمفعول هنا واحد فليتامل
هذا باب نعم وبيس قوله وفي الحديث من توضا الى اخره
هذا الحديث رواه ابو داود والترمذي والنسائي والامام احمد في المسند من
حديث سمرة وفي شرح الكنز الحنفي للاقصرائي هكذا في اكثر كتب الحديث فبها ونعمة
فالهما الحسن واهل النحو يقولون فبها بكسر البا ويقولون ونعمت من قولك
نعمت المراة هند انتهى ملخصا وفي المغرب وقولهم فبها ونعمت المقتضيات
منه متروكان والمعنى فعليك بها او فبالسنة اخذت ونعمت الخصلة السنة
وتاؤه مربوطة والممدودة خطا وكذا المدمع الفتح فيهما انتهى ورايت بخط
المصنف في التذكرة قدر بدر الدين ابن مالك فبالسنة ونعمت السنة والنحاة
يقدرونه فبالرخصة اخذ وهو الحق لان الوضو المذكور في الحديث هو الوضو
للصلاة اذ لم يقل احد بان من السنة الوضو للرواح وذلك الوضو واجب لا سنة
وقد يقال اخذ السنة لا بمعنى مقابل الواجب بل بمعنى اخر وهو الطريقة الشرعية
وبالجملة فقول النحاة اجود انتهى وقال بعضهم التقدير فبالرخصة اخذ ونعمت
السنة التي تركها اي الغسل قال زين العرب في شرح المصابيح وهذا ان قوي
معنى ضعف لفظا لاختلاف مرجع الضميرين مع عدم ما يدل على مرجع الثاني
قوله وبرها سرقة يحتمل انه بالرا المهملة والمعنى انها لا تقدر على الكسب فما
تبر به والدها سرقة من زوجها ويحتمل بالزاي المعجمة اي سلبها والمعنى انها
لا تقدر على الغنيمة والجهاد قوله وذهب الفرا الى ان الاصل الى اخر حاصل الفرق
بينه وبين مذهب الكسايي مع الاتفاق على الاسمية ان الاسمية عند الكسايي

بطريق الاصالة وعند الفراء من قبيل اسما الاجناس **قوله** ويرد قول الكساي
الي اخره حاصله انه يرد عليهما ما تقدم دخول النواسخ عليهما وقد يقال عدم
الدخول لا يقتضي فعليتهما لان النواسخ لا تدخل علي ما كان غير منصرف كطوبي
للمومن ورد ايضا عليهما بانه يلزمهما جعل المعرفة خبرا عن النكرة غير المحضة
الا ان يكونا قايلين بجواز ذلك كما اجازه س ولو قيل بان نعم الرجل خبر
مقدم وزيد مبتدا موخر اندفع هذا وذكروا فيما سياتي ان بعضهم جوز جعل
زيد علي القول بالتركيب كون حبذا خبرا مقدما وهذا الرد انما يظهر ان جعل
كل من الجملتين مبتدا وخبرا اما ان جعل مبتدا او نايب فاعل كما هو المتبادر
فلا اما هذا الرد فعدم ظهوره حينيذ واضح واما رد الشارح فلان
النواسخ لا تدخل علي مبتدا له مرفوع يغني عن الخبر فليحرر **قوله** ويجوز فيهما
اربع لغات اي في نعم وبيس المستعملين لانشا المدح والذم وذكر الشاطبي
في باب التاكيد بانهما بالزمان وجهان احدهما ان اللغات انما هي في الاصل المنقول عنه
قوله ولا يعتبر المجازيون الي اخره انظر هذا مع ان استعمالهما في التنزيل الذي هو بلغة
الحجاز علي خلاف ذلك الاصل **قوله** بال الجنسية بدليل انهم لا يقولون نعم زيد
ولا نعم رجل والتزموا ال فمحال ان يكون ذلك بتعريضهم للمجاز نعم زيد بل لما هو
يختص به من افادة التاكيد وبدليل نعم المراة هند ولو كانت المراة بمنزلة هو
هند في العهد لم يجز كما لا يجوز قام هند وقول بعضهم ان ذلك لجمود الفعلين
منقوض بامس وعسي مع المونث **قوله** للجنس حقيقة قال ابو موسي يلزم كون
ابي جهل وابي لهب داخلين في نعم الرجل زيد او افاضل الناس داخلين في بيس
الرجل زيد **قوله** ورد بانه الي اخره التكاذب يمكن ان يجاب بان المراد في نحو ذلك
مدح الجنس ببعض انواع الكمال وذمه ببعض انواع البعض ولا يخرج ه
عن عموم المدح وعموم الذم في الجملة ولا تكاذب في ذلك **قوله** والثاني
انها للجنس مجازا قال ابن مالك في شرح الكافية وقد استعملوا ال الجنسية

مجازا

مجازا في الدلالة علي الكمال مدحا وذما نحو نعم الرجل زيد وبيس الرجل عمرو
كانه قيل نعم الجامع لخصال المدح زيد وبيس الجامع لخصال الذم عمرو
ويكون العموم قد قصد علي سبيل المبالغة المجازية كما فعل من قال اطعمنا
شاة كل شاة وبرجل كل رجل اي جامع لكل خصلة يمدح بها الرجال انتهي
وهما وجهان فالاول حاصله انه استعمل الرجل في مكان قوله الجامع لخصال
الرجال المهد وجه والثاني حاصله جعل الرجل نفس الجنس كله وسقط توهم
انه وجه واحد وان الالف في قوله ان يكون العموم زايدة **قوله** ومثالهما نحو
الي اخره قال الدنوشري فيه ركاكة ظاهرة انتهي ووجه الركاكة جمع الشارح
بين قوله ومثالهما وقول المصنف نحو **قوله** مستترين وجوبا اي غالبا ومن غير الغالب
نعم رجلين ونعموا رجالا ومن الغالب نعم امرا بن حاتم وكعب كلاهما غيث وسيف
غضب وتدبير فعمان علما او مضافا لعلم او نكرة او مضافا لنكرة وغير ذلك
ما نظر حواشينا علي الالفية **قوله** مطابق لهما في المعني هذا وما بعده
شرطان له باعتبار لفظه وله شروط باعتبار محله تاخيره عن الفعل وتقديمه
علي المخصوص ونعم زيد رجلا شاذ **قوله** نطقا اي بايما قال العيني نطقا
تميز وبايما عطف عليه المجرور وتهملوا الاقرب ان نطقا نصب بنزع الخافض ولا
انتهي وفيه نظر لان التمييز ليس علي معني الباليعطف عليه المجرور بها والاقرب ان نطقا نصب
بنزع الخافض وان لم يكن قياسا بدليل قوله بايما والاصل بنطق وقوله بايما عطف علي معناه
قوله علقت بان دين محمد البار زايدة **قوله** لانه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه
نظر لان س والسيرافي احتجا علي منع الجمع بان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام
مع ظهور الفاعل وحاصل رد ابن مالك ان التمييز لا يلزم فيه الرافع المذكور لانه
يا يموكد في باب العدد فيجوز ان يكون ما هنا منه فتامل **قوله** المعروف بانه
شعوب قال العيني هي امه **قوله** فنعم المرء الي اخره قال الحفيد لا يقال التمييز
رجلا وهو لا يفيد وحده فكيف يمثل به لما افاد فيه التمييز معني زايدا الا انا

نقول التمييز يفيد معنى زائدا باعتبار الصفة وهي تهامي ونسب اليه هو
الافادة باعتبار انه هو المقصود وتعل تمييزا اي بناء على جواز وقوع ما تمييزا
كما هو مذهب الزمخشري ومن تبعه كما قدمه الشارح قريبا **قوله** والى هو
الخلاف في المتلوة بجملة فعلية اشار الناظم بقوله وما الى اخره فقصر كلام الناظم
على الاشارة على ذلك قصور يشملوها لو توقف على ظاهر مثال الناظم وقد يدعي
ان مراده بنحو نعم ما تقول كل ما وقعت فيه ما متلوة بشيء غير مفرد نحو فنعمة
وقا نعما فيشمل المتلوة بشيء ولو مفردا نحو فنعما هي فتدبر **قوله** مركبة
مع الفعل هنا اراد الاقوال لان نحو تزويج وهو في المثال والاية لم يتقدم دن
ما فاعلا ثم لو كان نحو هي فاعلا لزم استتاره ووجب تمييزه **قوله** الرابع
انها مصدرية الى اخره هذا مناف لموضوع المسئلة من ان ما فاعل الا ان يقال
انها الماسد ته مسد الفاعل اطلق عليها اسمه توسعا **فصل قوله**
وقيل بدل اعترض بانه لازم والبدل لا يلزم وبانه لا يصلح لمباشرة نعم
واجيب عن الاول بانه قد يلزم بعض التوابع كتابع مجرور رب وبانه قد يكون
في الشيء تابعا ما لا يجوز فيه اذا ولي العوامل فانهم اجمعوا على حمل الكرانت قائم
على البدل ولا يجوز ان انت بني انه سيأتي في مخصوص حبذا حكاية قول انه عطف
بيان ولعله انما ترك حكايته هنا لان البدل والبيان اخوان ولان كل ما جاز كونه
بيانا يجوز كونه بدلا وان كان لا ينعكس لان ما عدا بدل كل من كل لا يجوز فيه ان
يكون بيانا فتدبر **قوله** لتقدم ذكر ايوب الى اخره هذا بعيد من كلام المصنف كما لا
يخفى على من له دربة باساليب الكلام فان قوله نحو انا وجدناه دون الاقتصار على نعم
العبد ودون ذكر صدر الاية يفهم ان الاشعار انما هو في انا وجدناه واما اذا كسر
عبدنا ايوب فالمذكور فيه نفس المخصوص لا المشعر به كما ياتي نظيره **قوله** اما
اذا الى اخره كذلك اذا جعلناه مبتدا حذف خبره لدلالة ما بعده عليه والتقدير
نعم المتقي والمتقي اي العلم كما تقول زيد حسن الافعال نعم الرجل اي زيد كما قاله

الشارح

الشارح في اعراب الالفية لكن يرد على جميع ذلك كما اشار اليه ابن غازي ان قول
الناظم مشعر به يأباه اذ المشعر بالشيء خلافه وعلى ما قاله الشارح يكون هو
المخصوص نفسه مذكورا وان لم يسم حينئذ مخصوصا فتدبر **قوله** والفعل
صلة لما الموصولة المحذوفة وهذا بناء على جواز حذف الموصول الاسمي وفي
المغني ذهب الكوفيون والاخفش الى جوازه وتبعهم ابن مالك وشرط في
بعض كتبه ان يعطف عليه موصول آخر **فصل قوله** متصرف تام
الى اخره قال الدنوشري صرح به مع علمه من قول الموضع صالح للتعجب زيادة في
الايضاح فلا اجاج انتهى والظاهر ان الشارح انما قصد بذلك شرح قول
المصنف صالح للتعجب وجعل ذلك توطية له واخر الشرح في افعل التفضيل كما ياتي
تامل **قوله** لما بالاصالة قال الدنوشري قد يقال عليه ان نحو ظرف وشرف اذا
استعمل للمدح او الذم تكون حركاته غير حركاته الاصلية ويكون التعبير تقدير
كما في ذلك وذلك **قوله** ولتصيير قاصرة الظاهر انه عطف لازم على ملزوم
لان افعال الغرائز لا يكون الا قاصرة ولما صارت قاصرة صارت جامدة بدليل
ما ياتي من ان ساء لما تضمن معنى بئس صار جامدا وقول الشارح فيما ياتي والمعنى
نعم الفاهم زيد فاشتق من فهم الفاهم نظرا للاصل قيل لتضمين معنى بئس
فليحرر **قوله** ولا يدغم قال الدنوشري اي بعد النقل كما هو ظاهر **قوله** ومن
امثلته فصله بين لخفا التحويل فيه كما اشار اليه بقوله فانه في الاصل الى اخره
وهذا حكم افراد الناظم له بالذكر وقيل في حكمته غير ذلك فانظر حواشينا و
قوله فانه في الاصل سو تحركت الواو وانفتح ما قبلها انقلبت الفا **قوله** لا بد
وان يكون قال الدنوشري ذكر بعضهم ان الواو زائدة وذكر اخر غير ذلك لا يليق لجمع
المسئلة من حواشي المطول انتهى اقول ذكر الشهاب العاصمي في حواشي مختصر
المعاني اول التنبيه المتعلق بتعريف صدق الخبر وكذبه انها التاكيد لصوق
خبر والحق انها زائدة كما بيناه في حواشي المختصر **قوله** يجوز لك في فاعل فعل

المذكور حب اذا لم تقترن بذا كما اقتضاه كلام المصنف الاتي وبهذا اتضح نعم
واحسن الاشموني في ذلك فقال عند قوله ومثل نعم حب في المعنى ولم يقل في الحكم
لكن بحث الدماميني انه يلتزم في فاعلها ما التزم في فاعل بئس وجزم
الشاطبي بان فاعل حب اذا لم يكن ذا يلتزم فيه ما التزم في فاعل نعم قوله
لما قبله قيد به عموم قوله وان يأتي جواز مطابقته لما بعده وليس كذلك
قوله وقال الطرماح حب بالزور الى اخره فيه اشارة كما تقدم الى ان حب اذا لم
تقترن بذا من افراد فعل المتقدم ولا يحتاج حينئذ للمخصوص وصرح المصنف في
الحواشي بانها يتجدد لها حينئذ امور منها الاكتفاء بالفاعل عن المخصوص لكن سيأتي
في التنبيه انه يذكره حيث قال اذا قيل حب الرجل زيد او استفيد من كونها
من افراد فعل انه لا يجب في فاعلها ما وجب في فاعل نعم من كونه مقارنا لال الى
اخره ووافقه ان بعضهم مثل بحب زيد لكن صرح الشاطبي بخلافه قوله والى
ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى الى اخره كلام الناظم قاصر على حب متصل
قوله ويقال في المدح الى اخره اي في المدح والذم العامين واشعارها بان الممدوح
محبوب والمذموم غير محبوب لا ينافي ذلك واذا لم تقترن بذا كانت من افراد
فعل المتقدم كما مر وكانت لمدح او ذم خاصين كما بينه المرادي وهو ظاهر
اذا كانت حينئذ لا يذكر لها المخصوص قوله والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثل
نعم الى اخره مراده المماثلة في افادة المدح والذم وان كان بين نعم وحبذا مخالفة
من وجوه كما بيناه في الحواشي ولعله لذلك قال الفاعل ذا وان كان فيه اشارة
ايضا للرد على مدعي التركيب كما قاله الشارح قوله والمخصوص الى اخره لما سكت
المصنف عن اعرابه على هذا القول وتعرض له على القولين بعده تمم الشارح الفائدة
ببيانه على هذا القول ايضا قوله وقيل مبتدأ الى اخره ظاهره انه قول بتقدير والذي في المغني
ويجوز على قول ابن عصفور السابق ان يكون مبتدأ محذوف خبره ولم يقل به هنا
لا تصريحهم ان حبذا اسم قوله وقيل عطف بيان قال في المغني ويرده قوله الا حبذا

نفحات

نفحات من يمانية تأتيك من قبل الريان احيانا ولا تبين المعرفة بالنكرة قوله
وقيل بدل قال في المغني ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه
انتهى ومر ما يعلم منه جوابه قوله فصار الجميع الى اخره قال في المغني وهذا
اضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله الا حبذا لولا الحياء وربما
منحت الهوى ما ليس بالمتقارب والفاعل لا يحذف قوله مبتدأ وما بعده
خبر قال في المغني وبالعكس عند من يجيز في قولك زيد الفاضل وجهين
قوله تخالف الخبر والمخبر عنه اي افرادا وتركيبا قوله ومن تمييز ما ليس
يبهم اي لانه قد يذكر بكثرة مع حبذا تمييز اما قبل المخصوص او بعده كقوله
ألا حبذا قوما سليم فانهم ** وفوا اذ تواصوا بالاعانة والصبر ** وقوله
** حبذا الصبر شيمة لامرئ ** رام مباراة مولع بالمعالي ** والى ذلك
اشار الناظم بقوله واول الى اخره اي اجعل المخصوص واليا تاليا لذا قوله
فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى المثل رايت بخط المصنف ما نصه عندي ان
سبب ذلك ارادتهم الابهام ثم البيان كانهم قالوا حب الشيء فجعلوا ذا للاشارة الى كل
مشار اليه من حيث هو شيء ثم بينوه بعد فهذا كما قالوا ربه رجلا وقل هو الله احد
فافهم فانك لا ترى مثله ثم قال فاما قول الشيخ فهو يضاهي المثل يعني انهم ارادوا
ان يكون كالصيغة الراتبة للمدح والذم لا يغيرونه كما انهم يريدون في
الامثال الثبوت وعدم التغير فهو يضاهيه من هذه الارادة لانهم يريدون
استعماله كثيرا فلم يحتملوا عليه التغيير لان استعمال الشيء اخف من استعمال اشيا
وهذه هي العلة في الامثال ثم ان المثل فيه امر زايد وهو انك اذا اتيت به كما قيل
اولا فكانك قلت هذه الواقعة تستحق ان يقال فيها اللفظ الذي قيل قديما
في الواقعة المشهورة وليس ذلك في صيغة حبذا انما عدم التغيير لمعنى اخر وهذا
معنى قوله فهو يضاهي المثل اي من حيث فيه علة تقتضي ان لا يغير لا انه مثل
من كل وجه فهذان تاويلان حسنان فالحمد لله الذي هدانا لهذا او اظن الحيه

عثرت على تفسير كلام النحاة في قولهم انه يضاهي المثل احسن مما عثروا عليه انتهى
وما ذكره اولا سياتي في كلام الشارح نقله عن الفارسي **قوله** لئلا يتوهم
قال اللقاني انما يظهر هذا التعليل في المخصوص المفرد اما المثنى والجمع
والمؤنث فلا انتهى وقد يقال طرد الحكم الى غير المفرد

باب افعل التفضيل

حكمة ذكر هذا الباب بعد ما قبله ان المتكلم تارة يريد المدح والذم
عموما والموضوع لذلك نعم وبئس وحبذا اثباتا ونفيا وتارة يريد خصوصا من
غير تعرض لغير الممدوح والمذموم والموضوع لذلك فعل وتارة يريد التعرض
للغير والموضوع لذلك افعل التفضيل **قوله** المبني على افعل قال الزرقاني
مخرج لما عدا بعض صيغ اسم الفاعل ولما عدا بعض صيغ التعجب وقوله
لزيادة صاحبه على غيره مخرج لذلك كاشيب وما احسن انتهى وقد يقال
صيغ التعجب خارجة بقوله وهو الوصف لان الصحيح ان احسن فعل لا وصف
ويمكن ان يجاب بانه اراد جعل التعريف شاملا لكل قول **قوله** ليس الوصف
منه على افعل هذا انما اشتهر وقيده الرضي كما افصح عن ذلك ابن كمال باشا في الفرائد
حيث قال شاع فيما بينهم ان اسم التفضيل لا يبنى مما منه افعل لغيره حتى قال
الفاضل التفتازاني في تفسير قوله تعالى الد الخصام والمعنى انه اشد الخصوم
خصومة لا من جهة ان الد افعل تفضيل بل من جهة ان اللدد شدة الخصومة
فكان شديد بالنسبة اليها دونه اشد فمعنى الاضافة هاهنا الاختصاص
كما في قولك احسن الناس وجها وذلك لان اللدد مما يبنى منه افعل صفة بدليل
لد في جمعه ولداء في مؤنثه فلا يبنى منه اسم التفضيل الى هنا كلامه وليس الامر
كما شاع كما افصح عنه رضي الدين حيث قال في شرح الكافية وينبغي ان يقال في
الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان
ابله من فلان واحمق من فلان وارعن واهوج واخرق والد واعجم وانوك مع
انها يجيء منها افعل لغير التفضيل كاحمق وحمقاء واهوج وهوجاء واخرق

وخرقا

وخرقاء واعجم وعجماء وانوك ونوكاء فلا يطرد ايضا تعليله بان منها افعل لغيره
الى هنا كلامه ومن هنا تبين ان الفاضل التفتازاني كما اخطأ في دعوى ان
الالد ليس افعل تفضيل كذلك لم يصب في الاستدلال عليه بان اللدد مما يبنى منه
افعل لغير تفضيل **قوله** خوات ابن جبير قال النووي رحمه الله هو بفتح
الخاء المعجمة وتشديد الواو قال وهو احد فرسان رسول الله صلى الله عليه
وسلم وصاحب ذات النحيين في الجاهلية وهي امراة من بني تيم اللات
وفي الاصابة لابن حجر وذكر ابن ابي خيثمة القصة من طريق ابن سيرين قال كانت
امراة تبيع سمنا في الجاهلية فدخل رجل فوجدها خالية فراودها فابت
فخرج فتنكر ورجع فقال هل عندك من سمن طيب قالت نعم فحلت زقا فذاقه فقال
اريد اطيب منه فامسكته وحلت اخر فذاقه فقال امسكيه فقد انفلت بعيري
فقالت اصبر حتى اوثق الاول قال لا والا تركته في يدي يهراق فاني ان لا اجد بعيري
فامسكته بيدها الاخرى فانقض عليها فلما قضى حاجته قالت له لا هناك
وفيها انه قال نزلت مع النبي صلى الله عليه وسلم بمر الظهران قال فخرجت من
خبائي فاذا بنسوة يتحدثن فرجعت فاخذت حلتي فلبستها وجلست اليهن
وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبته فلما رايته هبته فقلت يا رسول
الله جمل لي شرد فانا ابتغي له قيدا الحديث بطوله وفي قولك ما شأن شراد جملك
قوله لان المؤول بالمصدر معرفة قد حققنا فيما مر ان ذلك ليس بلازم وانه
قد يكون نكرة بدليل تجويز المصنف في وبرسل رسولا في قراءة النصب ان يكون بتاويل
ارسالا **فصل قوله** اما ان يكون مجردا من ال الى اخره لا يخلو المجرد غالبا من
مشاركة المفضل عليه في المعنى لفظا او تقديرا والمراد بقولنا او تقديرا اشاركه
بوجه ما كقولهم في البغيضين هذا احب الي من هذا وفي الشرين هذا خير من
هذا وفي التنزيل قال رب السجن احب الي مما يدعونني اليه وتاويل ذلك هذا
اقل بغضا واقل شرا ومن غير الغالب قولهم العسل احلى من الخل والصيف

أحو من الشانا نظر حواشينا **قوله** حيث انث الي اخره او حيث انث ولم يات بال
او بالاضافة وما ذكره الشارح هو مقتضي سياق المصنف وما فعلناه مقتضي
قول المغني وانما الوجه استعمال افعل فعلي بال او بالاضافة ولذلك لحن من قال
الي اخره لكن لو اتي بال او بالاضافة كان يجب ان لا توتي من **قوله** واجيب عنه
الي اخره لان المجرد كما في التسهيل يوول بما لا تاويل فيه ويطابق حينيذ كما في المضاف
لمعرفة واجيب ايضا بان من زايدة وانهما مضافان علي حد بين ذراعي
وجبهة الاسد وهذا بنا علي اجازة زيادة من مطلقا واختاره ابن مالك وقال
ان السماع يشهد له نظما ونثرا ويكفي التخريج علي مثل ذلك فانه مع قول المصنف
في المغني ان هذا التخريج مردود لان الصحيح ان من لا تقحم في الايجاب ولا مع
تعريف المجرور **قوله** اسود الليل كذا في النسخ والذي في العيني اسود العين
وانه اسم جبل لا رجل كما توهم والمعني انهم لشام ابدا لان الجبل لا يغيب **قوله** كذا
في احيحه ابن الجلاح هو صحابي رضي الله عنه علي ما حرره ابن حجر في الاصابة
ردا علي ابن عبد البر وقال احيحه بمهلتين مصغر والجلاح بضم الجيم وتخفيف
اللام واخره مهملة وقال الفنري في حواشي المطول انه بتشديد اللام وهو عجيب
نفي الصحاح ما يوافق كلام الحافظ ابن حجر والتبادر من كلام ابن حجر ان احيحة
بالتخفيف فهو فعيل وفي جامع الاصول انه بالتشديد فهو فعيل وبذلك
صرح الفنري **قوله** وقال العيني ان الخطاب للفسيل اي بفتح الفا وكسر السين
المهملة **قوله** وادعي ان السوابق الي اخره ادعي ايضا ان جماعة من الشراح حتي الفاضل
الذين قصدوا الشرح مثل الكشاف ونحوه وهموا فيه وهم لفظ التزوج وظنوا
انه لا يستعمل الا بمعني الرواح وقت العشي **قوله** فما فقتها كذا في نسخ الشارح بالقاف
بعد الفا وهو المناسب لضبطه الاتي والذي في خط المصنف وهو المحفوظ
في رواية البيت فواقتها بالواو بعد الفا **قوله** لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الي
العامل فيه فقط الحصر ممنوع لانه يمتنع ان يتقدم عليه ايضا ما هو احد اركان

جليه

جلته كما امتنع تقديم خبر ما النافية عليها ولا يرد علي ما قاله تقديم العامل
فيما له الصدر في مسيلة الاضافة نحو غلام اي يوم سفرك لان الصدارة في صورة
الاضافة صارت للمضاف واعلم انه قد تعارض في هذه المسيلة امران تاخر ما له
الصدر ان اخر معمول افعل عنه وعمل العامل الضعيف وهو افعل فيما قبله ان قدم
وابن مالك رجح التقديم محافظة علي تقديم ما له الصدر وفيما اختاره المصنف
تبع المحذور بين **قوله** فيجب له حكمان لا يخفي ان احد الحكمين له باعتبار نفسه
والثاني باعتبار ما بعده وكان الشارح لم ينبه علي ذلك للعلم به مما سبق **قوله**
وليست بالاكثرية التي للمخاطب والبازايدة **قوله** محذوفا مبدلا الي اخره فيه حذف
البدل قال الدماميني في الباب الثاني وينبغي تحرير النقل فيه **قوله** او متعلقه بلبس
الي اخره هذا قال المصنف في المغني في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب
الخامس وقال الدنوشري قوله او متعلقه الي اخره فيه نظر ولم يبين وجهه **قوله**
بمعني الكثير فيه قال الدنوشري فيه نظر وانما معناه الغالب في الكثرة **قوله**
ان يكون مضافا قالوا المضاف لا يضاف الا الي جنسه ومن هنا يسال عن قوله
عز وجل احسن الخالقين وارحم الراحمين واحكم الحاكمين لان الخلق من الله
بمعني الايجاد ومن غيره بمعني الكسب وهما متباينان والرحمة من الله ان حملت
علي الارادة صح المعني لانه يصير اكثر ارادة من ساير المريدين وان جعلت من
مجاز التشبيه وهو ان معاملته تشبه معاملة الراحم صح المعني ايضا لان ذلك
مشترك بينه وبين عباده وان اريد به ايجاد فعل الرحمة كان مشكلا اذ لا موجد
الا الله عز وجل واجاب السيف الامدي بان معناه اعظم من يسمي بهذا الاسم
قال العز ابن عبد السلام وهذا مشكل لانه جعل التفاضل في غير ما وقع اللفظ
بازايه وهذا ايلاعد المعتزلة ويصح علي مذهبهم لان الفاعلين عندهم كثيرون
واقول الاقرب في الجواب ان افعل انما يلزم كونه مضافا الي جنسه اذا اضيف
الي نكرة او معرفة وقصد به حقيقة المفاضلة اما اذا قصد به الزيادة

المطلقة اولى بما لا تفصيل فيه فلا كما نصوا عليه والايات مما قصد فيه هـ
الزيادة المطلقة **تنبيه** رايت بخط المصنف ما نصه مسئلة قول النحاة
لا يضاف افعل الا الى ما هو جزؤه هذا شرطه ان يكون المضاف اليه هو
المفضول فاما اذا لم يكن مفضولا فيصح نحو يوسف احسن اخوته وهو الد
الخصام في احد التاويلات ولاولى رجل ذكر انتهى ومر ما في كون الد الخصام من باب
التفضيل وقوله لاولى رجل ذكر لعلم ان هذا الحديث الشريف فيه سؤالان الاول
ما اشير اليه في كلام المصنف هنا وهو انه كيف اضيف افعل الى ما ليس جزءا منه
وجوابه ما عرفت الثاني انه قوله رجل يقتضي انه لا يدخل الطفل الذي ليس برجل
لانه لا يقال له في عرف اللغة رجل واجاب عن هذا الفقيها في كتاب الفرايض
بان المراد بالرجل ما ليس بامراة بقرينة وصفه بذكر ويحتاج حينئذ الى سر هذا
الاطناب وهلا قيل ولاولى ذكر والاظهر ان يقال ان اولى فعل مضاف الى رجل اضافة
سبب والمعنى ان الرجل هو الواسطة بين هذا الاولى وبين الميت فهو سبب في
توريثه لانه لا يرث الا اذا كانت قرابته في هذه الجهة كما انه لو قيل اولى الميت
كانت الاضافة اضافة نسب والتقدير اولى رجل بالميت اي اقرب رجل لشخص
اقرب رجل عن الميت ونظيره هو اخوك اخو الرخا لا اخو الشدة اضفت الاخ
الى الرخا لانه سبب الاخوة فافاد قوله اولى رجل نفي الميراث عن الاول الذي
هو من قبل الام كالخال ونحوه لان الخال اولى الميت يعني من ابن عم العم
مثلا لانها ولاية بطن لا ولاية صلب وافاد بقوله ذكر نفي الميراث عن النساء
وان كن من الاولين بالميت من قبل صلب لانهن اناث فذكر نعت لاولى وبهذا كان
محفوظا في اللفظ حسب انه نعت لرجل ولو قلت من يرث هذا الميت بعد ذوي
السهام قلت اولى رجل ذكر بالنعت بالرفع ولو قيل من تعطى المال قيل اولى رجل
ذكرا بالنصب **قوله** فان كانت اضافته الى نكرة قال في الترشيح واذا عطفت على
النكرة المضاف اليها انثت هذا افضل رجل واعقله وهي لا اعقل نساء واعقله

وافضل

وافضل رجال واعقله تذكر الضمير في الاثنين والجمع والواحد من المذكر
والمونث على التوهم كانك قلت من اول الكلام فان اضفت الى معرفة ثنيت
وجمعت وهو القياس واجاز **س** الافراد وعليه قوله ومية احسن الثقلين
جيدا واسالفه واحسنه قذالا كانه قال واحسن من ذكرنا انتهى وحاصله
ان افراد الضمير مع عوده على غير مفرد لتاويله بالموصول وعليه يتخرج
ما يقع في عبارات المصنفين كما مر الكلام عليه **قوله** لاستوائهما في التنكير
قال اللقاني يوخذ منه ان اضافته للمعرفة تفيده التعريف وان اضافته
في الوجهين معنوية وهو كذلك انتهى وقد تقدم في باب الاضافة الكلام على
ذلك في كلام الشارح **قوله** اذ فضلوا هو وما بعده بالضاد المعجمة كما هو
المناسب للمقام وفي بعض الهوامش انه بالصاد المهملة ولا داعي له وانتشر
فساده حتى الحق بالاصل في كثير من النسخ **قوله** لا تعم اي عموما شموليا وانما
تعم عموما بدليا وقوله فمن اين جا العموم اي الشمولي حيث قال ولاو المعنى
زيد افضل من جميع الرجال اذ افضلوا رجلا رجلا **قوله** وان اول بما لا تفضيل
فيه وقوله بعد فان كان على اصله من افادة المفاضلة تعبير حسن يبين به
مراد المصنف واوي الى ان تعبيره مشكل لانه لا يصح كون الاضافة على معنى
من لا التي لبيان الجنس لتخلف ضابطها ولا الجارة للمفضول لان افعل لا بد ان
يكون بعض ما يضاف اليه والثاني كلا له والمجرور بمن لا بد ان يكون غيره وتفصيل
المقال في حواشينا على الالفية واعلم انه اختلف في نحو الله اكبر والله اعظم
فقيل انه افعل على حقيقته وحذف المفضل عليه اي اكبر من كل كبير واعظم
من كل عظيم وقيل افعل بمعنى فاعل قال المصنف والسر في هذا ان اطلاق الكبير
والعظيم والموجود ونحو ذلك على القديم والحادث هل هو بطريق التواطي
او بطريق الاشتراك اللفظي والمعنوي فان قلنا بالاشتراك اللفظي امتنع في
هذه الاشياء ان تكون للمفاضلة لعدم المشاركة في المعنى وان قلنا بالاشتراك

المنوي جاز والحق الاول فانه لا مناسبة بين القديم والحادث في معنى من
المعاني وانما الاسم واحد والمعاني مختلفة واما قولهم في دعائهم اعزوا طول
ان افعل بمعنى فاعل اي عزيزة طويلة فان كان معتمدهم انهم لم يذكر مفضل عليه
فانتفى كونه للتفضيل فليس بشي لانه يكون مثل والاخرة خير لمن اتقى فان
قالوا ادل هناك الدليل على ان المراد خير من الدنيا وهنا ليس كذلك قلنا
تقديره عاما فان قيل لا يستقيم اعز من غيره لعلمنا بان لنا اشيا غيره اعز
منه فان ذلك لا يسقط بل يقدر ذلك العام اعز واطول من غيره من البيوت
لا من غيره مطلقا فان قال لم يذكر الفرزدق هذا في معرض بيوت يريد تفضيل
هذا عليها فلم يذا بقينا التفضيل قلنا انه في مقام التمدح والافتخار فيصح ان
يقول ان لنا بيتا اعز واطول من بيوتكم ليس لكم بيت مثله فان قيل
لم يرد ان يثبت ان لهم بيوتا عزيزة طويلة وهذا اعز منها احتقارا لهم ولانهم
لم يسبق منهم دعوى فهذا جيد حسن فتامله انتهى ومن خطه نقلت
قوله فان قدر قال الثماني اي ابن السراج وهو جواب عن سوال مقدر تقديره
ان يقال كيف توجيه ابن السراج وقد جاءت المطابقة في اكابر مجرميها وهو
مضاف الى معرفة وتقرير الجواب من جهة ابن السراج عن ذلك ان اكابر ليس م
مضافا بل مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا اولا واورد الشارح هذا الجواب
بان هذا التقدير يلزم منه المطابقة في المجرد من ال والاضافة وقد تقدم
منعه فلو انما وجب على التقدير المذكور ان يكون مجرميها مفعولا اول لانه معرفة
وهو في الاصل مبتدا واكابر خبر ولا يجوز كون المبتدا نكرة والخبر معرفة على
ما تقرر في موضعه قوله على حد تعلمها الى اخره قال ابن مالك في شرح التسهيل
يقال زيد ارغب في الخير من عمرو واجمع للمال من زيد ومحمد اراف بكم [illegible]
واعترض عليه بان اجمع للمال ليس هذا الفصل بل مما يتعدى الى ه
واحد قوله ان كان المخفوض كلا الى اخره وذلك اذا اضيف الى معرفة وقوله

وعكسه

وعكسه كما في النسخ الصحيحة فما اذا كان مضافا لنكرة قال المرادي افعل التفضيل
بمعنى بعض ان اضيف الى معرفة وبمعنى كل ان اضيف الى نكرة ولهذا يقال افضل
الرجلين وافضل رجلين الزيدان قوله فيمتنع في المفعول به ادعى المصنف
في باب المفعول فيه الاجماع على ذلك ومر ما يتعلق بذلك في كلام الشارح
قوله والمفعول المطلق فاما قوله اما الملوك فانت اليوم الامهم لوما وابيضهم
سربال طباخ فمنصوب بفعل محذوف يدل عليه المذكور كما اذا وقع بعده المفعول
به نحو فما ظفرت نفس امر تبتغي المنى بابذل من يحيى جزيل المواهب وحكمة كونه
لا ينصب المفعول المطلق اعطاه حكم فعل التعجب لان معناهما المبالغة قوله
الا ان كان مضافا الى غيره الاظهر ان يقول وكان مضافا الى غيره ليوافق ما مر
في باب التمييز من انه ينصب ما كان فاعلا في المعنى وما لم يكن كذلك اذا كان
مضافا لغيره لتعذر اضافته مرتين قوله واشار اليها الناظم بقوله ورفعه
الظاهر لا يخفى انه ليس فيه رفعه للضمير البارز فلذلك ولم يتعرض له ايضا
في التسهيل قال ابن الصايغ فينبغي ان يزيد او ضميرا منفصلا واقول يمكن
ان يريد بالظاهر ما ليس ضميرا مستترا قوله اذا حل محل الفعل اشارة الى ان
علة عمله في الظاهر في هذه الصورة حلوله محل الفعل اذا كان الموجب لتقصيره
عن الاوصاف العاملة هو انه لا يوجد له فعل بمعناه وسياتي انه قليل في تعليله
غير ذلك قوله اذا كان افعل صفة قيل اشتراط ذلك ليتاتى التفضيل وهو
دعوى وقيل لان الاسما العاملة لا بد لها من الاعتماد واعترض بان ذلك يكفي فيه
النفي واجيب بان افعل لم يتقو قوة اسم الفاعل ولذا لا ينصب المفعول به وان ه
وجدت شروط رفعه الظاهر قوله وكان مرفوعه اجنبيا كذا اشترطه ابن هو
الناظم ومراده الاحتراز عن السببي بالمعنى المذكور ليخرج نحو ما رايت
رجلا احسن منه ابوه من الضابط لكن قد يقال هذا خارج بقولهم مفضلا
على نفسه باعتبارين وحيث اريد بالسببي المحترز عنه ما ذكر لا ينافي اشتراط

ابن الحاجب كون المرفوع سببا بمعنى ما للموصوف به تعلق ما **قوله** وناقشه
ابو حيان وجه المناقشة ان النفي في صورة افعل التفضيل منصب على الزيادة
في عين الرجل ونفي الزيادة فيما يصدق بالمساواة وبنقصانها عن عين زيده
وفي صورة الفعل النفي منصب على المماثلة وهي تصدق بشيئين الزيادة
والنقص واجاب ابن الصايغ بان المراد في الاستعمال في الصورة الاولى
النقصان وفي الثانية اثبات الزيادة للثاني فضا لحق التشبيه **قوله** من حسن
الجميل بزيد قال اللقاني اعلم ان المفاضلة انما تقع بين عينين او معنيين فتمثيلهم
نعوتهم من حسن الجميل بزيد لا يظهر لتقدير الحسن فيه وجه وذلك لان
المفاضلة انما وقعت بين الجميل وكونه بزيد لا بين الجميل باحد وحسنه بزيد وكان
الداعي الى تقدير حسن ليتعلق به المجرور ويمكن الاستغنا عنه بتعلقه بجميل او
بتقدير مصدر فتامله **قوله** ولما لم يمكنهم الى اخره ظاهره ان علة رفعه الظاهر عدم
الامكان المذكور وهو ما جرى عليه بعضهم واعترض بما اجاب عنه ابن الناظم والذي
قاله المصنف تبعا لابن مالك ان علة ذلك حلوله محل الفعل فكان على الشارح ان ينبه
على ذلك هناك او هنا **قوله** في شرح التسهيل هو في متنه ايضا **قوله** والاولى الاقتصار
على ما قالت العرب اجيب بانه قد استقرا النهي والاستفهام الانكاري يجريان
مجرى النفي في مواضع كثيرة **هذا باب النعت** **قوله** ويرادفه
الوصف قال الدنوشري قال ابن اياز في شرح الفصول قال بعض المتاخرين الوصف
يطلق على ما يتغير فقط ولذا يقال صفات الله ولا يقال نعوته انتهى واقول
فيه وان اقره الدنوشري نظر لان اطلاق النعوت على صفات الله تعالى واقع
في كلام الايمة **قوله** النعت والتوكيد الى اخره قال اللقاني جمع الشارح تبعا للناظم
بين التوابع معطوفة بالواو واشارة الى ما قال في التسهيل ويبدا عند اجتماع
التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق انتهى وفيه
حيث اعترف بان العطف بالواو نظر لانها لا تدل على الترتيب كما لا يخفى **قوله**

ولا

ولا تبعية في شي منها قال الزرقاني اي من انواع الاعراب وفي بعض النسخ منه
اي من الاعراب انتهى ويحتمل ان الضمير في منها يرجع الى الامثلة وكذا في منه
بتاويله بما ذكر هذا ويجاب عن الاشكال بان المراد يتبع في الاعراب
وجودا وعدما وقريب منه ان يقال المراد يتبع في الاعراب ان
كان هناك اعراب **قوله** ودليل الحصر في الخمسة ان التابع الى اخره هذا
العامل لا يتناول التوكيد اللفظي كما لا يخفى **قوله** ولها ابواب قال الزرقاني
اي لكل منها فان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد على الاحاد **قوله**
يبدا بالنعت الى اخره قال الزرقاني وجهه ان النعت كجزء من متبوعه وعطف
البيان جار مجراه والتوكيد كعطف البيان في جريانه مجرى النعت والبدل
تابع كلا تابع لانه كالمستقل واخر النسق لتخلل الواسطة **قوله** وقيل
الايضاح الى اخره قايله السعد في المطول نقلا عن النحاة وقوله رفع الاحتمال
في المعارف بيانه ان زيدا في قولك جاز زيد مثلا له مشاركات في هذا الاسم
فلا يدري من الجائي منهم فاذا قلت العالم فقد رفعت الاشتراك في
الاسم وصفته ايضا فلا يرتفع الاشتراك بل يقل كما في النكرات اجيب
بانهم قطعوا النظر عن ذلك لقلته اذا تقرر ذلك فالمراد بالاحتمال هو
الاشتراك والتعبير بالاول في جانب المعارف وبالثاني في جانب النكرات
لمجرد التفنن لا لفرق معنوي كالتعبير في الاول برفع والثاني بتقليل فلا
يرجع هذا القول للقول الاول **قوله** وهذا الحد غير شامل الى اخره قال اللقاني
انما لم يشمل ذلك لتفسيره التكمل بما ذكره من التوضيح والتخصيص ولو فسره
بذكر ما هو من تماته وتكملاته التي هي اوصافه او اوصاف ما يتعلق به كما هو
الظاهر لشمل ذلك انتهى وهذا احسن من جواب الشارح الاتي **قوله** مجازا الى
اخره قال الدنوشري فيه نظر فليتامل انتهى ووجه النظر ان دعوى عدم وضع
النعت لغير الايضاح او التخصيص مما لا دليل عليه وكان الاوجه ان يقول

وكونه بغيرها خلاف الاصل اي الغالب فصل قوله ولا يجوز تخالفهما
في الاعراب لا يرد علي هذا جحر ضب خرب بكسر خرب لانه تابع للمنعوت في اعرابه
تقديرا علي ما حرره الدماميني ولا يرد علي عدم جواز التخالف في الاعراب
والتعريف والتنكير النعت المقطوع لعدم تبعيته فيهما لانه بعد القطع
لا يسمى نعتا حقيقة بل مجازا باعتبار ما كان نعم يستثني من الاخير ما سياتي
في الندا من نحو يا حليما لا يعجل ويا رجلا كريما اقبل لمعين قوله لان هو
للتعريف يقتضي الي اخره اورد علي ذلك ان البدل والمبدل منه يجوز
تخالفهما مع انه قد يقصد فيهما الايضاح واجيب بان النعت والمنعوت
واحد بالذات دايما بخلاف البدل والمبدل منهما لتغايرهما ذاتا فيما عدا بدل
كل من كل رجل هو علي اخواته وايضا البدل علي نية تكرار العامل وكانه من
جملة اخري قوله او المجازي لا ينافي هذا ما اشتهر من ان النعت اما
حقيقي او سببي وجعل كل ما يرفع الضمير حقيقيا لان المراد بالحقيقي
ما قابل السببي سواكان الاسناد فيه حقيقيا او مجازيا كما بينه الشارح هـ
بعد قوله باعتبار حاله في التذكير الي اخره قال الدنوشري كان ينبغي له
ان يقول والافراد ايضا ويستثني من ذلك شيان في الحصر نظرا لان مفهوم
العدد يفيده في مقام البيان وثم اشيا مستثناة كما بيناه في حواشي الالفية
ومن ذلك صفة مذكر ما لا يعقل قال ابن الحاجب في امالي القران انت فيها
بالخيار ان شيت عاملتها معاملة الجمع المونث وان شيت عاملتها معاملة
المفرد المونث فيقول هذه الكتب الافاضل والفضليات والفضل والفضلى
فالافاضل على لفظه في التذكير والفضليات والفضل اجراه مجرى جمع
المونث لكونه لا يعقل والفضلى اجراه مجرى الجماعة وهذا جار في هـ
الصفات والاخبار والاحوال ولذلك جا اخر نعتا للايام يعني في
قوله فعدة من ايام اخر لولا ذلك لم يستقم ولذلك لو قلت جاني رجال

ورجال اخر لم يجز حتي تقول او اخرون لانه ممن يعقل انتهي ومن
معاملة جمع ما لا يعقل من المذكر معاملة المونث قوله تعالى اموالكم التي
جعل الله في قراة الجمهور وقراة اللواتي شذ وذا من معاملته معاملة جمع
المونث ونظير الاية على قراة الجمهور قول ابن الحاجب في الشافية التصريف
علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب واندفع كما
قال الدماميني استشكاله بعدم تطابق الموصوف والصفة لان الاحوال
جمع حال والتي للواحدة ولم يستحضر الدماميني هذه الاية علي قراة
الجمهور والا لاستشهد بها ونظير كلام ابن الحاجب قول التلخيص
علم المعاني علم يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى
الحال واذا عرفت هذا عرفت حسن قولي وان كان فيه حشو لكنه نكر
جمع المذكر بما ليس يعقل في نعوته في اللسان الخالص العربي يجوز
صاح وجوه كلها سمعت وكل وجه له ميل الى سبب فان نظرت الى لفظ
جمعته اذ جمع المذكر باذا الفضل والادب وللجماعة ان راعيت جيت
به كما يجي مع الانثى العجب فبالتي نعتت اموالكم واتبعه وده بعد ايام
ولم يعب وان تعامله كالجمع المونث لم يخفاك ما حكم ان كنت غير غبي فاجمع
علي فعليات ان اردت وان ترد علي فعل باعلى الرتب ومن هنا فعل العدد له
جي به نعتا للفظة ايام بلا ريب وجمع معدودة بالتاجي به نعتا لها وارد ا
في اشرف الكتب والحال كالنعت والاخبار مثلهما فاحفظ ولا تعتمد باذا
على الكتب قوله ولكنهم خالفوا الي اخره فيه اشارة الي الاعتراض علي اطلاق
قول الناظم كالفعل المقتضي لانه لا يجمع جمع تكسير لكون الفعل كذلك مع
ان جمع التكسير افصح من الافراد قوله اذا كان الاسم المرفوع بالوصف
الي اخره قال الزرقاني وسواكان الموصوف جمعا او مفردا نحو رجل قعود غلمانه
وقاعدين قوله وفصل اخرون قال الزرقاني ظاهر هذا القول هـ

المفصل اذ القول الاول يري ان جمع التكسير حيث رفع الوصف جمعا افصح
سوا كان الموصوف جمعا او مفردا وهو ظاهر فان المراعي المرفوع **قوله** ويقول
في الوصف اذا رفع الضمير البارز قولك مررت بامراة قايم الا هي لان
الضمير مرفوع بتقليله والنعت غير سببي لانه مسند في الحقيقة الي المحذوف
قبل الا فتامل **قوله** ضاربته هي قال الزرقاني ضاربته بالرفع صفة للمضاف
وهو ليس لها اذ الضارب هو المراة فهو وصف جري علي غير من هو له ولذلك
وجب ابراز الضمير وابرازه هنا واجب باتفاق البصريين والكوفيين
اذ لو لم يبرز لحصل الالتباس لان الوصف ظاهر في كونه للمضاف اليه مع
ان الغرض كونه للمضاف فان قلت الرفع ينفي الالتباس كالنصب فالجواب
انه لا شك في حصوله حالة الجر فحمل بقية الاحوال عليه او يقال قد ينقل
عن الحركة **نصب قوله** للدلالة علي معني منسوب الي المصدر قال الزرقاني
فالفعل مثلا مدلوله الحدث والزمان فخرج ما لو له منسوب للمصدر لكونه
بمعناه **قوله** ممن قام به الفعل قال الزرقاني اي اتصف به او وقع منه فالفعل
تارة يطلق في مقابلة الوقوع عليه فيشمل القسمين وتارة يطلق في مقابلة الوقوع
منه **قوله** فلا يرد نقصا بنا علي ان المراد برفع الايراد اذا كان عليه قرينة
كالمثال هنا وقوله فيما تقدم بوسمه الي اخره اذ لا يحصل الوسم باسم المصدر
والزمان والمكان والالات وبهذا يندفع قول القاني ويرد هذا الجواب
بان المراد لا يدفع الايراد فالجواب ما نقل عن الناظم من انه قال المشتق هو
الموصوف به ما دل علي فاعل او مفعول به متضمنا معني فعل وحروفه
وحينئذ فالمشتق له اطلاقان انتهي وظاهره ان الاطلاق الثاني حقيقي
وفيه نظر والظاهر انه مجازي من اطلاق العام وارادة الخاص وحينئذ
فلا فرق بينه وبين ما قاله المصنف **قوله** واسما النسب قال في التسهيل المقصود
وخرج به غيره كما قال ابن عقيل في شرحه نمري ونحوه من الاسما المنسوبة في

الاصل

الاصل وغلبت علي اجناس لا تعرض فيهما النسب **قوله** بفتح الميم ويجوز الكسر
ايضا **قوله** ويقاس علي هذه الامثلة الي اخره قال الزرقاني معني القياس هنا
الحمل اذ المشابهة منتفية في بعضها **قوله** جميع الموصولات لا يخفي ان من جملة
الموصولات ذو الطائية وهي قد الحقت بذي الصاحبية للمناسبة هو
اللفظية فالاولي جعل باقي الموصولات مثلها **قوله** سوي وما عبارته
التسهيل وساير الموصولات المبدوة بهمزة وصل انتهي فخرج ما ليس مبدوا
بهمزة كمن او مبدوا بهمزة قطع كاي **قوله** وفروعها قال الزرقاني الفروع
ذوا وذوي وذووا بالياو ذات وذاتا وبالياو ذوات **قوله** وهو المعرف بال
الجنسية في هامش نسخة الدنوشري بخط شيخنا العلامة احمد الغنيمي
رحمه الله ما نصه اي الذي اشير به الي فرد غير معين اخذا من قولهم انه معناه
نكرة وبذلك صرح بعضهم ويمكن ان يجمع بذلك بين كلام ابي حيان وغيره
فليتامل **قوله** الثاني الجامد قال القاني لتخصيص القول ان يقال المنعوت
به اما مفرد او جملة والمفرد اما مشتق او شبهه وشبه المشتق اما مطرد
جاري مجري المشتق ابدا كذي بمعني صاحب او في حال دون حال كاسما الاشارة
غير المكانية وذو الموصولة وفروعها واخواتها المبدوة بهمزة وصل واما
غير مطرد كالمصدر والعدد **قوله** لتقدم الي اخره قيل ان المراد بضمير
غير المتكلم امر غير معين علي خلاف اصل الوضع لانه المناسب لكون المراد
باللييم الجنس ولم يذكر ابن المعلي ذلك الا في ضمير المخاطب نحو ولو تري
علي النار ولا يظهر له خصوصية واظهر من ذلك قوله ولقد امر الي اخره كما بيدي لي فماتر
من الصفا ويخفيها مع الكدر فالضمير في لي ليس المراد به معينا كما ان
الخل كذلك وقد يقال بالفرق بين ضمير المخاطب والمتكلم
فتدبر **قوله** ويجوز ان تكون الجملة حالا قيل هذا الاحتمال اظهر
لان الوصفية تحتمل ما هو المقصود وهو ان هذا الوصف دابه وديدنه هـ

مرا ولم يمر ويحتمل غيره وهو ان هذا الوصف ثابت له في الجملة ولا دوام له بل
ينقطع واما الحالية فلا تحتمل خلاف المقصود لان معناها انه يمر حال
السب وهو يعرض عنه تكرما فلا ينبغي العدول عنه لانه يغني عن الاعتذار
عن الوصف بالجملة واعترض بان الحالية لا تفيد ان الوصف المذكور
دابه واجيب بجعلها موكدة لانه كونه لئيما يفيد دوام سبه لا تقييده
بحال المرور فتدبر قوله وهو ان يكون مذكورا في نسخة الدنوشري بخط
كاتب الاصل يرد عليه قول الشاعر

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا ... متى اضع العمامة تعرفوني

فان جملة جلا صفة لمحذوف اي رجل جلا الامور انتهى وكتب عليه شيخنا الغنيمي رحمه
الله قلت لا يرد لانه ضرورة وانما يطرد الحذف فيما قاله الش فقط كما صرح به الجلال
السيوطي وغيره قوله ان تكون مشتملة علي ضمير قال اللقاني اختلف هل تغني ال عن الضمير
واجاز ذلك الناظم كما في قوله كان حفيف النبل من فوق عجسها ... عوازب نحل
اخطا الغار مطنف اي غارها انتهى وقال المرادي افهم قوله ما اعطيته خبرا
انها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية فلذا لم يقل ما اعطيته حالا ولا يرد عليه كما
توهم بعضهم جواز اقترانها بواو اللصوق لان تلك ليست رابطة بل الرابط
الضمير الذي في الجملة نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم قوله
او مقدر قال الدنوشري قال المرادي ليس حذف العايد من النعتية كحذفه
من الخبرية في القلة والكثرة بل ذكر في التسهيل ان الحذف من الخبرية قليل ومن
الصفة كثير ومن الصلة اكثر انتهى وكتب شيخنا الغنيمي بعده قلت وينظر
بقية الجمل التي تحتاج الى رابط قوله اذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان قال
الزرقاني خرج باسم الزمان نحو رايت رجلا رغبت فيه فلا يحذف ذكره ابن الدهان
ومحل الخلاف في اسم الزمان اذا لم يوصف الظرف بجملة غير الجملة المشتملة
علي الرابط اما اذا وصف فلا يجوز الحذف وذلك نحو قولك لا انكر يوما تسوك

فيه

فيه راحتك فان الظرف وصف بجملة تسوك المشتملة على الضمير المستتر
ووصف بالجملة المشتملة علي الرابط فلا يجوز حذف الضمير حينئذ قوله
او مجرور قال الزرقاني يشترط ان يكون متعينا كما في المثال المذكور بخلاف
مررت برجل مررت منه فلا يحذف لاحتمال صحته قوله والي ذلك اشار الناظم
بقوله وامنع الي اخره قال الدنوشري عبارة الناظم لا تشمل الانشائية
فصنيع الموضح اوضح واحسن انتهى ووجه ذلك ان الناظم عبر بالطلب وهو
لا يشمل الانشا بخلاف العكس لان الطلب قسم من الانشا وقد يقال استعمل
الناظم الطلب في لازمه وهو الانشا الا ان ذلك لا شك ان عبارة الموضح
ليست احسن قوله جاوا بمذق الي اخره قال المصنف في التذكرة وما
ادري ما الذي دل النحاة علي ان هذا وصف ويمكن ان يكون مستانفا كان قايلا
قال ما صفته فقال هل رايت الذيب قط اي هو مثله قوله والسمار اللبن
الرقيق السمار بفتح العين وتخفيف الميم قوله بشروط احدها
الي اخره هذا احسن واعم من قول اللقاني اورد علي اطلاق المصدر المبدوء بميم
زايدة كمزار ومسير فانه لا ينعت به انتهى وقال الزرقاني اذا كان مقصورا علي
السماع كان المنتفي منه الشروط غير مسموع فما فايدة هذه الشروط فالجواب
ان فايدتها ضبط ما سمع قوله ان لا يونث يخرج فعلة للمرة وفعلة للهيئة
وقوله ولا يثنى الي اخره يخرج ما اذا قصد به النوع فيثنى ويجمع قوله والرابع
اسم مصدر قال الدنوشري مثل به اشارة الى ان المراد بالمصدر ما يشمله
اما تغليبا او غير ذلك قوله والي ذلك اشار الناظم بقوله ونعتوا الخ قال الزرقاني
فيه نظر لكون ظاهره ان الناظم اشار للشروط المذكورة وليس كذلك كما لا يخفي
قوله او بزنة مصدر ثلاثي قال الزرقاني اي او يكون غير مصدر لكنه بزنة مصدر
ثلاثي كفطر وانظر هذا فان اسم المصدر تطلق عليه المصدر انتهى والشارح
جعل هذا توطئة لتمثيل المصنف فيما ياتي بفطر وسينبه عليه وياتي ما فيه

قوله علي التاويل بالمشتق الي اخره قال الدنوشري قد خالف الفريقان هنا ما
قالاه في باب الحال في قولك جاء زيد ركضا فان البصريين صرحوا هناك بان
المصدر علي التاويل بالمشتق وصرح الكوفيون بانه مفعول مطلق لفعل محذوف
انتهي وهذا نبه عليه المصنف في الحواشي وقال الشهاب القاسمي يمكن
ان يكون ما ذكره كل فريق في باب الحال بعض ما يمكن جوازه
فلا تنافي قوله والاخير فيه اشارة الي ان ما اوهمه قول المصنف و
لهذا التزم الي اخره من انه انما ياتي علي القول الاول فقط غير مراد وهذا
نبه عليه الحفيد فصل قوله واذا تعددت النعوت الي اخره المنعوت
والنعت اما ان يتعددا او ينفردا او يختلفا وعلي كل فالنعت كان الاول
الجمع والتفريق والثاني الاتباع والقطع والحكم الاول انما يتصور اذا تعدد
المنعوت والنعت لا انه اذا كان المنعوت واحدا وبهذا يعلم وجه فرض الناظم
الكلام فيما اذا تعدد المنعوت حيث قال ونعت غير واحد وان مراد المصنف
ذلك والشارح خلط احد الحكمين بالاخر كما نعرفه ومراد الناظم بغير واحد
ما دل علي متعدد بتثنية او جمع او تفريق مع عطف او غيره وبرع علي منطوقه مسيلة
وهي اذا فرق المنعوت واختلف نعته وانه لا يجب التفريق بالعطف بل
يجوز ذكر نعت كل بجانبه وعلي مفهومه مسيلة وهي اذا فرق المنعوت واختلف
تعريفا وتنكيرا واتلف نعته الا ان يقال كلامه مفروض بما اذا لم يمنع
من التبعية مانع واما اذا فرق المنعوت واختلف اعرابه فلا يرد لانه صرح
كلام الشارح الاتي في مسيلة الاتباع والقطع يدل علي عدم وجوب التفريق
اذ لا يقتضي لذلك وان وجب القطع للمانع من التبعية واشتبه علي بعضهم
ذلك قوله فسياتي الكلام عليها الذي ياتي انما هو من جهة الاتباع والقطع
لا من جهة التفريق وعدمه الذي الكلام فيه فكان ينبغي بيانه هنا
لان مفهوم قول الناظم غير واحد ومعلوم انه لا يكون الا مختلفا وحكمة

التفريق

التفريق بعطف او غيره نحو جاء زيد العالم الفاضل او والفاضل قوله ان
يكون المنعوت مثني او جمعا قال الزرقاني اراد بالمثني الدال علي اثنين
وبالجمع الدال علي جماعة ولذا زاد في غير تفريق ولو ترك قوله من غير تفريق كان
احسن فان المثني والمجموع في الاصطلاح غير مفرق قوله لا يتاتيان فيه
لاختلاف المعني قوله عامله المنعوت فيه وضع الظاهر موضع المضمر
ومقتضي المقام عامله قوله من غير تفريق سكت عن مفهوم هذا القيد
الذي هو الضرب الثاني من الضربين اللذين ذكرهما في هذا القسم وهو ما لو
كان المنعوت مفرقا وليس مفهومه قوله الاتي واذا تعددت النعوت مع تفريق
المنعوت كما قد يتوهم من تقييد الشارح بقوله مع تفريق المنعوت لان
تلك مسيلة غير هذه لانها في بيان اتباع النعت وقطعه وهذه في جمعه
وتفريقه وان كانا قد يجتمعان وكلام الشارح يوهم اتحادهما خصوصا قوله
في التوطية لكلام المصنف وان كانت لغير واحد فهي علي ضربين الي اخره ه
واعلم انه اذا كان المنعوت مفرقا جاز تفريق النعت المختلف نحو جاء زيد
وعمر الكريم والبخيل ويتعين الاول للثاني كالحال ويجوز ذكر كل بجانبه
قوله ولفظه قال الزرقاني زاده الشارح اشارة الي ان كلامه هنا شامل لصور
الاختلاف في اللفظ مع ان حكمها حكم الاختلاف في المعني والجواب عن المصنف ان
التثنية والجمع لما لم يتاتيا لاختلاف اللفظين او الالفاظ استغني عن اشتراط
ذلك وكونه ياتي بطريق التغليب بعيد قوله استغني بالتثنية او الجمع
قضيته جواز التفريق وليس كذلك قال الزرقاني قال في التسهيل ويغلب
التذكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا انتهي فتغليب
التذكير والعقل عند الشمول مررت برجل وامراة صالحين وبزيد وهند الصالحين
والتفريق عبد وفرس ممتازين وتغليبهما عند التفصيل مررت باثنين صالح
وصالحة ويجوز صالح وصالحة وباثنين ذي عذار وذي عذرة ويجوز ذي عذار

وذات عذرة وانشقت بعبيد وافراس سابقين وسابقين ويجوز سابقين
وسابقات **قوله** لان نعت الي اخره علله عبد القاهر بان اسم الاشارة شديد
الاحتياج الي صفته فلم يحرفيها النفريق **قوله** وان قدرته بدلا او بيانا فيه
نظر لان عطف البيان شرطه الجمود والبدل لا يقع في المشتق الا بضعف
قوله واذا تعددت النعوت قيل المناسب لما تقدم اول الفصل من ذكر
تعدد النعوت ان يقول هنا واذا تعدد المنعوت كما هو كذلك في نسخ المتن
الصحيحة واقول علي ذلك كتب اللقاني كما ياتي ورايتها في نسخة عليها خط
المصنف لكن قد علمت مما سلف ان هذه مسيلة غير تلك لانها في الاتباع
والقطع لا الجمع والتفريق وعلمت ان الشارح خلط وان المصنف لم يتم اقسام
المسيلة الاولي ولم يشرح منطوق النظم ومفهومه علي ما ينبغي وقد اشرنا لذلك كله
فيما مر **قوله** فان كان العامل فيها اي النعوت وذلك اذا كان العامل في المنعوتات
واحدا لان العامل في النعت هو العامل في المنعوت فيلزم من كون العامل في
المنعوتات واحدا كونه كذلك في النعوت وانما ارجعنا الضمير للنعوت واحتجنا
لهذه العناية لانها المحدث عنها ولقوله فيها ولم يقل فيه اي المنعوت المتقدم
ذكره بلفظ المفرد وقول الدنوشري قوله فيها الضمير المجرور راجع الي
المنعوتات فليتامل انتهي لا يخفي ما فيه **قوله** فالاتباع قال الدنوشري كان ينبغي
ان يقول او القطع في اماكنه كما قال المرادي انتهي وقال الزرقاني قوله فالاتباع
اي جايز قال ابن عقيل في شرح التسهيل واذا كان العامل واحدا وكذا العمل فالاتباع
والقطع جايزان نحو جاء زيد وعمرو العاقلان **قوله** واختلف نسبة العامل
اليهما الانسب بسياق الكلام اليها وذلك لقوله اولا فان كان العامل فيها
ولكنه نبي مراعاة للمثال فان فيه النعت مثني لكون المنعوت مثني لكنه مفرق
قوله معني العامل وعامله قال الزرقاني المتبادر منه ان العامل متعدد
كما حمل عليه الشارح ويحتمل شموله للعامل الواحد ايضا كما قال شيخنا اللقاني

انظر

انظر حاشيته وعبارة اللقاني قوله واذا تعدد المنعوت الي اخره لم يتعرض
الموضح لاتحاد العامل ولا لتعدده وهو صنيع بديع لان قوله فان اتحد
معني العامل وعمله جاز الاتباع شامل للعاملين كما ذكر وللعامل الواحد
كقام زيد وعمرو العاقلان وقوله وان اختلفا فيهما او في احدهما يوخذ منه
ان اختلاف عمل العامل الواحد في معموليه يوجب القطع سوا اختلفت نسبته
اليهما كضرب زيد عمرا او اتحدت كتخاصم زيد عمرا وكل ذلك منصوص عليه
قوله ولفظه او جنسه قضيته ان الاتحاد في احدهما شرط كالاتحاد في المعني
والعمل فلا بد من الاتحاد في ثلاثة امور المعني والعمل واما اللفظ واما الجنس
والاتحاد في الثلاثة له صورتان ومن هنا ذكر مثالين واو في قوله او جنسه
مانعة خلو اعني يمتنع الخلو عن الاتحاد في احد هذين فلا ينافي اجتماعهما
اذ الاتحاد في اللفظ والجنس قد يجتمعان وما افاده كلامه من اشتراط الاتحاد
اما في الجنس او اللفظ بخلاف اطلاق الشارحين للنظم وكلام الشارح في العامل
الاتي يقتضي ان الجمهور لم يعتبروا الاتحاد في الجنس فكان الانسب ان يقول هنا
وجنسه سوا اتحد اللفظ او لا **قوله** ومثال ما اتحد الخ لا يخفي ان قوله ومثال
لا يليق بمزج الكلام لقول المصنف كجا بخلاف التمثيل **قوله** كجا زيد واتي عمرو الخ قال
اللقاني ومثال المجرور مررت بزيد وجزت علي عمرو الكريمين مثل به ابن عقيل
وفيه نظر وجاوزت عمرا الطرادي **قوله** والعمل واللفظ قال الزرقاني قصد الشارح
بذلك ان اللفظ والجنس ما يشمله كلام الموضح وظاهر كلامه ان العاملين في الاول
متفقان في الجنس وفيه نظر **قوله** من جهة واحدة قال الزرقاني احترازا عما
لو توجه عاملان علي معمول واحد من جهتين كاضافة المصدر الي فاعله
ومفعوله تنزيلا لتغاير الجهتين منزلة تغاير الذاتين فكان هنا عاملان **قوله** كرايت
زيدا ومررت بعمرو قال الزرقاني وجه اختلافهما في المعني ان الروية غير المرور فانها
قد تحصل من غيره ووجه اختلافهما في العمل ان الاول عامل في اللفظ والثاني غير

عامل فيه قوله كمررت بزيد ولقيت عمرا قال الزرقاني وجه اختلاف العمل ما تقدم
واما معنى العاملين فواحد لان المرور هو اللقي قوله ان يختلف المعنى فقط
قال الزرقاني اي ان يختلف معنى العاملين فقط ولا يختلف عملهما
ووجه عدم الاختلاف هنا ان كلا من العاملين عامل الرفع فالتمثيل
بالنسبة اليه فقط واما غير المرفوع فالعمل فيه مختلف كما تقدم ه
فصل قوله حقيقه او ادعا قال الزرقاني قال المصنف في شرح القطر
اما الاول فمشهور واما الثاني فنص عليه س في كتابه فقال وقد يجوز ان يقول
مررت بقومك الكرام يعني بالنصب او الرفع اذا جعلت المخاطب كانه قد
عرفهم ثم قال نزلتهم هذه المنزلة وان كان لم تعرفهم انتهى واعلم انه يوخذ
من قول الشارح وكان المنعوت معلوما ان الكلام في المنعوت المعرفة فان نعت النكرة
اذا لم يتكرر لم يجز قطعه اختيارا الا النعت الاول عند التكرار قوله لم يكن لمجرد
الى اخره يجي صورتان ذكرهما المنكت اذا كان خاصا بمن جرى عليه واذا بني
المتكلم كلامه على ذكر الصفة وقال الزرقاني ان قوله ما لم يكن لمجرد التوكيد ظاهره
ان هذا القيد بالنسبة لما اذا لم يتكرر النعوت فقط مع انه معتبر اتحدت
النعوت او تكررت ولذلك قيد الشيخ اللقاني كلام المص الاتي بهذا القيد قوله
او جاريا على مشار عليه قال الدنوشري لو قال على مشار به لكان حسنا كما هي عبارة
المرادي قوله فان تعين مسماه خالف ترتيب الناظم لان مفهوم تعين مسمى
المنعوت وجودي مقدم على عدمه قوله اذا كان الموصوف يشاركه في اسمه
ثلاثة الى اخره قال اللقاني فان قلت اذا لم يكن الا واحد يشاركه في اسمه ووصفيه
الاولين اي التجارة والفقه فهل يكون من هذا القبيل قلنا اما قبل التكلم به ه
فللمتكلم ان ياتي بالاخير او لا للتوضيح ثم في الباقيين الاوجه الثلاثة واما بعد
التكلم بذلك على الترتيب المذكور في الشرح فيتعين فيهما كليهما الاتباع لان ه
الموصوف وان تعين بالاخير فقط الا انه لا يجوز فيما تقدمه القطع لما تقدم من انه يمتنع

تقديم

تقديم المقطوع على المتبوع قوله واذا كان المنعوت نكرة قال الشهاب القاسمي
هل مثل النكرة المعرف بال الجنسية لانه نكرة في المعنى فيه نظر فليحرر قوله
والمراضيع جمع مرضع قال الزرقاني قال العيني في شرح الشواهد الكبرى ه
والمراضيع اصله المراضع بدون اليا لانه جمع مرضع فالمدة للاشباع الكرة
ويحتمل ان يكون جمع مرضاع والمدة قياسية كمصابيح جمع مصباح قوله وعلى
ذلك يحمل الى اخره قال الزرقاني عبر بقوله يحمل لان ظاهره شموله لما في ما يجوز فيه
الذكر وليس بمراد قوله وجملة النعت المقطوع مستانفة سوا قرنت بالواو
او لا قال الرضي والواو في النعت المقطوع اعتراضية نصبته او رفعته انتهى وجوز
بعضهم كون الجملة في محل نصب على الحالية اللازمة ويدخل في قولهم الجمل بعد المعارف
المحضة احوال وبعد النكرات المحضة صفات قوله لما قصد والخ قال السعد في
حواشي الكشاف فان قلت ما وجه دلالة مثل هذا النصب او الرفع على ما يقصد به من
مدح او ذم او ترحم قلت ان في الافتتان لمخالفة الاعراب وغير المالوف زيادة تنبيه
وايقاظ للسامع وتحريك من رغبته في الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل او ه
المبتدا فانه ادل دليل على الاهتمام قوله من يعني او من هو قال الزرقاني في بعض
النسخ من هو او يعني من وهذه احسن من الاولى قوله ويجوز بكثرة الخ قال
الحفيد لم يتعرض لوجوب حذف المنعوت مع انه قد يجب نحو جا الفارس
اي الرجل الراكب الفرس ولا تقول جا الرجل الفارس وتقول جا المصاحب اي الرجل
الصاحب ولا تقول جا الرجل المصاحب فصل قوله اما باختصاص الخ
قال الدنوشري هذا بيان لما يحصل به العلم لا لكون النعت صالحا لمباشرة العامل
قال الدماميني اشتراط العلم على الاطلاق غير حسن فانه قد يراد الابهام نحو رايت طويلا اي
شيا طويلا انتهى وحيث كان قوله اما باختصاص تفصيلا للعلم فكان ينبغي ذكره بعد
قول المصنف ان علم لئلا يتوهم من ذكره بعد الاصطلاح للمباشرة انه تفصيل له ومن
اسباب العلم تقدم المنعوت نحو الا وما ولو بارد او اختصاص الوصف بالعامل نحو

فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا **قوله** كمررت برجل راكب صاهلا ونحو وعندهم قاصرات
الطرف لان قاصرات الطرف للنسا قطعا **قوله** اي بنا الي اخره قال الدنوشري هذا كلام
مردود اذ يلزم عليه حذف الفاعل في غير هذا المواضع التي يجوز حذفه فيها فالمتعين
كون الفاعل ضميرا راجعا الي النبا المعلوم من السياق وقوله من نبا المرسلين
حال منه انتهي وكتب شيخنا العلامة احمد الغنيمي رحمه الله بخطه بعده
قلت قوله فالمتعين غير صحيح كما يعلم من الوقوف علي كلام المعربين للاية علي
ان ظاهر كلام الكشاف ان من فاعل بمعني بعض فلا حذف ولا ضمير مستتر فتامل
ثم رايت شيخنا استشكل ذلك بما وقع في وهمه واجاب عنه بان الممنوع هو
حذف الفاعل من غير شي يقوم مقامه في اللفظ وان لم يصلح للفاعلية بنفسه
فليتامل انتهي ولعله انما امر بالتامل لان في كلام المعربين ما يشكل عليه فليراجع
انتهي ما كتبه شيخنا الغنيمي رحمه الله ومراده بشيخنا الشهاب القاسمي ثم كتب
الدنوشري بعده ثم رايت في بعض شروح الفية ابن معط ما نصه وذهب الاخفش
ووافقه ابن مالك الي ان من تزاد مطلقا في الواجب وغيره وفي المعرفة والنكرة
واستدلوا علي مذهبه بظواهر من القران والحديث وكلام العرب وانا اسوق اليك
شبهة والانفصال عنها شبهه شبهة في ذلك قوله تعالي ولقد جاك من نبا المرسلين
قيل من فيه زايدة في الفاعل ولقد جاك نبا المرسلين ولا دليل فيه لاحتمال ان
يكون الفاعل مضمرا اي ولقد جاك هذا النبا من نبا المرسلين والجار
والمجرور في موضع الحال اي كاينا من نبا المرسلين والمعني تاس بما جري للرسل
قبلك بهذا النبا الذي جاك هو من نبايهم ومن فيه للتبعيض وهو صريح فيما
ذكرته اولا وذكر لي بعضنا لا فاضل العلامة الرضي رضي الله عنه في باب
حروف الجر ان الفاعل مستتر راجع للقران ومن نبا المرسلين حال منه وهو صريح ايضا
فيما قلته اولا انتهي وقد قدم ايضا الكلام علي ذلك في باب حروف الجر **قوله** وكان ه
النعوت مرفوعا افهم ان شرط هذه المسلة ان يكون المنعوت مرفوعا ولم يتعرض

غيره

غيره فيما رايت لاشتراط ذلك **قوله** او كان النعت جملة الخ هذا مقابل تقييد الشم
بمفرد فيما تقدم ولقد احسن رحمه الله في حل المتن هنا فقد اصلح خلله لان
ظاهر صنيعه ان ضمير كان المقدرة في الكلام مع العاطف عايد علي النعت
لان قوله او بعض اسم بعامل او صالحا وقد اشار الحفيد لذلك **قوله** وانما
قدرنا خرا الي اخره قال الدنوشري فيه نظر لان النكرة هنا موصوفة انتهي ه
وقال الزرقاني ان كلام الشارح سهو منه فان المسوغ للابتدا بالنكرة موجود وهو
تقدم النفي وكذا الوصف وانما قدرنا خر اليلا يلزم مع تقديره مقدما الفصل
بين الصفة والموصوف باجنبي وهو جملة الجواب انتهي وما ذكره من ان الشارح
اشار للمسوغ للابتدا بالنكرة لا يتعين لاحتمال ان غرضه ان وجوب تقديم الخبر
ليلا يلتبس بالصفة ويويده ان التحقيق ان التقديم لا دخل له في التسويغ كما
تقدم لكن يرد ان محل ذلك ما لم توصف النكرة والا جاز تاخير الخبر نحو واجل
مسمي عنده وقد وصفت النكرة هنا بالجملة **قوله** ومثاله شبه الجملة الي اخره
مثل الناظم لقوله تعالي وان من اهل الكتاب الا ليومنن به قبل موته قال المص
ان كانت الصفة الا ليومنن فهو مقرونة بالا وعنده ان لا تعترض بين الصفة
والموصوف وايضا فجواب القسم لا محل له فان قال الجواب مع القسم قلنا الانشا
لا يكون صفة وان كانت من اهل والتقدير وما احد من اهل فلم يوجد
الشرط اذ لا شي متقدم **قوله** ويجوز حذف النعت بقي انه يجوز حذف المنعوت
والنعت معا كقوله تعالي لا يموت فيها ولا يحيي اي حياة نافعة وقد يحذفا اذا
قام مقام النعت معموله كما قالوا في ما هي بنعم الولد وكانهم لم يتعرضوا لهذا هنا
لان النعت كانه لم يحذف لقيام معموله مقامه وفي شرح القطر ان المعمول قام
مقامهما وعليه فكانهما لم يحذفا فليتامل **قوله** لم يحذف الا في
الضرورة قياسا مامر فيما لم يصلح لمباشرة العامل ان يقول امتنع
حذفه حذفا ويحمل البيت من غير الغالب اذ الاصل عدم الضرورة **قوله**



اري البشر قال الزرقاني افعل تفضيل والجار والمجرور خبر كان **قوله** كقوله تعالى
ياخذ كل سفينة قال اللقاني سئل ابن الناظم للنعت المحذوف بقوله تعالى فضل
الله المجاهدين باموالهم وانفسهم على القاعدين اي اولي الضرر درجة وكلا
وعد الله الحسني وفضل الله المجاهدين على القاعدين اي غير اولي الضرر
اجرا عظيما درجات وغير ابن الناظم من المفسرين حكي ذلك بقيل وصدر
بان المراد بالقاعدين فيما هو المقيد بالصفة المتقدمة اي غير اولي الضرر
وجمع بين التفضيل اولا بدرجة وثانيا بدرجات باوجه انظرها في الكشاف
والبيضاوي **قوله** اتجعل الي اخره هذه الابيات رواها الامام مسلم
في صحيحه في كتاب الزكاة وينظر معني قوله بين عيينة والاقرع والذي
تقتضيه القصة ان يقول دوني ومنع صرف مرداس في قوله يفوقان مرداس
والظاهر مرداسا للضرورة **قوله** واعترض بان عدم الاعطا الي اخره
قال الشهاب القاسمي ومثل ذلك يرد عليه فان عدم المنع لا يقتضي انه اعطا
شيا حتي يكون قرينة على ان المراد لم اعط شيا طايلا لما زعمه ويجاب
بان مراد صاحب المغني بان عدم المنع المراد به انه اعطي شيا قليلا كما هو
الواقع فهو باعتبار المراد منه يناقض عدم الاعطا مطلقا فتامله **قوله** ونحو
عطف بعض النعوت اي المختلفة المعاني فان اتفقت فلا يجوز العطف لانه يودي
الي عطف الشي على نفسه ولا فرق في المتفقة بين ان تكون متبعة او مقطوعة
وظاهر كلامهم الجواز ولو في الجمل ونقل الدماميني عن الواحدي ما يدل على الوجوب
في الجمل نحو مررت برجل يحفظ القران ويعرف الفقه ويتقي الله **قوله**
بجميع حروف العطف الي اخره ما لم يكن نعت غير واحد ويختلف فلا يعطف
الا بالواو كما مر

هذا باب التوكيد

قوله لرفع المجاز
قال اللقاني اي لرفع احتمال المجاز بدليل قوله بعد ارتفع احتمال المجاز وقال
الزرقاني اذا قيل جاني القوم ثلاثتهم او جاني ثلاثتهم بنصب ثلاثتهم فهو حال

وان رفع فهو تاكيد قاله الرضي ثم قال ولا يوكد بثلاثة واخواتها الا بعد ان يعرف
المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف
الوصف نحو جاني رجال ثلاثة انتهي ووجه ذلك ان التاكيد لرفع الاحتمال
لرفع الاحتمال ولو لم يعلم المخاطب العدد لكن التاكيد مفيدا لمعني وهو
تخصيص النكرة وهذا هو معني النعت انتهي وانظر هل يرد التوكيد بذلك
على قول المصنف وله سبعة الفاظ وهل يعني في الجواب قول الشارح وغيرها
كالتابع لها **قوله** انه على تقدير مضاف هذا لا يناسب صنيع المصنف لانه عبر
هنا برفع المجاز عن الذات وقال في الالفاظ الاتية انه يوكد بها لرفع احتمال
تقدير مضاف فدل على ان ما هنا ليس من حذف المضاف وايضا اذا كان ما هنا
على حذف المضاف فلا تجوز في اسم الذات البتة لانه على ذلك التقدير مستعمل في
معناه غاية الامر انه ليس هو المسند اليه بل المسند اليه مضاف حذف
توسعا فالوجه ان التجوز في الذات استعمالها في غير معناها الموضوعة له
بان تريد بالخليفة مثلا ثقله لكن يشكل على ذلك اذا كان المسند اليه علما
لقول الاصوليين ان الاعلام من الصرايح التي لا تحتمل غير ما استعملت له
والحاصل انه اذا قيل جا الخليفة يحتمل انه من حذف المضاف والمسند
اليه مستعمل في حقيقته ولا تجوز في الكلمة بل في اعرابها ويسمي مجاز الحذف
ويحتمل انه من المجاز اللغوي بان استعمل المسند اليه في غير ما وضع له لعلاقة ولا حذف
ولا تجوز في الاسناد ويحتمل انه من المجاز العقلي بان يكون التجوز في الاسناد
والمسند مستعمل في حقيقته ولا حذف وكلام الشارح تبعا لابن الناظم
ظاهر للاول والمصنف للثاني وقول ابن الحاجب التوكيد تابع يقرر امر
المتبوع في النسبة او الشمول للثالث وهذه الاحتمالات لا ترتفع بالتوكيد
بالنفس والعين بل بالتوكيد اللفظي الا الاحتمال الثالث فيرتفع بالتوكيد
بهما ايضا ويجري في نحو جا القوم مما كان المسند اليه من الفاظ العموم

ويرفع بالتوكيد اللفظي فقط الا على احتمال المجاز العقلي فيرفع بالتوكيد بالنفس
والعين ايضا ولا يرتفع شي منها بالالفاظ الاتية وتجري فيه على وجه اخر
اقتصر واعليه وهو ان القوم استعمل في البعض مجازا لغويا او المسند اليه على
حذف مضاف تقديره بعض او تجوز في اسناد ما للبعض للكل وهذه
الاحتمالات انما ترتفع بالتوكيد بالالفاظ الاتية فالتمثيل في مثل هذا
المقام بنحو جا الخليفة وفيما ياتي بالقوم ليس للتقييد وحينئذ فالنفس
والعين تجتمع مع كل في نحو جا القوم ولذا قالوا ان الفاظ التوكيد اذا
اجتمعت قدمتا الخ والحاصل ان الموكد ان لم يكن من الفاظ العموم احتمل
مجازات ثلاثة ولكل توجيه وان كان من الفاظ العموم احتملها ولكل توجيهان
وفي هذا يجتمع النفس والعين مع الالفاظ الاتية قوله او بهما قال
السنباطي يمكن ادخاله في عبارة الناظم بجعل او للاباحة لان المعنى اكد الاسم
بالنفس او بالعين انتهى وهو ظاهر ان كان قوله اكد بصيغة الامر فان كان
بصيغة الماضي المجهول فهي لاحد الشيئين قال الزرقاني وظاهر كلامهم
ان التاكيد سائغ ولو عطف على الموكد وهو الذي ارتضاه الرضي ونصه
وقال هشام اذا عطفت على شي لم يحتج الى تاكيده ولعله نظر الى ان العطف
عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد وعمرو لانك
ربما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد واردت ضرب
بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر انتهى وظاهر قوله اذا عطفت
على شي ان الحكم المذكور في التاكيد اللفظي والمعنوي وهو ظاهر وقوله
والاولى الجواز يدل على ان الاول يمنع ذلك ولا ينافي ذلك قوله لم يحتج لانه لا
يحتاج له مستغنى عنه والاتيان بالمستغنى عنه عيب قوله ه
ويجب اتصالهما الى اخره قال الحفيد لك ان تقول يلزم من هذا الذي ذكره
اضافة الشي الى نفسه قال الشهاب القاسمي يمكن ان يدفع هذا بمنعه

وانما

وانما يلزم اضافة الشي الى نفسه لو كانا مترادفين وهو ممنوع بل النفس المضاف
اعم من المضاف اليه قوله ينفرد النفس والعين بجواز جرهما بباء زائدة
كما في التسهيل قال ابن عقيل واما قولهم جا القوم باجمعهم بضم الميم
وفتحها فليس من الفاظ التوكيد وان اعطى معناه بدليل التزام البا
معه انتهى قال الزرقاني وفي الرضي ما نصه وقد يضاف اجمع اضافة
ظاهرة فيوكد به لكن بباء زائدة نحو جاني القوم باجمعهم ولا يقال
جاني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يوكد بها مع البا وبدونه نحو رايته
عينه وبعينه انتهى وظاهره مخالفة ما تقدم ووجه لزوم البا على
كلام الرضي ان التاكيد باجمع لما كان الغالب فيه عدم الاضافة ومع الاضافة
يستبعد كونه تاكيدا التزم فيه لدفع هذا الاستبعاد كالتزامها في فعل
التعجب في نحو احسن بزيد فانه لما كان يشبه فعل الامر وهو لا يرفع
الظاهر التزم فيه البا لدفع هذا كذا قاله بعض شيوخنا قوله
والى ذلك اشار الناظم بقوله مع ضمير لا يخفى ان هذا انما هو اشارة الى ه
اتصالهما بضمير مطابق للموكد لا لوجوب كون لفظهما طبقه من الافراد
والجمع وكان يجب تقديمه على قوله ويجب ان يكون الخ قوله جمعهما على افعل
قال اللقاني احسن من قوله في التسهيل جمع قلة لان عينا يجمع على اعيان ايضا
ولا ينعت بها لا في المثنى ولا في الجمع كما لا ينعت فيهما بجمع الكثرة وهو عيون
ونفوس انتهى وظاهر ان قوله ولا ينعت وقوله كما لا ينعت سبق قلم ه
والصواب ولا يوكد وكما لا يوكد قوله في المتضايفين قال الزرقاني تثنية
مضاف ومضاف اليه وهنا حذف اي في مضاف المتضايفين وذلك لان
الاختيار انما هو بالنسبة للمضاف كما لا يخفى ومعنى كلامه ان المضاف اذا
كان معناه متعددا وكان المضاف اليه متضمنا سوا اضيف لفظا او معنى فانه
يختار في المضاف الجمع على الافراد والافراد على التثنية نحو قولك قطعت

روس الكبشين ومن الكبشين الروس مختار على راس في قولك قطعت راس
الكبشين والكبشان تطعت منهما الراس مختار على راسي والراسين
ومن هذا التمثيل علمت المضاف معني وذلك لان قولك الروس
مثلا معناه روسهما انظر شرح التسهيل انتهي ورايت بخط المصنف
في التذكرة من تحريري كل مثني واحده لا يكون في الواحد منه الا واحد
وضعا او قصدا فانه اذا اضيف لفظا او تقديرا الي لفظ واحد يتضمنهما
بالجزئية او شبهها ولم يلتبس جمعه لفظا جمعه معنا كان الارجح فيه الجمع
ثم الافراد ثم التثنية ومثال ذلك فقد صغت قلوبكما فهذا مثني احده
قلب وهو لا يكون في الواحد منه الا واحد ما جعل الله لرجل من قلبين
في جوفه وقد اضيف الي لفظ واحد وهو الضمير وهو متضمن لهما بانهما
جزاه وكذلك حكم النفس والعين المقصود بها النفس في الانف واللسان
وما اشبه ذلك واحترزنا بقولنا لا يكون في الواحد منه الا واحد من قولك
قلعت اعينهما فهذا اذا اردت به قلعت عينا من كل منهما وجبت التثنية
ولم يجز الجمع للبس ولا ابعد ان يجوز الافراد لامن اللبس ولا استحضر
ما يقول النحاة في ذلك وقولي وضعا نحو قلوبكما او قصدا استظهارا على
نحو اعينهما اذا اردت به النفس من قوله سبحانه عين اليقين وعلى نحو
فاقطعوا ايديهما فان اليد بطريق الوضع في الواحد منهما اكثر من واحد
ولكن بطريق القصد ليس كذلك لانه قصد باليد اليمين واليمين لا يكون
في الواحد منهما الا واحد ومن ثم قرا ابن مسعود ايمانهما وقولنا فانه اذا
اضيف لفظا واضح او تقديرا استظهارا على نحو قول الشاعر
رايت ابني البكرين في حومة الوغى كفاغري الافواه عند عرينى
فانه التقدير كفاغري افواههما وقولنا الي لفظ واحد يتضمنهما احترازا من ان
يضاف لتفرق نحو على لسان داود وعيسي ابن مريم وقوله حتى شرح الله صدري

لما شرح له صدر ابي بكر وعمر فهذا النوع يختار فيه الافراد ولو جي فيه
بلفظ الجمع او التثنية لم يمتنع وقولنا بالجزئية واضح وقد امثلته
وهو متفق عليه وقولنا او شبهها كقوله صلى الله عليه وسلم لابي
بكر وعمر رضي الله عنهما ما اخرجكما من بيوتكما وقوله لعلي وفاطمة
رضي الله عنهما اذا اويتما الي مضاجعكما وفي حديث اخر هذه فلانه
وفلانه يسالانك عن انفاقهما على ازواجهما الهما فيه اجر وفي حديث علي
وحمزة فضرباه باسيافهما وهذا الحد شاهد للفراء ومن وافقه وهو ابن مالك
على ان شبه الجزء كالجزء وقولنا لم يلبس احترازا من نحو قبضت درهميكما
فانه تجب فيه مطابقة ما اردت والا البس ثم اعلم ان ما ذكرناه من اختيار
الافراد على التثنية هو قول ابن مالك وكان النحاة لا يوافقون على ذلك
فقد قال الفارسي في الايضاح بعد ان ذكر الجمع وزعم يونس انهم يقولون
راسيهما وقال هميان بن قحافة فجمع بين اللغتين في بيت ظهراهما مثل
ظهور الترسين ولم يذكر في الايضاح الافراد راسا وفي شرح الغاية التثنية
فصيحة في نحو فتحا لسانيهما والافراد قليل ثم اعلم ان ابا علي قد قرب
جواز جمع هذا النوع في التثنية بان قال انك تقول نحن فعلنا اذا كنتما
اثنين كما تقول ذلك في الجماعة وعلل هذا قوم بان اكثر ما وقع ذلك في الاعضا
وهي الاصل فيه وكثير من الاعضا كاليدين والرجلين اذا ضم زوج منها
الي الاخر حصل الجمع حقيقة من حيث تصير اربعة فاطلق لفظ الجمع على كل
شي من اثنين كالراسين اجرا للباب مجرى واحد قال عبد القاهر وهذا يحكي
عن البغداديين وكان شيخنا يرتضيه واعلم انه يجوز بعد مجي الجمع مراعاة
لفظه ومراعاة معناه فمن الاول قوله
خليلي لا تهلك نفوسكما اسا فان لها فيما به دهيت اسا ومن الثاني قوله
قلوبكما يغشاهما الامن عادة اذا منكم الابطال يغشاهم الزعر وحمل عليه المبرد قوله

اقامت علي بيعهما جارتنا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما
فاعاد الضمير المضاف اليه المصطلي علي الاعالي لانها مثناة من حيث المعنى وهو
توجيه حسن انتهى ومن خطه نقلت وسقته مع طوله لنفاسته **قوله** نحو جا الزيدان
الخ اي فكلا للمذكر وكلتا للمونث قال اللقاني وقد يرد كلا بمعنى كلتا كقوله نمت بقربا
الزينبين كليهما وخرجه ابن عصفور علي تاكيد المعنى اي بقربا الشخصين
كليهما وقد يغني كلاهما عن كليهما وكليهما كقوله جا الزيدان او الهندان
كلهما **قوله** لفظا هذا استفاد من قول المصنف اتصالهن لان الاتصال لا يكون الا
في اللفظ وكذا قال اللقاني ان قوله ويجب اتصالهن بضمير الموكد اشار به الى
منع حذفه من كل استغنا بنيته خلافا لمن اجازه والي منع اضافته الي الظاهر
خلافا للناظم في بعض كتبه حيث اجاز اضافتها الي ظاهر مثل الموكد بها
مستدلا بقوله يا اشبه الناس كل الناس بالقمر وخرج علي ان كلا نعتا اي اشبه
الناس الكاملين وقول الناظم بالضمير موصلا يفيد وجوب مطابقة الضمير
للموكد اذ ال فيه للعهد الذكري الراجع لقوله ضمير طابق الموكد انتهى وصرح
في المغني بان الفاظ التوكيد انما يربطها الضمير الملفوظ ورتب علي ذلك رد
الاعتراض علي من ياتي والاعتراض الاتي يدل ايضا علي ان المراد الاتصال لفظا
وقول اللقاني وخرج علي ان كلا نعتا الي اخره المخرج لذلك ابو حيان ورده في المغني
بان التي ينعت بها دالة علي الكمال لا علي عموم الافراد وقوله وقول الناظم الي اخره
فيه تنكيت علي المصنف وانه اخل بافادة ذلك لانه لم يات بالقيد **قوله** ان كلا
فيها قال الدنوشري قال البيضاوي وقري بكلا علي التوكيد لانه بمعنى كلنا وتنوينه
عوض عن المضاف اليه ولا يجوز جعله حالا من المستكن في الظرف فانه لا يعمل في الحال
المتقدمة كما يعمل الظرف المتقدم كقولك كل يوم لك ثوب انتهى وما
ضعفه به قول الزمخشري والفرا قد يقال فيه نظر من حيث ان الاتصال به
تقديرا كالاتصال به لفظا انتهى ولا يخفى ما في هذا النظر من الضعف لما علمت

انه

انه لا بد منه لفظا وانه لا يقدر كما صرح به المصنف في المغني ودل عليه كلامه هنا
نعم يمكن ان يقال ان ابن عقيل والفرا والزمخشري لا يوافقون علي اشتراط ان يكون
ملفوظا به **قوله** حال الظاهر انها من قبيل الحال الموكدة لان الموصول
من ادوات العموم خصوصا والمقام مقام الامتنان وقد يتوقف في الحالية
باقتضايها ان الخلق وقع علي ما في الارض حالة الاجتماع ويجاب بان خلق
بمعنى قدر **قوله** وكلا في الاية بدل قال المصنف في الحواشي وقول ابي حيان
بدل كل من كل لكونه مفيدا للاحاطة لم اتخيل صحته لاني لم اجد البدل الذي من
هذا النوع الا متصلا بضمير المبدل منه فان قال مقدر قلنا فاجعله تاكيدا على
ذلك انتهى ومن خطه نقلت وقوله قلنا فاجعله توكيدا على ذلك انما يظهر
لو كان الضمير في الفاظ التوكيد يقدر كالبدل وهو لا يوافق كلام المصنف
في المغني وهنا **قوله** لرفع احتمال الي اخره يمكن مجي كلام ابن عصفور هنا **قوله** لجواز
ان يكون الاصل الي اخره قال الزرقاني استشكل ذلك بان تاكيد الزيدين بما ذكر لا ينفي
الاحتمال المذكور لان مال ذلك الي قولك الزيدان كلاهما جاني احدهما **قوله** لامتناع
التقدير المذكور اي وان امكن تقدير غيره وهو اختصم وكيلا الزيدان لكن هذا
لا يوكد لرفعه بكل بل بالنفس والعين والكلام في التاكيد بكلا **قوله** واشتريت العبد
كله قال الزرقاني قال الرضي وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت
العبيد افتراق الاجزا حكما احتمل المفرد اعني اشتريت العبد كله لكن لم يمكن دفع
ذلك الاحتمال بتاكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزا
حكما لاشتبه برفع احتمال افتراق الاجزا حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون
افتراق الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول هذ
الاحتمالين قلت اشتريت جميع اجزا العبدين وجميع اجزا العبيد **قوله**
ونحو ذلك تعريض الي اخره قال السناطي لك ان تقول لم يرد الموضح التعريض بذلك
وانما اراد وجها اخر في تقدير المتن وجوزان يقدر بما قاله الشارح وحاصله

انه مثل الزايد علي ما ذكره النحويون من حيث ان اكثرهم اعمله وليس هو زايدا
حقيقة وهذا اعني حسن دقيق والاعتراض بانه كان ينبغي علي هذا ان
يتعرض لجميع ايضا فانه كذلك لا وجه له فصل قوله ويجوز اذا اريد ه
تقوية التاكيد الي اخره قال الزرقاني مقتضاه انه ليس الغرض من اتباع كل
باجمع الا مجرد التقوية مع انه يمكن ان يقال الغرض منه دفع توهم ان يراد بالكل
البعض كما في قوله تعالي ولقد اريناه اياتنا كلها فان الله تعالي لم يطلعه علي جميع
اياته كذا قاله بعض شيوخنا وهذا وارد علي قولهم ان التوكيد بكل للاحاطة والشمول
انتهي ويويده ما قاله بعض الشيوخ قول الاصوليين ان كلا ياتي للكل الجميعي وللكل
المجموعي فتدبر قوله ان يتبع كله باجمع الي اخره قال الناصر اللقاني يقتضي ه
تاخير اجمع وفروعها عن كل وهو كذلك وقد يراد زيادة التقوية فيتبع اجمع وغيره
باكتع واخواته ويتبع اكتع واخواته بابصع واخواته ويتبع ابصع واخواته بابتع
واخواته ونزل ذلك هنا تبعا للنظم لقلة استعماله ويجب فيها هذا الترتيب
الموصوف علي الصحيح والحكم عليها انها اذا اجتمعت بانها كلها تاكيد للاول
ولا يجوز قطع شي منها والفاظ التوكيد كلها معارف اما بالاضافة الي الضمير
نحو كلهم واما بالعلمية نحو اجمعون ومن ثم امتنع نصب شي منها علي الحالية
ويمتنع عطف بعضها علي بعض وزعم بعضهم ان اجمعين يفيد اتحاد الوقت
والصحيح لا وانها تفيد مطلق العموم بدليل لاغوينهم اجمعين فتامل انتهي
وقوله والحكم عليها اذا اجتمعت الخ خالف فيه ابن برهان قال اذا قلت جاني القوم
كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد
لكلهم وهكذا البواقي وقال بعضهم انما يفيد اجمعين الاتحاد في الوقت اذا وقعت
بعد كل فلا دليل علي عدم الافادة في لاغوينهم اجمعين قوله وان لم يتقدم كل قال
الزرقاني الاولي ان تكون الواو للحال لوجهين احدهما انها اذا كانت ه
للمبالغة يدخل القسم السابق فيكون فيه نوع تكرار ثانيهما ان التعبير بلفظ قد

يشعر

يشعر بالقلة وهي انما تكون عند الاستقلال لا مطلقا واعلم ان انتفا التقدم
لا يستلزم عدم الوجود لاحتمال المتاخر مع ان هذا غير مراد بل المراد عدم وجدا نها
وكان المصنف اتكل في ذلك علي انها توابع كل فلا تتاخر قوله ولا يجوز تثنية
اجمع قال اللقاني قد يقال لم لا يجوز اتباعهما لكلا وكلتا ككل وقال انما يصح ه
الاستغنا بذلك اذا قصد شمول الافراد كما في جا الزيدان او المراتان اما اذا قصد
شمول اجزا الافراد كما في اشتريت العبدين او الامتين فان كلا وكلتا لا تفيده فتامل
ذلك وقوله كما استغني الخ الفرق بينهما ان سوا تطلق بحالها علي المثني كقولك زيد
وعمرو سوا ولا كذلك اجمع وجمعا قوله واذا لم تفد الخ قال الزرقاني قال الرضي
واما قوله اوليك بنو خير وشر كليهما جميعا ومعروف الم ومنكر فحمل كليهما
علي البدل عند اهل المصريين اولي لان خير وشر ليسا بموقتين انتهي وقوله
ومعروف الي اخره معطوف علي خبر اي هم متصفون بالاوصاف الاربعة وقوله
اولي من حمله علي الشذوذ قوله وتحصل الفايدة الخ قال اللقاني فيه نظر لان الكوفيين
يشترطون الفايدة في جواز التاكيد للنكرة واختلفوا بعد ذلك هل يشترط
توقيت النكرة ام لا علي قولهم فعلم ان الفايدة عندهم غير منحصرة في الثانية بل انها
غيره وجعل بعض الشراح الظاهر من النظم ارادة القول باشتراط الفايدة دون
تاقيت قوله فيقدح في دعوي الاتفاق قال الدنوشري وقد يجاب بان دعوي
المصنف لم يعتد بالمخالف فتفطن ما قال قوله زمنا قدره تبعا للمرادي وابن الناظم
لكن مثل الرضي والشاطبي بدينار ودرهم فعلم انه لا يشترط كونه زمنا قال الشهاب
القاسمي وانظر هل يشمل المفيد اذا كان العامل نحو الشرا نحو اشتريت عبدا كله و
فانه يفيد دفع توهم شرا البعض وقال الشاطبي قوله زمنا الظاهر جواز اشتريت
كله فكان ينبغي اسقاط لفظة زمنا لكن الشارح سلفه في ذلك المرادي وكذا الرضي
وغيرهما ولعل اقتصارهم علي ذلك لانه الغالب انتهي وفي قوله اشتريته كله توقيت
العبد اشكال لان الكلام في النكرة الا ان يقال ال فيه للجنس فهو نكرة

معني وقوله وكذا الرضي مخالف لما نقلناه قبل من انه مثل بدينار ودرهم
ويأتي عن الزرقاني **قوله** لمدة هذا ابنا علي تقييده بالزمن قال الزرقاني حصر
المحدود فيما ذكر وتقييده زمنا غير ظاهر بل المراد به ما كان معلوم المقدار
كدرهم ودينار وما كان موضوعا للمدة المذكورة ولذلك لم يعبر المصنف بقوله
موقتا الظاهر فيما فسر به الشارح وعدل للمحدود لشموله لما مر قال الرضي
وقد اجاز الكوفيون توكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدرهم ودينار
ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد
لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا الاشتراط تطابق التاكيد
والموكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين **قوله** نحو ضرب البكرة الى اخره
قال الزرقاني يعني ضرب صوتت البكرة بفتح الكاف واسكانها لغتان حكاهما
صاحب المشارق وقال ابن مكي الصواب الاسكان وهي التي يستقى بها الما انتهى
من الاشارة قال العيني اراد صوتت بكرة البير يوما من اوله الى اخره **قوله** رجب
قال الدنوشري هل رجب منصرف وكذا صفرا ولا قال سعد الدين في حاشيته على
الكشاف ان اريد بهما معين فهما غير منصرفين والا فمنصرفان قال ناصر الدين هو
اللقاني وكان وجه ذلك انه من المعين معدول عن الرجب وعن الصفر كما قالوا
في سحر انه معدول عن السحر فيما اريد به سحر بعينه ففيهما العلمية والعدل او قد
يقال ان المانع العلمية والتانيث باعتبار المدة **قوله** ولا يجوز هذا اسد الى اخره
قال الدنوشري كلام فيه تكرار فلينظر اوله واخره انتهى واقول لا تكرار فيه نعم
تاخير الشارح ذلك الى هنا لا يظهر اذ لا دخل للمسئلة التي ذكرها المصنف هنا
فيه على ما علل به نعم لو علل عدم جوازه بان الموكد نكرة غير محدودة والتوكيد ليس
من الفاظ الاحاطة حسن موقعها ثم ان ما علل به انما يظهر على ما حملنا عليه
كلام المصنف من ان رفع المجاز عن الذات عبارة عن استعمال اللفظ في غير ما وضع
له كان يراد بالاسد هنا الشجاع لا على ما حمل عليه الشارح من انه على حذف مضاف

اذ

اذ لا يقال هنا بحذف المضاف لوجود الاشارة الحسية وما اقتضاه كلامه من
عدم امكان المجاز اللغوي في جا زيد نفسه ظاهر على ما نقلنا سابقا من عدم
مجيه في الاعلام اذا لم يجعل مجاز الحذف منه ممكن فيه وان الاصل غلام زيد
كما لا يخفى ومن عدم امكان المجاز العقلي في جا اسد نفسه ممنوع لامكان ان
يكون المجي الحقيقة لصاحبه او سايسه او نحو ذلك نعم لا يكون فيه مجاز عقلي
عند من يشترط فيه كون المسند فعلا ومعناه لان المسند هنا هو اسم الاشارة
ليس كذلك وقد يقال وجه التفرقة ملاحظة مواقع الاستعمال من التجوز بالبا
في لفظ الاسد دون الاسناد اليه **قوله** اذ ليس من فوايد الى اخره قال الزرقاني هو
تعليل لعدم الجواز **قوله** واذا اكد قال الدنوشري هو على حذف فعل الارادة كقوله
تعالى واذا قرات القران او على المجاز من اطلاق اسم المسبب على السبب **قوله** ضمير
مرفوع متصل قال اللقاني سكت عن الضمير المرفوع المنفصل والظاهر انه كالظاهر
نحو انتم انفسكم قوموا انتهى ولا يخفى ان المص سكت عنه لان تقييده بالمتصل يفيد ان
المنفصل كالظاهر نعم لم يذكره ولا الش في المحترزات وكان يليق بالش ان يعمم به فيقول بعد
قول المص وقاموا الكلهم وانتم انفسكم قوموا فتامل **قوله** وجب توكيده الى اخره قال الدنوشري
قال في التسهيل ان ذلك غالب لا لازم وقد صرح الدماميني في بحث البا الزايدة
بان الواجب احد الامرين اما التوكيد واما الفصل وقال نص عليه ابو حيان فيصح
ان يقال قمتم يوم الجمعة انفسكم وياتي عن المراد مثله **قوله** كراهة ايهام الفاعلية
الخ علة لوجوب التوكيد او لا بالمنفصل كما افصح عنه الحفيد والحق انه تعليل هو
لاختصاص هذا الحكم بالنفس والعين وان علة وجوب التاكيد بالمنفصل اولا ان
المرفوع المتصل منزل منزلة الجز فكرهوا ان يوكد والجز بما هو مستقل من الظاهر
فقصدوا ان يوكدوا اولا بضمير بمعنى الاول مستقل ثم يجروا هذا المستقل الذي
هو النفس والعين عليه لفظا وان كان في المعنى توكيدا للمرفوع المتصل لانه هو
المقصود كما سلكه الدماميني وان نوزع فيه ومنه يوخذ علة التخصيص

بالضمير وتخصيصه بالمتصل المرفوع ولم يتعرض الشم لتعليل الاخير
وعلله بعضهم بانه الذي يقع فيه الاستتار **قوله** لمونث ظاهره انه لو كان
لمذكر نحو جرح نفسه او عينه لا لتبس وفيه ان كان المانع من اللبس عدم
التانيث ان المونث هنا مجازي يجوز فيه التجديد من العلامة فاللبس حاصل
ومثل التحنيد للبس بالمذكر جعل منشاه وقوع النفس والعين غير توكيد **قوله**
والتفريق بين اعرابه الفاعل الخ قال الزرقاني يعني ان المفريق بين اعراب
الفاعل والمفعول بالرفع والنصب لخوف اللبس في البعض وحمل الباقي عليه في ذلك
قوله وما ذكرناه من التعليل الخ قال الدنوشري قال المرادي فرع اذا قلت هلم
لكم انفسكم جاز دون تاكيد للفصل الذي هو لكم وهذا بلا خلاف فلا يتوهم انه لابد
من التاكيد ذكره في الارتشاف وهذا الفرع يبطل قول الشم وما ذكره من التعليل
الخ انتهى وقال الزرقاني يحصل اعتراض الصفار ان ضمير الفصل كالتاكيد لما قبله
وذلك انما يكون في العطف على ضمير الرفع المتصل الامثل هذا فلا احتياج لضمير
الفصل هنا والصفار بالصاد والفا الحد شراح كتاب **س** انتهى وفي كون ذلك يحصل
اعتراض الصفار نظر لانه ليس مراده بالفصل ضمير الفصل بين المؤكد والمؤكد وقد
مثل في كتابه اخرى للفصل بالفرع الذي ذكره المرادي وقل هلم هنا قاصر واللام
زائدة مقوية والمعنى ايتوا انتم انفسكم **قوله** لكون الضمير اقوى من الظاهر
قال الدنوشري هذا يخالف لما سياتي له في قوله لان الضمير لا يوكد الظاهر لان الظاهر
اقوى منه وقد يجاب بان الضمير اقوى من حيث الاعرفية كما قال هنا والظاهر اقوى من حيث
الدلالة لعدم احتياجه الى مفسر بخلاف الضمير انتهى ولا يخفى ما في نحو سهم المخالفة من
البعد بعد قول الشارح في الاعرفية فمن العجب ايراده الجواب بما يوهم الاستبعاد
وليته توقف في التعليل بانه يشكل عليه جواز توكيده النكرة بشرط مع ان التاكيد
معرفة فقد كمل ما هو اضعف منه وايضا فالنعت يكمل المنعوت مع جواز اختلافهما
في رتبة التعريف **قوله** اما الاولان الى اخره سكت عن علة التفرقة

بين

بين المرفوع وغيره وقد بيناها انفا فلا تغفل **قوله** ولا لبس هذا انما يناسب
لو جعل علة اللبس في النفس والعين ايلاءهما العوامل وهو لم يعرج على ذلك
وخصص اللبس بالمونث مع ان العلة في اللبس مطلقا ما ذكر **قوله** فهو هو
اللفظ المكرر الخ قال الزرقاني اعلم ان تعريف المص للتاكيد مبني على ان
المراد به المؤكد حيث قال اللفظ الخ واما ما في التسهيل من قوله اعادة اللفظ
او تقويته بمرادفه معنى فمبني على ان المراد ظاهره من المصدر وقولهما قبله
اي معنى ما قبله فيشمل التاكيد بالمرادف قال شيخنا اذا تقرر هذا
ظهر لك ان في كلام الشارح نظرا من وجهين اولهما انه قصر كلام المصنف
على احد النوعين حيث بين ما يقوله من لفظه وقال زاد في التسهيل فعلم
منه ان ما في التسهيل زائد على ما هنا مع ان ما هنا شامل له ثانيهما ان ايراد
التقوية لا يناسب كلام المصنف لما تبين لك من ان تعريف المص للمؤكد والتقوية
تعريف له باعتبار المصدر فكيف يجمع بينهما ويمكن الجواب عن الاعتراض الثاني
بان التقوية به مصدر بمعنى اسم المفعول وهو معطوف على المكرر اي او اللفظ
المقوى بمرادفه معنى فان قلت هذا كله خلاف الظاهر بالنسبة لما في
التسهيل فالجواب انه وان كان خلاف الظاهر لكن لا مانع منه بالنسبة لما هو
واما بالنسبة لما في التسهيل فيمكن ايضا حيث دلت الاعادة على المعاد **قوله**
ولا يزيد على ثلاث مرات قال الدنوشري نقله الدماميني في شرح التسهيل
عن الشيخ عز الدين ابن عبد السلام اتفاق الادباء على ان التاكيد اذا وقع بالتكرار
لا يزيد على ثلاث مرات واما قوله تعالى ويل للمكذبين في جميع السورة فليس بتاكيد
بل كل اية قيل فيها ويل للمكذبين فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره وكذا فباي الاء
ربكما تكذبان في سورة الرحمن انتهى وقال الزرقاني ظاهر قول الرضي يجب تكرير
اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة انه لا يتقيد بالثلاث **قوله** هو
كالتاكيد اسم بمرادفه قال الدنوشري كان الاولى حذفه ليكون على نمط ما قبله

وبعضهم يفرق بين القعود والجلوس فعليه لا يصح التمثيل به وكون الفعل
موافقا لاسم الفعل في المعنى محل نظر فليتأمل انتهى وقوله كان الاولى يقتضي ه
صحة ما قاله ووجه ما يأتي عن الزرقاني **قوله** وصمت سكت قال الزرقاني
ظاهره انه معطوف على مدخول نحو وليس بظاهر لان مدخولها مثال للتأكيد
الاسم وليس صمت وما بعده من ذلك كما لا يخفى والجواب ان قوله وصمت الى آخره
معطوف على مدخول الكاف اتكل فيه على ظهور المعنى وقوله او فعل معطوف
على فعل او يقال الواو محذوفة مع ما عطفت لانتفاء اللبس اي لتأكيد اسم
برادفه وفعل وحرف وجملة كذلك نحو الى آخره **قوله** والاكثر اقترانها بالعاطف
هذا خلاف التأكيد المعنوي قال الزرقاني وانما جاز العطف في التوكيد اللفظي
دون الفاظ التوكيد المعنوي لان التأكيد اللفظي لما كانت الفاظه متفقة اغتفر
فيه العاطف بانه وان كان يدل على المغايرة لكن الاتفاق ينفي ذلك بخلاف الفاظ
التوكيد المعنوي فانها لما كانت مختلفة كان الاتيان بالعاطف مقويا للمغايرة
فلذلك لم يجز الاتيان به فيها قال ووقع السؤال عن الجملة المؤكدة تأكيدا لفظيا
والجملة المفسرة هل كل منهما كلام او لا واجاب بعض شيوخنا بنفي الكلام عن كل منهما
قوله كما صرح به في الارتشاف لم يصرح فيه بالاختصاص وانما اقتصر عليهم ولا
خصوصية له في الاقتصار لان ابن مالك في التسهيل اقتصر عليها وصرح الرضي بان
الفا كثر قال الزرقاني ومثله في الكشاف وحينئذ فلا اعتراض على الشارح في
التمثيل باولى لك فاولى وصرح الشمني في بحث الجمل ذوات المحل بان ثم الداخلة على
الجمل المؤكدة توكيدا لفظيا ليست عاطفة هذا وقال الشهاب القاسمي اعلم
انهم اطلقوا في المعاني وجوب ترك العاطف في تأكيد الجمل التي لا محل لها من الاعراب
وهو يخالفه ما هنا ويمكن الجمع بحمل كلام المعانيين على غير ثم فتكون مستثناة ويكون
امتناع غيرها وفاقا ولا يمكن الجمع بحمل كلام النحويين على ما له محل لتمثيلهم
بالآيتين ونحوهما مما لا محل له فان قلت قد جاء العطف بالواو في القرآن ه

كما في سورة الكافرون فان قوله فيها ثانيا ولا انتم عابدون قلت قوله
الاول محل النصب لان مقول القول اي جزء مقول وجزء القول حكم المقول
فليس مما نحن فيه انتهى وقد بسطنا الكلام على ذلك في حواشي المختصر
والفاكهي وفي كون جزء المقول له حكم المقول وان قاله السعد مخالفة لكلام
المغني وقد بينا ما يتعلق بذلك في حاشية المختصر في مباحث الفصل والوصل
قوله فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالفاء قال الزرقاني ان قلت ما وجه
كونها غير مؤكدة فالجواب ان المعنى هنا ليس على ذلك بل المعنى اولى لك ما تكرهه
لاستحقاقك له لك فصرت موليا اسم مفعول فقوله تعالى فاولى معطوف
لقوله اولى للاشتكال كسرته فانكسر قاله بعض شيوخنا انتهى وقال الدنوشري
قال العلامة جلال الدين المحلي في تفسيره في النظم الشريف اولى لك فيه التفات
عن الغيبة وتهديد والكلمة اسم فعل واللام للتبيين اي وليك ما تكره فاولى اي
هو اولى بك من غيرك ثم اولى لك فاولى تأكيد انتهى والظاهر من كلامه انه جعل
اولى الثانية اسم تفضيل لا اسم مفعول وقال البيضاوي اولى لك فاولى اي ويل لك
من الولي واصله اولاك الله ما تكرهه واللام مزيدة كما في ردف لكم او اولى
لك الهلاك وقيل افعل من الويل بعد القلب كادنى من دون او فعلى من آل
يؤول بمعنى عقباك النار ثم اولى لك فاولى اي يتكرر عليه ذلك مرة بعد
اخرى انتهى وقال في القاموس واولى لك تهديد ووعيد اي قاربك ما يهلكك وفي
غالب نسخه تهديد من التفصيل فليتأمل **قوله** ويأتي بدونه نحو قوله لم قيل
تخصيص العاطف بثم والحكم على الواو بانها غير عاطفة بما لم ينتجه البرهان عليه
ولا يخفى انه لا مجال هنا لتوهم كون الواو عاطفة بل هي واو القسم بدليل اعادة القسم
به **قوله** منصوبا قال اللقاني الظاهر انه لا مفهوم له لان المرفوع مثله نحو ما
قام الا انت انت **قوله** فواضح انما يكون واضحا اذا اكد مثله على ما حمل عليه
الشارح الكلام وليس في العبارة ما يرشد اليه لان المؤكد والمؤكد قد يختلفا اتصالا

وانفصالا كما في المسيلة الاتية فعموم كلامه هنا يشمل تاكيد المتصل بمنفصل
وتفصيل ذلك انه اذا كان منصوبا نحو رايتك اياك فقال الكوفيون وابن مالك
بجوازه وذهب البصريون الى المنع وان مثل ذلك بدل وان كان مرفوعا او مجرورا
فلا يجوز اتفاقا واعلم ان المصنف لم يشرح مسيلة الضمير شرحا جامعا وقد
اوضحناها في حواشي الالفية وبينا على مذهب البصريين حكمة وقوع المنصوب
المنفصل بدلا وعدم وقوعه توكيدا له **قوله** وان كان المؤكد قال الدنوشري
هو بكسر الكاف لما ياتي **قوله** ثلاث مرات قال الدنوشري ذكر ثلاث مرات
اللهم الا ان يقال وكذا يقال فيما بعده انتهى اي لان التكرير ثلاثا يكون المكرر رابعا
قوله نحو اياك اياك حكموا بان التاكيد للضمير المنصوب مع انه لا بد له من عامل
ولا بد للعامل من فاعل **قوله** جاز ان يؤكد به قال الزرقاني التعبير بالجواز
اشارة الى ان الامر في قول الناظم اكد للاباحة اذ يجوز ايضا ان يؤكد المنصوب
المتصل بالمنصوب المنفصل قال الرضي واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد
الا بالمنصوب اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رايتك اياك ورايته اياه لكنهم
لما اجازوا توكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا توكيده بالمرفوع المنفصل انتهى
وهذا يقتضي ان تاكيده بالمرفوع هو الاصل وهذا انما يظهر على قول الكوفيين
وابن مالك واما البصريون فيوجبون في رايتك اياه ونحوه البدل كما تقدم
قوله كل ضمير متصل واما توكيده للمنفصل فيجوز ان كان مرفوعا كما مر عن اللقاني
ويمتنع ان كان منصوبا فلا يجوز اياك انت اكرمت او ما اكرمت الا اياك انت
انتهى **قوله** ان الضمير المتصل قال الدنوشري صوابه المنفصل وان كان في اصل نسخة
الشارح لفظ المتصل **قوله** اول احوال الاسم الابتدا قد يتوقف فيه فان اول
احواله الرفع لا خصوص الابتدا ولذا اختلف هل اصل المرفوعات المبتدا او
الفاعل **قوله** وعامل الابتدا قال الدنوشري الاضافة بيانية وهو بمعنى
المبتدا **قوله** احتجنا الى ضمير منفصل الخ بين المحشي وجه الاحتياج

حيث

حيث قال ما محصله انه لا يمكن تكرير المتصل بلا عماد والا صار المتصل غير متصل
ولا جعلهما متصلين بالعامل لامتناع اتصال ضميرين لا يكون احدهما جزءا
من العامل به ولا جعل التاكيد متصلا بالمؤكد لان الضمير انما يتصل
بعامله او بما هو كالجزء منه **قوله** نحو عجبت منك منك قال اللقاني انما
اقتصر على المجرور لان المنصوب والمرفوع اذا اعيد معهما الفعل كان من تاكيد
الجملة وقد تقدمت انتهى واقول عموم قوله وصل به يشمل الجميع والمثال
لا يخصص واحتمال كونه من الجملة لا يمنعه لانه احتمال لا لبس بخلاف
الجملة فيما مر ولذا عمم الشارح وكمل الامثلة **قوله** او حرفا جوابيا ان قلت لم
يجب في الجوابي الامران مع اشتراكهما في الحرفية قلت لان الحرف الجوابي قائم
مقام الجملة وكما ان التوكيد بالجملة لا يشترط شيء فكذا لما هنا **قوله** لا لا ابوح
الخ قال اللقاني ان قلت الجوابي ما وقع جوابا لسؤال متقدم كلا او نعم جوابا لمن
قال اقام زيد ولا في البيت نافية للفعل بعدها قلت كونها نافية لا يمنع ان
تكون جوابية اذ هي رد لكلام سابق عليها كانه قيل له بحبها او اتحبها فقال
لا ابوح الخ **قوله** حذفت ياؤه ضرورة هذا نظرا لكونه بمعنى ميثاق اما اذا
نظر الى لفظه فجمعه على مواثق هو القياس كمسجد ومساجد والظاهر ان
نقل كلام العيني حصل في عبارته سقط فان نص عبارة العيني والمواثق
جمع موثق بمعنى الميثاق او اصله مواثيق جمع ميثاق فحذفت الياء للضرورة
قوله ايعدكم انكم اذا متم الخ قال الدنوشري جوز الزمخشري في كشافه في هذه
الاية اعاريب الاول ان انكم الثانية تاكيد لانكم الاولى قال وحسن ذلك الفصل
الاولى من الثانية بالظرف ومخرجون خبر ان الاولى واذا انتم الخ ظرف مقدم
لمخرجون او هي شرطية وجوابها محذوف وهي معترضة الثاني ان انكم مخرجون
مبتدا والظرف خبره مقدما والجملة خبر ان الاولى الثالث ان انكم مخرجون
فاعل وقع محذوفا وهما جواب الشرط والشرط وجوابه خبر ان الاولى وكون

الفصل محسنا للتاكيد فيه نظر اذ الاصل عدم الفصل بين التابع والمتبوع
وقد يقال معنى كلامه انه حين الفصل يشبه التاسيس الذي هو الاصل
وظاهر كلامه ان جملة وانتم موكدة لانتم وكلام للموضح يخالفه فانه جعل الموكد
المعرف **قوله** مفعولا ثانيا قال الدنوشري فيه مسامحة وقوله وهو الكاف
والميم مبني على مذهب الصحيح خلافه انتهي ووجه المسامحة في الاول
ان المفعول انما هو المصدر المووول **قوله** ووجب قال السناطي قد يرد
اشارة الي ان يعاد معطوف علي امران لا علي ان يعاد لانه حينيذ يفيد
اشتراط الفصل بما ذكر وليس كذلك وبهذا يندفع قول اللقاني قوله نحو ان
زيدا الخ قلت هذا المثال ليس فيه الا اعادة المتصل دون الفصل بغير المعاد وظاهر
قوله او يفصل وان يعاد وجوب الفصل بغير المعاد قلت كانه قصد التمثيل
لما اعيد هو او ضميره والمثال لا يشترط فيه استيفا الشروط الاولي التمثيل لما
اعيد ضميره بقوله تعالي ففي رحمة الله هم فيها خالدون لحصول الفاصل **قوله**
وان يعاد هو الخ قال الزرقاني ظاهره ان الفصل بمعمول الخبر مثلا لا يكفي في اعادة
ما اتصل بالحرف فلا يكفي ان يقال ان في الدار ان زيدا قايم وطريقة الرضي خلاف
كلام المصنف اذ قال وان لم يكن غير المستقل علي حرف ولا واجب الاتصال جاز
تكريره وحده نحو ان زيدا قايم والاحسن الفصل نحو ان في الدار ان زيدا قايم **قوله**
انه فاضل قال الزرقاني الضمير هنا لا يقال فيه انه اسم ان ولا يتصف بانه في محل
نصب بل لا محل له لانه اتي به لقصد محاكاة ذلك اللفظ المتقدم ومعلوم
ان الموكد غير عامل وكذا الاسم الظاهر الواقع بعد ان الثانية حكمه حكم الضمير المذكور
نقله بعض شيوخنا عن ابن هشام **قوله** فان الثانية الخ لم يلتزم العرب
اعادة ما اتصل بالحرف بل اعادوه بارزا واعادوا ضميره اخرى علم النحاة انه ليس
توكيد المجموع الحرف وما اتصل به لان الضمير لا يوكد الظاهر فليتامل **قوله**
وهو الاولي قال الحفيد لاجل عدم التكرير صورة وقال الزرقاني وجه ذلك ان

فه

لعادته ظاهرا ربما توهم انه غيره **قوله** لان الضمير لا يوكد الظاهر اسلف هذا
ايضا اخرجه التوكيد المعنوي وسياتي في باب البدل ما يخالفه لانه قال ونحو
رايته زيدا اباه ليس بمسموع ولو سمع كان توكيدا **قوله** وظاهر كلام الموضح خلا
اي في هذا الكتاب وقال في الحواشي الحرف ان كان جوابا او مفصولا بسكتة
او باعتراضه او بعاطف فلا شرط نحو لا لا ابوح بحب بثنة انها ونحو فما من
حمام احد معتصما ونحو ليت وهل ينفع شيا ليت ونحو ليت شعري ثم هل اتيهم
قوله والموكد الثاني قال الزرقاني ظاهره انه معطوف علي التوكيد الاول وفيه
نظر فان الموكد الثاني ليس فاصلا بالنسبة الي موكده فلعل الاصل عن الموكد
الثاني **قوله** لهنا بمعناها قال الدنوشري ومن مجي البا بمعني عن علي قوله
تعالي ويوم تشقق السما بالغمام اي عنه فايدة قال الزرقاني قال في
التسهيل ولا يحذف الموكد ويقام الموكد مقامه علي الاصح قال شارحه ابن
عقيل وهذا مذهب الاخفش والفارسي وثعلب وغيرهم فلا يقال الذي ضربت
نفسه زيدا اي ضربته نفسه فان التوكيد كالا ينافي الحذف انظر بقية كلامه
وقد ارتضى الرضي القول الثاني فقال وقد يحذف الموكد واكثر ذلك في الصلة
كقولك جا الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جا قوم ضربت
كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما
عرفت في باب المبتدا من كون حذف الضمير من الصلة اولي منه في الصفة وفي خبر
المبتدا ومن الصفة اولي منه في خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف الموكد
لان الحذف للاختصار والتوكيد للتطويل فتنافيا انتهي وظاهر قوله
للتطويل ان الغرض بالتاكيد التطويل وفيه نظر بل الغرض منه ما تقدم
وهو حاصل سوا ذكر الموكد او حذف انتهي واقول نقل في المغني في مباحث الحذف
ان مذهب س والخليل جواز حذف الموكد وقد حررنا المسلة في حواشينا **هذا**
باب العطف **قوله** علي قرينه بكسر القاف بمعني كفوه ومساويه

في الشجاعة قوله بغير حرف قال الدنوشري مراده بالحرف واحد من الحروف
الاتية المتبعة فلا يشكل اقتران عطف البيان باي نحو عندي عسجد اي ذهب قوله يراد فيه قاله الدنوشري غير واضح اذ يتاتي ان يقصد بما من قوله
ما قصد به عطف بيان وليس مراد فالمراد كما هو واضح ويحتاج للفرق بينه
وبين التوكيد اللفظي بالمرادف نحو عندي ليث اسد وقد يقال ان هذا يشترط
فيه التوضيح او التخصيص قوله وخرج بذكر الايضاح الخ قال الدنوشري
ان عطف النسق اذا كان مرادفا للمعطوف عليه نحو اولئك عليهم صلوات من ربهم
ورحمة لا يخلو من ايضاح وكذا بدل الكل وكتب شيخنا الغنيمي رحمه الله
الاية ليست كذلك فان الرحمة اعم من الصلاة كما قاله شيخنا في هامش المختصر
ناقلا له عن شيخه العلامة الطبلاوي ثم لا نسلم حصول الايضاح بما ذكر ولئن
سلمناه فليس مقصودا بخلاف عطف البيان فتامله منصفا قوله ومنكر
والتنكير واحد الخ كذا في نسخ والصواب ومعرف والتعريف قوله مخالف
لاجماعهم قال الدنوشري قد يقال عليه ان الزمخشري مجتهد فلا يبالي بمخالفة الاجماع
وقد بين البيضاوي كونه عطف بيان وجوز كونه بدل بعض وعبارته مقام مبتدا
محذوف خبره اي منها مقام ابراهيم او بدل من ايات بدل البعض من الكل وقيل
عطف بيان ان المراد بالايات اثر القدم في الصخرة الصماء وغوصها فيها الى الكعبين
وتخصيصها بهذه الاية لانه من دون الصخار وابقاوه دون سائر الانبياء وحفظه مع
كثرة اعدائه الف سنة ويؤيده انه قرئ اية بينة على التوحيد انتهى كلام البيضاوي
ووجه حكاية عطف البيان بقيل مع تعليله بما ذكر كونه ليس موافقا للمتبوع
في التنكير والظاهر ان قول المصنف مخالف لاجماعهم ضعيف واشار الى ضعفه
المرادي حيث قال بعد نقل كلام الزمخشري قيل وهذا مخالف لاجماع النحويين انتهى
ووجه ضعفه ما اشرنا اليه اول الحاشية وانا لا نسلم الاجماع المذكور فتامل ثم
رايت السمين في حاشية المغني قال وفيما نقلناه عن الرضي من تجويز التخالف

من عطف البيان بالتعريف والتنكير جواب عنه ايضا اي عن الزمخشري
فيكون مذهبه جواز التخالف في عطف البيان تعريفا وتنكيرا وفي حاشية
العلامة السيوطي على تفسير البيضاوي قوله مبتدا محذوف خبره اي احدها
قال الحلبي وهو المختار قوله وقيل عطف بيان قال الزمخشري ورد عليه لان
ايات نكرة ومقام ابراهيم معرفة ولا يجوز التخالف في عطف البيان باجماع
البصريين والكوفيين وقال الصفاقسي يحتمل ان يكون الزمخشري اطلق
عطف البيان واراد به البدل كالجماعة تسامحا وكذا قال ابن هشام في المغني
قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتاخيهما ويؤيده قوله في اسكنوهن
من حيث سكنتم من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسير له
وانما يريد البدل لان الخافض لا يعاد الا معه قال وهذا امام الصنعة يسمي
التوكيد صفة وعطف البيان صفة انتهى كلام السيوطي اقول دعوى المصنف هنا
وفي المغني الاجماع على عدم جواز تخالف عطف البيان صحيحة ومجرد دعوى ان
الزمخشري مجتهد لا يقتضي ضعفها على ان تلك الدعوى غير مسلمة عند المصنف
وابي حيان وابن مالك وما ذكره الرضي لم يستند فيه لنقل وانما قالوا وفرقوا
بينهما يعني البدل وعطف البيان بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا
وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب بتجويز التخالف في المسمى عطف البيان ايضا
انتهى نعم الاظهر ان يقال في الكلام مع الزمخشري انه كان يشترط في عطف البيان
التوافق كما اجمع عليه اهل المصرين فما قاله في ايات بينات مقام ابراهيم
غلط وان كان لا يشترط فيه ذلك فمخالف للاجماع واما قصر المخالفة على خصوص
كلامه في الاية الشريفة التي هي من افراد باب عطف البيان مما لا يليق ثم الاظهر
الجواب عنه بما ذهب اليه ابن جني من جواز خرق الاجماع في الفنون الادبية كما مر
والجواب عن الزمخشري بانه اراد بالبيان البدل ذكره المصنف في الجهة السادسة من
الباب الخامس من المغني ولم يعرج عليه هنا ولا في الباب الرابع لان في الاية مانعا

اخوص البيان والبدل وهو التخالف بالافراد والجمع كما اشار اليه الشارح بقوله
وجمع المونث لايبين المفرد المذكر وقد يجاب عن هذا المانع بتاويل احدهما
بما يوافق الاخر وذلك بان يعتبر في تمام ابراهيم جهات يكون باعتبارها متعددا
على انه لايتعين ان يكون بدل كل من كل بل يجوز ان يكون بدل بعض من كل
كما مر عن البيضاوي وبهذا تعرف ما في قول الشارح ولا يجوز ان يكون بدلا
كامل قوله واخص قال الزرقاني ان قلت الاختصاص بالنسبة للنكرات
كما تقدم في النعت فكيف جعله في المعارف فالجواب انه بمعنى اخص او نحو كما يقال
في المعارف اخصها الضمير ثم العلم الخ قوله يخالف لقول س الخ قد تمنع المخالفة
لاحتمال ان س بنى ذلك على ان ال في الجملة لتعريف الحضور فدخولها يفيد
الجنس بذاته والحضور بدخولها او الاشارة انما تدل على الحضور كما حقق ذلك
ابن عصفور كما سياتي في باب توابع المنادى وان كان مخالفا لاطلاقهم ان الاشارة اعرف
من مصحوب ال قوله ثم لو قيل يشترط في عطف البيان ان يكون اجلى الخ قد يقال
اي فرق بين اوضح واجلى وهل يكون الاجلى غير واضح حتى يعترض على من يشترط
كونه اوضح ولا يعترض على من يشترط كونه اجلى ولا شك ان كون الشيء اوضح واجلى
انما هو باعتبار الاعرفية قوله اذا قصد به الخ قال الدنوشري قد يقال اذا قصد
به ذلك تعين كونه بدلا وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده قلت نعم يتعين كونه
بدلا ولا يضر في ذلك وقد صرح بعضهم بهذا فقول الش اذا قصد به الخ في محله
بل متعين والله اعلم انتهى والاقرب عندي ان مراد الشارح بقوله اذا قصد الخ
دفع ما يقال كيف يصح في عطف البيان ان يكون بدلا مع مغايرته له في الحقيقة
بدليل تعريف كل منهما بحد يخرج الاخر فتدبر قوله فلو اسقط لم يصح الكلام قد
يقال ليس المراد بقولهم في قوة الساقط انه ساقط ولا بد وانما هو معنى اعتباري
يتعلق بالمعنى دون اللفظ كما صرح به الشارح فيما سياتي اول باب البدل وقد
اجاب المص في المغني والقواعد عن جعل ان اعبد والله بدلا من الضمير فيه لما عرفته

بانه يلزم عليه خلو الصلة من العايد بقوله والعايد موجود قوله وهو طالب
ابن ابي طالب به كني ابو طالب لان اسمه على المشهور عبد مناف وقيل اسمه
كنيته قاله النووي في تهذيب الاسماء واللغات في ترجمة الامام علي رضي الله عنه
قوله فكان من جملة الخ قال الدنوشري لا يناسب قوله لان البدل الى اخره انتهى
اي لان المناسب لقوله لان البدل الخ ترك كان وان يقول فهو من جملة اخرى
لانه حيث كان على نية التكرار فهو جملة ولا بد وقد يجاب بان كان للتحقيق
كما في قوله كان الارض ليس بها هشام قوله عليه الطير ترقبه وقوعا
قال الزرقاني قال الرضي عليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى
المصير والا فهو حال وترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان
مبتدا فهو حال من المستكن في عليه انتهى واستشكل جعله حالا من الضمير المستكن
في عليه بانه يلزم على ذلك الفصل بين العامل الذي هو عليه ومعموله وهو الجملة
باجنبي وهو المبتدا لانه ليس من معمولات الخبر والجواب عنه ان هذا الاعتراض
مبني على القول بان المبتدا والخبر ترافعا اي كل منهما عامل في الاخر واما
على القول بان العامل في المبتدا الابتداء فالطير مبتدا وجملة ترقبه خبره
وجملة المبتدا وخبره حال من البكري وعليه متعلق بوقوعا المنصوب على
التعليل اي الذي ترقبه الطير لاجل الوقوع عليه قوله قال الموضح في الحواشي
الخ فيه امور الاول ان ما جعله مبني المستثنيات من ان البدل لا بد ان يكون
صالحا للحلول محل الاول وما وجه به النظر لا يظهر في نحو هند قام زيد
اخوها وانما وجهه عدم الاستغناء كما قاله هنا فكان مراده غير ذلك او انه
مبني المجموع ما ذكر الثاني انه قد يجاب عما وجه به النظر بان ذلك اذا ورد
احتملناه اما انا نجيزه من غير دليل فلا كما رايته بخط المص في التذكرة الثالث
ان مقتضى توجيه النظر جواز نصب البدل في المثال المستقل فما خص
الجواز بالمعطوف على البدل اشكل الفرق بين البدل والمعطوف عليه

مع جريان المعنى الذي نظر اليه فيهما الا ان يفرق بضعف استقلال المعطوف
على البدل المتعدد مرتبة التبعية فيه لانه تابع التابع الرابع قد يفرق
بين هذه المستثنيات وما جوزه بان ما بمعنى نعت مع اعرابه بجوز ان يلي ان
مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه **قوله** ونفترق البيان آلخ
من اوجه الافتراق ان بعض اقسام البدل وهو بدل البدا يتعدد بخلاف بقية
اقسامه على كلام بيناه في حواشي الالفية في الديباجة وعطف البيان لا يتعدد
وجوز الزمخشري في البيان تعدده ذكره ذلك في قوله تعالى ملك الناس الاية
فقال انهما عطف بيان لرب الناس لكن قال ابو حيان لا انقل شيا عن النحاة
في عطف البيان هل يجوز ان يتعدد ام لا ومن اوجه الافتراق ان البدل منه
يحذف كما في المغني في مباحث الحذف ولم يذكر فيها ان المعطوف عليه عطف
البيان يحذف وقال في بحث الجملة التفسيرية ولم يثبت حذف المعطوف عليه
عطف بيان **قوله** منها انه لا يقع ضميرا قال في المغني لان عطف البيان
في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعت لا يعطف عليه
عطف بيان وذكر ان الزمخشري ذهل عن هذه النكتة فاجاز ان يكون
ان اعبدوا الله بيانا للهاء في الا ما امرتني به قال الدماميني ويسعه هذه
النكتة بالتي تصل في القوة الى حيث يوصف الزمخشري بالذهول عنها وانما
راها غير معتبرة بناء على ان ما نزل منزلة الشي لا يلزم ان يثبت جميع احكامه له
الا ترى ان المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بني والضمير
لا ينعت مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور انتهى
وللك ان تقول الاصل فيما نزل منزلة الشي ان يثبت له جميع احكامه وقول
القوم عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات يقتضي انه
لا يمتاز عنه الا في ذلك فتصرهم المغايرة بينهما على الجمود والاشتقاق
ولو لم يكن الزمخشري ذاهلا لنبه على مفارقة البيان للنعت في ذلك الحكم كما

لا يخفى

لا يخفى ولم يذكر القوم ان المنادى المفرد المعين بمنزلة الضمير وانما يقولون
انه بني لوقوعه موقعه فتامل بالانصاف **قوله** ومنها انه لا يقع جملة في المغني
في الباب الثالث عند الكلام على الجملة التفسيرية ما نصه ولم يثبت الجمهور
وقوع البدل والبيان جملة وفيه ايضا عند الكلام على الجملة التي لها
محل ان الجملة التابعة لجملة لها محل وان ذلك يقع في النسق والبدل
خاصة وقد صرح اهل المعاني والبيان بان البيان يكون في الجملة ومثلوه
بوسوس اليه الشيطان قال يا ادم فانظر حينئذ قوة المغني
هذا باب عطف النسق قيل المناسب لقوله سابقا
بعد الترجمة بباب العطف وهو ضربان الخ ان يقول هنا والنسق
تام يتوسط الخ **قوله** بفتح السين الخ قال الدنوشري قال الشيخ تاج الدين
ابن عمر اللخمي السكندري في كتابه تلخيص العبارة في شرح الاشارة في بحث
عطف النسق يقال نسق ونسق بفتح السين واسكانها على اختلاف المعنى
قال الجوهري ثغر نسق اذا كانت الاسنان منسوقة وخرز نسق منتظم
والنسق ما جاء من الكلام على نظام واحد والنسق بالتسكين هو
مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض فعلى هذا ينبغي ان
يقال عطف النسق باسكان السين وهو خلاف استعمال النحويين اذ هو
المتداول بينهم انما هو النسق بالفتح اهـ واقول في قوله فعلى هذا ينبغي
انه يقال الخ نظر اما اولا فلان قولهم عطف النسق بفتح السين من جملة
الاصطلاحات ولا مشاحة في الاصطلاح واما ثانيا فالمناسبة
حاصلة اذا اخذناه من النسق بالفتح من قولهم والنسق ما جاء
من الكلام على نظام واحد **قوله** ما يقتضي التشريك الى اخره
فان قلت فاين التشريك في قام زيد ولم يقم عمرو قلت المراد
التشريك في المفردات فان قلت فما تصنع بقولهم ما قام زيد ولكن عمرو

فالمعطوف هنا مفرد على مفرد قلت انما هو من عطف الجمل ولكن حذف
الفعل قوله تقول جا القوم وزيد الخ قال الدنوشري تمثيل الشارح
بجا القوم وزيد الخ فيه عطف الخاص على العام بالفاء ثم وهو ممنوع
فان ذلك خاص بالواو وحتى كما في المغني وعجيب من الشارح ذلك
مع تصريحه بالمسيلة فيما ياتي واجاب شيخنا العلامة ابو بكر الشنواني
بانه في الفاء ثم يراد بالقوم شهود ليس فيهم زيد على ان يتسامح فيه
قوله والصحيح عند ابن مالك الاول اي لما تقدم من التعليل قال
الشاطبي واقول لم يتوارد مع النحويين على قصد واحد فان النحويين
انما تكلموا على التشريك في معنى العامل المتقدم ولا يشك احد ان معنى
العامل في محل النزاع انما هو لاحدهما دون الاخر لكن غير معين وعدم
التعيين لا يضر في القصد وابن مالك تكلم فيما يوول اليه هذا الكلام
اذا قصد المتكلم من عدم التعيين وعدم التعيين لمعنى العامل قد
ساوى فيه ما قبل او وام وما بعدها قوله بل عند الجميع ظاهر كلام السعد
ان هذا مذهب ابن الحاجب فقط فانه قال ومعنى الاضراب عن المتبوع
ان يجعل في حكم المسكوت عنه لا ان ينفى عنه الحكم قطعا خلافا لابن الحاجب ه
وسياتي تحقيق ذلك قوله والاصل ليسه الجمل قدره العيني بقوله ليس
الجمل بمجز يا فصل قوله لمطلق الجمع قال الدنوشري يحل كونها لمطلق الجمع
ما لم تقع قبل اما الثانية قوله ولا التفات لمن غاير بينهما هو المصنف في المغني
قال وقول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد
الاطلاق وانما هي للجمع بلا قيد انتهى ولا يخفى ان معنى المطلق هو الجمع
بلا تقييد بحال الزمن معية او غيرها فالتقييد بالمطلق اطلاق في المعنى
فزعم انه غير سديد غير سديد قوله وهو تحقيق الخ تعريض بابي حيان
حيث قال وهذا ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو قول ثالث

خارج

خارج عن القولين فيجب اطراحه قوله وتنفرد الخ تبع الناظم في ذكر ذلك
هنا وينبغي تاخيره للفصل الاتي اخر الباب او ذكر اختصاصهما بعطف عامل
من ان تبقى معموله هنا ثم المراد انها تنفرد بكل واحد من تلك الامور
لا بالمجموع على ما حرره الدماميني واستشكل عبارة المغني بعده
بما انفردت به احتمالا معطوفها للمعاني الثلاثة القبلية والبعدية
والمصاحبة لان حتى يشاركها في ذلك ولهذا لم يذكر المصنف هنا
ولا الشارح فتفطن له وكلام الش صريح في ذلك لانه ذكر الامر السابع وقوله
بعد ذكر الامر الخامس عشر واما عكسه الى قوله فيشاركها فيه حتى اذا
علمت ذلك عرفت ان قول الزرقاني انفرادها بذلك بمعنى انه لا يوجد في غيرها
جميع ذلك الامور كان يوجد فيه بعضها فلا اشكال انتهى بمعزل عن المقام
قوله وجلست بين الخ قال الدنوشري ويجوز ان يقال بين زيد وبين عمرو
بزيادة بين الثانية للتاكيد كما قاله ابن بري وغيره وبذلك يرد على منع
الحريري ذلك قوله اماكن الدخول قال الحفيد يحتمل ان يكون مرادهم ان في
الكلام مضافا فاحذ وفاؤه بزول الاشكال وان يكون هذا تفسيرا معنويا
ولا مضاف محذوفا في الكلام ولكنه لما كان كل من الدخول وحومل مشتملا
على منازل مخصوصة جاز دخول بين عليه من غير انضمام شي اخر لانه متعدد
انتهى وهو شرح حسن لكلام المصنف لانه نسبه للجماعة يعقوب وخطاب
ومن تبعهما فحمل كلامه على تقرير خطاب وقصره عليه قصور كما لا يخفى
قوله اذا كان كل فريق الخ قال الدنوشري صواب العبارة ان يقال اذا
كان كل فريق خصما لمن هو من فريقه فيكون اختصام العمرين بعضهم
مع بعض عقب اختصام الزيدين بعضهم مع بعض قلت اجيب عنه
الخ قال الدنوشري الجواب غير ظاهر عند التامل قوله عطف سببي على اجنبي
الخ لم يكتفوا بالفاء كما اكتفوا بها عند الاحتياج الى الربط في الجمل وعللوه بانها

تجمل الجملتين واحده فتكون مشتملة علي الرابط فقد تعالى اذ اكتفوا بها في
الجمل فغي الواحده اولى لاقتضايها الترتيب بخلاف الواو فانها لا تقتضيه كما
لا ينافيها فان قصد الترتيب فالظاهر انها كالواو في الربط ها هنا **قوله**
عطف ما تضمنه الاولى قال الدنوشري الظاهر انه من عطف الخاص علي العام
وسياتي ذكره له فيكون مكررا متاملا مع مشاركة حتى لها في ذلك فكيف
يكون من خواص الواو انتهى واقول الظاهر ان هذا اعم من عطف الخاص
علي العام الاتي لانه يشمل مثل فاكهة ورمان وان الاول ليس عاما لان النكرة
في سياق الاثبات لا تعم عموما شموليا ويقال انه متضمن لصدقه به وعبر
بعضهم عن هذا بعطف الاخص علي الاعم وهذا ابنا علي ارادة العام
الاصولي لكن كان ينبغي للشارح ان يمثل بنحو هذا لا بالاية الشريفة
لان المعطوف عليه فيها عام لتعريفه بال وفي الاشارة الالهية
للطوفي في الكلام علي قوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان
بان يحتج به علي جواز عطف الخاص علي العام وهو المثال المشهور فيه
وقال بعض الفضلا ليس هذا من امثلة ذلك لان شرطه ان يكون المعطوف
عليه عاما يتناول المعطوف بعمومه ثم يعطف بعد ذلك تخصيصا له بالذكر
كجبريل وميكائيل عطف علي عموم ملائكته وليس هذا كذلك لان فاكهة نكرة
في سياق الاثبات فهو مطلق لا عام فلم يتناول النخل والرمان حتى يكون عطف
خاص علي عام وهذا الكلام صحيح غفل عنه اكثر الناس بل كل من رايناه تكلم
فيه وانما نبه عليه الشيخ الامام الفاضل شهاب الدين القرافي المالكي **قوله**
عطف عامل قد حذف الخ هذا سياتي في كلام المصنف فكان ينبغي التنبيه علي
ذلك ثم المراد انها انفردت بذلك اذا كان جمع العاملين معنى واحد والا ورد
اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير بذهب الثمن صاعدا ناله في المغني
قوله السادس جواز فصلها قال الزرقاني قال الرضي واما الفصل بالظرف

او

او غيره بينها العاطف والمرفوع او المنصوب فمختلف فيه منع منه الكساي
والفرا وابو علي في السعة وذلك اذا لم يكن الفاعل معطوفا بل يكون عمرو لا
من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي بعده نحو
ضربت زيد وعمرو وابكر وجاني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف
قال اتعرف ام لا رسم دار معطلا من العام يغشاه ومن عام اول قطار
ونارا نجري كانها مضلة بو في رعيل معجلا فان كان الفاصل ايضا معطوفا
علي مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور
نحو جا امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا وقد يجوز
مررت اليوم بزيد وامس عمرو وكما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال
ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمعطوف والمرفوع او المنصوب بما
ليس بمعطوف لان العاطف كالنايب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه
وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله ولجاز ذلك عندهم في السعة
لجواز الفصل بين الناصب والرافع ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار
ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام
زيد ثم والله عمرو واذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لانه تكون
الجملة اذا جوابا للقسم فيلزمها حذف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا
علي ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة علي ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط
ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمد الظن عمرو
بشرط ان لا يكون العاطف الفا والواو لكونهما علي حرف واحد فلا ينفصلان
من معطوفهما ولا ام لان ام العاطفة اي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة
الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما لا يجي في حرف العطف **قوله** السابع
جواز تقديمها الخ قال الزرقاني اقتصر الرضي علي ما عنده التفتازاني واقتصر
في جواز ذلك في الضرورة امورا ان لا يكون العامل حرفا وان لا يتقدم

المعطوف علي العامل وان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا او بمعناها نعم
ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء ثم واو ولا في ضرورة الشعر علي المعطوف
عليه نحو ضربت وعمرا او فعمرا او ثم عمرا او او عمرا او لا عمرا زيدا بشرط
ان لا يتقدم المعطوف علي العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت
وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو
كالالة للعمل ومرتبة الالة بعد المستعمل لها ولاستشناع كون التابع متقدما
علي متبوعه وعلي متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع ومن ثم لم يتقدم علي
معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيد ضربت انت بالعطف
علي التاء ولم يتقدم علي المعطوف عليه اذا كان مبتدا او خبر دخله حرف
ناسخ او لا فلا يجوز ان وعمرا زيدا قايمان وما وزيد عمرو قايمين لضعف الحرفين
فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول انا وعمرو زيد فمنطلقان
والذي وابوه وزيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قايمان وكيف وعمرو
زيد قايمان لانه يتقدم علي العامل ايضا وهو اما الابتدا او الخبر علي المذهبين
فاذا تقدم الخبر نحو قايمان وزيد عمرو جاز اضطراب التاخر عن العامل
علي المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون
مقرونا بالا او بمعناها فلا تقول ما جاني وزيد الا عمرو وانما جاني وزيد عمرو
وذلك لما تقدم في باب الفاعل ان ما بعد الا في حيز غير ما قبلها لفظا لانهما
نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلهما المعطوف الذي هو في حيز
ما بعدها انتهي وقوله كالالة اشارة الي انه ليس الة حقيقية وهو كذلك
لان العامل ليس موثرا حقيقة وانما الموثر هو الفاعل فكذا الته ليست
الة حقيقة وقوله لانه يكون اقوي ان يتقدما الخ اي لان العامل اما ان يتقدم
موخرا لا فادة الاختصاص كما هو راي بعض او بتفسير متقدما عليه فقط
ولا وجه لتقديره متقدما علي العامل وقوله وكذا لم يتقدم الخ الي لانه يلزم

تقديمه

تقديمه علي العامل وذلك لان الغرض ان المعطوف عليه لزم اتصاله به
بعامله وحيث كان لازم الاتصال لزم التقديم علي العامل وقوله ولم يتقدم
علي المعطوف عليه الخ معطوف علي يتقدم قبله وتشبيه في الامتناع به
خاصة لتعليله بغير تعليل السابق واللاحق ومن هذا استفدنا
اشتراط ان لا يكون العامل حرفا وقوله لتاخره عن العامل علي المذهبين فيه
نظر لانه لم يتاخر عن العامل الذي هو الابتدا بل تقدم عليه قوله
قاله التفتازاني في شرح المفتاح نقلا عن المحققين قوله عطف الجوار اي بنا
علي انه يكون في النسق وفي الباب الثامن من المغني انه لا يكون فيه عند
المحققين وانما يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا قوله جواز حذفها
في المغني ما يقتضي عدم اختصاصها بذلك لانه قال حذف حرف العطف
ثم قال وحكي ابو الحسن اعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج علي اضمار او به
ويحتمل البدل المذكور يعني الاضطراب انتهي وقال الرضي وقد تحذف او مع
دون معطوفها كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا اللبنا اي او لبنا
وذلك لقيام قرينة دالة علي ان المراد احدهما انتهي قال الزرقاني نقلا عن
بعض مشايخه والقرينة انكار الجمع بينهما قوله ولا الغلايف قال الدنوشري
كان الاولي ان يقول ولا الشهر الحرام انتهي لتقدمه في التلاوة علي ما ذكره
فهو اولي مما صنعه لايهامه ان ما قبلها لا شاهد فيه قوله ولا الضالين
اي فانها في غير معني النفي وقد يتوقف في هذا ويقال بل هو نفي حقيقة كما صرحوا
به في باب المبتدا والخبر قوله العقد علي النيف المراد بالعقد ما كان من مرتبة
العشرات او المئين او الالوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الاحاد وهو
بتشديد الياء وتخفيفها وهو واوي العين من ناف ينوف اذا زاد وهذا الحكم
محله عند ارادة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة اما مع انتفا
قصد الترتيب والا فلا مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين به

او ثم عشرين اذا قصد الترتيب بلا مهلة اوبها قاله الشمني **قوله** عطف
النعت اراد بالجمع مافوق الواحد اذ المذكور هنا اثنان **قوله** كقوله ان
الرزية الخ مثال ما حقه التثنية ومثال ما حقه الجمع قول ابي نواس
اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس
والحق ان مدة الاقامة ثمانية لان ما بعد الثالث خمسة ايام بيوم الرحيل
فانظر المغني دش وحم **قوله** امتناع الحكاية معها فيه نظر لان الناظم
اطلق ان اقتران العاطف بمن يبطل الحكاية ولم يقيده ولا شراحه بالواو
فقط بل هو وغالب الشراح اطلقوا وبعضهم قيده بالواو والفا فالصواب
ان يجعل بدل هذا انه لا يبطل حكاية التابع بها نحو من زيدا وعمرا فراجع
باب الحكاية **قوله** المعنوي حمل الترتيب عليه لانه الاكثر كما ينبني عليه قوله
بعد وقد يكون للترتيب الذكري والمتبادر انه جعلهما داخلين في كلام المص
وقد ذكر المص في المغني ان الترتيب نوعان ولم ينبه على ملة الذكري لكن الظاهر
انه هنا لم يرد الا المعنوي فلا ينبغي ادخال الذكري في كلامه والدليل على انه
اراد ذلك اعتراضه على معنى الترتيب بالاية وبنحو توضا فغسل الخ وجوابه
بان المعنى اراد فانه لو اراد الترتيب مطلقا لم يصح الايراد ليحتاج الى ذلك
الجواب ويؤيد هذا ان الش جعل كون الفا للترتيب الذكري فيهما جوابا ثانيا
وبهذا يعلم ان كلام الش اولا وثانيا غير متناسب والذي اوقعه في ذلك الصنيع
كلام المغني وهو مشكل كما يعلم بالمراجعة ولو ان الش اقتصر على تقييد الترتيب
في كلام المص بالمعنوي ثم قال بعد ايراد المص الاية والحديث وهذا مبني على تخصيص
الترتيب بالمعنوي ولو جعلت له وللذكري حمل ما في الاية والحديث على الذكر
لم يتجه الاعتراض واستغني عن الجواب طابق ما في المقال مقتضي المقام كما لا يخفى
على العارف باساليب الكلام والحاصل ان الاية ونحوها انما يعترض بهما اذا
لم تكن الفا للترتيب الذكري بل كانت للمعنوي فقط **قوله** وتعقيب كل

شي بحسبه كذا في المغني قال الدماميني يشير الى ما قاله ابن الحاجب من ان
المعتبر ما يعد في العادة مرتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة
تقتضي في مثله بانتفا المهلة وقد تقصر والعادة تقتضي بالعكس فان
الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الفا
وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول امر تقتضي العرف
بحصوله في زمان اقل منه والذي يظهر من كلام الجماعة ان استعمال
الفا فيما تراخى زمانه ووقوعه من الاول سواء قصر في العرف او لا
وانما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المص ان استعمالها فيما يعد بحسب
العادة تعقيبا وان طال الزمن استعمال حقيقي فتامله انتهى ولا يخفى
ان كلام المصنف هنا ابى من حمل التعقيب على هذا المعنى والظاهر انه
اراد ما يتبادر منه بدليل اعتراضه الاتي عليه وما ذكره من جوابه كما
اشرنا انفا اليه **قوله** وارجليه يحتمل ان يكون رجليه منصوبا فيهما غسل
فيكون من عطف الجمل او ان يكون بالعطف على راسه فيكون اخبارا عن المسح
على الخفين **قوله** اي يابسا اسود هذا بنا على ان احوى بمعنى يابس
من الجفاف وعليه فمعنى احوى صفة لغثا وقيل انه بمعنى الاسود
من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسره به هاهنا وان احوى حال من
المرعى واخر لتناسب الفواصل وجعله حينئذ صفة لغثا كجعل فيما
صفة لعوجا قاله في الباب الخامس من المغني **قوله** فمضت مدة قال
اللقاني هذا التقدير لا يدفع الاعتراض لان مضي المدة لا يعقب ما قبله
انتهى وفي الرضي اعلم ان افادة الفا للترتيب بلا مهلة لا ينافيه كون الثاني
المرتب يحصل بتمامه في زمن طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما
تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة
فان اخضرار الارض يبتدي بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة

فجي بالفا ولو قيل ثم تجي نظرا الي تمام الاخضرار جاز انتهي وبه يندفع ما
قاله اللقاني وقد يستغني عن جواب المصنف بما تعلق في كلام الشارح تبعا
لغيره من ان التعقيب في كل شي بحسبه الا تري انهم جعلوا تزوج فلان
فولد له من التعقيب قوله لانها رفوت الظاهر الخ قال الدنوشري فيه
مسامحة قوله وانما ابرز الضمير لان الفعل الخ قال الدنوشري جعله ذلك
من ذلك القبيل محل نظر كما لا يخفي بل قد يقال ان الفعل جري هنا على من
هو له وانما اكد بالضمير لزيادة الايضاح قوله والاول نحو ثم ترا الي اخره
هذا بنا علي ما في بحث الروابط من الباب الرابع من المغني وفي الجملة
السادسة مما له محل من الباب الثاني انه يجب ان يدعي ان الفا تخلصت
لمعني السببية واخرجت عن العطف في هذه الاية ونحوها وقول الي البقا
في هذه الاية انها عاطفة تجوز او سهو ويأتي تحل كلامه هذا الخ البحث في كلام
الش فتدبر قوله يحسرا في المصباح من باب ضرب وقتل قوله اي ينكشف
يوخذ منه ان يحسر مبني للفاعل وفي شرح الاشموني علي هذا الكتاب يحسر مجهول
والما رفع بالنيابة قوله واستشهد بهذا البيت قال الدنوشري كون
هذا البيت من حذف ذا ان الشرطية محل نظر فليتامل ووجهه ان الفا في قوله
فبه وابا في ذلك لانها لا تقترن بالجواب اذا صلح لمباشرة الاداة كما هنا
قوله اذا غار قال الدنوشري ينافيه قول بعضهم في قول الشاعر
فعيناي طورا تغرقان من البكا ... فاعشي وطورا تحسران فابصر
وقوله يحسران يجوز ان يكون من قولهم حسر البحر اذا نضب الما عن
ساحله ويجوز ان يكون من حسرت القناع ويكون على هذا مفعوله محذوفا
انتهي فبراه قال اذا نضب الما عن ساحله والشارح قال اذا
غار فليتامل انتهي ولا يخفي ما فيه لانه اذا غار نضب كما هو ظاهر
قوله واما ثم صرح الشمني في بحث الجمل ذات المحل بانها تلحقها التا الثانية

اللفظ وتختص بعطف الجمل قوله وزعم قوم الي قوله وزعم الاخفش
كانه لم يقل واعترض على المعني الاول بقوله تعالي ثم جعل منها زوجها
وعلى الثاني بنحو اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان
مجرد الاعتراض لا يقتضي انكار الحكم او تخلفه والذهاب الي خلافه كما هم
في الفا فانه لم يذهب احد الي عدم افادتها الترتيب وتخلف التعقيب عنها
والمقصود بيان ان بعضهم ذهب الي ذلك هنا فلو جري هنا في التعبير
على نظير ما مر في الفا لم يفد المقصود قوله واجيب بان ثم الخ اجاب في
المغني بخمسة اجوبة ولم يذكر هذا الجواب ومن جملة اجوبته ان الذرية
اخرجت من ظهر ادم ثم خلقت حوا من قصيراه قوله لترتيب الاخبار
اي وليست للترتيب المعنوي والترتيب في الاخبار هو المعبر عنه بالترتيب
الذكري وقد جعله من جملة الاجوبة عن اية الزمر في المغني انها للترتيب
الذكري قوله ولا تراخي بين الاخبارين اي لا يتصور التراخي بينهما
فتخلف في هذه الحالة عن ثم قوله قال في المغني الي اخره قال الدنوشري فيه نظر
اذ الذي فيه قول والظاهر انها واقعة موقع الفا في قوله كهز الرديني الي اخره
انتهي واقول كون ثم بمعني الفا لا يندفع الاعتراض لان الفا ايضا للترتيب
ثم ان قول المص وقد تقع موضع الفا يمكن ان يجعل هذا اشارة الي الرد على
الاخفش فلو قال الش عقبه قوله كهذا البيت وقوله تعالي ثم اتينا موسى
الكتاب وقوله اعجبني الخ وبهذا ارد على الاخفش حيث زعم ان ثم الخ وعلى ابن
مالك حيث جعل منه الخ كان حسنا على فهمه في الاية فتامل قوله وجوابه
ان الترتيب الخ قال الدنوشري توقف بعضهم في فهمه قوله واما حتي لم
يتعرض لبيان معناها والمناسب لما فعل في اخواتها السالفة بيان ذلك
وهو ترتيب اجزا ما قبلها ذهنا قوله ويحلون نحو جا القوم الخ هذا مقتضي
صنيعهم في باب الاشتغال حيث قالوا يترجح في الاسم الواقع بعد حتى ان يكون

منصوبا بفعل يفسره المذكور ونبه اللقاني هناك على انه الحق خلافا لما
هنا وتعقب بان الكلام في المحلين مبني على اعتبارين كما بيناه في حواشي
الفاكهي في باب الاشتغال **قوله** شرطه اربعة امور زاد في اشتراط حصول
الافادة فلو قال اتيتك الايام حتى يوما لم يجز واعترض بان هذا معلوم من
بحث الكلام وايضا فالغاية مغنية عن ذلك لان معناها كون المعطوف
متصفا بزيادة او نقص بان يزيد ذكره تحبيرا ومبالغة في المعنى بحيث لو
لم يذكر لم يحصل الشعور به **قوله** او افرادا من جمع قال الدنوشري فيه نظر
اذ الظاهر ان المشاة جزء من كل فهو داخل في الاول فليتامل انتهى وكتب شيخنا
العلامة الغنيمي رحمه الله بعده تاملنا ذلك فوجدناه غريا عن تحرير
في المسألة وهو ان الحجاج ان اريد به المجموع اتجه كلامه والشارح لم يرد ذلك
بدليل عطفه على ما قبله فلا نظر في كلامه اذ لم يدخل في الاول كما زعم ثم كتب
الدنوشري بعده ثم رايت الشمني قال في حاشيته على المغني قوله الثاني ان يكون بعضا
من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزءا من كل كاكلت السمكة حتى
راسها يعني بعضها من جمع في المعنى سواء كان جمعا في اللفظ ولم يكن وفي الشرح
اراد اما يكون جزئيا من كلي بدليل مقابلته بالجزء من الكل والا فلو اريد بالبعض
ما هو اعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة وليس المراد بالحاج المجموع
من حيث هو مجموع والا كان المشاة حينئذ جزءا لا جزئيا انتهى والفرق
بين الجزء والجزئي والكل والكلي ان الجزء يقابل الكل والجزئي يقابل الكلي
والكل هو المجموع او المركب من شيئين او اكثر والكلي هو المفهوم الذي لا يمنع
نفس تصوره وقوع الشركة فيه انتهى كلام الشمني وتبين به ان ما قلناه
اولا نشا عن تحرير فسقط قول المتعصب وهو اخيه الغنيمي انتهى واقول
الذي يتبين ان الشارح حاول شرح كلام المصنف هنا بكلام المغني فما قاله الغنيمي
وجيه نعم ما حاوله الشارح غير متعين **قوله** وضابط ذلك انه الى اخره من هذا

امتنع

امتنع ضربت الرجلين الا افضلهما لانه لا يجوز الا افضلهما لما ذكره الشمني
ان شرط الاستثناء المتصل ان يتناول الخ **قوله** في غاية النقص المعنوي اي
كما هو قضية كلام المص وقال اللقاني ان قول القائل حتى الصبيان من النقص
الحسي كحتى مثقال الذرة لا المعنوي **قوله** وبقي شرط اخر قال شيخنا
العلامة الغنيمي رحمه الله انظر هل يغني عن هذا الاشتراط اشتراط
الغاية في المعطوف وايضا هذا المثال الذي مثل به المانع فيه شرعي والكلام
في حتى انما هو على طريق اللغة كما قيل بذلك في او اذا كانت للتخيير والاباحة
فلا مانع فيه من الاشتراك لغة اذ الصوم لغة الامساك وكان يمكن التمثيل
بنجومات الناس حتى نجم الذنب ولعله اوضح من امثاله وان كان لا يخلو
عن شيء انتهى وكانه قدس سره فهم ان المثال حتى عيد الفطر والا فيوم الفطر
لا يمكن صومه لغة لانه بعد التقييد عنه بانه يوم فطر يستحيل صومه
فتامل **قوله** سواء وجدت لفظ سواء اولا اي او لم توجد لكن لا بد من وجود
ما يشبهها من ما ادري وما ابالي ونحوهما **قوله** بحيث يكون الى اخره فيه
اشارة الى الاعتراض على المصنف لان قوله هي الداخلة على جملة في محل المصدر
ظاهره ان الذي في تاويل المصدر الجملة الداخلة عليها الهمزة مع القطع انها
والهمزة جميعا في تاويل المصدر واعلم ان المتبادر من صنيع المص ان هي الثانية
عايدة على همزة التسوية لا على ام كهي الاولى والا لم يحتج الى اعادة هي ولا
العطف بل كان يكفي ان يقول الداخلة والشارح جعلها عايدة على ام حيث
قدر بعد العاطف قوله المسبوق الخ لان المسبوق بهمزة التسوية ام ولم يظهر
وجه ذلك وان كان صحيحا لان كلا من الجملتين في محل المصدر **قوله** واسمية قال
الدنوشري خالف بعضهم في وقوع الجملة الاسمية بعد ام الواقعة بعد همزة التسوية
والصحيح الجواز كما مشى عليه الموضح قال المرادي وقد عادلت بين مفرد وجملة
كقوله سواء عليك النفر ام بت ليلة **قوله** اي لست ابالي الخ قال الدنوشري



كان الاولى الاتيان بمصدر ثاني وهو الثاني كما اتى بمصدر واقع وهو الوقوع
وقد يقال قدر ذلك بيانا للمعنى وانه جائز انتهى واعلم ان الدماميني و
قال في هذا المثال قولهم لا ابالي اقمت ام قعدت الذي يظهر لي فيه ان الجملة
الواقعة بعده في محل نصب والفعل معلق قال الجوهري وقولهم لا اباليه
اي لا اكترث به انتهى فهو فعل متعد بنفسه ويقرب من معنى الفعل القلبي
لان معنى لا اكترث به لا اذكر فيه اذ ذاك فجاء التعليق من هذه الجهة
هذا وعدى الشارح ابالي هنا بنفسه حيث قال اي لست ابالي بعدو وعداه بعد
بالباء حيث قال اي ما ابالي بقعوده الخ وفي تهذيب الاسماء واللغات ان الفقهاء
استعملوا لا ابالي به وهو صحيح وان زعم بعضهم انه لحن وان الصواب
لا اباليه فانه لم يسمع من العرب الا هكذا غلط فانه ثبت في الصحيح
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالي بتاخير العشاء وبسط الكلام
في ذلك **قوله** ام صمتكم قال الدنوشري فيه نظر وكان ينبغي ان يقول صمتكم كما هو
في قوله اي سواء عليكم الانذار وعدمه فمعطف بالواو وكذا يقال في قوله ام
قيامه **قوله** لحكم الخ فيه نظر يظهر بالتامل في قولنا اقام زيد ام قاعد انتهى
ووجه ذلك ان المطلوب في هذا المثال التعيين لاحد الشيئين المحكوم عليه
وهو زيد لانه هو المعلوم الثبوت **قوله** او متاخر عنهما قال اللقاني وظاهر
قول ابن الناظم في اقائم زيد ام قاعد يجوز ازيد قائم ام قاعد جواز تقديمه
عليهما **قوله** وان ادري اقريب الاية يجوز ان يكون ما توعدون مبتدا
وما قبله خبر عنه ومعطوف وان يتنازع قريب وبعيد ما والاظهر على قول
البصريين انه يرتفع ببعيد لا بقريب وعلى كل قام بين مفردين لان المراد
بهما المسئول عنهما وان توسط بينهما غيرهما كما اوضحناه في حواشي و
الاعنية واما مثل ان ادري اقريب ما توعدون ام يجعل له ربي امدا فالمسئول
عنه الثاني ام يجعل له ربي امدا ليس فيهما مفرد يصلح للسؤال عنه **قوله**

واهي

واهي بسكون الهاء في التسهيل ما يقتضي انه قليل وغيره جوان الاسكان في
ذلك لم يجي الا في الشعر **قوله** ومختلفين نحو اانتم الخ هذا ذكر اللقاني انه ابن
الناظم زاده وقال وزاد المفرد والجملة ومثل له بقوله تعالى وان ادري اقريب
ما توعدون ام يجعل له ربي امدا بناء على ان ما توعدون غير مسئول عنه فيما
قبل ام فيه مفرد **قوله** لان الارجح كون انتم الخ قال الدماميني لان الاستفهام
بالفعل احق منه بالاسم وقد يقال لا ينبغي في هذه الاية ترجيح تقديره فعلا
على كونه مبتدا بل يكون الامران في نظر النحوي على حد سواء وذلك لان للفعلية
مرجحا وهو كثرة ايلاء الفعل الهمزة كما تقدم وللاسمية مرجحا وهو تناسب
المتعاطفين فاستويا وايضا فان الاستفهام المعادل بالهمزة ليس حقيقيا
فلا ينبغي على رايه ان تكون ام فيه متصلة **قوله** انها لابل ام شا قال اللقاني
جرى اول كلامه على التعيين فلما تبين له الخطا اضرب عنه مقبالا بالشك
قوله والشا ليس جمع شاة الخ قال الدنوشري ينظر ما المانع من جعل شاء
مفرد الشا **قوله** خلافا لابن جني قال الدنوشري قال الدماميني ان مذهب
ابن جني والمغاربة ان ام المنقطعة غير عاطفة خلاف ما حكى عنه الشارح **قوله**
وادعى ابن مالك الخ قال الدنوشري ولكن ام المنقطعة عاطفة عند ابن مالك
قوله وحذفت الهمزة قال الدنوشري مراده انها محذوفة قبل ان والتقدير ان
ذلك الخ وينظر ما فائدة التوكيد بان **قوله** وانتصب شا الخ قال الدنوشري
يفهم منه انه في محذوفة قبل جهنم ولا يجوز ان يعطف جهنم على جنة لان ام
المنقطعة ليست عاطفة الا على راي تقدم وقوله في جنة من جملة التمني
والتقدير بل ليتها ضجيعتي في جنة ولذا يقال فيما بعده والشاهد في ام
الاولى والثانية كما يفهمه ظاهر كلام الشم **قوله** كانها الخ قال الدنوشري هذا
قول ابي عبيدة فقط كما في المغني **قوله** بعد الطلب اي بعد صيغة الطلب لانه
لا طلب في التخيير والاباحة والظاهر ان المراد بالطلب الامر اذ الاستفهام

لا يتاتي به تخيير ولا اباحة وكذا باقي انواع الطلب فليتامل ففي الرضي ما يخالفه
في غير الاستفهام **قوله** او للاباحة ليس مرادهم الاباحة الشرعية لان الكلام
في معاني او قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب العقل والعرف في اي
وقت كان وعند اي قوم كانوا **قوله** او للابهام المفهوم من كلام النحويين و
ان الابهام هو التشكيك ومقتضى كلام المطول والمختصر انه غيره لان فيهما
بعد قول التلخيص او التشكيك ما نصه او الابهام ومثله بالاية وقال الحفيد
الفرق بينه وبين التشكيك ان المقصود في الاول الاخفا بحسب بادي الراي
انتهى واما الفرق بين الشك والابهام فواضح قال بعضهم الشك يستوي
فيه المتكلم والمخاطب والابهام يتعلق بالمخاطب فقط بخلاف المتكلم فانه عالم
بحقيقة الامر **قوله** نحو انا او اياكم الخ قال الدنوشري فيه نظر اذ لم تقع او
فيه بعد الخبر وكذا يقال في التقسيم فيما ياتي وفي كلام الشارح اشارة الى ما
قلناه حيث قال فيكون الشاهد في او الثانية انتهى واقول لا يخفى ان هذا النظر
كليل لان المص مثل بالاية ولم يعين ان الشاهد في الاولى او الثانية وحمل كلام
على الثانية ممكن كما فعل الشارح وقوله وكذا يقال في التقسيم لا يظهر له وجه اذ
او في او فعل او حرف بعد الخبر وهو قوله الكلمة اسم الا ان يقال الخبر انما هو المجموع
في الحقيقة ولا يخفى ما فيه اذ الكلمة كل واحد لا المجموع ثم هذا مبني على اشتراط
تقدم الخبر في التقسيم وياتي ما فيه وكان اللايق بالدنوشري ان يبين وجه
تخصيص الشاهد بالثانية الذي اشار اليه الشارح وقد تقدم الكلام و
الخبر دون الاولى لعدم تقدمه لان ان واسمها ليس بكلام لكن قد يجاب بان
قوله لعلى هدى او في ضلال مبين خبر عن الاول وحذف خبر الثاني او بالعكس اذ لا
يتعين كونه خبرا عنهما وان صلح لذلك لكونه جارا ومجرورا فيمكن تقدير
متعلقه مثنى وحينئذ فالشاهد في الاولى والثانية **قوله** وللتفصيل
ظاهر كلامه ان التفصيل غير التقسيم وقال في المغني بعد ان ذكر ان ابن مالك ه

تارة عبر بالتقسيم وتارة بالتفريق المجرد ما نصه وغيره عدل عن العبارتين فعبر
بالتفصيل ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى انتهى وهذا
يقتضي ترادف التقسيم والتفصيل فقد مثل ابن الناظم بهذه الاية ه
للتقسيم والعجب ان شراح المغني كالشارح لم يتعرضوا للمعارضة الاوضح
للمغني ولا يقال التفصيل يستدعي سبق اجمال بخلاف التقسيم كما قد يتخيل
من كلام الشم لانه مدفوع بان التقسيم يستدعي تقدم ما يتناول الاقسام قال
الشمني وقال اللقاني الفرق بين التفصيل والتقسيم ان التفصيل تبيين للامور
المجتمعة بلفظ واحد والتقسيم تبيين لما دخل تحت حقيقة واحدة ففي ه
الاية جمعت الامة اليهود والنصارى في لفظ واحد وهو الضمير المسند اليه قال
التفصيل لجمع قولهم فيه وبيانه ذلك فيما بعد **قوله** فقالوا الكلام جزئي الخ ه
اشارة الى دفع ما يقال التفصيل انما يكون في الخبر لا في الطلب وهو في الاية في الطلب
وهو كونوا وحاصل الجواب انه انما هو في الخبر اذ التفصيل الذي في وللاجمال
الذي في قالوا وهو خبر وهذا بناء على التفصيل لا بد ان يتقدمه الخبر كما هو
قضية عطفه على الشك لكن صرح الشاطبي كما نقلناه في حواشي الالفية بان
ما عدا التخيير والاباحة والشك والابهام من معاني او يكون بعد الطلب والخبر
وحينئذ فينبغي ان يقدر عامل لقوله وللتفصيل بعد العاطف والتقدير و
ويكون للتفصيل ويدل له ما ياتي من حكاية الفرا والحق ان الشارح انما قصد
تحقيق المقام وبيان الواقع من وقوع او في الاية بعد الخبر اذ لم نر من صرح باشتراط
تقدم الخبر فيما عدا الشك والابهام والعطف في كلام المص لا يقتضيه لما عرفته من
انقطاعه عما قبله في التقدير فتامل **قوله** وعدل عنه في التسهيل الخ قال في شرحه
التعبير به اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود قال
الدماميني لم اتحقق الى الان الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه
يكونان به متباينين حتى اذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتا في محل قلنا

يسوغ الاتيان بما شيت من الواو واو ولكن استعمال الواو اجود وقال الشمني
يمكن الفرق بان التقسيم جعل الشي اقساما يستدعي تقديم ما يتناول الاقسام
سوا كان كليا نحو الكلمة اسم وفعل وحرف او كلا نحو اثنان صدور ساح
او سلاسل واما التفريق فهو قطع الاتصال بين شيين فاكثر وذلك لا يستدعي
تقدم ما يتناول فهو اعم من التقسيم عموما مطلقا وبعبارة اخرى التقسيم
يقع في كلي المذكورات او كلها والتفريق يقع في المذكورات **قوله** اذهب الي زيد
الخ قال الدنوشري فيه وقوع او بعد غير الخبر والعطف مقتضي لخلاف ذلك
فان قوله وللاضراب معطوف علي قوله قبل للشك المشترط فيه وقوع او بعد
الخبر فيكون ما عطف عليه كذلك ويمكن ان يقدر له عامل يكون به منقطعا عما قبله
كان يقدر تاتي بعد الواو وقال الرضي والسعد كما نقله بعض المشايخ ان
او الاضرابية ليست بعاطفة انتهي وهو بعد معرفة ما نقلناه عن الشاطبي
غير محرر وكان ينبغي الجزم بتقدير العامل وتقديره في قول المصنف وللتفصيل
لاهنا الوهم اشتراك التفصيل مع ما قبله في اشتراط تقدم الخبر فتدبر **قوله**
ويحتمل الخ قال الدنوشري قد يقال ان ذلك يوهم انهم اما فريق ملجم واما فريق
سابغ والغرض الحكم عليهم بانهم جمعوا الوصفين وذلك ينافي لانها او علي هذا
معناها وكتب شيخنا الغنيمي رحمه الله بعده اقول لا منافاة لان المقام يقتضي
الحصر في القسمين ثم كتب الدنوشري قال بعض المشايخ لا مانع ان يكون او
حينئذ للتفصيل او يقال انه لا مانع من كون القوم اما ملجمون فقط
او سابغون فقط **قوله** علي هذا اي علي معني التفصيل والحال
المقدرة التي يكون حصول مضمونها متاخرا عن حصول مضمون عاملها
والعامل فيهما هديناه والهداية نصب الدليل ولا شك في تاخر الشكر
والكفر عنه لان المراد بالشكر العمل بما بين له وبالكفر ضده وليسا بمقارنين
لنصب الدليل نكتة سال الصاحب ابن عباد القاضي عبد

الجبار

الجبار عن هذه الاية فقال كيف قرن بين لفظي فاعل وفعول واحدهما
للمبالغة دون الاخر فقال نعم الله تعالي علي عباده كثيرة فكل شكر
بازايها قليل وكل كفر عظيم فجا شاكر بغير لفظ المبالغة وكفور بلفظها
قوله والي ذلك اشار الخ قال الدنوشري قد يقال ان كلام الناظم
صريح في انها مثل او في المعني لا في العطف **قوله** واما لكن قال الزرقاني
اي الخفيفة واما المخففة من الثقيلة فهي حرف ابتدا غير عامل
خلافا للاخفش ويونس فانهما يريان انها عاملة واسمها ضمير شان
محذوف والجملة خبرها قال في المغني وانما لم تعمل لدخولها علي
الجملتين انتهي بالمعني وظاهر كلام الدماميني انها حينئذ تفيد
الاستدراك وذلك لانه نظر في الفرق بين المخففة والخفيفة حيث
دخلت علي جملة فقال انظر **قوله** خلافا ليونس قال الزرقاني قال ابن
عقيل في شرح التسهيل فهي عنده للاستدراك لا للعطف والعطف بما
قبلها من واو انتهي فان قلت فما الذي يقوله فيما قام زيد لكن
عمرو هل يمنع ذلك او يجوزه وما وجهه فالجواب انه يجوز قال
الرضي وذهب يونس الي ان لكن في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة
وليست بحرف عطف وما بعدها مفرد او جملة وذلك لجواز دخول الواو
عليها ففي المفرد يقدر الداخل بعدها انتهي المقصود منه اذا
تقرر هذا علمت من مجموع كلام ابن عقيل والرضي انها عند
يونس مخففة من الثقيلة ومع ذلك تفيد الاستدراك **قوله**
وان تسبق بنفي هل النفي خاص بالحروف او ولو كان بالافعال النافية
والاسما اذا كان بالحروف فهل هو عام في جميعها او خاص بما وانظر
لم لم يذكر الاستفهام مع انه ملحق بالنفي في الغالب وصرح في التسهيل
بانها اذا اولتها جملة لا تكون بعد الاستفهام **قوله** وان لا تقترن

بالواو الاقتران ان يشمل ما اذا كانت تالية او غير تالية والظاهر ان المراد
ان تكون تالية بقرينة ما سياتي وخصوا الاقتران بالواو ولم يعمموا
العاطف كما في بل الظاهر لعدم تاتي غير الواو هنا **قوله** فقيل عطف
على صالح قال الزرقاني اي فقيل الجر عطف على صالح وهذا هو الذي
عول عليه هنا لجمله ما ذكرنا لا للمعطوف المقدر وقوله وقد يجار
مقدرا اي وقيل الجر بجار مقدر كما بينه وفهم بعض شيوخنا من التقدير
المذكور ان العطف حينئذ من عطف الجمل ويحتمل ان المعطوف حينئذ
الجار والمجرور وهو ليس جملة وتقدير العامل لكون الجار والمجرور
بدلا ما له ابن المصنف **قوله** لكن وقايعه الخ قال الزرقاني لما كان
عدم خشية حدته ربما يتوهم منها انه كذلك في قتاله استدرك
على ذلك وبين انه في الحرب ليس كذلك **قوله** بخلاف الجملتين الى اخره
وذلك لاستقلال الجمل استقلالا تاما **قوله** وقال ابن ابي الربيع ينبغي
على قوله ان تكون الواو قبلها زائدة **قوله** حتى كانه مسكوت عنه الى اخره
قال الدنوشري ليس هذا معنى سلب الحكم وكان الشارح اراد ان يحمل كلام
الموضح على ما قاله الشيخ سعد الدين في المطول فانه قال معنى الاضراب ان
تجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه
فنحو جاني زيد بل عمرو يحتمل مجي زيد وعدم مجيه وفي كلام ابن الحاجب
انه يقتضي عدم المجي قطعا اما اذا انضم اليه لا نحو جاني لا بل عمرو
فهو يفيد عدم مجي زيد قطعا انتهى فكلام الموضح صريح فيما قاله ابن
الحاجب فلا يصح حمل الشارح له على ما قاله السعد وان كانت عبارته
في المغني تفيد موافقته له انتهى ورايت بخطه بجانبه ما نصه
وقال السيد في حاشيته على هذا المحل قد وقع في كلام ابن الحاجب ان
الحكم على الاول كان غلطا واراد ان ايقاع النسبة عليه والاخبار عنه

كان

الحادي عشر
11

كان غلطا كما يدل عليه كلامه صريحا وصرح به ايضا شارحوا كلامه واما
انه يدل على انتفا المسند عن الاول فمما لم يقل به احد ولا يرضى به ذو
ادب وبخطه ايضا نقل كلام السيد في شرح المفتاح وهذا يغني عن نقله
لانه بمعناه انتهى واقول قد اشار المصنف في الحواشي كما بيناه في حاشية
الالفية الى ان المراد بالحكم المسلوب عما قبل بل اثبات امر ونفيه عنه
لا المحكوم به ومن ثم صار الاول مسكوتا عنه لانه دخل في نقيض الحكم
وهو لا حكم ولم يدخل في نقيض المحكوم به وهو القيام مثلا في زيد
قايم بل عمرو وهو لا قيام وعلى هذا فالمصنف تابع للجمهور لا لابن
الحاجب وشرح الشارح لكلامه مطابق للمشروح خلافا لما قاله الدنوشري
لكن قول الشارح فالقياس الخ لا يناسبه وانما يناسب جعل الحكم بمعنى المحكوم
به ولان الاظهر ان يقول فثبوت القيام في المثالين لعمرو لا لزيد فتدبر
قوله فالقيام في المثالين قال الدنوشري فيه نظر اذ الثابت لعمرو في الثاني
الامر بالقيام فليتامل انتهى ثم ان قوله مسلوب عن زيد لا يناسب قوله
اولا حتى كانه مسكوت عنه لانه لا يلزم من السكوت عنه وعدم الحكم
عليه بشي سلب الحكم المقصود بالعطف عنه **قوله** افراد معطوفها
خالف فيه بعضهم وفي الرضي واما بل فاما يليها مفردا وجملة
والتي تليها جملة فايدتها الانتقال الى جملة اخرى اهم من الاولى وقد
تكون لتدارك الغلط ومثله في الفصل والوصل وعلى مجي بل عاطفة
في الجمل جرى الامام النووي في المنهاج في مسيلة الاجتهاد
حيث قال او ما وبوله لم يجتهد على الصحيح بل يخلطان ونقل شراحه
هناك ان ابن مالك يقول بانها تعطف الجمل والذي ذكره ابن هشام
انه لم يقل بذلك الا ابنه فانظر حواشينا على الالفية هذا ولم يبين
حكمها اذا لم يفرد معطوفها كما فعل في لكن فانظر المغني **قوله**

فايجاب هل الاستفهام داخل في الايجاب **قوله** ومعناه بعد الاوليين الخ
الحاصل انها تفيد بعد الاوليين امرين تاسيسيين ازالة الحكم عما قبلها
وجعله لما بعدها وبعد الاخير من امرين تاكيدي وهو تقرير ما قبلها
وتاسيسي وهو اثبات نقيضه لما بعدها **قوله** حتى كانه الخ ما سبب هذه
العبارة المؤذنة بعدم تحقق ما ذكر وهلا اسقط الكاف وقد يجعل كان
للتحقيق **قوله** واجاز المبرد مع هذا الخ قال الدنوشري ظاهره
انها تفيد الفعل المذكور مع تقرير الحكم من نفي او نهي لما قبلها وهذا لا يقول
به المبرد وعبد الوارث وانما يقولان ان المتبوع حينئذ كالمسكوت عنه
او الحكم متحقق له وعبارة المطول تفيد ما قلناه وهي ومذهب المبرد
انها بعد النفي تفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه او الحكم
متحقق الثبوت له فمعنا ما جاني زيد بل عمرو بل ما جاني عمرو فعدم
مجيء عمرو متحقق ومجي زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه محقق انتهى
والحق ان قول الش مع هذا مراده به انها تفيد ما قالاه في بعض التراكيب
مع افادتها في البعض الاخر التقدير المذكور ولا يختص به عندهما بل يجوز
خروجه عنه لما ذكر ونقل في المطول عن الجمهور انها بعد النفي تفيد ثبوت
الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفايه عن المتبوع فمعنى ما جاني زيد
بل عمرو ثبوت المجي لعمرو مع احتمال مجي زيد وعدم مجيئه وهذا لا يوافق
ما هنا من انها بعد النفي والنهي لتقرير الحكم على غير مذهب المبرد انتهى
ولا يخفى ان قول الشارح مع هذا قضية قول المصنف واجازا انه صريح
في اجازتهما ما قاله الجمهور والاتقال وذهب المبرد الخ فلا ينبغي ان يثبت
مخالفة المطول للشارح وحده **قوله** وتزاد الى اخره هكذا في المغني قال
الدماميني وهو محل نظر فقد قال الرضي واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام
زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا نفيت بلا القيام عن زيد واثبته لعمرو ولو لم

تجي

تجي بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في
اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل
ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وهذا الكلام وهو
نص في ان لا الواقعة قبل بل ليست بزايدة بل انها للتاسيس معنى لم يكن
قوله كسفه بفتح الكاف التغير الى السواد والامول الغيبوبة **قوله**
والثاني كقوله وما هجرتك الى اخره لا يخفى ان بل في هذا البيت غير عاطفة
لان شرطها افراد معطوفها وزاد في جملة فقوله اولا وتزاد لا قبل بل المراد
بل من حيث هي اعم من ان تكون عاطفة اولا فكان على الشارح ان يتعرض لمفهوم
الشرط الاول فتكون توطية لذكر هذه المسيلة والمصنف في المغني انما ذكرها
بعد الكلام على حكم بل اذا دخلت على الجمل تكون للاضراب اما مع الابطال او
الانتقال **قوله** واما لا فيعطف بها الخ قال الدنفاني قال الرضي اعلم ان لا لنفي
الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع ولا يجب الا بعد خبر موجب او امر ولا
يجي بعد الاستفهام والعرض والتمني والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد
النفي انتهى وقوله ولا يجب اي لا يثبت وفي كلام بعض شراح الالفية شي يخالف
هذا واستعمل المصنف في قوله شرط جمع الكثرة موضع جمع القلة لان شرط
ليس له جمع قلة وحينئذ فليس هذا من القليل لان محل ذلك ما اذا كان
جمع قلة وبقي عليه من الشروط ان لا تقترن بعاطف وقد ذكره في المغني فقال
الثاني ان لا تقترن بعاطف فاذا قيل جا زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما
قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا
توكيد للنفي وفي هذا المثال مانع اخر من العطف بلا وهو تقدم النفي وقد
اجتمعا ايضا في ولا الضالين وسيذكره الشم هذا انتهى وقوله واستعمل المص الخ مبني على خلاف
ما حققه السعد في التلويح من ان الجمعين انما يفترقان في الغاية لا في المبدا وقوله ان شرط
ليس له جمع قلة لا يعترض بقوله تعالى فقد جا اشراطها لانها ليس جموع القلة

لان ذلك جمع شرط بفتح الرا بمعنى علامه لا جمع شرط بسكون الرا بمعنى الزام الشي
والتزامه قوله افراد معطوفها قال السيد في حواشي المطول في باب الفصل
والوصل لانها موضوعه لان يبنى بها ما اوجبته للمتبوع وذلك ظاهر
في المفردات وما في حكمها نحو قولك زيد قايم لا قاعد زيد ليس بقايم
لا عمرو ليس بقايم ولا يتصور في الجمل التي لا محل لها من الاعراب واما قولك
زيد وجهه حسن لا فعله قبيح لمن اعتقد حسن وجهه وقبح فعله ولا يبعد
صحته قياسا لان بمعنى قولك زيد حسن الوجه لا قبيح الفعل قوله
بايجاب قال الزرقاني اي باثبات خبري لان الامر ايضا ايجاب لكن
غير خبري فقد ظهر التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه ثم ان
الدماميني استظهر فيما اذا انتقض النفي بالا ان يكون مما تقدمه
الايجاب نحو ما قام القوم الا زيد لا غيره قال اذ التقدير قام زيد لا غيره
ونقل عن السكاكي ومن تبعه انهم يمنعون مثل هذا التركيب فانظره قوله
فلا يجوز جاني رجل لا زيد قال الزرقاني قد وقع البحث فيما اذا قيل جاني رجلان
لا زيد هل هو مثل هذا فقال بعض شيوخنا هو مثله لصدق رجال على زيد
واستشكل ذلك بان هذا في الاستثنا جايز والذي يظهر ان المتعاطفين هنا
متغايران باعتبار الافراد والجمعية قوله مع ان بعض المتاخرين الخ
هو الفاضل ابو حامد احمد بها الدين ابن الشيخ الامام ابي الحسن علي
تقي الدين السبكي واجابه والده بما حاصله ان معنى قام رجل وزيد
قام رجل غير زيد وزيد واستفيد التقييد من العطف لانه يقتضي
المغايرة وللمتكلم مقصود صحيح في ابهام الاول وتعيين الثاني ولا مقصود
زايد على المغايرة الحاصلة بدون العطف يظهر ان يمتنع العطف لان
مبنى كلام العرب على الايجاز والاختصار وانما يعدل الى الاطناب لمقصود
لا يحصل بدونه فاذا لم يحصل مقصود به فيظهر امتناعه ولا يعدل الى الجملتان

مايكرر على واحده ولا الى العطف ما قدر عليه بدونه واعلم ان مما
استشكل به البها السبكي الشرط المذكور مخالفته لقول البيانيين شرط
قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين نحو زيد كاتب لا شاعر
واجابه والده بان معنى عدم تنافي الوصفين امكان صدقهما على ذات
واحدة بخلاف المتنافيين كالعالم والجاهل لان الوصف باحدهما ينفي الوصف
بالاخر لاستحالة اجتماعهما واما الكاتب والشاعر فيمكن اجتماعهما وان
كان معناهما متباينا والتباين اعم من التنافي فكل متنافيين متباينان
ولا عكس والبيانيون لم يشترطوا عدم التباين والسهيلي ومن تبعه لم
يشترطوا التنافي الى اخر ما حرره في رسالة سماها نيل العلا في العطف بلا
قوله بدليل جواز اختصم الخ قال الزرقاني العلل في الاول اختصم وفي الثاني
مبتدا مقدر تقديره هما وفي الثالث ان ولا يصح ان يقال اختصم عمرو وهما
عمرو ولا ان عمرا قوله وان زيدا لا عمرا قايمان قال الزرقاني كذا في النسخ مع
ان الخبر الواقع بعد المعطوف بلا يجب افراده فيطابق احدهما قاله الرضي
في اخر باب العطف وفي التسهيل ايضا انه يطابق احدهما قال ابن عقيل
والذي يظهر كون الحكم للاول نحو زيد لا هند قايم قوله قيل في تفسيره اي
قال الجماعة في تفسيره ذلك فالدليل بقولهم لا ينفعك المنافق فاندفع قول اللمم
لا دليل فيه لجواز كون التقدير نافعك جدك او ينفعك جدك قوله قاله
في القاموس قال الزرقاني اي قاله بنفسه الخ ولم يذكر انه مقصور للضرورة انتهى
وهذا امر ظاهر لان صاحب القاموس بصدد بيان لفظ قنوفا من حيث
هو لا بقيد كونه في البيت قوله لعدم ارتفاعها اي الجبال الصغار قوله
ولم يكن مدخولها مفردا الخ يعني ان جملة شروط كون لا عاطفة ان لا يكون
مدخولها ما ذكر فان كان مدخولها ذلك فهي غير عاطفة وذلك لان مدخول
لا الاولى ما ذكر مع انها مستوفية للشروط كلها حتى لا ينتفي العاطف فاستدرك

الشارح علي المصنف بذكر هذا الشرط والذي قبله ظاهر **قوله** وليست عاطفة لان
ان تقول حينيذ ما سبب جعل بل العاطف واهمال لا وقوله ولا رد لما قبلها
صريح في انها ليست زايدة لانها حينيذ مفيدة للنفي ولذا قال الدماميني
ان ما قاله هنا معارض لقوله في بل ان لا تزاد قبلها لتوكيد الاضراب بعد
الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي انتهي قال الزرقاني ويمكن ان يقال
المعني رد لما قبلها المستفاد من بل وحينيذ فهي مفيدة لما افادته بل وحيث
كانت مفيدة لذلك كانت موكدة **فصل قوله** ولا يحسن الي اخره فيه
اشارة الي ان الامر في قول الناظم فافصل ليس للايجاب وان كان ذلك هو الاصل
فيه في عرف المصنفين والقرينة قوله وبلا فصل يرد ولم ينبه علي ترتيب
الفاصل واحسنه الفصل بالتوكيد واقله بلا وبينهما البواقي ونبه الناظم
علي حسن الفصل بالتوكيد بالتنصيص عليه مع شموله فافصل له وذكر
الخاص بعد العام بشعر برتبته **قوله** في احد الوجهين وهو ان زوجك
عطفه علي الضمير المستتر في اسكن والوجه الثاني ما ياتي قريبا من انه
معمول لعامل هو المعطوف والتقدير وليسكن والعطف علي الاول
من عطف المفردات وعلي الثاني من عطف الجمل **قوله** والفاصل الخ قال
الدنوشري قد يقال كان الاولي ان يقول ها لا الهاكما لا يخفي وكان الاولي
ايضا ان يضم اليها النون للهم الا ان يقال ان الفصل بها كلا فصل لكونها
علامة اعراب فليتامل **قوله** او وجود فاصل بلا الخ قال الدنوشري هذا
داخل في قولها قبل او بعد وجود فاصل اي فاصل كان الخ الا ان يخص الاول
بان يكون الفاصل بين المعطوف عليه وحرف العطف وقول الشارح فيكتفي بذلك
الخ ظاهر في انه لا فصل حينيذ بينهما وليس كذلك لوجود لا حسا وان لم
يكن بين المعطوف عليه والعاطف انتهي ولا يخفي انه غفلة عن ظاهر
الكلام وان قول المصنف او لا بين التابع وقوله ما منا بين العاطف

والمعطوف

والمعطوف صريح في مغايرة القسمين وانه لا بد في الاول من تقدم الفاصل
علي حرف العطف ثم فايدة النص علي هذا الاخير الرد علي مكي حيث
قال ان الاية من قبيل العطف بلا فاصل ولا حجة في دخول لا لانها
انما دخلت بعد واو العطف والذي يحصل به انما ياتي قبل واو العطف
قوله الا باعادة الخافض قيل هذا استثنا منقطع لان العطف حينيذ
علي الخافض والمخفوض لا علي المخفوض ولا يخفي ان ما قاله من العطف
علي الخافض والمخفوض خلاف صريح كلام المصنف كالناظم والحق ان العطف
علي المخفوض لكن محل العامل في الارض اللام الاولي والثانية كالعدم
او الثانية يجري فيه ما ياتي عن الجامي في عود الاسم **قوله** قال
لها وللارض كذا في بعض النسخ وفي بعضها فقال وهو التلاوة وهو
والاول جايز كما نبه عليه البها السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب ونقله
الدماميني في بحث من الجارة واطال في ذلك واستدل علي خصوصه
هذا الذي وقع هنا بقوله صلي الله عليه وسلم حين سال عن الحمر ما انزل
الله علي فيها شيا الا هذه الاية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره
كذا رويناه في صحيح البخاري وكذلك في مسلم ورايته بخط النووي وغيرها
قوله علي انها قال الدنوشري كان الاولي ان يقول علي ها الا ان يقال ان
الضمير هو الها وحدها والالف ليست من الضمير **قوله**
واعيد المضاف فجره حينيذ بالاول قاله الجامي قال والثاني
كالعدم معني بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا تضاف الا الي متعدد
وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزايد في كفي بالله **قوله**
وفاق الخ قال الدنوشري واستدلاله بما ذكره تخريج القران علي خلاف مذهب
القران بما نافيه قول السعد ان التخريج علي خلاف مذهب الجمهور
ينافي الفصاحة الا ان يقال محل ذلك ما لم يساعد الدليل غير الجمهور انتهي

واقول هذا الذي قيد به كلام السعد يتعين انه مراده وانما عبر بما قاله لان
الغالب قوة دليل الجمهور لكن يتوي ان المصنف صرح بان الموضع قد لا يتخرج
الا على وجه مرجوح كقراءة ابن عامر وغيره وكذلك نجي المومنين بالادغام
واستشكله الدماميني بكلام السعد والحق انه يكفي في الفصاحة توافقه
وجها نحويا لم يشتد ضعفه **قوله** لحمزة منه تنكيت على المصنف لان كلامه
يوهم انها غير سبعية لكن حمزة يقرا تساءلون بالتخفيف فهل ابن عباس
والحسن كذلك كما يقتضيه صنيع الشارح **قوله** خلافا للزمخشري قال
التفتازاني كتب صاحب الكشاف هنا حاشية حاصلها ان عطف وكفر به
على صد عن سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله والصد عن سبيله
متحدان معنى فكانه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه
ولان عطف الكفر على الصد قبل تمامه بمنزلة ان يقال وصد عن

انما جاز فصل تمامه بصلته التي من جملتها والمسجد الحرام المعطوف على سبيل الله ح

سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا التقديم لفرط العناية
ومثله لا يعد فصلا والاول اوجه **قوله** عليه قال الدنوشري
نايب فاعل عطف والضمير للصد وضميرانه عايد الى المسجد و
قوله والتقدير الى اخره قال الدنوشري فيه انه يلزم عليه
ايضا عمل الجار محذوفا في غير المواضع المشهورة اللهم الا ان يقال محل
المنع اذا حذف استقلالا واما بطريق التبع فلا **قوله** والصواب الى اخره
قال الدنوشري هو مخالف لقوله هنا وليس بلازم الخ انتهى اي لان قول الصوا
يقتضي لزوم ذلك ثم انظر هل لا اورد انه يلزم حذف الجار مع بقا عمله
ويجاب بما تقدم ما مررت بصالح لكن طالح من قوة الدلالة عليه بتقدم
ذكره هذا واورد بعضهم ان ما قاله في المغني يودي الى تعطيل مسيلة
العطف على المجرور بدون اعادة الجار اذ تقدير الجار ممكن في كل جزئي
من جزئياتها كقراءة حمزة ويجاب بان الاصل عدم حذف الجار فلا

ترتكب

ترتكب الا عند قوة الداعي كالعطف على الصد قبل استكماله **قوله** في المضي
والاستقبال **قوله** قال الدنوشري ينظر ما وجه الاقتصار على المضي
والاستقبال دون ذكر الحال ثم رايت شيخنا على التوقف في كلام الشارح شيخنا
ابو بكر الشنواني **قوله** فعطف في الاولى اثرت الخ كتب شيخنا العلامة الغنيمي بهامش
نسخة الدنوشري قد يقال ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاصح على الاول
فلم لم يقل الشارح فعطف في الاولى اثرن على العاديات ويجاب عن ذلك بان محل
قولهم ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول مقيد بما اذا لم يكن العاطف
حرفا مرتبا كما نقل ذلك بعض مشايخنا عن الكمال ابن الهمام ثم ينظر بكل
تقدير محل اثرن من الاعراب لا جايز ان يكون الجر لعدم دخول الافعال ولا
جايز ان يكون غيره لعدم وجوده هنا اذ الفرض انه معطوف على مجرور
فقط اللهم الا ان يقال محل قولهم الجر لا يدخل الافعال اذا كان ذلك على
سبيل الاستقلال اما اذا كان على سبيل التبع كما هنا فيدخل فان **قلت**
صرحوا بان الجملة الفعلية تقع في محل جر فلم لم يكن فاثرن في محل جر ولا
اشكال **قلت** الفرض ان المعطوف هو الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة
باسرها فليتامل **قوله** فعطف دارج الخ قال الدنوشري قد يقال لفظ دارج
معطوف على محل جملة جبي لكونها صفة للتنكير وليس من عطف الاسم
على الفعل بل على الجملة وكذا يقال فيما اشبهه وكتب شيخنا
بعده وقد يجاب بانه لما كان المقصود من الجملة هو الحدث
صح ذلك ثم يتردد النظر حينئذ في عامل الجر في دارج ما هو فليحرر
ثم كتب الدنوشري بعده ردد نا النظر في ذلك والذي استقر عليه
الحال ان العامل فيه ام لا لانه معطوف على الصفة والعامل
في الصفة هو العامل في موصوفها ويكون قولهم عطف الاسم على الفعل
فيه مسامحة سهلها ما مر فليتامل ثم كتب الغنيمي بعده اقول

لم تحرر المسئلة كما ينبغي فان منشا تردد النظر هو قولهم ان العامل في التابع
هو العامل في المتبوع مع قولهم هنا ان المعطوف عليه هو الفعل وذلك
مقتض لان لا يكون العامل هنا ام لانه لم يعمل في المتبوع اذ هو جزء الجملة ه
المعمولة لام وهو من حيث كذلك ليس معمولا لام ودعوى ان المعطوف
عليه هنا هو الجملة وان قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة لما لا يخفى
ثم كتب الدنوشري لم يبين سند المنع ولا يشك عاقل انه قوله دارج من عطف
الصفة على مثلها انتهى اصل السؤال والجواب ماخوذان من كلام ه
الشهاسمي كما بيناه في حواشينا على الالفية **قوله** سهو قال الدنوشري والمـ
الشاهي هو لجواز كون بيضا مفعولا لفعل محذوف يفسره معدي المحذوف
على وزان رب رجل صالح لقيته وان كان المفسر فيما نحن فيه محذوفا فهو
مشكل اذ يلزم عليه حذف المفسر والمفسر جميعا وكتب شيخنا الغنيمي بعده
وقد يقال ايضا ان العيني لم يسه وانما ام عطف فهو مقطوع فنصب اذ
عطف البيان كالنعت في جواز القطع كما صرح به وحينئذ فيتجه له ولا
يجوز نصبها هو عين كلام العيني مفصل **قوله** ويتشاركهما في
ذلك ام كذلك ثم لما اقتضاه قول البخاري في التفسير حيث قال
كلما اوتوا بشيء ثم اوتوا باخر قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وقال الدنوشري
وانما لم يذكر المصنف ام لعله ذلك بالنسبة الى الفا والواو انتهى وسياتي ان الشـ
علل اقتصار المصنف بالتبعية للناظم وكان الاولى للشارح ان يعتذر عن اقتصار
المص والناظم بما قال الدنوشري والاولى بالدنوشري ان يكتب ما هنا هناك **قوله**
وهذا الفعل المحذوف الخ قال الدنوشري فيه نظر فان الظاهر انه من عطف
الجمل لا من عطف المفردات وان كانت عبارة الشـ محتملة لذلك وكذا فيما
بعده **قوله** وتسمى الفا العاطفة على مقدر فصيحة في التلخيص ان
المحذوف قد يكون جملة سببا لمذكور نحو فانفجرت ان قدر فضربه بها

ويجوز

ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت قال السعد وظاهر كلام ه
صاحب الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو
ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها
فصيحة على التقديرين انتهى وسبب تسميتها فصيحة انه لما ذكر عقب
الامر بالضرب الانفجار دل على ان المطلوب بالامر الانفجار فلذا حذف ه
الضرب وانما نبه على هذه الفائدة الفصيح وفيها ايضا على تقدير
نضربه بها دلالة على ان المامور التزم الامر وتسميتها حينئذ فصيحة
من المجاز العقلي **قوله** فهو من عطف الامر اي دال الامر اذ قوله ليسكن
ليس بامر بل الامر مستفاد من اللام **قوله** نحو والذين تبوءوا الدار ه
والايمان نقل السيد السمهودي في تاريخ المدينة عن صاحب القاموس
واقره ان من اسما المدينة الايمان واستدل بالاية وحينئذ فالعطف بلا
تقدير مع التبوء بمعنى التهيؤ **قوله** معطوف على اسكن قال الدنوشري فيه نظر
اذ ذاك من عطف الجمل وكذا يقال فيما اشبهه **قوله** فهو من عطف جملة
على جملة قال الدنوشري فيه رد على قول المتن سابقا بجواز عطفها عاملا
الخ فانه ظاهر في ان المعطوف العامل وحده لا الجملة فليتامل وقد يقال
انما قال ذلك على سبيل التجوز تغليبا فانه في مسئلة المعمول المجرور ه
المعطوف الجار وحده لا هو مع المجرور **قوله** وفي التسهيل لا يشترط الخ
فيه بعد ما نقله الشارح انه يشترط صلاحية المعطوف او ما هو بمعناه لمباشرة
العامل وفي اقسام العطف من الباب الرابع من المغني وشرطه اي العطف
امكان توجه العامل الى المعطوف **قوله** الانحصار فيه اشارة الى ان ما ه
اقتضاه صنيع المص من الاية مسوقة للثنا على المهاجرين غير صحيح **قوله**
بالواو والفا في المغني في بحث ثم في الكلام على قوله تعالى خلقكم من نفس
واحدة ثم جعل منها زوجها ان ثم عاطفة على محذوف اي من نفس ه

واحدة انشاها ثم خلق منها زوجها وحينئذ فثم تشارك الواو والفا في جواز
حذف المعطوف عليه وموجب الحذف في الاية دفع لزوم ان تكون الذرية
قبل خلق الزوج ويمكن الدفع بجعل ثم للترتيب في الاخبار **قوله** وهو
قول الزمخشري حيث اختار المصنف قول الزمخشري فكان عليه ان لا يخصص
هذا الحكم بالفا والواو لان ثم كذلك كما في المغني **هذا باب البدل**
قوله ولذلك يقولون البدل الخ اشعر قولهم في حكم تكرير العامل انه
ليس تكريرا حقيقة وهو كذلك قال الشم في بحث الاشتغال عامل البدل
ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا او مخبر الغيره وانما
هو تقدير معنوي والا لم يكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة
وذلك باطل انتهي لكن سياتي قوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا
ما قد يعكر علي **قوله** اذ لو لم يتقدم زيد الخ قد يقال يكفي الضمير فيما يعود
عليه مرجعه في اللفظ وان كان من جملة اخري وليس ذلك بابعد من
عوده علي ما يستلزمه المقام ونحو ذلك **قوله** وفي بعض النسخ ذكر لكن الخ
قال اللقاني ذكر لكن مشكل حتي علي مذهب الكوفيين القائلين بانها عاطفة
بعد الاثبات والمقصود به انما هو الاول **قوله** واقسام البدل اربعة زاده
بعضهم خامسا وهو بدل كل من بعض قال السيوطي وقد وجدت له شاهدا
في التنزيل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيا جنات عدن
ولا شك انه بدل كل من بعض وح فنكتته البيانية تقرير خلودهم واقامتهم
فيكونها عدن وانها من موعود الرحمن الذي لا يخلف وعده او التقرير انها جنات
كثيرة لا جنة واحدة كما رواه البخاري من حديث انس قال اصيب حارثة يوم
بدر فقالت امه يا رسول الله قد علمت منزلة حارثة مني فان يكن في الجنة
صبرت وان يكن غير ذلك تري ما اصنع فقال جنة واحدة انها جنات
كثيرة وانه في الفردوس الاعلي **قوله** بدل مطابق قال الدنوشري هو بدل

من قول بدل كل من الخ **قوله** وانما يطلق كل علي ذي اجزا قال الزرقاني
اجيب عن ذلك بان الشي هنا هو اللفظ دون المعني والتسمية هنا
اصطلاحية منقولة بعد التغليب يعني انه غلب الالفاظ التي تدل علي
ذي اجزا علي ما لم يدل علي ذلك وهو اسم الله تعالى لكثرة الاولي فقيل
في الجميع كل ثم سميت تلك الالفاظ ببدل الكل من الكل **قوله** فلا يسمي اكلت
الرغيف نصفه الخ قال الزرقاني انظر ما الذي يسمي به عندهما حينئذ
ولعلهما يسميانه بدل اضراب **قوله** ولا بد من اتصاله الخ قال الدنوشري
وقال الناظم في شرح كافيته اشترط اكثر النحويين مصاحبة بدل البعض
والاشتمال ضميرا عايدا علي المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده
اكثر من عدمه والمسيلة مذكورة في المرادي مبسوطة فلتراجع انتهي وتقدم
في كلام الشارح في باب الاستثنا ما يشعر بالاستغنا عن الضمير لفظا وتقديرا
فانه قال في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك فامراتك بدل من احد
بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثني بالمستثني
منه تغني عن الضمير غالبا انتهي فان قوله لان قوة الخ يشعر بعدم الاحتياج
اليه هنا وان كان قوله ولم يصرح يشعر بتقديره بقي ان ظاهر كلامهم ان الربط
في هذا الباب لا يكون الا بالضمير وبذلك صرح في المغني **قوله** متصل بالبدل
او بغيره قال الدنوشري ينافي ظاهر المتن ولا بد من اتصاله بضمير يرجع الي
المبدل منه وقد يجاب بان الاتصال في كلام المتن ليس علي حقيقته والانفصال
في كلام الشارح محمول عليها وفي جعل الاية مثالا لذلك نظر لظاهر ان ضمير الغيبة
لا يرجع لضمير الغيبة بل كلاهما يرجعان الي شي واحد اما ضمير المتكلم والمخاطب
فيصح ذلك فيه نحو انت قمت وانا فعلت هكذا قيل وهو مردود فان المفسر لهما
حضور من هما له ولا نسلم عود الضمير الي الضمير في ذلك **قوله** فهو متوقف
علي اجازة حذف البدل يعني ولم يثبت ولذا لم يذكر المصنف في المغني

حذفه وذكر حذف المبدل منه وبين ما قيل فيه **قوله** فقال البيضاوي الخ
قال الدنوشري كلام البيضاوي هنا ينافي ما جزم به في قوله تعالى واسروا النجوى
الذين ظلموا حيث جوز في ذلك كون الذين مبتدا موخر والجملة قبله خبره
ولم يظهر وجه التفرقة بينهما واجاب بعض الافاضل بانه انما ترك هـ
التضعيف في الثانية اكتفا بذكره في الاول كما هو عادته وبعد فلم
يظهر وجه التضعيف كيف وقد اجاز النحاة تقديم الخبر في نحو قاموا
اخوتك بخلاف زيد قام لالتباسه بالفاعل مستترا وهنا ظاهر ولا عبرة
بالتباسه على لغة اكلوني البراغيث لانها لغة ضعيفة لا يبالي بها وقال
ايضا وجه ابو البقا الضعف بان الفعل قد وضع في موضعه فلا ينوي به غيره
وفيه نظر **قوله** وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين الخ قال الدنوشري
لم يظهر الوجه من وجهي الضعف فليتامل وتوارد عاملين على معمول واحد
جايز في نحو جا زيد واتى عمرو الظريفان وينظر ما المانع في غيره وفي غير العربية
يجوز نسبة الاثر الواحد الى اكثر من واحد ولهذا الوجه جماعة رقبة واحده
قتلوا به **قوله** لان الله عز وجل لا يكلف الخ قال الدنوشري فيه نظر لخصه
ابن هشام حيث قال لان الكلام باخره الخ **قوله** ولا ضمير قال الدنوشري
الظاهر انه ولا ضير بالياء بعد الضاد وان صح فمراده انه لا ضمير لفظا او
يكون ماشيا على عدم اشتراطه انتهى وهذا بنا على ما في بعض النسخ الصحيحة
والذي في نسخ الصحيحة ومنها نسخة عليها خط المصنف ما قاله انه الظاهر
وهو لا ضير **قوله** والحق انهما الخ قال الدنوشري مراده الوجهان المتقدمان
اي انه عام اريد به الخصوص كما قال ابن اياز او عام مخصوص اي بالبدل
قوله وقال الكسائي من شرطية قال الدنوشري الذي في المغني وجوز الكسائي
كونها مبتدا فان كانت موصولة فخبرها محذوف او شرطية فالمحذوف جوابها
والتقدير عليهما من استطاع فليحج قال وعليهما فالعموم مخصوص اما بالبدل

او

[illegible] بعض محشي البيضاوي [illegible]

او الجملة ولم يرده **قوله** وقال ابن السيد من فاعل حج الى اخره قال الدنوشري
كونه باطلا مبني على ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع
لجواز كونها للعهد الذكري والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكره
وهم المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدا والخبر قوله لله على الناس
والمبتدا وان تاخر لفظا فهو مقدم رتبة لان رتبته التقدم واذا قدمت
المبتدا وما هو من متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حق
ثابت لله على الناس اي هولا الناس المذكورين ويدل عليه انك لو اتيت
بالضمير في هذا التركيب فقلت حق لله عليهم لصح فقد سد الضمير مسد ال
ومصحوبها وهو علامة ال التي للعهد الذكري بل جعلها لذلك متقدم فقد
صرح كثيرون بانه متى دارت الاداة بين العهد وغيره كالجنس وغيره فانها
تحمل على العهد نظرا للقرينة المرشدة الى ذلك قاله الدماميني في حاشية المغني
جميعا وقال ايضا اذا جعل من في الاية بدل بعض من الناس في الاية عليه هـ
الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي وهو المبتدا انتهى وظاهره
بل صريحه ان الفصل المذكور غير جايز فليتامل انتهى وللتاج السبكي هـ
في بعض مجاميعه كلام في هذه الاية اجاب به عما رد به على ابن السيد ولا
مانع ان يكون في الحج شيان فرض كفاية على كل الناس ان يحج مستطيعهم فان لم يحج اثم الخلق
كلهم وفرض عين على المستطيع ثم اورد انه يلزم عليه ان يكون واجبا على كل احد خصوص
حج المستطيع لا عموم حج البيت قال وظهر ان اعراب الكسائي ارجح لان حاصله ان لله
على الناس ان يكون محجوجا وله على المستطيع ان يباشر الحج بنفسه وينبغي ان يعد الجواب
هكذا فعليه ان يباشر الحج بنفسه قال وظهر ان الاية ليست من العام المخصوص ولا
الذي اريد به الخصوص وقد سقنا في حواشي الفاكهي في باب اعمال المصدر كلامه برمته
قوله وانما المشتمل المسند الخ قال الدنوشري وينظر في بدل الفعل من الفعل والجملة من الجملة هل المشتمل
الاول او الثاني او العامل وينبغي تحرير هذه المسيلة فان قوله وانما اسند اليه على قصد غيره [illegible]

لم **قوله** يشتمل عاملة على معناه الخ قال الدنوشري قال المرادي لا بد في بدل الاشتمال من مراعاة
امرين احدهما امكان فهم معناه عند الحذف ومن ثم جعل نحو اعجبني زيد اخوه بدل اضراب لا بدل اشتمال
اذ لا يصح الاستغناء بالاول والاخر حسن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو اسرجت زيدا فرسه
لانه وان فهم معناه في الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا
في الكلام لكان بدل غلط **قوله** وكذلك سرق زيد ثوبه او فرسه وكذلك
سلب زيد ثوبه لما مثل به جمع منهم صاحب تلخيص المفتاح واعترضه
البها السبكي في العروس كما بيناه في حواشي التلخيص وحاصله ان سلب
يتعدى لمفعولين فجعل به لا يقتضي حذف المفعول الثاني وان التقدير
مثلا سلب زيد بياضه ثوبه وذلك مخل بالمعنى المقصود من الكلام وينبغي
بعرفه ما في الجواب الذي نقله الصلاح الصفدي في تاريخه اعوان
النص عن ابن الزملكاني وحاصله انه اجاز فيما قول الحريري فلم يزل
يبتزه دهره ما فيه من بطش وعود صليب **قوله** لانا نقول الخ كتب شيخنا
الفنيمي بهامش نسخة الدنوشري فيه نظر ظاهر لان المجاز والحقيقة من
صفات الالفاظ والابتداء كما لا يخفى ليس من الالفاظ **قوله** وقيل الاصل تارة
قال الزرقاني هذا ابدل على جواز جاني زيد الاخ اي اخوه عند الكوفيين ورد
الرضي قال ابن الخشاب لا يجوز جاني زيد الاخ اتفاقا لطيفة نظير الاية
فيما ذكر قول الحريري في مقاماته حتى اذا لالا الافق ذنب السرحان وآن انبلاج
الفجر وحان وقد سال ابن الكندي عن ذلك فاشكل عليه الجواب حكى ذلك ابن
خلكان وذكران بعضهم جوز فيهما نصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وعكسه
قال المصنف كما نقله التاج السبكي في الطبقات عنه وانه راه بخطه كان زعم على
حذف مفعول لالا وتقدير ذنب بدل اي حتى اذا لالا الوجود الافق نسبة ذو
السرحان وهو بدل اشتمال ونظيره سرق زيد فرسه ذو يصطفه او يرده عدم
الضمير وقد يقال ان الخلف عن الضمير اذ نب سرحانه ومثله قوله تعالى

قتل اصحاب الاخدود النار واما نصبهما فعلى ان الفاعل ضمير اسمه تعالى
والافق مفعول به وذنب بدل منه اي لالا الله الافق ذنب السرحان اي هو
سرحانه او السرحان منه ورفع الذنب ونصب الافق واضح وعكسه مشكل
اذ الافق لم ينور الذنب ثم ان كان تجويزه على انه من باب القلب اتجه
كما قالوا كسر الزجاج الحجر **قوله** والا التي فيه قال الزرقاني هذا مثل قول
صاحب البردة والا فقل يا زلة القدم وقد اجاب نقلا عن غيره بجوابين
بانهما مناسب هنا وهو ان تقديره وان لم يكن اخذا بيدي وهو اخذ بيدي
وهو تاكيد للشرط الاول ثم اعترضه ثم قال سمعت من يقول بين اليقظة
والمنام قوله والا زايدة في الكلام انتهى وما المحوج لارتكاب ذلك هنا
وكان المناسب اسقاطها وتعمل الاتيان بها سبق قلم والله اعلم وعبارة
الكواشي وقالوا من لم يكفر التي فيه فمن كفر تركه ومن ابي التي فيه انتهى كذا هو
ني رايته فيه باسقاط الا لا اثباتها كما هنا **قوله** والاخدود شق الخ قال الزرقاني
والاخدود والخد هو الشق في الارض ونحوها **قوله** اي بدل عن الغلط الخ
قال الزرقاني بهذا حل معنى وذلك لان الاضافة لا تكون على معنى عن بل هي
هنا على معنى اللام اي منسوبة الى الغلط ونسبته اليه لكونه مسببا عنه
فهو من اضافة المسبب للسبب قاله ملا جامي قال الرضي ومعنى بدل الغلط
البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل
هو الغلط **قوله** وان كان قصد الخ قال اللقاني اي ولكونه اضرب عن الاول
وصيره كالمتروك انتهى وبهذا اندفع ما يتوهم من ان كلام المصنف هنا مناف
لما تقدم من ان البدل هو المقصود بالحكم وحده وحاصل الدفع ان ينفي صحة
قصد كل منهما عدم سبق اللسان الى الاول وعدم فساد مقصده بقرينة المقابلة
وهذا ينافي ارادة الاعراض عنه كما في هذا الضرب وبذلك يصدق عليه ما
تقدم وقال الزرقاني قال الرضي وشرطان يرتقي من الادنى الى الاعلى

كقولك هند نجم بدر **قوله** في حكم المتروك قال الدنوشري قد ينافيه ظاهر قوله
وان كان قصد كل منهما صحيحا الخ الا ان يقال لا صحة قصد كل منهما لا ينافي
كون الاول في حكم المتروك وان كان قوله فيما سبق قال في الحواشي وهو الوا و
لا يليق بـ... **نصا قوله** دقوفا مع السماع قال الدنوشري
هذه العلة غير ظاهرة لا سيما عند مراعاة مذهب البصريين في نحو رايتك
اياك والعرب لا يعرفون تسمية الشي بدلا وفاعلا ومفعولا ونحو ذلك فليتامل
قوله ورايتك انت قال الدنوشري ينظر ما وجه حذفه من المتن **قوله**
ورايتك اياك قال الزرقاني مقتضي كلام المصنف فيما سبق ومقتضي كلام الرضي
ان نحو مررت بك بك تاكيد عند النحويين خلافا للزمخشري فقط في قوله
بالبدلية والفرق عند البصريين بين المنصوب والمجرور ان الضمير المجرور
لو كان بدلا لم يعد معه الفاعل فاعادته دليل علي التاكيد بخلاف المنصوب
فانه لما لم يعد معه العامل جعل بدلا انتهي واقول سياتي ان الشاطبي جعل
مررت به به بدلا وياتي الاستشهاد بايتين اعيد معهما العامل واعادته لا تنافي
البدلية في المنهل الصافي وشرحه وقد يكرر عامله حال كونه حرف جر لاختصاره
وتنزيله من معموله منزلة الجزء نحو قال الذين استكبروا للذين استضعفوا
لمن امن منهم ونحو ان هو الا ذكر للعالمين لمن شاء منكم ان يستقيم انتهي و
المقصود منه فالحق ما قاله الزمخشري ان المجرور بدل كالمنصوب لا توكيد
لما علم من عادة العرب كما قاله الشاطبي **قوله** قال الشاطبي الخ قال الدنوشري
فيه نظر اذ لا نسلم قوله واذا اردت الخ وقوله وهكذا نقل س الخ قد يقال ان
الكوفيين ايضا نقلوا امثالهم عن العرب وتلقي غير س كلامه بالقبول لا يوجب
عدم مخالفة ابن مالك للبصريين ويعارض قوله وهم الموثوق الخ بالمثل
قوله فيتحد لفظ البدل والتوكيد فقضية جواز البدلية في ثمت ايضا وهو
كذلك وان اقتصر المصنف علي كونه توكيدا فقد نقل الحفيد عنهم تجويز البدل

فيه

فيه **قوله** ولو سمع كان توكيدا ايرد عليه انه تقدم في باب التوكيد انه لا يوكد
الظاهر بالضمير لان الضمير اقوي منه ومن مرجحات الحكم ذكره في بابه وقد هو
الشراب فيهما مرلمنافاته لما هنا **قوله** سواء كان كلا او بعضا الخ قد ذكر مثال الكل
ومثال البعض زيد ضربته راسه والاشتمال زيد لم يجد نه عقله والغلط
زيد ركبته فرسه وكان اللائق بعادة الشارح ... التتميم توطئة
لقول المص نحو واسرر والخ فبدل الكل الخ ثم يتمم باقي الاقسام **قوله** الثلاث ثم
الاولي تركه فقد ذكر المص في المغني في حرف الواو ان فيها احد عشر وجها
وانهاها بعضهم الي تسعة عشر **قوله** بشرط ان يكون الخ قال الزرقاني فيه نظر
لخروج بدل الغلط منه مع ان حكمه حكم ما ذكر قال الرضي اعلم ان بدل
البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم
والمخاطب انتهي وهذا الاعتراض وارد علي حصر الناظم ايضا وكان بدل الغلط
لعدم الاعتناء بشانه لم يعتبراه انتهي وكتب الدنوشري ما محصله ان سكوت المص
عن بدل الاضراب يفهم عدم جوازه كقبضت يدك حمارك ثم ذكر ان الحلبي وغيره
صرحوا بالجواز **قوله** فرجلي قال الزرقاني مروي بالفاء وبالواو وعلي الاول فالفاء
سببية وعلي الثانية فالواو للحال ورجلي مبتدا خبره شثنه ومعني ذلك
ان رجلي لغلظها المشابهة لخف البعير تتالي بما ذكر واستشكلت البدلية
هنا بان الرجل لا توعد بالسجن واجيب بانها لما كانت سببا للدخول ناسب
دعدها بذلك انتهي وذكر الاشكال المصنف في التذكرة ثم قال فان قلت اخره
علي شرابه البان ... واقسطه شرطه تاخر المتجوز فيه ثم حقق ان البيت من
العطف علي معمولي عاملين وبيانه حواشينا علي الالفية **قوله** شثنه المقاسم
قال الدنوشري قال في القاموس شثنت كفه كفرح وكرم شثنا اي خشنت
وغلظت **قوله** وقوله تعالي لقد كان لكم قال الدنوشري هذا مبني
علي ظاهر كلام الاخفش في الاية اذ زعم ان لمن كان يرجو الله بدل

كل ولا يجوز ذلك ان يجعل بدل بعض والا لزم انقسام الصحابة الى من يرجوا
الله ومن لا يرجوه ولا يجوز ذلك على الصحابة والجواب بان الخطاب لمن سبق خطابه
بقوله قد يعلم الله المعوقين منكم فوصف بالتعويق وغيره من صفات اللوم
والموصوفون هم المختلطون بالصحابة من المنافقين انتهى من شرح لب الالباب
قوله واعيدت اللام الخ قال الدنوشري الظاهر ان هذه الاعادة غير واجبة
بل هي جائزة والجر بها لا باللام الاولى ولا باخرى مقدرة كما هو ظاهر ثم يقال
انها مؤكدة للاولى فالعمل للاولى بناء على ان العامل في البدل هو العامل في المبدل
منه كما رجحه ابن مالك وان قلنا ان العامل مقدر فيكون في غير هذه الصورة
اذ يبعد التقدير مع وجود العامل حسا انتهى واورد بعض الفضلاء انه كيف
يكون بدلا مع وجود العامل ملفوظا به والبدل على نية تقدير العامل خصوصا
مع قول الشارح في باب الاشتغال عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه
وانما هو تقدير معنوي وجوابه ان وجود العامل على سبيل التوكيد لما قبله
لا ينافي البدلية وكون البدل على نية تقرير العامل بل يحققه ولذلك لا يخفى
هذا مراد الشارح بقوله واعيدت اللام مع البدل المفصل ان الفصل يحسن
للاعادة والا فجواز الاعادة لا يتوقف عليه بدليل ان هو الا ذكر للعالمين لمن
شاء منكم ان يستقيم **قوله** مفيد للاحاطة مثله المفيد للبيان وذلك اذا كان
للمتكلم ومن معه فانه وان علم من جهة المتكلم فقد يخفى من جهة من يريد
ادخاله معه كقولك فعلنا بنو زيد كذا وقوله بنا تميما يكشف الضباب
فنصبه تميما على المدح والاختصاص ولو خفض تميما على البدل لما فيه من البيان
جاز عندي ولم ار هذا لاحد قاله المصنف في التذكرة **قوله** ولذلك اعيدت اللام
اي لكونه بدلا من المجرور باللام فانه انما يعاد العامل اذا كان حرف جر ولا
تقييد بخصوص اللام وانما قيده الشارح بها لخصوص المقام **قوله** بلغنا السما
الى اخره في المحاضرات والمحاورات للراغب ولما قال الجعدي في النبي صلى الله عليه

وسلم

الثاني عشر ١٢

وسلم بلغنا السما الخ فقال عليه الصلاة والسلام الى اين فقال الى الجنة
فقال صلى الله عليه وسلم لا فض فوك **قوله** ويمتنع الخ قال الدنوشري فيه
اقتصار على حكاية مذهبين فقط احدهما الامتناع والثاني الجواز وهناك
مذهب ثالث لقطرب وهو الجواز في الاستثناء دون غيره نحو ما ضربتكم الا زيدا
هكذا نقله الاشموني وغيره وفي المثال نظر اذ زيد ليس بدل كل من ضمير المخاطبين
فليتامل ولعل الشارح اسقطه لعدم ظهوره ووجه الامتناع ان لم يفد
الاحاطة عدم الافادة حينئذ فقوله خلافا للاخفش قال السيد في حواشي
المطول في بحث الالتفات واستدلوا على امتناع ذلك الابدال يعني ابدال الظاهر
من ضمير المتكلم والمخاطب بدل كل من كل بان البدل ينبغي ان يفيد ما لم يفده
المبدل منه ومن ثم لم يجز مررت بزيد رجل وبدل الكل من الكل لما كان مدلوله مدلول
الاول فلو ابدل فيه الظاهر من ضمير المتكلم او المخاطب وهما اعرف المعارف
كان البدل انقص من المبدل منه في التعريف فيكون انقص منه في الافادة لان
مدلولهما واحد وفي الاول زيادة تعريف بخلاف البعض والاشتمال والغلط
فان مدلول الثاني فيها غير مدلول الاول واجاب الاخفش عن ذلك بمنع اتحاد
المدلولين في بدل الكل اذ لو اتحد مفهوماهما لكان الثاني تاكيدا للاول لا بدلا
عنه واتحاد الذات لا ينافي كون البدل مفيدا فائدة زائدة كما في المثالين
المذكورين يعني من المسكين مررت وعليك الكريم المعول فان الثاني فيهما يدل
على صفة المسكنة واللام دون الاول واما نقصان تعريف الثاني عن تعريف الاول
فلا يضر كما في ابدال النكرة الموصوفة عن المعرفة نحو مررت بزيد رجل
عاقل اذ به نكرة تفيد ما لا تفيده المعرفة وان اشتملت المعرفة على فائدة
التعريف التي خلا عنها النكرة **فصل قوله** ويبدل كل من الاسم
الى اخره ينبغي جواز ابدال الفعل من الاسم وبالعكس كما جاز في العطف نحو زيد
متق يخاف ربه او يخاف الله متق **قوله** اذا افاد زيادة بيان للاول

هذا اوضح في بدل الكل واما في غيره فلا وهذا غير موجود في بعض النسخ انتهي
وقال الزرقاني انه احترازعما اذا كان معا وبانه توكيد لا بدل قال الرضي
وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان علي الاول ولو كان
الثاني بمعني الاول سواكان تاكيدا لا بدلا نحو ان تنصر تنصر انصرك **قوله**
كقوله ومن يفعل ذلك الخ قال اللقاني ان قلت الذي يظهر ان الابدال في الاية
للجملة من جملة لا فعل فقط من مثله قلت لما كان المقصود بيان ان المراد
من الملقي المضاعفة وهما معنيا الفعلين لا بيان الاثام بالعذاب جعل الابدال
في الفعل دون الجملة **قوله** بدل كل قال الدنوشري مخالف لجعل المرادي
ذلك من بدل الاشتمال وكلام الموضح محتمل لكن الاول اخذه الشارح من كلام
الخليل وينظر في ذلك والاثام جزا الاثم او هو الاثم نفسه فيكون علي حذف
مضاف اي جزا الاثم والذي يظهر انه بدل اشتمال كما قاله المرادي لا بدل كل
قوله ان علي الله الخ قال الزرقاني الله منصوب علي نزع الخافض اي والله
وان تبايعا اسم ان وعلي متعلق الخبر والالف في تبايعا للاطلاق وهو من بايع اي
عاهد قال في الشواهد ومعناه في شخص تقاعد في مبايعة الملك انتهي ويوخذ
وما عطف عليه بدل من حيث المعني لكن قد يقال في الثاني باعتبار اللفظ معطوف
علي البدل كما يقال في الخبر والحال وما اشبه ذلك **قوله** لان الاخذ كرها
الي اخره قال الدنوشري قضيته هذا ان يكون مضاعف في الاية بدل اشتمال لان
المضاعفة من صفات لقي الاثام فليتامل **قوله** انتهي كلام الشاطبي الي اخره قال
الدنوشري ينظر ما وجه حكايته الاتفاق لما نقله المرادي علي تجويز بدل الكل
وحكاية الخلاف في بدل الاشتمال هل يجوز اولا ويفهم من صريح كلام المرادي ان بدل
البعض غير جائز وهو غير ظاهر ومثل المراد لبدل الكل بقوله
متي تاتنا تلمم بنا في ديارنا ** تجد حطبا جزلا ونارا تاججا
ونقل المرادي عن بعضهم ان بدل الغلط يقتضي القياس جوازه وما

قال

قاله المرادي جميعه غير طريقة الشاطبي فليتامل الطريقتان
انتهي ولو صرح السيوطي بعدم الخلاف في بدل البعض فقال
لا بدل بعض بلا خلاف لان الفعل لا يتبعض انتهي وفيه نظر
لانه ان اراد ان لفظ الفعل لا يتبعض فلفظ الاسم كذلك او معناه
فلا شك في تبعضه **قوله** والجملة كذلك قال الدنوشري لا تبدل الجملة
من الجملة الا اذا كانت الثانية اوفي من الاولي بتادية المراد **قوله** لانه انما
تميز عن التوكيد الخ قال الدنوشري ينبغي التامل في ذلك فانهما قد يتحدان
لفظا كقوله تعالي بالناصية ناصية وكقوله تعالي وتري كل امة جاثية
كل امة تدعي الي كتابها بنصب كل الثانية **قوله** لاختلاف لفظيهما
قال الدنوشري قد يقال انه توكيد بالمرادف وقد يقال ان طلب الرحيل غير
النهي عن الاقامة فليس عينه فلا يكون توكيدا **قوله** وهو لا يتحقق في الجمل
الي اخره بينه السيد بما ملخصه ان التاكيد المعتبر في الجمل لا بد ان يغاير لفظه
المتبوع اذ ليس المراد بتاكيد الجملة هنا تكريرها فلا يحصل تميز البدل عن
التاكيد بقيد المغايرة ثم الجمل التي لا محل لها من الاعراب لا يتصور فيها ما هو
المقصود بالنسبة اذ لا نسبة هنا فلا امتياز ايضا بهذا القيد والحاصل
ان التمييز لا يحصل الا بمجموع الامرين والجمل التي لا محل لها انتفي عنها
الامران والتي لها محل انتفي عنها احدهما **قوله** والفرق بين بدل الفعل
وحده والجملة ان الفعل الخ قضيته هذا انه لا يتصور في الفعل المرفوع
ان يكون بدلا من فعل مرفوع وذلك لان سبب الاعراب متوفر
مع قطع النظر عن التبعية وهو تجرده عن الناصب والجازم فرفعه
لتجرده لا لكونه تابعا لغيره فكيف يكون بدلا مع انتفا التبعية لانتفا
الاعراب باعراب سابقه وهكذا يقال في العطف لا يتصور عطف
الفعل المرفوع علي مثله ومما يشكل في البدل قول البيضاوي

وغيره ان يتزكى في سورة والليل اذا يغشى بدل من قوله يؤتي ماله يتزكى
مرفوع لتجرده فلم يعرب باعرابه سابقه واجاب بعضهم بان المراد
ان البدل جملة يتزكى من جملة يؤتي ماله وهذا يدفع الاشكال
عن كلام البيضاوي لا عن ظاهر كلامهم ان الفعل يبدل من الفعل
وعمومه شامل للفعل المرفوع والتزم الاستاد الصفوي ان ذلك
لا يمكن في المرفوع وقد يقال لا مانع من كون المضارع عند التبعية
مرفوعا بالتبعية وان كان فيه مقتضى اخر للرفع وهو التجرد بناء على
جواز تعدد السبب فليحرر **قوله** وقد تبدل الجملة من المفرد بدل
كل من كل قال الدنوشري ينظر هل يجوز عكسه اعني ابدال المفرد من
الجملة اولا واقتصار الشارح على بدل الكل يفهم ان بقية الابدال
ليست كذلك وينظر ذلك ويحرر وقد نسلم ان الجملة هذه المؤولة بالمفرد
من المذكورين وانما الظاهر انها بدل اشتمال فانها لا بدل كل كما كان
ان يجمع عليه اشتمه واقول صرح ابو حيان في البحر بان المفرد يبدل من
الجملة كقوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما فقيما بدل من جملة لم يجعل
له عوجا لانها في معنى المفرد اي جعله مستقيما وقد ذكر ذلك ابن قاسم
العبادي في شرحه على الالفية لكن لم ينقله عن ابي حيان لكنه
جزم به وذكر ان الناظم سكت عنه ثم اقول صرح في الهمع بان
بدل الجملة من المفرد بدل اشتمال وفي المغني في بحث كيف ان جملة
كيف خلقت بدل من الابل بدل اشتمال والمعنى الى الابل بدل اشتمال
والمعنى الى الابل كيفية خلقها ومثله الم تر الى ربك كيف مد الظل
وكل جملة فيهما كيف من اسم مفرد **فصل قوله** مضمن معنى
حرف خرج بالمضمن ما صرح معه بالحرف فلا يلي البدل ذلك نحو هل
احد جاءك زيد او عمرو وان تضرب احدا رجلا او امرأة اضربه **قوله**

بدل

بدل تفصيل يؤخذ منه انحصاره في بدل الكل اذ التفصيل يقتضي ان
كلا من البدل والمبدل منه مقصود قصدا ابقيا مطابقا للاخر ليخرج
بدل الغلط لان الاول غير مقصود والنسيان لان الاول غير مقصود
قصدا ابقيا التبيين فساده وبدل البعض والاشتمال اذ ليس البدل
والمبدل منه فيهما متطابقين ونحو ما اكلت اثلث الرغيف ام نصفه من بدل
الكل لان المراد بما المفهوم الشامل لثلثه ونصفه فهما متطابقان
والثاني تفصيل للاول وبما تقرر من ان بدل التفصيل بدل كل من كل
علم انه لا يحتاج لضمير كما قد يتوهم كل واحد بعض **قوله** عن معرفة
الكميات قال الدنوشري لو حذف لفظ معرفة لكان احسن ولو قال
لمعرفة لكان جيدا وتكون اللام للغاية **قوله** وعن بيان المعاني
قال الدنوشري حفظ البيان ابين **قوله** وللزمان والمكان قال
الدنوشري هو داخل في غير العاقل فيكون من عطف الخاص على العام
قوله وقد يتخلف الى اخره قال الدنوشري قد يقال لا نسلم ان اذا هي
شرطية هنا فلا تخلف **قوله** على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال
الى اخره يجاب بان ان الشرطية انما يمتنع دخولها على المبتدا اذا استعملت
في معناها اما اذا لم تستعمل فيه وانما ذكرت علامة على ان ما بعدها
تابع لاسم الشرط فلا مانع من دخولها ويمكن ان هذا مقصوده
من جوابه وان اوهم خلافه قوله لبيان المعنى لانه يوهم انها
مستعملة في الشرطية وهو ممنوع هذا ويمكن ان تخلص عنها في الكشاف
اما بمنع البدلية فيه فانه اعراب غير بدل واما بان الكلام في الاستعمال
الكثير واما بعد تسليم ان اذا شرطية **باب النداء قوله**
وهو الدعاء الى اخره اي اصطلاحا واما في اللغة فهو الدعاء باي
لفظ كان **قوله** لا حرف قال الدنوشري عبر باحرف لانه جمع قلة

دون الحروف ولم يبال بدعوى بعضهم انها اسما افعال انتهى ورد بما
يوهم قوله غير الى اخره ان جمع الكثرة يخالف جمع القلة في المبدا والتحقيق
خلافه كما مر **قوله** واي قال الدنوشري بالهمزة الممدودة والياء الساكنة
ويلزم التقا الساكنين على غيره حينئذ **قوله** وهنا لم يجعل هنا مبدلة
من ايا اذ الابدال تصريف والحذف بري منه لكنه قال في المغني وبحث
ايا وقد تبدل همزتها ها قال فاصاخ يرجوا ان يكون حيا ويقول
من فرح هيا ربا **قوله** الحقيقي لعل هذا بالنسبة لمجموع حروف الندا
فان يا تكون للبعيد حقيقة او حكما ففي المغني يا حرف موضوع لنداء
البعيد حقيقة او حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا **قوله** وذهب المبرد
الخ قال الدنوشري ينظر ما حكم وا واي ممدودة وقياس عنده هل ينادى
بها البعيد او القريب او يكون لهما اللهم الا ان يقال انهما ممدودة وقياسا
داخلتان في كلامه فيكون للقريب وكذا يقال في كلام ابن برهان فان
قيل ان يا للبعيد وهو تعالى اقرب الى كل شخص من حبل الوريد فالجواب
ان ذلك لاستقصا الداعي نفسه وابعاده عن مرتبة المدعو تعالى قال الامام
رضي الله عنه ويفهم من قوله فله بقية الاحرف ان واستعمل القريب المنزلة
منزلة البعيد في غير الندبة وهو خلاف مذهب **س** والجمهور واجاز بعضهم
استعمالها في غير الندبة وان كان قليلا **قوله** ويتعين في ندا اسم الله تعالى
قال الدنوشري ويتعين يا ايضا في ايها وايتها قاله في المغني **قوله**
والثاني سنفرغ الى اخره المراد بالثاني الجاري مجرى المفرد وهذا يتوقف
فيه ويقال بل هو مفرد حقيقة اذ المفرد في هذا الباب ما ليس مضافا ولا
شبيهه وانما يظهر جعل هذا من التشبيه بالمضاف لانها عوض عما
تضاف اليه اي **قوله** على احد الوجهين قال الدنوشري والوجه الثاني
ان يكون عباد الله مفعول ادعوا **قوله** وظاهر ذكر النظم الخ قال الدنوشري

انما

انما قال ظاهر لانه لا يلزم من ذكره في عدادها كون ندائه مطردا **قوله**
ربا الى على صيغتي الى اخره اما مجيئه على صيغة المرفوع فظاهر لانه لما تعذر
بناؤه على الضم عدل الى ما هو قريب منه وهو الصيغة الموضوعة للرفع
واما مجيئه بصيغة المنصوب فلعل وجهه انه يشبه الشبيه بالمضاف
لان الضمير المنادى هو ايا على الصحيح واتصل به شيء من تمام معناه
وهو الكاف **قوله** كقول بعضهم هو الاحوص اليربوعي قال ذلك لما وفد
مع ابنه على معاوية وخطب وثب ابوه ليخطب فكفه عن ذلك **قوله**
وكان القياس ان يقول يا اباك الى اخره يلزم من هذا ان يقال في يا زيدا
لانه مفعول به ايضا حذف عامله **قوله** اذا لم يعوض الخ سكت عن
مجيئه وهو اذا عوض والحذف حينئذ واجب **قوله** ورضيا منصوب بربيت
قال الدنوشري ويجوز ان يكون حالا من فاعل ادين **قوله** اسم الاشارة
قال الدنوشري يفهم منه جواز ندا اسم الاشارة ومحله اذا لم يتصل به كاف
الخطاب فان اتصلت به ففي جواز ندائه خلاف والصحيح المنع لاستلزام اجتماع
النقيضين لان الكلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث
انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما **قوله** وهو ما اجتمع فيه الى اخره
قال الدنوشري قال ابن الانباري في باب الترخيم سمع ابا طلحة بالفتح
واختلف فيه فقيل مرخم والتقدير يا طلحة ثم اقحمت التاء غير معتد بها
وفتحت لوقوعها موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل ها التانيث وهو
ظاهر كلام **س** فتكون على هذا مقحمة بين الحاء والفتحة وقد قيل
ليس بمرخم وعلى هذا قيل هو معرب منصوب على اصل المنادى ولم
ينون لانه لا ينصرف وقيل مبني على الفتح لانه منهم من يبني المنادى المفرد
على الفتح لتشاكل حركة اعرابه لو اعرب فهو نظير لا رجل في الدار
وانشد هذا القائل يا ريح من نحو الشمال هبي بالفتح **قوله**

واستصحب ذلك التعريف فان قلت العلم اذا اريد اضافته نكر فما الفرق
قلت الفرق انه ليس المقصود في الاضافة الا تعريف المضاف اذا كان
المضاف اليه معرفة او تخصيصه اذا كان نكرة فلو اضيف مع بقا تعريفه
كانت الاضافة لغوا اذ لا فايدة لها وليس المقصود من النداء التعريف
بل طلب الاقبال لقا الكلام اليه فلا حاجة الي تنكير المنادي **قوله**
المركب المزجي هل يدخل فيه العددي خمسة عشر **قوله** وغيره قال
الدنوشري يحتمل ان يكون معطوفا علي حده فيكون المراد المجموع علي غير
حده وهو جمع التكسير ويحتمل ان يكون معطوفا علي قوله المركب المزجي
وافراد الضمير باعتبار المذكور فيشمل جمع التكسير ونحو زيد وعمرو
قوله في لغة الضم قال الدنوشري ليس للاحتراز عن لغة الكسر وانما
ذكره لشفا للاقسام اي سوا كان مبنيا قبل النداء علي الفتح او الضم او
السكون او الكسر نحو انت وهولاء وهذا وحذام وكتب شيخنا الغنيمي بعده
يعني بنا علي ان الضمير مجموع انت اما علي الاصح من انه ان فقط فلا تظهر
هذه النكتة اذ هو مبني علي السكون والضمة مقدرة علي النون **قوله** اتفاقا
في دعوي الاتفاق نظر ظاهر فان الظاهر ان من يجعل اعرابها مقدرا يجعل
الضمة مقدرة هنا وفي شرح المفصل للاندلسي بعد ان ذكر ان بناهما علي
الالف والواو وقال الضمة مقدرة عليهما عند من لم يجعلهما حرفي اعراب
قوله كفتي وقاض قال الدنوشري قال في التسهيل ويحذف تنوين المنقوص
المعين بالنداء او يثبت ياوه عند الخليل لا عند يونس قال الدماميني
فهما متفقان علي ترك التنوين والخلاف بينهما انما هو في ثبوت اليا و
حذفها وجه الاول انه لما بني حذف تنوينه فثبتت اليا لزوال موجب
حذفها وهو التنوين وقدرت الضمة علي اليا لثقلها ووجه الثاني ان
النداء داخل علي اسم منون محذوف اليا فذهب التنوين وبقي

الاسم

الاسم علي حاله وقدرت الضمة علي اليا المحذوفة وهذا اذا كان المنقوص معينا
بالنداء واما غيره فيقال فيه يا قاضيا باليا والتنوين وبدل التنوين في الوقف
الفا انتهي وقوله فهما متفقان علي ترك التنوين يخالف ما نقله الرضي
عن يونس ونصه يحذف يا المنقوص ويعوض منها تنوينا متمسكا بان قاض
لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتة مع السكون بلا لام او اضافة انتهي وظاهر
كلام التسهيل كما قاله الرضي ان يونس يخالف في الوجهين ثم قال
في التسهيل فان كان المنقوص ذا اصل واحد ثبتت اليا باجماع قال
الدماميني كما في مر اسم فاعل من اري اذا انون فانه يبقي علي اصل
واحد وهو الرا فتقول يا مري بيا ساكنة اذا وقفت عليه **قوله**
نحو يا زيد الفاضل قال الدنوشري وعند الكوفيين كما ياتي يجوز بنا العلم
علي الفتح في نحو يا زيد الفاضل فيعلم ان ما ذكره هنا مقيد بغير مذهبهم
قوله والمنقول انه مبني الذي ذكره السيد في حاشية المتوسط في
موضعين انه معرب **قوله** من لغة من اعرابه الي اخره كتب شيخنا الغنيمي
بهامش نسخة الدنوشري ينظر فيما اذا كان العلم مركبا من اكثر من
جزءين هل تمتنع هذه اللغة فيه او تجري وعليه فهل يضاف الجز الاول
فقط او كيف الحال وينظر ايضا فيما اذا كان الجز الاول غير قابل للاضافة
كاسم الاشارة ونحوه **قوله** اذا نقلت الكلمة المبنية شامل للضمير
واسم الاشارة **قوله** النكرة غير المقصودة ينبغي ان يشمل المثني والمجموع
كما لو قال الاعجمي يا رجلين خذا بيدي ولم يقصد اثنين معينين
او يا مسلمين خذوا ولم يقصد جماعة معينة **قوله** يا غافلا الي اخره
قال الدنوشري هو شبيه بالمضاف ايضا لعمله النصب في الجملة
بعده وهي حال من ضمير غافلا المستتر فيه **قوله** وانما كرر
الشواهد قال الدنوشري فيه نظر اذ لم يذكر الا شاهدا واحدا وهو

البيت واما قبله فهما مثالان لا شاهدان وكتب شيخنا الغنيمي بجده وقد يقال اطلق على الجميع شواهد من باب التغليب كما تقرر من لشرف الشاهد على المثال **قوله** الثاني المضاف سكتوا هنا عما لو كان المضاف مبنيا لاضافته قبل النداء كما قاله سيبويه الزمان او غيره بسبب الاضافة او نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون وظاهر انه منصوب محلا ولا يقال انه مبني على ضم مقدر لان المنادي المضاف انما يستحق النصب وهو ثابت هنا للجملة لكونه مبنيا فان قلت هل يمكن ان يقال انه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الاخر بحركة البنا قلت لا يمكن ذلك لانه مبني والاعراب انما يكون في المبنيات محلا ولا يمكن تقديرا كما لا يخفى **قوله** اما بعمل الخ لا يخفى ان الاتصال المذكور اعم من العمل والعطف قبل النداء لشموله الاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته نحو يا من نعمل بكذا وقضيته ان نكون من فيهما في محل نصب وهو خلاف ظاهر قول التسهيل لا عامل فيما بعده ولا مكمل قبل النداء بعطف نسق انتهى فان ظاهره ان الموصول من المفرد فيقدر فيه الضم ويؤيده ما ذكره الشارح في يا جوادا لا يبخل من الفرق بين كون الجملة صفة وكونها حالا او معمولا لفظيا فالموصوفة كالموصولة فكان الشارح قصر كلام المصنف مع عموم قوله ما اتصل به الى اخره وشموله لاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته على العمل والعطف موافقة للتسهيل **قوله** يا طالعا جبلا فيه اشكال اذ لم يوجد اعتماد وهو شرط في الاعمال ولو قدر له موصوف لكان مفردا معرفة وجب تعريف الطالع **قوله** يا ثلاثة وثلاثين الخ انت خبير بانه وقعت التسمية بالكلمتين فاعرابه كل واحدة على حدة مشكل الا ان يقال اعرب كل باعرابه الذي استحقه المجموع دفعا للتحكم كقولهم الرمان حلو حامض **قوله** وان ناديت جماعة هذه عدتها الى اخره قال الدنوشري ما ذكره للمتن والشرح

في

في مسيلة ثلاثة وثلاثين اذا لم يكن علما طريقة غير طريقة الاخفش وفصل الاخفش فقال ان اريد بذلك جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز الا نصب الاسمين لانهما اذ ذاك وقعا على مسمى واحد وان كان الثلاثة على حدة والثلاثون على حدة حكم لهما بحكم المعطوف والمعطوف عليه قبل وينبغي ان يفصل فيما اذا كان كل منهما على حدة بين ان يكون كل منهما مقصودا بالنداء فالحكم كذلك وبين ان يقصد ثلاثة مبهمة فينصبان معا انتهت وكتب شيخنا الغنيمي بجده وظاهرها وجوب نصب الاسمين ولو اريد بالكل معين وهو محل وقفة ومعنى قوله حكم له بحكم المعطوف الى اخره انهما من ذلك ومراده بالمعطوف والمعطوف عليه غيرهما واما قوله قبل وينبغي الى اخره فمحل نظر اذ كونهما كالمعطوف والمعطوف عليه لا يتوقف على قصدهما كما هو ظاهر ونصبهما معا فيما اذا قصد ثلاثة مبهمة محل نظر ايضا اذ الثاني لو كان مقصودا فالظاهر عدم نصبه ولعلنا نزداد في المسيلة علما ويتجدد لنا فيها فهما والله الموفق للصواب انتهى واقول ذكر الحفيد انه يحل ضم الاول اذا اريد ثلاثة معينة لان المنادى انما يبنى اذا كان مفردا معينا وكذا يجوز في تابعه اذا كان مع ال الوجهان الا اذا اريد به معين اما اذا اريد بالمجموع معين فالظاهر نصبهما كما لو سمي رجل ثلاثة وثلاثين انتهى ملخصا واعلم انه لا يلزم من ارادة ثلاثة وثلاثين معينة ارادة ثلاثين معينة وان كان تعينها حاصلا لانه لا يلزم من حصول الشي ارادته **قوله** لانه اسم جنس اريد به معين الى اخره افاد انه لا يكفي حرف النداء لانه لم يباشره وقضيته امتناع ان يقال يا زيد ورجل وفيه خلاف فانظر حواشينا على الالفية **قوله** فيجب ضمه قال الدنوشري فيه نظر بل هو مبني على الواو نيابة على الفتحة انتهى واقول ذكروا عند قول الالفية تابع ذي الضم انه يشمل

المثنى والجمع كيا زيدان صاحبي عمرو ويا زيدون اصحاب عمرو ولان بعضهم
يجعل الالف والواو نفس الضم **قوله** اجيب بان النداء الى اخره قضية هذا
الجواب ان المنصوب لا يعرف نعته لانه نعت به قبل التعريف هذا وفي الجواب
نظر ولعل المقصود منه ان التركيب في حد ذاته يجوز فيه الوجهان **قوله**
فلما اختلفا الخ قال الدنوشري فيه نظر لانه ان اعتبر ورود النداء على
الصفة مع موصوفها كان النصب واجبا وان اعتبر وروده على الموصوف
وحده كان الضم واجبا فاني يأتي جواز الوجهين وقوله سابقا فالعرب
تؤثر نصبها على ضمها معناه ان العرب في مثل هذا التركيب تؤثر اي
ترجح ما ذكر اي بناء على اعتبارهم سبق الوصف للنداء وقد يقال ان مثل
هذا التركيب في حد ذاته يجوز فيه الوجهان **قوله** والخبر س بلا لام
قال الدنوشري فاعل اخبر راجع الى يونس وس مفعوله وكتب شيخنا
الشنشوري بعده ويحتمل ان المعنى ان س قال ان النكرة المذكورة توصف
بالمعرفة فاخبر بذلك ولم ينقل ذلك عن العرب هذا ولكن الاحتمال
الاول اقرب او متعين **قوله** اجيب الى اخره قال الدنوشري هذا
الجواب متضمن منع قوله وانما توصف بالمعرفة ولا يلزم من حكاية
يونس لما ذكر امتناع الوصف بالنكرة ولعل في ذلك فيقال لا معرفة
مع وصفها بنكرة **قوله** والقسم الثالث الخ قال الدنوشري قد يقال عليه كيف
صح جعل هذا قسما مغايرا للاول والثاني اذ الاقسام لا بد من تغايرها مع
ان هذا مبني على الضم تقديرا عند من يجعل فتحته فتحة اتباع لما بعده وفيه
نظر لما يوهمه شرحه ولا يصح جعله قسما براسه الا عند من يجعل فتحته فتحة
بناء لا فتحة اتباع **قوله** متصل مضاف قال الدنوشري لا جائز ان
يكونا صفة لابن لتعريفه لان المراد لفظه فيكونان بدلا منه ولا يصح
كونهما عطف بيان لاشتقاقهما ولا يشترط كون العلم الثاني المضاف

اليه

١١٦

اليه ابن مذكرا وان اشترطه بعضهم وفلان بن فلان لا يجوز فيه الا الضم
خلافا لمن جوز فيه الوجهين ايضا وعلل بعضهم اختيار الفتح بقوله وذلك
لكثرة استعمال المنادى حينئذ مع كونه في الاصل فهو لا نفتح لخفة الصحيح
الفتحة مع انها مناسبة لحركة صفته وهو واضح الا قوله في الاصل
فتامله **قوله** ونحوه اما على الاتباع قال الدنوشري وعلى كون الفتحة
للاتباع تقدر الضمة فيه والمانع من ظهورها حركة الاتباع وعلى اقحام
ابن فيكون زيد مضافا الى سعيد كما قال الشارح وينظر ما وجه فتح
ابن وقد يقال انه فتح تخفيفا او هو تاكيد ولا ينافي التاكيد الاقحام كما
صرح بذلك المرادي نقلا عن بعضهم في يا سعد سعد الاوس على قول
من ان الاول مضاف للاوس والثاني مقحم عند الفتح **قوله** او منادى
سقط منه الى اخره قال الدنوشري قد يقال لا قرينة على حذف حرف النداء
فكيف جاز حذفه وقد يجاب عنه بعدم تسليم ان لا قرينة **قوله** وانشدوا
الخ قال الدنوشري ورد استدلال الكوفيين بان عمرا محذوف الالف بناء على
جواز الحاقها في غير تعجب او استغاثة او ندبة ذكره الانباسي في شرحه للالفية
والمرادي كذلك وزاد انه يحتمل انه نون ضرورة وحذف التنوين لالتقاء
الساكنين وحذف الف امامة في البيت للضرورة **قوله** رفيقه هو الفتى
اللخمي صاحبه الذي كان معه في السفر **قوله** وحكى الاخفش الخ قال الدنوشري
وعلى حكاية الاخفش يكون ابن منصوبا بتقدير امنع من ظهوره فتحه ضمة
الاتباع **قوله** في جواز فتح المنادى معها قال الدنوشري ظاهره انها ليست مثله
في غير ذلك كحذف الهاء وقد يقال انما قيد بذلك لانه الذي قدمه الموضح
فليتامل **قوله** اتباعا متصل عليه فيه نظر اذ الاوجه الثلاثة المذكورة
تاتي ايضا هنا **قوله** وما التانيث في حكم الانفصال جواب عما يقال الاحكام انما تنبني على
حركة الاخر ونون ابنة التي اتبعته ليست اخرا وانما لم يجعل الاتباع لتاء ابنة لان النون



يكون حينئذ حاجزا حصينا لتحركها بينهما وانما احتاج الش لذلك لانه جعل
الفتح للاتباع لا للتركيب والا لزم الفتح في بنت كما يعلم مما نقله عن ابي عمرو بن العلا
وبهذا يعرف ما في قول الشهاب القاسمي مقتضيه قول الشارح وتاء التانيث الخ الاتباع
لحركة نون ابنه دون التا ولا مانع من ذلك وقضيه قول الشاطبي في تعليل فتح العلم
الموصوف بابن وجه الفتح الاتباع لحركة نون ابن لان الاسمين لما كثر استعمالهما
صارا كالاسم الواحد فجاز فيهما من الاتباع ما جاز في الاسم الواحد انتهي انه
لا حاجة الي ان يقال اما الثاني فابنه حيث الحقناها بابن في حكم الانفصال انتهي
وقوله ولا مانع يحتمل ان معناه ولا مانع من اتباع حركة النون وان لم
تكن اخرا لانها اخر حكما ويحتمل ان معناه ولا مانع من اتباع حركة التا
ويرد ان النون حاجز حصين لتحركها فتدبر قوله فتح النهاية الخ قال الدنوشري
فيه نظر لان حكاية اعراب نحو مسلمات لا تقتضي كسر التا اتباعا بل عليه
ينبغي الفتح ويفهم من كلام الشارح وصاحب النهاية جواز الكسر وهو
محل نظر واما نحو زيدين وزيدين سمي بهما فيهما بالتا علي قبلهم يا زيدين
سميه بالفتح لتعذر الفتح هنا بخلافه في مسلمات فيبطل قول الش ولا في
المثني والمجموع فلما علمت واما في نحو مسلمات فالتركيب يقتضي الفتح
لا الكسر كما علمت ايضا انتهي واقول وجه كسر نحو مسلمات بناء علي القول بالتركيب
ان القايل به يحرك المنادي بحركة نصبه وحركة جمع المونث في النصب
الكسرة وقوله واما نحو زيدين الي اخره فان اراد انه مع كونه تابعا ات
علي القول بالاتباع تم له بطلان قول الشارح لكنه ممنوع وان اراد انه علي
القول بالتركيب فهو عين كلام الشارح والظاهر ان قول الشارح
ولا في المثني والمجموع علي حده معناه اذا حكي اعرابهما فلا يرد عليه
الاعتراض واعلم ان كون كلام النهاية مبنيا علي القول بالتركيب
متعين بالنظر لما فصله علي حكاية الاعراب لا بناه في وجهه واما

على حده وقوله وهذا مبني على القول بالتركيب ثم نظر اما في المثنى والمجموع صح

بالنظر

بالنظر لقوله ومن اجري الاعراب الخ لكن المناسب ان يكون علي منوال
ما ذكره فيما قبله فيكون فتح الدال للتركيب وان جاز ان يكون للاتباع
فقوله واما علي الاتباع فلا الي اخره ناظر لما فصله علي حكاية الاعراب
قوله حاكيا اعرابه قال الدنوشري ضمير اعرابه راجع للمذكر قوله
فتحتها اي ان ركبه وقوله او تضمها اي ان لم تركب قوله والثاني بالاضافة
لانه لم يضف حتي يسلبه تعريفه العلمية قوله واعترضه ابو حيان الي اخره
اعتراضه واعتراض المصنف انما يرد ان سلم ابن مالك ذلك والا فقد
يتمسك بظاهر تعريف التاكيد اللفظي فانه صادق مع اختلاف وجهي
التعريف ومع اتصال الثاني بالا يتصل به الاول قوله واما علي
القول بالاتباع فلان القياس علي هذا ان يفتح اخره قوله نحو ما عسي
الي اخره قال الدنوشري علل في شرح التسهيل عدم صحة تقدير الفتحة
في نحو يا عسي بعدم الفايدة قوله ان يحذف التنوين الخ قال الدنوشري
حذف التنوين وما بعده واجب لا جايز قوله والالف الخ قال الدنوشري
قيده بعضهم بان لا يكون اول سطر وجميع ما قيل في ابن ياتي في ابنة بدا
دغيره وفيه وقفة قوله الثاني الي اخره قال الدنوشري تقييد قوله ان يكون
مضافا وكذا في النوع الاول اي فيما لا يكون مضافا جواز الوجهين في الاول
علي اختلاف الاعتبارين فالضم علي انه مفرد ويصير من القسم الاول واذا فتح
ففيه اربع توجيهات كما ذكره الشارح وفي بعضها يكون مضافا فيكون
من القسم الثاني فلا يخرج عن القسم الاول والثاني قد ذكره زيادة ايضاح ه
انتهي واشار المصنف الي انه كان ينبغي للناظم ذكر هذه المسيلة هنا لمشار
مسيلة الوصف بابن في جواز الفتح والضم وتاخيرها الي فصل تابع المنادي
مما لا وجه له قوله مضافا قال الدنوشري غير واضح لانه اذا ضم لا يكون
مضافا فلا يصح فرض المسيلة في المنادي المضاف قوله يا سعد الي اخره

كتها

قال الدنوشري اشير بسعد سعد الاوس الى بيت من جملة ابيات سمعها اهل مكة
من هاتف هتف بهم قبل اسلام سعد ابن معاذ وسعد ابن عبادة وهي ٭٭
٭٭ فان يسلم السعدان يصبح محمد ٭٭ بمكة لا يخشى خلاف المخالف ٭٭
٭٭ فيا سعد سعد الاوس كن انت ناصرا ٭٭ ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف ٭٭
٭٭ اجيبا الى داعي الهدى وتمنيا ٭٭ على الله في الفردوس منية عارف ٭٭
اورد ذلك السهيلي في الروض الانف قوله وجب النصب اي ما لم يصحب نحو
يا حسن الوجه والا جاز الرفع ايضا قوله وهو الاكثر قال الدنوشري
الظاهر انه لا ياتي فيه الخلاف المار في يا زيد بن سعيد انتهى واراد الخلاف
المار عن المبرد وابن كيسان فالضم هنا اكثر باتفاقهما ثم قال الدنوشري
وشمل قوله نحو يا سعد سعد الاوس الخ العلم واسم الجنس والصفة نحو يا صاحب
صاحب زيد وخالف الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا نصبه وفي الوصف
فذهبوا الى انه لا ينصب الا منونا فتقول يا صاحبا صاحب زيد ولم يخالفوا
في جواز الضم في جميع ذلك وينظر ما وجه مخالفة الكوفيين وما وجه مذهبهم
قوله باضمار يا الفرق بين هذا الوجه وما قبله ان هذا يجوز معه ذكر حرف
النداء ولا يجوز على الاول وان قيل ان البدل على نية تكرار العامل اذ هو
تقدير معنوي قوله وكان يلزم ان ينون الثاني قال الدنوشري فيه نظر
اذ قال بعضهم انه ترك تنوينه مراعاة لمشاكلة ما قبله المؤكد به وممن ذكر انه
توكيد على راي س المرادي قوله وسعد الثاني الخ قال الدنوشري لم يجوز فيه
كونه مفعولا لمحذوف على قياس ما سبق ويؤخذ مما ذكره ان البدل والبيان
يكونان بلفظ الاول من غير زيادة ولا نقص الا ان يقال لما حذف المضاف
اليه الاول جاز ذلك قوله وهو ضعيف الخ قال الدنوشري تقدير دبان
العاملين هنا بمعنى واحد ولفظهما متحد فكانهما واحد فهو نظير قولك جاء زيد
وابو عمرو العاقلان قوله وهو نحو الخ الضمير راجع الى الاوس قوله وهو

المنادي

المنادى الى اخره قال الدنوشري نحو يا مين اذا اريد به معين بني على الواو
والا نصب بالياء وهل يجوز في المعين الاتيان بالياء للضرورة قوله وقوله
ابدا حل في شعبى الخ لا حاجة الى جعل ذلك مما نحن فيه لما صرح به في
التسهيل ان المفرد الموصوف يجوز نصبه ايضا ونص الرضي على ان هذا من
الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك لا للضرورة وشعبى بضم الشين المعجمة
وفتح العين المهملة موضع كما ياتي في اوزان الالف المقصورة وتقدم في باب
المفعول المطلق قوله بحذف الثانية فقط قال الدنوشري ولا يجوز عكس
الثالثة وهو حذف الف يا واثبات الف الله انتهى واقول مقتضى كلام الشم
جواز العكس لانه علل الثالثة باجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة
يعني حتى جاز التقاء الساكنين اللازم على الثالثة والاصل عدم الاجراء وعدم
التقاء الساكنين بحذف الف يا واثبات الف الله جار على القياس وقد تضمن
كلام الشم اولا جواز حذف الف الله واثباتها مطلقا واثباتها صادق على ما اذا
حذفت الف يا قوله ووجه حذف الف يا اي مع حذف الف الله كما لا يخفى
قوله فتقول اللهم قال في الهمع مذهب الخليل وس ان هذا الاسم لا يوصف لانه
صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت اي غير متمكن في الاستعمال وذهب المبرد
والزجاج الى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ ومنصوب على المحل وجعلا فاطر في
قوله اللهم فاطر السموات والارض صفة له قال ابو حيان والصحيح مذهب س
لانه لم يسمع مثل اللهم الرحيم ارحمنا والاية ونحوها محمله على النداء قوله
لئلا يجتمع الخ وتبركا بالبداءة باسم الله تعالى قوله زرقم في القاموس الزرقم
بالضم يعني للزاي والقاف الشديد الزرق للمذكر والمؤنث وفيه الزرق
والزرقة لون قوله وذهب الكوفيون الى انه بعض امنا بخير اي اقصدنا به
فحذفت الهمزة وجعلا شيئا واحدا كما فعل كذلك في هلم على القول بان اصلها
ها لم قوله ويبطل ذلك انه الخ يبطله ايضا انه مخالف للمعنى بدليل اللهم

يقولون اللهم اغفر وليس المعني يا الله اقصد اغفر قوله وقد تخرج الخ
قال الدنوشري المراد منه انها تخرج عن النداء المحض فلا ينافي انها في هذين
الاستعمالين الاخيرين تفيده مع غيره ولا لتها على الغير هل هي بطريق
التضمن او لا محل نظر انتهي ولا يخفي ما في دعوي دلالتها على النداء في هذين
الاستعمالين من البعد لعدم ظهوره وكون دلالتها على الغير بطريق
التضمن لا ادري ما معناه والاقرب في فهم كلام الشارح ان استعمالها
فيما ذكر مجاز مرسل والقرينة استحالة النداء وينبغي تحرير العلاقة هو
قوله لانه قد عمل بعضه في بعض اي لان تمام عامل في فاعله وهو الضمير
المستتر قوله يحكي بحالته التي ثبتت له قبل التسمية هذا لا مدخل له
في الفرق لوجوده في المنطلق زيد وكان الاظهر ان يقول الفرق
ان الذي تمام المانع من ندائه قبل التسمية وجود ال وهو باق الي اخره
وهو المناسب لقوله ونحو المنطلق الخ فتدبر قوله واما الذي الخ قال
الدنوشري فيه نظر اذ لا نسلم ان نحو الذي فيه حكاية اصلا الا باعتبار
ذكر الجملة بعده وابقائها على حالها قوله والاعراب يقدر في الذي
قال الدنوشري ظاهره ان الحركات الثلاث تقدر وهذا ظاهر في الحكاية قوله
حكيت الاسم المفرد الخ قال الدنوشري حكايته باعتبار تفاعله فيما بعده واما
هو نفسه فهو معرب بالحركات الظاهرة فاين الحكاية قوله وليس محل
النزاع قال الدنوشري ضمير ليس يعود الي الموصول مجردا عن الصلة اي
فاذا سمي به وحده امتنع نداؤه قولا واحدا لقيام المانع وقوله وكانه الخ
معناه ان الموضح مثل به بمجرد التنبيه على انه ليس كالجملة لعدم عمل
بعضه في بعض قوله بدليل قولهم الخ هذا الدليل انما يكون قاطعا للشبهة
الشاطبي لو تعين تقدير مثل في قول المذكور وليس كذلك لتقدم الموافقة انه
اما على تقدير مثل او ان ابا حسن في تاويل فيصل اي ولا فيصل لها فلعل

الشاطبي

الشاطبي يري تعيين هذا الوجه قوله وهذا الاضطرار فيه الخ قال الدنوشري
مبني على تفسير الاضطرار بما لا مندوحة عنه وهو ضعيف الفصل
الثالث قوله المبني قال الدنوشري هذه العبارة وقع نحوها
لابن الحاجب قال الرضي كان عليه ان يقول توابع المنادي المبني غير
المستغاث الذي في اخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيدا
وعمرا ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادي
المجرور باللام لا يكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها
ونصبها لظهور الاعراب في المتبوع انتهى واقول قوله المبني بيان لمنطوق قول
النظم ذي الضم وحكم منطوقه وهو المنادي المعرب ان يوافقه غير البدل
والنسق يجب نصبها ولم ينبه المصنف علي هذا وحكم البدل والنسق هو
حكمهما اذا كانا تابعين المبني كما سيبينه المصنف قوله ان يكونا مضافا لم تكن
الاضافة غير محضة فيجوز رفعه وكالمضاف شبهه كما جزم به السيوطي لكن
صرح الرضي بانه غير واجب ولعل الفرق بين ذلك وبين ما لو كان منادي مستقلا
حيث يجب نصبه انه في حكم المفرد وهو تابع فيغتفر فيه ما لا يغتفر في المستقل
قوله جواز رفع المضاف الخ قال الدنوشري قال الرضي انما جاز الرفع في المفرد
حملا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانباري لان النصب في
توابع المنادي المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت
تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام
بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا علي المحل لكن لما كانت الضمة
التي هي الحركة البنائية تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت
كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك لا رجل فلمشابهته قوله
من نعت الي اخره قال الدنوشري ظاهر الاقتصار علي ذلك ان البيان
ليس مثلهما وينظر ما وجهه وقد يقال انه قريب الشبه من البدل فهو اذا كان

مضافا فيجب نصبه فكذا اما انبهتمه فان رفعوه الخ قضيته جواز قطع التوكيد
ويخالفه ما صرح به في شرح الازهرية تبعا للمصنف في بعض كتبه ان الفاظ
التوكيد لا تقطع بخلاف النعوت **قوله** نعت محذوف قال الدنوشري
يرد انه يلزم عليه ايلا كل مضافة للضمير العوامل اللفظية وهو
غير جائز **قوله** فيهما اي التذكير والتانيث **قوله** الثاني ما يجب الى اخره
قدم هذا على ما بعده عكس ما في النظم لانه بالقسم الاول اشبه
لبساطته بخلاف الثالث لتركبه من امرين الرفع والنصب واخر النسق
والبدل لانهما في حكم المستقل **قوله** ويجوز ضمها الى اخره حاصل
هذا ان ضمة الهاء ضمة بنائية وضمة اي ضمة اتباع وهذا عكس ما يتخيله
الناس وان التنبيه نزل مع اي منزلة الشي الواحد المفرد المعرفة
المنادي فاستحقت الهاء بعد حذف الالف ضمة الندا واستحقت التاء عدم
الضم ولكنهم اتبعوا **قوله** وقد قرى بها هي قراة ابن عامر ايه الثقلان
توجيهها ان هذا الحرف اذا تقدم كالجزء من الكلمة حتى دخل عليه العوامل
نحو بهذا فلما جري او لا مجري الجزء جري ذلك المجري اخرا مخففا
فان قيل نعقد حركة اليا بالضمة قلنا اتباع كرا امر **قوله** مراعاة
للفظ علة لكونهما مرفوعين لا لوجوب الرفع لعدم اقتضا ذلك المراعاة
كما لا يخفى لكن كلامه بعد يخالفه وتعليله الوجوب بان المقصود بالندا هو
التابع واسم الاشارة وصلة الى ندايه يا ايها هنا ربه علل بعضهم **قوله** وانما
جاز اي ولم يمنع فلا ينافي الوجوب **قوله** لندا ايهما اي الرجل المراة **قوله**
لانهما اي الرجل والمراة ولا يخفى ما في كلامه من تشتيت الضماير ولو قال
دائما الزم رفعه بارجاع الضمير الى النعت لقربه في قوله فيجب رفع نعتهما
سلم من ذلك هذا ومع انهما المقصودان بالندا ينبغي ان لا يكون محلهما
نصب لانهما بحسب الصناعة ليسا مفعولين بل تابعاه **قوله**

واستشكله

واستشكله ابن عصفور الخ هذا الاشكال وجوابه نقله بهذا النص في
المغني في بحث ال وزاد في الجهة السادسة على هذا فقال وزعم ابن عصفور
ان النحويين اجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان
اعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت او مساوله وهو
مشتق او في تاويله فكيف يجتمع في الشي ان يكون بيانا ونعتا واجاب بانه
اذا قدرنا ال للعهد والاسم موولا بقولك الحاضر او المشار اليه
واذا قدرناها للام لتعريف الحضور فساوى الاشارة ويزيد عليها
بافادته الجنس المعين فكان اخص قال وهذا معنى قول س انتهى وفيما
قاله نظر لان الذي يوول النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم
الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا واما نعت اسم الاشارة
فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرا
له انتهى ولا يخفى انه مستفاد من قول ابن عصفور والاسم موول بقولك
الحاضر الى اخره جواب الاشكالين لانه حيث كان موولا بذلك كان مساويا
لاسم الاشارة لكن قضيته ما في بحث ال انه على ذلك التقدير غير مساو بل
دون حيث قال واذا قدرنا فقدرت ال فيه للعهد الى اخره وانظر
قوله في بحث ال لا دلالة فيه على الحضور مع قوله هنا والاسم موول
بقولك الحاضر والمحوج لهذا الجواب عن عدم الاشتقاق المزيد هنا اذ مجرد
جعلها للعهد لا يكفي في الجواب عنه لانه يصير المعنى على مجرد جعل ال
للعهد ما مر في بحث ال فلا يحصل الجواب عن الاشتقاق نعم انه مر في عطف
البيان ان قول الجرجاني والزمخشري س ان البيان اعرف يخالف لقول س في هذا
ذا الجهة فالاشكال انما يتجه على قولهما وليتامل ذلك مع قول ابن عصفور
انما ذكره في الجواب معنى قول س وقد يوخذ منه ان ما ذكره س لا ينافي
كلام الجرجاني والزمخشري بناء على هذا التفصيل فلا يتم للمصنف الرد هو

عليهما بكلام س كما نبهنا عليه هناك قوله او موصول الموصول حينئذ
في محل رفع وكذا اسم الاشارة في المسئلة بعده وجوبا كما صرح به الشاطبي
قوله العاري من كاف الخطاب قال الدنوشري كان وجه اشتراط العرو
عن الكاف عدم توالي خطابين اذ المنادى متضمن له قوله تنزيلا لحركة
البنا الى اخره قال الدنوشري وقال العلامة القاضي شهاب الدين م
الهندي المفسر في شرحه على كافية ابن الحاجب في بيان الرافع لتابع المنادى
والرافع بالشبيهها بالرافع في كون اثر كل عارضا مطردا ولم يظهر اثر هذا
الشبه في المنادى لمكان البنا ظهر في التابع لاحتياجه الى المؤثر انتهى
وقوله في كون اثر كل عارضا مطردا فيه نظر لان الضمة مثلا في المنادى
ليست اثرا ليا وانما هي اثر علة بنا المنادى التي قررها وقوله ولم يظهر
الى اخره لا وجه له لانا بالعلى ما قرره انما اثرت الرفع في التابع لتاخيرها
ضمة البنا في المتبوع فقد تقرر بالمتبوع فكيف يقال انه عدم ظهور الرفع
في المتبوع لمكان البنا مما ظهر للشيخ علي العصامي مع مشاركة كاتبه عبد
الله قوله والمخلص الخ قال الدنوشري لك ان تقول عليه لا يخلو الحال من كون
العامل في التابع لفظيا او معنويا وظاهر انه ليس معنويا فبقي ان يكون لفظيا
ويتجه عليه ان العامل اللفظي اما ملفوظ به او مقدر لا جائز ان يكون ملفوظا به
وهو ظاهر ولا جائز ان يكون مقدرا لان المقدر في النداء ادعو ونحوه لا غير
ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان يقال نختار انه لفظي ولا نسلم انحصار
اللفظي في الملفوظ به في الكلام والمقدر فيه بل هو لفظي بلا حظ في المقام
من دون التلفظ به ومن دون تقديره فيه ونظيره العامل في عطف التوهم
مثل قولنا ليس زيد قاعدا ولا قايم بجر قايم فان العامل في المعطوف الباء
المتوهمة وهي ليست ملفوظا بها في الكلام ولا مقدرة فيه بل هي ملاحظة لاجل
العمل فان قلت المنادى مفعول به وقد اعتبر نايبا عن الفاعل كما ذكرتم لم

يفيد

يفيد كل مفعول به نايبا عن الفاعل ويجوز الرفع في تابعه قلنا المحوج الى ملاحظة
هذا الاعتبار سماع الرفع في تابع المنادى دون سماعه في تابع المفعول على الاطلاق
فهي نكتة اعتبرت بعد الوقوع ولا يلزم اطرادها ولو ذهب ذاهب الى ان
حركة تابع المنادى حركة اتباع لا حركة اعراب لما يلزم عليه من التمحلات
لكان له وجه وجيه لكنا لم نطلع على احد ذهب اليه وعليه فيكون النصب
مقدرا فيه منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع فان قلت لا يصح
الذهاب الى ما ذكر من الاتباع لعدم تاتيه فيما اذا كان اعراب المتبوع
بالحركة واعراب التابع بالحرف وعكسه الا ان يقال يصح ان يتبع الحرف للحركة
وبالعكس لمولانا علي العصامي وكاتبه عبد الله قوله والتقدير ندعوا زيد
قال الدنوشري لو قال بدله نودي زيد مثلا لكان اولى واظهر لانه لا يظهر
وجه لرفع ندعوا الا على مذهب من لا يشترط اعتماد الوصف الرافع
المكتفي به قوله المضاف المقرون بال قال الشهاب وكذا الشبيه بالمضاف
كما ذكره الرضي ووجه جواز الامرين فيهما الحاقهما بالمفرد لان اضافة المقرون
بال كلا اضافة ولم يلحقا اذا نوديا مستقلين محافظة على اعرابهما الذي
هو الاصل فالحقا به تابعين للمشابهة له لعدم فوات الاعراب لان رفعهما
اعراب ولم يلحقا به مستقلين محافظة على الاعراب فروعي الاعراب
في الحالين انتهى وانظر كيف ينادى المضاف المقرون بال مستقلا
مع انه ليس مما تقدم انه يجوز نداؤه قوله والمعطوف المقرون
بال فان قلت كيف جاز ان يعطف ما لا يصح ان يكون منادى على
ما هو منادى وانتم تقولون العاطف انما ينوب عن العامل في العمل
خاصة ويوجب له ذلك نسبته المعنى الاول ولا ينزل منزلته من كل وجه
ويوضح هذا انك تقول ليس زيد خارجا ولا عمرو ذاهبا فالعاطف ناب عن ليس في
العمل وليس بمنزلته الا ترى انه لا يجوز وليس لا عمرو ذاهبا قوله وهو

البدل لم يقيده ايضا بالخلو من ال لانا تقتضي جواز ابدال ذي ال وانه لا فرق
في الحكم وفي الهمع خلافه ووجهه ان البدل على نية تكرار العامل وهو
الحرف وهو لا يدخل على ما فيه ال لكن ابن مالك جعل للبدل حالين كما ياتي
قوله ان كان مضافا قال الدنوشري كان ينبغي ان يزيد عليه قوله او شبيها
بالمضاف قوله وكذا حكمها الى اخره فيه تنكيت على قول النظم واجعلا
كمستقل نسقا وبدلا لانه يوهم اختصاص ذلك بتابع ذي الضم وليس
كذلك بل هو جائز فيهما مطلقا قوله بضم يشير الى اخره فيه نظر لان البدل
والعطف احد التوابع والتابع اما تابع على اللفظ او الموضع وكل منهما
منتف هنا اما اللفظ فلان لفظ المتبوع منصوب واما الموضع فلان عبد الله
لا موضع له لا ضم ولا غيره قوله وقال في شرح التسهيل الى اخره قال بعد
هذا ما نصه نحو حسبت زيدا عمرا حاضرين ويجوز عندي ان يعتبر في البدل
حالان حال يجعل فيها كمستقل وهو الكثير وحال يعطى فيها الرفع والنصب
لشبهه فيها بالتوكيد والنعت والبيان والنسق ذي ال في عدم صحة تقدير
حرف قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحة هذه المسيلة مرتبة على ان العامل
في المبدل منه عامل في البدل

الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء

قوله بالالف قال الدنوشري قد يقال ان المعتل بالياء الساكن ما قبلها كظبي
كالصحيح وكذا ما كان معتلا بالواو الساكن ما قبلها كدلو كان ينبغي للشارح التنبيه
على ذلك قوله للالتباس قال الدنوشري مراده به انه اذا حذفت ياؤه وقيل
يا فتى مثلا التبس بغير المضاف قوله وفي باب الاخ قال الدنوشري الظاهر ان
اللغات الست في المضاف للياء لا في الياء نفسها كما هو صريح عبارته فليتامل قوله
المتقدم من القسمين يعني ان افراد اسم الاشارة مع ان المشار اليه مثنى وقوله
بالمتقدم وقد اسلفنا ان التحقيق ان اسم الاشارة في نحو ذلك لا يحتاج للتاويل
بل اذا افرد الضمير مع عوده على مثنى اول به او بالموصول ثم انه على

تسليم

تسليم الاحتياج الى التاويل كان المناسب ان يقول اي ما تقدم اذ ال في المتقدم
يحتمل ان تكون معرفة لا موصولة لان المراد به الثبوت نحو والليل اذا يسر
مثال للمتصل لكن لم يبين سبب حذفها فيه ليظهر قياس المنفصل عليه وانه
اجري مجراه وفي شرح عقود الجمان للجلال السيوطي ان مؤرج السدوسي
سال الاخفش عن هذه الاية فقال لا اجيبك حتى تنام على بابي ليلة
ففعل فقال ان عادة العرب انها اذا عدلت بالشي عن معناه نقصت حروفه
والليل لما كان لا يسري وانما يسرى فيه نقص منه حرفه كما قال تعالى
وما كانت امك بغيا الاصل بغية فلما حول عن فاعل نقص منه حرف
واشار الى ذلك الطيبي قوله في مرتبة واحدة قال الدنوشري خالف
بعضهم في ذلك فجعل الفتح اقل من السكون فليتامل قوله وقلبه الياء
الفا قال الدنوشري والالف المنقلبة هل هي مضاف اليه او محل تامل
انتهى واقول قال الشهاب القاسمي الظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة
عن اسم وينبغي ان يحكم عليها بانها مضاف اليه وانها في محل جر وتظهر
اثره في التابع بل قد يدعى ان هذه الالف ياء المتكلم غايته الامر انه تغيرت
صفتها فليتامل قوله المنقلبة عن الياء اي فهي بدل عنها لا عوض فاندفع
ان في حذفها جمعا بين حذف العوض والمعوض ولا يجوز قوله اصله
تقولي يا لهفا هذا الايلاقي كون قوله بلهف بالباء الموحدة اوله الا ان يقال
حرف النداء محذوف منه قوله ولا تقولي يا ليتي قال الدنوشري لم
لا يحتاج فيها التقدير الى يا كما هو واضح قوله وبضم الاسم الى اخره قال الدنوشري
ظاهره انه مبني على الضم وهو اختيار المص والمناسب له تقدير النصب
ومنع من ظهورها الاشتغال بحركة المشابهة اي مشابهته للنكرة
المقصودة كذا قيل انتهى واقول بان على الاثر تحقيق الكلام وفي حواشي
الحفيد ما نصه يظهر ان هذا البعض يحذف الياء والكسرة ثم يعامله

معاملة الاسم المفرد فيضم اخره وعلى هذا فلا يكون لفظ المضاف اليه
مقدرا وانما قلنا انه حذف اليا والكسرة لان المصنف فرض الكلام في
المنادى المضاف ليا المتكلم **قوله** لان الام والاب الى اخره قال
الدنوشري فيه نظر فان الظاهر ان هذه اللغة لا تقتصر فيها على
هذين اللفظين والمدار فيها على القرينة الدالة على اليا المحذوفة
ولذلك قال ابو علي الشلوبين وهذا اذا لم يلبس يعني بالمنادى المقبل عليه
قوله تشبيها بالنكرة قال الدنوشري قد يقال وجه الشبه انه ليس علما وليس
فيه ال ولا اضافة ظاهرة **قوله** وظاهر كلام الموضح الى اخره الاقرب
عندي ان الخلاف بين الموضح وصاحب النهاية معنوي وانه على كلام الموضح
نصبه مقدر كما في ساير المضافات لليا منع من ظهورها الاشتغال بحركة
مشابهته للنكرة المقصودة وان حكمه في الاتباع حكم المضاف وعلى كلام صاحب
النهاية هو في محل نصب وحكمه في الاتباع حكم المبني على الضم ودعوى انه على
طريقة الموضح عومل معاملة المفرد فاعطي حكمه وان لم يكن منه حقيقة فيه
خفا وقول الشهاب القاسمي انه يجوز ان يجري حكمه في الاتباع على ما عرض له
من البناء على الضم تشبيها وان كان من اقسام المضاف اي فلا يلزم في تابعه
على طريقة الموضح النصب محل نظر هذا ورجح المرادي القول الذي هو ظاهر
كلام الموضح بثلاثة اوجه اولها انه لو كان غير منوي الاضافة لكان في الاصل
صفة لاي واسما الله لا توصف بها اي فيتعين كون الاصل يا ربي
ثم حذف المضاف اليه تخفيفا وبني على الضم لشبهه حينئذ بالنكرة
المقصودة انتهى فتامله فانه غير ظاهر **قوله** ان تعوض
تا التانيث الى اخره قال الحفيد انما عوضت تا التانيث عن اليا اذا
اضيف اليها الاب والام لانهما مظنة التفخيم والتا تدل عليه كما في علامة
ونسابة انتهى وقال الشهاب المنادى في هذه الحالة منصوب فانه معرب لانه

من اقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التا منع من ظهورها اشتغال
المحل بالفتحة لاجل التا لا تستدعي فتح ما قبلها لا على التا لانها في موضع
اليا التي يستحقها اعراب المضاف اليها وهذا ظاهر **قوله** وربما جمع الى قال
الدنوشري يفهم منه ان ذلك لغة حادية عشر **قوله** ثم قلبه اي قلبا مكانيا
بان قدم الالف على التا واخر التا عن الالف وليس ذلك قلبا اعلاليا
فصل **قوله** فالاكثر قال الدنوشري يعلم منه انه ياتي فيه الاوجه
المارة ما عدا الضم وبذلك صرح شراح كافية ابن الحاجب وغيرهم ولكن هذا غاية
كلامه فيما ياتي **قوله** حذف اليا ذكر الحذف هو مقتضى سوق الكلام لان قول
المص الا ان كان الخ استثنا من قوله فالتا ثابتة لا غير الا ان الحذف لازم لما ذكره
المصنف فتركه اختصارا ثم ان في كلام الشارح والمص وضع الظاهر موضع المضمر
لان الظاهر ان يقول الشارح حذفها اي اليا المتقدم ذكرها وكذا الظاهر ان
يقول المص عنها **قوله** ثم قال الزجاجي الى اخره ظاهر هذا ان الزجاجي واصحاب
ابي حيان متفقون على موضوع المسئلة وهو الكلام على المضاف الى المضاف
الى اليا وفيه نظرا ذ على التركيب ليس هناك اضافتان فتدبر **قوله** وقال في
الارتشاف الخ قال الدنوشري وينظر على كلامه هل هما كخمسة عشر في البنا او لا
هذا باب في ذكر اسما لازمت الندا ولنا اسما لازمة غير الندا
منها غلامك كما تقدم في كلام الدنوشري وسياتي في كلام الشارح اول الندبة
قوله ولا معموله اي في غير الندا **قوله** كناية عن نكرة الخ قال الدنوشري
هذا غير واضح لانه من المعلوم لا دلالة على اللفظ وكذا فيما ياتي واخبرني
بعض الافاضل ان الدماميني صرح بانهما دالان على اللفظ فليتامل ثم ان فيه
ظاهرا قولهم بمعنى رجل وامراة انتهى واعلم ان ظاهر ما تقرر من ان فل كناية
عن رجل وفلة كناية عن امراة انهما مستعملان استعمال النكرة المقصودة
فيجوز حذف حرف الندا فيهما واتباعهما على اللفظ والمحل والاقرب

انه لا يتصرف فيهما بالاضافة فلا يقال يا فلي لانه المناسب لقصرهما على السماع
قوله هو والجماعة الظاهر انه جعل هو توكيدا لابن مالك او بدلا منه وهو
غير جائز فلو اتى المتن على حاله كان اولى اذ هو في المتن راجع الى القول والشم
ارجعه الى القايل قوله بالهوجل المراد به هنا الفلاة التي لا اعلام بها
ويطلق على الرجل الاهوج كما في قوله سهه اذا نام لبل الهوجل قوله
وفصل قال الدنوشري المراد موازنه وكذا يقال فيما ياتي قوله والخبر
قوله يحذف فيه نظر لان المحذوف جز الخبر لا الخبر كما هو واضح قوله
وخالفه المبرد فيه حذف الفعل وتعارضه في غير المسايل المشهورة ثم قوله
فقال لا يقال فيهما الا ما سمع لا يحسن بمزج كلام المص لان عليه لا يظهر حسن
قوله لا يقيس وانما كان اللايق به ان يقال لا تقاس وكان الاظهر ان يبقي
قول المبرد على انه مبتدا خبره لا يقيس ويقول بعده ولا يجوز ان يقال
فيهما الا ما سمع هذا باب الاستغاثة قوله وغلب جره
صرح بانه ليس في توابعه حينيذ الا الجر وفي النهاية لا يبعد نصب الصفة
حملا على الموضع قوله ان يختم بالالف صرح الجامي كالرضي بانه حينيذ يبني على
الفتح وان توابعه لا ترفع ومقتضاه ان الف الاستغاثة اذا لحقت المثنى والجمع
على حده صارا مبنيين على اليا قوله العجيب قال الدنوشري صفة للعجيب يقال
ايضا عجاب بضم اوله كما يقال رجل طويل وطوال وفعيل وفعال بمعنا فان
في المعنى نحو كبير وكبار فان قصد المبالغة شدد نحو كبارا في قوله تعالى
ومكروا مكرا كبارا ومر زو في قوله يا عجبا قال الدنوشري ينظر هل هو من القسم
الاول او الثاني او ليس واحدا منهما فيشكل الحال قوله الثوبا هي الدي
يظهر بالجسد ويسمى حزازة وجمعها ثوباوات ويقال ثوبا بسكون الواو
والصرف وجمعها ثواب قوله وقد يخلو المتعجب منه قال الدنوشري ينافيه
ظاهر قول المرادي جا عن العرب في نحو يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته

وكسرها

وكسرها باعتبار الاستغاثة من اجله وكون المستغاث محذوفا فيعلم منه
ان ذلك مستغاث او مستغاث به لا متعجبا منه فليتامل هذا باب
الندبة قوله وهو المتفجع عليه الى اخره اي بيا والا لدخل في تفجعت
على زيد قال الدنوشري والتفجع اظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول
المصيبة قوله معوله قال الدنوشري من العويل وهو الصياح قوله
وانقعسا الى اخره قال الدنوشري وبعده البلى ياخذها كروس وكروس
اسم رجل اغار على ابل الناديه انتهى والشاهد في قوله ما تقعسا حيث
نونه ونصبه فهو شاهد على قوله ونصبه وترك شاهد الضم لظهوره
لانه الاصل في المندوب المفرد والضرورة تندفع بالتنوين مع البقا على
الاصل واما قوله وابن متى تقمص فلا شاهد فيه لانه غير مندوب قوله
فيضم اي لفظا او تقديرا وذلك اذا كان مبنيا قبل الندبة كالموصول اذا لم
يحمل من الشبيه بالمضاف ويأتي تفصيل الكلام فيه قريبا قوله او مطولا كما
في نحو واضربا عمرا ابو حذمن قوله الاتي فلذلك لا يندب الا المعرفة الخ حمل
قوله او مطولا على المسمى به كما قيد بذلك الشاطبي قوله الا انه لا يكون نكرة
هذا انما هو في المتفجع عليه اما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وان لم
تكن المصيبة معلومة قوله فلا يقال واهاه اي في ندبه اي وها التنبيه
جي بها عوضا عما يضاف اليه اي وحذفت الفها لالتقا الساكنين بينهما
وبين الف الندبة قوله وصلته مشهورة هذا شرح لقول النظم بالذي
اشتهر على ظاهره من غير حذف وقيل فيه حذف والاصل بالذي اشتهر به
لكن فيه حذف العايد المجرور بمثل ما جر به الموصول مع عدم اتحاد المتعلق
لان الاول متعلق بيندب والثاني باشتهر وكان المصنف راعي هذا الامر
اللفظي لكن يرد عليه انه لا يلزم من اشتهار الصلة اشتهار الموصول
بها في الذي اختاره تفويت رعاية المعنى لمراعاة الصناعة اللفظية مع

اسكان اذ يدعي ان العايد انما حذف بعد التوسع واتصالا لفعل اليه قوله
وامن حفر الي اخره الظاهر ان الموصول هنا مبني علي ضم مقدر منع من ظهوره
استغال المحل بسكون البنا الاصلي في محل نصب وهذا اذا لم يجعل الموصول
من الشبيه بالمضاف والا فهو منصوب بفتحة مقدرة لذلك ولحاق
الالف هنا لم يوثر في الموصول شيا لعدم اتصال الالف به وهي انما توثر في
الاتي تلحقه كزمزم ولهذا فتح وان كان مضموما فهو معرب بمقدر الجر
ان كان منصرفا او الفتح نايبه ان كان غير منصرف وكذا المطلب في عبد المطلباه
مقدر الجر علي قياس ما قاله الشهاب القاسمي في عبد الملكاه كما ياتي قوله
اذ لا يجمع بين حرف الندبة قال هل يستثني اسم الله تعالي والجمل المحكية
واسم الجنس المشبه به كما تقدم في المنادي حقيقة قوله الا ان الغالب
ان يختم بالالف ذكر الجامي انه نظير المستغاث بالالف وقضيته انه مبني
علي الفتح وان توابعه لا ترفع ولا يقدر فيها الضم والفرق بينها وبين المنادي
المبني قبل الندا ان البنا فيها بسبب الندا فلم يحتج لبنا اخر بخلاف
المبني قبل الندا وجوز الشاطبي تقدير الضم مع الف الندبة ثم انه اراد
بالاخر ما يشمل الاخر حكما كالمضاف اليه والتابع وان لم يكن منهما منه وبا
الا انها في حكمه قال الدنوشري واطلق هنا ان الالف تلحق اخر المندوب
وشرط في التسهيل ان لا يكون في اخره الف وها فلا يقال في عبد الله جهجهاه
واعبد اللاهاه ولا واجهجهاهاه واجازه بعض المغاربة وابن معط
قوله اذا كان ابنا الي اخره قال الدنوشري انما لحقت فيما ذكر اخر الاسم
المضاف اليه الصفة ولم تلحق اخر الصفة الا ان يقال المضاف والمضاف اليه
كالشي الواحد ثم رايته منقولا في المتوسط واما الصفة اذا كانت غير ابن
ففيها خلاف الخليل ويونس فيونس يجوز والخليل يمنع قوله
مقياس قول س الي اخره قال الدنوشري ينظر ما وجه كون عدم لحاقها

لهما قياس قولهما وما المقيس عليه فليبين ذلك قوله اخر البدل ظاهره دون
المبدل منه ولا يبعد دخولها علي كل منهما وكذا يقال في عطف النسق قوله
نحو وامو ساه ينبغي ان يكون نحو موساه مبنيا علي فتحة مقدرة علي الالف
المحذوفة كعلي السين لان اخر الاسم انما هو الالف والبنا كالاعراب بحوال
الاخر وليس المقدر الضم كما قال الشهاب القاسمي لان المندوب المختوم بالالف
مبني علي الفتح كما تقدم وعلي ما اجازه الكوفيون من قلب الالف يا يكون مبنيا
علي الفتحة الظاهرة علي اليا قوله وفيه تنوين مقدر اي فيحذف اما طردا
للباب واما لانه دليل تمام الكلمة ولا تمام مع الحاق الف الندبة في الجملة
فيحذف لان ما قبله لم يبق تاما قوله واعبد الملكاه قال الشهاب ينبغي ان
المضاف اليه هنا اعني الملكا معرب بمقدر الجر ولا يقال انه مبني علي الفتح
كما في وازيداه لانه غير مندوب فليس منادي حتي يستحق البنا بل هو معرب
منع من ظهوره جره الفتح لاجل الالف فيقدر الجر انتهي يعني والمنادي
انما هو المضاف لكنه معرب لان الالف لم تلحق اخره فتلخص ان الف الندبة
لا تقتضي البنا علي الفتح اذا الحقت المنادي حقيقة لا ما اتصل به من مضاف
او شبهه وكان المنادي مما يبني بخلاف المضاف كما ياتي في يا عبدا واعلم ان ما ذكره
الشهاب انما يتجه في نحو واغلام زيداه واعبد الملكاه ونحوه مما جعل علما اذ ذاك
ينبغي الجزم بان فتح ما قبل الالف بنا عند الرضي واتباعه فتقدير قوله
واغلامكي قياس ما ذكر واعبد الملكاه ان يكون غلام في هذه الامثلة منصوب
وان الضماير المضاف اليها في محل جر اذ لا يتصور فيها الاعراب التقدير فصل
قوله واعبدا قال الشهاب القاسمي الظاهر ان عبدا هذا ونحوه منصوب
بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل الالف لا بهذه الفتحة الظاهرة
لانها لاجل الالف ولا هو مبني لانه مضاف والمضاف لا يبني في النداء فليتامل
هذا باب الترخيم قوله وذلك بشروط الي اخره افاد بهذا

الصنيع ان للترخيم المنادي شروطا عامة في المختوم بالتا والمجرد منها
وشروطا خاصة بالمجرد منها وافهم ان معنى قول الناظم وجوزنه مطلقا
انه لا يشترط في المونث المذكور الشروط التي تختص بالخالي منها لا انه لا يشترط
منه شي اصلا وعلى هذا فكان ينبغي ان يذكر في محترزات الشروط العامة
المونث بالها ايضا فنقول ولا يرخم قول الاعجمي يا انسانا خذ بيدي ياباره
خذي بيدك وقولك يا جعفر ويا ثمرة فان المونث بالها هو الذي يغفل
عن اشتراط ذلك فيه ولا يتفطن كل احد لتعميم المص اولا ثم تخصيصه بعد
في قوله ثم ان كان الخ فتدبر **قوله** كونه معرفة اي بالعلمية اذ كان مجردا من
التا وبها او بالقصد في ذي التا بدليل قوله الاتي وفي جارية لمعين يا جاري
قوله ولا مندوب قال الدنوشري هذا خارج بقوله اولا لا يجوز ترخيم
المنادي فانه غير منادي كما قدمه الش **قوله** ولا ذي اضافة قال الدنوشري
ومثل المضاف المشبه به فلا يرخم نحو يا مستخرجا المال ويشترط ايضا ان لا يكون
مخصوصا بالندا فلا يرخم نحو فله ودخل في المعرفة النكرة المقصودة فيجوز
ترخيمها خلافا للمبرد انتهى وظاهره وان لم تكن مونثة بالها خلافا لما اسلفناه
انفا **قوله** وكان غير منادي قال الدنوشري فيه نظر **قوله** وانما علت الي اخره
قال الدنوشري هذا مبني على ان حرف الندا عامل والصحيح خلافه **قوله**
اعام للك الخ الشاهد في اعام فانه منادي مستغاث به واصله لعامر وليس
منه لام الاستغاثة **قوله** وقال ابن الصايغ قال الدنوشري الظاهر ان
الضرورة من حيث عدم يا لا من حيث ترخيمه لما تقدم عن س اللهم الا ان يكون
مراد س ان ترخيمه جايز في الضرورة فيوافق كلام ابن الصايغ انتهى وقوله
الظاهر الخ ان الضرورة الخ هو المتبادر من كلام ابن الصايغ ووجهه ما
تقدم من انه لا يستعمل في الندبة من حروف الندا الا يا **قوله** لان المضاف اليه
قال الدنوشري اوضح منه قول المتوسط لان المضاف لو رخم لرخم اخره واخر المضاف

اليه

اليه فلو رخم رخم اخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في اخر المنادي لان
المضاف اليه ليس من المنادي لفظا كما قال بعضهم اذ المنادي هو المضاف
لا المضاف اليه **قوله** قلنا يا مال الخ هو موضع الاستشهاد اذ اصله يا مالك ترخم
المستغاث به وفتح اللام **قوله** اراد يا عبد عمرو وعبارة العيني والشاهد في يا عبد
وانه منادي مرخم اذ اصله يا عبد هند يخاطب به عبد هند اللخمي **قوله**
ورتب على ترخيمه الي اخره قال الدنوشري بين قوله ورتب الخ وقوله ولا خلاف
نوع دفعة **قوله** واذا كان للمجتهد الخ ذكر الدماميني في المنهل الصافي انه
لا تعارض بين المحلين اذ ما نقله في ابواب الترخيم محمول على المستعمل عند اكثر
العرب وما نقله في بعض ابواب الاضافة الى النسب محمول على المستعمل عند
بعضهم وقوله ويدل على ذلك ان من العرب من يجرد وقولك يا تابط اقبل
يشعر بما اشرنا اليه انتهى ونقل اولا كلام المص واعترض على تعبيره بالزعم لان
المسئلة مسطورة في كلام س ثم قال ولعل ابن هشام راى كلامه في باب الترخيم
فاستصعب نقل ابو مالك خلافه **قوله** قياسا على اجرايهم الخ قال الدنوشري
قد يقال انما نزلنا الحركة منزلة الحرف الرابع لان في حذف الاخر اجحافا كما ذكره
الش نصا **قوله** والذي حسن الترخيم الخ قال الدنوشري لا يخفى ان اهل النار
لم يرجعوا الي الان وانما ذلك حكاية عنهم اي يقع لهم ذلك في النار ولم يظهر
قول الش لانهم في غنية الخ لان المفهوم من نحو قولك فلان في غنية عن كذا انه
مستغن عنه غير محتاج اليه وهذا المعنى غير واضح لان اهل النار محتاجون الي الترخيم
لان فيه تخفيفا فليسوا في غنية عنه وينظر ما العلل بقوله لانهم الي اخره والظاهر
ان الهمزة سقطت بعد لا ولانا فيه انتهى ايضا قال ابن جني وللترخيم في هذا الموضع
سر وذلك انهم لعظم ما هم عليه ضعفت قواهم وذلت انفسهم فكان هذا من
موضع الاختصار ضرورة قال الطيبي قلت هذا اعتذار منه لقراءة
ابن مسعود حيث ردها ابن عباس بقوله ما اشغل اهل النار عن الترخيم

فان ما للتعجب وفيه معني الصد نظير قولك لمن كان في شدة واشتغل
عنها بما لا يهمه ما اشغلك عن هذا اما يصدك عن هذا اما انت فيه من الهول
والشدة وخلاصة اعتذار ابن جني ان هذا الترخيم لم يصدر عنهم من
التكلف بل عن الضجر وضيق المجال انتهي واقول هذا مذكور في شرح للمصنف
وعندي فيه نظر لانه كلام يشم منه رايحة ان القراة بالراي لا بالرواية ولا
فلا وجه لانكار ابن عباس رضي الله عنهما علي ابن مسعود رضي الله عنه
قوله بنا الي اخره الظاهر ان ذلك علي حذف مضاف والتقدير علي اطلاق
حروف اللين الي اخره ويمكن ان يكون اللين بفتح اللام مخففا من لين
بتشديد اليا كما قال ابن مالك ان زيد لينا قوله وعلي الثاني كاشف
قال الدنوشري هذا الكلام فيه نظر لان قوله ساكنا خبر كان وقد صرح
الايمة بان الخبر يشترط فيه ان لا يكون معلوما من المبتدا او توابعه فلا يقال
غلام زيد غلام ولا عبد القاضي سيده قاض وهذا واضح اذا اعرب خبرا
لكان بعد خبر واما اذا اعرب حالا فتكون موكدة قوله لان الاصل
في القيد التخصيص قال الدنوشري هذا مخالف لقول المحققين ان الاصل
في القيد ان تكون لبيان الماهية لا للتخصيص قوله فهو تواصلية الخ
قال الدنوشري هذا هو الحق فلا يغتر بقول الاندلسي انها الف التانيث
الممدودة وذكر في شرح المفصل الا انا يكونا فعلاء الوسامة كما قال الجامي
فيصح قوله ناه بعضها قال الدنوشري اشار به الي ان ملتق ومنتظر خبران
لمبتدين محذوفين بين المخبر عنه والخبر وبعضهم جعلها مبتدا ان خبرهما
محذوفان وقال التقدير منها ملتقي ومنها منتظر قوله قال في النهاية
الخ قال الدنوشري كان ينبغي له تاخير هذه المسلة عن جميع ما يتعلق
بالمسلة الاولي وهي كالتقييد لقوله وذلك اذا كان الذي قبل الخ ولكن يلزم
علي قولهم ثم حذف الذي قبله بقا الاسم علي حرفين وقوله لان لفظه كلفظه

ينبغي

ينبغي ان يضم اليه في التعليل واذا احذف الاصل مع اصالته حذف الزوايد
والاقتصار علي الثاني قد يقال يحذف الاول ايضا لان لفظه كلفظه الثاني قوله
واجاز الفرا الخ قال الدنوشري يفهم منه ان الفرا يجيز حذف اليا والالف
واثباتهما وقوله وحذف الواو الخ عطف علي قوله حذف اليا فيفهم جواز ابقا
الواو علي لغة من لا ينتظر وقوله فيما بعد فيوجب الخ صرح بوجوب حذف
الواو علي لغة من ينتظر وكون الواو واجبه الحذف علي لغة من ينتظر مع
انها حشو غير واجبته علي لغة من لا ينتظر مع انها طرف غير معقول المعني
فالحق قول ابن المصنف تبعا لابيه نقلا عن الفرا في ثمود يلتزم حذف الحرفين
معا اذ لو بقيت الواو لزم منه عدم النظير ونقل بعضهم عن الفرا ان
الوجهين في ثمود وعدم الحذف في مجيد وعماد قوله نحو فرعون قال
الدنوشري قال في القاموس الفرعون التمساح وبلا لام لقب الوليد بن مصعب
صاحب موسي عليه السلام ووالد الخضر وابنه فيما حكاه التيفاشي وتاج
القرا في تفسيريهما ولقب كل من ملك مصر او عات وتمرد كفرعون ككر بتور
وفتح عينه وتفرعن تخلق بخلق الفراعنة والفرعنة الدها والمكر قوله
بضم الغين المعجمة الخ في القاموس بلقين كغرنيق بلدة بمصر منها صاحبنا
سراج الدين عمر بن ارسلان ولم يضبط في الكلام علي غرنيق الا الغين انها
مضمومة وكانه لم يضبط غيرها للشهرة ضبطه الذي ذكره الشارح ومقتضي
ذلك ان القاف من بلقين مفتوحة وهو المشهور علي الالسنة لكن في مراصد
الاطلاع علي اسما الامكنة والبقاع ان القاف مكسورة ومثله في لب اللباب
للسيوطي قوله واما كلمة براسها قال الدنوشري تسميتها كلمة باعتبار
ما قبل التسمية واما بعدها فهي جز كلمة لا كلمة ويمكن توجيه منع الفرا
لترخيم المركب العددي بان في ترخيمه اجحافا اذ حذف منه حرف العطف
فلا يليق ان يضم اليه حذف اخره وينظر ما وجه منع اكثر الكوفيين

ترخيم المختوم بويه **قوله** في اثنان علما رايت بخط المصنف في التذكرة قال
يعني ابن عصفور اذا رخمت مسمي باثنا عشر قلت يا اثني بحذف عشر مع الالف
لان عشر واقع موقع النون من مسكين فحذف وحذف ما قبله كما في مسكين
قلت هذا مشكل في تعليله في باب الاضافة في الاعداد و قوله في اثنا عشر
لا تضاف لانك ان اثبت عشر اثبت ما هو بمنزلة النون وان حذفتها
التبس باضافة اثنان فعلي هذا يلزم هنا الباس هذا بنداء اثنان
وكذلك يقال اذا ناديت خمسة عشر فقلت يا خمس فانه يلتبس بنداء
خمسة وسالت بعض اصحابنا عن هذا فقال الجواب انهم قالوا اذا وقف
علي المرخم مما هو مركب تركيب مزج اعيد ما حذف فكذا ها هنا قلت
والعلة في ذلك ما ذكروه في المرخم بحذف الها وهو انهم استقبحوا حذف كلمة
تامة راسا فحذفوها في الوصل دون الوقف انتهي فاعرضته علي نفسي بعد ان
قبلت كلامه بان الالباس حاصل في الوصل ثم اجبته بانه لا يلزم من مراعاتهم
نفي الالباس مطلقا نفيه في حالة دون حالة وحكي لي هذا المسوول عن تذكرة
الفارسي انك تقف علي خمسة عشر علي الها فتقول يا خمسه فقلت ان غير
الفارسي يقول بذلك وانهم لا يعيدون المحذوف فاشكل بأن قوي وما خطر
لي ان يقال انا اذا قلنا يا خمسة فينبغي ان لا ينطق به الا علي لغة من ينوي
المحذوف فنقول يا خمسة لئلا يلتبس بيا خمسة المفردة التي لم ترخم وهذا
لازم لهم فانهم نصوا علي مسلمة نحو مسلمة فقالوا الا تقل يا مسلم لئلا يلتبس بخلاف
يا مسلم وسالت الشيخ عن ذلك فقال اثني عشر لا يرخم الا اذا كان علما واذا كان
علما فلا يلتبس باثنان الذي هو عدد بخلاف الاضافة انتهي سقناه برمته
لما فيه من الفوائد التي منها وجه تقييده هنا بقوله علما ولم يذكر الشارح
فايدته ولا من كتب عليه فلله در الموضح رحمه الله **فصل قوله** فلا يغير
ما بقي قال الدنوشري لا يرد عليه ان ما حذف لواو الجمع من نحو قاضون

فانه

فانه يعود علي مذهب الاكثرين لزوال سبب الحذف لانه اختار في التسهيل
عدم العود نعم يرد عليه ما كان مدغما في المحذوف وهو بعد الف نحو مضار
بالكسر ان كان اسم فاعل وبالفتح ان كان اسم مفعول وكذا للمتحاج بالضم علما
لان اصله متحاجج هذا ان كان السكون عارضا فان كان اصليا نحو اسحار اسم
لنبت حرك بالفتحة لانها اقرب الحركات اليه قاله **س** وقال الزجاج بالكسر علي
اصل التقا الساكنين وقيل يحذف كل ساكن كالرا والالف فيصير يا اسح **قوله**
والكروان قال الدنوشري الكروان مفرد وجمعه كروان بكسر الكاف كالطرفا
والطرفان قال ذو الرمة من ال ابي موسي يري القوم حوله كانهم الكروان
ابصرن بازيا **قوله** لانها ليست طرفا في التقدير قال الدنوشري كونه علة
لنحو ثمود وعلاو واضح واما كونه علة لكروان فلا ويعلل بقلب الواو في كروان بشرط
قلبها حيث تحركت وانفتح ما قبلها ان لا يكون بعدها ساكن وها هنا الساكن
بعدها هو الالف المحذوفة مع النون ويسمي لغة الي اخره قال الدنوشري تسميته
لغة من ينوي المحذوف لغة من ينتظر ولغة من لا ينويه لغة من لا ينتظر
تسمية حادثة من النحاة ولو قيل ان الاولي تسمي لغة من ينوي المحذوف
والثانية لغة من لا ينويه لكان احسن كما لا يخفي علي ذي لب **قوله** العربية
قال الدنوشري صفة لموصوف محذوف تقديره في اللغة العربية وسره والله
اعلم مزيد الثقل بخلاف اليا التي قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم
والفعل لم يجز في الاول وجاز في الثاني مع انه اثقل من الاسم وكذا يقال
في المبني **قوله** وما تجدد بناوه جواب عما يقال ان التعليل بقوله لانه ليس
في اخره ظاهر في الاجري والايدي لا في يا ثمي لانه مبني والمبني يجوز ان
يكون في اخره الواو المذكورة وحاصل الجواب ان المبني بنا متجددا غير لازم
كالمعرب **قوله** ولم يكن بعدها ساكن جواب عما يقال مقتضي ما علل به قلب
الواو الفا في هذه الحالة ان تقلب الفا علي لغة من ينتظر وايضا

الجواب ان من شروط القلب ان لا يليها ساكن وهو موجود تقديرا على لغة
من ينتظر لا على لغة من لا ينتظر فصل قوله علما قال الدنوشري فيه
نظر لانه يفهم انه اذا كان غير علم لا يكون الحكم كذلك وليس كذلك قوله
مهلا قال الدنوشري منصوب بمحذوف اي امهلي مهلا ومعناه كفي عني
انتهي ونصب بعضنا لان مهلا ينوب مناب دع والتدلل ان يثق الانسان
بحسب غيره اياه فيؤذيه على حسب ثقته به والاسم الدل والدالة والدلال
قوله اي احكمت عزمك عبارة شرح المعلقات وازمعت الامر وازمعت عليه
وطنت نفسي عليه قوله والصرم القطع قال في الصحاح وصرمت الرجل صرما
اذا قطعت كلامه والصرم الاسم فصل قوله وقلبت الالف كان ينبغي
ان يضم اليه وقلبت الفتحة كسرة وكذا يقال في قوله وقيل حذفت الخ قوله
المهملتين فيه نظر فقد قال اللغويون انه بالخاء المعجمة والصاد شدة
البرد وما احسن قول ابي العلا المعري لو اختصرتم من الاحسان زرتكم
والعذب يهجر للافراط في الخصر قوله ورمام اي بكسر الرا قوله جمع الرا
اي من سرمه هذا باب المنصوب علي الاختصاص قوله وهو خبر الخ
قال الدنوشري الضمير راجع الي الكلام المشتمل علي المنصوب المذكور وليس كله كذلك
قوله مفعول الاخص فهو مفعول به ولذا قال السيوطي كغيره من المنصوب مفعولا به
بفعل واجب الاضمار الاختصاص وقدره س باعني ولا ينافي كونه منصوبا على
المفعولية قول ابن الناظم علي معني اللهم اغفر لنا مختصين من بين العصائب
حيث دل علي النصب علي الحال وصرح به الشارح فيما ياتي لان المنصوب على المفعولية
هو اسم الاختصاص والمنصوب علي الحال جملة الاختصاص وهي الفعل المحذوف
مع اسم الاختصاص وكون الجملة حالا ليس بلازم فقد تكون معترضة كما
سننبه عليه قوله فيضمان قال الشهاب لا يخفى ان ايا وايه اذا لم يكن هناك ندا اصلا
لا لفظا ولا معني فكانا معمولين لاخص لم يكن فيهما ما يقتضي البنا على الضم

ورفع

ورفع ما بعدهما فلا يكون هذا الضم وهذا الرفع الا حكاية لحالهما في الندا بان
تكون حالهما عند الندا او استعمالا في غيره فليتامل قوله الجنسية قال الدنوشري فيه
نظر اذ الظاهر انها للعهد الحضوري قوله في المثالين فيه اشارة الى ان
الجملة ليست حالا في جميع صور الاختصاص وهو كذلك فقد قال ابن وهو في
الحقيقة منصوب باخص لازم الاضمار غير مقيد بمحل اعراب قال شيخ الاسلام
الانصاري في حاشيته اي بل يكون في محله نحو ارجوني ايها الفتى اذ جملة
الاختصاص فيه حال وقد لا يكون في محله نحو نحن العرب اسخي من بذل
اذ جملة الاختصاص فيه معترضة بين المبتدا والخبر فلا محل لها من الاعراب
قوله والثاني نحو قوله صلي الله عليه وسلم الخ اشار بهذا الصنيع الي
الاعتراض علي المص لان قوله نحن معاشر الانبيا لا نورث ليس لفظ الحديث
وانما لفظه انا معاشر الانبيا كما نص عليه الحفاظ كما ذكره الشارح وان رواه
البزار كما ياتي بلفظ نحن وتتمة الحديث ما تركناه صدقة وما موصولة بمعنى
الذي محله رفع بالابتدا وتركنا صلته والعايد محذوف اي تركناه وصدقة
خبرها على رواية الرفع وهي اجود لموافقته لرواية ما تركنا فهو صدقة واما
النصب فتقديره ما تركناه ببذل صدقة فحذف الخبر لسد الحال مسده ومثل
نحن عصبة ويجوز في ما ان تكون موصولا اسميا وان تكون شرطية وهي على
الاول في محل رفع وعلي الثاني في محل نصب والمعنى اي شي فهو صدقة
تنبيه الحكمة في ان الانبيا لا يورثون انه قد وقع في قلب الانسان شهوة
موت مورثه لياخذ ماله فنزه الله انبياءه واهاليهم عن ذلك ولئلا يظن
بهم سفيه انهم يجمعون المال لورثتهم ولانهم كالابا لامتهم فيكون ما لهم
لجميع الامة وهو معني الصدقة العامة واما قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا
يرثني ويرث من آل يعقوب وقوله وورث سليمان داود فالمراد
الوراثة في العلم والنبوة وبهذا اندفع ان عدم الارث مختص بنبينا

صلى الله عليه وسلم وان الله بعصمهم بقوله واني خفت الموالي الايجاد الموالي
على النبوة واجيب بانه خاف من الموالي الاختلاف من بعده الرجوع عن الحق
فتمنى ولدا نبيا يقوم فيهم بقي هنا شي لا باس بالتنبيه عليه وهو ان الانبيا
هل يرثون قضية كلام اهل الفرايض ذلك لانهم قسموا الناس الى اقسام
منها من يرث ولا يورث وهم الانبيا وقال الزركشي انه الاقرب لكن قال صاحب التتمة
ان النبوة مانعة من الارث وذكرا ابو الحسين البزار الواعظ في كتاب النصيحة
بالثقة انه روي نحن معاشر الانبيا لا نرث ولا نورث ويعارضه ما ذكره
الماوردي في الاحكام السلطانية انه صلى الله عليه وسلم ورث من ابنة
ام ايمن الحبشية واسمها بركة وخمسة احمال وقطعة من غنم ومولاه بشقران
وابنه صالحا وقد شهد بدرا وورث من امه دارها ومن خديجة دارها
قوله في المثال وبعد اما الخ اخرج كلام المص عن ظاهره لانه يلزم عليه
ان يكون في الحديث واقع بعد نحن وهو خلاف ما ذكره الحفاظ **قوله**
لا توصف باسم الاشارة الاقتصار على اسم الاشارة يدل على انها توصف بالموصول
وقال الدنوشري والظاهر توصف هنا باسم الاشارة لان المراد بها المتكلم وهو يشير
الى نفسه **قوله** والثاني عشر انه لا يكون تاليا لحرف النداء هذا قد تقدم
في قول المصنف احدها انه ليس معه حرف النداء لا لفظا ولا تقديرا هذا

باب التحذير

قوله وهو تنبيه المخاطب الخ قال الدنوشري
ظاهره بل صريحه ان ما ذكره هو معنى التحذير اصطلاحا والذي ذكره ابن الحاجب
في كافيته وتبعه عليه الشراح انه الاسم المنصوب نفسه وعبارة الملاجامي
وهو اي التحذير في اللغة تخويف شي عن شي وفي اصطلاح النحاة معمول الخ
انتهى ولا يخفى ان هذا هو المناسب لما مر في الباب المتقدم فكان على
المصنف ان يقول وهو اسم معمول لاحذر محذوفا وهو الموافق للغرض النحوي
الباحث عن احوال الكلم اعرابا وبناء كما فعل ابن الحاجب والمناسب لذلك

ان

الرابع عشر ١٤

ان يقول في الترجمة هذا باب المنصوب على التحذير **قوله** مصدر حذر اي
خوف فالتحذير بمعنى التخويف **قوله** تنبيه المخاطب قيد به لان التعريف
للتحذير المقيس وتحذير المتكلم والغايب شاذ **قوله** اياك اي بذكره
المحذر وحينئذ اما ان يعطف عليه المحذر نحو اياك والاسد او يخفض
بمن نحو اياك من الاسد وقد يحذف اذا كان المحذر وان وصلتها كما ياتي
قوله وبما ناب عنها من الاسما المضافة الخ اي بذكر المحل المخوف عليه مضافا
الى ضمير المحذر معطوفا بعده المحذور على المحل المخوف عليه نحو ما
راسك والسيف **قوله** فان ذكر بلفظ اياه من الضماير المنصوبة وذكرها
مجردة عن لاحق يشمل اياك الخ **قوله** نحو اياك الاسد هذا بنا على جواز
التركيب وياتي تحقيق الكلام فيه **قوله** ونحوه كتنح وباعد **قوله** وما الحق
بها هو عدم وفقد **قوله** والاصل احذر الخ اي نحذر مقدما **قوله** ه
والتزموا معه اضمار العامل قال الدنوشري وعلل بعضهم لزوم الحذف بضيق
الوقت عن ذكره **قوله** ثم قيل الخ قال الدنوشري قد يقال كيف يلزم ما ذكره
والفرض ان العامل محذوف وجوبا لما تقدم ومع حذفه يجب انفصال
الضمير فلم يلزم تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل بسبب الحذف
فليتامل ثم على هذا القول لا معنى لامر المخاطب بان يحذر نفسه كما يدل
عليه الكلام فلم يظهر وجه صحة هذا القول انتهى وهذا على ما في بعض
النسخ من قوله الى ضميره المتصل وهو الموافق للسياق والقواعد لكن في اكثر
النسخ ومنها ما عليه خط الشارح الى ضميره المنفصل وقد يجاب
عما اورده الدنوشري بان المراد اللزوم بحسب الاصل نعم قد
يدعى ان ذلك امر تقديري فلا يضر التلفظ به ولا يخفى انه لا بد
من ارجاع هذا القول الى واحد من الاقوال الاتية لانه لما فارقها
في تقدير العامل مؤخرا لان الغرض بيان التركيب المشتمل على العطف

فاما ان يجعل من عطف الجمل او مجردا لاصل المذكور لا معنى له اذ يصير
التركيب هكذا اياك احذر والاسد فيفهم انه في الحقيقة لا يلزم
تعديه بفصل المضمر الخ لان الاصل احذر تلاقي نفسك ان تدنو من الاسد
الخ والا فلا معنى له كما يعلم من الاقوال الاتية في الكلام على اعراب ما بعد الواو
تدبر **قوله** ان تدنو من الاسد الخ قال الدنوشري فيه حذف البدل اذ قوله
ان تدنو من الاسد في الاول وان يدنو منك في الثالث من بدل الاشتمال
والظاهر انه غير جايز لكونه المقصود وكتب على هذه القولة قوله والظاهر
انه غير جايز مردود فان البدل يحذف كما في المغني في بحث الحذف اخره انتهي
وفيه نظر فليس في المغني في هذا البحث ان البدل يحذف ولا تعرض لذلك
وانما المص تعرض للكلام على حذف المبدل منه نعم وقع في الباب الثاني
في بحث الجملة المعترضة ما يقتضي ان البدل يحذف وتوقف الدماميني في جوازه
وقال ينبغي تحرير النقل فيه **قوله** واجب الخ قال الدنوشري توضيحه ان معنى
الحرف هنا هو الواو الجمع في معنى العامل وكل مسلط على الحذف والاتقا
قوله منصوب بفعل اخر قال الدنوشري تقديره واحذر الاسد وقد يقال
لا معنى للاول حينئذ وهو احذر نفسك اللهم الا ان يقدر معه ان تدنو من الاسد
ويلزم عليه ما تقدم **قوله** بحذف المضاف قال الدنوشري مراده الجنس فيشمل
المتعدد **قوله** وظاهر صنيع الموضح موافقته قال الدنوشري قد ينظر بان صريح
صنيعه فليتامل **قوله** فنحو اياك الاسد الخ ظاهره ان امتناع هذا التركيب
وجوازه مبني على التقديرين المذكورين وانه لا نص على احدهما وقال المص
في الحواشي انهم نصوا على المنع وانه انما ذكر المحذر لا بد ان يعطف عليه المحذور
او يخفض بمن ظاهرة او محذوفة ان كان ان وصلتها كما اسلفناه وفي الارتشاف
ولا يحذف العاطف بعد اياك والمحذوف منصوب باضمار ناصب اخر
ويجرور بمن فلا يجوز راسك الجدار حتى تقول من الجدار او والجدار

وزعموا

وزعموا ان ابا اسحاق اجاز في الشعر فاياك اياك المرا وقال **س** فانه قال
اياك ثم اضمر بعد اياك فعلا فقال اتق المرا انتهي وفي كلام **س** دلالة
على انه لا يشترط ان يكون عامل المحذر عامل المحذور وان المحذور قد يذكر
بعد المحذر بلا عطف ولا من وهذا يدل على جواز اياك الاسد وانه سمع
فيسهل كلام ابن الناظم لانه حيث جاز التركيب لا يلزم تخريجه على وجه
معين وقال المص في الجامع والمحذر منه بعد هذا اما معطوف او مجرور
بمن ومنه اياك ان تفعل وشذ فاياك اياك المرا وسهله انه بمعنى ان تماري
ويمتنع اياك الاسد **قوله** والتقدير احذرك فيه تقدير الفعل مسندا الى
ضمير المتكلم وهو ان صح في هذا التركيب لم يصح في اياك والاسد بذكر الواو وثم
يصح ان يوكد بانت في قوله فاياك انت وعبد المسيح البيت **قوله** ممتنع على
التقدير الاول قال الحفيد اي اذا كان باقيا على معناه اما اذا ضمن معنى فعل
متعد لاثنين بنفسه فالظاهر الجواز **قوله** لان المتكلم لا يحذر نفسه قال
الدنوشري وانما امتنع ذلك لما يلزم عليه من اتحاد المحذر والمحذر انتهي فان
قيل هلا علل باختصاص التحذير بالمخاطب كما فعل فيما ياتي عند قول المص
ولا يكون لغايب فلعله قد يقال هذا التعليل اظهر لان فيما علل به فيما ياتي
نوع مصادرة لان اختصاص التحذير بالمخاطب هو الدعوى **قوله** فحذف من
كل جملة اي فهو من النوع البديعي المسمى بالاحتباك وفي مقابلته كلام الزجاج
لكلام الجمهور خفا لان الظاهر انه يصح ان يفرع على كل من القولين ما فرع
على الاخر لان ذكر الفعل في كلام الجمهور لا دخل له اذ اياي واياكم على كلام
الزجاج لا بد له من عامل فيصح ان يقال على قول الجمهور حذف من كل جملة
ما اثبت في الاخرى وعلى قول الزجاج حذف من المحذور ومن الثاني
المحذر وجعل الزجاج جمله مما عطف فيه المحذر بخلاف الجمهور
حيث قدروا عن حذف الارنب **قوله** وباعدوا انفسكم اي عن ان تخذفوا قياسا على ما قبله

قوله متقيدا اي بحرف الجر قوله وما عطف الخ هو عني قوله نسيان هما الفعل والفاعل
واما المفعول وهو اياي فلم يحذف بل لما حذف العامل برز وانفصل وصار اياي
قوله فان فيه حذف اياكم هذا يقتضي ان تقدير الجمهور باعد وانفسكم دون اياكم
باعد والمقصود لهذه النكتة والظاهر ان تقدير النفس بيان الاصل وان
الزجاج لا ينكر ذلك الاصل لكنه لما حذف لفظ نفس انفصل الضمير والمناسب
لذكر اياي وتقدير العامل بعدها ان يقدر المحذوف اياكم ويقدر الفعل بعدها
والاصل نفسي وانفسكم قوله وهو قليل فقد تعال بكل ذلك ما لم يندرج في سلك
النوع البديعي المسمي بالاحتباك قوله لاختصاص التحذير بالمخاطب فيه مصادرة
كما مر والاظهر ان يعلل علي قياس ما مر في كونه لا يكون للمتكلم بقوله لان
الغايب لا يحذر نفسه لما يلزم عليه من اتحاد المحذر والمحذر قوله اخر ان
اي غير كون الاغرا لغايب فان قيل شذ وذ اغرا الغايب هو المدعي ولا سبب
الا هذان الوجهان فلا ينبغي ان يعد وجها للشذ وذ قلت المدعي ان التحذير
لا يكون لغايب والمحكوم عليه بالشذ وذ لفظ اياه ويصح ان يعد من اسباب
شذ وذه مخالفته للحكم المدعي من ان التحذير لا يكون للغايب وعلة تلك الدعوي
ما اسلفناه لا ما اسلفه الش علي ما عرفت واعلم ان المقصود من قول المص وفيه
شذ وذ ان بيان الاشذية في قول الناظم واياه اشذ فكان ينبغي التنبيه علي
ذلك ولذلك صار اشذ من اياي هذا وينبغي الاقتصار علي ولهما لانه يرجع
بالاشذية الي لفظ اياه واما الثاني فانما يرجع الي جميع المثال وهو خلاف الظاهر قوله
حذف الفعل المجزوم بلام الامر الاظهر ان المراد به فعل التحذير واما المجزوم
بلام الامر فقد استغني عن ذكره بقوله وحذف حرف الامر بناء علي هذا قول المص
في الحواشي قولك ليتق زيد فيه طي فعل والتقدير مر وا زيدا بان يتقي فاذا قيل
فيه اياه كان فيه طي فعل التحذير وطي الامر بالتبليغ وذلك لان الاصل تلقوه
بان يباعد نفسه من الشواب ويباعد الشوابعن نفسه قوله لان العطف كالبدل

قال

قال الدنوشري وجدت بخط شيخنا شيخ الاسلام احمد بن قاسم ما صورته
ذكر النسفي في تفسيره ان قوله تعالي ناقة الله وسقياها اغرا ولا شك في
اشكاله بحسب الظاهر لان الاغرا لا يصدق عليه بحسب الظاهر بل الصادق
عليه انما هو التحذير وهو الذي يذكره غالب المفسرين قال استاذنا المذكور
فكلام النسفي علي المسامحة والمراد الاغرا علي ترك الناقة وسقياها قال
فالاغرا علي الشي اعم من ان يكون فعله او تركه هذا باب الاغرا قوله
تنبيه المخاطب الخ فيه نظر ما مر من ان الانسب ان يقول هو اسم منصوب
بالذم محذوفا قوله وحذف الخبر تقديره يحضرانهما قوله ونصب جامعة علي
الحال اي من فاعل الخبر المحذوف قوله لمبتدا محذوف تقديره هي هذا
باب اسما الافعال قوله او اسما المصادر يحتاج علي هذا القول بينها
بنيت وبين المصادر حيث اعربت وفي المرادي تتمة لهذا القول قوله او هي افعال
واذا كانت افعالا فما سبب تسميتها حينيذ باسما الافعال قوله واغني مرفوعها
عن الخبر صريحه انه اغني عنه وان لم يعتمد وعليه فما الفرق بين هذا وما تقدم
قوله النايبة عنها قال الدنوشري قد يقال انها ليست نايبة وانما هي نايبة عما
ناب عنها وهو المصدر الا ان يقال نايب النايب نايب قوله واسم الفعل ما ناب الخ
قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان المص ماش علي القول الثاني انها دالة علي
الحدث والزمان لكن لا يناسبه تفسيره الاستعمال بقوله والمراد بالاستعمال الخ
قال الدنوشري قدم انها علي الثاني مبتدا ما لا بد اعامل فيها اللهم الا ان يقال انها عليه
لا محل لها كما يرشد اليه قول الش وهو مذهب بعض البصريين انتهي وفيه بحث
لانه لا يلزم من دلالتها علي الحدث والزمان ان تكون موضوعة لذلك لجواز ان تكون
موضوعة للفظ وبواسطته تدل علي الحدث والزمان وهذا محمل كلام المص
فلا اشكال عليه ثم ان الش فسر قوله والمراد الخ بما يفهم انها تكون معمولة لما لا يقتضي
فاعلية ولا مفعولية كالابتدا والمبتدا فلا ينافي ما قدمه لكن مر في باب

الاضافة في الكلام على حيث ان اسما الافعال لا تدخل عليها العوامل اللفظية
مطلقا والمعنوية على الاصح ويرد على قوله كما يرشد اليه قول الشم الخ ان قوله
المذكور راجع للقول بانها اسما المعاني لا افعال لا لما فرعه عليه بدليل مقابلته
لغيره من الاقوال **قوله** كونه ابدا عاملا غير معمول اي لان الافعال كذلك
والمراد انها غير معمولة للاسم والفعل والا فهي تكون معمولة للحروف الناصبة
والجازم ولا يرد ان اسم الفعل يكون معمولا لاسم الشرط لان اسم الشرط لم يعمل
الا بما فيه من معنى الحرف فهو راجع للحرف ويحتمل ان قول الشم لعامل يقتضي
الخ اشارة لهذا الا لما اسلفنا وعلى هذا فالحاصل ان اسما الافعال لا تكون
فاعلة ولا مفعولة فليتامل فانها وان نابت عن الفعل الخ قال الدنوشري هذا
مشكل لان المراد بالنيابة في المعنى ان تدل على معنى ما دل عليه الفعل من
الحدث والزمان ولا شك ان الحروف لا دلالة لها على زمان اصلا فلم تنب عنه
في المعنى وهو واضح ولا في الاستعمال كما ذكر وفي كلامه نظر ظاهر حيث اثبت
انها نابت في الاستعمال ثم نفاه اذ المراد بالاستعمال ان تكون ابدا عاملة وهذه ليست
كذلك اذ يزول العمل بالكف **قوله** واقايم مرفوع بالابتدا قال الدنوشري فيه مساهمة
ظاهرة للتامل انتهى يعني ان المرفوع بالابتدا اقايم وحده والهمزة للاستفهام
قوله ورد بان ذلك غير مطرد الخ يجاب بان امين خرج عن الغالب لانه لم يمكن جعله
بمعنى فعل موافق له في اللزوم لعدم وجوده ومع وجود له فعل موافق له
فامكن جعله من الغالب فلا داعي لخلافه **قوله** وبداري بادر قال الدنوشري
ينظر ما المانع من كونه ماخوذا من بدار اذ يقال بدار بكذا **قوله** وعلى بنا يلهم
فعل التعجب الخ قال الدنوشري يعلم ان بنا هما منه اتفاقي وليس كذلك
قوله واجاز الاخفش الخ قال الدنوشري كان الاحسن تقديمه عند قوله
وشذ دراك من ادرك وسنو السد تفتحه اتباعا قال الدنوشري انظر هل
يعينون الفتح اولا ومراده الاتباع لما قبل الالف اذ الالف حاجز غير حصين

قوله

قوله وايها قال الدنوشري مقصورة وما قبلها ممدودة فاوه بمعنى اتوجع
وان الخ قال الدنوشري جعل الشارح كلام المص من باب اللف والنشر
المرتب وفيه نظر اذ الظاهر ان اوه واف كل منهما بمعنى اتوجع ويكون
الضجر عطفا تفسيريا فليتامل وكتب شيخنا العلامة الغنيمي
بعده قد تاملنا فوجدنا الظاهر مع الشارح وهو لغة واللغة امر
مرجعه الى النقل عن الائمة فلا يثبت بمجرد الاستظهار **قوله** وواها قال
الدنوشري قال المرزوقي هذا اي واها مفارق لاخواته لان اسما الافعال
اكثرها جا في الامر والنهي وهذا جا في التعجب والتعجب خبر انتهى قوله
والتعجب خبر ممنوع ويؤيده ما ياتي عن الجوهري **قوله** وايهاك بكاف
الخطاب قال الزرقاني قال الرضي وقد تحذف التا نحو هيها وايها
وقد تلحق هذه كاف الخطاب نحو ايهاك انتهى فرتب لحوق الكاف للغة
ايها فلو اخرها الشارح كان احسن لكنه قصد الجمع بين لغات حذف التا
قوله وقيل الكاف للتشبيه قال الدنوشري الظاهر ان الصواب ان يقال وكان
للتشبيه **قوله** كلمتان قال الدنوشري في نسخة عليها خط المص مكان كلمتان
جملتان والظاهر ان حذف اللام ضرورة فتخريج القران عليه لا يجوز **قوله**
محذوف منه ويلل قال الدنوشري كان الاحسن ان يقول ماخوذ ونحوه
قوله اقدم ضبطه بعض الفضلا بفتح الهمزة وكسر الدال وفي
الصحاح قدم بالفتح يقدم قدوما اي تقدم قال الله عز وجل
يقدم قومه يوم القيامة قال والاقدام الشجاعة ويقال
اقدم وهو زجر للفرس كانه يومر بالاقدام وفي حديث المعاري
اقدام خيزوم بالكسر والصواب فتح الهمزة انتهى فان كان
اقدم في البيت بمعنى تقدم فهو بضم الهمزة والدال وان كان امرا
بالاقدام فهو كما ضبطه ذلك البعض واستعمل في امره ما يستعمل

في زجر الفرس **قوله** وكانما ذ قال الدنوشري كان ينبغي ان يضم الي ذلك قوله
عليه الذرنب اذ الخبر الجميع لا ماذكره **فصل قوله** كشتان قال
الدنوشري من اسم الفعل وشكان اسم لوشك بمعني قرب اواسرع وتضم
واوه وتفتح وتكسر ومن امثالهم وشكان ذا اخر وجاتذ افاعل وشكان
خر وجاتميز قال بعضهم وينظر ما معني هذا المثل ومنه سرعان اسما
لسرع وفي اوله ثلاث لغات فتحه وضمه وكسره ومن كلامهم سرعان ذا العالم
فذا فاعل سرعان واهالة تمييز ومن اسما الفعل هيت قال في المغني في بحث
لام التبيين انه بمعني تهيات في قوله تعالي وقالت هيت لك وينظر هل
ضمير المتكلم يستتر في اسم الفعل الماضي او لا ويجوز في يايها الفتح والكسر والضم
ويجوز في الهاالفتح مع فتح اليا والكسر مع ضمها ومن اسم الفعل لعا اسم هو
لا تتعش وانتعش معناه ارتفع ومنه سمي سرير الميت نعشا لانه يرتفع
علي روس الناس والتنوين في لعا للتنكير ودعا في معني لعا انتهي
وجه قوله وينظر هل ضمير المتكلم الخ ان المعهود في اسم الفعل الماضي
استتار ضمير الغايب والمستتر في هيت في الاية ضمير المتكلم علي ما هو
المتبادر ويحتمل ان يكون ضمير غيبة تقديره تهيات في قوله بمعني تهيات
بسكون التا ويكون حكاية لكلامها ولشيخنا العلامة احمد الغنيمي رحمه الله
كلام في ذلك يطالبه من حواشينا علي الاشموني **قوله** بمعني الدم عبارة ابن
الناظم وتشد علي بمعني اولني انتهي فجعله بمعني الامر وهو انسب لكنه قد
قال بعد والي بمعني انتحي وقال المصنف في حواشيه قياس ماقبله ومابعده
وهو المناسب للمعني ان يوتي بالامر فيقال تنحي **قوله** نصب علي المفعولية
يرده قولهم عليك زيدا بمعني خذ وخذ انما يتعدي لواحد **قوله**
رفع علي الفاعلية اي استعارة ضمير غير الرفع له ونقل الغزا لا يقتصر
نيابة ضمير عن ضمير في المتصل علي الضرورة فلا يرد عليه ان من شرطها

ذلك

ذلك فلا يكون في الاختيار نعم يلزمه ان ضماير الرفع غير مستترة في اسما
الافعال **قوله** وقيل الجر بالاضافة انظره مع اطلاقهم ان اسما
الافعال لا تعمل الجر بالاضافة المتبادر منه ان ذلك جار علي القول
بان مدلولها المصدر وان كان وجه منع عملها ذلك انما يظهر علي القول
بان مدلولها لفظ الفعل او معناه او علي انها افعال **قوله** اسما
للمصادر اي والمعني الزاسل **قوله** فللكاف موضع خفض ورفع فقضيته
انها غير متحملة لضماير الرفع وهو خلاف ما قالوه من ان اسما الافعال لغير
الماضي يستتر فيها الضمير وجوبا **قوله** واستعملوه تارة الخ ظاهره ورود
ذلك عن العرب وورده منونا ناصبا للمفعول مشكل علي اشتراط كونه
مكبرا لا مصغرا في عمله ولذا امتنع المبرد النصب به الا ان يقال انه مستثني
من ذلك الاشتراط **قوله** والدليل علي بنايه قال الزرقاني قال الرضي
وانما فتح رعاية لاصل الحركة الاعرابية **قوله** فلو كان مصغرا قال الزرقاني
قال الرضي يجوز ان يكون تصغير رود بمعني الرفق عدي الي المفعول
به مصدرا او اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه **فصل قوله**
في التعدي واللزوم قصر العمل علي ذلك مع انه اعم لشموله الجر بالاضافة
علي القول بان مسماها المصدر لكن مرانهم اطلقوا انها لا تعمل الجر
بالاضافة قال الزرقاني وقال الرضي واسما الافعال حكمها في التعدي واللزوم
حكم الافعال التي هي بمعناها الا ان الباتزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك
به لضعفها في العمل فتعمل بحرف عادته ايصال المتعدي الي المفعول
قوله تقول هيهات قال الدنوشري هيهات بفتح التا للتخفيف وهي لغة اهل
الحجاز وقد تكسر وهي لغة اسد وتميم وقد تضم عن اناس من العرب
وقد قرئ بهن جميعا وينون لارادة التنكير قال الشاعر تذكرت اياما مضين
رواجعا فهيهات هيهات اليك رجوعا فنون هيهات الثانية مع الكسر

ورجوعهما فاعل بهيهات الاول ان جعل هيهات الثاني تاكيدا له وفاعل
الثاني على الاصح ان لم يجعل تاكيدا له ويكون ذلك من باب التنازع واعمل
الثاني لقربه واضمر الفاعل في الاول والصواب ان الثاني تاكيد ورجوعهما
فاعل الاول انتهى ولا يخفى ما في هذه القولة من عدم وضعها في محلها اذ
حقها ان تذكر في الفصل السابق ومن التكرار مع كلام الشارح فانه اسلف ما
ذكره الدنوشري من جملة لغاتها وما فيه من عدم التحرير في اعراب البيت فان تردده
في اعرابه مما لا ينبغي والصواب الاقتصار على ما قاله انه الصواب فاعتبروا
يا اولي الالباب **قوله** لان الاقتران الخ لذلك كان الافصح ان يوتى لها بجميع ما يوتى
به احدهما بلا واسطة والاخر بتوسط الواو نزادها كقوله تشتان ما يومي على
كورها ويوم حيان اخي جابر **قوله** اي اسرعوا به ابكره قال في الصحاح وفي الحديث
اذا ذكر الصالحون فحي هلا بعمر بفتح اللام بنحو خمسة عشر ومعناه عليك
بعمر وادع عمر فانه من اهل الصفة ويجوز فحي هلا بالتنوين بجعل نكرة واما
فحي هلا بلا تنوين فانما يجوز في الوقف فاما في الادراج فلغة رديئة واما
قول لبيد يذكر صاحبا له في السفر كان امره بالرحيل يتمارى فالابي قلت
له ولقد يسمع قولي حي هل فانما سكنه للقافية **قوله** ولا يجوز تقدم معمول اسم
الفعل ظاهره ولو كان المعمول ظرفا او جارا او مجرورا **قوله** وهي جارية من بني
مازن في عروس الافراح للبهاء السبكي في بحث الحمد والكلام على انه هل يحمد غير
الله او لا ما نصه وقد يحمد من نعل خير الكائنا من كان كقول تلك المراة في
الحديبية يا ايها المايح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا وهذا البيت
ذكره ابن اسحاق في السيرة وظاهر كلامهم انه من شعر هذه المراة لكن قال
ابن الشجري في اماليه لرؤبة انه من مال لا في ما فذكر الدلو حينئذ
استعارة وعلى هذا فيحمل كلام ابن اسحاق على ان المراة في الحديبية انشدته
من كلام غيرها **قوله** الى فاعل قال الدنوشري ينظر ما مرجع المضاف اليه

هل

١٢٥

هل هو المصدر او الفعل **قوله** لان التحريم الخ قال الدنوشري لا يخلو الحال اما
ان يراد بالكتابة الفرض والتقدير كما في قوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات
كتبهن الله على العباد او يراد بها الرقم في اللوح المحفوظ مثلا فان كان الاول
فلا نسلم الاستلزام المستلزم للمغايرة بينهما اذ هي عين التحريم حينئذ وان
كان الثاني فليس ذلك الاستلزام عقليا وانما ذلك باعتبار الوقوع **قوله**
لانه المعنيه ليس على الخبر قال الدنوشري فيه نظر وما المانع من ان يكون ذلك
خبرا محضا قصد به تنبيهه على ان دلوها دونه ويكون الدال على امراة
تقدرا تقديره فتناوله كما قاله بعض المحققين **قوله** وفيما قاله نظر قال
الدنوشري فيه نظر لان ابن مالك قد لا يكون مختار الما قاله في منع القطر او
يكون محله ما لم يتم شي تمامه لا فيها اذا كان القايم تمام عنه واما قوله
واما ما استند اليه الخ فهو في محل المنع فليتامل **قوله** وسكت عن دونك
قال الدنوشري معناه ان القايل بكونه مفعولا لمحذوف لم يتعرض لاعرابه
دونك والظاهر انه حال من دلوي او غير ذلك **فصل قوله** ولها
استعمالات الخ نقل الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناظم هذا الكلام وقال
فلم ميز الرابع من الثالث انتهى ويمكن ان يقال في التمييز ان الرابع اعم لان
من يعقل يشمل الملائكة والجن **قوله** فهو معرفة اي من قبيل المعرف بال
العهدية ومر ما فيه من كلام الشارح في صدر الكتاب في بحث التنوين **قوله** وهو كل
فعل الخ قال الدنوشري المراد كل ماخوذ من فعل الى اخره على وزنهما او هو
طريقتهما **قوله** المعينة قيد في الموصولات كما يدل عليه بقية كلامه
والاولى ارجاعه لجميع ما قبله لان الضمير فيه يراد به غير معين وكذا اسم الاشارة
نحو انكم لتخضبون بهذا السواد **قوله** اما اذا اريد بها الى اخره قال الدنوشري
ظاهره انها باقية على تعريفها فان قول استعمال النكرات يقتضي ذلك
وقوله اذا اريد بها غير معين يقتضي انها نكرة انتهى واقول هي باقية على

تعريفها نظرا الوضعها وذلك لا ينافي استعمالها استعمال النكرات **قوله** وهمه
قال الدنوشرية قال بعضهم واما مه فاسم لاكفف الكف المعهود فان
نكر نون وكسر لالتقا الساكنين **قوله** معنوية قال الدنوشرية فيه نظر
اذ الظاهر انه مبني على ان مدلولها الاحداث وذلك لم يقل به احد كما علم
من تصفح الاقوال لكن ذكر الرضي ان مسماها الاحداث **قوله** وقاله ينبغي
الى اخره قال الدنوشرية كان ينبغي له القطع بذلك لانه لو كان معربا لنون
اذ لا مانع من التنوين **هذا باب اسما الاصوات** **قوله** والدليل
الى اخره قال الدنوشرية قال بعضهم هي اصوات وليست من اقسام الكلمة
لعدم وضعها لشي واعترض على ابن الحاجب في ذكرها من المبنيات واجيب
بانها لحقت بالاسما جارية مجراها في البنا وان لم تكن اسما على الحقيقة لعدم
الوضع فلا يشكل ذكرها في الاسما المبنية تامل وقال ايضا والدليل يفهم
من كلام ابن الحاجب في كافيته ان اسما الاصوات ليست اسما وهو بيا قض
ما هنا فليراجع **قوله** واذا ثبت النوع الى اخره الاوضح ان يقول واذا
ثبت اسمية النوع ثبت اسمية الجنس لانه بصدد اثبات الاسمية هذا
وقال الدنوشرية كون ما فيه التنوين نوعا فيه وقفة وانما هو جزئي والتعبير
بالنوع والجنس غير ظاهر لان مطلق الاسم نوع من الكلمة وهو لم يرد هذا
فحق التعبير واذا ثبت الصنف ثبت النوع انتهى وهو مبني على ارادة النوع
والجنس المنطقيين وليست ارادتهما هنا بلازمة **قوله** وقد يستشكل الى
كان ينبغي ان يمهد لهذا انه يلزم من اسميتها ان تكون كلمات كما لا يخفى
على العارف باساليب الكلام **قوله** فيها لا اكتفا به قال الدنوشرية فيه نظر
اذ اسم الفعل لا يكتفى به وحده بل لا بد من ضم مرفوعه اليه **قوله** مكرر من
قال الدنوشرية فيه نظر اذ لا يكرر الا الاول وينظر هل ينطق به وحده **قوله**
وفي المحكم الى قال الدنوشرية ظاهره ان ذلك فعل امر ويرده انه لو كان كذلك لاتصلت

به

به يا المخاطبة **قوله** والاسم الهي قال الدنوشرية اي باب الدال المهملة والوي
يا على قياس ما سبق **قوله** قال س الخ قال الدنوشري هو تابع للخليل
في ذلك فانه قال كما قال ابن اياز في شرح الفصول الاصل حييت وعييت
فقلبت اليا الفا والمازني يقول الاصل حوحوت فقلبت الواو الاولى
الفا والواو الثانية يا لوقوعها رابعة ووجه استحسان قول الخليل
ان قلب اليا الساكنة الفا اولى من قلب الواو الساكنة لان اليا الى الالف
اقرب منها الى الواو وينظر ما علة قلب الواو واليا الثاني غير سبب ظاهر
قوله انما هو صوت قال الدنوشري فيه نظر اذ لا نسلم ذلك بل هو فعل
قوله لكونه غير مكتفى به فيه نظر لانه مكتفى به بدليل ان صيغة النداء
كلام اصطلاحي اذ ما نيب عنه **قوله** فقوله ولذلك احتاج الى قوله اسوته
فيه ما ياتي **قوله** ولهذا احتاج الى قوله انجلي قال الشهاب القاسمي فيه نظر
فان احتياجه لما ذكر ان كان لكونه منادى والمنادى ليس مكتفى به فيلزم
عليه ان قولنا يا زيد ليس مكتفى به وهو ممنوع فان غاية ما فيه انه ليس الكلام
في الحقيقة بل نايب وتضمن له وهذا لا يمنع كونه مكتفى به وان كان لكونه خطابا
لما لا يعقل فيلزم ان يكون قوله ايضا انجلي غير مكتفى به لانه لا يعقل وهو ممنوع
لان الظاهر انه مكتفى به وان كان لكونه لم يرد به حقيقة الطلب بل اظهار
التالم والتوجع بطوله فهذا لا يمنع كونه مكتفى به لانه بمنزلة قولك طال الليل علي
وزاد الي وهذا مكتفى به **قوله** للمحكي صوته هذا احد قسمي الحكاية وقوله
او للمصوت له به في الذي خوطب به ما لا يعقل والضمير في له راجع للذي
وفي به لاسم الصوت والتقدير للذي صوت له باسم الصوت **قوله** مثل جناح
غاق انظر ما الدليل على اعراب غاق في البيت مع احتمال ان كسرته بنا **قوله**
فهنا بمنزلة قولك مثل جناح غراب لان غاق صوت الغراب قال الرضي غاق
بكسر القاف وتدينون وهو صوت الغراب واذا كان غاق بمنزلة لفظ غراب

فيعطي حكمه في الاعراب ولا يخفى ما في هذا من النظر اذ لا يلزم من اللفظ بمنزلة
اخر ان يعطي حكمه ومراد الشاعر من قوله مثل جناح غاق ان اللمة سودا
لاشتهار جناح الغراب بالسواد واللمة بالكسر الشعر الذي يجاوز شحمة الاذن
فاذا الملمت المنكبين فهي جمة ومعنى الكلام حينئذ ظاهر وفي نسخة عليها خط
الشارح مصححه بفضل تلامذته ضبط لمني على صيغة الماضي من لم او ضبط
ذلك بالنون على انه من الجارة المتصلة بكاف الخطاب فليحرر قوله
لا يجوز فيهما الاعراب بعل وجهه انهما خرجا بالنقل عن موجب البنا لكن
قد يقال هلا جاز ان يبنيا مراعاة لاصلهما اما النوع الاول فوجه بنايه
ان التركيب لا يقتضي الاعراب لان جميع المبنيات تركب مع العوامل
ويتاثر محلها بها ومن هنا ينشا السوال عن وجه اعرابها بعد التركيب
مع قيام موجب البنا هذا باب نوني التوكيد قوله
ان الخفيفة فرع يحتمل ان الفرعية من حيث اختصار الخفيفة من الثقيلة
كما قيل بذلك في مذ ومنذ ويحتمل انها من حيث ان التاكيد في الثقيلة ابلغ
واتم قال الشهاب القاسمي وانظر هلا قيل بان الثقيلة فرع لان الاصل البساطة
وعدم التركيب انتهى وهذا منه لعدم وقوفه على القول بذلك ويانى عن شرح
تصريف العزي الاشارة لما قاله وقال الدنوشري يوخذ من كلام ابن اياز
ان هناك قولا باصالة الخفيفة وفرعية الثقيلة وعبارته فان قيل
فايهما الاصل قيل الخفيفة هي الاصل لان الثقيلة ازيد لفظا وازيد معنى
والزيادة عارضة طارية والعاري منها هو الاصل قوله وذلك اذا كان مثبتا
الى اخره اقتصر الشارح على تعليل اشتراط كونه مستقبلا ولم يعلل
اشتراط كونه مثبتا وغير مفصول من لام القسم ويمكن ان يقال لان لا في
ادوات النفي تخلص الفعل للحال فينافي التوكيد بالنون المخلص الفعل
للاستقبال وعمم في الباقي طرد اللباب والفصل يدل على عدم الاهتمام

بالفعل

بالفعل وذلك ينافي التاكيد فلا يجمع بينهما للتنافي ما يترتب عليهما قوله
لا بغض قال الدنوشري بغما وله ذكر ثالثه من البغض ضد الحب
قال في القاموس البغض بالضم ضد الحب والبغضة بالكسر والبغضا
شدته وبغض ككرم ونصر وفرح بغاضة فهو بغيض وتقول بغض
جدك كتعس جدك ونعم الله بك عينا وبغض بجدوك عينا وابغضه
وبغضني بالضم لغة ردية وما ابغضه لي وابغضوه مقتوه وبغيض
ابن ريث ابن غطفان ابو حي والتبغيض والتباغض ضد التحبيب
والتحابب والتحبب وبغيض التميمي غير النبي صلى الله عليه وسلم اسمه
بحبيب انتهى بقوله وابغضه ويبغضني لغة ردية فلا ينبغي حمل
كلام الفصحا عليها واما الحب والبغض فيه اسم مصدر لطيفة في معنى
هذا البيت قول الشاعر ٭ واراك تفعل ما تقول وبعضهم ٭ مذق الحديث
يقول ما لا يفعل ٭ قال المصنف في موقظ الاذهان وموقظ الوسنان وممن
ذلك اي الاشارات الخفية ان رجلا كان يساير المنصور وكان لا يتكلم الا اذا
سيل واذا اجاب اجاب من غير زيادة فبينما هما راكبان اذ امرا ببنت عاتكة
فقال المنصور هذا بنت من فقال هو بنت عاتكة الذي يقول فيه الشاعر
٭ يا بنت عاتكة الذي اتغزل حذر العدي وبه الفواد موكل ٭٭
فقال له هل اخذت ما وعدناك به فقال لا فامر ان يعطاه فسيل عن ذلك
فقال هذا رجل لا يتكلم الا الحكمة وقد زاد على الجواب بالاستشهاد فعلمت انه
يشير الى قول الشاعر في القصيدة ٭ واراك تفعل ما تقول وبعضهم ٭٭
مذق الحديث يقول ما لا يفعل قوله ولسوف يعطيك ربك قال الدنوشري
قال بعضهم وانما لم تعمل السين وسوف مع اختصاصهما بالمضارع
لتنزلهما منزلة احد اجزايه كلام التعريف مع الاسما ويدل عليه قوله
تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى لان هذه اللام انما تدخل على الفعل المضارع

والاسم فلولا ان سوف قد صار كاحد حروف الفعل لامتنع دخول اللام عليها
قوله وذلك اذا كان شرطا الخ قال الدنوشري ولكن ذهب المبرد والزجاج
الى لزوم نون التوكيد بعد اما وزعما ان حذفها ضرورة مرادي قوله
نهي او دعا الى اخره قال الدنوشري كان ينبغي ان يضم الى ما ذكره التخصيص
ايضا اللهم الا ان يكون اكتفى عنه بالعوض او سماه عرضا تغليبا وينظر هل
وقوعه بعد اداة الترجي مسوغ لتوكيده بكثرة كما شمله قول المص بعد
اداة طلب او لا كما قد يشعر به عدم ذكر الش له وكذا يقال في التخصيص
قوله يوم الملتقى قال الدنوشري هو يوم الحرب ومن عادتهم ان الواحد
منهم ينشط له نشاطا تاما بذكر محبوبته قوله وذلك بعد لا النافية
قال الزرقاني في المغني جعله شاذا وهو خلاف ما هنا انظره في مبحث لا
قوله فكيف يكون قال الزرقاني اي الاصابه قوله واسند المسبب الى
فاعله قال الزرقاني السبب هو الاصابة فان قيل الاسناد الى الضمير
كان حاصلا قبل العدول فالجواب ان المراد بقوله اسند بقي مسندا او
يقال المراد اسند الى فاعله وصار النهي عن ذلك وقبل العدول
لم يكن النهي عن ذلك قاله بعض شيوخنا انتهى وقال الدنوشري الضمير
في قوله الى فاعله راجع الى السبب الذي هو الاصابه اذ فاعلها الضمير كما
هو ظاهر ولم يسند الى الفعل الى فاعل السبب الذي هو التعرض وفاعله
ضمير المخاطبين فيكون على منوال قوله تعالى فاذا قرات القران اي اردته
اسند الفعل الى فاعله السبب قوله وعلى هذا اي القول الثاني قوله
بل كثيرا قال الزرقاني اي بل يكون كثيرا لاقترانه بحرف الطلب قوله تخص
والده قال الدنوشري لو قال صفات والده كان اولى قوله قاله العيني قال
الدنوشري فيه نظر فعبارة العيني ان الابن يشبه اباه فمن راى هذا ظنه
هذا فكان الابن مسروقا وهو يخالف ما نقله الشارح عنه عند التامل قوله

والعضة

والعضة شجرة قال الدنوشري اصل العضه عضهة حذفت منها الهاء
وهي واحدة العضاه وهي كل شجر يعظم وله شوك قوله وشكيرها شوكها
قال الدنوشري الشكير بفتح الشين المعجمة وكسر الكاف بعدها ياء اخر
الحروف وفي اخرها راء مهملة وهو ما ينبت حول الشجرة من اصلها قوله
يعني ان كبار الخ قال الدنوشري ينظر هل هو جار على ما فهمه عن العيني
وغيره من انه مثل يضرب لمن كان اصلا فتفرع منه ما يشبهه او جار على ما فهمه
ابن هشام من انه يضرب لمن اظهر خلاف ما ابطن وتفسير الشكير بما ذكر
اخص من تفسير العيني له عند التامل والظاهر انه جار على الاول قوله
قليلا به الخ قال الدنوشري قبله اصل للذي هو حمد التلاد فانه اذا حمد كان
المال بها مقسما قوله وما زائدة في الاماكن الخمسة نازع الدماميني في دعوى
الزيادة في الاخيرين وقال لا ادري ما الوجه الذي عين ذلك اذ يحتمل ان ما
فيهما ان تكون مصدرية والتقدير قليلا به حمد الوارث اياك وقال الشمني
الوجه الذي عين ذلك في اولهما انه مثل لم يستعمل الا بمعنى الاثبات
لا النفي وكونه مجربا لا ينافي ذلك وفي قول المصنف كقولهم دون ان
يقول كقوله اشارة الى ذلك والوجه الذي عين كونها في ما يحمدنك
زائدة لا مصدرية انها لو كانت مصدرية لارتفع قليلا ولكانت النون
داخلة على المضارع انتهى ملخصا قوله على معنى النفي قال الدنوشري غير
مسلم عند التامل قوله لان اخرها الخ قال الدنوشري هذا اشكل لان القسم
الثاني من الحالة الخامسة وهو ان يكون بعد اداة جزاء غير اما قال الش
فيما سياتي انه اشبه لم في الجزم فهو لم يشبه الاشياء في مرتبة لا ما قبله من
المرتبة الرابعة وكذلك القسم الاول منهما لا يشبه ما قبله بل اشبه النفي
بلم النهي كما قال الش فيما ياتي فلازم للمنفي والنفي اشبه النهي معنى واما لا هي
النافية وما الزائدة فقد ذكر الش فيهما ان لا النافية تشبه الناهية صورة

وهو واضح وذكران ما الزايدة اشبهت ما النافية كذلك وهو مشكل بقوله
ان كل مرتبة تشبه ما قبلها مع ان ما النافية لا ذكر لها في كلام الموضح اصلا
قوله غير واجب قال الدنوشري ينظر ما معنى قوله غير واجب هل معناه
ان الجواب غير ثابت اي غير موجود في الحال فاشبه النهي اذ هو المطلوب فيه
عدم وجود المنهي عنه او معناه ان يمنعا في هذا الشعر يشبه النهي لما فيه
من المنع عند وجود الشرط والاول اقعد لعمومه فصل قوله اختلف
في هذه الفتحة الخ قال الدنوشري يوخذ من كلام س ومن معه ان الفعل
حينئذ مضارعا او امرا مبني على السكون المقدر وحرك اخر الفعل لالتقا
الساكنين المبنيين في كلام الش واقول الش المضارع بعد قول المص ان
يكونا مردود فان ذلك لا يختص بالمضارع بل الامر كذلك ولو ابقي كلام المص
بلا تقييد كان صوابا واستثنا المص الفعل المسند للالف من فتح الاخر
غير ظاهر وان اخر الفعل مفتوح معه كما شمله قوله فانه يحرك اخره حينئذ
بحركة تجانس ذلك وتقييد الش في قول المص ثانيا ويستثنى الخ الفعل
بالمضارع مردود ايضا فان الامر كذلك ايضا كما يصرح به قول المص فتقول يا قوم
اخشون الخ واحترز بقوله ان يكون اخر الفعل الخ عما اخره واو او ياء كالصحيح
في حذف واو الضمير وياءه معه فتقول اغزن يا زيدون واغزن يا هند كما تقول
اضربن واضربن واذا كان اخر الفعل حينئذ يحذف لالتقا الساكنين قوله وقال
س قال الدنوشري نسب القول الاول الى س ايضا قوله عارضه للساكنين قال
الشهاب القاسمي هذا الاتيان في المضارع الخالي من ناصب وجازم نحو والله ليقومن
زيد لان اخره قبل التاكيد يستحق الحركة لانه معرب رفعا فاذا اتصل به نون
التاكيد فاي ساكنين حينئذ يلتقيان وحينئذ فلا انتقاض به انما يقوي القول
الاول اللهم الا ان يراد انه كان حقه البناء على السكون لكن عدل عنه لئلا يلتقي
ساكنان ولا يخفى ما فيه ثم رايت الدماميني بسط مضمون هذا الجواب فليطالع قوله

والنون

والنون الاول قال الدنوشري لو حذف لفظ الاولى كان اولى ليشمل النون الخفيفة
فليتامل فصل قوله وجئتهم الخ قال الدنوشري كان ينبغي تاخيره عن قوله
ثم صرح الفارسي الخ قوله على حد غيرها كذا في النسخ بالتثنية والتعبير التابع
غير حده بالافراد والضمير عايد على التقا وهذا جواب عما يقال التقا الساكنين
موجود مع الثقيلة وحاصل الجواب ان الالف والنون فيهما كالجزء الكلمة الذي
اتصلا به فيكون المجموع كلمة واحدة والتقا الساكنين اولهما حرف مد وثانيهما
مدغم في كلمة واحدة جائز فكذا فيما هو ككلمة واحدة بخلاف الخفيفة فان فيه
التقا الساكنين فيما هو كالكلمة الواحدة وليس مغتفرا في غير الوقف فان قيل
فليجز اضربنان في غير الوقف قلت اجاب الامام الحريشي بان الوقف تابع
لانه عارض فقيل ان كانت اللام متحركة يلزم الخروج عن اصلها من السكون
وان كان ساكنا يلزم التقا الساكنين في غير الوقف والمدغم قوله والتقت حلقتا
البطان اي باثبات الالف في حلقتا شذوذا والقياس حذفها كما تقول غلاما الامير
اذ لا يتلفظ به بالالف قال اوس وازدحمت حلقتا البطان باقوام وطارت نفوسهم
جزعا والبطان الحزام الذي تحت بطن البعير وفيه حلقتان فاذا التقتا دل على
نهاية الهزال وهذا مثل يضرب لشدة الامر وتفاقم الشر كانهم لم يحذفوا الف
التثنية تعظيما للحادثة بتحقق التثنية في اللفظ المذكور قوله انه بكسر
النون فيه خروج بها عن وضعها وهو لزوم السكون ولذلك تحذف للساكنين
في نحو اضرب الرجل ولا تحرك قوله قال الش الخ كتب العلامة الغنيمي
بهامش نسخة الدنوشري ما نصه المنقول ان الجملة المصدرة بالمضارع
المنفي بلا تجرد من الواو ويلزمها الضمير قال المرادي فان وردت بالواو قدر
المبتدا على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان نص على ذلك في
التسهيل وقول الش وقد تجي بالضمير والواو ظاهره عدم التاويل وهو ظاهر
كلام الش عنه قوله وانما كسرت قال الدنوشري ظاهره انها مبنية على الكسر حينئذ

قوله بالف فاصلة بين النونين لا يقال هل ترك زيادة هذه الالف وحذف النون
الاولي لتوالي الامثال كما في غير هذا المحل لانا نقول هذه النون فاعل ولا
تحذف فتامل قوله ان ترتع قال الدنوشري خبر لعل علي حذف مضاف
اما قبل الاسم او قبل ان ترتع ولابد من ذلك ان لم تقصد المبالغة لعدم صحة
حمل المعني علي الذات كما قالوا في عسي زيد ان يقوم وانما دخلت ان في خبر
لعل حملا علي عسي قوله فحذف نون التوكيد الخ انما لم يحذف التنوين مع
التقايهما في نحو محظورا انظر بل حركه اظهارا لشرفه علي التنوين لكونه
من خواص الشريف وهو الاسم وقال الشهاب فان قلت هلا حركته وابقيت
كغيرها من الحروف اذا كانت ساكنة ولقيت ساكنا قلت اشار السعد في شرح
التصريف الي ان السبب ان تحريكها خلاف وضعها من السكون واقول فحينئذ
ما الفرق بينها وبين غيرها مما وضع ساكنا كمن وعن فتامل قوله من واو و يا
قال الدنوشري اقتصاره عليهما يفهم منه ان نون الرفع لا ترد ايضا فلا
تقول في هل تضربن هل تضربون باعادة نون الرفع مع الواو والذي
في شرح المرادي انها ترد ايضا وعبارته وتقول في هل تضربن
وهل تضربن اذا وقفت هل تضربون وهل تضربين برد الواو واليا
ونون الرفع لزوال سبب الحذف واذا اعيدت النون تكون ساكنة
ولا يضر التقا الساكنين علي غير حده لكونه في الوقف انتهي وانما
وجب رد المحذوف المذكور ولم يرد في نحو قاض في الاكثر وان زالت
العلة ولذا رد علي قلة لان المحذوف هنا كلمة وثم جز كلمة والاعتنا
بالكلمة اتم منه بجزئها قوله ان تقول هنا الخ قال الدنوشري صرح
عدم اعادة النون التي هي للرفع فيكون مخالفا لقولهم انها تعاد ويجاب بعدم
المخالفة ووجهه ان بدل النون حكمه حكم النون فحذف نون الرفع
معه وان كانت العلة التي حذفت نون الرفع لاجلها من النون مفقودة

مع بدلها وقوله ثم تحذف الخ الفعلان فيه مسندان لضمير المخاطب ومفعولاهما
محذوفان والتقدير ثم تحذف انت واو الجمع ويا المخاطبة كما تحذف فيهما مع المبدل
منه وهو نون التوكيد الخفيفة ولا يتعين كونه مسندا لضمير المخاطب
بل يجوز كونه مسندا لضمير الواو واليا مبنيا للمفعول قوله ولا ترد نون
الاعراب قال الدنوشري يوجه بما تقدم قوله وتقول الخ قال الدنوشري
اي قولا غير مستغرب لما ياتي بعده قوله ويجهل التوكيد قال الدنوشري معناه
ان المخاطب لا يعرف حينئذ في الامر هل هو موكد اولا لعدم ما يدل علي ذلك والواو
واليا حينئذ بدل من نون التوكيد كما قال فان قيل يلزم علي ذلك اللبس اذ
يفهم السامع خلاف المراد وهو محذور يجاب بان اللبس في مثل ذلك يجوز
لقلته وندرته وقوله ثم يجهل التوكيد معناه ان السامع يعرف ان الفعل
موكد بدليل حذف نون الرفع اي ولا عبرة باحتمال انها تحذف من غير ناصب
وجازم علة لقلتها هذا باب ما لا ينصرف قال الدنوشري وجه ذكر
ما لا ينصرف عقب مبحث نوني التوكيد ان ما لا ينصرف فيه شبه للفعل فله
تعلق بالفعل كما لهما تعلق به وان نون التوكيد قسمان ثقيلة وخفيفة وهذا
ذكر فيه المص نوعين احدهما ثقيل وهو غير المنصرف والاخر خفيف وهو
المنصرف واحد ما فرع الاخر كنوني التوكيد علي قول وان نون التوكيد الخفيفة
تشبه التنوين وذكر هنا التنوين فحصلت المشابهة بين البابين قوله واختلف
في اشتقاقه قال الدنوشري الضمير المضاف اليه فيه عايد الي المنصرف المعلوم
مما لا ينصرف وليس عايدا الي ما لا ينصرف كما هو واضح ليوافق قول المرادي
وغيره اختلف في اشتقاق المنصرف واليه يرشد قول الشم والمنصرف خالص الخ
وهنا طريقان الاولي ان بعضهم قال واختلف في اشتقاق المنصرف الي اخر
ما قالوا والثانية ان بعضهم قال اختلف في اشتقاق المنصرف الي اخر ما قالوا
والطريق الثانية اولي لما لا يخفي من له ادني تامل وقول الشارح الي جهات

الحركات فيه نظر ولو حذف لفظ الحركات كان اولي لانه بصدد بيان المعنى
اللغوي الماخوذ منه الاصطلاحي فابن اياز تنبه لهذا المحذور قوله
هل هو من الصرف الخ قال الدنوشري قال المرادي وقال في شرح الكافية
سمي منصرفا لانقياده الى ما يصرفه من عدم تنوين الى تنوين ومن وجه
من وجوه الاعراب الى غيره وقال بعضهم المنصرف ماخوذ من الصرف
وهو الفضل لان له فضلا على غير المنصرف قوله او من الصريف وهو
الصوت قال الدنوشري اي صوته الناب والبكرة والقلم هو الذي يسمع لها
قال النابغة لها صريف صريف القعو بالمسد والقعو البكرة قوله او من الانصراف
الى جهات الحركات قال الدنوشري ذكرنا فيما مر انه لو حذف الحركات كان اولي لانه
بصدد الماخذ اللغوي قال ابن اياز والثاني انه من صرفته اذا رددته وقلبته
في الجهات وقع الصاحب ابن عباد لرجل كان قد استخدمه الاختيار صرفك م
والاختيار صرفك وجوز ان يكون ماخوذا من قولهم صرفته عن كذا الى ب
صرفوا المنصرف عن حكم الثقيل وهو الفعل قوله الذي هو القلب اي التقليب
فهو قريب مما قبله قوله في فرعيتين قال الدنوشري يشير به الى ان العلة الواحدة
لا اثر لها لانها يعارضها اصالة الاسم فيمنعها من التاثير فاذا انضم اليها علة ثانية
قوي جانب الشبه فيرجح قالوا ونظيره الشاهد الواحد تعارضه براءة الذمة
فان انضم اليها شاهد اخر ترجح جانبه وقوي جانب شغل الذمة على البراءة وايضا
الاسما التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة فلو راعينا الشبه الواحد جعلنا
له اثرا لكان اكثر الاسما غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الاصل وايضا لا ينبغي
ان يجذب الاصل الى حيز الفرع الا باصل قوي قوله احداهما من جهة اللفظ
الخ احترازا عما لو كانا من جهة واحدة كاجيمال تصغير اجمال جمع جمل فان فيه
فرعية التصغير عن التكبير والجمع عن الافراد وجهتهما اللفظ وكحايض وطامث
فان فيهما فرعية التانيث عن التذكير والوصف عن الموصوف وجهتهما المعنى

كذا قالوا برمتهم ولا يخفى ما فيه لانه ينبغي ان يكون الاحتراز عما فيه فرعيتان من
من التسع المذكورة لانها المعتبرة ولذا قيد الشارح بها والتصغير ليس منها
وفرعية التانيث انما هي من جهة اللفظ وان لم توجد علامته في اللفظ وانما
تسميته تانيثا نحو زينب معنويا فبمعنى اخر كما ياتي فالحق ان قولهم مرجع الى اخره
احترازا عما تعددت فرعيته اللفظية من التسع كادربيجان واما تعدد المعنوية
فلا يتصور لانحصارها في العلمية والوصفية وهما لا يجتمعان قوله وهي اشتقاقه
من المصدر قال الدنوشري هذا على راي الكوفيين فالفرعية اللفظية كون
الفعل مركبا والاسم مفردا والمركب فرع عن المفرد قاله الشارح في شرح الازهرية
ويمكن رده بان التركيب جا للفعل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ على ان كثيرا
من الاسما يدل على شيئين بل اشيا كصبوح وغبوق وضاربة واكرام فليتامل قال
الاشموني بعد كلام نقله ومن لم يصرف جاء على الاصل كالمفرد والجامد النكرة
كرجل وفرس لانه خف فاحتمل زيادة التنوين والحق به ما فرعيته اللفظ والمعنى
من جهة واحدة كدريهم وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ كاجمال
او من جهة المعنى كحايض وطامث لانه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه اما
دريهم ففرعيته اللفظية كون لفظ التصغير فرع التكبير وفرعية المعنى
التحقير وجهتهما واحدة وهي التصغير واما اجيمال ففرعيته من جهة التصغير
لا مرو من جهة الجمع لانه فرع الاحاد واما حايض وطامث ففرعيتهما من جهة
ان التانيث فرع التذكير والوصف فرع الموصوف وجهتهما المعنى انتهى وقد
عرفت ما فيه من ان التصغير والتحقير ليسا من العلل المعتبرة وان التانيث
راجع الى اللفظ وانما نقلناه للتنبيه على ان الدنوشري اقره مع اشكاله
ولبيان انه كتبه في غير موضعه وانما حقه ان يكتب عند قول الشارح احداهما
الى اخره كما فعلنا قوله ويستثنى من ذلك نحو مسلمات فانه منصرف الى فيه
بحث لانه اسلف ان الصرف التنوين الدال الى اخره ولا يخفى ان المنصرف

هو الذي قام به الصرف المنوس للسالم الا وهو لم يتحقق في جمع المونث
فكيف يكون منصرفا فلا يعقل الاستثنا لان حاصله الحكم على جميع المونث
بانه مشتق مع انتفا بعد الاشتقاق اللهم الا ان يحمل قوله الصرف هو
التنوين على المسامحة والمراد انه التنوين وامر اخر بعيد قد على جمع المونث
واقتصر على التنوين اكتفا بالتعريف بالاخص واما من قال ان المراد انه علامة
له لا نفسه والعلامة لا يجب اطرادها فعليه لا يحتاج للاستثنا وتفصيل
الكلام يطلب من حواشينا على الالفية **قوله** وجزم بن مالك الى اخره قال
الدنوشري هذا هو الاولى لان ماخذ الاشتقاق موجود حينئذ في جمع المونث
السالم بخلافه على الاول لكنه يقتضي تسميته كل ما وجد فيه تنوين من الاربعة
منصرفا لوجود الصرف فيه وفيه ما فيه **قوله** لان وجود الف التانيث
الى اخره فيه ان المتبادر من قولهم او واحدة تقوم مقامهما ان يكون في العلة
جهة راجعة للفظ وجهة راجعة للمعنى وتنزيل اللزوم منزلة تانيث
ثان لا يوافق ذلك **قوله** وزكريا قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان الف
للتانيث وفي كلام الاندلسي ما يدل على ان فيه اعتبارين وعبارته مسبلة
بما يجوز فيه الامران ياجوج وماجوج ان اخذ من اج صرفا وان لم تشتقهما
تصرفهما ومن ذلك زكريا ان اشتقه من زكر او ترك كانت الهمزة للتانيث فلا ينصرف
معرفة ولا نكرة ووزنه فعليا وفيه اربع لغات المد والهمز والقصر وهو ايضا غير منصرف
للعجمة والتعريف في القصر او لان اخره الف التانيث ان قلنا انه مشتق وزكري
بالتشديد والصرف لان علامة التانيث قد زالت ويقال ايضا زكر بحذف
احرف الياء فيصير مثل عم وشج منقوصا منصرفا انتهى فليتامل قوله
من اشتقه الخ لم يذكر مقابله اي ومن اشتقه صرفه على قياس ترتيبه السابق
وهو مرة ودمانه على هذا التقدير غير منصرف ايضا للعجمة والعلمية ويدل
على ذلك وجد انه غير منصرف وقول ابن فلاح في كافيته وزكريا في العلمية

والعجمة

١٤٢

والعجمة وقيل انه مشتق من زكو بطن الصبي اذا امتلا وهمزته للتانيث
ووزنه فعليا وقال ابن فلاح وياجوج وماجوج فيهما العلمية والعجمة
وقيل العلمية والتانيث لانهما اسمان لقبيلتين ومن همز فلما فيهما من
الاجة وهي شدة الحر فبطل بذلك قول الاندلسي لما ذكر فليتامل كلامهما **قوله**
وحمرا قال الدنوشري تسمية الف حمرا ممدودة لاجل مجاورتها لما قبلها المد
والا فليس فيها مد كما هو ظاهر انتهى وهذا مع قصوره لاقتصاره على خصوص
لفظ حمرا مستفاد من قول الشارح الاتي فلم يبق الا قلب الثانية همزة اذ يعلم
منه ان قولهم الف التانيث الممدودة مسامحة فان المد وما قبلها **قوله**
فان الجمع متى كان الخ فيه ان هذا يقتضي ان من صيغة منتهى الجموع علتين
لا ما يقوم مقامهما ثم ان جمله فرعية المعنى الدلالة على الجمعية لا يوافق
حصر ما يرجع الى المعنى في العلمية والوصفية ثم المناسب لما قرره في الف التانيث
ان تجعل العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا او تقديرا **قوله** جمع عبالم قال
الدنوشري مشكل فان الكلام في المفرد وكلام ابن الناظم ليس فيه انه جمع
ووجدته بخط شيخ الاسلام احمد بن قاسم ان عبال معناه الثقل فيقتضي انه
مفرد فليتامل **قوله** متعديا بدل الخ قال الدنوشري الظاهر ان هذا الحكم سماعي
فلا يجوز في نحو جوار وغواش جوار وغواشي بل يقتصر فيه على ما ورد ثم
رايت انه مطرد فيما في مفرده الف التانيث دون غيره فلا يجوز ثم رايت ايضا
انه لا يجوز التخفيف الى فعالي بالفتح الا في فعلا اسما محضا لا مذكر له كصحرا فلا
يجوز في سكرى سكارى لان له مذكرا قاله الشمني في بحث البدل **قوله** ويجري
مجرى الصحيح قال الدنوشري المراد بالصحيح نوع كمساجد لا مطلق الصحيح
والمراد انه جار مجراه في عدم التنوين كما ان مساجد كذلك وذكر صاحب
الصحاح ان عذارى ونحوه كصحارى اصله بيا مشددة قال واصله اي صحارى
بالفتح صحاري بالتشديد وقد جا في الشعر لانك اذا جمعت صحرا جيت بالف

قبل الواو كسرت الرا كما تكسر ما بعد الف كل جمع كمساجد فتنقلب الالف الاولى
التي بعد الراء يا لكسر ما قبلها وكذا الثانية التي للتانيث فتدغم ثم حذفوا اليا الاولى
وابدلوا الثانية الفا فقالوا صحاري لتسلم الالف من الحذف عند التنوين
وانما فعلوا ذلك ليفرقوا بين اليا المنقلبة عن الالف ليست للتانيث نحو الف
مرمي ومغزي اذ قالوا مرامي ومغازي وبعض العرب لا يحذف اليا الاولى لكن
يحذف الثانية فيقول صحاري بكسر الرا وهذه صحار كما تقول جوار انتهي وكذا
يقال فيما فيه الف التانيث المقصورة لكن لا تشديد فيه ويعلم ان ما فيه الف التانيث
كجوار لا يجوز فيه هذا التخفيف قوله على حالها قال الدنوشري قد يشكل بان
اليا تحذف كما قال بعد ومراده انها لا تنقلب الفا كما قلبت في الاستعمال الاول
فلا ينافي انها تحذف قوله وقيل انه منقول عن جمع سروال اي وهو عربي كما
قال ابن الحاجب وقال انه جمع سروال تقديرا وانما احتاج الى ذلك ولم يجعل
محمولا على موازنه من الالفاظ العربية كما قيل بذلك على كونه عجميا لان العجمي
غريب في لغة العرب فلا يبعد في حمله على ما له اصالة في لغة العرب والعربي لا يتبع
ما هو مماثل له قوله ورد الخ قال الدنوشري قد يرد الرد ويقال ان ما نقله ابن
الحاجب انفرد به ولم يحفظ عن غيره فلم يعول عليه قوله وهو ما وضع صفة قال
الدنوشري قال الهندي المراد بالاصلي الاصلي ولو حكما كمثلث اوتقديرا كاجمع
اوبنا على قانون وضعي كادير تصغير ادور قوله وهو وزن افعل اي ذو وزن
افعل والا لم يصح الحمل كما هو ظاهر قوله بفتح الفا قيد بذلك لان الالف
والنون في الصفة لا لكونه على وزن فعلان بكسر الفا وبضم الفا لا لكون الاسم
فعلانة كعربان فان مونثه عريانة قوله ان لا يقبل التا لا بد ايضا ان تكون
الوصفية اصلية نظير ما ياتي مع وزن الفعل ليخرج نحو صفوان بمعنى قاس
وهذا مستفاد من قوله السابق وهو ما وضع صفة قوله فالاول الى اخره
قال الدنوشري قد ينافيه ما سياتي عن بني اسد من انهم يصرفون باب سكران

ويجاب

ويجاب بان ذلك غير معتد به لما سياتي قوله وقال ابو حاتم الزوجة كونها
منا كيرانها مخالفة للغات الفصيحة وقد يقال كيف ينكر عليهم ما هو لغتهم
التي طبعهم الله عليها قوله لانه وضع اسما الخ قال الدنوشري قال شيخنا
العلامة احمد بن قاسم العبادي ومن خطه نقلته فان قلت ما معنى اربع
مستعملة في الوصفية العارضة ومعناها اذا لم تستعمل فيها بل في معنى المجرد
العددي قلت معناه الاول ذوات وعدد اي ذوات لها العدد اي الكمية
المخصوصة كضارب معناه ذات ضرب وفي الثاني مجرد العدد اي الكمية
المخصوصة قوله بعضهم قال الدنوشري ينظر ما مرجع الضمير في قولهم
بعضهم هل هو العرب او النحاة فان كان العرب نافى قول الشارح المتقدم قوله
والايدا قال الدنوشري في القاموس ولا تقل ايدا بل تقول اذية فالايدا
غير مستعمل لكن ذكر بعض العلما ان كلام القاموس مردود وكان المرحوم
ابو السعود مفتي الديار الرومية ابن الشيخ محمد العمادي يقول قولوا
ايدا للاستراباذي صاحب القاموس مستشهدا بما ذكره العلامة حسين
الزوزني في كتابه المصادر من انه مسموع وذكر في القاموس ايضا ان التشويش
والمشوش والتشوش كلها لحن قال ووهم الجوهري والصواب التهويش
والمهوش والتهوش انتهى وهو مردود ايضا بما ذكره الزوزني في مصادره
كذا قال بعضهم وفيه نظر قوله بمعنى مغاير قال الدنوشري مع قوله من باب
اسم التفضيل ليس بظاهر عند التامل اذ تفسيره باسم الفاعل يقتضي
انسلاخه عن معنى التفضيل والصواب ما في الجامي ان اخر كان في الاصل
اسم تفضيل بمعنى اشد مغايرة بمعنى مغاير ويمكن الجمع بين قول من قال انه
اسم تفضيل وبين قول من قال انه ليس باسم تفضيل بان الاول راعى الاصل
والثاني راعى الحالة الراهنة قال شيخنا العلامة سجاده الحلبي اطال الله
عمره وبه يبطل قول الموضح الصواب ان اخر مشابه الخ فليتامل قوله

نتذكر احداهما الاخرى قال التفتازاني في حواشي الكشاف مما ينبغي ان يتعرض
له وجه تكرار احداهما ولا خفا في انه ليس من وضع المظهر موضع المضمر
اذ ليست المذكرة هي الناسية الا ان يجعل احداهما الثانية في موقعه
المفعول ولا يجوز تقدم المفعول على الفاعل في موضع الالباس نعم
يصح ان يقال نتذكر الاخرى فلا بد للعدول من نكتة انتهى وفي امالي
ابن الحاجب ان المقصود هو افادة كون التذكير من احداهما للاخرى كيف
ما قدر ولا يستقيم الا كذلك الا ترى انه لو قيل ان تضل احداهما نتذكرها الاخرى
وجب ان يكون ضمير المفعول عايدا على الضالة فيتعين لها وذلك مخل بالمعنى
المقصود لان الضالة الان في الشهادة قد تكون هي الذاكرة لها في زمان
اخر فالمذكرة حينئذ هي الضالة فاذا قيل فتذكرها الاخرى لم يفد ذلك
لتعين عود الضمير الى الضالة واذا قيل فتذكر احداهما الاخرى كان مبهما
في واحدة منهما فلو ضلت احداهما فتذكرتها الاخرى فذكرته كان داخلا
ثم لو انعكس الامر والشهادة بعينها في وقت اخر اندرج ايضا تحته لو وقوع
فتذكر احداهما الاخرى غير معين فظهر الوجه الذي لاجله عدل عن فتذكرها
الى فتذكر احداهما هكذا قيل وفيه بحث كذا في شرح المغني المزج للدماميني
فيحث ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون وقال بعضهم ان تضل احداهما
اي احدى الشهادتين اي تضيع بالنسيان فتذكر احدى المراتين الاخرى
لئلا يتكرر لفظ احداهما بلا معنى ومما يويد ذلك انه لا يسمى ناسي الشهادتين
ضالا ويجوز ان يقال ضلت الشهادة اذا ضاعت كما قال عز وجل
قالوا ضلوا عنا اي ضاعوا قوله وانما مرادهم بذلك العدل الى اخره
قال الدنوشري يمنع هذا التاويل ما حكاه المرادي عن الفرا قال فتنبه
اجاز الفرا صرف هذه الالفاظ مذهوبا بها مذهب الاسما وقال تقول
العرب ادخلوا ثلاث ثلاث واثلاثا ثلاثا قوله تركيب المزج قال الدنوشري

خرج به المركب الاضافي والاسنادي فالاول يكون اعرابه على اخر الجز الاول
والاسنادي يحكى على ما هو عليه وهل هو معرب او مبني فيه خلاف
والمركب العددي عن خمسة عشر متحتم البنا عند البصريين واجاز
الكوفيون اضافة صدره الى عجزه وسياتي في بابه فان سمي به ففيه ثلاثة
اوجه الاول ان يقر على حالة البنا الثاني ان يعرب اعراب ما لا ينصرف
الثالث ان يضاف صدره الى عجزه والمركب من الاحوال والظروف
نحو شغر بغر وبيت بيت وصباح مسا اذا سمي به اضيف صدره الى
عجزه وزال التركيب عند س وقال يجوز التركيب والبنا قوله وحضرموت
قال الدنوشري وبعضهم يقول حضرموت بضم الميم نقله ابن اياز عن
التبريزي قوله فان هذا النوع قال الدنوشري ليس مراده به النوع
الثاني لعدم صحة التعليل بما ذكره بل مراده النوع الاول من السبعة قوله
ثم ان كان الخ قال الدنوشري قضيته انه هو من منع صرفه للعلمية والعجمة
مع انه لا علمية فيه وانما المجموع هو العلم ويجاب بان جز العلم كالعلم قوله
ولا تظهر فيه الفتحة قال الدنوشري ويلغز بذلك ويقال لنا اسم منقوص
تقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر الفتحة ونظمته في قولي [illegible]
افندي اي منقوص وفيه النصب لم يظهر قوله والاصل فكحضرموت
قال الدنوشري قال المرادي واما كرب من معدي كرب فمصروف في اللغة
المشهورة وبعض العرب لا يصرفه بل يجعله مونثا قوله وقال غيره قال
الدنوشري ينظر هل الاصح طريقة ابن مالك او غيره قوله وسمع جره
بالفتحة قال الدنوشري لا يلايمه قوله بعد وقال قوم مبني على الفتح
فلو قال وسمع فتحه كان اولى فان قلت كيف يقول س والفارسي انه
ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث مع ان شرط صرف المونث اذا سمي
به مذكر زيادته على ثلاثة احرف قلت يجاب بان العلم انما هو المجموع وجرمي

حكم العلمية علي جزيه فالزيادة موجودة في الجملة **قوله** واجاز الفارسي
الوجهين الخ قال الدنوشري الظاهر ان الوجهين هما كون الفتح فتح
اعراب وكونه بنا فيكون الفارسي وافق الامام **س** في كونه معربا هو
و وافق القوم فيما قالوا والظاهر انه لا يصح ان يراد بالوجهين الجر
بالكسرة والفتح علي القولين فيه **قوله** كمعدي كرب قال الزمخشري
معدي ماخوذ من عداه اي تجاوزه والكرب الفساد وكانه قيل عداه
الفساد وفيه شذوذ وهو انيانه علي مفعل بكسر العين مع انه معتل اللام
والمعتل اللام ياتي علي المفعل بفتح العين كالمرمي والمغزي وقال الاندلسي
يجوز ان يكون اصله معدي بفتح العين علي القياس فنسب اليه وحينئذ الاصل
فقيل معدي بيا مشددة ثم خففت اليا فبقي معدي بيا واحدة ساكنة هو
فوزنه علي هذا مفعي لانه محذوف اللام **قوله** وغيرها نحو عطفان قال
الدنوشري مشكل فانه علم علي الاناسي ايضا اللهم الا ان يقال ان القبيلة
من حيث هي كذلك لا يقال فيها انها من الاناسي او يقدر قبل قول الش و
الاناسي لفظ افراد فتصح به المغايرة او يكون المراد بالاناسي كونه موضوعا
لها علي انه علم شخص بخلاف ما ذكر فانه علم جنس **قوله** زيد تابعا قال
الدنوشري اي فاشبهتا الغي حمرا **قوله** ففيه وجهان قال الدنوشري
وهل يقال الاولى الصرف لاصالته في الاسما او منعه محل نظر والاول هو
الاولى فيما يظهر ولكن كلام الش فيما ياتي قد ينافي ذلك **قوله** نحو ذلك
رمان قال الدنوشري فيه نظر فان رمانا فعال لا فعلال لعدمه واما
قرطاس بالضم فقليل كما قال علما الصرف فاذا سمي به وجب منعه من
الصرف لوجوب الحكم بزيادة الفه ونونه وقال ايضا رمان عند **س**
والخليل ممنوع من الصرف لكثرة زيادة الالف والنون في نحو ذلك
ومصروف عند الاخفش لان فعالا في النبات اكثر ويؤيده قول بعضهم

ارض

ارض مو منه قاله الاشموني وعليه يشكل كلام الشارح **قوله** فان اعتقدته
الي اخره قال الدنوشري الظاهر انه عند الاعتقاد الذي ذكره يجب
العمل بمقتضاه والاعتقادان معا جايزان لكن ينظر ما الارجح منهما
وقال ابن مالك في حسان والجوهري في حار قبان لدويبة انه لم
يسمع فيهما الا منع الصرف لكن قال الشيخ زكريا ولا يؤثر ذلك فيما قاله
ابن الحاجب من جواز الوجهين لان المثبت مقدم علي النافي وفيه نظر
لان مثل صاحب الصحاح تتبعه اتم **قوله** من الرم الي اخره قال الدنوشري
الرم الاصلاح والحسن العقل والدهق الاعطا **قوله** او سمان من
السمن قال الدنوشري ينظر هل هو السمن بفتح اوله وسكون ثانيه او
بكسر اوله وفتح ثانيه وعلي كل فهو منصرف كما قال الشارح لتقيد زيادة
النون وجعلها في تبان متمحضة للاصالة ينافيه ما صرح به ابن فلاح
في الكافي من جواز الوجهين الصرف اعتبار الما ذكره الشارح ومنعه اعتبارا
لانه ماخوذ من التب بمعني الخسار ومنه تبت يدا ابي قال بعض
الافاضل وما المانع من ان يكون سمان كحسان فيجوز اخذه من السمن
فيكون مصروفا ويجوز اخذه من السمان فيكون غير مصروف **قوله**
واختلف في ابان الي اخره قال الدنوشري وذهب الفرا الي منع الصرف
للعلمية وزيادة الف قبل نون اصلية تشبيها لها بالزايدة نحو سنان
وبيان والصحيح صرف ذلك اشموني **قوله** وذلك نحو جنان قال
الدنوشري حنان بكسر الحا وتشديد النون وابدال الهمزة نونا لكن
الهمزة ليست حرفا اصليا بل بدل من اصل **قوله** او متحرك الوسط
الي اخره قال الدنوشري وان نزلوا الحركة في نحو سقر منزلة الحرف الرابع
لان الاسم خرج بها عن اعدل الاسما وهو الثلاثي الساكن الحشو فصار
كالرباعي في الثقل ولانها في النسب كالحرف الخامس فلو نسب الي خمري

لقلت خمري بحذف الالف لا غير ولو كان الوسط ساكنا لجاز فيه الامران
قوله بلدين اشار بذلك الي وجه تانيث العلمين فان اسما الاماكن قد يلتزم
تانيثها بتاويل البلدة وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان وقد يخير المتكلم
في اعتبار ما شا والمرجع السماع وما لم يسمعوا فيه شيا من كلام العرب جوزوا
فيه الوجهين وكذا اسما القبايل في تاويلها بالقبيلة والحي قال العصام
اقول ما لم يسمع فيه شي ينبغي ان يصرف لا غير لان الاصل في الاسم الصرف لكن
كان الظاهر ان يقول المصنف علي بلدتين قال الدنوشري اعلم ان ماه وجور انما
يكونان من هذا القبيل اذا اعتبرت مسماهما بلدة بالتا واما اذا اعتبرته بلدا
فيكونان كنوح ولوط قال الجوهري قوله وانما اثرت تحتمه يعني انه لم يعتبر
المانع من ماه وجور العجمة بشرط التانيث ويجاب بترجيح التانيث علي العجمة
لقوته بظهور علامته المقدرة في بعض التصريفات قوله في نحو هند قال
الدنوشري ذكر الاندلسي ان لفظ هند منقول من مذكر سمي به مونث فكان اه
كزيد سمي به امراة فكان الظاهر تحتم منعه مثله خلافا لما يوهمه كلام الموضح
قوله او تقديرا قيده المرادي بقوله كاللفظ قال ابن هاني يعني به ما كان حذفه
علي طريق القياس فان المحذوف منه يكون كالملفوظ به ومنه جوب تخفيف
جواب اسم بقعة وشمل تخفيف شمال واحترز به مما هو علي غير قياس كلام في ابن من
ابنه هين وهين فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به لانهم لم يكتفوا هنا بتحرك
الوسط كما تقدم لانه لما كان المسمي هنا مذكرا ضعف معني التانيث جدا اه
فاحتاجوا الي تقوية معني التانيث باقوي الامور القايمة مقام علامته وهو
الحرف الرابع وبما يدل علي قوته منعه من رد العلامة في التصغير كما في عقيرب
بخلاف حركة الوسط كما في قديمة وبهذا يعلم الجواب عن عدم اكتفايهم هنا
بالعجمة قوله ان كانت علمية في اللغة الاعجمية قال الدنوشري فان قيل لو سميت
رجلا باجر فمن خففه الزام يصرفه فما الوجه في ذلك قيل هذه مغالطة

وذلك

وذلك لانا لا نصرفه لانه غير التصريف ووزن الفعل نحو اخذ والكلام يصرف
بعد بين السببين والعجمة فيه غير معتد بها فلا يرد علي قولهم ان العجمي اذا لم
يكن علما في لغة العجم انصرف قوله كما هو ظاهر مذهب س قال الدنوشري
انما عبر بقوله ظاهر لانه ليس في كلام س تصريح وتبع س غيره في ذلك وكذلك
ابن عصفور والشلوبين تبعهما غيرهما وقد يقال ان صرفته العرب لجام
وقالون مسمي بهما فالوجه ما قاله س وان لم تصرفه فالوجه ما قاله ابن عصفور
ولعلهم لم يحفظوا عن العرب شيا في ذلك فوقع الخلاف اذ تكون العرب اختلفت
في ذلك فايدة قال الاندلسي لو سميت بحايض وطالق انصرفه
وان كان علي اربعة احرف مختصا بالمونث لان اصله التذكير لكونه صفة
وصف بها مونث بلفظ مذكر ولو سميت نسا انصرف اذا سميت به مذكرا لان
تانيثه تانيث جمع بمنزلة كلاب وتانيث الجمع غير حقيقي انتهي ومراده في الاول
انك لو سميت مذكرا بحايض ونحوه انصرف لما ذكره قوله ان يعري من حروف
الدلالة قال الدنوشري قال المرادي فان قلت في الرباعي الساكن قد يكون
عربيا نحو مسجد وهو قليل قوله ونحو نوح قال الدنوشري فيه جناس
مقلوب قوله وشتر الخ قال الدنوشري هذا مشكل فيما تقدم في ماه
وجور علمي علي بلدتين فانه ذكر هناك ان العجمة لا انضمت الي العلمية والتانيث
تحتم المنع وكذا يقال في شتر علي انها ولي التحرك وسطه منضما الي العلمية
والتانيث قال شيخ شيوخنا الملا عيسي الصفوي في شرحه علي الكافية
بعد ان ذكر ابن الحاجب ان شتر ممنوع من الصرف واما علي مذهب الاكثر
فصرح ابن هشام بان شتر منصرف ونقل الش عن السيرافي وغيره وقال
الشيخ يجوز ان يكون امتناع صرفه لاجل التاويل بالقطعة فهو علم مونث
وعلي هذا الاسم ظاهر التفريع فتامله انتهي وقال ايضا ذكر ابن الحاجب الاتفاق
علي منع صرفه في شرح المفصل وهو فاسد فقد نص ابن هشام علي صرفه

وقال ايضا فان قلت في هند ودعد سببان مع سكون الوسط وقد جاز فيهما
الصرف ومنعه الصرف ومنعه فينبغي أن يجوز الصرف ومنعه في نوح ولوط
لوجود السببين فيهما ايضا قلت ان التانيث سبب محقق قوي يمكن اعتباره
مع سكون الوسط واما العجمة فهي سبب مقدر ضعيف لا نا مضاها ان هذا
اللفظ كان مستعملا له في لغة العجم **قوله** باذربيجان قال في مطالع
الانوار بفتح الهمزة وسكون الذال وفتح الراء مع قصر الهمزة هذا هو
المشهور ومد الاصيلي والمهلب الهمزة وفتح عبد الله بن سليمان وغيره
البا وحكى فيه ابن مكي الى اخر ما ذكره **قوله** وقيل الساكن الوسط الى اخره
قال الدنوشري قيل قياسا على هند ويفرق بينهما بان جنس العجمة
لا يعتد بالتسمية وجنس التانيث يعتد بالتسمية به قاله ابن فلاح
اليمني في كافيته وذكر ان المونث الثلاثي الساكن الوسط صرفه اولى من
تركه عكس ما قاله المصنف سابقا وهو اللغة الفصحى قاله الاندلسي
وذكر ابن فلاح في كافيته ايضا ان اللغة الفصحى منعه من الصرف
فلينظر اي الكلامين اصح **قوله** وقال الجوهري قال الدنوشري
الذي في شرح ابن اياز للفصول انه لقب العنبر بن تميم ابي تميم **قوله**
وندر لنا قال الدنوشري فيه نظر وفي كلام ابن اياز انه اسم لموضع ولا نسلم
انه اعجمي بل منقول من الفعل **قوله** ودئل للقبيلة قال الدنوشري قال ابن
المصنف فالنادر نحو دئل لدويبة وسحلت بمعنى سمره ونسر لطائر وهو
يدل على ان دئل مشترك بين القبيلة والدويبة انتهى اي اذ ظاهر
كلام المص انه ليس علما ولذا جعله مغاير الخصم وشمر والظاهر انه علم وكون مدلوله
القبيلة لا ينافي ذلك لما قررناه في حواشي الالفية في باب العلم عند قول الناظم
وقرن **قوله** والذي لا يوجد في غير الفعل الخ هذا الصنيع تقتضي انه جعل
الوزن الذي يخص الفعل قسمين ما لا يوجد في غيره اصلا لكنه كان الظاهر

حينئذ

حينئذ ان يزيد فيما سلف قوله او لا يوجد في غيره اصلا ليكون توطئة لما
مزج هنا في كلام المصنف بعد واو العطف فانه لا ترتبط بحسب الظاهر
بما قبله وظاهر صنيع المص معا ولما قبله في الحكم وانما اعاد الكاف لان العلمين
فيما قبله وردت في كلام العرب وفي هذا لم ترد بل ذكرها النحاة على سبيل
التمثيل لكن بقي هنا شي وهو انه ما الفرق بين انطلق وما بعده وبين
خضم وشمر فان كلا وجد في غير الفعل علما والشمر فرق بينهما فليحرر **قوله** اوتما
المطاوعة قال الدنوشري لو قال اوتما ولم يقيده بالمطاوعة كما في بعض النسخ كان
اولى **قوله** لان المنقول الخ قال الدنوشري لو قال كما قال ابن المص ومتى سميته
بفعل اوله همزة قطعتها في التسمية بخلاف ما اذا سميت باسم اوله همزة وصل
فانك تبقي وصلها بعد التسمية لان المنقول من فعل قد بعد عن اصله فلحق
نظايره من الاسما وحكم فيه بقطع الهمزة كما هو القياس في الاسما والمنقول من اسم
لم يبعد عن اصله فلم يستحق الخروج عما هو له كان اولى كما هو واضح **قوله**
الثاني الوزن الذي الفعل به اولى قال الدنوشري وفي شرح الفصول لابن اياز لو
سميت بضربن من قولك ضربن الهندات وجعلت النون حرفا دالا على
ان الفاعل مجموع لم يصرف للتعريف ووزن الفعل المختص اذ ليس من الاسما
مثل جعفر بفتح الجيم والعين وسكون الفاء ذكر البستي في تعليقه انه سال
ابا علي عمن قمن في مثل قولك قمن الهند انه هل يصرف لانه بمنزلة تفعل ودحرج
وان اردت الامر لم يصرف لان هذا لا يكون الا للمضمر ولا يمكن خلع الضمير عنه وذكر
البستي ايضا انك اذا سميت بضربوا من قولك ضربوا الزيدون فلا بد من
الحاق النون اذ لا فصل بين هذه الواو التي في ضربوا وبين التي في الزيدون
والمسلمون فان كلا منهما للجمع واذا كان كذلك لم يكن بد من الحاق النون
فاعرف ذلك **قوله** وكان المفتتح الخ قال الدنوشري لو قال بدله فكان المفتتح بها من الافعال
اصلا للمفتتح بها من الاسما كان احسن **قوله** في الرفع نظير اكتب لله در الكشم

ما ادق نظره وما ادراه بصناعة مزج الكلام فانه تمم كلام المص بذكر
التطير في الرفع وربط لاحق الكلام بسابقه بما قدره بعد ذلك من قوله فلم
يلزم وزنا واحدا لانه المناسب لقول المصنف لازما واما تفريع المص قوله فلم
يبق على حالة واحدة فغير مناسب كما لا يخفى لكن قال المصنف في الحواشي ان
قول الناظم ان امرؤ في حالة الرفع بمنزلة الامر من خرج مردود لان همزته مكسورة
كما لو كانت قبل التسمية به وعلى هذا فتستحق حينئذ الصرف لمطابقته للفعل
في الوزن ويجب صرفه في الحالين الاخيرين لئلا يلزم ما لا نظير له وهو وزن
لا ينصرف في النصب والجر وينصرف في الرفع قوله لكون حركة عينه تتبع
حركة لامه قال في الحواشي لا نسلم انه يجوز فيه من الاتباع ما كان يجوز قبل
التسمية لان ذلك مبني على خلاف الاصل والتسمية كوضع مستانف فينبغي
ان يجري على القياس الاكثر انهم لما سموا باضرب قطعوا همزته فقد يقال
لو صح ذلك لزم قطع افتزا ونحوه في العلمية فلذا ترك هنا ذكر التنظير
في حالة الرفع وفات ذلك الش قوله انما هو في المشترك قال الدنوشري مراده
به الذي هو فيهما على السواء والا فالغالب في الاسم مشترك بينهما ايضا فليتامل
قوله ابن وثيل قال الدنوشري الذي في كلام غيره بدل وثيل وائل وكان صاحب غارات
يطلع فيها من ثنية الجبل على اهلها قال ثعلب العامة تلبس في الحرب وتوضع
في السلم قال ابن الاعرابي يقال للسيد ابن جلا وقال غيره يقال ابن جلا اذا كان
عالي الشرف واضح الامر قوله الا اذا كان الخ قال الدنوشري رده شيخنا العلامة
ابو بكر بان الشرط المذكور غير معتبر كما نبه عليه السعد التفتازاني انتهى اي
في بحث الايجاز حيث حكاه بقيل واقران في البيت حذف الموصوف وكذا اقر
المصنف ذلك في المغني في مباحث الحذف هذا وقد اسلفنا الش في باب النعت ان
هذا الشرط خاص بما اذا كان الموصوف مرفوعا ولا يخفى انه في البيت مجرور
فتامل قوله كعلقى باتفاق قال الدنوشري اقول كيف الاتفاق مع قول الاندلسي

في

في شرح المفصل سبيله الف علقى وهو اسم نبت ان جعلتها للتانيث لم تصرفه
وان جعلتها للالحاق صرفته ان لم تسم بها انتهى ففيه كما ترى تجويز ان يكون
الفها للتانيث انتهى واقول تجويز ذلك سياتي في المتن في باب الف التانيث
فلا حاجة لنقله عن شرح المفصل ولا اشكال في دعوى الاتفاق لان المراد
انه قد وقع الاتفاق مع العلمية على اعتبار ان الفه للالحاق اذ العلمية وحدها
لا تستقل بالمنع ولو اعتبر ان الفه للتانيث لم يحتج لاعتبار العلمية فتدبر
قوله كحاميم اسم رجل قال الدنوشري وكحمدون فيما يراه ابو علي من انه لا ينصرف
للتعريف والعجمة يعني شبه العجمة بالزيادة التي لا تكون للاحاد العربية فلما
اشبه الاعجمي عومل معاملته قاله ابن المص قوله كعلبا قال الدنوشري العلبا
عصب العنق قوله المعرفة المعدولة قال الدنوشري العدل في الاصل مصدر
عدل يعدل وهو مشترك بين ثلاثة معان احدها التسوية ويتعدى بنفسه
كقوله تعالى فعدلك على قراءة التخفيف اي فسواك وثانيها الاقساط ويتعدى
بفي يقال عدل في حكمه اي اقسط ولم يجر وثالثها الميل ويتعدى بعن يقال عدل
عن الطريق اي مال عنه ومن هذا نقل النحويون العدل الى صناعتهم قوله
بغير الاضافة قال الدنوشري عبارة الرضي في هذا المقام واما السبب الاخر فيه
اي في اجمع وفي جمع فعن الخليل انه تعريف اضافي لان الاصل في جاءني القوم
اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقرات الكتاب اجمع اي جميعه قيل هو ضعيف لان
تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف ولنا ان نقول انما لم يعتبر مع وجوده
المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتعين فيه كما يجي واما مع حذفه فمانع
من اعتباره قوله واذا بطل الشرط الخ قال الشهاب القاسمي قد يجاب بمنع بطلان
الشرط بناء على ان الشرط العلمية او الوصفية او شبههما وما هنا كذلك لان
فيه شبه العلمية او الوصفية كما يستفاد من التسهيل انتهى وفيه بحث هو
لان الشرط الذي بطل شرط ما يجمع بالواو والنون لا ما كان ممنوعا من الصرف

ولجمع بالواو والنون لا يكفي فيه شبه العلمية او الوصفية فليتامل قوله
الا اذا كان مونثا لافعل صفة اي وافعل هنا ليس صفة قال الشهاب الا ان
يقال يشبه الصفة لما يستفاد من عبارة التسهيل انتهي وفيه ما عرفت واقول
الا اذا كان اسما محضا الخ قال الشهاب صرح بعضهم بان ذلك في الصفة فاما
الاسم فلا ربط بين مذكره ومونثه فانه لا يجمع تمر بالواو والنون ويجمع تمرة
بالالف والتا انتهي وفي هذا الصنيع اشار بان المراد بكونه اسما محضا انه
لا مذكر له فقول الشم لا مذكر له تفسير لما قبله لكن عبر السيوطي في النقل
عن الناظم بقوله ولا يجمع علي فعالى الا اذا لم يكن مذكره علي افعل وكان اسما
محضا انتهي ولا يخفي ان المتبادر من محضية الاسمية ان لا يكون فيه شبه الوصفية
وقد اشار في التسهيل الي ان فيه شايبة وصفية وقد يجاب بان النافي للمحضية
شايبة الوصفية فليتامل قوله وجمع ولخواته الخ قال الدنوشري الذي في شرح
الكافية لشيخ شيخنا اللاعيسي الصفوي ان جمع ولخواته منع صرفه العدل
والصفة الاصلية قال شيخ الاسلام احمد بن قاسم ومن خطه نقلت تصريح
اللاعيسي بثبوت الوصفية فيها بحسب الوصل مع عدم كونها صفة ولا علي فعل
بضم الفاء وسكون العين يدل علي انه لا يكفي في جمع فعلا علي فعل كونه صفة بحسب
الاصل بل لا بد من الوصفية في الحال قوله اذا اريد به الخ هذه القيود لتحقق
العدل فيه المترتب عليه المنع من الصرف لا للمنع من الصرف ليراد انه لا اختصاص
لسحر بالاخيرين اذ كل اسم لا ينصرف بشرط التجرد من ال والاضافة ونظير سحر
امس الاتي هذا وقال الدنوشري لم يشترطوا ايضا ان لا يصغر وان لا يكسر كما قالوا
في امس قوله كجلسته يوم الجمعة سحر قال الدنوشري قال في المغني في بحث اذا
دخل العامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان احدهما اعم من الاخر نحو اتيتك يوم
الجمعة سحر قال الدماميني اقول ليس بين السحر واليوم عموم وخصوص
وذلك ان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم هو ما بين طلوع
الشمس

الشمس وغروبها او ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما يصادق علي شيء
من الاخر فهما متباينان اللهم الا ان يقال اطلق السحر علي اول الفجر لقربه منه
من باب اطلاق احد المتجاورين علي الاخر فيكون المراد جيتك في جزء من يوم
الجمعة سحر ولا شك ان جزء يوم الجمعة اعم من سحره فتامله انتهي قال
الشمني واقول قوله اللهم الا الي اخره يقتضي ان سحر بمعني اول الفجر
ليس مباينا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو مباين له لان المتباينين
هما الكليان اللذان لا يصدق كل منهما علي شيء مما يصدق عليه الاخر وسحر
من يوم الجمعة كذلك لا يصدق سحر علي شيء من افراد يوم الجمعة علي شيء من
افراد سحر غاية الامر ان ما صدق عليه سحر في المثال جزء ما صدق عليه يوم
الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة واما مطلق السحر فان بعض ما صدق عليه
جزء ما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة فليتامل انتهي واقول
ليس مراد الدماميني بالتباين ما ذكره الشمني حتي يتوجه عليه اعتراضه
المذكور فالجزء والكل ليسا متباينين بمعني انهما يوجدان بلا ملاقاة بينهما
في الوجود ومراد الدماميني باول الفجر في قوله اطلق السحر اول جزء ما
بعد الفجر والاضافة الي الفجر بادني ملابسة وقول الشمني واما مطلق
السحر الخ لم يفهم لزيادته لفظ بعض فيه معني بل كل جزء صدق عليه سحر جزء
ما صدق عليه يوم الجمعة اذ هو كله حينئذ فيكون عين قوله غاية الامر
الي اخره قال الشمني يريد هنا بالاعم من الاخر الشامل له ولغيره شمول الكل
لجزئه او الكلي لجزئيه ولا يريد به المفهوم الصادق علي كل ما صدق
عليه الاخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك انتهي قول الدماميني
فيكون المراد الخ احسن منه ان يقال فيكون المراد جيتك يوم الجمعة جزءا منه
والجزء مدلول عليه بلفظ سحر فانه مجاز فيه كما ذكر ويبقي اليوم علي حاله هو
ولم يتعرضا لاعراب سحر حينئذ والظاهر انه بدل بعض من كل لان الغرض

ان سحر اريد به اول جزء من اول يوم الجمعة فيكون نحو اكلت الرغيف ثلثه
او بعضه ولكن ينافيه قول المغني وليس بدلا لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر
برفع الاول ونصب الثاني ولو كان بدلا لتبعه ولم يظهر لي منع البدلية مع فرض
ان سحر مرادا به الجزء الاول من يوم الجمعة وعلى كلام ابن هشام يكون كل منهما
ظرفا لا تيك مع عدم تبعية احدهما للاخر كما في قول الشاعر متى تردن
يوما سفار الى اخر ما بينه في المغني فليتامل وانما اعتبر الدماميني
التجوز في سحر بان اريد به الجزء الاول بعد الفجر ولم يعتبر التجوز في يوم الجمعة
بل يجعله شاملا لما قبل الفجر ويبقى سحر على معناه لانه يلزم عليه الجمع
بين الحقيقة والمجاز وبعضهم يأباه **قوله** على الفتح قال الدنوشري
الظاهر ان الفتح على مذهب المطرزي ليس نايبا عن الكسر فيبطل قول
الجلال السيوطي في اوايل كتابه النكت ان الفتح على مذهبه نايب عن الكسر
اللهم الا ان يصح نقل عن المطرزي بذلك على انه ان صح ينظر فيه فليتامل
قوله ومنها انه لو كان مبنيا الخ فيه كما قال المرادي في شرح التسهيل نظر لان تضمن
معنى الحرف سبب موجب للبناء ولا يضر كونه عارضا **قوله** وارد على صيغته الاصلية
ومعناها الخ قال الدنوشري يلزم على كلامه الجمع بين متضادين في الدلالة
وهما التعريف والتنكير **قوله** نحو عمر الخ قال الدنوشري فايدة من العلم الموازن
لفعل المعدول عن فاعل جحا اسم رجل فانه معدول عن جاح وهو عندهم مأخوذ من
جحي بالمكان اذا اقام بالحا قبل الجيم فهو على هذا مقلوب ووزنه عفل وقيل هو
مأخوذ من الجحي الذي هو العقل فيكون مقلوبا من بعض شروح الفية ابن معط
انتهى ولا يخفى انه كان المناسب ان يكتب ذلك على تمثيل الشارح بجحا وجعل ذلك شرحا
له لان الشارح مثل به كما في نسخة الدنوشري وغيره واما ما في بعض النسخ من رسم
بتقديم الحا على الجيم فتحريف اذ لم يذكر احد ان ذلك علم معدول **قوله** فانهم قدروه
الخ قال الدنوشري انما قدروا ذلك لانهم لما وجدوه غير مصروف خاليا من ساير

الموانع

الموانع الا العلمية اضطروا الى تقدير العدل وبيان الخلو في جميع الموانع
ان المؤثر مع العلمية ستة العدل وزيادة الالف والنون والعجمة ووزن الفعل
والتركيب والتانيث وهذه الخمسة منتفية فتعين تقدير العدل **قوله** قال
الفرزدق متى تردن الخ قال الدنوشري قال الدماميني اقول ورود الماء هو
الشرب منه او الوصول اليه وسفار اسم بير لبني مازن بن مالك والادهيم
تصغير ادهم وهو الاسود والمستجير بالجيم والزاي طالب الماء لارضه وماشيته
يقال استجزته فلانا فاجازني اذا طلبت منه ماء لارضك او ماشيتك فاعطاك
واما المعور فبفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته عن
الامر صرفته عنه قال ابو عبيدة يقال للمستجير الذي يطلب الماء اذا لم يسقه قد
عورته شربه وانشد للفرزدق متى تردن يوما سفار الخ كذا في الصحاح انتهى كلام
الدماميني وذكر السيوطي ان ادهيم في البيت رجل من اخبث الشعراء **قوله** وقد
اجتمعت اللغتان الخ قال الدنوشري قد يقال ان هذا الشاعر لا يخلو من ان يكون
من غير بني تميم او منهم وعلى تقدير كونه منهم لا يخلو من ان يكون من الكثير
منهم او من القليل الذين يعربون ما اخره راء فان كان الاول اشكل الحال وعلى
الاول من الثاني يشكل بان الكثير لا يعربون وعلى الثاني منه يشكل بان القليل لا يبنون
انتهى وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده اقول على كل تقدير لا اشكال اذ العربي
يجوز له ان يتكلم بغير لغته وهذا بعد تسليم انه عربي وانه يحتج بكلامه والله اعلم
بالصواب انتهى ثم كتب الدنوشري بعده قول هذا المتعقب اقول على كل تقدير لا اشكال
كلام ساقط لا يصدر عن جاهل فضلا عن فاضل اما اولا فلان العربي لا يتكلم بغير
لغته ولو قطع اربا اربا كما في مسيلة الكسايي **س** واما ثانيا فلان الاعشى ميمون
لا ينكر احد الاحتجاج بكلامه وانه عربي خالص انتهى والحق ان العربي يتكلم بغير
لغته ولا يتكلم بالخطا **س** ظن ان ما قاله الكسايي في مسيلة الزنبور خطا
كما حققنا ذلك في حواشي الالفية وقد رايت بخط مولانا القاضي تاج الدين

السبكي رحمه الله كلاما يتعلق بهذه المسئلة ومن جملته والذي يظهر ان الوزير
لا يلحن ولكنه يمكنه ان ينطق بغير لغته فيتعين تاويلها وذكر مسئلة ليس هو
الطيب الا المسك وان الاحمر واليزيدي لقنا بعض الحجازيين الرفع وجهدا
فلم يفعل وبعض التميميين النصب وجهدا فلم يفعل وقال ليس فيهما انهما لم
يمكنهما بغير لغتهما بل انهما لم يفعلا وفرق بين عدم التمكن وعدم
الفعل فان عدم الفعل قد يجامع القدرة واما ان الاعشى ميمون لا ينكر احد
الاحتجاج بكلامه فدعوى خالية عن الدليل اذا وقع لكثير من الائمة الانكار
على بعض العرب كرؤبة والعجاج وابي نخيلة ويحتمل ان الاعشى من هذه
الطبقة **قوله** فان بعض بني تميم الخ وينظر ما وجه اختلاف العرب في امس
دون سحر بل وقع الجزم في سحر عند استيفا الشروط بانه ممنوع الصرف او معدول
او مبني على الاختلاف السابق وقالوا هنا في امس اذا كان ظرفا مرادا به معين
بني باجماعهم وما المانع من ان يقال به في سحر ايضا وما الفرق بينهما مع ان كلا
منهما ظرف يمكن ان يكون معدولا عما فيه الالف واللام ويمكن ادعا العلمية فيه **قوله**
خسا قال الدنوشري قال العيني وخسا صفة لعجايز او بدل او عطف بيان وينظر
هل يصح كونه حالا منها **قوله** الممنوع الصرف قال الدنوشري اسناد الممنوع
الى ضمير الاعراب فيه تجوز والممنوع في الحقيقة هو امس في حالة الرفع والاقتصار
على التميميين والحجازيين في امس وباب حذام دون غيرهما من القبائل لا بد له من
نكتة وما حكم بقية القبائل فليبين ذلك فانه مهم **قوله** والحجازيون يبنون على
الكسر مطلقا قال الزرقاني فائدة قال الرضي اذا سميت بامس رجلا على لغة
الحجازيين صرفته بما تصرف فيه فتلاق الاسمية به وذلك ان كل مفرد مبني تسمى به
شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجي في باب الاعلام وان سميت
به على لغة بني تميم صرفته ايضا في الاحوال كلها لانه لا بد من صرفه في النصب
والجر لانه مبني على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته في الحالين وجب الصرف

في

في الرفع ايضا اذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب غير منصرف في الرفع
قوله او صغرته قال الدنوشري يفهم منه جواز التصغير وهو مذهب
ومنعه بعضهم فقالوا لا يصغر والاول ذهب اليه المبرد والفارسي وابن مالك
والحريري والثاني عمرو س وقوفا منه مع السماع والاولون اعتبروا اعلى صم
التكسير فان التكسير والتصغير اخوان قال في الصحاح ولا يصغر امس انتهى
ونحوه في ذكره الزرقاني وقال ان الرضي اقتصر على كلام س فقال ولا يصغر
امس كما لا يصغر غدا او اثني او جمع فالاعراب لان اللام انما قدرته لتبادر الذهن
الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا ثني او جمع لم يبق ذلك
الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهرة ذلك المثنى والمجموع من هذا
الجنس شهرة الواحد انتهى وقوله فتظهر اللام اي اذا اريد بامسان
معينان وبالجمع اموس معينة فان اللام تظهر لتدل على المعين بخلاف
ما اذا اريد واحد معين لما ذكر من الاشتهار واما اذا اريد بالمثنى امسان
غير معينين وبالجمع اموس غير معينة فذلك كالمفرد المنكر فيستوي ان كاستعماله
انتهى ويستفاد منه ان من شروط بنايه ان لا يثنى **قوله** فهو معرب اجماعا
قال الزرقاني اي لزوال علة البنا اي تقدير اللام قال الرضي ما نصه
وربما بني المقارن ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام **قوله** لتضمنه معنى
الحرف قال الدنوشري الظاهر ان الحرف المضمن معناه هو في لان الظرف على
معناه وقال ايضا قال في القاموس امس مثلثة الاخر مبنية اليوم الذي
قبل يومك بليلة يبني معرفة فاذا دخلها الف به وسمع رايته لسامنونا
وهي شاذة الجمع امس واموس واماس **فصل قوله** وخالفه
الاخفش الى اخره قال الدنوشري الذي يقتضيه النظر متحتم ما قاله الاخفش
وكونه هو الصواب لانه عند قصد التنكير لا يعود الوصف ولا الدلالة عليه
لان معنى احمر حينئذ شخص ما مسمى بهذا الاسم ولا نسلم انه

الزايل اعاد وقوله واذا زال المانع الي اخره غير مسلم قوله اذا لم يكن معتادا
قال الدنوشري الضمير المستتر في يكن راجع للزوال المفهوم من قوله لا يزيل
شيا وايضاح ذلك ان الهمزة في نحو احد اعتيد زوالها لاجل التصغير
بخلاف العدل في نحو عمر فانه لم يعتد زواله لاجله فتامل قوله خذا عنيزة
بدل من الخدر والويلات مبتدا ولك مقدما خبره وهي معترضة بين القول
ومقوله قاله العيني واقول لا نسلم ذلك بل الكل القول وكان شبهته كسر ان
بعد القول ويرد بانها مكسورة لكونها جملة استينافية قبل دخول القول قوله
ينبغي ان يحمل الي اخره قال الدنوشري اقول هذا الحمل لا حاجة اليه بل
هو تنوين صرف وتمكين انتفت فايدته من الدلالة علي تمكن الاسم في باب
الاسمية قوله بدل من غايله قال الدنوشري او خبر مبتدا محذوف كما
قال العيني قوله فاجازه الي اخره قال الدنوشري يوخذ من التعليل ان غير
العلمية من الاسباب مثلها لوجود احد السببين كالوصفية فليعلم انتهي
وكتب شيخنا التنيمي بعده ولك ان تقول هذا الاخذ لا يصح اذ هذا القايل
يصرح بالاجازة مع العلمية دون غيرها فلا يصح ان يوخذ من تعليله معني
يعود عليه بالابطال وغاية ما يقال ان التعليل يقدح فيه بكذا وكذا
علي انا لا نسلم ان تعليله يقدح فيه والما معناه فيما يظهر الان احد
سببي المنع الذي لو فرضنا انضمام سبب اخر اليه منع اذا وجد جاز معه
ذلك ونحو علم الذي اورده ليس كذلك فليتامل مع التحرير والله اعلم انتهي
ثم كتب الدنوشري بعده قول هذا المحشي فلا يصح الي اخره مردود وكان الصواب
ان يقول مثله لمزية العلمية علي غيرها ويبين وجه المزية قوله وحكي
الفخر الرازي الي اخره قال الدنوشري هذا المذهب مردود بما قاله
الشارح ولان الاصل في الاسماء ان تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة
من القوة ما يجذبه من الاصل وشبهوا ذلك ببراءة الذمة فانها لما كانت

هي

هي الاصل لم تصر مشتغلة الا بشهادة عدلين وذلك لان الاصول تراعي ه
ربما نقطعليها والثاني ان الاسماء التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة ه
فلو راعينا الوجه الواحد وجعلناه اثرا كان اكثر الاسماء غير منصرف
وحينيذ تكثر مخالفة الاصول والثالث ان الفعل فرع عن الاسم في
الاعراب فلا ينبغي ان يجذب الاصل الي حيز الفرع الا بسبب قوي قاله
ابن اياز قوله وهو جار علي اصلهم الي اخره قال الدنوشري ينظر حاصله
مخالف ذلك ما قاله الشارح في شرح الازهرية من ان الفرعيتين عند
الكوفيين التركيب والافتقار الي الفاعل اولا فصل قوله ان
الفرزدق اخطا نظير هذا قول الجرجاني ان قول الفرزدق ما انت بالحكم
الترضي حكومته خطا باجماع وفي ذلك دليل علي انه ليس كل عربي يحتج بكلامه
وقد مر قريبا ما يتعلق بذلك هذا باب اعراب الفعل قوله
وسلم من نوني التوكيد هذا انما يحتاج اليه اذا اريد كان مرفوعا لفظا او
تقديرا فقط وهو الذي يقتصر ون عليه في تعريف الاعراب والعرب
فان اريد ما هو اعم من ذلك ومن الرفع محلا فلا وجه لهذا القيد لان
المضارع الموكد بنوني التوكيد والذي اتصلت به نون الاناث اذا تجرد من
الناصب والجازم مرفوع محلا قوله لزم التناقض بذكر اليوم قال الدنوشري
قد يقال ان محل افادتها التابيد انما هو عند الاطلاق قاله الشمني قوله
ولا يمنع الي اخره قال الدنوشري ينظر عليه هل ان دالة علي النفي تضمنا
او التزاما والظاهر الثاني حتي تكون دلالتها علي النفي كدلالة العمي علي البصر
في الاية المذكورة لن دالة علي طلب عدم الكون ظهيرا للمجرمين فهي
موضوعة لطلب المضاف لا له مع عدم الكون ظهيرا ومن ادعي دلالتها
علي النفي تضمينه ولم يجز كونها التزامية وادعي بداهة ذلك فذلك م
تنبيه منه فليحذر عبد الله وعلي العصامي انتهي وكتب شيخنا العلامة

الغيبي بعده بل التشهي من هذين القايلين ايضا فان المرجع في مدلولات
الالفاظ انما هو اللغة ولا تثبت بمجرد الاستظهار الذي لم ينشا عن دليل
بل ظاهر كلام ايمة اللغة ان مدلولها الطابقي انما هو النفي على ما فيه من المسامحة
المشهورة وان هذه المعاني الزائدة انما نشات من التراكيب بمعونة القراين
ومثل ذلك لا يسمى التزاما على ما حرره في محله وكان الشارح اشار الي ذلك
بقوله بان يكون الفعل بعدها دعا وبقوله مد عين ان معناه الخ فليفهم
قوله لن تزالوا الخ قال الزرقاني هو دعا لهم بان يستمروا على ما هم عليه من
الانعام وقوله ثم لازلت الخ دعا له بان يبقى على ما هو عليه وهو راجع
للدعا لهم لكونه ما هو فيه منهم وقوله ثم لا زلت لكم اي لا نعامكم وقوله خالدا
الخ اي باقيا بقا الجبال قال الدماميني البيت من بحر الخفيف وهو مدرج
احزوا اللام الساكنة منزلت وقد يقال لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال ان
يكون لن تزالوا اكد لكم خبرا لا دعا ولا يعينه كون المعطوف عليه ثم دعا بنا
على جواز عطف الانشا على الخبر **قوله** كما في ديلمه قال الزرقاني اصله
ديل امه فحذفت الهمزة **قوله** خلافا للخليل والكسايي قال م
الدنوشري ر س مذهب الخليل والكسايي بجواز تقديم معمول
معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب واجيب بانه قد يحدث بعد
التركيب ما لم يكن قبله ومنع الاخفش الاصغر تقديم معمول م
معمولها عليها وذهب الفرا الي ان لن هي لا ابدلت الفها نونا وهو
ضعيف قاله المرادي **قوله** ورد بالثلاثة الباقية الي اخره من
احد الثلاثة وجوابه في كلام الدنوشري والثاني ان التركيب فرع عن البساطة
فلا يدعى الا بدليل قاطع والثالث انها لو كانت مركبة مما ذكر لكان لا
داخلة على مصدر مقدر من ان والفعل ومعنى لن يقوم زيد لا قيام زيد
فتدخل لا على المعرفة من غير تكرير مع انه يكون مبتدا لا خبر له ولا فايدة الكلام

ما

ما ينوب منابه وانما ذكرناها ليلا يبقى النفس متشوقة لها وتتعين المصدرية
الي اخره قال الدنوشري قال في التسهيل وتتعين اي كي المصدرية بعد
اللام على راي وهو راي س والجمهور ومطلقا على راي اي وهو راي الكوفيين
فانها ناصبة عندهم مطلقا تقدمتها اللام او لم تتقدمها وتتعين الثانية
اي وهي الجارة مطلقا اي على راي اي وهو راي قوم من النحويين يرونها
الجارة على كل حال تقدمت اللام او لم تتقدم وتترجح مع اظهار ان مرادفة
اللام على مرادفة ان قال شراحه كالدماميني كقولك جيتك لكي
ان تكرمني فيترجح ان تكون كي حرف جر موكدة اللام ويحتمل ان يكون
مصدرية مرادفة لان فتكون موكدة لها وانما يترجح الاول بوجوه اما
اولا فلان ان ام الباب فالاولى الاعتنا بشانها واذا جعلت كي تعليلية
لزم ان تكون كي هي الناصبة فغيه وفا بما تستحقه من الاعتنا بشانها
حيث لم يعزل عن عملها واما ثانيا فلان ما كان اصلا في بابه لا يجعل توكيدا
لغيره واما ثالثا فلان ان وليت الفعل فكانت لقربها ومجاورتها احق
بالاعمال من البعيد انتهى فان قلت قوله ويترجح مع اظهار ان مرادفة
اللام الي اخره بل وقوله ومثله وتتعين الثانية مطلقا الي اخره يفيد جواز
ادخال حرف الجر على مثله ومباشرته له في غرض ورد فيخالف قول الشارح
لئلا يدخل الجار على الجار فان حصل بغير ذلك سيل عن المعنى الفارق و
واتجه حينيذ ان يقال ساغ ذلك في بعض المواضع فليسغ مطلقا ليتبين امكانه
قلت لا نسلم المخالفة من هذه الجهة لان معنى كلام الشارح ان الحرف الذي
جر ما بعده لا يجوز ان يدخل عليه حرف جر وهذا لا ينافي انه يجوز توكيد حرف
الجر بحرف جر اخر وهذا محل ما ذكرناه عن التسهيل وشرحه لكن يتوجه حينيذ
على الشارح ان هذا لا ينتج مطلوبه من تعين المصدرية بعد اللام
الذي هو مذهب س والجمهور لامكان حمل كي على انها حرف جر

موكدة للام والنصب بان مقدرة بعدها كما قالوه في عكسه نحو جيت كي لا قرا
فالحاصل انه ان اراد بدخول حرف الجر الممتنع مطلق اجتماعهما اشكل عليه
ما نقلناه عن التسهيل وشروحه وان اراد به ما اذا كان الثاني هو الجار
والاول داخل عليه فهذا لا ينتج مطلوبه بجواز كونها حرف جر موكدة للام
قبلها كما في عكسه فليتامل من خط ابن قاسم العبادي **قوله** لكيلا تاسوا
قال الدنوشري ماخوذ من الاسا وهو الحزن قال بعضهم والتاسي عند
الايمة ان تنظر الي اساء غيرك اي حزنه وانه مثل حزنك فتصبر والاسي
هو الحزن ولا يعجبني هذا وهو عندي ماخوذ من قولهم اسي الجرح والجريح
اي داوي والاسي هو الطبيب المداوي فكان معني التاسي التطبيب والتداوي
بالصبر ولو كان علي ما ذهبوا اليه لكان معني التاسي التحزن تقول اسيت اي
حزنت وتاسيت انتهي من سلوان المطالع **قوله** واخراج ما الاستفهامية عن
الصدر قال ابن مالك في التوضيح ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا لا يلزم
صدريتها فيعمل ما قبلها فيها رفعا نحو كان ماذا او نصبا كقول ام المومنين اقول ماذا الابن
المرحل المغربي في ذلك رسالة **قوله** لبتقضيني قال الدنوشري هو بسكون اليا
من يقضيني لانه من بحر المديد وغير النصب صفة مصدر محذوف والتقدير
تقضيا غير مختلس ومختلس بفتح اللام مصدر ميمي اي قضا غير اختلاس اي ذي اختلاس
والجار والمجرور ينظر ما متعلقه **قوله** واما حكاية الاخفش الخ قال الدنوشري
مراده منه ان ما موصول حرفي هو والفعل اسم تا ويلا مجرور باللام والتقدير
لضربك وينظر ما متعلق الجار والمجرور وهو مقيد لقول المتن وتعين
المصدرية اذ ان سبقتها اللام وقوله كما اكدت اللام الخ هذا مبني علي ان
الكاف اصلية ومثل زايدة موكدة لها في المعني وان كانت الكاف مضاف اليها
او حرفا جارا لها واما اذا قلنا ان الكاف زايدة فهي الموكد واذا قلنا لا زايدة
فلا تاكيد لاحدهما بالاخر فليتامل **قوله** ويجوز الامران الخ قال الدنوشري قال شيخ الاسلام

احمد

احمد بن قاسم العبادي تنبيه تحصل ان كي اذا تجردت لفظا عن اللام
جاز ان تكون مصدرية وان تكون حرف جر وان مقدرة بعدها لا تظهر
الا في الضرورة وان تقدمتها اللام وظهرت ان بعدها ترجح كونها جارة
بمعني اللام وبقي ما اذا تاخرت عنها اللام نحو جيت كي لاقرا تتعين حينيذ
انها حرف جر واللام تاكيد لها وان مضمرة بعدها ولا يجوز ان تكون هي ناصبة
للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل
بالجار ولا بغيره ولا يجوز ان تكون كي زايدة لانه لم يثبت زيادتها في غير
هذا الموضع فتحمل هذا عليه كذا في شرح جمع الجوامع للسيوطي ثم قال
قال ابو حيان اجمعوا علي انها يجوز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية
وما الزايدة واما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن
وافقه من الكوفيين في الاختيار وجوزه الكسايي بمعمول الفعل الذي دخلت
عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها واختار ابن مالك وولده جواز الفصل
بما ذكر مع العمل وعبارة التسهيل ولا يتقدم معمول معمولها فلا يجوز جيت
النحو كي اتعلم ثم قال ولا يبطل عملها الفصل اي تقول جيتك كي النحو اتعلم
بنصب الفعل ثم قال خلافا للكسايي في المسيلتين **قوله** في الابتدا قال
الدنوشري لو حذف في لكان احسن كما لا يخفي وفي قوله تكون الخ مسامحة
وكذا في ما ياتي فايدة ان المصدرية الداخلة علي الماضي والامر والمصدرية
مثلا كيف يصدق عليهما حد الحرف ولم يدلا علي معني البتة ومن زعم ان لهما
معني فعليه بيانه وقد يقال الحق انه يكفي في صدق حد الحرف عليها دلالتها
علي الاستقبال حين دخولها علي المضارع فان صدق الحد علي افراد المحدود
بالاطلاق العام دون الدوام ومعني الاطلاق العام اتصاف الموضوع بالمحمول
في وقت ما انتهي ولك ان تقول يكفي في صدق حد الحرف عليهما دلالتهما علي السبك
دايما وهي المعاني كما تقدم في كلام الشارح في بحث كي في قوله لتاكيد معني

السبك **قوله** ومحتملة لهما اي لموضع النصب والجر ووجه الاحتمال ان محل ان
وان وصلتهما بعد حذف الجار هل هو نصب او جر كما تقدم في اخر باب حروف الجر
قوله يهملها قال الدنوشري عبر بالمضارع دون الماضي الذي عبر به ابن مالك
بقوله وبعضهم اهمل الى اخره ويحتاج الى نكتة وقد يقال في عبارته اشارة
الى قلة ذلك **قوله** والقول بان اصله يقومون الى اخره قال الدنوشري جعل
الدماميني كون الاصل يقومون منصوبا بان اولى من اهمال ان ووجهه بان حمل
ان الناصبة على ان المصدرية في الاهمال قليل وليس بقياس وانما وقع في شذوذ
من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير مقيس ووقوعه في فصيح الكلام
شايع فالصواب ان التخريج على هذا اظهر **قوله** [illegible] تكونوا الى اخره في
فتاوي الجلال السيوطي مسيلة هل ورد في الحديث كما تكونوا يولى عليكم الجواب
نعم رواه ابن جميع في معجمه من حديث الحسن ابن ابي بكرة وفيها بعد ذلك
فانه سيل من لفظ حديث كما تكو[illegible] عليكم حذفت النون من تكونوا دون
ناصب وجازم فاجاب بان هذا الحديث رواه البيهقي في شعب الايمان بلفظ كما
تكونوا بالنون وقد خرج على ثلاثة اوجه احدها انه على لغة من يحذف النون دون
ناصب وجازم الثاني وهو راي الكوفية والمبرد انه منصوب اورده شاهدا
على مذهبهم ان ما تنصب الثالث انه من تغييرات الرواة **قوله** لان الجملة السابقة
الخ قال الدنوشري ينظر اذا لم تكن مفسرة هل هي مصدرية او زائدة او مخففة فليتامل
قوله واعترضه الدماميني الخ قال الدنوشري قال الدماميني فهم رحمه الله ان الجماعة ارادوا ان
ثم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله بتغايرهما وليس الامر كما فهم انما
التفسير لمتعلق كتبت وهو الشي المكتوب وثم هو في نفس ذلك الشي قال الرضي
وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول كقوله تعالى وناديناه
ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ
هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيا هو قم

فان

فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به
الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه انتهى وقال
الشمني واقول هذا اختيار الرضي وهو خلاف ظاهر كلامهم ثم نقل كلاما
كثيرا عن صاحب الكشاف وغيره فليراجع **قوله** وهو باغته اي كما قال المص
وقال باغته منقول من بغته بالامر اذا فاجاه وشكر منقول من مضارع
شكر وقيل قايله ارقم بن علبا اليشكري **قوله** فاسهله بتقديم المسيم
كما يدل عليه كلام الدماميني الاتي **قوله** حتى اذا ان كانه قال الدنوشري
ينظر هل اذا شرطية او هي ظرف مجرد عن الشرط او هي فجائية فان قلنا
بالاول فاين شرطها وجوابها وبالثاني فاين الجملة الفعلية الملتزمة
بعدها وبالثالث فيلزم وقوع الفجائية بعد حتى وقد يقال انها
ظرفية مجردة عن معنى الشرط والفعل محذوف بعدها تقديره حتى اذا يقال
فيه كانه الخ والمعاطاة المناولة واللجة باللام المضمومة وبالجيم معظم الما
والغامرة بالمعجمة المغطي وهو مبني للفاعل واسند الى المفعول كراضية في قوله
تعالى عيشة راضية قال الشمني فعليه يكون غامر خبرا بعد خبر لكان او صفة
لماطي ان صح وصف الوصف وقال الدماميني والمعنى انه ترك هذا الرجل ويهمل
في انقاذه كما كان فيه الى ان وصل الى حالة اشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج
يده ليتناولها من ينقذه وهذه حالة الغريق ويوخذ منه ان في لجة الما متعلق
بغامر وهو غير متعين **قوله** فتنتصب ان الواقعة قال الزرقاني مترتب على المنفي
وكذا قوله وترفع **قوله** والنوعان الخ قال الدنوشري لو عبر بقوله والامران كان اولى
قوله بعد العلم الصريح قال الدنوشري الباقي على معناه **قوله** وعلى القول بالجزئية
قال الدنوشري مقابله انها اسم واليه ذهب بعض الكوفيين واصلها اذا الاصل
ان يقول اذا جيتني اكرمك فحذف ما تضاف اليه وعوض منه التنوين هـ
والصحيح مذهب الجمهور قاله المرادي **قوله** بان اعتمد الى اخره ظاهره حصر

وقوعها حشوا في ذلك وانه ليس من وقوعها حشوا نحو يا زيد اذن اكرمك
ويوخذ من كلام ابي حيان خلوفه لانه بعد ان نقل فيما لو تقدم معمول الفعل
علي اذن نحو زيدا اذن اكرم بطلان العمل عن الفرا واجازته عن الكسايي
قال ولا نص احفظه عن البصريين ومقتضي اشتراطهم التصدير في عملها
ان لا تعمل والحالة هذه لانها غير مصدرة ويحتمل ان يقال تعمل لانها
وان لم تتصدر لفظا فهي مصدرة في النية لان النية بالمعمول التاخير
انتهي فقوله لان النية الخ يفيد عدم التقدم قطعا عند البصريين
فيما تقدم فيه الندا هذا وينبغي ان يكون المقصود حصر الحشو الذي
يهمل معه وجوبا والانسباني فيما اذا سبقها العاطف انها تهمل في غير هذه المسايل
الثلاث **قوله** او متقدم الخ قال الدنوشري بنا فيه ما صرح به العيني في شرح
الشواهد ان ذلك جواب للقسم المذكور في البيت قبله حلفت برب الراقصات الي مني
يغول الفيا في نصها وذميلها لكن العيني تناقض كلامه فانه قال قبل ما ذكرناه عنه
ولا اقيلها في موضع جزم علي جواب الشرط قال والراقصات ابل الحجيج التي تتحرك
في مشيتها كانهن يرقصن وتغول تقطع والنص السير الشديد والذميل بفتح الذال
المعجمة نوع من السير والضمير في نصها ولا اقيلها يرجع الي خطة الرشد
المذكورة فيما قبله وينظر هل هذا ينافي قول الشارح انه راجع الي العلل وما
معني خطة الرشد انتهي واقول لا ينافي لصحة الامرين وذلك لان الشاعر طلب من
عبد العزيز بن مروان ابي الخليفة عمر وكان نايبا بمصر عن اخيه سليمان الخليفة ولم
يل عبد العزيز الخلافة وان وقع للدماميني ذلك وكان مدحه فاعجب به فمناه فطلب منه
ان يكون كاتبا له فلاح منه القبول واعرض الشاعر عن ذلك كما يدل عليه قوله "
" عجبت لتركي خطة الحمد بعدما " بدا لي من عبد العزيز قبولها "
ثم ندم علي ذلك وقول الدماميني انه لم يجبه بعيد من الكلام وظهر بهذا معني
خطة الرشد ويروي خطة المجد **قوله** وجلة الي قال الدنوشري اضاف الجملة

الي

الي ان لا ادني ملابسة **قوله** لا حال قال الدنوشري اشار به الي رد ما قاله العيني
انه حال ذكره في شرح الشواهد **قوله** واو او فا قال الدنوشري ظاهره
ان ذلك خاص بهما وان غيرهما ليس مثلهما فاذا قلت انا اخرج الي البغاة
ثم اذن اقاتلهم تعين الرفع ولا يجوز النصب وظاهر اطلاق الالفية
يقتضي التسوية فانه قال وانصب وارفعا اذا اذن من بعد عطف وقعا
قوله او يفصل قال الدنوشري ان عطف علي متصلا كان ركيكا وان جعله
منصوبا بعد او بمعني الا كان حسنا قاله بعض الافاضل انتهي ووجه قوله كان
ركيكا انه اذا عطف علي قوله ان يتصلا اقتضي ان الشرط الثالث احد الامرين اما ان
يتصلا او ان يفصل بينهما بالقسم والشرط انما هو الاتصال غايته الامر ان الفصل بالقسم
مغتفر فحق الكلام ان يقال ان يتصلا ولا يضر الفصل بالقسم **قوله** يشيب الطفل
قال الدنوشري جملة تشيب بالتا وله صفة لحرب عيني انتهي ووجه كونه بالتا
يعني المثناة من فوق لا بالمثناة من تحت ان الحرب مونثة بدليل عود ضمير المونث
اليها في قوله تعالي حتي تضع الحرب اوزارها وهذا بنا علي ان فاعل يشيب مضارع
اشاب وهو الظاهر لعدم احتياجه لحذف الرابط من جملة الصفة ويجوز
ان يكون يشيب بالياء المثناة تحت والطفل فاعل ويشيب مضارع شاب في ف
المضارع مفتوح والجملة صفة حرب والعايد محذوف والتقدير يشيب الطفل منها
قوله بالظرف قال الدنوشري اي والجار والمجرور اذا افترقا اجتمعا واذا اجتمعا
افترقا **نفصل قوله** وجوبا الولخره عن قوله بان مضمرة كان اولي لان
الوجوب قيد في الاضمار لا في النصب **قوله** وخالفهم الكوفيون ان يجعلوا اللام ناصبة
قال الدماميني ويلزم عمل عامل الاسم في الفعل **قوله** والجواب واحد الي اخره قال
الدنوشري لعله ان ذلك ضرورة لكن التقديم في الثاني اخف منه في الاول لكونه
جارا ومجرورا وللبصريين ان يقولوا انها ضعفت بالتزام حذفها فجاز تقديم
معمول صلتها عليها فيكون هذا جوابا ثانيا انتهي وبحث فيه بعض الفضلا بان

ضعفها يقتضي عدم تقديم معمولها لما انه نوع من التصرف فيه وزعم بعضهم
قال الدنوشري الظاهر ان هذا البعض هو الشيخ الرضي وعبارة الدماميني
نقلا عنه وقد جعل الرضي من هذا الباب قوله تعالى وما كان هذا القران ان
يفترى فقال كان اصله ليفترى فلما حذفت اللام بناء على جواز حذف الجار
مع ان وان جاز اظهار ان الواجبة الاضمار وذلك لانها كالنائبة عن ان انتهى فينظر
ما معنى قوله جاز اضمار هل معناه وجاز حذفها ايضا ام لا قوله والحق انه الي قال
الدنوشري رد لزعم بعضهم المتقدم بعد ان رد ما رد به قوله بما قدم وتعليله بقوله
لان الكلام الخ تقديره وما المانع من ان الخبر هنا نحو مريدا اي وكان القران علا
للافترا على قياس ولم يكن اهلا لتسموا المار وانا اقول ما قاله هذا الزاعم غير متعين
ويكون وصلتها خبرا عن كان على تاويل المصدر المؤول باسم المفعول اي وما كان هذا
القران افترا اي مفترى او على حذف مضاف انتهى وما قاله ذكره المص في المغني
قال في القاعدة السابعة من الباب الثامن ان اللفظ قد يكون على تقدير وذلك
التقدير على تقدير اخر ومثل بالاية ثم قال فان يفترا مؤول بالافترا والافترا مؤول بمفترى
قوله تقدم نفي قال الدنوشري ظاهره عدم تقييده بما وبلم بل المراد والنفي كذلك
فينظر ما وجه هذه الاقوال وما وجه اختصاص هذا الحكم بلن وما كان وما لما
من ان يكون النفي بلما وبان وبلا كما ولم وهل يصح ما كان زيد ليفعل او لا قوله
لام الجحود قال الدنوشري يقال جحد يجحد جحدا ويقال ايضا اجحد الرجل فهو مجحد اذا
كان ضيقا قليل الخير قوله اذا صلح في موضعها الخ قال الدنوشري تبع فيه الناظم
قال الشيخ برهان الدين الانباسي وهو اجود من قول ولده بعد او بمعنى الى
لانه يوهم ترادف الحرفين وليس كذلك واحترز به عما اذا لم يصلح واحد منهما في
موضعها فانه اذا انتصب المضارع بعدها جاز اظهار ان انتهى كلامه ومثال
ذلك وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل
رسولا وقوله المرادفة الى تبع فيه ابن الناظم والصواب ان يقول

المرادفة

١٥٧

المرادفة الى او كي ويصلح للتقديرات الثلاث قوله لالزمنك او تقضيني حقي
فانه صالح للتعليل بكي وللغاية بالى وللاستثناء من الازمان بالا ويتعين الاول
في لاطيعن الله او يغفر لي والثاني في لانتظرنه او يجي والثالث في لاقتلن
الكافر او يسلم وما ذكره وعلى من زعم ان تقديرها بالا مطرد وعلى من قال
ايضا ان تقديرها بكي او بالى مطرد والعلة في نصب الفعل بعد او هذه انهم
قصدوا التفرقة بين او التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك
وبين او التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في كون الاول محقق الوقوع او
راجحه والثاني مشكوك فيه فاذا قصدوا المساواة رفعوا تقول افعل كذا ام
او اترك كذا برفع اترك عند المساواة وان قصدوا عدم المساواة نصبوا ليميزوا
بين ما قبلها وما بعدها واحتاجوا الى عامل للنصب وليست او صالحة لعدم
اختصاصها فتعين ان يكون لغيرها دون اخواتها من النصب بعد او وقول الشاعر
لاجد لنك او تملك منيتي بيدي صغارا طارفا وتليدا والنصب باو عند الكسائي
وقال الفرا ومن وافقه من الكوفيين انتصب بالمخالفة ولا او ولانها حرف عطف
والجمهور على ان النصب بان مضمرة بعد او لا بالمخالفة ولا باو ولانها حرف عطف ولا عمل لها
وانما عطفت مصدرا مؤولا على مصدر متوهم فاذا قلت لانتظرنه او يجي ولاقتلن
الكافر او يسلم فتقديره ليكونن انتظار مني او مجي منه وليكونن قتل مني الكافر
او اسلام منه فائدة اذا كان ما قبل او ينقضي شيئا فشيئا صلح في موضعها حتى
بمعنى الى والا قوله ولحتى الى الخ قال الدنوشري اقتصر على ما ذكر ولم يبال
بما قال في التسهيل انها قد تكون ايضا بمعنى قول الشاعر
ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل
لما قيل انه لا دليل في البيت لامكان حمل حتى فيه على انها بمعنى الى وذكر غيره
ان الغالب كونها للتعليل فينظر ما الاصح قوله وتارة تكون بمعنى الى الغاية
وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها كذا في النسخ وفيه قلب وصوابه اذا كان

ما بعدها غاية لما قبلها فتدبر **قوله** فالمثال الاول الخ فيه نظر اذ ما ذكره شاهد
لا مثال وقوله من امثلة يقتضي انه اتي بجمع منها وهو انه انما اتي باثنين ويجاب
عن الاول بانه لا مانع من كونه مثالا اذ المراد به الايضاح وان كان يصح ان يراد
الاثبات فيكون شاهدا وعن الثاني بان اقل الجمع اثنان عند بعضهم ولو ذكر
المثال التي تتعين فيه حتي للتعليل نحو اسلم حتي تدخل الجنة لكان احسن
قوله ومسببا قال الدنوشري كان الاولي رفعه عطفا علي قوله حال **قوله** وللحال
المؤول الخ قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان ما ذكره غير ما ذكره المص وليس كذلك
فليتامل **قوله** وانما وجب الرفع الي اخره قال الدنوشري وجب الرفع عند ارادة
الحال لجازا لاينا في جواز النصب عند عدم ارادته كما قدمه فليتامل **قوله** لانتفا
الحال قال الدنوشري ينظر ما المانع من الرفع فان ما بعدها ماض بالنسبة الي
زمن التكلم ونزول الاية نظير حتي يقول الرسول فكما جاز فيه الرفع يجوز في هذا
وقد يقال انما وجب النصب هنا لان الله تعالي حكي عنهم ما قالوا وهم ما نطقوا الا
بالنصب لكون الفعل مستقبلا اذ ذاك والمحكي لا يغير فيكون تعليل الش وجواب
النصب بما ذكره غير واضح فليتامل انتهي وكله ماخوذ من كلام الشهاب القاسمي
في حواشي ابن الناظم **قوله** بعد فا السببية وواو المعية قال الدنوشري كون النصب
باضمار ان بعدهما هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الي انه منصوب بالمخالفة
وبعضهم ذهب الي انه منصوب بالواو نفسها كما في ادماله ابن الانباري فما هو
مشهور عن الكوفيين ان الواو ناصبة بنفسها لا اصل له فليحذر واكثر ناقلوه
وجل منقلوه فايده قال بعضهم ان واو المعية ليست واقعة في جواب شيء
وانما هي واقعة بعد الامور المذكورة وليس ما بعدها جوابا لما قبلها كما في الفا
قوله حال كونهما مسبوقين الخ اشار الي ان مسبوقين حال من فا السببية وواو
المعية لكن فيه مجي الحال من المضاف اليه ولعله لانه كجز المضاف اليه
لانه لو اسقط لفظ بعد استقام الكلام وفهم المعني فتامل **قوله** ولما

يعلم

يعلم الله الذين جاهدوا والخ نفي العلم في هذه الاية مستعمل في نفي المعلوم كما قاله
العز بن عبد السلام في مجاز القران وبينه المص في شرح الشذور وبحاصله
ان المخبر عنهم جاهدوا ولم يصبروا وانما يتعلق علم الله بجهادهم وصبرهم لعدم
وقوعه والعلم وان كان عام التعلق فانما يتعلق بالاشياء علي ما هي عليه وانما
تعلق بجهلهم وعدم صبرهم **قوله** وما كان لنفعلا الخ قال الدنوشري هذا
يشمله قوله او نعل فليتامل وقوله كان بحرف يتعين ان تكون فيه كان تامة
اذ لو كانت ناقصة لوجب حذفها كما لا يخفي اي لانه اذا وقع الجار والمجرور صلة
او صفة وجب تعلقه بمحذوف وجوبا اذ ما يجوز ان يكون موصولا وموصوفا
ثم ظهر ان شرط الوصل بالجار والمجرور والظرف كونهما تامين وهنا الجار والمجرور
اعني قوله بحرف ليسا من قبيل التام فلذا ذكر المتعلق **قوله** يا ليتني كنت معهم
قال الدنوشري يمكن التمني ايضا بالا نحو الا رسول منا فيخبرنا وبلو كقوله لو يعان
نتشبه او شبهه ابن مالك وقال الجواب تمني انشائي تقديره وددنا لو نعان
الخ وما ذكره المص والشارح من ان التمني والترجي من قسم الطلب فيه نظر فقد ذكر
التفتازاني في المطول ان الترجي لا طلب فيه وانما هو ارتقاب امر لا وثوق بحصوله
انتهي واختلفوا في التمني فمنهم من قال انه لحالة نفسانية يلزمها الطلب ذكر
جميع ذلك شيخ الاسلام احمد بن قاسم العبادي في حاشية جمع الجوامع وشرحه
للمحلي **قوله** في قراءة حمزة وحفص قال الدنوشري قد قرا بالنصب في نكن وحتي
نكون بعده معا وافقهما ابن عامر في نصب نكون فقط والباقون قروا بالرفع فيهما
قوله وشرط النهي الخ ينظر هل ذلك خارج بقوله او لا محضين **قوله** يا ناق سيري
الخ قال الدنوشري في هذا البيت رد علي العلا ابن سبابه حيث نصب فنستريحا
لانه جواب بالفا وهو محجوج به قال العيني في شرح الشواهد قلت له ان يقول
هذا ضرورة انتهي وفيه نظر **قوله** وهو بعد الصوت الي اخره قال الدنوشري
قال العيني وهو بعد ذهاب الصوت فزاد لفظ ذهاب قبل الصوت

والشارح حذفه فليتامل انتهي واقول انما حذفه الشارح لظهوره اذ معني بعد الموت
بعد ذهابه وليس هذا مما يحتاج لتامل **قوله** بعض الروح قال الدنوشري
قال الشيخ زكريا في حاشية شرح ابن المص واختلف في الروح من تكلم بها فقال
جمهور المتكلمين انها جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الما بالعود الاخضر
وقال كثير منهم انها عرض وهي الحياة التي صار البدن بوجودها حيا وقال
الفلاسفة وكثير من الصوفية انها جوهر مجرد قايم بنفسه غير متحيز متعلق
بالبدن للتدبير والتحريك غير داخل فيه ولا خارج عنه انتهي بحروفه واقول
ليت شعري اي داع الي نقل مثل هذا في هذا المقام وفي هذا الفن الذي مبناه
علي متعارف العرف **قوله** مستقبل قال الدنوشري مضاف اليه ومصدر قبله
مضاف لو والتقدير سبك مصدر من فعل مستقبل منه وينظر هل يصح ان يكون ما هو
مستقبل صفة لمصدر والظاهر الصحة **قوله** بمحضين الخ قال الدنوشري اي برفع
الفعل حينئذ وكان الاولي ان يقول بكونهما محضين مثلا او بتمحضهما ومثل ابن مالك
في شرح الكافية للنفي غير المحض باربعة امثلة وتبعه عليها ولده وهي ما انت الا تاتينا
فتحدثنا وما تزال تاتينا فتحدثنا وما قام فيا كل الا طعامه وقوله ما قام منا
قايم في ندينا فينطق الا بالتي هي اعرف وفي الاخيرين نظر فان النفي اذا انتقض
بالا بعد الفا جاز النصب نص عليه **س** وانشد عليه فينطق الا بالتي هي اعرف
قاله ابن الانباسي في شرح الالفية واحترز بكون الطلب محضا عن المصدر نحو
سقيا ورعيا وعن لفظ الخبر نحو رحم الله زيدا وغفر لك وعن نحو قوله تعالي
كن فيكون لان الطلب انما يكون من متكلم لمخاطبه وهو معدوم في الاول فالمراد
بالتكوين الايجاد قاله ابن الانباسي واحترز بقولهم فالجواب عما اذا كانت لمجرد
العطف نحو ما تاتينا فتحدثنا بمعني نفي الفعلين وعما اذا كان ما بعدها مستانفا
وانما ينصب اذا قصد بها معني الجزا والسببية **قوله** فتنبه بهذا ان الاستفهام
التقريري الخ قال الدنوشري وقع للزمخشري انه قال في قوله تعالي اعجزت

ان

ان اكون مثل هذا الغراب فاواري سواة اخي ان انتصاب اواري بان في جواب
الاستفهام قال في المغني وهو فاسد لان جواب الشي مسبب عنه والمواراة لا
تتسبب عن العجز قال الدماميني اقول قال التفتازاني يحتمل ان يكون الاستفهام
فيه للانكار الابطالي فيفيد النفي وهو سبب اي ان لم اعجز واريت وقيل هو من قبيل
اتعصي ربك فيعفو عنك بالنصب لينسحب الانكار التوبيخي علي الامرين ويشعر
بانه في العصيان وتوقع العفو مرتكب خلاف العقل حيث يجعل سبب العقوبة
سبب العفو ويكون التوبيخ علي هذا الجعل فكذا هنا نزل نفسه منزلة من جعل
العجز منزلة المواراة دلالة علي التعكيس المؤكد للعجز والقصور عما اهتدي اليه
غراب **قوله** فلان زال للنفي قال الدنوشري لو قال فلان تزال الخ لكان احسن
قوله ولو قوي الخ قال الدنوشري اي ويكون حينئذ المعني علي الوجه الرابع المار في
كلامه **قوله** فلا تعتذرون قال الدنوشري يرده قول ابن الانباسي ان الفعل
في الاية مبني علي اضمار مبتدا او التقدير فهم يعتذرون ووجه الرد انه ليس المعني
علي الاثبات ثم رايت الشيخ زكريا قال في حاشيته قوله قال الله تعالي ولا يوذن لهم فيعتذرون
اي فهم يعتذرون قال البيضاوي عطف يعتذرون علي يوذن ليدل علي نفي الاذن
والاعتذار عقيبه مطلقا ولو جعله جوابا لدل علي ان عدم اعتذارهم لعدم الاذن
واوهم ذلك ان لهم عذرا لكنه لم يوذن لهم فيه ومن ثم مثل به ابن هشام للعاطفة
وقصد الرد علي الشيخ في جعله مثالا للاستيناف لانه يقتضي ثبوت الاعتذار مع انتفا
الاذن كما في قولك ما تؤذينا فنهينك بالرفع **قوله** لينون كذا في كثير من النسخ باثبات
النون والصواب حذفها كما في بعض النسخ لان الفعل منصوب بان مضمرة بعد لام
التعليل **قوله** والسملق الخ قال الدنوشري وعبارة العيني والسملق
الارض لا تنبت شيا **تنبيه** الحق الكوفيون بالواو ثم في قوله صلي الله
عليه وسلم لا يبولن احدكم في الما الدايم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه
الرفع والنصب ورد بانه يصير المعني النهي عن الجمع بين البول والاغتسال

وليس الحكم خاصا به بل لو بال في الماء فقط كان داخلا تحت النهي ويجوز فيه الجزم
ايضا انتهي من شرح الانباسي وفيما رد به علي ابن مالك نظر لان الرفع يلزم عليه
ايضا ان المنهي عنه بول فيه يكون بعده اغتسال منه لا مطلقا فلا يكون مطلق
البول فيه داخلا تحت النهي وقد يقال فايدة قوله ثم يغتسل منه الاشارة
الي حكمة النهي عن البول فيه وفي حفظي ان حكمة النهي وعليه انه ماوي
للشياطين فقد يتاذون فيوذون من يبول فيحصل له الصرع فهو
نهي ارشاد انتهي وما اعترض به الانباسي علي ابن مالك ماخوذ من
كلام النووي في شرح مسلم وقد اجيب عنه فانظر حاشيتنا علي الالفية في باب
الجوازم للشرط ثلاثة اطلاقات حرف الشرط فعل الشرط عقد السببية
والمسببية والشارح اختار الاول فقدر حرف فالاضافة علي معني اللام
ويجوز ارادة الثالث فالاضافة بيانية واما الثاني فلا يتصور ارادته هنا
فتدبر **قوله** المحض قال الدنوشري التقييد به غير واضح لما سيجي من قوله
ولا خلاف في جواز الجمع بعدهما انتهي ووجه كلام الشارح حمل العلي العهد الذكري
وكون الغالب في النكرة اذا اعيدت معرفة ان تكون عينا **قوله** فان سقطت الفا ايلم
يوت بهما **قوله** معني الجزا يحتمل ان الاضافة بيانية اي معني هو الجزا والمراد بالجزا هو
المسببية عن الطلب ويحتمل ان الاضافة حقيقية وهي علي معني اللام والمراد بالجزا
فعل الجزا لان الجزا يطلق عليه كما يطلق علي المسببية وقول الش والمراد بقصد
الجزا يشير للاول ولو اراد الثاني لعبر بلفظ فعل كما قدر بعد لفظ حرف ولعل
غير الاسلوب اشارة بجواز كل **قوله** ولا نايب الشي الي اخره قال الدنوشري مردود
بان اما نايبة عن اسم الشرط وعن جملة الشرط وليست دالة علي ما دلا عليه
قطعا وحروف الندا ليست دالة علي الحدث والزمان اللذان هما مدلول الفعل التي
هي نايبة عنه ومنع قوله والطلب الخ انتهي ويمكن ان يجاب بان المراد نايب
الشي يودي معناه المقصود **قوله** ولان الارجح فيضربا زيدا الخ قال الزرقاني

هذا

١٦

هذا بالنسبة الي القول الثالث القايل بان الجزم بالطلب لنيابته مناب
الجازم كان النصب بضربا الخ وكون الارجح ان النصب بالفعل المحذوف مبني
علي راي المص قال في شرح القطر ولا يجوز في قولك ضربا زيدا ان يعتقد ان زيدا
معمول لضربا خلافا للقوم من النحويين لان المصدر هنا انما يحل الفعل وحده
بدون ان وما تقول اضرب زيدا وانما هو منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر
انتهي واعترض عليه في ذلك بان الشرط المذكور وهو ان يحل محله فعل مع ان او ما
انما هو في المصدر غير النايب عن الفعل اما هو فلا يشترط فيه ذلك وهو
الاصح قال في التسهيل فصل يجي بعد المصدر الكاين بدلا من الفعل معمول
عامله علي الاصح البدل لا المبدل منه وفاقا لس والاخفش انتهي قال ابن
عقيل في شرحه لهذا المحل هو ايضا قول الزجاجي والفارسي وذهب المبرد والسيرافي
وجماعة الي ان عامل ناصب المصدر المبدل من لفظه والصحيح الاول بدليل
المصدر اليه قال تعالي فضرب الرقاب انتهي والفرق بين المصدر النايب
عن الفعل وغير النايب عنه ان النايب عن الفعل لم يعمل بجهة المصدرية بل بجهة
نيابته عن الفعل ولذلك لم يصح حلول فعل مع ان او ما محله بخلاف غير النايب
فانه عمل بجهة المصدرية ولذلك اشترط فيه الشروط المذكورة **قوله** نحو
تعالوا اتل قال الدنوشري قال في المغني واما قول بعضهم في قل تعالوا اتل ما حرم
ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيئا ان الوقف قبل عليكم وان عليكم اغرا فحسن وبه
يتخلص من اشكال ظاهر يحوج للتاويل قال الدماميني الاشكال هو ان ما من
ما حرم موصولة وان لا تشركوا بدل او خبر مبتدا محذوف وكلاهما مشكل لان
المحرم الاشراك لا عدمه فيحوج ذلك الي التاويل بادعاء ان لا زايدة لا نافية
والمعني علي القول بالاغرا حسن سالم **قوله** خذ قال الدنوشري امر من اخذ
محذوف الفاء شذوذا ونظيره مر من امر وكل من اكل وقدرت الهمزة التي هي
الفاء مرخاصة مع واو العطف قال الله تعالى وامر اهلك بالصلوة وهذه

الافعال الثلاثة لا رابع لها قوله صفة لوليا قال الزرقاني استشكل جعله صفة
بناء على ان نبي الله يحيى مات قبل والده بان دعا النبي قد يتخلف وذلك لانه
بموته قبله لم يرثه ومعلوم ما يورث من الانبيا وراى هذا المستشكل ان
الجملة مستانفة لا صفة واجيب بان دعا الانبيا قد يتخلف وقد وقع لنبينا
محمد صلى الله عليه وسلم انه سال في ثلاثة امور فاستجيب له في اثنين وتأخرت
الاجابة في الثالث وقد اعترض القول بالاستينا فبان مفاد الجملة حينئذ الاخبار
واخبار الانبيا لا يتخلف قطعا واجيب بان هذا الاخبار باعتبار غلبة الظن لان
نبي الله زكريا لما كان مسنا غلب على ظنه انه متى وهب له ولد يرثه انتهى وذكر
الجلال السيوطي الاشكال الاول في شرح عقود الجمان في باب الانشا ونقل
جوابه المذكور عن الطيبي ثم قال واجاب الشيخ بها الدين بان المراد ارث
النبوة والعلم وقد حصل في حياته وقد ذكرنا في حاشية الفاكهي ما ينبغي الرجوع
اليه قوله وهو ان تضع الخ قال الدنوشري ينظر ما مرجع الضمير في قوله وهو ان
قوله عن عدم الدنو لا يخفى ان هذا انما يتسبب عن كونه لا نافية والمناسب
لكونها ناهية ان يقال لان الاكل لا يتسبب عن الانتهاء عن الدنو وبه يعلم ان هذا
المثال ونحوه يصح فيه كون لا نافية وناهية وان الامثلة لا يتعين احدها
ولهذا لم يستدل بها احد على مدعاه قوله ونزال قال الدنوشري مشكل في نزال
واخواته فانها مشتقة من النزول قوله وجشات بالجيم الخ قال الدنوشري هي
عبارة الشواهد وجشات بالجيم والشين المعجمة يقال جشات نفسي جشوا اذا
نهضت اليك وهو مهموز اللام وجاشت بالجيم والشين المعجمة ايضا من الجيش ه
يقال جاشت نفسي بمعنى غثت قوله ومذهب البصريين ان الترجي الى اخره
قال الدنوشري لم افهم الى الان وجه منع البصريين النصب بعد الترجي وما
الفرق بينه وبين التمني ثم رايت الشيخ زكريا في حاشية شرح بدر الدين ابن
مالك قال قوله اولتقدم ترج يقتضي ان الترجي ليس بطلب وليس كذلك بل هو

كالتمني

١٦١

كالتمني نعم كل منهما طلب باللازم لا بالوضع وعليه يقال فلم الحق
بالطلب الوضعي التمني دون الترجي وعلى مذهب الفراء الذي هو
اختيار الناظم لا اشكال انتهى وهو صريح فيما توقفت فيه قوله
لكثرة استعمالها الخ علل الدماميني في المنهل الصافي ذلك بقوله لبعده
الموجه عن الحصول وبهذا اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في
وقوعها قوله وفي الارتشاف وسماع الجزم الخ فيه نظر لانه لا يلزم من
سماع الجزم النصب بدليل ما مر من الجزم بعد اسم الفعل والخبر المثبت
اتفاقا والخلاف في النصب بعدهما فصل قوله لينبه بها على ان
المحذوف قال الدنوشري يوخذ منه ان ان اذا ظهرت بعدها تكون هي
الناصبة قوله علها قال الدنوشري منادى مرخم عيني قوله فاسول
معطوف قال الدنوشري فيه مسامحة انتهى ووجه المسامحة ان المعطوف
في الحقيقة المصدر المؤول من ان والفعل الذي هو اسول قوله او ارسالا
فيه دليل على ان المصدر المقدر من ان والفعل يكون نكرة وقوله في المغني
انهم حكموا للمصدر بلان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير في انه
لا ينعت معناه اذا قدر بمعرف لاقتضا المقام ذلك لا انه يجب كونه معرفة
كالضمير وقد حررنا ذلك سابقا قوله حي من تيم قال الدنوشري وفي بعض
النسخ من نمير قوله وتقر عيني قال الدنوشري فايدة يقال قرت عينه
تقر اذا كان دمعها باردا ولا يكون ذلك الا في الفرح وهو مشتق من القر
ويقال سخنت عينه اذا كان دمعها حارا ولا يكون الا في الترح وهو
مشتق من السخونة وجا سخن من باب ظرف ومن باب نصر قوله ابن
مدركة قال الدنوشري الذي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ان هذا
البيت لانس بن مدرك بغير ها وروي البيت على غير هذا الوجه هكذا
اني وقتلي سليكا بعد مقتله كالثور يضرب لما عافت البقر فعلى هذا

لا شاهد فيه **قوله** اعقله قال الدنوشري من عقلت البعير اعطيت دينه
قوله معطوف على تقلى قال الدنوشري فيه نظر ظاهر لان الصحيح ان
المعاطف وان كثرت معطوفة على الاول لكن قيد ذلك بعضهم بغير نحو
ثم انتهى يعني فالمعطوف عليه بنا على ان الصحيح مطلق هو اليا من الى
والبعض المقيد هو الكمال بن الهمام كما اسلفه الدنوشري في باب العطف
قوله وتقلى ليس في تاويل الفعل اشتراط صحة حلول ان والفعل محل
المصدر في عمله كما هنا لان تقلى عمل في سليكا لا يقتضي تاويله بالفعل
فاندفع ان التمثيل بهذا البيت هنا مناف لما قالوه في باب اعمال المصدر
قوله فاذا عاف الما ابي لكدرته او لقلة العطش والعرب تزعم ان الجن هي
التي تصد الثيران حتى تمسك البقر عن الشرب فتهلك **قوله** ثور الطحلب
قال ابو العلا سماه بالثور وذكره مع البقر ليلغز به على السامع وانما ذكر هذا
المثل على وجه الانكار ووضع الشي في غير موضعه فالثور لا ذنب له اذا
عافت البقر وانما فعل ذلك بعض الرعاة فوصفوا ظلمه وضربوا به المثل هو
فصل **قوله** نهيا الخ قال الدنوشري ينبغي ان يضم الى النهي والدعا الالتماس
وكذا تعالى فيما ياتي في لام الامر **قوله** وهو شدة بياض العين الخ او شدة بياضها
وسوادها واستدارة حدقتها او اسوداد العين كلها مثل الظبا ولا يكون في بني
ادم بل يستعار لها كذا في القاموس قال الدماميني والمراد في البيت الاخير هو
في وصف بقر الوحش وانما هي مسودة كل العين الا ان يكون اراد الانسان بطريق
الاستعارة انتهى وعلى هذا فكان ينبغي للشارح ذكر المعنى الاخير **قوله** والالتماس
من المساوي قال الزرقاني قال في المغني ان لا يكون للالتماس كقولك لنظيرك غير
مستعل عليه لا تفعل كذا قال الدماميني ان احتاج الى قوله غير مستعل مع انه
تقدم فرض ان المخاطب نظير المتكلم لان الاستعلا لا يلزم العلو فيجوز ان يتحقق من
النظير بل من الادنى ايضا انتهى ومقتضى هذا ان الطلب من المستعلي نهي لا التماس

فلا

١٦٢

فلا تكفي المساواة في نفس الامر في كونه التماسا **قوله** الواسع البطن قال
الزرقاني ظاهره ان المراد الواسع الحقيقي وهو ظاهر قول العيني العظيم
البطن وفي كلام الشارح نظر لان الدماميني اعترض على المغني بانه لم يفسر
في القاموس والصحاح الا بالاكول فكيف يجمع الشارح بين الامرين لكن
قال شيوخنا يمكن ان يقال لا مخالفة لانه ليس المراد بالعظم كبر الجرم الذي
يشبه الحبلى بل المراد العظم المعنوي وهو الكون اكولا وكان الشارح فهم ان ما لكلهما
واحد فجمع بينهما **قوله** تليل قال الدنوشري ينظر ما الفرق بين القليل
والنادر الذي عبر به في لا فيما مر والظاهر ان القليل يقع في القران بخلاف
النادر **قوله** واقل منه جزمها الخ قال الدنوشري جعل هذا في المغني ضعيفا
واقتصر على قول الشاعر لتقم انت الخ ورايت فيه ملتقض بالفاء لا بكي قبل اللام
قال الدنوشري اقتصر على التمثيل بالبيت ليروج له دعوى الضعف ولا
يستنكر وقد ذكر هو في حرف اللام انه قرا جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي
الحديث لتاخذوا مصافكم **قوله** فلتقض حوائج المسلمينا وفي هذا تصريح
بجمع حاجة على حوائج قال المصنف في التذكرة مسيلة في درة الغواص ان لفظة
الحوائج مما يغلط الناس في استعمالها ومن ملحه ان الحريري لم يحفظ تصحيح
هذه اللفظة شاهدا بل انشد لبديع الزمان

فسيان بيت العنكبوت وموسق * رفيع اذا لم يقض فيه الحوائج

ولم يسمع قوله صلى الله عليه وسلم استعينوا على الحوائج بالكتمان وقوله ان لله عبادا خلقهم
لحوائج الناس وقوله اطلبوا الحوائج عند حسان الوجوه الى ان قال قال ابن السكيت في كتاب
الالفاظ ان حاجة تجمع على حاجات وحاج وحوج وحوائج وذهب قوم الى ان
حوائج يجوز ان يكون جمع حوجا كصحاري ثم قدمت اليا على الجيم ودليل
حوجا قوله من كان في نفسه حوجا يطلبها عندي فاني له رهن باصحار
وغلط الاصمعي في هذه اللفظة فجعلها مولدة لخروجها عن القياس لان

نحو حاره وغاره لا يجمع علي فواعل علي ان الرقاشي والسجستاني حكيا عن
عبد الرحمن عن الاصمعي انه رجع عن هذا القول وكان الحريري لم يمر به الا
القول الاول **قوله** في قراءة لعثمان قال الدماميني ممن قرا في تلك الاية بالنا
الفوقية يعقوب وليست قراته شاذة اذ الصحيح في الشاذ انه ما وراء
القراات العشر وقرا يعقوب من العشر فينظر لاي شي اقتصر الشارح في عزو
هذه القراة علي من ذكره ولم يذكر يعقوب كما فعل الدماميني **قوله** في الحال
لو قال بدل في الحال كان اظهر **قوله** لان الشرط الخ هذا احسن من قول الرضي
وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله انتهى ٥
واراد بشبه الحرفي اسما الشرط لكن تقول من يكرمني اهنه ولا تقول فيما قال
الدماميني هذا تصريح من الرضي بان حرف الشرط هو العامل الجزم في
المضارع المقترن بحرف النفي وليس كذلك قال السمين في اعراب فان لم
تفعلوا ان الشرطية داخلة علي جملة لم تفعلوا وتفعلوا مجزوم بلم **قوله**
انما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين قال الزرقاني اي وبقي كونه شيا مذكورا
مستمرا في جميع ذلك الحين ووجوده انما هو بعد ذلك الحين وقوله
لا مطلقا اي ليس ذلك النفي باعتبار ما ذكر من ذلك الحين وما بعده حتي ياتي
الانقطاع والكون بعد ذلك كما فهمه ابن مالك وهذا البحث غير ظاهر وذلك
لان الاستمرار والانقطاع بالنسبة الي زمن التكلم كما قاله الدماميني والشارح
الا ان هذا الانقطاع والكون بعد ذلك حاصل قبل اخبار الله تعالي بذلك **قوله** وتقول
لما الخ اورد الدماميني ان لم لنفي فعل وهو مما يجوز حذفه للدليل **قوله** وتوقع
المستحيل محال فيه نظر لان المحال وقوع المستحيل لا توقعه الا ترى انه قد يتمني
قوله فيجزم بان كقوله اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الي ان ياتنا
الصيد نحطب وقوله وينصب بلم كقراة بعضهم الم نشرح وانما جعل التعارض
بين ان ولم لا بين لم ولن لان لن قد تجزم كقوله لن يخب الان من رجاك

ومن حرك دون بابك الحلقه لانه نقل في قاعدة التعارض من المغني ان
بعضهم ذكر ان لم اعطيت حكم لن واستشهد بذلك القراة وقال وفيه نظر
اذ لا تحمل لن هنا وانما يصح او يحسن حمل الشي علي ما يحل محله انتهي اي ولن
لا تحل هنا لان المنفي بها المستقبل وبلم الماضي لكن يرد ان لم لا تحل محل
ان فيما استشهد به علي جزمها ولذا اجاب في بحث ان لغة لبعضهم ولم
يذكر انه من التعارض **قوله** خلافا لابي موسي الي اخره قال الزرقاني
قال الدماميني وذهب قوم الي انها تدخل علي لفظ الماضي فتصرفه
الي لفظ المضارع ومعني المضي باق فيه ونسبه بعضهم الي **س** وجمهوره
بان المحافظة علي المعني اولي من المحافظة علي اللفظ قال في الجني الداني
والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو والقول الثاني
لا نظير له **قوله** كالمضارع الخ قال الدنوشري مسلم في ذلك الماضي الداخل عليه
اداة الشرط فانه يغير معناه ولم يغير ذاته بل هو باق علي كونه ماضيا
قوله حيثما تستقم الخ ظاهره ان حيثما في البيت للمكان وفيه نظر فقد قال
المصنف في المغني بعد ان ذكر ان حيث للمكان اتفاقا وانها قد ترد للزمان وانه
اذا اتصلت بها ما الكافة ضمنت معني الشرط وجزمت الفعلين واستشهد
بالبيت ما نصه وهذا البيت دليل علي مجيها للزمان **قوله** فلا تحمل قال الدنوشري
ادخل الفا في خبر المبتدا وليس محلها **قوله** فقلت تحمل خطاب للبختي وقوله
انها اي الفوبة مطبقة اي مملوة بالطعام **فصل قوله** وكل جواب الخ
ضابط ذلك ان لا يصح ايلا الجواب اداة الشرط وجمع ذلك ابن الهمام بقوله
تعلم جواب الشرط حتم قرانه ** بفا اذا ما فعله طلبا اتي
كذا جامدا او قسما كان او بقد ** ورب وسين او بسوف ادريا فتي
كذا اسمية او كان منفيا ما وان ** ولن من يحد عنها فقد عتي
قال الدنوشري ولو قال بدل الشطر الثاني من البيت الاول قوله بفا اذا

ماكان ذا طلب اني كان اشمل اذ لا فرق بين الطلب بالفعل وغيره كما صرح

به الشارح وزاد عليه بقوله كذا

كذا ان يكن مجموع شرط مع الجزا وفي سورة الانعام قد جا مثبتا

وكالفا اذا في اسمية واداتهم يكون اذا وان تكن مثبتا

وبين اذا والفا تجمع يا اخي ومنع اجتماع قبل فاسمعه منعتا

وقوله وفي سورة الانعام الخ هو قوله تعالى وان كان كبر عليك الى اخر الاية **قوله** وقد اجتمعا الى اخره قال الدنوشري قد يقال عليه لا نسلم ان جملة في ذا الذي ينصركم من بعده غير طلبية اذ الاستفهام فيها ليس على حقيقته لان المعنى فلا احد ينصركم من بعده فهو بمعنى النفي وقد يقال انها طلبية لفظا وفيه نظر **قوله** او ان قال الدنوشري قال بعضهم يستثنى من ذلك الاجوبة اذا المقترن بها فانه يجوز عدم اقترانه بالفا كما قال سبحانه وتعالى واذا راك الذين كفروا ان يتخذونك الا هزوا انتهى تامل **قوله** والجملة الطلبية قال الدنوشري عطفها على الجملة الاسمية من عطف ما بينه وبين المعطوف عموم وخصوص وجهي فانهما يجتمعان في نحو قوله تعالى وان يخذلكم الى اخره وتنفرد الاسمية في نحو وان يمسسك الى اخره وتنفرد الطلبية في نحو قل ان كنتم تحبون الله **قوله** والثالث ثلاثة انواع الخ قال الدنوشري فيه جعل قد والسين وسوف اثباتا ومعناها انها ادوات اثبات وهو ممنوع اذ قد يقال ما قد قام زيد وما سوف يقوم وما سيقوم فليتامل ثم تاملته فوجدت الصواب ما قاله الش ومعناه ان قد والسين وسوف حروف اثبات لا يكون الفعل بعدها الا مثبتا **قوله** والجواب جملة اسمية قال الدنوشري مثال الطلبية التي لا تدخل عليها اذا الفجائية ان عصى زيد اذا ويل له وانما يقال فويل له ولا يقال ايضا ان تقم اذا ما عمرو قائم وانما يقال فعمرو قائم **قوله** وقد يجمع بين الفا واذا الخ رايت بخط الصهال الزمخشري في تفسيره حتى اذا فتحت ياجوج وماجوج الاية واقترب عطف على فتحت

وجوابه

وجواب الشرط فاذا هي واذا الاولى في موضع نصب بالمعنى الذي دل عليه فاذا هي شاخصة وفيه نظر لانه كيف تكون الفا الجوابية واذا الفجائية مجتمعين على محل واحد للجوابية ويمكن توجيهه على ان يكون اراد ان جواب اذا ساقط من التقدير والتقدير اذا فتحت واقترب ذهلت ابصارهم يدل على ذلك قوله ان ناصبه اذا ما دل عليه فاذا هي شاخصة وعلى هذا فكون يجوز في قوله انما اذا هي جواب الشرط وانما حقيقته انه دليل الجواب فهذه كما عد جواب القسم المتاخر عن الشرط جوابا للشرط لاجل ما ذكرنا وقرب منه تسمية نايب الفاعل فاعلا وانما لم يصح ان تجعل شاخصة هي العامل لان ما بعد الفا لا يعمل فيما قبلها الا في باب اما وما بعد اذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها مطلقا

فصل قوله وهو قليل في النثر وانه ضعيف والرفع جايز والجزم قوي وقد يحتمل الموضع الجزم والرفع نحو فان يشا الله يختم على قلبك ويمح الله الباطل ويدل على الرفع استيناف الظاهر وهو اسم الله معه مع تقدم ذكره وعدم التصريح به في ويحق وهو عند بلد معرض لتغيير النوى ما رجحه كما رجح النصب في ويعلم الذين لانه وجد سبب اخر وهو فتح اللام قبل الميم ولذا قرا به الكوفيون وابو عمرو وابن كثير ولم يقرا احد من السبعة النصب في فيغفر **قوله** ورفعه على الاستيناف معنى الاستيناف الغا على مبتدا محذوف وذلك لا ينافي كون الواو عاطفة لجملة اسمية على فعلية لكن صرح في المغني بان الواو الاستينافية ليست عاطفة **قوله** وامتنع الرفع قال الدنوشري كان شيخنا الامام ابن قاسم يقول ما المانع من الرفع وتكون الجملة معترضة وفي كلامهم اشارة اليه فانهم انما منعوا الرفع على الاستيناف لا الاعتراض انتهى اقول يؤيده ان ابن خروف اجاز الرفع مع الواو خاصة على الحال ويوافقه ما مر في باب الحال من جواز وقوع المضارع المثبت حالا مع الواو على اضمار المبتدا **قوله** والنصب في مسلك التوسط الى اخره قال

الدنوشري تعليله بما ذكر من قوله لان العطف الخ غير ظاهر لانه بعينه يجري
فيما بعد الجواب اي لان العطف الخ فليتامل **قوله** ونقل عن الكوفيين انهم
اجروا الخ قال الاشموني وزاد بعضهم او قال الشهاب القاسمي لم يذكروا زيادة
او الا فيما بين الشرط والجزا دون ما بعد الجزا واطلاق عبارة السيوطي تقتضي
عدم الفرق فليحرر رايي وذكر في مسيلتي ما بعد الجزا وذكر انه يمتنع النصب
ولعل وجه امتناعه ان وجهه في مسيلتي الواو والفا شبه الواقع بعد الجزا
الواقع بعد الاستفهام والنصب بعد الاستفهام مخصوص بالواقع بعد
الواو والفا وبذلك يعلم وجه اقتصار البصريين في مسيلة الواقع بين الشرط
والجزا عليهما لان وجه النصب فيها ان فعل الشرط قريب من الاستفهام
قوله وقد قري بالرفع قال الدنوشري ربما يشكل علي قوله فيما مضي اذ
لا يصلح الخ وان كان ذلك في الواو والفا وهذا في ثم وقوله وهذه القراآت الخ قد
يقال الذي لم يثبت به البصريون حكما قراءة النصب بعد ثم في هذه الاية التي
اقتصر الشارح عليها وهي قراءة واخذه لا قرات ثم رايت في نسخة عليها خط
المولف القراءة بالافراد **فصل** **قوله** ان كانتا لاداة الخ قال الحفيد لابد
ايضا من العطف كما في البيت **قوله** والثاني نحو وان امراة خافت من بعلها
فيه ان الكلام كما قال الدماميني في الحذف بلا تفسير وقال انه مقصود القوم **قوله**
وما علم من جواب لم يقيد بكونه جوابا لان كما قيد الشرط لعدم تقييد حذف الجواب
بذلك بل ولا يكون جوابا للشرط المذكور في هذا الباب بل يشمل نحو ولولا فضل الله عليكم
ورحمته وكلام المص يوهم مساواة حذف الجواب لحذف الشرط وحذف الجواب اكثر كما
اقتضاه صنيع النظم لان الحذف من الاواخر اكثر ولان الشرط سبب والجواب مسبب
ودلالة السبب علي المسبب اقوي لان الشي الواحد قد تعدد اسبابه **قوله** ويجوز
حذف الشرط والجزا معا فيه دفع لما يتوهم من كلام المصنف من انه انما يحذف
احدهما فقط وهذا انما يظهر ان لم يختص حذفهما بالضرورة وقال المص في

الحواشي

الحواشي انه خاص بالضرورة الا مع ان يقال لا اتي الامير لانه جائز فتقول
اتيته وان والاداة في البيت الذي ذكره الش ايضا وسكت عن حذف الاداة هو
وحدها لانه لا يجوز الا ان عند بعضهم وتفصيل المقام يطلب من حواشينا
علي الالفية **قوله** ولالتزام العرب الخ قال الدنوشري تدبر ما فيه وقوع المضارع
بعد الاداة في قوله فلم ارقه ان ينج منها **قوله** فانه ينافي جعله جوابا فيه نظر
لانه يجوز رفع الجواب اذا كان الشرط ماضيا ويجاب بان المنافي لجعله جوابا
لزوم رفعه كما سلفه انفا **قوله** واجابوا عن الاول الي اخره قال الدنوشري
لم يتعرض لرد الدليل الاول وهو قوله لان اداة الشرط الخ ولرد الثاني وهو
قوله ولالتزام العرب الخ ويوخذ من قوله ولا عمل مع التقديم ان المتقدم
عندهم جواب اصطلاحا لكن لا عمل للاداة فيه ويصرح بذلك قوله لضعف
الحرف ان يعمل موخرا وقوله وعن الثاني الخ لا يصلح الرد به علي البصريين
فان الزمخشري لا ينهض قوله حجة عليهم علي انه يحتمل ان يقدر المبتدا بعد الفا
الداخلة علي لم والي ما قلناه يشير قول الش وجميع ذلك ضعيف **قوله** والذي
يدل الخ قد يمنع ما قاله اذ الكلام باخره **قوله** استغني بجواب المتقدم الي اخره
مما يظهر ما في قول ابن عطية في تفسير سورة الحشر وجاءت الافعال كلها
غير مجزومة في لا يخرجون ولا ينصرون لانها راجعة الي حكم القسم لا علي حكم
الشرط وفيه نظر انتهي من الاشكال وانه لا نظر فيه لان مجيها غير مجزومة علي
الاصل من انه اذا تقدم علي الشرط فالجواب له وسقط قول ابن ابي الاصبع في برهان
في اعجاز القران في باب التوهم ان الاية من اقسامه لان ظاهرها يوهم الخروج
عن قواعد العربية لعطف ما ليس بمجزوم علي المجزوم والنكتة في ذلك تبشير
المومنين بان هذا العدو لا ينصر ابدا اما قاتل المسلمين ليكمل سرورهم بخذلان
عدوهم في الحال والاستقبال ولو عطفه علي المجزوم لما افاد الا انه لا ينصر زمن
المقاتلة ووقت التولية وذكر ان النحاة قالوا انه من عطف الجملة علي الجملة

والتقدير ثم هم لا ينصرون وانه يرد عليهم انه ما الداعي للعدول عن قاعدة
النحو الي ما يحتاج التاويل واقول هذا عجيب وان كلا من عطف المفردات والجمل
من قاعدة النحو ويكون النكتة عن العدول عن عطف المفردات ما قاله ويلزم
علي كلامه ان يكون نظم الاية خارجا عن قاعدة النحو بناء علي زعمه انه عطف علي
المجزوم من عطف المفردات لاجل تلك النكتة وهذا مما لا يجوز القول به
فتدبر **قوله** لئن كان ما حدثه الي اخره قال الدنوشري قال الدماميني
اقول هذا الشاعر يتنصل للمخاطب ويتعذر اليه من ذنب حكي عنه
موكدا ذلك بنذر هذا الصوم الشاق معلقا علي صدق الحديث الذي قيل عنه
والقيظ بالقاف والظا المعجمة حارة الصيف كذا في الصحاح وقال في القاموس
القيظ صميم الصيف من طلوع الثريا الي طلوع سهيل قلت حاصلهما
ان القيظ شدة حر الصيف وبادياحال من فاعل اصم ثم قال وقال الفرا
هذان البيتان لامراة من عقيل والسرج قيل معربه من سوك بالفارسية والفروة
ما يلبس وجلدة الراس والفروة قطعة ثياب مجتمعة بابسة والخاتم لغة
في الخاتم انتهي وينظر ما معني قولها اركب حمارا الخ فان ظاهره يقتضي انه
السرج والفروة فما معني البينة فليتامل **قوله** واذا دخل الاستفهام قال
الدنوشري ينظر هل مثل الاستفهام في ذلك غيره من انواع الطلب **س** نعم
يونس الخ رده رحمه الله بقوله تعالى افائن مت فهم الخالدون لان دخول
الفاعلي الجواب دليل علي انه جواب للشرط **فصل قوله** ذكر وقوعها
بعد ود الخ قال الدنوشري قال الدماميني وقع في عبارة ابن ام قاسم في شرح التسهيل
عند قوله لو التالية غالبا فهم تمن ذا ان مثل احب واختار وتمني وود ويود والسماع
ثابت بعد هذين وعده لحب واختار من امثلة ما فيهم تمنيا منتقد اذ لا ترادف
بينهما وبين تمن ولا تلازم في المعني لان الانسان قد يحب الشي ولا يتمني حصوله
اما لانه حاصل له او لعارض له في طلبه **قوله** ما كان ضرك الخ قال الدنوشري

قبل

قبل احمد ولانت نجل نجيبة في قومها والفحل فحل معرق قال الدماميني استدل
بهذا اي بقوله صلي الله عليه وسلم لو سمعته قبل قتله ما قتلته وبعفوت
عنه بعض الاصوليين علي جواز الحكم الي المجتهد فيقال له احكم بما شئت
فهو صواب وعلي وقوع ذلك فان قوله عليه الصلاة والسلام قبل
ما قتلته يدل علي ان القتل وعدمه مفوضان اليه وللا نعون من الوقوع
يجيبون بانه يجوز ان يكون عليه الصلاة والسلام خير فيهما معا فقيل له لك ان تقتله
وان لا تامر ونحو ذلك يجوز ان وحيا ترك بانه لو شفع نسم ما قتل ونحوه
والنجيبة الكريمة الحسنة والفحل الذكر من كل حيوان كذا في القاموس والمعرق
اسم فاعل من اعرق الرجل صار عريقا وهو الذي له عرق في الكرم ومعني لو
مننت لو انعمت واحسنت ثم قال الدماميني ولو مننت يحتمل ان يكون اسم كان
وضرك خبرها اي ما كان منك ضرك علي ما هو الاصح من جواز تقديم الخبر
الفعلي علي الاسم في هذا الباب ويحتمل ان يكون فاعلا بضرك والجملة خبر كان
واسمها ضمير الشان انتهي لكن قال العيني ان ما استفهامية فيشكل اعراب
الدماميني فليتامل وقال ايضا ظاهر قول الش اي ما كان ضرك منك ان لو
وصلتها فاعل ضر والظاهر انها وصلتها مفعول ضر علي اسقاط الخافض
وكان يحتمل ان تكون زائدة وان لا تكون فعلي الاول تكون جملة ضرك خبرا
عن ما الاستفهامية وعلي الثاني تكون خبر كان والتقدير ما ضرك في المن
او ما كان ضارا لك فيه ولو جعلت ان شرطية وما تقدم دليل الجواب كان
حسنا **قوله** فلما سمع النبي صلي الله عليه وسلم هذا البيت الي اخره هذا
ذكره ابن هشام في السيرة علي وجه التمريض وعبارته فيقال والله اعلم ان رسول
الله صلي الله عليه وسلم لما بلغه الابيات قال لو بلغني هذا قبل قتله لمننت
عليه وكثيرا ما يسال عن وجه انشاد ابي تمام الطائي بعد ذكره هذه القطعة في
الحماسة قول النابغة فتي كان فيه ما يسر صديقه علي ان فيه

مابسوا الاعاديا فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما ابقي علي المال باقيا
واجاب ابن المنير في كتابه المقتفي بان ابا تمام اراد ان ينفي عن مقام النبوة ما لا
يجوز نسبته من القسوة علي التصرفين ان الاساءة الي اهله ومن مكارم الاخلاق
ولاسيما العدو في الدين ومن لم يبيعه وهو لم يبرصه بقية قوله ولا خفا ما في
ذلك من التكلف قال الزرقاني الباستوية والخبر محذوف اي وعدم خفا
ما في ذلك حاصل وعدم تنوين اسم لا مع علمه قليل قوله ويشهد الي اخره
قال الدنوشري في حفظي ان هذه القراة يجوز تخريجها علي ان تدهنوا
منصوب بان مضمرة جوازا وان والفعل معطوف علي لو وصلتها علي حد
لولا توقع معتر الي التقدير ودوا ادهانك فادهانهم ثم رايت الدماميني
قال بعد قول المغني ويشهد الخ اقول الذي يظهر ان ان تدهنوا منصوب
بان مضمرة جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف علي المجموع من لو وصلتها
فهو من باب عطف مصدر اخر هذا هو الذي ينبغي ان يقال فانه تخريج
ماش علي القواعد بخلاف تخريج المص **قوله** لما كان معناه ان تدهن قال الزرقاني
الذي عند الشمني ان عطف المعني هو عطف التوهم فقالوا يوهم ان تدهنوا
وفي كلام المغني ما يشهد لذلك ونازع في ذلك بعض شيوخنا بان عطف
المعني يلاحظ فيه المعني بخلاف عطف التوهم فانه يراعي فيه توهم وجود ما
للكان يغلب وقوعها في ذلك الموضع **قوله** نترادف ان الشرطية قال الزرقاني
هذا يدل علي انها دالة علي المستقبل فقط لا الماضي ولا الحال ويدل علي انها
لا دلالة لها علي الامتناع وهو كذلك انظر المرادي **قوله** الا انها لا تجزم علي
الافصح قال الزرقاني فيه دلالة علي انها تجزم بها علي غير الافصح قال الرضي
ولكون لو بمعني الماضي وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المضارع
والماضي مبني قال لو يشا طار بها ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل
وزعم بعضهم ان جزمها مطرد علي بعض اللغات انتهي واقول

بسط

بسط الكلام علي ذلك في المغني فراجعه **قوله** ومن دون رمسينا قال الزرقاني
هذه الجملة الاسمية حال من فاعل تلتقي وقوله وان كنت رمة حال من صدي
صوتي وجواب ان محذوف ويهش خبر ظل قال الدماميني والظاهر
ان قول الشاعر لصوت صدي ليلي مقلوب من قوله لصوت صوت ليلي يدل عليه
قوله اولا ولو تلتقي اصداؤنا وقوله ثانيا لظل صدي صوتي انتهي وقوله وجواب
ان محذوف اي بنا علي ان لا عمل لها وهي الوصلية جواب وفيه خلاف بيناه في
الحواشي **قوله** وهو الذي يحييك بمثل صوتك ما احسن قول بعضهم لا تغنه
ماحيينا الا نخبر ليكون الجميل ردا الينا قد رايناه الصدا وذا الاجماد كل شيء
تقول رجليك واطلق الجماد علي الصلب تجوزا وبنا علي ان التقابل بينه وبين
الحيوان تقابل السلب والايجاب لا العدم والملكة **قوله** والطرب الخ قال
الزرقاني اي وهو المراد بالطرب هنا والا فالطرب كما قال الدماميني خفة تكون لسرور
او حزن والمراد هنا الاول **قوله** اي ان شارفوا قال الزرقاني قال في الكشاف
وذلك عند احتضارهم انتهي وسياتي نصه فان قيل الخوف علي الذرية حاصل دايما
فلم قيد بحالة المشارفة فالجواب ان الخوف في هذه الحالة اشد من الخوف
في غيرها فلذا امروا ان يخافوا الخوف فهم علي ذريتهم في هذه الحالة **قوله**
لان الخطاب للاوصيا قال الزرقاني التاويل المذكور لا يتقيد بكون الخطاب
للاوصيا بل هو جار ولو قلنا انه للورثة او للجالسين عند المريض ايضا لما
يدل علي ذلك كلام الشارح وحينئذ فذكر الاوصيا ليس للاحتراز بل هو اقتصار
علي احد المعاني وقد اشار صاحب الكشاف الي انه لا بد من حمل تركوا علي المشارفة لا لما
ذكره المص بل ليصح وقوع خافوا جزاء وذلك لكون الخوف منتفيا بعد الموت
فلا ياتي خوف بعد الترك واما المص فحمل الباعث علي ذكره تصحيح الخطاب
للاوصيا بعد الموت قال الدماميني والاول الظاهر فتامله انتهي وقوله لان الخطاب
لا خطاب هنا فكيف عبر بالخطاب فالجواب ان المراد بالخطاب هنا الامر والمراد الغايب

بمثابة المخاطب قال في الكشاف فان قلت ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صلة
للذين قلت معناه وليخش الذين صفتهم وحالهم انهم لو شارفوا ان يتركوا
خلفهم ذرية وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب
كافلهم وكاسبهم انتهى قال التفتازاني في معنى السؤال والجواب ما نصه
يعني ان الصلة يجب ان تكون قضية معلومة للمخاطب ثابتة للموصول
كالصفة للموصوف فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة فاجاب بان كون
حال الاوصيا او الجالسين او الذرية وصفتهم هذه الشرطية قضية معلومة
قوله وبهذا الاخير قوله الخ قال الزرقاني انما امتنع المثال المذكور لدخول الفاء في
الجواب وقال الدماميني ليس امتناع هذا التركيب ماضيا باستقبالها كونها للتعليق
في المستقبل اذ رب حرف يكون بمعنى اخر ولا يساويه في جميع احكامه **قوله** بايات
وشاهد وشاهدا اما الايات فمنها قوله تعالى وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين
واما المثال فقوله اعطوا السائل ولو جاء على فرس واما الشاهد فقوله اذام
جار بو اشد وامازرهم دون النسا ولو باتت باطهار **قوله** لا يلفك الراجوك
الخ قال الزرقاني استقاط الياء من يلفك يدل على انه ليس خبرا فان قيل يحتمل ان يكون
خبرا والياء محذوفة للضرورة قيل الاصل عدم الضرورة وحينئذ فهو نهي
واستشكل كونه نهيا بان المنهي هو الفاعل والفاعل هو الراجي وهو ليس منهيا
والدعائل النهي **قوله** والحق قول الزجاج الخ التحقيق ان الماضي يتقدم بحسب
الوجود لان ذات الزمن الماضي الذي تحقق وانقضى متقدمة على ذات الزمن
الذي لم يوجد والذي هو موجود واما بحسب الاتصاف بالمضي والاستقبال
فالامر بالعكس لانه قبل وجوده متصف بالاستقبال وعند وجوده بالحال
وبعد انقضائه بالمضي قاله اللقاني في حواشي التصريف **قوله** وكيفية افادتها
اي على الافادة اختلفت في كيفية افادتها له **قوله** من التلازم العقلي **قوله**
قال الزرقاني اي لا الشرعي لان النهار في الشرع من طلوع الفجر لا من طلوع الشمس

قوله

قوله ثم تارة يكون ثبوته بالاولى في جمع الجوامع ثم ينتفي التالي ان ناسب ولم يخلف
المقدم غيره نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لا ان خلفه كقولك لو كان
انسانا لكان حيوانا ويثبت ان لم ينافي وناسب بالاولى كلو لم يخف لم يعص او
المساواة كلو لم تكن ربيبة لما حلت للرضاع ~~او هذا المثال انقلب سهوا~~
الادون كقولك لو انتفت اخوة النسب لما حلت للرضاع وهذا المثال انقلب
سهوا وصوابه ليكون للادون لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت للنسب انتهى
وعلى هذا فالمراد ان ثبوت الجزا على تقدير امتناع الشرط تارة يكون بسبب اولى
وتارة يكون بمساو وتارة بادون ولو جعل مراد الشارح ان ثبوت الجواب على تقدير
امتناع الشرط اولى اشكل جعل ثبوت الجزا في المثال الاولى وقوله بعد فاثبات
الضوء مع طلوع الشمس اولى واشكل ما قرر به الاثر لانه يخالف لغرض الكلام
وايضا هذا التقدير يجري فيما ذكر انه يكون بالمساوي وبالادون لانه يقال
ان ثبوت الجواب على تقدير ثبوت الشرط اولى لتعدد جهة المنع من الحل
وتفريقه بين المثال الاول والاخرين تحكم وايضا على كلامه لا يكون ثبوت
الجواب في المثال الاخير ادون بل بالاولى لان التحريم بالنسب اقوى وانما يظهر
عكس الترتيب **قوله** لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة قال
الزرقاني فيه نظر لان الكلام هنا مبني على القول الثالث وهو انه لا دلالة لها على
امتناع الجواب ولا ثبوته فكيف اثبت لها هنا الدلالة على انتفائه وهذا
تناقض والجواب عن ذلك ان اثبات الدلالة هنا مبني على القول بدلالتها على
هذا القول انتهى وفي الجواب نظر لان كلام الشارح انما هو على هذا القول **قوله**
كقوله صلى الله عليه وسلم في درة قال الزرقاني قال ذلك حين بلغه تحدث الرجال
انه يريد ان ينكحها والنساء حيث تحدثن لما قام عندهن بارادته نكاحها جوزن
ان يكون حملها له من خصائصه صلى الله عليه وسلم ودرة بضم الدال
المهملة **قوله** بنت ام سلمة قال الزرقاني في المغني بنت ابي سلمة

وهو موافق لما هنا لانه اذا كانت امها ام سلمة كان ابوها ابو سلمة قال الجلال المحلي وجمع بين ما تقدم في اسمها من انه درة وبين ما في مسلم عنها كان اسمها برة فسماني رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب وقال لا تزكوا انفسكم الله اعلم باهل البر منكم بان لها اسمين قبل التغيير انتهى **قوله** في حجوركم التقييد به خرج مخرج الغالب لان الغالب كون الربايب في حجور ازواج امهاتهن **قوله** كقولك نفي عرضا الخ قال الزرقاني انما قال كقولك لقول ابن السبكي لم نجد نحوه فيما يستشهد به من القران او غيره قاله الجلال المحلي **قوله** لما حلت قال الزرقاني حذفت اللام فيما تقدم من قوله حلت واثبتها هنا اشارة الى جواز الامرين ولوحظ فيما من هنا ايضا وافق الاستعمال الكثير **قوله** لو غيرك قالها يا ابا عبيدة قال الدنوشري ضمير قالها المنصوب يعود الى كلمة ابي عبيدة وذلك ان عمر رضي الله عنه لما توجه في زمن خلافته بالجيش الى الشام بلغه في اثناء الطريق قبل الوصول اليها انه وقع بها وبا فاستشار في التوجه اليها او الرجوع الى المدينة فاختلفوا عليه ثم اجمع رايه على الرجوع بعد ان اشار به جماعة من اكابر الصحابة فقال له ابو عبيدة بن الجراح افرارا من قدر الله تعالى فقال له عمر رضي الله عنه لو غيرك قالها يا ابا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدره والقصة مشهورة وجواب لو محذوف اي لعذرناه ولا مجال للتمني قاله الدماميني في حاشيته انتهى وفي حاشية الزركشي على البخاري وجواب لو محذوف وفي تقديره وجهان احدهما لو قالها غيرك لادبته لاعتراضه على مسيلة اجتهادية اتفق عليها الاكثر والثاني لو قالها غيرك لم اتعجب منه وانما العجب من قولك مع فضلك انتهى وهذا الثاني اشار اليه الدماميني وفي محاضرات الامام الراغب قال ابو عبيدة رضي الله عنه لعمر رضي الله عنه حين كره طاعون الشام ورجع الى المدينة اتفر من قضا الله قال نعم افر من قضا الله تعالى الى قدر الله تعالى فقال اينفع الحذر من القدر فقال لسنا هما هنا في

في

في نهي ان الله لا يامرنا بما لا ينفع ولا ينهى عما لا يضر وقد قال تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وقال تعالى خذوا حذركم الى هنا كلامه قال ابن كمال باشا في قوله افر من قضا الله الى قدر الله تنبيه على ان القدر ما لم يكن قضا فمرجو القدر ان يدفعه الله تعالى فاذا قضي فلا يدفع ويشهد لذلك وكان امرا مقضيا فان قلت اليس في قوله تعالى قل لن ينفعكم الفرار ان فررتم من الموت او القتل دلالة على ان الفرار لا يغني شيا قلت لا لان المعنى والله اعلم لن ينفعكم الفرار في دفع الامرين المذكورين بالكلية اذ لا بد لشخص من حتف انفه او قتل في وقت معين لانه سبق به القدر لانه تابع للارادة التابعة للعلم التابع للمعلوم وهو القدر فلا يكون علة له بل لانه يقتضي ترتيب الاسباب والمسببات بحسب العادة الجارية على وفق الحكمة فلا دلالة فيه على ان الفرار لا يفيد شيا حتى يشكل هذا بالنهي الوارد في الكتاب من القا النفس بالتهلكة وبالامر الوارد في السنة بالفرار عن مظان المضار كيف وقد دل قوله تعالى واذا لا تمتعون الا قليلا على ان الفرار نفع في الجملة اذ المعنى لا تمتعون على تقدير الفرار الا تمتعا قليلا انتهى ودل كلام الراغب وما قدره به المولى المذكور ان عبارة عمر رضي الله عنه في الجواب افر من قضا الله الى قدر الله لا افر من قدر الله كما قال الدماميني واعلم ان جواب عمر رضي الله عنه ماخوذ من جوابه صلى الله عليه وسلم حين قام من تحت الحايط المايل لما قال اتفر من قضا الله فقال صلى الله عليه وسلم فراري ايضا الى قضا الله **قوله** اخلاي قال الدنوشري بيا مفتوحة وكانه حلوه قال التبريزي في شرح ديوان الحماسة والناس ينشدون اخلاي بيا مفتوحة وكانهم حملوه على قصر الممدود واجود من ذلك في حكم العربية ان ينشد اخلاي بهمزة مكسورة ويراد يا اخلاي فحذفت يا الاضافة وتركت الهمزة كما تقول يا غلام انتهى وقبله اقول وقد فاضت لعيني عبرة ارى الارض تبقى والاخلا تذهب **قوله** ما على الدهر معتب قال الدنوشري اعربه العيني معتب مبتدا وعلى الدهر خبرا

ولم يعرب الشارح كذلك لعدم تعينه لجواز كونه فاعلا بالجار والمجرور **قوله**
ان صاحبة المنزل عبارة الدماميني ام صاحبة المنزل **قوله** لتاكل دم فصدها
اي لانه كان من عادة الجاهلية اكل دم الفصد في المخمصة **قوله** لو بغير الما
حلقي شرق قال الدماميني الشرق بكسر الرا صفة مشبهة من قولك شرق
بريقه مثلا اذا غص يشرق فهو شرق والغصان بفتح الغين المعجمة هو ذو
الغصة هو ما يعترض في الحلق من ماكول وغيره فيحصل الشرق والاعتصار
ازالة الغصة بشرب الما قليلا يقول لو غصصت بغير الما احتلت في ازالته
بالما لكن شرقت بالما الذي يزال به الشرق فكيف الحيلة وقد صار الدوا عين
الدا ويشبه هذا قول بعضهم اذا المحاسن اللاي ادل بها كانت ذنوبي فقل لي كيف
اعتذر انتهى وقبل هذا البيت ٭ ابلغ النعمان عني مالكا ٭ انه قد طال حبسي وانتظاري ٭
وهما لعدي ابن زيد والعروضيون يذكرون البيت الثاني شاهدا على الضرب
المقصور وهو خطا منهم فانه ضرب تام بالتا بعد الرا وقصة عدي مشهورة
اطال بها الدنوشري **قوله** ويجوز ان يلي لو المتبادر ان يقول ان يليها لانه اللفظ
المتقدم في كلام المص فهو بجنبه المقدر بعد الواو العاطفة هذا واستفيد ان
ذلك لا يتقيد بالشرطية بل يجري في غيرها وهو المصدرية لانها التي تعرض لها
المص غير الشرطية والتي للتمني بل قد يقال تلك شرطية بدليل انها تجاب
بجوابين كما في قوله ٭ ولو نبش المقابر عن كليب ٭ فيخبر بالذنائب اي زير ٭٭
بيوم الشعثمين لقر عينا ٭ وحينئذ صح ما تبجح به المص من الاستشهاد في
المغني على ان الواقعة بعد لو غير فعل في قوله تعالى لو انهم بادون في الاعراب
ولا يعترض عليه بقول ابن الحاجب في الوافية لو انهم بادون في الاعراب لو
للتمني ليس من ذا الباب لان المص لا يسلم انها ليست من ذا الباب واعلم ان الضابط
الذي ذكره للو المصدرية يقتضي ان لو في هذه الاية مصدرية وانه اذا ولي ان
المصدرية انما لظاهر ان المصدر فاعل بفعل محذوف لا غير لان لو

المصدرية

المصدرية انما توصل بفعل متصرف غير امر وقد يقال ذلك باعتبار الاغلب
قوله موضعها اي مع اسمها وخبرها وقوله رفع اي محل رفع **قوله** لاشتمال
صلتها الى اخره قال الزرقاني اي وحيث اشتملت على ذلك كفي عن الاخبار
والافادة حاصلة بالجواب وتوقفها على ذلك لا يضر **قوله** على حد واية
لهم انا حملنا قال الزرقاني ان قيل تقديم الخبر هنا لا يستلزم الوجوب في
المثال لانه يحتمل ان يكون هنا على سبيل الجواز فلا يثبت المطلوب فالجواب
انه تقدم ان تقديم الخبر هنا على سبيل الوجوب لانه من جملة المواضع
التي اوجبوا فيها تقديم الخبر وانما وجب لئلا يلتبس ان هنا بان التي بمعنى
ليت **قوله** وقال ابن عصفور الخ يشهد له انه ياتي موخرا بعدها كقوله ٭٭
٭ عندي اصطبار واما انني جزع ٭ يوم النوى فلوجد كاد يبريني ٭٭
لان لعل لا تقع هنا فلا يشتبه ان المؤكدة اذا تقدمت بالتي بمعنى لعل فالاولى ان
يقدر الخبر موخرا عن الاصل **قوله** كما قال الجميع الخ قد يفرق بان الموصول
الحرفي احوج الى الفعل **قوله** واختصت من بين ساير الى اخره قال الزرقاني
بمعنى جميع لا بمعنى باقي وذلك لانها كلها تؤول بالاسم انتهى ولا يخفى ما في استعمال
ساير بمعنى جميع فان كثيرا من الايمة انكره وقد يقال لا مانع من جعلها هنا
بمعنى باق والمراد من بين باقي ما يؤول غيرها وقوله لانها كلها الى اخره
لا ينافي ذلك فتامل **قوله** بالوقوع قال الزرقاني البا داخلة على المقصور انتهى
اي على ما هو الكثير الشايع في الاستعمال وهو مجاز مشهور او لتضمن
الاختصاص معنى الانفراد واصل الوضع دخولها على المقصور عليه
وبعضهم ظن وجوبه وقد حررنا ذلك في حواشي المختصر وغيرها **قوله**
غدوه قال الزرقاني يحتمل ان يكون ممنوعا من الصرف للارادة لفظه
ويحتمل نصبه على حكاية ما وقع في البيت **قوله** ولهذا دخلت في لو نشا
لجعلناه حطاما الى اخره في البرهان في اعجاز القران لابن ابي الاصبع

فان قيل لم اكد الفعل باللام في الزرع ولم يوكد في الماقلت لان الزرع ونباته وجفافه بعد النضارة حتي يعود حطاما مما يحتمل انه من فعل الزراع ولهذا قال تعالي االنتم تزرعونه ام نحن الزارعون او انه من سقي الماء جفافه من عدم السقي وحرارة الشمس او مرور الاعصار فاخبر سبحانه انه هو الفاعل لذلك علي الحقيقة وانه قادر علي جعله حطاما في حال نموه لو شا وانزال الماء من السما مما لا يتوهم ان لاحد قدرة عليه غير الله تعالي انتهى ملخصا وهو كلام حسن **فصل قوله** الايات انما قال ذلك لان ما استشهد به من كل لا تفصيل فيه ولهذا اتم الشارح بما فيه التفصيل **قوله** والثاني منه هو الذي الخ جعل الاية من الثاني مع قول المص وتسميه في المعنى الخ لا يخلو عن نظر وانما كان يظهر جعل الاية من الثاني لو قال المص وتسميه في المعنى واما غيرهم فيومنون به ويكلون معناه الي ربهم لكن اقام مقامه ما يدل عليه وهو والراسخون الخ وقد علم من قول الش وقد ينزل الي اخره حكمة قول المص ومنه لان التفصيل في ذلك غير ظاهر **قوله** بالمهمل المراد به ما لا يفهم المخاطب معناه لا ما لا معني له لعدم صحته هنا كما يفهم من كلام الش **قوله** واما المعنى الثاني الخ قال الدنوشري اخره عن الاول والثالث انه ليس مشهورا الا عن الزمخشري فانه المستخرج له **قوله** وهي نايبة عن اداة شرط هي وجملته قال الدنوشري وربما يخالف بحسب الظاهر قوله اولا فهي حرف شرط والمنقول في كافية ابن الحاجب انها شرطية وان شرطها فعل محذوف وجوبا بعدها ولا يضر في ذلك كونها مفسرة بمهما يكن من شي قال بعض المحققين واعلم ان اما حرف مفرد علي الاصح وفيها معنى الشرط بدليل لزوم الفا لها ولذلك قدرها **س** بمهما فانه قال اذا قلت اما زيد فمنطلق فكانك قلت مهما يكن من شي فزيد منطلق فلو لم يكن معناها الشرط لما صح تفسيرها بما هو في معناه ولا يقال يلزم من تفسيرها بمهما

ان

ان تكون اسما لانا نجيب بمنع اللزوم فان الحرف يفسر بالاسم ولا يلزم كون الحرف اسما لانا نقول معنى ان التوكيد وليت التمني ولا يلزم ان يكونا اسمين انتهى وبه يبطل ما نقله الشارح عن المرادي معتقده وليست اما بمعنى مهما وشرطها الي اخره اما الاولا فلان **س** كما قال هذا المحقق انما فسر اما بمهما فقط بفرض انه فسرها بمهما يكن من شي فهو بملاحظة شرطها المحذوف بعدها واما ثانيا فلانه لا يلزم من التفسير الترادف من كل وجه **قوله** المذكور من النيابة انما احتاج للتاويل بذلك لان المشار اليه مونث وهو النيابة ومر ما في ذلك **قوله** عام يراد به الخ قال الدنوشري مخالف لقول غيره انه باق علي عمومه ويكون تعليق الانطلاق حينيذ معلقا علي محقق فيكون ايضا محققا **قوله** ولكان تامة فاعلها اما من شي علي ان من زايدة علي القول بزيادتها في نحو ذلك واما ضمير مستتر راجع لاسم الشرط ومن لبيان الجنس واستشكله الدماميني بانه لم يجر علي جنس بعينه واجيب بان المقصود من البيان هنا التعميم ودفع ارادة نوع بعينه **قوله** مصدر قال الدنوشري بمعنى صدور **قوله** جزء من الجوابه قال الدنوشري فيه نظر بالنسبة الي جملة الشرط وبالنسبة الي الظرف اي ومثله الجار والمجرور فان الظاهر ان جملة الشرط المفصول بها بين اما والفا ليست جزءا من الجواب وانما هي مع جوابها المحذوف المدلول عليه بما بعد الفا جملة اعتراضية لا محل لها من الاعراب واما الظرف المذكور فقد قال في المغني والسادس ظرف معمول لاما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه او للفعل المحذوف الي اخر ما قال فهو مصرح بان الظرف ليس جزءا من الجواب وقد نظمت هذه الامور الستة في رجز فقلت

وبعد اما فافصلن بواحد … من ستة ولا تقف بزايد
مبتدا او الشرط ثم الخبر … معمول فعل بعد فايه كسر
كذاك معمول لفعل فسره … ما بعده فابعد هاموخره

والظرفه والمجرور وتلك ست ... تدعالها كل امام ثبت
واشار بقوله واحد الى انه لا يجب حسنه لان الضرورة داعية الى الفصل بين اما والفا
لاستكراه دخول اداة الشرط على فا جوابه وهذه الضرورة تندفع بالواحد فلا يزاد عليه
قاله الشمني بمعناه انتهى وينبغي النظر بالنسبة للاسم المنصوب بالمفسر بما بعد الفا الا ان يقال
لما كان مفسره جزا من الجواب كان هو كالجزء منه وكلام ابن الناظم في جملة الشرط يقتضي انها
جزء من الجواب فصل قوله وقيل مرفوع بلولا اصالة قال الزرقاني هو قول الفرا قال
الدماميني ونقل عنه انه علل ذلك باختصاصها بالاسماء ورد بان ذلك ليس مقتضيا
لخصوص الرفع ايضا فان الحرف المختص بالاسم اما يعمل الجر فقط كحروف الجر واما
يعمل النصب والرفع كان واخواتها وما الحجازية اما عمله الرفع فقط فلا نظير له قوله
وقيل مرفوع بها نيابة قال الزرقاني اي عن الفعل المحذوف قال الدماميني وهذا القول
لم اره الى الان والذي رايته في الجنى الداني وقال بعضهم هو مرفوع بلولا لنيابتها مناب
لو لم يوجد حكاه الفراغ عن بعضهم ورده بانك تقول لولا زيد لا عمرو لاتيتك فتعطف بلا بعد
النفي وهذا ليس بموافق للقول المذكور انتهى اي لانها على هذا نائبة عن الحرف والفعل انتهى
واقول رايت بخط المص في الحواشي ما نصه في كتاب رصف المباني في حروف المعاني لاحمد بن عبد
الرحمن بن عبد النور المالقي وارتفاع الاسم بعد لولا عند الكوفيين بفعل محذوف نابت عنه
لولا فلولا زيد لاكرمتك اصله لو انعدم زيد لاكرمتك فحذف انعدم ونابت عنه لا وهذا هو
الصحيح لان لا اذا زالت جا الفعل واتفق الطايفتان على ان لولا مركبة من لو ولا الامتناعية
ولا النافية وكل منهما باقية على بابها في المعنى الموضوع له قبل التركيب هذا واخبر المبتدا
الذي زعم البصريون لم ينطق به في وقت ما ومما يدل على ان الاسم بعدها ليس مبتدا فتح ان بعدها
ولا تقع في موضع المبتدا الا ان المكسورة فاعلم قال عبد الله بن هشام هذه عشرة لا تقال
انتهى واستفيد منه ان هذا القول قول الكوفيين وان لا نائبة عن فعل فقط لا عن فعل وحرف
ووجه قول المص انه قوله ولا تقع في موضع المبتدا الى اخره عشرة لا تقال ان المكسورة لا تقع
في موضع المبتدا ابدا بل يجب فتح ان لو انفتم في موضعه وانما تكسر ان في الابتدا بمعنى او لد اللام قوله

ويحتمل

ويحتمل ان يكون كونا مقيدا قال الدنوشري وينظر هل ياتي الخلاف بعد لو ما هل يكون كونا
مطلقا فقط او يجوز ان يكون كونا مطلقا او مقيدا قوله فتقديره فهلا كان هو اي الشان
قاله في المغني وقيل التقدير فهلا شفعته ليلى لان الاضمار من جنس المذكور اقيس وشفيعها
على هذا خبر لمحذوف اي هي شفيعها هذا باب الاخبار بالذي وفروعه قوله وكثيرا
ما يصار اليه قال الزرقاني كذا قال المصنف وفيه نظر لانه اذا قصد شي من المعاني
الثلاثة اعني قصد الاختصاص وتقوية الحكم وتشويق السامع يوتى بتركيب دال
عليه كهذا التركيب من غير تعبير له عن اصله واما التغيير على هذا الوجه فالغرض
منه اما التدريب او الامتحان قوله لقصد الاختصاص الى اخره الاخبارات
نحويان والثلاثة قبله بيانية والاول كقولك الذي قام زيد ردا على من قال قام
عمرو وخالد والثاني ظاهر لان في هذا الاخبار اسنادين فهو اقوى مما فيه اسناد
واحد والثالث كقول ابي العلا المعري مشيرا للمعاد الجسماني
والذي حارت البرية فيه ... حيوان مستحدث من جماد
ويحتمل قول بعضهم قصد اختصاص او تقوية الحكم او تشويقا وسبرا ابواب عنوا
قوله ثم يعوض من ذلك الاسم ضميرا مكانه اي غالبا لما سياتي من انه قد تتقدم
لقصد الاتصال قوله وان عن بمعنية الباء قال الزرقاني اي والبا بمعنى عن انتهى اي
لان تمام التوجيه المذكور انما يحصل بذلك ولذلك ادعى الشهاب القاسمي ان ذلك
ساقط من كلام الشارح يقتضي ان ذلك من تمام وجه القلب وفي كلام ابن جماعة
ما يقتضي انه وجه مستقل كما بيناه في حواشي الالفية قوله الفصل الثاني
من التانيث الى اخره قال الدنوشري فيه مسامحة ظاهرة وهو على
حذف مضاف اي من موصول التانيث الخ قوله سبعة شروط نبه الشاطبي على انه
لا حاجة الى الشرطين الاولين للاستغنا عنهما بقبول الاستغنا بالضمير لان ما
يخرج بهما يخرج به ولذلك لم يذكر في التسهيل الشرط الثاني استغناء عنه بالرابع
قوله على القول بان له صدر الكلام اي وهو خلاف الاصح بدليل انهم

قالوا في قوله اذا امته كان الناس صنفان اي اسم كان ضمير الشان وفي قوله
تعالى ان الحمد لله رب العالمين اسم ان ضمير الشان ولو كان له صدر الكلام
لم تتقدم العوامل عليه قوله فلان ضمير الشان الخ قال الدنوشري قد يقال ان
ضمير الشان الذي جعل مكان المخبر عنه جزء الصلة لا انه تقدم على الصلة
قوله قال الشارح ابو حيان الى اخره لا يخفى ان الموضح لا يرتضي ما قاله الشراح
فلا يعترض عليه بكلامهم لان قول التسهيل منوبا عنه بضمير مثل قوله في النظم
او بضمير اي او الفاعل عنه بضمير وسياتي انه يجعل للاحتراز عن المجرور
بحتى ومذ ولو كان مراده في التسهيل الاحتراز عن الحال لم يكن لاشتراطه في الالفية
بقوله التعريف فايدة وهذا مبني على ان هذه الشروط هل يحتاج لجميعها
او بعضها مغن عن بعض وقد فصلنا ذلك في حواشينا على الالفية قوله
الذاهبة جاريته صاحبها انتقد عليه بعضهم بان الجارية مضافة والاضافة
تكون بادنى ملابسة فلا تدل اضافة الجارية على انها ملكه بل قد تكون جارية
جاره فاضافها باعتبار الجوار ثم قال صاحبها فافاد انها ملكه وقد قدمنا ذلك
في باب ان واخواتها قوله فلا يخبر عن المجرور بحتى او بمذ او منذ قال الزرقاني لو
زاد ونحوهن كان اولى ليدخل ما اشبه ذلك كواو القسم وتائه والكاف ولا يخبر
بالمرفوع بعد مذ ومنذ قال الرضي لان شرطه لفظ الزمان اي واذا اخبر عنه فيتعذر ذلك
لوقوع الضمير حينئذ بعدهما قوله اياه زيد قال الدنوشري صوابه سره زيد الخ لانه اذا
امكن الاتصال لا يجوز الانفصال قوله هو قال الدنوشري كان الانسب وصل هذا
الضمير لا فصله قوله وان يكون فعلها متصرفا قال الزرقاني اي سواء كان ماضيا
او مضارعا قوله ليصاغ منه قال الزرقاني اي من الفعل وذلك لان الصوغ انما
هو منه اذ الفاعل موجود مع الوصف كما انه موجود في الجملة وحينئذ ففي قول
الشارح كنفسه لانه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة ال تجوز لان الصوغ ليس
من الجملة بل من الفعل كما علمت قوله وفي بعض النسخ مثبتا ان كان المراد

زيادة

زيادة على قوله تقدما لزم ان تكون الشروط احد عشر وان كان بدل قوله مقدما
فلا يناسب ترك شرط التقدم الذي نص عليه الناظم قوله والخبر في هذا
الباب نفس المبتدا اي ان المراد نفسه بحسب الماصدق فلا وجه للتقييد
بقوله في هذا الباب لان المبتدا والخبر مطلقا لا بد ان يتحدا ماصدقا
ويختلفا مفهوما فهو ممنوع هنا لان مفهوم المبتدا وهو الموصول غير مفهوم
الخبر وهو الاسم الذي يخبر عنه سواء كان ظاهرا او مضمرا كما لا يخفى وقد مضى
اشكال اللقاني في باب المبتدا والخبر في قولهم ان الجملة اذا كانت نفس المبتدا
في المعنى لا تحتاج لرابط وصحح جوابه والظاهر انه لا ياتي نظير الجواب
هنا فتامل قوله لان فعله مسند الى المتكلم جواب عما يقال التبليغ غير مذكور
في التركيب وحينئذ فكان اللائق بالشارح ان يقول الى ضمير المتكلم لان المتكلم غير
مذكور في التركيب حينئذ قوله ولا فرق في ذلك الخ اي في انه اذا رفعت صلة
ال ضميرا راجعا الى نفس ال استتر الضمير في الصلة وان رفعت ضمير الغير ال وجب
ابرازه وانما احتاج الشارح للتنبيه على ذلك لما في ذلك من الخلاف الاتي فيما اذا اخبر
بال عن غير المتنازع فيه قوله على راي الاخفش الخ لا يخفى ان هذا انما يحسن
لو بين اولا مذهب الاخفش وغيره وكانه اكتفى بما تقرر من ذلك في باب التنازع
قوله ندمت زيدا الكان يحسن ان يقول ونصبته لان مجرد تقديمه يوهم
بقاءه على رفعه وان كان لا يتصور الرفع مع كون الوصف متعديا ولانه اظهر
في تمهيد التعليل بقوله لانه كان يطلبه منصوبا فنص على نصبه قوله الفوقانية
لما اشتمل عليه بالمتكلم التحتانية وبابه الفوقانية ميز بينهما بضبط الفوقانية
لانها تكون له وللمخاطب والمخاطبة والتحتانية لا تكون الا للمتكلم فلا اختصاص
للتحتانية بالمتكلم تبادر من اضافتها اليه **هذا باب العدد** قوله
قال ابن ابي الربيع العدد والمعدود والعد المصدر وقال المصنف وهو ظاهر في قوله
سبحانه كم لبثتم في الارض عدد سنين انما نعد لهم عدا قوله فان حاشيته السفلى الخ

قال الزرقاني اي لان الحاشية السفلي ما دونه والعليا ما فوقه وما دون الاثنين
واحد وما فوقهما ثلاثة والعشرة مثلا حاشيتها السفلي تسعة والعلي هو
احدعشر ومجموع ذلك عشرون فقد سارت العشرة نصف مجموع الحاشيتين
وهذا مثال لان لا حاشيتاه قريبتان ومثال ما حاشيتاه بعيدتان
ما اذا قلت في العشرة حاشيتها السفلي ستة والعليا اربعة عشر ومجموع ذلك
عشرون فقد سارت العشرة نصف مجموع حاشيتها البعيدتين قوله فلا
يجمع بينهما اي لا علي طريق الاضافة كما مثل ولا علي طريق الوصفية ما لم يقصد
بالوصف بيان ان المراد باسم الجنس المعدود لا الجنسية كما يدل عليه كلام الكشاف
في تفسير قوله تعالي وقال الله لا تتخذوا الٓهين اثنين انما هو اله واحد حيث قال انما
جمعوا بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين فقالوا عندي رجال ثلاثة
وافراس اربعة لان المعدود عار عن الدلالة علي العدد الخاص واما رجل ورجلان
وفرس وفرسان فمعدودان فيهما دلالة علي العدد فلا حاجة الي ان يقال
رجل واحد ورجلان اثنان فان قلت فما وجه قوله تعالي الٓهين اثنين قلت
الاسم الحامل لمعني الافراد والتثنية دال علي شيئين علي الجنسية والعدد المخصوص
فاذا اريدت الدلالة علي ان المعني به منهما والذي يساق اليه الحديث هو العدد
شفع بما يوكده فدل به علي القصد اليه والعناية به الا تري انك لو قلت انما
هو اله ولم يوكده بواحد لم يحسن وخيل انك تثبت الالهية لا الوحدانية
قوله فلا حاجة الي اخره قال الدنوشري قد يقال انه يحتاج الي ذلك
اذ لا يستفاد من واحد الا انه مذكر واما كونه من جنس الرجال فلا فيحتاج
الي الجمع بينهما وذكر ابن الحاجب وغيره انه لا يذكر العدد حينئذ ويقتصر علي
المعدود المفرد او المثني وهذا معني كلامهم قوله ويحذف الخ ويجوز ان يحذف التاء في
المذكر قيده بذلك الشيخ الامام تقي الدين السبكي بكون المعدود لفظ ايام كما في
الحديث وقد بينا ذلك في حواشي الفاكهي قوله والي ذلك اشار الناظم بقوله

الٓهين اثنين صح

ثلاثة

ثلاثة الي اخره قال الزرقاني ظاهره الي جميع ما تقدم مع ان الحكم الثاني لا يفيده
كلام الناظم بخلاف الاول فانه يفيده باعتبار المنطوق والمفهوم فصل قوله
وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا اي اما بكون الثاني المفرد نحو بقر
وبقرة او بكونها في اسم الجنس نحو كماة وكمء ومن غير الغالب انه يفرق بينه وبين
مفرده بياء النسب نحو روم ورومي قوله وليس له مفرد من لفظه غالبا ومن
غير الغالب ركب فان له مفردا من لفظه وهو راكب قوله ولا يضاف هنا
الجمع الي اخره قال الدنوشري تسمية ذلك جمعا فيه نظر قوله مميزا اسمي
الجنس والجمع قال الدنوشري اضافة مميز الي ما بعده بيانية وقال بعض
الفضلاء صوابه المميز من اسمي الجنس والجمع قال فتامل وما نقلناه اولي
قوله كان خصيبه الخ قال التمثيل به لما نحن فيه فيه نظر ظاهر اذ الكلام في
الثلاثة والعشرة لا فيما هو اعم من ذلك وقال ورايت في بعض كتب اللغة كان
خصيبه من التهدل مكان التدلدل ويروى سحق جراب وكان حقه ان يقول
حنظلتان وخص العجوز لانها لا تستعمل الطيب حتي يكون في ظرفها ما تتزين
به ولكنها تدخر الحنظل ونحوه من الادوية قوله خفض باضافة الي اخره
قال الدنوشري ظاهره انه لا يجر بمن فلا يقال عندي عشرة من العبيد وهو
ممنوع قوله لانك تقول غنم كثير بالتذكير تبع صاحب الصحاح وفي المصباح انه
يجوز في غنم تذكير ضميره وتانيثه قوله وحاصل ما ذكره من امثلة اسم الجنس
الخ هذا يخالف ما اسلفه في باب الكلام اطلاق ان الافصح في اسم الجنس التذكير
كما نبهنا عليه هناك ثم ما اقتضاه كلامهم من ان الغنم مذكر يخالف ما اقتضاه
كلام ابن المصنف والصحاح من انه مونث فانظر حاشية الا الغنم ويدل تانيثه رد الف
لها في تصغيره كما في الحديث ورجل في شعفة له في غنيمة الي اخره قوله فحكمه حكم
المذكر الخ قال الدنوشري فيه نظر لان نسوة اسم جمع وحكمه حكم المونث فيقال
ثلاث نسوة بتذكير العدد قوله والتذكير والتانيث يعتبران مع الجمع بحال مفرده الخ

قال الدنوشري ينظر هل ذلك مخالف لقول بعضهم العدد يجري تذكيره وتانيثه
علي اللفظ لا علي المعني تقول لفلان ثلاث بطات ذكور وثلاث حمامات ذكور
ورايت ثلاث حيات ذكور وكتبت لفلان ثلاث سجلات فتونث علي اللفظ والواحد
سجل مذكر ومررت علي ثلاث حمامات فتونث والواحد حمام وتقول له خمس من
الغنم ذكور وثلاث من الابل فحول فتونث العدد اذا كان يليه الابل والغنم لانهما
لفظان مونثان موضوعان للجمع ولا واحد لشي منهما من لفظه وهما يقعان
علي الذكور والاناث وعليهما جميعا وتقول له ثلاثة ذكور من الابل لما فرقت
بين الثلاثة وبين الابل ذكرت وتقول سار فلان خمس عشرة من بين يوم وليلة
العدد ويقع علي الليالي والعلم محيط بان الايام قد دخلت معها قال الجعدي يصف
بقرة • فطافت ثلاثا بين يوم وليلة • يريد ثلاثة ايام وثلاث ليال ولا يغلب
المونث علي المذكر الا في الليالي خاصة تقول سرنا عشرا فنعلم انه مع كل ليلة يوما
انتهي وهو اذا تاملته مع ما في الشرح والمتن وجدت المخالفة ظاهرة فليحرر ذلك
قوله خلافا للبغداديين قال الدنوشري الظاهر انهم لا يعينون مراعاة الجمع
بل يجوزون مراعاة المفرد ايضا قوله بل ينظر الي ما يستحقه المفرد باعتبار
ضميره الخ منه يوخذ انه لا يجوز تذكير العدد اذا كان المعدود مذكرا التاويل
بالمونث فما وجه به الكرماني ما في بعض روايات حديث ابي هريرة في فضل
الجماعة صلاة الرجل في الجماعة تضعف خمسا وعشرين ضعفا بترك التا
في خمس من انه لتاويل الضعف بالدرجة او الصلاة محل نظر لانه اذا كان
اللفظ الموضوع للمونث بطريق الاشتراك مع المذكر كلفظ شخص اذا اريد
به المونث الحقيقي لا تترك التا من عدده فكيف المذكر المأول بالمونث المجازي
تترك التا من عدده قوله يوخذ كلامه انه لا يجوز تذكير العدد اذا كان
المعدود مذكرا مأولا بالمونث بقبيل عشرة هذا اللزوم ممنوع فقد اجاب بعضهم
بان الامثال حسنات وبان المضاف اكتسب من المضاف اليه فصل قوله ليطابق العدد

للمعدود

المعدود لفظا قال الدنوشري هذا الحمر ظاهر اذا العدد ليس جمعا مكسرا حتي يطابقا
ولعل مراده ان العدد ليس جمعا بالواو والنون ولا بالالف والتا فلا يطابق المعدود
كذلك قوله كل واحد قال الدنوشري هو شامل لتخلف الثلاثة معا
ولتخلف اثنين منها ولتخلف واحد منها كما هو ظاهر وقول الشارح في
مسئلتين الاولي الخ هذا معلوم مما سبق في قوله وقد يخفض باضافة العدد
اليه وقوله والثانية في لفظ واحد لو حذف لفظة في صح وهذا يستثني من اسم
الجمع فانه لا شك في ان ما تقدم اسم جمع ويضاف العدد اليه كثيرا الا قليلا فتقييد
بذلك قوله ليما مران اضافة العدد الي اسم الجمع قليلة فليتامل قوله فان جمع
قر بالفتح علي اقرا شاذ فيه ان قوله بنا قلة ليس بشاذ وهو اقر كما سياتي
في باب جمع التكسير ان افعل يطرد في فعل بفتح الفا اذا كان صحيح العين
قوله كان قياسا لا يخفي الضمير المستتر في كان علي انه اسمها عايد علي
اقرا لا علي قروا بي كان اقرا قياسا لا شاذا ولم يقل نعم ان جعل اقرا الي اخره
لانه بصدد الكلام علي استعمال قر في الاية الذي هو بنا الكثرة لان مفرده
وان كان له بنا قلة الا انه شاذ فكانه قال انما تكون الاية من ذلك ان كان هو
مفرد قر في الاية مفتوحا فان كان مضموما فلا لان بنا القلة حينئذ قياسي
قوله فاخذت من العشرة الخفض الي اخره وجهه ان هذا الخفض لو عكس
حصل الثقل بالجمع والتنوين قوله لانه يقتضي الخ قال الدنوشري بيانه
ان كل واحد منها ثلاثة كان المجموع تسعمائة والتسعة تعلم من قوله
تعالي وازدادوا تسعا لا من التمييز كما توهمه بعضهم فليتامل قوله فاجري
الخ قال الدنوشري يريد ان الاسم لا ينصب بعده علي التمييز حتي يتم بتنوين
او نون وجعل ابن كيسان تمامه بالكلمة لك قاله الشارح فصل قوله
وقد يخفف قال الدنوشري اي يحذف ياؤه الاولي المزيدة واصله ثنوف
اجتمعت اليا والواو وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا قوله

وهو التسعة فما دونها قال الدنوشري والظاهر انه لا يوتي بلفظ النيف مع
العشرة فلا يقال نيف عشرة ويوتى به مع العشرين وما بعدها فتقول نيف
وعشرين رجلا عندي **قوله** الا انك تاتي باحد واحدى لا تستعمل احدى
الا مركبة او معطوفا عليها او مضافة نحو انها لاحدى الكبر **قوله** من النيف
والعقد قال الدنوشري كلام مردود وانما مراده بالجميع جميع الالفاظ
النيف فقط واما العقد فسياتي في كلام المص انه يبنى على الفتح فلو جعل كلامه
هنا شاملا له لكان فيه تكرير **قوله** لثقل خفته اي لا يخفى ان البناء على
الفتح يستلزم ان البناء على حركة وهذا تعليل لكون الحركة فتحة واما علة
البناء على حركة مع ان اصل البناء السكون فهو ان لهذه الكلمة حالة اعراب كالمنادى
واسم لا **قوله** فلانها نزلت منزلة صدر الكلام من عجزها اي صدر الكلمة ليس
محلا للاعراب لان محله الاخر وفيه ان البناء كذلك لانه لزوم اخر الكلمة حالا
واحدا او ما جي به في الاخر لا لبيان مقتضي العامل من شبه الاعراب على ما بين
في محله وتفصيل المقال في المقام يطلب من حواشي الالفية والفاكهي **قوله**
وقيل لو قوعهما موقع التنوين فيه وفي قوله الاتي اما ثنا وهما مع اثنين واثنتين
الى اخره نظر لما حققه ابن الناظم من ان التنوين انما يكون في الاعراب الموقوف
على الاسناد والتركيب الاسنادي في الرتبة الثالثة واحد عشر واثنى عشر
من المركبات المزجية في الرتبة الثانية والمتقدم لا يقال انه حال محل المتاخر
قوله لتضمنه معنى حرف العطف فيه نظر لان الاضافة تمنع من ذلك اذ
لا يقال في غلام زيد اصله غلام وزيد وتمام الكلام في حواشينا المتقدمة **قوله**
لئلا يجمع بين علامتي تانيث جواب عما يقال لم لا اجري الجزان مع المذكر
على ما كانا عليه من لحاق التا لهما **قوله** وبذلك قرا يزيد ابن القعقاع
هو ابو جعفر ولم ينقل هذه القراة عنه في الكتب المشهورة وانما نسب هذه القراة
في المحتسب للاعمش **قوله** اما ثنا وهما مع اثنين الى قال الدنوشري سبق منه

انه

انه علله بقوله وعليهما فالعقد مبني لتضمنه معنى حرف العطف فلو اخر ما
تقدم الى هنا واضافه الى ما علل به كان حسنا وقوله واما ثنا وهما مع غيرهما
الخ سبق منه ايضا تعليل ذلك بقوله واما ثنا الثانية فلتضمنها حرف العطف
الى اخر ما قال فلو اخر ما ذكره هناك الى هنا كان حسنا ايضا فليتامل كلامه
فانه مختل الوضع وفيه تكرار لا حاجة اليه والظاهر انه حال تاليفه لم يكن
خالي البال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** وانما جمعوا بين تانيثين
الخ تضيته ان الف احدى للتانيث وهو كذلك فلهذا امتنع الصرف فلم
تنون وقيل للالحاق وزال التنوين للتركيب فاذا قلت احد وعشرين
نونت **قوله** وحمل على غير الغالب لا يحسن تخريج القران عليه لك ان تقول خرج
عليه قراة الاخوين ثلاثمائة سنة وما بالعهد من قدم فبين الموضعين
قرب لا يحتمل زلة القدم **قوله** وبذلك قرا يزيد بن القعقاع نوزع في ذلك
فان يزيد لم يقرا **فصل قوله** الى مستحق المعدود قال الدنوشري
لو عبر بقوله ما له تعلق بالمعدود كان احسن ليشمل نحو هذه اشارة الى
جماعة لم يزيد تعلق وليس ما لكا لهم ولا مستحقا لهم ثلاثة عشر زيد **قوله**
يستغني عن التمييز قد يقال ما معنى الاستغناء مع ان اضافته الى مستحقه
لا يفيد جنس المعدود كما يفيده التمييز **قوله** فكان الخ قال الدنوشري ينظر
ما اعرابه الخ وهل قوله كذلك توكيد لم لا **قوله** تبا البنا قال الدنوشري قال شيخنا
ابن قاسم ولم تؤثر الاضافة الاعراب لقلتها والامر للغالب **قوله** ترد الاسما الى
اصلها الخ بدليل ما لا ينصرف والاسما الستة **قوله** نحو كم رجل عندك ونحو من
لدن حكيم خبير **قوله** وقد يفرق الخ يرد عليه ان اي شرطية او استفهامية
بناؤها اصلي وردت الى الاعراب عند الاضافة نعم قد يفرق بين كم والعدد ان بنا
كم للشبه الصوري وقد قيل انه لا تعارض كما صرح به الشهاب القاسمي في الكلام
على قد الاسمية وان كنا قد بحثنا فيه في حواشي الالفية في باب المعرب والمبني **قوله**

وهو ممتنع قال الدنوشري هذا يحكي بقيل في شرح الشواهد للعيني وقال قبله
رجز لم يدر واخره قوله والعنا الخ قال الدنوشري قال العيني ومن للتعليل
والظاهر انه اراد الاولى والظاهر ايضا ان ذلك على حذف مضاف قبل بنت اي
حب بنت الى اخره ومن الثانية بمعنى في وعطفت الشقوة على العنا عطف
تفسيري والمعنى كلفها الله لاجل عنايه وشقوته بمشاق كما نبت ثماني عشرة
في حجته فصل قوله فاعل قال الدنوشري لو قال بدله مصير كان حسنا
فليتامل قوله وقولهم مصوغ الخ اي فاعل بمعنى جاعل كما هو صريح كلام بعض
بعض اصلح فانه مصوغ من العدد حقيقة قوله وفي الصحاح الخ قال الدنوشري
الماضي الذي ذكره في باب ضرب يضرب بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع
وكذلك في الجميع الاربعة القوم اربعهم وسبعتهم اسبعهم وتسعتهم اتسعهم فان
هذه الثلاثة من باب سال يسال لاجل حرف الحلق قاله المرزوقي في شرح فصيح
ثعلب قوله ويجب حينئذ اضافته قال الدنوشري هلا جاز خامس من خمسة
للهم الا ان يقال المراد بالوجوب الاضافي والغرض منع النصب فقط الا في عن
الاخفش قوله واثني مضاف اليها قال الدنوشري لو قال اليه كان حسنا ولذلك لو
قال مضاف اليه بدل اليها قوله فيما ياتي فتقول حادي عشر بتذكيرهما اي ببناء
الجزءين على الفتح كما نص عليه شراح التسهيل وهو معلوم مما ياتي في الوجه
الخامس قوله وهو الوصف الى اخره قال الدنوشري لو قال وهو الوصف
والعشرة لكان اوضح قوله معناه استغنى بحادي عشر الى اخره يجاب بمنع ان
معناه ذلك بل يجوز ان معناه استغنى به في الدلالة على المعنى من مجموع
التركيبين فليتامل قوله نفيتهما انت خبير بانه عند حذف العشرة والنيف يكون كالوجه
الثالث من الوجه الخامس فياتي فيه الوجهان السابقان من اعراب الجزءين واعراب
الاول وبنا الثاني وقياس ما مر عن ابن السيد من بنائهما بنا الجزءين هنا فلم حمل الشم
الكلام هنا على ما قال السيد حتى احتاج الى اتباعه بقوله ومقتضى الخ وكان الظاهر

ان يقرر فيه الاوجه الثلاثة ثم يقول ومقتضى كلامه المنع للالباس وان اعرب او
الاول وفيه نظر لانه بنى ولا الالباس الى اخره لكن هذا القائل وقع فيه ظنه ان هو
الالباس هنا كالالباس المتقدم الذي رد به كلام ابن السيد وليس كذلك بل
المراد الباس الوصف المصير بالوصف الدال على انه بعض جماعة
كما صرح به الحفيد وهذا التباس حصل من فهم الالباس وكتب هو
الشهاب السنباطي هنا ما يوهم ان بيان الالباس بما قلنا غير مذكور
في الكتب المشهورة فقال اقول لهذا اي قول الشارح ولولا الالباس
باعراب الاول اقول هذا ناشئ من ان المراد بالالباس الالباس بما ليس اصله
تركيبين ولم لا يراد به الالباس بالتركيب الذي بمعنى بعض اذ يحتمل
ان رابع عشر ماخوذ من رابع اربعة عشر لا من رابع ثلاثة عشر هو
وحينئذ لا يرد الالباس المذكور بالاعراب فليتامل ثم ان بعض
مشايخنا راجع في المسيلة كلام ابي حيان فراه نقل ما ذكرته عن بعض
مشايخه فلله الحمد والمنة هذا باب كنايات العدد قوله
عن عدد قال الزرقاني المراد بالعدد هنا المعدود وحينئذ يتضح قول
تعليل الشارح الاحتياج الى التمييز بقوله لان كلا منهما عدد مجهول فاحتاج
الى التمييز قال الرضي كم الاستفهامية والخبرية كلاهما كناية على معدود وعدد
فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب والخبرية
لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو
مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج
الى التمييز المبين للمعدود قوله والحقيقة قال الزرقاني
تفسير للجنس قال وقوله والكمية تفسير للمقدار انتهى ومعنى
جهل الجنس انه لا يدري انه من الاحاد وغيرها ومعنى جهل المقدار انه لا يدري
هل هو خمسة مثلا او غيرها قوله يستحق الوضع قال الدنوشري

ظاهره ان التكثير لم يوضع له حرف وليس كذلك اذ رب موضوعه له كما يأتي
في كلام الشارح في قوله يجامع التكثير قوله او في الوضع على حرفين اي بنا على
انه لا يشترط كون الثاني حرف لين ومراد الكتاب عن الشاطبي خلافه قوله
تميز بمفرد منصوب قال الزرقاني قال الرضي واذا كان الفصل بين كم الخبرية
ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي
نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية
المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا قوله جواز المقتضي
كونها كالعوض منه انهما لا يجتمعان فيكون الاضمار واجبا ويكونه ولجامع
في المعنى قوله والاخبار يحتمل الصدق والكذب قال الزرقاني اي وذلك لانه اذا
قال كم رجل لقيت يصح ان يقال له ما لقيت احدا قوله تنبيه يردي الى حاصل
هذا التنبيه ان الكلام السابق دل على ان كم تكون خبرية نصا واستفهامية نصا
والكلام على هذا البيت يدل على انها قد تكون محتملة لهما واختلاف حكمهما
في التمييز لا ينافي ذلك لما قد يتوهم لامكان التاويل قوله عمرا سه وخالة على هذا
الفتحة في فدعا فتحة خفض وعلى رواية النصب فالفتحة فتحة نصب وعلى
رواية الرفع فمدعا بالرفع كما لا يخفى لان فدعا صفة تابعة لموصوفها غاية
الامر انه اذا كان مجرورا كان جرها بالفتحة لانها لا تنصرف قوله فقيل ان تميزها
الى قال الزرقاني قال الرضي وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا
بلا فاصل ايضا اعتمادا اي التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال
فيجوز على هذا ان يكون عمه بالنصب خبرية قوله وافرد الضمير الى اخره
اشار بهذا المزج اللطيف الى ان قول المص دالتا للجماعة سوال عن جواب تقديره كيف
يصح ان يكون قد جعلت خبرا عن كم وهي واقعة على متعدد والتاء جعلت للوحدة
وحاصل ما اشار اليه المص في الجواب منع ان التا للوحدة بل هي للجماعة واشار الشارح
الى جواب اخر حاصله تسليم ان التا للوحدة والافراد نظرا الى لفظ كم فتامل قوله

والاقيل جعلتا قال الدنوشري فيه نظر اذ قد يقال ما المانع من كونها قد جعلت
خبرا عنهما والافراد على تاويله بكل منهما كما قيل الاذان والاقامة سنة اي
كل منهما قوله على المصدرية قال الدنوشري فيه نظر ولو قال على المفعولية
المطلقة لكان احسن قوله واما كاين ما يدة في كاين خمس لغات قال ابن مالك
في الكافية الشافية وفي كاين قيل كاين وكاء وهكذا وكاين فاستبن
وقال في شرحها اصلها كاين وهي اشهرها وبها قرا السبعة الا ابن كثير ويليها
كائن وقرا بها ابن كثير والاعمش وابن محيصن وكاين بهمزة ساكنة قبل الكاف
وبعدها يا مكسورة خفيفة وبعدها نون ساكنة في وزن كعين ولا اعرف احدا
قرا باللغتين الباقيتين قوله بمن ظاهره قال الدنوشري كان وجهه ان كاين
نونه تنوين في الاصل فنسبه من الاضافة نظرا للاصل قوله ومنها ان خبرها
مفردا قال الدنوشري كون خبر كاين لا يكون الا جملة يحتاج الى تامل ويمكن ان يكون
ذلك لغزا وقد نظمت ذلك بقولي بين لنا يا عالما غدا اماما رحلة ؏ ؏ ؏
مبتدا اخبر عنه ابدا الا جملة والشطر الاخير من نظم صاحبنا العلامة عامر
الزرنيني ويمكن ان يكون ايضا في اسما الشرط اذا وقعت مبتداة تامل انتهى
واقول قد يجب كون الخبر جملة في غير ما ذكر كما في خبر ضمير الشان ومر تفصيل ذلك
في باب المبتدا والخبر قوله واستكذا انيكنى بها عن العدد قال الزرقاني
وقد تكون لغير العدد نحو قال فلان كذا قوله على ضرب الخ قال الدنوشري
ينظر ما معناه قال شيخنا الاسلام شحاذة الحلبي يمكن ان يكون معناه
ان كذا محاكية لكم نوع محاكاة فلذلك جر تمييزها قوله اشار الناظم بقوله
ككم كاين الخ فيه ان كلام الناظم يقتضي انه يجوز في تمييز كذا الجر بمن لانه
جعل الوجهين لكل من كاين وكذا والموضح اوجب في تمييز كذا النصب
هذا باب الحكاية قوله ويختص بالعلم في
الاختصاص به نظر وكذا قوله بعد ويختص بايه ومنه في الاختصاص

فيهما تطرفقد روي انه لما انشد كعب فتوا في حريتها البيت فقال النبي
صلي الله عليه وسلم لاصحابه ما حريتها وفيه الحكاية بما وحكاية
المعرفة غير العلم **قوله** تمحل انه رلي يحذفه بالحق في صدق تعريف الحكاية
المتقدم علي هذا نظر ظاهر اذ ليس فيها الايراد المذكور في التعريف الان
تيال المغاير او مقدر لانه اذا قال ذلك فقد اورده علي حسب ما اورده
المتكلم **قوله** ويجوز حكايتها علي المعني المراد بالمعني ما قابل لفظ المحكي
بهيئته فيصدق علي تقديم الفاظ المحكي وتاخيرها وتغيير اعرابها
انه حكاية معني لا لفظا ليقال ان مع التقديم والتاخير حكاية اللفظ ايضا
قوله وحكاية المفرد اي حاله **قوله** وكقول ذي الرمة الخ قال الدنوشري جعل
بيت ذي الرمة من حكاية المفرد فيه نظر والظاهر انه من حكاية الجملة بعد
غير القول وقد كنت استشكلته فكتبته ثم رايت بعضهم ذكر كلاما يقتضي ان
جملة الناس ينتجعون محكية بقول محذوف فانه قال اي سمعت الناس
يقولون الناس ينتجعون غيثا فمفعول سمعت محذوف وجملة يقولون حال
من الناس الذي هو مفعول سمعت او مفعول ثان له علي الخلاف في ذلك
فعلي هذا جملة الناس ينتجعون غيثا محكية بالقول علي القياس لكنه
محذوف ومراده ببلال ابن ابي بردة القاضي وصفة غيثا محذوفة اي
مربعا انا فما نقلت لنا فتي لما سمعت قولهم المذكور لا تنتجعي الغيث هو
والتنجعي بلالا فهو اجدي من الغيث والانتجاع طلب الغيث وقيل طلب
الكلا وهو قول ابي عبيد ومنع صيدح للعلمية والتانيث **قوله** ويمكن ان
يكون من هذا الباب حكاية المفرد في غير الاستفهام **قوله** فالمختار الي اخره
قال الدنوشري هو جواب شرط مقدر تقديره واذا عرفت ما ذكر فالمختار الخ
والا فكان المناسب الواو لا الفا قال شيخنا العلامة شهاب الدين الحلبي وقوله الشيخ
عندي الخ هو بعينه صدر كلام ابن مالك المقابل للمختار المحققين وتابعيه هو

الاول

الاول واضح والثاني فيه نظر ظاهر لانه ينافي الغرض المذكور فلينتامل فان قلت
كيف يكون محكيا ومن ما اذا حكي قلت يعتبر محكيا من مرفوع وقد يقال
نرقه بين اعتبار الحكاية فكيف قالوا انه محكي وقد يجاب بانه محكي اعتبارا
قوله مذكورة قال الدنوشري قد يقال فيه نظر اذ ملحظ المنع ان المحذوف
لا يعلم حتي يحكي ما فيه فلو كانت معلومة كان قيل هل ضربت رجلا فقال
المخاطب ضربته فتقول من به التعيين الحاكي ايا فتحكي ما فيها مع حذفها
فالظاهر ان مثل هذا لا يمنع فليتامل **قوله** الظريفين قال الدنوشري لو قال
بدله ظريفين كان اولي انتهي اي ليتطابق الصفة والموصوف في التنكير
قوله او منا يعلم من او منا المراد بالجمع ما دل علي جماعة ولو كان اسم جمع
كقوم ورهط ومنا **قوله** وقس علي ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور
في المقرب ما نصه ولا بد من ادخال حرف الجر علي من واي اذا استثبت بهما
عن مخفوض ويكون المجرور متعلقا بفعل مضمر وتقدره بعدهما انتهي وظاهر
وقل منان ومنين وقوله وقل منون ومنين انك تقول منين بغير ادخال الجار
قال المعم وينبغي لابن عصفور ان يجيز تقدير المتعلق قبلهما لانه يري ان الاستفهام
اذا كان استثباتا لم يكن له الصدر وما ذكره ابن عصفور من انه لا بد من ادخال
الجر متعين علي القول بان الحركات اعراب والا لزم اضمار الجار وابقاء عمله
قوله في الحركات قال الدنوشري لو قال والحروف كان احسن ولم يصحح واحدا
من القولين ولعل الاصح انها حركات وحروف حكاية لا اعراب **قوله**
وهو سابق الي اخره قد يقال ان الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل علي عامله
فهلا قالوا بذلك **قوله** موخرا قال الشنباطي ويجوز اظهاره متقدما ايضا
علي كلام الكوفيين كما صرح به المرادي ومقتضي قول الشارح
الاتي والكوفيين يجيزونهما انه يجوز ان يصرح به او يقدر الفعل
متقدما وموخرا علي ان ايا فاعل به او مبتدا والفعل

خبرها وقوله توكيدا قال الدنوشري معمول لقوله يصرح فيكون
التصريح علي سبيل التاكيد وان كان العامل المصرح به هو
ليس موكدا بل هو للتاسيس وهو عامل موخر **قوله** ومقتضي
قواعد البصريين الي اخره ظاهره انه لم يقف علي نص لهم ونقل
المصنف عنهم ان ايا مبتدا والخبر محذوف اي ايهم فعل **قوله**
فان سالت بهما عن منصوب قال السنباطي هذا قسيم قوله
وان وقعت سوالا عن مرفوع فهو علي القول بان الحركات اعراب
فقول الشارح والحركة للحكاية يخالف فرض المسئلة ~~وعلي تقدير ان يكون~~
وان كان الكلام صحيحا في نفسه مع قطع النظر عن فرض المسئلة وعلي تقدير ان يكون
الكلام مقطوعا عما قبله يكون تكرارا مع قوله بناء علي انها للحكاية واي في موضع
رفع الي اخره لانه شامل للاحوال الثلاث ولا خلاف فيه عندهم انتهي واقول لم
ينقل المصنف في الحواشي خلافا بين الفريقين فيما اذا سيل بهما
عن منصوب او مجرور وعبارته فان نصب اي بفعل مضمر يجوز
اظهاره واذا ظهر لم يجب تاخيره مع اي ومن وما لانهن لما كن هن
للاستثبات خرجن عما التزم فيهن ولا يجوز ذلك في بقية ادوات
الاستفهام لا يقال خرجت متي لمن قال خرجت وقتا ويجوز اذا ظهرت
متعلق الجار ان يقدم وان يوخره كما في الناصب انتهي وفيما نص علي
ان حكاية حال المفرد لا تختص باي ومن كما اسلفنا **قوله** لمحذوف
متاخر اي ولو بواسطة حرف الجر فيقال باي لمن قال مررت برجل
ولكن قول الش فقياس الخ يقتضي انه لا يحكي بهما في النكرة المجرورة
الا بدون الجار اذ الابتدا معه مشكل فليتامل **قوله** وعند الكوفيين منهما
قال السنباطي اذا اراد منع الابتدا او المعمولية للمحذوف والتصريح به تاكيدا
فمشكل علي كلا التقديرين اذ مقتضي قواعد الكوفيين الجواز كما لا يخفي بل

هو

التاسع عشر ١٩

١٨

هو اولي من الجواز في المرفوع ويدل لذلك ان شراح التسهيل ذكروا حالتي
النصب والجر علي القول بانها اعراب ولم يتعرضوا للخلاف اصلا
انتهي وقال الدنوشري ضمير المثني في ضمير المثني عايد الي كونها مبتدا
والي كونها معمولة لمحذوف متاخر **قوله** اتوناري الخ وقبل هذا البيت
ونار قد حضأت بعيد هدء بدار لا اريد بها مقاما سوي تحليل راحلة
وعين اكالئها مخافة ان تناما فقلت الي الطعام فقال منهم زعيم يحسد
الانس الطعاما **قوله** خلافا للشارح قال الشهاب ابن قاسم هو ممنوع
منعا واضحا بل هو سهو لان قوله اتوناري الابعد ذلك اخبارا بالحالة
الواقعة لهم معهم فيما مضي **قوله** نشات من حركات الاشباع لو قال
بدله نشات من اشباع حركات الحكاية لكان احسن **هذا باب التانيث**
قوله وان جنحوا للسلم فاجنح لها ذكر في الكشاف في تفسير هذه الاية ما
يقتضي ان السلم مذكر لانه قال والسلم يونث تانيث نقيضها وهو الحرب قال
السلم تاخذ منها ما رضيت به والحرب يكفيك من انفاسها جرع
انتهي وعده ابن كمال باشا في رسالة المونث مما يذكر ويونث وسبقه الي ذلك
ابن الانباري وقال الصفاقسي والسلم تذكر وتونث فقيل التانيث لغة
وقيل علي معني المسالمة وقيل حملا علي النقيض **قوله** من الاعضا
المزدوجة اشار الي القاعدة المشهورة وهي ان ما كان من الاعضا مزدوجا
فالغالب عليه التانيث الا الحاجبين والمنخرين والخدين فانها مذكرة
والمرجع السماع وعد المنخرين من المزدوج لا ينافي عد الانف من غيره
لان الانف اسم للمنخرين معا وكل واحد يسمي منخرا ايضا وكلام شيخنا
الغنيمي في شرح الشذور يوهم التنافي ومن المزدوج الكف فهي مونثة
وزعم المبرد انها قد تذكر وانشد ولو تلي اليمين بغيك خوفا لافردت
اليمين عن الشمال ولم تعل اليمني وهو وهم لان اليمين مونثة بمنزلة

البيني وقال ابن يسعور ذكرها على العضو ثم رجع الى التانيث فقال
بنتك وما كان من الاعضا غير مزدوج فالغالب عليه التذكير ومن غير
الغالب اللسان والقفا فانهما قد يونثان **قوله** وهي ثلاثة اذرع الواو
في وهي للحال يقال قوس فرع اذا عملت من راس القضيب وليست بفلق
ولم يرد بقوله واصبع حقيقة مقدار الاصبع ولكنه اشار بذلك الى كمال
القوس كما يقال الثوب سبع اذرع وزايد لتريد انها موفاة هذا العدد
عينه **فصل قوله** وفي الصفات الخ قال الدنوشري ينظر كيف
ارتباطه من حيث العطف ولا يصح الا ان يكون كاف كحايض اسما فليتامل
انتهى واقول تاملنا فوجدنا قوله وفي الصفات عطفا على قوله في الاسما
وكلا الظرفين متعلق بمحذوف دل عليه كلام المص والتقدير ومن غير
الغالب ان يكون في الاسما الخ وفي الصفات هذا وقال في المفصل للبصريين
في نحو حايض وطامث مذهبان فعند الخليل انه على النسب كلابن وتامر
كانه قال ذات حيض وذات طمث وعند س انه مؤول بانسان او شي حايض
كقولهم غلام ربعة على تاويل النفس وانما يكون ذلك في الصفة الثابتة
واما الحادثة فلا بد لها من علامة التانيث فتقول حايضة وطالقة الان او غدا
انتهى وقد اوضح في الكشاف الفرق بين الصفة الحادثة والثابتة في
تفسير قوله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما ارضعت بان المرضع
هي التي من شانها الارضاع والمرضعة هي التي في حالة الارضاع ملقمة
ثديها الصبي وذكر ان سبب اختيار المرضعة على المرضع ان المراد تقطيع
شان الزلزلة وهي ادخل فيها وقال في المفصل اه مذهب الكوفيين ان
حذف التا من حايض للاستغنا عنها وهذا يوجب اثبات التا في محل الالتباس
كضامر وعاشق وايم وثيب وعانس وهذا الاعتراض مبين واما الاعتراض
باثبات التا في الصفات المختصة بالاناث من امراة مصبية وكلبة مجرية

علي ما في الصحاح فليس بسديد لان ما ذكره يجوز لا موجب لانهم يقولون
الاتيان بالتا في صورة الاستغنا على الاصل كحاملة في المراة قال في الصحاح
يقال امراة حامل وحاملة اذا كانت حبلى قال هذا نعت لا يكون
الا للاناث ومن قال حاملة بناه على حملت وانشد لعمرو بن حسان
تمخضت المنون له بيوم ** اتى ولكل حاملة تمام
فاذا حملت شيا على ظهرها او على راسها فهي حاملة لا غير ومنه وما كانت
امك بغيا اشارة للرد على الامام ابن جني حيث قال انه فعيل ولو كان فعولا لقيل
بغو كما قيل نهو ورد بانه نهوا شاذ وقال الدنوشري قال البيضاوي وهو
فعول من البغي قلبت واوه وادغمت ثم كسرت الغين اتباعا ولذلك لم تلحقه
التا او فعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التا لانه للمبالغة او للنسب كطالق
انتهى وتوقف بعضهم في قوله لانه للمبالغة فان قضيته ان فعيلا
اذا كان للمبالغة محولا عن فاعل لا تلحقه التا وينبغي مراجعة النقل
في ذلك وقوله او النسب يقتضي ان صيغ النسب لا توشح المونث
فيقال رجل تمار وامراة تمار وينبغي مراجعة النقل في ذلك ايضا قال
سعدي حلبي في حاشيته قوله وهو فعول من البغي في الكشاف قال ابن
جني في كتاب التمام ولو كانت فعولا لقيل بغو كما قيل فلان نهو عن المنكر
انتهى ورد ما ذكره ابن جني بانه شاذ لان القياس فيما اذا اجتمع الواو واليا
السابق منهما ساكن قلبت الواو يا وادغمت في اليا والشاذ لا يقاس عليه قوله
ولذلك لم تلحقه التا لان فعولا بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمونث كصبور
قوله لانه للمبالغة ويجوز ان يكون تشبيه بفعول كما في ملحفة جديدة ورد
القطع كونه للمبالغة بان نفي الابلغ لا يستلزم النفي مطلقا وجوابه انه من
باب نفي المقيد وقيده انتهى كلام سعدي حلبي بحروفه قال بعضهم
النفي خاص بالمونث فلا يقال رجل بغي انما يقال امراة بغي لكن نقل

بعضهم عن المصباح انه يقال رجل بغي كما يقال امراة بغي ه وفي شرح
الاردبيلي ما يوافقه انتهي ومر عن المفصل ما هو صريح في ان صيغة
المونث لا تونث مع المونث وقال الطيبي عن محيي السنة كلاهما كان بعد ولا
بمن وجهه ووزنه كان مصدرا وفاعل اخواته كقوله تعالي وما كانت امك بغيا
اسقط الها لانها كانت مصدرا وفتح عن باغية وقال صاحب الكشف
لم يقل بغية رعاية للفواصل ولك ان تقول لم يقل بغية لانه مصدر او بزنة كما
قال القاضي في قوله تعالي خلصوا نجيا وكما قال في قوله تعالي وهي رميم
قوله وانه لو الخ قال الدنوشري كان الصواب قرن لو بالفا لان جواب الشرط اذا
كان جملة شرط وجواب قرن بالفا كقوله تعالي وان كان كبر عليك الي اخره انتهي
وغرض الش تتميم ما اشار اليه المص من الرد علي ابن جني بما حاصله ان بغيا
لو كان فعيلا بمعني فاعل لحقته التاء ومر ما اجاب به البيضاوي وما فيه
وما اجاب غيره وكان علي الش ان يتمم بنقل ما استدل به ابن جني ورده ه
فتدبر قوله علي عدوه كان الاصوب ان يقول علي عدو فليتامل قوله جوازا
قال السنباطي يفيد بظاهره ان فعولا بمعني مفعول يجوز فيه لحوق التاء وعدمه
في كل مثال وليس كذلك بل المفهوم من كلام شراح التسهيل وغيرهم ان لحوقها التا
انما هو علي وجه الندور في اسما مخصوصة انتهي وقال الدنوشري يفهم منه
ان التاليث لازمة لكن نص الشيخ زكريا بلزومها كما لا يخفي قوله والزنديق
هو الذي لا ينتحل الخ في لغة المنهاج لابن الملقن بعد ان ذكر ان كلام الرافعي
اختلف في حقيقته ما نصه وادعي صاحب المستعذب علي المهذب
ان المشهور فيه انه الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر لكن هذا هو المنافق
فالاقرب انه من لا ينتحل دينا انتهي ونقل ابن كمال باشا في رسالة الزنديق
عن العلامة في شرح المفتاح ان تفسيره بالمبطن للكفر اصطلاح الفقها
وانه في لسان العرب يطلق علي من ينفي الباري وعلي من يثبت الشريك له

وعلي

وعلي من ينكر حكمته غير مخصوص بالاول كما زعمه ثعلب ولا بالثاني كما هو
الظاهر من كلام الجوهري ونقل عن بعضهم ان الكافر اسم لمن لا ايمان له
فان اظهر الايمان خص باسم المنافق وان قال بقدم الدهر واسناد الحوادث
اليه خص باسم الدهري وان كان مع اعترافه بنبوة النبي صلي الله عليه وسلم
واظهاره عقايد الاسلام يبطن الكفر خص باسم المنافق وقال ان اعتبار هذا القيد انما هو
في الزنديق الاسلامي والا فقد يكون من المشركين وقد يكون من اهل الذمة
ثم اكران بهذا التنبيه وان لم يكن معتبرا فيه ويقيد اعترافه بوجود الصانع
المختار يفارق الملحد فانه من مال عن النهج المستقيم الي جهة من جهات
الكفر قال في الكشاف تفسير قوله تعالي ان الذين يلحدون في اياتنا يقال
الحد الحافر ولحد اذا مال عن الاستقامة فحفر في شق فاستعيرت للانحراف
في تاويل ايات القران عن جهة الصحة والاستقامة انتهي ولم يحتج في تقييده
المستعار له بقوله في ايات القران فانهما في الاية الكريمة مستعارة للانحراف
عن جهة الصحة والاستقامة مطلقا لا للانحراف عنها في ايات الله والا
لما احتيج الي قوله في اياتنا ولهذا ابان الفرق بين الملحد والزنديق والدهري
والمنافق وان الزنديق ليس الملحد والدهري كما ظن صاحب المغرب قوله
اعبد الي بعده قوله فغض الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا
وذكر بعضهم ان شعبي اسم بلده وهو لا يخالف قول الش لموضعين قوله بشرط
ان يكونا ماجمعا الي لا يشكل عليه نحو كسري علما لانه معرب قال الامام المرزوقي
وكسري معرب ومنهم من يفتح الكاف فاختار كسره وفعلي في الاسم موجود نحو ذفلي
وليس في الصفات والبصريون يختارون الفتح فاذا نسبوا اليه فالدلالة ان المنسوب
اليه كسروي باتفاق بفتح الكاف وان فعلي اكثر في الكلام من فعلي بكسر اوله
وان هذا ليس مما يغيره النسب وجمعه اكاسرة علي غير قياس انتهي وقوله
علي كلام البصريين يشكل قول المص بشرط ان يكونا ما جمعا الي اخره قوله حمله

في الصحاح عبارة الصحاح الارطي شجر من الرمل وهو افعل من وجه وفعلي
من وجه لانهم يقولون اديم مارروط اذا دبغ بورقه ويقولون اديم مرطي
انتهت وبه يعلم ما في عبارة الشارح ووجهه ما اشار اليه في الصحاح ان قولهم
مارروط يدل علي ان الهمزة اصل والالف زائدة وقولهم مرطي يدل علي ان ارطي
افعل والالف في اخره منقلبة عن يا ومرطي كمرمي من رميت وتبين ان كلام
الصحاح لف ونشر غير مرتب لان الدليل ليس علي ترتيب المدعي فتامل **قوله**
ولا ثالث لهما في الجموع في القاموس انهما اسما جمع قال الدنوشري وما الناجم
بوزن فعلي بكسر فاء غير طولي جحلي وقال في القاموس هذان اسما جمع وهذا
القول عندي اسما قال بعض الفضلا والظاهر انهما من الجمع لوجود المفرد
والدلالة علي المتعدد ولعل وجه كلام القاموس انه لا يحكم علي وزن فعلي بانه
جمع بمجرد وجود لفظين منه ووجود المفرد لا يصلح دليلا علي الجمعية بدليل
تمر وتمرة وبالجملة لا ثمرة لهذا الخلاف **قوله** اسم مصدر الخ قد يقال لا اسم لذلك بل
هو مصدر وهو صريح قول المرادي ولم يجي الا مصدرا وذكر ان خصيصا يجوز
قصره وقد يقال ان اسم ليس مضافا لمصدر بل مصدر **قوله** والكافور وعا الخ هو
لا ينافي قوله ان الكافور يطلق ايضا علي غير وعا الطلع ايضا فليتامل **قوله**
او مصدر الخ قال الدنوشري لو ادخل في قوله اسما لان المصدر علي الصحيح اسم جامد
غير مشتق كان اولي وكذلك لو ادخل في قوله اسما ظرفا نحوه مما هو جمع في المعني
لكان اولي ايضا فتامل **قوله** دعابيا ذكر بدله في باب جموع التكسير رهطا وذكر
ان الثلاثة اسما لحجرة اليربوع وبينها فراجعه **قوله** فعلا بفتحتين كجنفا فيه
نظر فقد قال ابن يعيش الحلبي في شرح المفصل ومن ذلك اي مما اجتمع فيه
زيادتان في محل واحد فعلى بضم الفاء العين قالوا جنفا وقرملا ولم يات
صفة فالجنفا اسم ماء لبني عامر قال الشاعر رحلت اليك من
جنفلحني انخنه فنا بينك بالمطال وقرما بالقاف وتحريك العين موضع

والجوهري

والجوهري ذكره بالفاء وهو تصحيف انما هو بالقاف وقد قالوا في الصفة الثادا
بمعني الامة يقال ثاد اوه اثا مقلوب منه قال ابن السكيت ليس في الكلام فعلا
بالتحريك الاحرفه واحد وهو الداثا يعني في الصفات انتهيه وهو مخالف لكلام
المصنف من وجوه كما تري فتامله وانصف عبد الله وغيرهم من كلام ابن يعيش
كما يعلم من تصفح كلامه ان فعلا هنا بضم اوله وضم ثانيه تامل وقال في الصحاح
وجنفي علي فعلي بضم الفاء وفتح العين اسم موضع عن ابن السكيت انتهي وقال
في القاموس في مادة جنف وجنفي وابي وبه ان وكمرا اما القراره لا موضع
ووهم الجوهري انتهي وقال الجوهري في مادة داث والداثا الامة وقد يحرك
لحرف الحلق وهو نادر لان فعلا بفتح العين لم يجي في الصفات وانما جا حرفان
في الاسما نقط وهو قرما وجنفا وهما موضعان انتهي وهذا البحث يحتاج
الي مزيد تحرير فليتامل **هذا باب المقصور والممدود قوله** بخلاف اذا
الخ كان عليه ان يذكر محترز قوله اسم كما صنع المص اول الكتاب حيث قال وخرج بذكر
الاسم نحو يخشي وزاد الشارح هناك خروج الحرف فقال والحرف نحو علي وكذا علي
قياسه يقال في تعريف الممدود الاتي كان حقه ان يقول بخلاف جا الخ **قوله** وبطر
بطرا اتي به الش ليكون نظيرا ما قبله في عدة الامثلة وكونها ثلاثة **قوله** وغارت
الخ قال العيني وغارت من غار الغيث الارض يغيرها اي سقاها وقيل من غارت
عينه تغور غورا اذا ادخلت في الراس وغارت تغار لغة فيه والاول انسب وغيرا
نصب علي الحال بمعني مغارتها انتهي ولو قال بمعني غير به كان اولي لان الوصف
غير ونظر معنيه قول المص وغارت فعلت من غيرته مع قوله قبله نقلا عن
ابي عبيدة الحاكي له عمن تقدم غارت بين الشيين الخ فان الاول يقتضي انه
بمعني الموالات والثاني يقتضي انه من غري بالشي اي اولع به **قوله** ولا يبعه
الي اخره كونه اسم مصدر فيه نظر لاستيفايه حروف الفعل بخلاف ما نظر به
وقول الشارح وتابعه الخ فيه نظر لان الجوهري مصرح بان الغرا بالفتح

والمد مصدر رغري كما حكاه الشارح عنه بقوله وفي الصحاح الخ بحسب ما راه و
ينظر هل العبارة بحسب ما راه او ما رواه **هذا باب كيفية التثنية**
قوله ولتاخيره صدق حد المنقوص عليه نظرا الى ان التانيث طارية عليه
بنوي بها الانفصال فلا ينافي كون اخره ياكما ان فتح اليا قبلها لاجلها لا ينافي
كون التا ساكنة اصالة **قوله** ثني ما تلتقي الخ الخطاب في تلتقي لعمارة بن زياد
وقرويين حال من الفاعل والمفعول جميعا وسرجوا جواب الشرط **قوله** وتستطارا
من استطير الشي اذا طير وفيه وجوه الجزم بحذف النون والاصل تستطاران
فالضمير للروانف لانها تثنية في المعنى لان كل الية لها رانفة من قبيل فقد
صغت قلوبكما او للاليتين او عايد على المخاطب والالف بدل من نون التوكيد
والاصل تستطارن او عايد الى الروانف بمعنى تستطارن هي والنصب باضمار
ان في تاويل المصدر اي يكن منك زحف الروانف والاستطارة **قوله** كمعطي الخ
كون الف معطي خامسة فيه نظر وقد يقال انه بالغين المعجمة المفتوحة والطا
المشددة اسم مفعول من غطي من الغطا **قوله** كفتي قال الدنوشري مصدر الفتي
الفتايقال فتى بين الفتا وهو من المصادر التي لا افعال لها والف الفتي منقلبة عن
يا لانك تقول فتيه وفتيان كما ذكر الموضح فان قيل الفتوة تدل على ان اصل الفتي
واو قلت قال بعضهم الواو في الفتوة منقلبة عن اليا لوجود الضمة قبلها على
التا كما قالوا انهضوا الرجل بقلب اليا واوا لاجل الضمة قبلها لانه من نهيت فلما كان
هذا القلب عارضا لم يكن فيه دلالة على اصالة الواو ونظير ذلك نحو غازية وسميت
لما كانت عارضة فيه لم يستدل بها على اصالتها فليتامل **قوله** غير مبدله قال
السنباطي هو شامل للاصلية فهي التي في حرف او شبهه وللمجهولة الاصل
وهي التي في اسم لا يعلم اصله نحو ذو اللهواة لا يمكن ان تكون الالف في الاسما
اصلية بل هي اما منقلبة عن واو او ياء تارة يعلم عين المنقلب عنه وتارة
لا يعلم اذا تقرر هذا فقول الشارح وهي المجهولة الاصل اقتصار على احد النوعين

ولم اعلم ما الحامل له على هذا الاسيما وليس في امثلة الموضح ما يصلح للتمثيل
بها بل هو من امثلة الاصلية ثم رايتها لعله هو الحامل للشارح رحمه الله
على الاقتصار على المجهولة الاصل فانه اعترض على قول الناظم والجامد الخ
بما حاصله ان اطلاق الجامد على الحرف وشبهه ان كان قبل التسمية فصحيح
في نفسه لكن لا يصح تثنيه اذ التثنية من خصايص الاسما وان كان بعدها التسمية
لكن لا يصح اطلاق الجامد عليه باجماع النحاة ما عداه لاطباقهم على ان الجامد
اذا سمي به صار متصرفا فان كان على حرفين كمتى وقد صار بعد التسمية بمنزلة
يد ودم ثلاثي الاصل بحذف الاخر ولذلك يرد في التصغير والتكسير ونحوهما
وان كان في اخره الف كمتى صارت بعد التسمية غير اصلية مبدلة من واو
حسبما يعطيه الدليل فما لاصل اليا فيما ايل ومما لم يمل قوله فلان الامالة
قال الشاطبي الامالة تكون في ذوات اليا والواو فلم لزمت اليا منها فالجواب اليا
على اللامات ~~دليل على اليا~~ اغلب من الواو كما صرح به س وغيرها فكثرتها مع الامالة في
اللامات دليل على اليا اذا قلبت واوا مع عدم الامالة وان كانت اليا اغلب على
اللامات لانه ليس شي من بنات اليا تلزم الفه عدم الامالة بل القاعدة ان كل ما
اصله اليا فالامالة فيه جايزة فالتزامهم عدم الامالة في هذه الاشيا يدل على عدم
اعتبار اليا فيها ويظهر لك بما ذكر تخصيص كلام س بما عدا ما التزموا فيه عدم
الامالة **قوله** وحيا قال الدنوشري هو بالمد تغير وانكسار يعتري الانسان
من خوف ما يعاب به ويذم وربما عرف بانه انحصار النفس خوف ارتكاب
القبايح واشتقاقه من الحياة يقال حيي الرجل نقصت حياته كنسي اذا اعتل
نساه وهو عرق في الفخذ وحشي اعتل حشاه فكانه لخوف المذمة تنقص
حياته وتضعف كذا قرره الزمخشري وعكس الواحدي ذلك فقال معنى
استحيى الرجل قويت حياته لشدة علمه بمواقع العيب والذم قال والحياة
من قوة النفس انتهى من شرح البرماوي على البخاري وقال العيني

وحقيقته اي الحيا خلق يبعثه علي اجتناب القبح ويمنع من التقصير في
حق ذي الحق ونحوه واولي الحيا الحيا من الله وهو ان لا يراك حيث نهاك
انتهي وهذا التعريف قد يقال شامل لنحو الايمان والورع والزهد وتعريفه
الحيا من الله بقوله وهو ان لا يراك الخ قد يتوقف فيه بانه فرد من افراد
مطلق الحيا الذي هو عرفه بما سبق وهو الرؤية ليست من الاخلاق فليتامل
ذلك **هذا باب كيفية جمع الاسم المذكر السالم قوله** مما ياوه
اصلية الخ قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله انظر هل ذلك لاجل شرح المتن فقط
وبمقصور فيهما ان تكون زايدة وليست منقلبة عن شي نحو في الحرلية مسمي بها من يعقل
كما قيل بذلك في الف المقصور في متي واذا وحروه **قوله** والاصل فيهما القاضيون
الخ اقتصر علي الاعلال في حالة الرفع لاقتصار المصنف علي المرفوع ونقول في
النصب والجر الاصل القاضيين الاولي يا المنقوص والثانية يا الاعراب فما
قبل يا المنقوص مكسور لمناسبة اليا فلا ضم هناك ننقوله ثم حذفت كسرة اليا
للثقل ثم يا المنقوص لالتقا الساكنين **قوله** في جمع موسي علما الخ قال بعضهم
وموسي الاعجمي غير مشتق وقول مكي انه مشتق من اوسيت الشجر اخذت ما عليه
من الورق ضعيف ورد ابن السراج هذا كله وقال من اشتق شيا من لغة
العجم من لغة العرب كان بمنزلة من ادعي ان الطير ولد الحوت ومع كون موسي
اعجميا اختلف في وزنه فقال **س** وزنه مفعل وهو قول ابي عمرو وقال الكسايي
وزنه فعلي واحتج **س** بان زيادة الميم اولا اكثر من زيادة الالف اخرا ورد
الفارسي علي الكسايي بصرفه في النكرة ولو كانت فعلي لكانت الفه للتانيث لا يصرف
نكرة ايضا ومن جوز فعلي في الابنية كما صار اليه الاخفش يجوز عنده كون الفه
للالحاق فيصرفه في النكرة وتقول في جمعه بالواو والنون موسون وموسين
بفتح السين عند البصريين والكوفيين ان كان وزنه مفعلا وتقول علي طريقة
الكسايي موسون بضم السين قبل الواو وموسين بكسر السين قبل اليا هذا

كلم

كله في موسي اسم لواحد من بني ادم واما الموسي التي يحلق بها الشعر فعربية
ثم قيل انها مشتقة من اوسيت الشي اصلحته والاصل موسي بالهمز فابدلت
الهمزة واوا وقيل من اوسيت حلقت وهذا اشهر ولا اصل لواوه علي هذا
في الهمز والمشهور تانيثها وقيل هو مذكر ووزنها علي الباعث فعلي فيمتنع
الصرف سوا سمي بها ام لم يسم الا اذا كانت فعلا فتنصرف في النكرة
والله اعلم فليتامل مع كلام الش **قوله** الي قلب الفتحة ضمة وكان عليه ان
يقول الي قلب الفتحة ضمة قبل الواو وكسرة قبل اليا بل كان عليه ان يحذف
لفظ قلبه قال الجوهري في صحاحه عيسي اسم عبراني وسرياني وجمعه عيسون
بفتح السين تقول جا العيسون ومررت بالعيسين ورايت العيسين وقال
ايضا واجاز الكوفيون بضم السين قبل الواو وكسرها قبل اليا ولم يجزه البصريون
قالوا لان الالف انما سقطت لاجتماع الساكنين فوجب ان تبقي السين مفتوحة
كما كانت سوا كانت الالف اصلية ام غيرها والنسبة اليه عيسوي تقلب الالف
واوا وان شيت حذفتها فقلت عيسي وموسي انتهي فلم يعبر بالقلب كما تري
قوله فالفتح الخ عبارته لا توفي بالمقصود الا بعناية وحق العبارة ان يقول
ان قلنا ان الفه زايدة جاز الوجهان عندهم وان قلنا انها اصلية تعين
الفتح عند الجميع **قوله** من الف الالحاق الموافق لما سبق في عبارة المص وللواقع
ان يقول من حرف الالحاق لان الهمزة في علبا بدل من يا والاصل علباي لا من
الالف **هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المونث السالم قوله** الا ما ختم
بتا التانيث اي او ما اشبهها كتا بنت واخت فانها ليست للتانيث فكان القياس
اثباتها في الجمع وان يقال بنتات واختات لان التا فيهما كانا ملكوت من جهة
سكون ما قبلها قال ابن جني في سر الصناعة وليست التا فيهما بعلامة
تانيث لسكون ما قبلها كما نص عليه **س** في باب ما لا ينصرف وان وقع له في موضع
اخر تجوز في اللفظ فقال انها للتانيث ووجه تجوزه انها لما كانت التا تبدل

من الواو فيهما الا مع المونث صارتا كانهما علامتا تانيث وعلامة التانيث
في بنت واخت الصيغة اي بناؤهما على فعل وفعل واصلهما فعل وابدال
الواو فيهما لازم لان هذا عمل اختص به المونث ولشبه التا فيهما بتا التانيث
حذفت في الجمع لكن ردت اللام في اخوات كسنوات دون بنات لنكتة تظهر
بالتامل وسياتي في باب النسب ما يتعلق بهذا البحث على وجه الايضاح
والبسط قوله لئلا يجمع بين علامتي تانيث هذا يدل على ان التا في الجمع
للتانيث وقد يتوقف فيه بانه قد يكون لمذكر كحمامات واصطبلات قوله
لكون اليا يونث بهما فيه مسامحة ظاهرة لان التاييد لهما على التانيث لهما ان
حسنا قوله لادي الى اجتماع الى اخره لو قال لادي الى شبه اجتماع ثلاث الفات
لكان اولى قوله وفيه نظر وجهه ان ذلك على ضبط الشيخ عبد القادر لا يناسب
قول المتن بعد ذلك بنات وبناوات ولكان يقال عليه بنات لا غير فصل
قوله كان المجموع مراده بالمجموع الذي يراد جمعه كما هو ظاهر فليتامل
قوله الفتح والاسكان فينظر هل الاكثر الاسكان او الفتح مختص بالعقلا
قد يقال ان جمع السلامة يكون للمونث نحو مارات وهو غير مختص بالعقلا
فكلامه مشكل الا ان يكون مراده المذكر قوله على احدى اللغات الثلاث
عبارة القاموس الجرو وبكسر الجيم وضمها ولد الكلب والسباع والجمع اجرو
وجراء جمع الجرا اجريه والجرو والجروة الصغير من القثاء وفي الحديث
اتى النبي صلى الله عليه وسلم باجر زغب انتهى هذا باب جمع التكسير
قوله ان جمع السلامة مختص بالعقلا قد يقال ان جمع السلامة يكون للمونث
وهو غير مختص بالعقلا نحو طارات فكلامه مشكل الا ان يكون مراده المذكر انتهى
واقول كون مراده المذكر متعين لا شبهة فيه لانه لا يظهر جميع ما ذكره
من الفروق الاتية وبه تعرف ما في كلام الدنوشري الاتي قوله ولا يسلم في
المفرد قال الدنوشري قد يقال ان ذلك غير مطرد بدليل نحو صنوان انتهى وفيه

نظر

نظر لانه متغير بالزيادة قوله يعرب بالحروف قال الدنوشري هذا اذا كان جمع
مذكر اما اذا كان جمع السلامة لمونث فانه يعرب بالحركات لا بالحروف على
ان جمع المذكر السالم يعرب بعضهم اعرابه بالحركات قوله ان الفعل المسند
الى جمع السلامة لا يونث قال الدنوشري قد يقال انه يونث اذا اسند الى جمع
المونث السالم قوله وصنوان هو بكسر الصاد ويجوز ضمها وبهما قرئ في
السبعة في قوله تعالى زرع ونخيل صنوان وينظر هل المفرد والمثنى يجوز فيهما
كسر الصاد وضمها او لا قوله اذا اخرج نخلتان او ثلاث اي مثلا قوله تخمة
التا في تخمة مبدلة من الواو واصلها وخمة والوخامة الثقل ويقال كلا
وخيم وفي كلامهم البغي مرتعه وخيم وفي القاموس التخوم بالضم الفصل
بين الارضين من المعالم والحد ومونثة الجمع تخوم ايضا وتخم كعنق هو
الواحد تخم بالضم وتخومة بفتحها وارضا تتاخم ارضكم تحادها والتخوم المال
الذي يريده قوله كرجل ورجال في نسخة كرجال ورجل قوله لان صنوان كان
الاولى تنوينه ونصبه لانه اسم ان وكذا يقال في تخم بعده قوله موضوعة للعدد
القليل قد يقال انها موضوعة للمعدود لا للعدد وقد يقال انه على حذف مضاف
وكذا يقال فيما ياتي هذا وجموع القلة كما ذكر اربعة هي جموع تكسير ذكرها
المصنف ومنها ايضا جموع السلامة قال الدنوشري وقد جمعها بعضهم في قوله
بافعل وبافعال وافعلة ٭ وفعلة يعرف الادنى من العدد
وسالم الجمع ايضا داخل معها ٭ فهذه الخمس فاحفظها ولا تزد
انتهى اقول ذكر العلامة العلامي ان البيت الاول لبعض المتقدمين والثاني لابي
الحسن الدباج من نحاة اشبيلية واعلم ان ما ذكره النحاة من جموع القلة للعشرة
فما دونها لا ينافي تصحيح ائمة الاصول بانها من صيغ العموم لان كلام النحاة كما قال
امام الحرمين محمول على حالة التجرد عن التعريف وتفصيل الكلام يطلب من كتب
الاصول قوله قال الشاطبي وحقيقة الوضع الى اخره فيه مسامحة ظاهرة فليتامل

قوله كرجال في الغنية ابن معط ان رجلا يجمع على رجلة بفتح اوله وسكون ثانيه
قال بعض شارحيه البنا الثالث فعلة بفتح الفا وسكون العين ولم يكسروا
عليه الا اسما واحدا وهو فعل بفتح الفا وضم العين نحو رجل وقيل انه اسم
جمع وليس بجمع تكسير وذكر ابن معط ان من جموع التكسير فعولة وفعالة
فالاول جمعوا عليه فعلا بفتح فسكون نحو بعل وبعولة ونحل ونحولة
وخال وخولة وخيط وخيوطة وجمعوا على الثاني فعلا بفتحتين نحو جمل
وجمالة وحجر وحجارة قال بعض شارحي كلامه وهذان البناان اعني فعولة
وفعالة هما فعول وفعال زيد عليهما تا التانيث لتاكيد الجمع قوله او اعتلت
باليا اي سوا بقيت كما مثل او حذفت كما في يد لان يدا فعل والاصل يدي والمعوض
الذي لم يكمل بالها ترد اليه محذوفة ثم يجمع على قياس نظيره قوله ولا لامه مماثلة
لعينه هذا الشرط نقله المص في الحواشي عن المقرب قال لكنه بعد ذلك قال ان فعلا
المضعف يجمع في القلة على افعل كاصكك في الكثير على فعال وفعول كصكوك هـ
وصكاك فثبت ان ذلك ليس بشرط قوله وجرو الخ قال الدنوشري ظاهره بل
صريحه انه بفتح اوله والذي رايته في فصيح ثعلب ان جرو بكسر اوله ذكره في باب
المكسور اوله قال الش المرزوقي وهو ولد كل سبع والجمع اجر وجرا انتهى هـ
فليتامل انتهى واقول هذا عجيب فقد مر قريبا في كلام الش ان جروه بتثليث
الجيم وظاهره ان المجرد من تا التانيث كذلك قوله وشذ اعيني مثله في الشذوذ
قوس واقوس وينظر هل هو من الشاذ قياسا فقط او لا وشذ ايضا انيب
جمع ناب قوله وشذ قياسا وسماعا اثوب فان قلت كيف يكون اثوب واسيف
شاذا سماعا مع انه سمع من كلام العرب قلت وجود ذلك في الشعر قليلا لا ينافي شذوذه
سماعا انما المنافي له وجوده في غير الشعر لا سيما مع مخالفته للقاعدة المشهورة وهي
ان حرف العلة اذا تحرك وسكن ما قبله تنقل حركته اليه فليتامل قوله اثر الخ
الاثر في السيف مجاز كما هو ظاهر قوله كذيب مثل رجل قال الله تعالى

واسحوا

٨٧

واسحوا ابروسكم وارجلكم ومثل قفل ركن واركن وحكي ايضا غصن واغصن
ومثل جبل زمن قال هل الازمن اللاي مضين رواجع وقياسه ان يجمع على
ازمان قوله الف اوياقال السنباطي لا يخفى ان الواو كذلك كعمود اذا سمي به
انثى والتقييد بهذين اخذه الش من تمثيل المص ولكن المثال لا يخصص فلا
وجه للتقييد قوله وعضد مثل عضد واعضاد عجز واعجاز ورجل جمع على رجال
وسبع على سباع ولم يجمعا على افعال ومثل عنب واعناب ضلع واضلع وضلوع ومعا
وامعا ومثل ثمر واثمار كبد واكباد فخذ وافخاذ ودعل وادعال قوله نحو جمل
مثل جمل واجمال جبل واجبال واسد واساد وباع وابواع وناب وانياب ورجا
وارجا والرجا الناحية قوله وجمل بالحا المهملة مثل حمل واحمال بير وابار
وريح وارواح وجيد واجياد فائدة قال الاخفش من جموع التكسير
فعيل جمعا لفعل كعبد وعبيد ولفعل بكسر وسكون كضرس وضريس وهو
اسم جمع عند س كالحامل والباقر ومشى ابن معط على انه جمع تكسير فقال
ثم فعيل كالعبيد فيسوا قالوا الكليب وكذا الضريس قوله وابل ومثل
ابل واابال اطل واطال والاطل الخاصرة قوله وقفل مثل قفل واقفال جند
واجناد وخف واخفاف وعود واعواد وغول واغوال ومدي لمكيال وامدا
ومثل عنق واعناق اذن واذان وطنب واطناب وسمع طنب وينظر ما معنى
طنب قوله كجوار طاب ثمل قوله نحو ارطاب ارباع جمع ربع قوله وافراخ جمع
فرخ مثل سطر واسطار قوله لحبسه اياه فيه نظر قال الضعلي في كتابه مختصر
تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ان عمر حبسه لاجل بيت قاله في الزبرقان
ابن بدر وهو ٭ دع المكارم لا ترحل لبغيتها ٭ واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ٭
يريد انك كالاكل اللابس وقال له الامام عمر يا خبيث لاشغلنك عن اعراض الناس
فقال وهو محبوس ماذا تقول الخ وبعده ٭ القيت كاسبهم في قعر مظلمة هـ
فاغفر عليك سلام الله يا عمر ٭ فرق له عمر رضي الله عنه واخرجه وفيه مكان

زعب حمر وقوله لاماولا شجر معا اي ذي مرج واد كثير الشجر كما قال الشم ولم يبال به
لذكره في مقام التلطف بعمرو ان كان عمر عالما بكثرة شجره قوله وهو الشعرات
الي اخره مخالف بحسب الظاهر لقول بعض اللغويين الزاغب اول ما ينبت
من الريش وليسته الشعرات الصفر على ريش الفرخ كما هو ظاهر فليتامل وان
قلنا بحسب الظاهر لان الشعرات الصفر هي اول ما ينبت من الريش الا ان قوله
على ريش الفرخ غير واضح وقال بعضهم الزغب الريش الاصفر قوله نحو طعام
مثل طعام واطعمة وقذال واقذله وهو موخر الراس وجواب واجوبة وفدان
وافدنه وزمان وازمنه وبنه وغزال واغزله قوله نحو حمار الي مثل حمار واحمره
لسان والسنة في لغة من ذكره ومن انثه قال لسان والسن واحترز عنه الموضح
بقوله مذكر قوله نحو غراب الي مثل غراب واغربه حوار واحوره وجمع نجد وانجده
ورحا وارحيه وجا فعال على فعله قليلا كغلام وغلمه قوله والتزم مثل افعله
الي وانما التزم افعله في فعال وفعال المذكورين لئلا يبقى حرفان من جنس واحد
من غزاء وغام لو قيل ابنت فجمع على فعل وهو مستثقل واما المعتل اللام فلئلا يودي
الي ما ليس بموجود في اللغة وهو ان يكون في اخر الاسم واو قبلها ضمة نحو كسو ان لم
تغيره وان ابدل من الضمة كسرة صار كسو صار كقاض بقي على حرفين اذا التقيه بعدها
ساكن لما التنوين فلا يجمع على فعل بفتحتين لما ذكرناه قوله وزمام مثل زمام
وازمه خلال واخله وهو عود يحمل في عروتي الجوالق وعنان واعنه وذباب
واذبه قوله كقباء مثل قباء واقبية كساء واكسية وسقاء واسقية ورشا وارشية قال
الشاعر واضطرب القوم اضطراب الارشية قوله مع انها زايده قال الدنوشري
مر ومر في خوان فانه رباعي فهو كحمار مع احمره وهو ما يوكل عليه الطعام ومثله
صوان واصونه انتهى وفيه نظر فتامل وفي التسهيل ان خوانا بتشديد الواو
اسم لربيع الاول فهو زايد على اربعة تنبيه سمع جار وجيره
وقاع وقيعه وفي التنزيل كسراب بقيعة قوله ولده قال بعضهم

مسيلة وولده القول فيه عندي انه جمع ولد لان الولد وان كان قد يستعمل للكثرة
فلا ينكر ان يقع على الواحد فجمع على فعلة كما جمع اخ على اخوة في العدد القليل
وفي الكثير على فعلان قال تعالى يوما يجعل الولدان شيبا كاخوان في قوله تعالى
اخوانا على سرر واما الولده فمفرد وفي الاصل ثم جمل على الاعلى الشخص وقالوا الولدون
بالواو والنون انتهى قوله نحو صبي يدخل فيه على وصف فيجمع على علية
بكسر اوله وسكون ثانيه يقولون فلان من علية الناس اي من روسائهم وكبرائهم
والعامة تقول من عليتهم بتشديد اليا وكسر ما قبلها وزعم بعضهم ان
ذلك لغة والصواب الاول قوله فعل بضم ولم الي ما كان منه صحيح العين
او معتلها بالواو سلمت ضمته وما عينه واو قلبت ضمته كسرة نحو بيض وعيس
وعين وسياتي في كلام الشم التنبيه عليه قوله وهو جمع لشيئين لم يذكر
المص ولا الشم المحفوظ من فعل لهما فعلا فيما سبق وقال المصنف في الحواشي
يحفظ في سقف وورد صفة لفرس وغير ذلك مما بيناه في حواشيه الالفية قوله
بضمتين اي في الاصل اذ في الحال فالاول كتبه بسكون ثانيه مخفف كتب بضم
والثاني واضح وان كان فعل معتل العين فان كان بالواو وجب التخفيف استثقالا
للضمة على الواو نحو خوان وخون وقد جا الضم في الشعر قال وفي الاكف
اللامعات سور وهو جمع سوار وان كان باليا جاز التخفيف والتثقيل مطلقا
لان اليا اخف من الواو نحو عيان وعين لحديدة تكون في متاع الفدان بضم
الفاء على وزن فعال ويجوز بالعين بالاسكان وابدال الكسرة من الضمة لئلا هو
تنقلب اليا واوا قوله في اسم احترز بقوله عن الصفة وشذ صناع وصنع وكناز
وكنز من الوصف المونث وبعضهم جعله مقيسا في الصفة ايضا وسياتي بعض
ذلك في كلام الشم ومثل صناع وصنع عوان وعون قال الشاعر بين ابكار وعون
قوله للمونث من الحمير قال في الصحاح الاتان الحمارة ولا تقل اتانه
وفي القاموس الاتان الحمارة والاتانه قليلة انتهى وظاهر كلامهما

انه لا فرق في الحجارة بين كونها اصلية او حشبيه وذكر الدماميني اربع جموع ونظم ذلك
الدنوشري في رسالته فقال

اثنى الحجر سميت اثانا … بغير تا او بتا اثانا
والاكثر الفصيح ترك التا … وجمعه اثن بلا مرا
والاثن واثن والرابع … بوزن مفعولا ربه شايع
تصغيرها اثين بغير تا … وان تشا اثينه كذا اتا

قوله فعول ومن ذلك عروبه اي متحببة الى زوجها وعرب بضم اوله وثانيه قال تعالى
ابكارا عربا قوله وكثيب للمونث الخ ينظر في كون الكثيب مونثا هل صحيح اولا قوله ذلول
الى اخره مشكل فانه صفة وقد ذكروا ولا انه في اسم رباعي الخ قوله وبفتحها للمطر بعضهم
قال ان الغنان بالفتح السحاب فليتامل قوله نحو خشبه مثل خشبه وخشب ناقه ونوق
فان اصلها نوق فانقلبت واوها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقالوا في نافه ايضا
نياق وانيق واصل انوق فقدم الواو وهو بامر ثقل الضمة عليها فصارا ونقا
ثم قلبت الواو يا انما ما للتغيير فوزنه اعفل قوله وزبية وزبا الزبا بالقصر
جمع زبية وهي الحفيرة تحفر للاسد وانما تحفر في الروابي وليس يبلغها
الا سيل عظيم يقال بلغ السيل الزبا يضرب مثلا للامر الفظيع الجليل وكذلك
جاوز الحزام الطبيين انتهي قاله في منتهى الارب والطبيان تثنية طبي
على زنة قفل وجزع وهو لذوات الحوافر والسباع كالضرع لغيرها وقد يترت
ايضا الذ وانا الخف والجمع اطبا انتهي ملخصا من كتاب الصحاح قوله بفتح اوله
وسكون ثانيه لو ادخل فم قربة وبدرة كان حسنا تطويلم بلا فايدة وقوله لم اقف
الخ مردود فان من حفظ حجة على من لم يحفظ قوله وهي عشرة الاف درهم قال الشاعر

ما نوال الغمام يوم ربيع … كنوال الامير يوم سخا
فنوال الامير بدرة عين … ونوال الغمام قطرة ما

وفعله بضم اوله وفتح ثانيه نحو تخمة وتخم مثل تهم وتهمة واما قولهم رطب في رطبة فهو اسم

جنس

جنس وليس بجمع بدليل تذكيره وتانيثه قوله فانهما تنقصا اللام مرابها الفا قوله نحو
حاجه وحوج قد ذكرنا في باب الجوازم ان حاجه تجمع على حوايج فانظره قوله وتلمه
مثل قامه وقيم تارة وتير قوله وهو شايع في وصفه الخ لم يذكر انه بحفظ في قوله وفي
التسهيل برره جمع بر على غير القياس في مفردات الراغب يقال بر اباه فهو
بار وبر وجمع البر ابرار وبرره قال تعالى ان الابرار لفي نعيم وقال في صفة
الملايكة كرام برره خص بها الملايكة في القران من حيث ابلغ من ابرار فانه جمع
بر وابرار جمع بار وبر ابلغ من بار كما ان عدلا ابلغ من عادل انتهى ويمكن ان يكون
كلام المص كالناظم تشارا لابر لدخوله في قوله وصف لمذكر عاقل صحيح اللام
وقوله نحو كامل لا يقتضي التخصيص بما وازنه فاعلا وقول الراغب وخص بها
الملايكة لا يناسب مذهب اهل السنة من تفضيل خواص البشر على خواص
الملايكه وعوام البشر على عوامهم فتفطن له قوله وهو هو فعيل الخ اقتصر
في المسيلة السابعة من مسايل قلب الواو يا على نقل الاولين ونسب الاول للمحققين
من البصريين والثاني للبغداديين وبين وجهه وضعفه فليراجع ولينظر وجه
الثالث المذكور هنا قوله وكيس وكيسي لا يقال كيس على وزن فيعل كيت
فلا كان مما حمل على فعيل لانا درالا انا نقول شرط المحمول ان يدل على امر وكيس
ليس كذلك قوله نحو قرط مثله قرط جب تقول في جمعه حببه والجب البير
العميقه قوله ودوبه قال الدنوشري ينظر هل هو يفك الادغام اولا وعلى الاول
ينظر ما المانع من الادغام انتهى واقول سياتي في شروط الادغام انه يمتنع
في ما وازن فعل ككلل وذكر الشارح ان مثلها ما وازنها بصدره هو
لا بجملته نحو جببه جمع جب فانه موازن بصدره لفعل بكسر اوله وفتح
ثانيه فليراجع قوله وقل في نحو ذكر الخ انظر هل عطفها على ما قبلها
وعبر بوازنهما فقال وفي اسم على فعل او فاعل قوله وخرج بقوله
صحيحي اللام اي بقول الناظم وانظر لم ترك المصنف التصريح بهذا

الشرط وذكر محترزه قوله ومدي بضم الميم وبالدال المهملة مكمل كما ياتي في كلام
الشارح قوله ويندر نحو نحو غاز والمناسب ان يقول ويندر في نحو غاز لان
المحكوم بندوره هو الجمع ولذا قال كما ندر في نحو حديدة ثم ما معني
التشبيه وهلا عطفه ما ندر بعضه على بعض هذا وتارة يعبر بقوله وقل
وتارة بقوله ويندر فهل لذلك حكمة غير التفنن قوله وحكاية مشهورة
حاصلها ان الاصمعي قال بحضرة الرشيد ان صاد جمع صاده فخطاه
ابن الاعرابي ووجه ذلك ما قاله المص قوله ولا يخفى ضعفه لما فيه من
تخالف الضماير تقدمنا في باب الاضافة ان مخالفتها فصيح لا ضعف فيه
حيث لا التباس وانه وقع في القران المجيد فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على
الذين يبدلونه فاعدا الضمير الثالث راجع الى الايصا وهو الى التبديل
او الى الايصا المبدل قوله نحو عزد ومثل عزد بفتح اوله ثور تقول فيه ثيرة
بقلب واوه يا لاجل الكسرة وقالوا ثورة في القطعة من الاقط فرقا بينه وبين
الثور من الحيوان ومثل قرد حسل وهو ولد الضب تقول في جمعه حسلة
كقردة وقال بعضهم وقد جمع على فعلة فعل بضم اوله وثانيه نحو طنب وطنبة
قال وهو نادر قوله نحو كعب ومثل كعب وكعاب كلب وكلاب وكبش وكباش
ونحل ونحال وولد لا قوله وقصعة مثل قصعة وقصاع جفنة وجفان
قوله بائي العين احترز بقوله يائي العين من نحو حوض وثوب فانه يقال
حياض وثياب وتقلب الواو يا في الجمع لاجل الكسرة قوله نحو ضيف الى اخره
سياتي انه يجمع على ضيفان ايضا والضيف مصدر في الاصل يقال ضافه ضيفا
وضيافة ويستعمل المذكر والمونث والمفرد والجمع بلفظ واحد وفي التنزيل
هولا ضيفي فلا تفضحون وانما ترك على لفظه في جميع الاحوال لكونه مصدرا
في الاصل وهو افصح من تانيثه وتثنيته وجمعه على اي صيغة كانت قوله
رقبة مثل رقبة ورقاب رحبة ورحاب قوله وثمرة وثمار فيه

ثلاث فتحات احترازا عن نحو ثمرة بفتح فضم لغة في ثمرة بالفتحات فلا تكسر
وانما تجمع جمع مونث فيقال ثمرات وكلها كان كذلك فانه لا يجمع الا
بالالف والتا الصدقة وصدقات واما سمر في سمرة لشجرة العضاة
فاسم جنس كالثمر وليس بجمع ويجمع بالالف والتا قوله ورمح مثل
رمح ورماح قرط وقراط قوله كمدي اي بفتح الميم وسكون الدال
المهملة سياتي قريبا في كلام الشارح معناه ويوجد في بعض النسخ ضبطه
بفتح الميم والدال المهملة وفيه انه يتكرر مع ظبي والغرض التمثيل لفعل
مثلث الفا قوله وعويص قال في المصباح عوص الشي عوصا من باب
تعب واعتاص صعب فهو عويص وكلام عويص يعسر فهم معناه قوله
وانتم قيام التلاوة فاذا هم قيام قوله وفي فعل بفتح اوله وكسر ثانيه الخ
قال الدنوشري قد يجمع ايضا على فعال بضم اوله قال بعضهم والضمة فيه
بدل من الكسرة للدلالة على القوة كما ابدلت الفتحة في سكارى وفعال
بالضم جمع عزيز لم يسمع الا رباب جمع ربى على وزن حبلى وهي الشاة
التي وضعت جديا وقراين جمع قرين وهو ولد البقرة الوحشية وقيل
الفزار واحد مثل طويل وطوال جمع توم وهو معروف وعراق جمع عرق
وهو العظم الذي اخذ عنه اللحم وعوام جمع عايم اسم لصنم كذا في القاموس
ورخال جمع رخل كنمر وهو الانثى من اولاد الضان وظوار جمع ظئرة
وهي المرضعة والبساط جمع بسط بكسر البا وهي الناقة التي تخلى مع ولدها
لا يمنع منها والثنا جمع ثني وهو المحتقر من الناس والنذال جمع
نذل وهو الخسيس المحتقر والرذال جمع رذل وهو ما يستر ذل
والرجال جمع رجل وجا على فعال غير جمع الفاظ كثيرة نحو الرقاق
والزقاق والغراب والعقاب والرخام والصراخ ولا مطمع في حصرها
وقد نظم جار الله الزمخشري الجموع التي اتت على فعال بالضم

بقوله ماسمعنا كلما غير ثمان هي جمع وهي في الوزن فعال
فرباب وفرار وقوام وعراق وعوام ورخال
وظرار جمع ظر وبساط جمع بسط هكذا فيما يقال
ولكاتبه عبد الله الدنوشري زيادة عليه
وثنا ونذال ورذال ورجال بانضمام الرا فقالوا
انتهى وله رسالة لطيفة تتعلق بهذا المعنى وقال بعد ذكر ابيات
الزمخشري انه ذيلها بابيات وهي
وثنا ونذال ورذال وبرا في برى ورجال
وحفال وكتاب واناس وقراد وكذا قبل ذبال
وقما في قمي اي حقير وسحاح ورعا وجمال
وكذا باب رباع ثم قد قيل اسم جمع بعضها هذا احتمال
وقال والبرا جمع برى وقرا السبعة انا براء منكم والحفال الكثير ومثله
الكتاب بالتا المثلثة وينظر ما مفردهما والاناس بمعنى الناس وينظر
ما مفرده والقراد جمع قرادة والذبال جمع ذبالة السراج والقما ذكر في
النظم تفسيره والسحاح جمع سح المطر والرعا جمع راع والجمال جمع جمالة ورباع
وبابه في الاسما المعدولة قال وقد ذيل السيوطي في المزهر على ابيات الزمخشري
فقال قلت قد زيد ثنا وبراء ونذال ورذال وحفال وكتاب في كتاب ليس مع
كتب القالي هنا يا رجال ومراده ان بعض ذلك في كتاب ليس لابن خالويه
وبعضه في امالي القالي قوله الانثى من ولد الضان والذكر يقال له حمل
قوله كسبع مثل سبع وسباع رجل ورجال قوله و وعل الوعل الكبش الجبلي
قوله على غير قياس فيه تامل وعليه فيستثنى فعل بفتح الفا
وكسر العين من قول الناظم وغير ما افعل فيه مطرد من الثلاثي بافعال
يرد قوله وضرس الخ مثل ضرس وضروس عرق وعروق وجذع

وجذوع

وجذوع ولص ولصوص وديك وديوك وفيل وفيول ونحي ونحي قوله
جند وجنود ويجمع ايضا على فعول بكسر اوله وفتح ثانيه نحو
ضلع وضلوع ويجمع عليه ايضا فعل نحو بعل وبعول وبطن وبطون
ونسر ونسور ودلو ودلي وثدي وثدي وجمع دواة ايضا وجا ايضا
دواة ودوي كنواة ونوي والظاهر انه ليس بجمع قوله اذا ما الماء خالطها
سخينا قال في المصباح في مادة سخا سخا يسخو وسخي يسخى قال عمرو
ابن كلثوم اذا ما الماء خالطها سخينا اي جدنا باموالنا وقول من قال
سخينا من السخونة نصب على الحال فليس بشي وقال في مادة سخن
سخن وسخين قال ابن الاعرابي مثل مبرم وبريم وانشد
مشعشعة كان الما فيها اذا ما الماء خالطها سخينا قال واما
قول من قال جدنا باموالنا فليس بشي قوله وبرد وبرود مثله
برج وبروج قوله كاسد واسود مثله ساق وسوق وعصا وعصي وقفا
وقفي قوله والدال الظاهر انها المعجمة وانما لم يذكرها اكتفا بما تقدم له
عند الكلام على افعال فانه ذكر هنا انها معجمة قوله كحوت وحيتان
مثله عود وعيدان وغول وغيلان وينظر هل مثل ذلك كوز وكيزان
اولا قوله وعلى فعل بفتحتين الخ قال الدنوشري لم يشترط فيه اعتلال العين
وقد يقال ان التمثيل فيه وفيما قبله الا ان اعلت عينهما انتهى واقول
هذا عجيب فقد صرح بذلك ابن الناظم وغيره وعبارة ابن الناظم ويطرد
فعلان ايضا في جمع ما عينه واو من فعل او فعل نحو عود وعيد وتاج
وتيجان قوله كتاج وتيجان قال الدنوشري مثله قاع وقيعان وبرق
كما قال بعضهم وبرقان وينظر ما معناه وحزب وحزبان وحينئذ فافراد
المصنف له بالذكر فيما ياتي ونصه على انه قليل مع دخوله فيما هنا محل نظر
فليتامل فانظر مع قوله اولا وقد يقال ان التمثيل يرشد الى اشتراط

اعتلال العين **قوله** وجمعه صيران يجمع ايضا على فعلان فعل كعبد وعبدان وثور وثيران وفعل بضم ففتح كنغر وهو العصفور ونغران وفي الاثر يا ابا عمير ما فعل النغير

قوله ظليم الظليم ايضا اللبن قبل ان يروب يقال ظلمت الرجل اذا سقيته الظليم وظاهر كلام الش انه بهذا المعنى لا يجمع على ظلمان فليتامل وذكر بعضهم ان القاموس ليس فيه الظليم بمعنى اللبن قبل ان يروب فليحرر ذلك **قوله** على فعل بفتح اوله الخ هو شامل المعتل العين اي الفا او اللام نحو بيت وجرو وجدي وظاهره ان الجميع يجمع على فعلان فليتامل وقوله او فعل بفتحتين لم يشترط فيه ان لا يكون معتل اللام ولا ان لا يكون معتل الفا وكذلك لم يشترط في فعيل صحة العين ولا صحة اللام ولا صحة الفا فليتامل وليراجع الاشموني وغيره **قوله** كذكر وذكران مثل ذكر وذكران حمل وحملان

قوله على فعل الى اخره فيه نظر لان فعلا بفتح اوله لا يكون جمعا على الصحيح

قوله ورجالة اي بفتح الراء وتشديد الجيم وبالتاء وقوله ورجال اي بضم الراء وتشديد الجيم من غير تاء واما رجلة بفتح الراء وسكون الجيم فليس يجمع بل اسم جمع كما في الشافية لان فعلة ليست من ابنية الجموع ونقل ابن الخباز عن ابن السراج انها لم تات جمعا الا لهذا الاسم قال بعض شراح الشافية والظاهر انه ليس المراد بالرجل خلاف المراة لانه لم يرد رجلة بمعنى رجال وانما ورد رجلة بمعنى الرجالة وهم خلاف الفرسان وحينئذ فرجل بمعنى الراجل خلاف الفارس **قوله** وحوار هو ولد الناقة لم يفطم **قوله** نحو اسود وسودان يجمع ايضا على فعلان بكسر فسكون كذيب وذيبان وزق وزقان قال ابن معط وجا كالذيبان والزقاق ودخل في قوله او على فعيل ظليم فانه يجمع على ظلمان بضم الظاء وكسرها كما نبه عليه الش سابقا **قوله** ويستثنى من ذلك صغير كان ينبغي ان يستثنى نحو طويل فانه لا يجمع على فعلان ولا على افعلا وانما يجمع على فعال كما تقدم وكانه اكتفى بتقدمه **قوله** فان العقل الى اخره فيه نظر فقد يدعى ان العقل والشعر من الغرائز وكون الصلاح

غير

غير مكتسب مع تفسيره بما فسره به مثلا مشكل فليتامل **قوله** وراهطا تقدم في باب المقصور والممدود تسمية الثالثة بنابيا فلعل له اسمين **قوله** كخاتم مثل خاتم وخواتم دانق ودوانق فيمن فتح النون وانما قلبت الفه في الجمع واوا لاجل الف الجمع وكان قلبها الى الواو اولى ليظهر الفرق بين فاعل وفيعل نحو صيرف وصيارف او حملا على التصغير **قوله** وكاهل مثل كاهل وكواهل خالد وخوالد وخاتم وخواتم فيمن كسر ثانيه وقد يجمع فاعل اسما على فعلان نحو حايط وحيطان واليا فيه منقلبة عن واو لانه من حاط يحوط لسكونها وانكسار ما قبلها وغايط وغيطان وجان وجنان وحاجز وحجزان وهو ما يمسك الماء من شفة الوادي وقد يجمع على فعلان بضم الفا نحو فالق وفلقان للمطمئن من الارض **قوله** وهو مجتمع الكتفين عرفه غيره بقوله هو مغرز العنق من الظهر **قوله** ندوكس فيه نظر لانه اسلف ان الالف ثانية والواو في ندوكس ثالثة فكان الصواب التمثيل بنحو ورنق وهو قصر بالحيرة **قوله** بكسر الشين الى اخره يعني انه يصح ان يضبط في كلام المص بالكسر والفتح لان كليهما يجمع على شمايل بدليل الاية وكلام اللحياني واعلم ان الشمال بالكسر ياتي بمعنى الطبع ويجمع على شمايل بمعنى الصفات التي يطبع عليها الانسان **قوله** قال الله تعالى عن اليمين والشمايل اعلم انه سبحانه افرد اليمين مراعاة للفظ ما في قوله اولم يروا الى ما خلق الله من شي يتفيا ظلاله وجمع ثانيا مراعاة لمعناها وقيل في الاية غير ذلك وقد افرد الكلام على الاية الشريفة السهيلي برسالة لطيفة **قوله** اخت الفيلون ضبط لفظ اخت في النسخة المصححة بخط الشارح بضم الهمزة وبعد الخا ثا مثلثة ولفظ الغيلان بكسر الغين فالمراد اخوتها

للغيلان في كونهما نوعين من الجن كما يدل عليه كلام القزويني في عجايب
المخلوقات **قوله** دقاق القطن بفتح الدال وتشديد القاف كذا ضبط في
النسخة المصححة بخط **قوله** وصحارا اصله صحاري بالتشديد قال في الصحاح
واصل الصحاري صحاري بالتشديد وقد جاء ذلك في الشعر لانك
اذا جمعت صحراء ادخلت بين الحاء والراء الفا وكسرت الراء كما يكسر ما بعد
الف الجمع في كل موضع نحو مساجد وجعافر فتنقلب الالف الاولى التي
بعد الراء يا للكسرة التي قبلها وتنقلب الالف الثانية التي للتانيث ايضا
يا فتدغم ثم حذفوا اليا الاولى وابدلوا من الثانية الفا فقالوا صحاري بفتح
الراء لتسلم الالف من الحذف عند التنوين وانما فعلوا ذلك ليفرقوا
بين اليا المنقلبة من الالف للتانيث وبين اليا المنقلبة من الالف التي
ليست للتانيث نحو الف مرمي اذا قالوا مرامي ومغازي وبعض العرب
لا يحذف اليا الاولى ولكن يحذف الثانية فيقول الصحاري بكسر الراء
وهذه صحار كما تقول جوار انتهي كلام الصحاح **قوله** الاوصف علي
فعلان اي فاطلاق المصنف مقيد بغير ذلك **قوله** وهجرع قال في الصحاح
الهجرع مثل الدرهم الطويل **قوله** وحبط اي بكسر البا قال حبطت
الشاة فهي حبط اذا اكثرت من الاكل حتي انتفخ بطنها وفي الحديث ان مما
ينبت الربيع ما يقتل حبطا او يلم ومنه سمي الحرث بن عمرو ابن تميم
الحبط وولده يسمون الحبطات ~~الحبط وولده يسمون الحبطة~~ **قوله**
والقبطية ثياب بيض الخ اي بكسر القاف قال في الصحاح القبط
اهل مصر الي ان قال والقبطية ثياب بيض رقاق من كتان تتخذ
بمصر وقد تضم لانهم يغيرون في النسب **قوله** والتا المثناة صوابه المثلثة كما
يقتضيه صنيع الصحاح والقاموس وكذا رايته بخط المص **قوله** والثاني الخماسي قال
بعضهم واما الخماسي فلا يكسر الا علي استكراه لانه مستثقل لكثرة حروفه فلو

جمع بجملتها لازداد ثقلا قال **س** لا يزال الاسم في سهولة حتي يبلغ
الخمسة فيرتدع قال السيرافي معناه لا يكسر الا اذا سيل عن تكسيره
فاذا كسر حذف منه حرف ليصير رباعيا **قوله** فلا تجمع علي فعالل
قال الدنوشري اي ولا تجمع علي شبه فعالل ايضا انتهي واقول
كان المناسب للشارح الاقتصار علي انه لا يجمع علي شبه فعالل لانه
موضوع المسيلة **قوله** من سبعة مفهوم العدد لا يفيد حصرا فلا
ينافي ان الشارح ذكر سببا غيرها وهو الاختصاص بالاسم وكره
في جمع مستدعيه اع والوقوع في موضع ما يدل علي المعني وكره
في جمع الند ويلند وعلي الاد ويلاد وقد يقال هذا في حكم الدلالة
علي المعني **قوله** وان لا يودي حذفه الخ الصواب اسقاط لا كما يعلم مما
ياتي في قوله تعين حذف المغني حذفها لانه حينيذ يكون الباقي ما لا يغني
وهو الفاصل فالذي من اسباب الفصل ان يودي حذف الحرف الي حذف
اخر فتامل **قوله** سوا كان منهما الي اخره هذا التفسير وان طابق المقام
لا يطابق السياق لان المصنف جعل الاطلاق في مقابلة قوله وكالهمزة
واليا الي اخره وهو يقتضي ان معني الاطلاق سوا صدرا ولا **قوله**
واختصاصهما بالاسم هذا ليس من السبعة فليتامل **قوله** علي اسم
الفاعل لو حذف لفظا اسم كان اولي **قوله** سرندي ويقال ناقة سرنداة
اي جرية قال الشاعر ، كل سرنداة نعوت القعب ، عدانة كالمسحل الاقب ،
قال بعضهم عقب هذا البيت السرنداة الجرية والنعوت التي تهز راسها
في سيرها والاقب الضامر **قوله** تخناطب كذا في النسخة المصححة
بخطه بالطا المشالة ولم اقف علي المادة في الصحاح ولا القاموس
قوله علي مفاعل فيه تامل اذ ليس في حرابن سيم يقابل بلفظها في الميزان
ويجاب بان الوزن مما لا ينصرف عروضي **باب التصغير** **قوله**

اما فوايده فست لا يخفي انها ترجع للتحقير والتقليل قوله تشبه صيغة
التصغير يتامل وجه ذلك والظاهر انه علي صيغة التصغير وهو فعيل
لان مسيطرا علي ذلك في هذا الباب وان كان علي وزن مفيعل في التصريف
قوله وكل وبعض ينظر ما وجه عدم قبول كل وبعضها للتصغير وقد
يقال كما قال مولانا الشيخ عبد الرحمن الديميطي انه لا تدل علي العموم
والشمول والكثرة فصارت كجمع الكثرة وان بعضا يدل بنفسه علي التقليل
فلا حاجة الي تصغيره المفيد للتقليل واما المحكي فلان تصغيره مناف
لحكايته المقتضية انه لا يغير واما اسما الشهور والاسبوع فلانها
موضوعة لازمنة مخصوصة وهي بحسب ذاتها لا تقلل واما الاسما العاملة
فلان تصغيرها يبعدها عن شبه الفعل الذي عملت لاجله ولكن يشكل علي
ذلك رويد زيد فانه صرحوا بانه اسم عامل مع انه مصغر فيكون مستثني
من قولهم الاسما العاملة عمل الفعل لا تصغر قوله لان المدغم فيه الي اخره
فيه نظر ولو قال لان المشدد حرفان ادغم احدهما الي اخره لكان احسن
قوله وهو كسر ما بعد يا التصغير هذا واضح اذا كان غير مكسور نحو
مصباح وعصفور واما اذا كان مكسورا فقد يقال انه يجتلب كسرة غير الكسرة
التي كانت في المكبر علي وزان ما تقدم من ان الاول اذا كان مضموما فانه
يقدر في المصغر زوال الضمة التي كانت في المكبر وكذا اذا كان الثاني مفتوحا
كما مر فليتامل قوله مكانا علي امكن المراد بمكان المجموع علي ما ذكر الموضع كالمكانة
واما اذا كان بمعني التمكن من مكن فميمه اصلية لا زايدة قوله والقياس
فيهما الخ فيه نظر غير مستوفي قوله والقياس رهوط وارهاط نظر
لان افعالا غير مقيس في فعل صحيح العين مفتوح الفا عند الناظم وغيره
قوله فكان الحكي الي اخره لو قال امكنا ورسم الالف كان احسن ه
وكانه حاول حكايته وكذا يقال فيما بعده قوله انيسان قد ه

يقال

يقال بل قياس تصغير انسان انيسين بكسر ما بعد يا التصغير وقلب
الالف يا فصل قوله ما قبل علامة التانيث شرطه ان يكون متصلا
بها كما ذكره في التسهيل فلو كانت فيه ولم يتصل بها كسر كدحرجه ودحيرجه
وزاد او اسم منزل منزلتها وهو عجز المركب المزجي قوله ان يبقي ما بعد
يا التصغير مفتوحا قال السيوطي في النكت بعد ان ذكر ان مثل ما فيه
تا التانيث ما نزل منزلتها كما ذكرنا ان الواجب في الصور المستثناة بقاها
علي ما كانت عليه من فتح او سكون ولا يجب خصوص الفتح ونقله الشهاب
الفاسي في الحواشي واقره ثم ذكر انه يفيد انك تقول معيدي كرب بسكون
البا انتهي يعني يا التصغير وفيه ان يا التصغير ساكنة وايما اللام فيما
بعدها وهو لا يكون ساكنا بحال لئلا يتوالي ساكنان بل اما مكسورا او مفتوح
وفي معيدي كرب مكسور والظاهر ان عبارة النكت محرفة وصوابه من كسر
او فتح تقدير قوله اي باقيا علي ما كان عليه لم يفد هذا التفسير زيادة
علي المفسر لان قوله فيه ان يبقي مضيه لذلك قوله فليبقيا بها علي حالهما
اذ لو كسر ما قبلهما لزم انقلابهما يا فتذهب صورة العلامة وفي قوله
الفي التانيث تجوز لانه سمي المدة التي قبل الف التانيث الممدودة باسمها
للمجاورة والمصنف راعي الحقيقة فجعلها مسالة مستقلة فتفطن له
قوله فللمحافظة علي الجمع لم يقل فليبقيا بها علي حالها كما قال فيما قبله
لان خصوص الالف في افعال لا دلالة لها علي معني وانما اتي بها لتحصيل
بنية الجمع فالمنظور اليه انما هو الجمع بخلاف الفي التانيث فصل قوله
وجلجلان هو السمسم قوله فلو حذفه لالتبس الي اخره اي لان
الذهن لا يتبادر الي انه تصغير المجرد ولا يستوي عنده الامران فصل
قوله فتقول لغفيظرة اي بفك ادغام الغين وادخال يا التصغير بين
الغينين لكن قد يقال ما المقتضي لحذف اليا التي قبل الزاي وقياس

ماسلف بقادها وان يكون البنا علي فعيعل لا علي فعيل قوله بريدري
كذا في النسخ والصواب اسقاط الرا الثانية اذ باسقاطها يتوصل الي بنية
فعيعل كما لا يخفي قوله وقريثا قال في الصحاح الكساني نخل قريثا وبسر
قريثا ممدود بغير تنوين لضرب من التمر هو اطيب التمر بسرا وقال
ابو الجراح تمر قريثا غير ممدود انتهي وعلي هذا الاخير جري المصنف قوله
من النيب ينظر هل هو بفتح النون وسكون اليا اولا قوله متبعد هو بحذف
تا الافتعال الثانية في متبعد مشددا قوله اوهم ان مكبره موعد الي اخره اي
فهو الباس بدليل ما بعده وفيه نظر لانه اجمال لعدم تبادر احد المذكورات
قوله وما ابدل لعلة الخ يرد عليه متبعد فان اصله موتعد وابدلت الواو يا
وادغمت في التاء وقد اغتمه فيما سبق قول قوله انه يقال في تصغيره
متيعد لا مويعد فلم يرده الي اصله مع ان العلة زالت بالتصغير فالضابط
انما يستقيم علي مذهب الزجاج والفارسي قوله فرقا بينه وبين جمع عود
قال الدنوشري فايدة قال عود الغنا يجمع علي اعواد وعود الخشب
يجمع علي عيدان والعيد يجمع علي اعياد انتهي اقول في المصباح وعود اللهو
وعود الخشب جمعه اعواد وعيدان والاصل عودان لكن قلبت الواو يا
لمجانسة الكسرة قبلها وعود الطيب معروف والعيد الموسم جمعه اعياد
علي لفظ الواحد فرقا بينه وبين اعواد الخشب انتهي والفايدة التي قالها
بعضهم تحتاج لنقل عن ايمة اللغة قوله وشيبه ماخوذ من الوشي قوله
وجمع الخ قال الدنوشري هذا بحسب الظاهر لا يدل للاول ويمكن ان يقال
ان معني كلامه ابدل اليا اذا كانت لاحقا لاكثر لثباتها وتقل حذفها [illegible]
فلحاقها بالاكثر اولي من الحاقها بالاقل انتهي وفيه بحث لان هذا لا يثبت
ما ادعاه الاول من التعين فصل قوله فلا يكون الخ المراد انه
لا تحذف زوايدها لاجل تصغير الترخيم وان كانت تحذف لاجل ذلك قوله

ولم

ولم يلتفت للالباس الخ فيه نظر لان هذا اجمال لا الباس كما مر فصل قوله
فقط تاكيد لانه يعلم من الاستثنا قبله قوله وقرطبوس هي الداهية
قوله وانما حذف الي اخره هذا علي قول المبرد فان الظاهر انه يقول
باصالة الميم واللام وانما حذفا تشبيها بالخامس وان لم يكن خامسين
كما هو ظاهر فصل قوله لئلا يجتمع فرعيتان قال الدنوشري
قد يقال عليه الفرعيتان يجتمعان فيما لا ينصرف في نحو ضويرب مصغر
ضارب فتامله قوله فحذفنا احدي اليائين وفي نسخة من نسخ المراد كي
احدي اليات بالجمع وكل صحيح كما هو ظاهر والاول اولي قوله والي
ذلك اشار الناظم بقوله واختم بتا التانيث الي اخره لو تمم البيت بقوله
نحو سن لكان حسنا فانه يصير لقول المصنف بخلاف نحو نحر الي اخره
قوله والي ذلك الخ لو قدمه علي قول المصنف وبخلاف نحو زينب الخ لكان اولي كما
هو ظاهر قوله وجمع المتاخرون من ذلك عشرين لفظا اقتصر المص
في الحواشي علي عشرة ذكرها وقال جمعت في بيت ذود وقوس وحرب
ودرعها فرس ناب كذا نصف عرس ضحي عرب انتهي وضبط عرس بضم العين انتهي
وفي بعض شروح الشافية والعرس بالكسر امراة الرجل والعرس بالضم
وليمة العرس يذكر ويونث وانما لم تلحقا التا بهما لان العرس في الاصل مصدر
سمي به والنظر في عرس الي المصدر الذي هو الاعراس وهو مذكر انتهي ه
واعترض بان عريسا اذا كان تصغير عرس بالكسر فلا يكون بمعني الاعراس
وان كان تصغير عرس بالضم فلا يكون شاذا لما ذكر من انه يذكر
ويونث وقال المصنف في حواشي المغني ابن سيده في الصحاح ان في القوس
التذكير والتانيث وان جا عليها قويس وقويسة فعلي هذا
لا شذوذ قوله كشجر الي اخره قال الدنوشري فيه نظر اذ تقدم ان الحاق
التا لشجر وخمس ملبس انتهي واقول هذا مبني علي ان الاشارة

في قول الشارح ذلك راجعة الى ما ليس معه ولا داعي لذلك بل هناك داع لخلافه
وانما الاشارة للثاني الذي لا تلحقه التا مطلقا سوا كان الالحاق ملبسا او لا
فتامل قوله فعدم الالحاق ليس شاذا فليس ذلك كحرب ونعل الخ فليتامل
فصل قوله وعرس بكسر العين وعرس بضمها قد عرفت معناهما
وقوله وذود الذود الابل من الثلاث الى التسع وقوله وضحى هو صدر النهار
قال ابن خطيب المنصورة واهل الكوفة يصغرونها بغير تا لئلا يلتبس بضحوة
مصغرا انتهى وظاهره ان اهل البصرة يصغرونها بالتا فليحرر وقوله
وطست هو الاناء المعروف والطس لغة فيه قال في الصحاح الطست وقوله
وسور هو بقية الما المشروب وضبطه في بعض النسخ سول بالسين المفتوحة
والواو الساكنة واللام وقوله ونصف قال في الصحاح النصف بالتحريك المراة
بين الحديثة والمسنة وقوله وحرف هي الناقة المهزولة الصلبة وصرب هو العسل
الابيض وقوله وفعل هي معروفة قوله وسمع في بعضها التانيث من ذلك
قدير وقديرة قوله افعل قال الدنوشري ظاهره ان افعل يصغر من غير شذوذ
وينظر في ذلك انتهى وهو عجيب فقد نفي كلام الشارح في الكلام على نحو ما احسنه وهو شذ
ما احسنه عند البصريين قوله اوعد وعلى حذف مضاف اي اسم عدد
قوله فقال الخليل الخ قال الدنوشري هذا تعليل لتصغير افعل ففي
الحقيقة التصغير للمفعول لا للفعل وان كان التصغير في الفعل ظاهرا
كما هو ظاهر وقوله بالملح لو قال بدله الملاحة لكان احسن اللهم الا ان يكون
مصدرا سماعيا وقوله مليح بضم اوله على التصغير انتهى وضبط لفظ مليح
في نسخة مصححة بخط الشارح بكسر الميم وفتح اللام وهو على هذا جمع لا مصدر
وقد ذكر في القاموس يجمع عليه وعلى ملحة وغير ذلك فانظره ولم يذكر ملحا
بكسر الميم وسكون اللام في مصادر ملح قال اول المادة الملح بالكسر معروف
وقد يذكر والرضاع الى ان قال وهو اسم جنس للملاحة ويمكن ان يكون هو

الواقع في كلام الخليل قوله منه حال من خمس متقدمة لان صفة النكرة
اذا تقدمت عليها اعربت حالا وكذا يقال فيما بعده قوله وذان وتان فيه
نظر اذ هما معربان والكلام في المبني غير المتمكن وقد يجاب بان ذلك على
مذهب من زعم بناءهما وكذا يقال فيما بعد قوله في جمعهما وفي قوله جمعهما
مسامحة ظاهرة قوله وجمع الذي الخ فيه مسامحة اذ الذين وما بعده اسم جمع
لا جمع قوله زيادة الف في الاخر عوضا من ضم الاول فيه نظر لان الالف في اوليا
بالمد قبل الاخر ولا تزاد في جميع ما ذكر كما يأتي وكون الالف عوضا عن ضم الاول
واضح في غير تصغيرا اولا واما هو فاوله مضموم فكيف التعويض وقد يقال
الف عوض عن الضمة التي كان ينبغي ان يكون فيه حال التصغير ولم يكن بل
ابقيت الضمة الاصلية قوله فيما فرمنه هو التقل قوله وقلبا الالف الخ
لو قال بعدها وادغمت يا التصغير فيها لكان احسن قوله عطا اي تصغير
عطا فهو على حذف مضاف قوله فاذا جاءته الالف الخ فيه نظر ظاهر اما اولا
فلان الالف التي تزاد للتصغير انما تكون في المصغر لا في المكبر خلافا لما هو
صريح عبارته واما ثانيا فلانه بعد حذف الالف اذا وقع التصغير على ما بقي
يلفظ به هكذا اوليا همزة بعد اليا المشددة فلا يلتبس بتصغيره
على لغة القطر اذ لا همز فليتامل وقد يقال اللبس حاصل خطا لا سيما
اذا لم يشكل الهمز قوله وقال الزجاج الخ قال ابن اياز وكلا القولين
اي قول س وقول الزجاج مخالف للقياس اما الاول فلما فيه من زيادة
الالف حشوا واما الثاني فلما فيه من دعوى انقلاب الهمزة عن الالف وكثرة
التغيير وفي كلام بعضهم التصريح بان الالف عوض وقد يقال انها ليست
عوضا عن ضم الاول لوجود ضمه وانما خالف القياس لانه اخواته اعني ذا وتا
زيدت الالف في اخرها لا قبله قوله لئلا يلتبس الى اخره فيه نظر
لان النون مفتوحة في الجمع ومكسورة في التثنية اللهم الا ان يقال قد يغفل

عن حركة النون قوله ثم جمعت الى اخره وحذفت الالف التي في المفرد لالتقا
الساكنين قوله كما في دراهم الى اخره دراهم بالف بعد الرا جمعا اي
فلا يوقع التصغير على لفظه كما لا يوقع على لفظ اللاي واللائي بل اذا
اردنا تصغيره صغر نا مفرده الذي هو درهم وجمعناه بالالف
والتا كما اذا اردنا تصغير اللائي واللاي فانا نصغر مفردها الذي هو
التي ونجمعه بالالف والتا وفي بعض النسخ كما في درهم بالافراد وليس ظاهرا
في التنظير فليتامل قوله مع الالباس هذا مشكل لان ذلك من باب
الاجمال لا من باب اللبس وقد يفرق بينهما بان ذا باطاهر في انه تصغير الذي
فلا لبس باب النسب قوله قال ابن اياز النسبة بضم النون وكسرها
بمعنى الاضافة وهي اضافة معكوسة كالاضافة الفارسية فانهم يقدمون
المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت غلام زيد فغلام هو المضاف الى زيد
واذا قلت تميمي فتميم هو المنسوب اليه واليا المشددة قائمة مقام الرجل
المنسوب قوله وفايدتها فايدة الصفة اي فيما يأتي من رفع الضمير والظاهر
وفي انه يحمل على من قام به كما تحمل الصفة على الموصوف حمل هو هو فيقال
زيد مصري كما يقال زيد ضارب وفي انه يخصص ويوضح قوله لتدل الى اخره
هذا التعليل لا يثبت المدعى الا على بعد فليتامل وعلل ابن اياز تشديدها
بقوله لتجري بوجوه الاعراب كقولك بصري وبصر يا وبصري ولو كانت مفردة
لاستثقلت عليها الضمة والكسرة قوله قال في الصحاح الواحد بختي الخ قال
في الصحاح والبخت من الابل معرب ايضا وبعضهم يقول هو عربي وينشد
لبن البخت في قصاع الخلنج الواحد بختي والانثى بختية وجمعه بخاتي
غير مصروف لانه بزنة جمع الجمع ولك ان تخفف اليا فتقول البخاتي والاثافي
والمهاري فاما مساجدي ومدايني فمصروفان لان اليا فيهما غير
ثابتة في الواحد كما تصرف المهالبة والمسامعة اذا دخلت عليها ها النسب

انتهى

انتهى كلام الصحاح بحروفه قوله بتكرير جمع قد يقال الموجود في عبارة
القوم بزنة جمع الجمع فتامل قوله فوزنه قبل النسب الى اخره قال
الدنوشري فيه نظر ووجهه ان اليا في اخره زيدت بعد ما صرح به كلامهما
قبل واصل بنا الكلمة تحت فالبا فاؤ الخاعين والتالام فاذا وزنه جمعا
وعلما منقولا منه فعالى لا مفاعيل ووزنه بعد النسب فعالي ايضا هذا
هو الوزن التصريفي ولكنهم ذكروا في باب موانع الصرف في بحث صيغة
منتهى الجموع كلاما ينبغي مراجعته ثم ظهر ان قوله فوزنه قبل النسب
مفاعيل كناية عن وجود صيغة منتهى الجموع لانهم اعتبروا هناك الوزن
العروضي لا التصريفي وقوله وبعده مفاعي كناية عن عدم وجودها
فليتامل ذلك حق التامل هذا والحق ان كلام الشارح منظور فيه قوله كما في
ثمراي فانه عند النسب يفتح ثانيه كما سيأتي قريبا قوله وقولهم المتكلمين في ذات
الخ قال الدنوشري وينبغي ان يكون قولهم خلوتي في المنسوب الى الخلوة لحنا
ايضا وقد قلت في ذلك وادخالنا الخلوتي من الخطا قياسا على البصري
فالتا تحذف قوله بحذف التا منها اي وحذف التا من خليفة ايضا لمناسبة
قوله والدليل على انها اصطلاحية الخ بهذا ابطل ما اجاب الفناري في شرح
ايساغوجي من انه لا يلزم انتساب الشي الى نفسه على تقدير ان التسمية لغوية
لان للذات اطلاقين احدهما حقيقة الشي والثاني ماصدقها فالذات
المنسوبة بمعنى الحقيقة والمنسوب اليها بمعنى الماصدق كما يمكن نسبة
جزئي الحقيقة الى ماصدقها قوله وانما المعروف فيها ذاته بمعنى صاحبه
اسم اشارة وموصولة قوله تشبيها بالف ماهي فيه نظر فان قوله يجوز فيها
القلب شامل لالف نحو ماهي فكيف ياتي التشبيه قوله لان شبهها
بالف التانيث هكذا في بعض النسخ والصواب بتا التانيث
قوله خبر الارجح فيه نظر وانما هو معطوف على الحذف كما ان قوله

في الق للالحاق عطف على قوله في التي للتانيث وهو عطفه على معمولي عامل
واحد وهو جايز والعذر لم ان المعطوف على الخبر خبر وقال بعضهم
اذا قلبنا الالف واوا في نحو ملهي وحبلي وعلقي جاز الاتيان بالف قبلها
فنقول جلاوي وعقاوي وملهاوي **قوله** اسم الموضع حانية هو هو
بتخفيف اليا قال السيرافي ذكر اصحابنا ان الموضع الذي يباع فيه الخمر
يقال له خانيه كناحيه والمعروف حانه ولعل الذي قال الحانوي جعل
البقعة حانيه لانها تعطف على الشراب باللطف واللذة وفي شرح
الشواهد قال س الوجه الحاني لانه منسوب الي الحانه وهو بيت الخمار
وانما جاز ان يقال حانوي لانه بني واحده على فاعلة من حنا يحنو اذا
عطف يريد انه نسبه الي مقدر كما اشار اليه السيرافي والذي في الصحاح
والقاموس ان الحانية اي بالتشديد الخمر منسوبة الي الحانه وهو موضع
بيعها **قوله** فان قلت الي اخره قد يقال ان الفتح لعله لا يوجد في الصحيح
فلا حاجة الى قوله فالجواب الي اخره وكثيرا ما يخالف النقل الصحيح فليتامل
قوله بكسرتين بل بثلاث كسرات كما هو ظاهر **قوله** اصل عيبها في شرح الشواهد
واصل من اصلال الكتاب **قوله** والغبار الساطع الغبار بالرفع عطف على الذي
من قوله الذي يمد فوق الي اخره وكذا قوله بعد والغبار فالحاصل ان
السرادق مشترك بين هذه المعاني الثلاثة والكرسف القطن **قوله**
المدغمة فيها لو حذف التاني المدغمة كان اولي **قوله** وبطلان نحو مهيميم
الي اخره قال الدنوشري تجويزه فيه ان يكون تصغير مهيام واضح واما
تجويزه ان يكون تصغير مهوم اسم فاعل ففيه نظر لكن ابن الحاجب صرح
في شرحه للشافية وغيره انا اذا صغرنا لفظ مهوم فيصير لفظه
كلفظ اسم الفاعل من هيمه الحب لان مهوما اذا اريد تصغيره حذف
منه احدى الواوين فصار بعد تصغيره مهيوما ثم قلبت الواو يا لوقوع

اليا

الياساكنة قبلها فصار مهيما مثل اسم الفاعل مكبرا من هيم ايضا والنسبة
الي مهيم المصغر مهيمي بثلاث يات قبل الميم اخرها عوض من الواو المحذوفة
فاليا انما جات عند النسب لا قبله فانه مع تجويز الش ان يكون مهيميم تصغير
مهوم وينظر هل تصغير مهيام مهيميم كتصغير مهوم اولا واذا نسب الي
مهيم اسم فاعل قيل مهيمي بحذف اليا الثانية كطيبي في طيب فليتامل
وقال ايضا قوله تصغير مهوم الخ قد يقال اذا زيدت يا التصغير ثالثة
تجتمع اليا والواو وهما ساكنان فتحرك اليا بالكسر وتقلب الواو الاولي
يا وتدغم الاولي فيهما وتقلب الواو الثانية يا ايضا فيصير كما تري مهيميم
انتهي واقول الذي قاله ابن الحاجب وشراحه كلامه ان مهوما اذا صغر
حذف منه الواو الاولي فصار مهيوما ثم قلبت الواو يا لوقوع اليا الساكنة
قبلها ثم ادغمت فقيل مهيم كلفظ اسم الفاعل من هيم وانه اذا نسب الي
المصغر زيد فيه يا لئلا يلتبس بالنسبة الي غير المصغر وخص بالزيادة
لانه حذف منه احدي العينين وعلي هذا فاليا انما جات عند النسب
لا قبله ومثله كما قال الغزي مصغر مهيم اسم فاعل هم والظاهر ان كلا
الصنيعين غير متعين لانه تجوز في المصغر تعويض اليا قبل الاخر
اذا حذف شي من الاسم فتجويز الش تبعا لابي حيان وتلميذه السمين
مبني علي ان التعويض حصل في التصغير وابن الحاجب مبني علي عدم
حصوله فسقط كلام الدنوشري **قوله** واجتلاب فتحة الي هذا الحسن من
قول المص ثم تقلب الضمة فتحة وقد يقال ان الضمة تقلب فتحة كما تقلب
الواو واليا الفا في نحو قال وباع فليتامل **قوله** فيستثقل اللفظ به مراده
باللفظ التلفظ به اي فيستثقل التلفظ به حال الفك فليتامل **فصل**
قوله لان الالف الخ قال الدنوشري ينظر ما وجه اتيانه بالالف هاهنا
اذ الهمزة انما قلبت نونا فيما نحن فيه فكان الاولي ان يقتصر عليها

ثم نظرت في ذلك فظهر لي ان معنى كلامهم ما صرحوا به في باب منع الصرف
من ان الالف والنون في نحو سكران يشبهان الفي التانيث ووجه الشبه
مذكور هناك فلما حصلت المشابهة جاز ابدال الهمزة نونا فلتتامل انتهي
وهو كلام غير واف بالمراد اشكالا وجوابا والحاصل ان القاعدة هنا
قلب همزة التانيث واوا وقد قلبت فيما ذكر نونا ووجه التخلف هو
المشابهة المذكورة مع انها بحسب الظاهر غير واضحة والجواب ان الهمزة
لما كانت منقلبة عن الالف والالف مشابهة للنون في الجملة كانت الهمزة
ايضا مشابهة للنون فتدبر قوله وانما غير الى اخره قال الدنوشري كان
صواب العبارة ان يقال بين حذفها وقلبها واوا وقال ايضا قوله جاز
فيها التصحيح والقلب كان الصواب ان يقال بدل التصحيح الحذف لما
مر في المتن انتهي ويمكن ان يقال مراد الشارح من بقائها على حالها عدم
قلبها واوا ومعلوم انها تحذف كما مر في الكلام على باب المنقوص كذا المراد
بتصحيحها فتدبر قوله واستثني الخ ينظر هل هو صحيح اولا وهل
قوله بعد ذلك والمحفوظ الخ يفهم عدم جواز النسبة الى المضاف فيما
ذكره هناك اولا قوله لانه المقصود بمدلوله قال الدنوشري ينظر
ما معناه انتهي ووجه التنظير واضح لان المدلول مدلول الكلمتين المضاف
والمضاف اليه لصيرورة الجميع علما بالوضع او الغلبة لا مزية لاحد الجزئين
على الاخر وكل منهما كحرف من حروف المباني قوله من جزئي المضاف تبع
فيه غيره ولو قال من المضاف والمضاف اليه كان اولى وينظر هل يجوز
فيما ذكره النسب الى الصدر اولا قوله فصل لزم انفتاحها لم يبين وجهه
ولا رايته في كلام احد وهو كلام مشكل والذي في شرح الجمل لابن
جني فاما شاة فوزنه فعلة ساكنة العين وكلمت بعض الشيوخ من اصحابنا
بمدينة السلام في العين منها هل هي ساكنة او متحركة فادعا انها متحركة

فسالته

فسالته عن الدلالة على ذلك فقال انقلابها الفا لانها لو كانت ساكنة
لوجب اثباتها كما ثبتت في حوض وثوب فقلت نحن مجمعون على ان
سكون العين هو الاصل وان الحركة زيادة فلا تثبت الا بدليل وانقلابها
الفا غير دليل على ان اصلها الحركة لان الحركة دخلتها لمجاورتها لتا
التانيث التي لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فوقف هناك فاذا قيل شاه
شويهه فلما حذفت الها بقيت شوه ففتحوا الواو لتا التانيث فانقلبت
الفا فان قيل يلزم ان اللام اذا رجعت وزالت الفتحة ان تعود الى
سكونها قيل هذا لا يلزم لان الفتحة تترك بحالها عند س بدليل
انه لم يحتج على تحرك عين يد عنده في قوله جري الدميان بالخبر اليقين
لانه قد جا مثله فيما هو ساكن العين اتفاقا كقوله يديان بيضاوان
عند محكم قد يمنعانك ان تضام وتقهرا انتهي ملخصا ولم يبين وجه حذف
الها ولعله اغتباطا بمجرد التخفيف وبه يعرف ما في كلام الشارح وانه
مشكل من وجهين الاول ان مجاورة الها ليس من اسباب تحريك الواو
الثاني ان الها موجودة في شوهه باعترافه فكيف يقول انها عوض
عن الها المقتضي لعدم وجود ها مع الها الا ان يقال ان معناه انه
قصد بها العوض ولله در اللقاني حيث قال عند قول المص اصلها
شوهة اي فحذفت الها للتخفيف وفتحت الواو لاجل تا التانيث
بعد ما قلبت الفا قوله وعلى القولين قلبت
الى اخره فيه تامل وعبارة بعضهم واعلالها يعني ذو
على مذهب الخليل ان يقال ان الضمة على الواو مستثقلة
لاجتماع الواوين فتحذف ثم الواو التي هي اللام لالتقا
الساكنين ثم تضم الدال لمناسبة الواو وعلى مذهب س يقال
تحركت اليا وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فالتقى ساكنان فتحذف

الالف لاجل تم لما بقيت الكلمة على حرفين اشبهت المبني وتنوين التمكين
لا يدخله فتحذف التنوين ثم تحذف فتحة العين لتسلم من القلب
فتضم الدال لمناسبتها **قوله** غير منقلبة عن واو قال الدنوشري
فيه نظر ظاهر وقوله وانما صحت يحتاج الى تامل انتهى وقوله فيه نظر ظاهر
منشاؤه التصحيف لان الذي في النسخ الصحيحة عين منقلبة عن واو
يعني ان الالف عين الكلمة وهي منقلبة عن واو ومعنى قوله ثانيا وانما
صحت اي لم تقلب الفا كما قلبت في ذات ومعنى قوله حال التكميل حال ارجاع المحذوف
في الكلام منها فلا اشكال **قوله** وتقدم ان ما وجب الخ قال الدنوشري فيه نظر
بالنسبة الى بنات فانا لم نرد لامها في الجمع بخلاف اخوات ويرد هذا النظر
بان بعضهم صرح بان لام بنت اعيدت في بنات الا انها حذفت لالتقا
الساكنين بعد قلبها الفا وعبارة ذلك البعض وان كان فيها طول
ان قيل بنات واخوات فيهما بنا الواحد لانها بنت بكسر البا وسكون
النون واخت بضم الهمزة وقد تغير ذلك في الجمع وجوابه ان هذا ليس
بتغيير للمفرد بل رجوع الى الاصل وكان الاصل ان يقولوا
بنوات لكن لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها الفا فالتقى مع
الف الجمع فحذفوها لالتقا الساكنين ولم يفعلوا ذلك في اخوات
لان بنات اكثر استعمالا فخففوه لذلك انتهى واقول قد بين اللقاني
ان الموضح اشار الى رد الواو في بنات لانهم لما قالوا بنات بفتح البا
وتحريك النون مع ان البا في المفرد مكسورة والنون ساكنة
دل على انهم ردوها في الجمع الى صيغة المذكر وذلك يستلزم عود اللام
المحذوفة فتنعقد ردها في الجمع لطرو ان حذفها منه بعد ذلك وقال
بعض الفضلا انما اعيدت اللام في اخوات لانها واو وضمة اخوات
اخت بضم الهمزة والواو بنت الضمة فناسب رجوع الامر في

جمع

جمع ما اوله مفتوح بالبنت ولا يخفى ان نكتة النحاة من زهر الادب الذي
لا يحتمل العرك **قوله** بحذف التا الخ معناه انا نحذف في النسب تا اخت
وبنت ونردهما الى صيغة المذكر كما نفعل ذلك اذا اردنا جمعهما فانا نحذف
تاهما ونجتلب تا الجمع ونردهما الى صيغة المذكر **قوله** فعلى الصحيح عند س
لان قولهم في جمعه دما يدل على انه فعل بسكون العين لانه كدلو ودلا وظبي
وظبا واما قوله يقطر الدما وقولهم الدميان فشاذ لا اعتداد به وقال
ابن جني في شرح الجمل ذهب المبرد الى تحرك العين من دم لانه مصدر دميت
دما مثل هويته هوى قال ابن السراج وليس بشي لان دما جوهر والمصدر
حدث فهذا غير ذلك فقولهم دمي دما انما هو فعل ومصدر اشتقا من الدم
كما اشتق ترب من التراب فاما قوله فاذا هي بعظام ودما فعلى هذا حذف
مضاف اي وذي دما وكذا قوله يقطر الدما وليس في قوله جرى الدميان
بالخبر اليقين دلالة على تحرك العين من دم لانها لما جرى عليها الاعراب
في قولهم دم ودما ثم ردت اللام في التثنية بقي الحركة في العين على ما كانت عليه
كما قال يديان بيضاوان واجمعوا على سكون العين من يد انتهى ملخصا وبه
يعلم وجه تضعيف كلام المبرد **قوله** في الرد الى السكون الاصلي وعدمه
يتامل ذلك فان اسم لم يعرض لعينه تحرك حتى يقال تبقى الحركة العارضة
بخلاف شاة **قوله** اي الفا والعين قال الدنوشري هما تفسيران للضمير
المنصوب في قوله ردهما وصرحوا في نحو ذلك بان ما بعد اي عطف بيان
على ما قبله وهنا لا يصح ذلك لان عطف البيان لا يكون متبوعه ضميرا فليتامل
انتهى ولا يخفى سقوط هذا الاعتراض لانهم قالوا ان ما بعد اي عطف بيان
او بدل او حيث تعذر كونه بيانا فهو بدل ثم ان هنا اشكالا اقوى مما قاله وهو
ان الصواب في الضمير الراجع للمعطوف باو التنويعية وجوب المطابقة واو هنا
تنويعية وكان الواجب ان يقول ردهما على تسليم انه يفرد بعدها كالتي

للابهام وكان الواجب رددته ونظيرما هنا في قوله تعالي واذا راوا تجارة
او لهوا انفضوا اليها وقد استشكل ما في الاية واجيب بان الضمير في اليها
عايد الي الروية المفهومة من راو المسلطة علي الامرين كما بيناه في حواشي
الفاكهي وغيرها **قوله** واصلها وشيه الخ قد يقال لو قال واصلها وشي بلا تاء
لكان احسن كما سياتي في عدة فينظر ما الفرق بينهما **قوله** من الوجوب
لو ابدله بقوله مما كانت لامه معتلة **قوله** لا تقرران الهمزة الخ كان توجيه
هذا الكلام ان التصغير بمنزلة الاصل حتي يقال ان الهمزة بدل من اصل
فصل قوله كابابيل قال الدنوشري في شرح البيضاوي بما يدل علي ان
لا واحد من لفظه فانه قال عقب ابابيل اي جماعات ابالة وهي الحزمة الكبيرة
شبهت بها الجماعة من الطير في تضامها وقيل لا واحد لها كعباديد وشماطيط
انتهي واقول ما صرح به البيضاوي سبقه اليه الزمخشري فقال ابابيل
حزايق الواحد ابالة وفي امثالهم ضغث علي ابالة وهي الحزمة الكبيرة
شبهت الحزقة من الطير في تضامها بالابالة وقيل ابابيل مثل عباديد وشماطيط
لا واحد لها انتهي هذا وقد سقط من خط الدنوشري بين جماعات
وابالة لفظ جمع وعبارة البيضاوي جماعات جمع ابالة **قوله** المذكور
من اسم الجنس الخ اشار الي توجيه اسم الاشارة مع تعدد المشار اليه ومر انه لا يحتاج
الي تاويل وان ما اول فيه غير واضح في باب الاضافة **قوله** كالعلم فيه نظر فان الاصول
علم علي العلم المخصوص وقوله قبله لاختصاصه بطائفة باعيانهم يقتضي الانسان
علم فيكون كالكلاب والانمار فليتامل **قوله** الي فرايض فيه نظر فقد ذكر بعض الافاضل
ان الفرايض من قبيل العلم فهو مثل انمار وكلاب السابقين فليتامل **قوله**
في نحو ثمرات وثمار كل من ثمرات وثمار جمع ثمرة بالتاء المثناة فوق والميم الساكنة ولكنها
فتحت في الاول فعند النسب تحذف علامة الجمع فقط وتبقي الميم مفتوحة **فصل قوله**
فيسطحه قال العيني بالنصب لانه جواب النفي **قوله** ان النون منصب علي

المبالغة

المبالغة اي كما هو الغالب والا فقد ينصب الي اصل الفعل كقوله
علي لا حب لا يهتدي لمناره **باب الوقف قوله** لا الاختباري بالموحدة
هو ما اشار اليه الشاطبي في سورة النمل في الكلام علي الكسائي الا يا اسجدوا
بالتخفيف وقف مبتلي الا ويا واسجد ومعناه انه اذا قرأ لكسائي قف علي كل
كلمة من كلمات هذه القراءة فتقف علي الا لانها كلمة استفتاح ثم علي يا لانها
حرف نداء ثم علي اسجد لانه فعل امر وفاعل وخص ذلك بالاختباري لانها
كلمات لا يوقف عليها في الاختيار لا يقال كان ينبغي ان يقول ولا الاضطراري
لانا نقول هذا خاص بالقراء لان الكلام اما ان يتم اولا فان تم كان اختياريا
والا كان اضطراريا لانه لعدم تمامه لا يوقف عليه الا لضرورة انقطاع
النفس وقوله ولا الانكاري هو الوقف بزيادة مدة الانكار تابعة لحركة
ما قبلها ان يكن منونا وان كان منونا كسر التنوين وتعينت الياء نحو ازيدنيه
بضم الدال وكسر النون المبدلة من التنوين وقوله ولا التذكري هو عبارة
عن الوقف بمدة تلحق اخر الكلمة التي ينسي ما بعده مجانسة لحركة
الحرف الاخير من الكلمة نحو قالا ويقولوا ومن العامي وقوله ولا الترنمي هو
هو الوقف بالتنوين نحو العتابا كما مر في بحث التنوين **قوله** حذف التنوين
مطلقا والوقف بالسكون مطلقا لو حذف مطلقا من الاول كان اخصر
واظهر لان اثباتها اولا يوهم ان كلا لغة وان اندفع الوهم بقوله بعدهما وهو
لغة ربيعة **قوله** واذا وقف علي المنقوص لم يذكر حكم الوقف علي ما اخره
ياء المتكلم فاثباتها اكثر من حذفها سواء حركت وصلا او سكنت فيقال جاء
غلامي ورايت غلامي وضربني ويجوز جاء غلام ورايت غلام وضربن وفي
المفصل والمفتاح ما يدل علي ان من يحرك ياء المتكلم وصلا لا يحذفها وقفا
لان المقصود من حذفها الفرق بين الوقف والوصل وذلك حاصل بتحريكها
فلا حاجة الي حذفها والحق جواز حذفها فقد جاء في التنزيل فما

اناني الله مفتوحا وصلا بحذ وفا وقفا في قراة ابي عمرو وقالون وحفص
قوله يجب اثبات اليا فيهما خلافه في المنصوب في المفصل قوله فلا يختلج
الي ذلك ينظر ما معني ذلك وما اشار اليه قوله فتقول منه ومنهو انظر رسم
الصلة في هذه المواضع مع ما ياتي قريبا ان صلة الضمير المرفوع والمجرور
لا صورة لهما في الخط فصل قوله الذي ليس ها التانيث تبع في هذا
التعبير الناظم ولو عبر بقوله الذي ليس تا التانيث كان اجود لان الها انما
تثبت وقفا ولو كان النظر الي الوقف لقلب الف الصرف الي التنوين لانقلاب
التنوين فيه وقد تفطن لذلك بعد فقال ويتعين ذلك في الوقف علي تا التانيث
قوله خط بين يدي الحروف قال ابو حيان انما كان خطا لان الروم اكثر من
الاشمام والخط اكثر من النقط وكان بين يدي الحروف ليلا يلتبس بالفتحة
قوله وهي ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا هذا هو الشرط الذي زاده علي
المصنف حيث قال بل ستة لكن قد يقال كون الموقوف عليه متحركا موضوع
المسئلة كما هو ظاهر قول المص فصل في الوقف علي المتحرك فلا يصح جعله
شرطا للمسئلة قوله في اسم او فعل ينظر هل التقييد بهما لاخراج الحرف نحو
نعم فلا يوقف عليه بما ذكر او لا فليتامل الظاهر والله اعلم ان التقييد لاخراج
ذلك لان الحروف لا يتصرف فيها وفي هذه الامور نوع تصرف وربما يفهم
خروجها من قول الناظم حرف وتبيهم من الصرف بري تامل قوله
لقد خشيت الخ تمام البيت مثل الحريق وافق القصبا قال العيني
والشاهد في جدبا حيث شدد البا والقياس جدبا وهو نقيض الخصب
واما قوله القصبا فالقياس فيه القصب لكنه اضطر فحركه في الوصل
لما كان ساكنا وترك التضعيف علي حاله في الوقف تشبيها للوصل
بالوقف في حكم التضعيف انتهي ويتامل قوله ما كان ساكنا الي اخره
ثم ظهر لبعضهم ان مراده بقوله الوصل وصل البا بالالف بعدها وكذا

في

في قوله للوصل قوله وهي ان يكون ما قبل الاخر ساكنا اي حال النقل اليه
والا فقد يكون متحركا ثم تسلب حركته قوله وان يكون المنقول صحيحا هذا
هو الشرط السادس الذي زاده اخره هنا وقدم ما زاده سابعا تعينا
ولنا اخر ما هنا خصص قول المص والشرطان الاخيران بقوله في كلامه فصل
قوله لانه قد انتقل الخ يوخذ منه انه قبل التحقير يوقف عليه بالها لاجل
النقل الي الاسمية وظاهر كلامه انه لا وقف عليهما بها ينظر ما الحكم اذا سمي
بثمت وربت ولعلت ولات فليتامل وقد يقال انه قبل التحقير علي ضربة
لا يوقف عليه بالها لان جانب الفعلية والحرفية حينئذ فيه قوي فتبقي
علي سكون الفا وقفا فليتامل قوله كانها الخ مع قوله للالحاق كالمتنافيين
فان الاول دال علي انها للتانيث والثاني علي انها لغيره قوله وقيل
هيهات الخ وجهه انه قلبت اليا التي بعد الها التانية الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ولكن قد يرد هذا القول بان الها الاخيرة كان ينبغي ان يكتب
ها لا تا فليتامل قوله وقولهم ودفن البنات الخ يوهم انه ليس بحديث
وكلام الشارح اشد في الايهام وفي تمييز الطيب من الخبيث حديث
دفن البنات من المكرمات رواه الطبراني في الكبير والاوسط وغيرهما
عن ابن عباس ان النبي صلي الله عليه وسلم لما عزي بابنته رقية
قال الحمد لله وذكره وهو غريب الا ان يقال راعي النص والثم خصوص لو قف
بالها فصل قوله المسنون المراد بالمسنون المصبوب قوله وهي لغة
الي اخره قال الدنوشري الظاهر كما يوخذ مما ياتي ان اخر الفعل حينئذ ساكن اذ لا
يوقف علي متحرك انتهي وانظر ما المانع من الوقف بالروم قوله فلا يلزم الابتدا
بالساكن الخ ينظر ما معني قوله لانه يلزم الابتدا بالساكن لو لم نزد ها السكت
فليتامل وقد يقال معني كلامه انه يلزم الابتدا بالساكن لو سكن الحرف
والوقف علي متحرك ان لم يسكن قوله واما قول حسان علي ما قام الخ

هو حسان بن ثابت الصحابي رضي الله عنه وهذا البيت من قصيدة يهجو بها
بني عايذ بن عبد الله بن عمر بن مخزوم اولها
ان تصلح فانك عابدي وصلح العابدي الى فساد
والذي رايته في ديوانه فيهم يقول وقال الدنوشري كون ما استفهامية
في قول حسان على ما قام الخ محل نظر فليتامل انتهى هذا وانما لم يصرح الشارح
هنا بان حسان هو الصحابي لان حسان حيث اطلق انصرف اليه اذ لا يعرف
شاعر عربي غيره يسمى حسانا ولانه لما كان في مقام الهجو كان من الادب عدم
التصريح بكونه الصحابي وانما احتاج الشارح فيما ياتي بقوله الصحابي لقول المصنف
الشاعر فانف الشارح من الاقتصار على وصفه بالشعر الذي يستوي فيه الفاضل
والمفضول وترك الوصف بالصحبة التي بها بلوغ المامول **قوله** وقال حسان الشاعر
قال بعضهم زعم حسان بن ثابت ان الغول لقيته في بعض السكك فالقته على
ظهره وجلست على صدره وقالت لئن لم تقل شعرا على قافية واحدة
لاقتلنك فقال اذا ما ترعرع فينا الغلام فما ان يقال له من هوه
فقالت ثم فقال اذا لم يسد قبل شد الازار فذلك فينا الذي لا هوه
فقالت ثلث فقال ولي صاحب من بني الشيصبان فطورا اقول وطورا هوه
قوله كيا المتكلم قال اللقاني ان قلت في التمثيل بها نظر اذ كثيرا ما يكون ساكنة قلت
هي مبنية على الحركة اما باعتبار الاصل والسكون لعارض لقصد التخفيف
او يقال الياء فيها ذات لم فتارة يبنى على السكون وتارة على الفتحة **قوله**
لا اظلله اصل اظلله اظل فيه حذف في ووصل الفعل اليه بنفسه
وهو بضم اوله وفتح ثانيه وتشديد ثالثه وضم رابعه وها ساكنة
اخره وقوله ارمض مجهول من رمضت قدمه اذا احترقت من شدة
الرمضا واصله من تحت من تحتي بالاضافة الى يا المتكلم واضحي مجهول
من ضحيت بالكسر للشمس ضحا اذا برزت قال الفارسي الها

فيه

فيه مشكلة لانها لو كانت ضميرا لوجب الجر لان الظرف لا يبنى في الاضافة
ولو كانت للسكت لا تجوز لانها لا تلحق ما حركته تشبه حركة الاعراب
واجيب بانها بدل من الواو والاصل علوه فافهم **قوله** المنثور
قيد به لان مطلق الكلام لا يقابل بالشعر لانه كلام **قوله** بابقا
تا ثلاثة الاظهر بابدال تا ثلاثة ها ونقل حركة همزة اربعة
اليها لان في كلامه تسمحا في موضعين الاول قوله بابقا تا ثلاثة
ولم تبق على حالها بل قلبت ها الثاني قوله ونقل همزة اربعة
والمنقول انما هو حركتها **قوله** القضا الثابت في اكثر النسخ هو
بالصاد المهملة وفي بعضها بالضاد المعجمة وكل صحيح من حيث
المعنى **باب الامالة** **قوله** من صوب ينظر هل صوبه بالبا
التحتية او التا الفوقية **قوله** وعندي ان هذا الجواب الى اخره
قال الدنوشري قال مولانا شيخ الاسلام شحاذه الحلبي
اطال الله بقاه قول الشارح وعندي ان هذا الجواب لا يرفع الاشكال
الى اخره ممنوع لان محط الاشكال ان جعل التناسب سببا للامالة
فيما ذكر من تلا ونحوه غير محتاج اليه لوجود سبب غيره فيه وهذا مدفوع
بان ابن مالك لم يذكر التناسب فيما ذكر لكونه محتاجا اليه بخصوصه
وانما ذكره لانه سبب متفق عليه بين القراء النحويين وليس في كلامه
ما يقتضي ان يكون غير التناسب سببا اخر وفي جواب المرادي ما يشير الى ذلك
وقوله فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد ممنوع لان كلا من الفريقين
قايل بالتناسب كما تقدم انتهى بحروفه ويمكن ان يوجه اقتصار ابن مالك
على ما ذكر لكونه تمسكا باقوى السببين لكونه
متفقا عليه وان كان غيره باعتبار امر في ذات الكلمة
وهو كون الالف تنقلب يا في بعض التراكيب فليتامل

ثم رايت في المرادي ان التناسب اضعف الاسباب انتهي ولا يخفي ما في قوله
الحلبي وليس ما في كلامه ما ينبغي ان يكون غير التناسب الخ لان قوله بلا داع
سواه صريح في انه لا سبب غير التناسب وكون كلا الفريقين قايلا بالتناسب
لا يصح ملقاه الاعتراض والجواب علي اصطلاح واحد فتدبر قوله لممازجتها
اليا الخ حق العبارة لممازجتها الواو الزايدة لانا نعلم بها يا انما هو لانقلاب
الثانية فلا يقال قلبت يا لممازجتها اليا الخ قوله فبالتحويل ينظر هل يقال نظير
ما تقدم ان لا تحويل ولكن لما حذفت العين خفت الفا قوله جاوتيداه
تحليها اليا في غير الرفع ويمكن الجواب بان المراد تحليها اليا في بعض التصاريف
لبعض الكلمات المباينة لهذه الكلمة وهذه الكلمة ليست كذلك اذ الكلمة متحدة
قوله وهو الثاني فيه نظر اذ لو كانت الها اولى نحو بهمات كان الحكم كذلك وان
كانت الكسرة من كلمة اخري وهي اليا فليتامل قوله واو فيهما غير مضموم ينظر
ما وجه منع الامالة اذا كان الاول مضموما ويمكن ان يقال انما امتنعت الامالة
حينيذ لان فيها الرجوع الي الشي بعد الاعراض عنه وتصير الاصوات غير متناسبة
لما فيهما من التسفل بعد التصعد فليتامل قوله الساكن فالمتحرك ينظر ما حكم
ما لو كان الاول متحركا والثاني ساكنا وبعده الها هل يمال او لا وما مثاله
قوله او وقعت في كلمة اشار الي ان قوله في كلمة معطوف علي ما بعده لا علي في
كلمتها وحينيذ فيكون قوله او في كلمة قارنتها اعم من كون الالف الممالة
للتناسب بعد الكلمة التي في الالف الممالة لغيره او قبلها ويظهر التمثيل
بامالة الضحي وقد افصح عن هذه المعاني فقال او في كلمة معطوف علي
في كلمتها اي وقعت الالف بعد الالف في كلمة قارنتها اي قارنت الكلمة التي
فيها الالف الممالة للتناسب وحينيذ تكون الالف الممالة للتناسب مسبوقة و
بالالف الممالة لسبب كما تدل عليه البعدية كما هو ظاهر ويمكن التخلص من
ذلك بان يقدرا و في كلمة معطوفا علي بعد والضمير في قارنتها عايد علي الالف

ذات السبب اي وقعت الالف الممالة للتناسب في كلمة قارنت الالف ذات السبب
وفيه قبح لا يخفي انتهي وكان وجه القبح اختلاف الضمير ومرجعه لان الالف
التي عاد عليها الضمير هي الممالة للتناسب لا ذات السبب وليس الاستخدام
بمقبول في كل مقام قوله او المقدرتين اورد عليه ان شرط الامالة التي
يكفها المانع ان لا يكون سببها مقدرا من كسرة او يا ويجاب بان ذلك في
السبب الموجود في نفس الالف لا في الموجود بعدها كما ياتي في كلام الشرح في
جاد فتدبر قوله من صاعد الخ المراد من صاعد وما بعده لفظهما
قوله وبعضهم الي اخره ظاهر اطلاقه انه لا فرق علي هذا القول بين المتقدمة
والمتاخرة وينظر هل هناك قول بان حروف الاستعلاء لا تكون مانعا او لا
قوله وبعضهم يجعل الي اخره وينظر هل الرا المتقدمة المفصولة بحرف
تكون مانعة من الامالة علي هذا القول ايضا كما لو تاخرت مفصولة او يفرق
بينهما وذلك نحو رجال قوله لان المفصل بحرف واحد كلا فصل ينظر
ما الفرق بين حروف الاستعلا حيث منع متقدمها مفصولا بحرف بخلاف الرا
فانه لا بد من اتصالها متقدمة او متاخرة الا عند بعضهم والمفهوم من قوله
لان الفصل الي اخره انه لا يضر الفصل بالحرف الواحد في كون المانع مانعا
سوا كان را او غيرها فليتامل وقد يقال ان بعضهم
ذهب الي ان الرا لا تمنع الامالة مطلقا بخلاف حروف الاستعلا
فلا يعتد بالرا الا متصلة لذلك وان كان بعضهم قال
انها اقوي لما فيها من التكرير قوله من المتصل قال الدنوشري
فيه نظر ظاهر فان حرف الاستعلا مفصول من الالف فيما ذكره
باللام وهو محسوس فهو كالذي بعده ثم رايت بعضهم قال في قوله
من المتصل نظر لان كلا من الامثلة منفصل لان حرف الاستعلاء
اذا كان مكسورا فلا بد بعده من حرف فاصل يفتح لاجل الالف فتامل

انتهي واقول قد اشار اللقاني لذلك حيث قال قوله الا ان كان مكسورا
استثنا من الاستعلا المنفصل بحرف دون المتصل اذ المتصل المكسور
قبل المنفصل متعذر لان متلو الالف لا يكون الا مفتوحا قوله او منفصلا
الخ ينظر ما الفرق بينها وبين الراء في ذلك حيث اختلفا حكما وقد يقال ان في
كلام الش اشارة الي الفرق قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ قال الدنوشري
قد يقال عليه تصريحه في شرح الكافية بانه يقال اني قاسم بترك الامالة لا يكون
مانعا من حمل كلامه في النظم علي الصورتين المذكورتين وان كان الظاهر
انه مانع من ذلك وانما قلنا ذلك لان خطا الانسان في بعض كتبه
لا يوجب الحكم عليه بالخطا في البعض الاخر الذي يمكن تصحيحه وما
نحن فيه كذلك تقليلا للخطا ما امكن وخطاوه في البعض خير من
خطايه في الكل فليتامل علي ان المشاححة في المثال ليست من داب المحصلين
وقد يقال انتصارا لابن مالك ان اني قاسم انما يقرا بهمزة ممدودة وتا
مكسورة وبا ساكنة ولا يقرا بهمزة مفتوحة وتاء والف بعدها حتي يكون
اليا المقدرة فيه انتهي واقول قال الشهاب القاسمي معترضا علي المصحح
في اعتراضه الثاني بان مجرد كلام ابن عصفور ليس حجة علي الناظم ولا يقتضي
ان كلام النحويين بخلاف ما قال وعلي قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ
بان ما في شرح الكافية لا يمنع من صحة حمل كلام النظم عليهما لكن
لجواز ان يكون ما في النظم مخالفا لما في شرح الكافية انتهي وقد اشار
الي ان ما قد يدفع الاول بقوله وغيره ثم بين بعد ذلك ان الغير
التفزي ولكن ذلك لا يقتضي ان نصوص النحويين كذلك قوله
التفزي بسكون الفا وزاي نسبة الي نفزة قبيلة من البربر كما في
اللب زيادة علي اصله قوله جون الرباب منضبط في النسخة المصححة بنصب
جون علي الحال وكان وجه عدم جره تعريفه بالاضافة لما فيه ال

فلا

فلا يكون نعتا للنكرة وفيه لا يتعين النعت علي تقدير الجر لجواز كونه
بدلا ثم انه يلزم علي النصب علي الحال الفصل بين النعت وهو سكوب
والمنعوت وهو منهمر به فليحرر فصل قوله فلو سميت الخ قد يقال
ان الا اذا سمي به فيه سبب اخر وهو الكسرة التي في اوله والي اذا سمي به فيه
سبب للامالة وقد مر ان الكسرة قبل الالف سبب للامالة ولم يفصلوا
هناك بين الالف المنقلبة عن واو وغيرها نحو سراح وشملال
فمنع امالة الي ما بعد التسمية فيه نظر ويجاب عن ذلك بان شرط تاثير
الكسرة للامالة ان لا تكون الالف منقلبة عن واو وصرح المرادي بقوله
في شرح الالفية قلت الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن واو فتامل قوله والذي
تسهل امالتها الخ ظاهره ان ذلك جار في الجميع والذي في المرادي وغيره
ان ذلك انما هو في بلي وفي لا وفي يا لانها التي نابت عن الجمل دون اني ومتي
قوله ولو كانت الفتحة بعد الرا المكسورة امتنعت الامالة فلا تمال فتحة
الميم رهم وينظر الفرق بين الفتحة المتقدمة والفتحة المتاخرة قوله
ويشترط ايضا ان لا يكون بعد الرا حرف الخ ينظر ما وجه منع حرف الاستعلا
المتاخر عن الرا المكسورة وعدم منعه اذا كان متقدما عليها وقد يقال
وجهه ان حرف الاستعلا اذا كان متاخرا اشد في المنع لما في الامالة
حينئذ من التصعد بعد الانحدار وهو اشد من عكسه كما مر في كلام الش
فليتامل قوله مردود مردود بان المص اعني ابن مالك نص علي امالة
الفتحة قبل الرا المكسورة المتطرفة وسكت عن غير ذلك ولا يلزم من
السكوت عن الشي نفيه وايضا هو لم يلتزم في الفيته ان ينص علي جميع
مسايل النحو وقول الش ولعله الخ يوهم انه من عنده مع انه مسطور
في شرح المرادي والعجب منه حيث نسب للمرادي قبله ما نسب ولم ينسب اليه
هذا ولكن هذا ابو رحمه الله هذا باب التصريف قوله

وهو تغيير الخ قال التفتازاني يدخل في هذا الحد الاعراب علي انه معنوي انتهى
وفيه نظر يعلم من كلام الش ثم ان هذا التعريف للصرف الذي هو فعل
المصرف واما حده بالمعنى العلمي فهو علم باصول يعرف بها احوال ابنية
الكلم صحة واعلالا والية اشار المص بقوله وتسمى تلك الاحكام علم التصريف
فقد جمع بين تعريفي التصريف العملي والعلمي **قوله** خرج النحو لانه
لا يتعلق الى اخره قال الدنوشري المفهوم من سياق الكلام هو
وسياقه ان النحو تغيير ليس في بنية الكلمة وليس متعلقا بها وانما
هو متعلق بعوارض من فاعلية ومفعولية وغيرها فلا يسمى تصريفا
لعدم تعلقه بالبنية وانت خبير بان النحو اما اسم للقواعد المخصوصة
او لادراكها او للملكة المخصوصة وليس واحد منها تغييرا كما هو ظاهر
فهو خارج بقوله تغيير لعدم صدقه علي ذلك وقوله ان النحو متعلق هو
بالعوارض المذكورة ظاهرا اذ به تعرف تلك العوارض ويدخل في قوله
وغيرها الاعراب والبنا وما اشبه ذلك ككون المرفوعات سبعة
والمنصوبات ستة عشر والاضافة علي معنى اللام او في او من ووقوع الخبر
مفردا وجملة الي غير ذلك فليتامل انتهى ويرد علي قوله وانت خبير الي اخره
ان الصرف وكل علم كذلك فالاظهر الاعتراض بان المعرف الصرف بالمعنى
العملي وهو نفس التغيير والنحو انما هو التغير لا التغيير اذ لم يجعلوا الطالبين
قوله التصحيف والتحريف فرق بعضهم بينهما بان التصحيف ما كان
النقط فيه هو الفارق بين الكلمتين والتحريف ما كان الشكل هو الفارق
قوله من حيث التعلق بالمركبات يخطر ما معنى تعلق ما ذكر
بالمركبات اذ تصغير نحو فلس متعلق بنفس الكلمة من غير
اعتبار كونها مركبة مع غيرها وكذلك تكسير نحو رجال فانه
متعلق بنفس الكلمة على ان النحو قد يتعلق بالمفرد كالاسما قبل

التركيب

التركيب فانها مبنية فليتامل **قوله** ولهذين التغييرين احكام
قال التفتازاني في هذا الكلام نظر لان الصحة والاعلال هما نفس التغيير
الثاني لا حكم له وللاول لان الاعلال اما لفظ فهو تغيير ايضا والحق ان
التغيير الثاني هو حكم التغيير الاول لانك اذا اردت بنا قال من القول يقول
قول وهذا هو التغيير الاول ثم ينشا حكم لهذا المبني وهو اعلاله بقلب
عينه الفا وهذا هو التغيير الثاني فان قيل قد يوجد الثاني بدون الاول
كما في المصدر وحينئذ فلا يكون حكما له ولا تلازما قيل ذلك ممنوع لان اعلال
المصدر تابع لاعلال الفعل علي ان ما ذكره شامل لما جعله حكما اذ يصدق علي
الصحة والاعلال انهما تغييران في بنية الكلمة لغرض لفظي فاما ان يكون الحد
غير جامع او يجعل بعض التصريف حكما لنفسه وكلاهما باطل ثم ان مقتضى كلام المص
التغاير بين التصريف وبين علمه حيث فسر التصريف بالتغيير وعلم التصريف
باحكامه وفيه نظر ويمكن الجواب عن الاول بان المراد من الصحة والاعلال اللذين
هما حكم التصريف حكمهما من الوجوب او المنع او الجواز يعني ان التصريف نفس
التغيير ثم ان وجوب التغيير في محل وامتناعه في محل اخر وجوازه
في محل ثالث هو علم التصريف فمدلول التصريف هو التغيير في بنية الكلمة
الواقع فيها بالفعل ومدلول علم التصريف الاحكام المتعلقة به ايجابا وسلبا
وبهذا يتضح ما ذكره من الحد والاحكام وبه يتضح ايضا جعل الصحة من
احكام التغيير وتوضيحه ان قول مثلا كونها يجب قلب عينها الفا لحصول سببه
هو من علم التصريف التغيير وهو القلب فيها الذي هو متعلق الوجوب من
نفس التصريف ووجوب الصحة في لواذ لحصول سببه من عدم اعلال فعله
وهو لاوذ هو علم التصريف ووقوع الصحة الذي هو عدم التغيير ليس
تصريفا اذ التصريف تغيير فعلم التصريف يبحث عن التصريف الذي
هو تغيير سلبا وايجابا انتهى باختصار قليل بخلل في النسخة **قوله**

وتسمي معرفة تلك الاحكام الخ قال الدنوشري صريحه ان مسمي علم التصريف
غير مسمي التصريف فان التصريف كما مر تغيير في بنية الكلمة الخ والتغيير غير
المعرفة كما هو ظاهر فليتامل انتهي واقول قد عرفت ان المص اراد الاشارة
معني التصريف العملي والعلمي ويسمي كل منهما غير الاخر ويقال
لكل منهما التصريف وعلم التصريف والاضافة علي الاخير من اضافة العام
الي الخاص ثم ان علم التصريف ونحوه من العلم يطلق علي الادراك والملكة
والقواعد والمص هنا يسمي علي الاطلاق الاخير فتقدير المص لفظ معرفة
مع كون فيه تغيير اللفظ من جهة الاعراب فيه تغيير للمعني قوله وموضوعه
الاسما الخ هو اخص من موضوع النحو فلذا ادرج فيه ومن افرده نظر الي
اختلافهما بالعموم والخصوص لامتيازها بذلك وتمايز العلم بتمايز الموضوعات
قوله كابراهيم واسمعيل ينظر ما معني عدم دخول التصريف في ذلك مع انهما
يثنيان ويجمعان وتقدم ان تغيير المفرد الي التثنية والجمع تصريف فليتامل
قوله موضوعة وضع الاصوات ينظر ما معني قوله موضوعة وضع الاصوات
وينظر هل قوله لبعد معرفة الخ ينافي قوله مجهولة الاصل لا قتضا
البعد انه يمكن معرفة اصله قوله ينقسم الاسم اي المتصرف فلا يرد
ان المبني قد يكون علي حرف او حرفين وقول الشارح لانه يحتاج الخ
باعتبار الوضع الاصلي وما حق الكلمة ان تكون عليه قوله وذكرها المتبادر
انه مصدر مبتدا وقول المص لا يليق خبره وفيه تغيير لكلام المص لانه يليق وكلامه
خبر عن قوله وامثلته فهو بعيد واما بالتا المثناة فوق ويلزم علي كلام الشارح
ان يقرا بالياء المثناة تحت ويحتمل ان يقرا قوله وذكرها بصيغة الفعل الماضي
المسند الي ضمير الزبيدي قوله قصيري في الصحاح القصيري الضلع التي تلي
الشاكلة وهي الواهية في اسفل الاضلاع والقصيري ايضا افعي انتهي واقتصر في
الصحاح علي الثاني فقال القصيري مصغر مقصور ضرب من الافاعي

قوله

قوله خبرلي في النسخة المصححة علي الشرح مضبوط بالحا المهملة المفتوحة
ولم اقف عليه ولم يذكره في القاموس في مادة احزال قوله اجملا في القاموس
ووعاهم الجفلي بحركة والاجفلي اي بجماعتهم وعامتهم والاجفلي الجماعة من
كل شي قوله عنثوان في القاموس عنفوان الشي وعنفوة مشددا اوله
وبهجته فصل قوله طمع من طمع يطمع طمعا فهو طمع وطمع قوله بكسر
ففتح قال الدنوشري عبارة فعل بكسر ففتح كثير في الاسما قليل في
الصفات ومنه ما رواي كثير وقوم عدي ودين قيم ولحم زيم اي متفرقة
ومكان سوي قيل ولم يرد غير ذلك واقتصر ش علي الثاني وينظر هل
زيم بالزاي او بالرا انتهي واقول هو بالزاي قوله وبل كان بعده في النسخة
المصححة زيم وضرب عليه بالقلم ولا ادري وجهه والمناسب لصنيعه
اثباته ليكون مثالا للصفة كسابقه ولاحقه وكونه منقولا لا يقتضي و
اسقاطه لان وبل كذلك بل عدم النقل في زيم اظهر كما ياتي في كلامه قوله لانهم
كرهوا الانتقال الخ احسن منه كما قال بعضهم انه يقال في تعليل ذلك لثقل
الخروج من كسر لازم الي ضم لازم قوله ووجهه الجاربردي قال الدنوشري ينظر
ما وجه الفرق بين كلام الجاربردي وكلام ابن جني وينبغي ان ينظر ما رد به
ابن مالك انتهي واقول عدم الفرق بين كلام الجاربردي وابن جني من
الذهول والغفلة من كون الجاربردي اعتبر علم القاري بعد تلفظ بالحا
المكسورة وابن جني اعتبر ميله الي القراة المشهورة واما ما رد به ابن مالك
فهو قوله وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراة اليه لدل علي عدم الضبط
ورداءة التلاوة ومن هذا شانه لا يعتمد عليه ما يسمع منه لامكان عروض ذلك
له قوله اسم لدويبة قال بعضهم شبيهة بابن عرس فيما حكاه
الاخفش وعن الليث ان الوعل لغة في الوعل ونقل عن الخليل كما قال
الش قوله ان فعل بضم اوله الخ ينظر ما وجه ترك تنوين فعل قوله

والرباعي بالجر عطف على الثلاثي اي وابنية الثلاثي والتطر لم يذكر المص
هنا العدد ولاجرا الرباعي باللام كما فصل فيما ياتي في قوله وللخماسي المجرد
اربعة **قوله** كفطحل ومثل فطحل قطر اسم لنوع الكتب **قوله** كالجندب اي
فانه اسم للجرا والاخضر الطويل الرجلين وجندبا ايضا ابن العنبر بن عمرو
ابن تميم **قوله** وزاد الاخفش الخ قال بعضهم واما نحو جخدب فمن
لم يثبته ورواه بالضم وروي الفرا برقع وطحلب فالاجود فيهما ضم القاف
واللام فيكونان كبرثن واما جوذر فانه اعجمي واما جخدب فالرواية الجيدة
فيه ضم الدال على انه لو ثبت فتحها امكن ان يكون مخففا من جخادب
كما قالوا ان عليطا مخفف من علابط والاظهر ما ذهب اليه الاخفش
والكوفيون لان الفرا ثقة في روايته فلا وجه لردها ويقويه اظهار
التضعيف في نحو سودد وعندد لارادة الالحاق بجخدب ولو لم يكن ثنا
له لقيل سود وعند فلو كان هذا البنا معدودا لامتنع وجود ما هو
ملحق به **قوله** للاخضر الذي يعلو الما اي الشي الاخضر وعبر بعض الشافعية
بقوله النبت الاخضر وعبارة القاموس الطحلب خضرة تعلو الما انتهي
ووصفها بانها تعلو يقتضي انه اراد الجرم الاخضر ... لانه لون
قائم بالما ولا يقال انه يعلوه وفي بعض كتب المالكية تفسير الطحلب بما في
القاموس وان الذي ينبت في جوانب الما يسمى خرزا بالخا والزاي ولم يذكر
ذلك في القاموس وانما فيه خرز كصرد ذكر الارانب **قوله** للطويل اي ولا
يختص بالرجل كجرشع **قوله** بضم التا المثناة فوق تقدم له مثله في باب
جموع التكسير وتقدم انا قلنا ان الصواب بضم الثا المثلثة **قوله** وشمردل
بالدال المهملة واعجامها لغة كما في القاموس **قوله** الشي التافه الحقير
ذكر بعضهم انه اسم للسحاب وبعضهم انه اسم دابة **قوله** قذعمل
قال بعضهم والقذعمل لا يستعمل الا بعد النفي اما بها او بغيرها

فينظر

فينظر هل ذلك صحيح اولا وزاد ابن السراج بنا خامسا وهو هندلع هو
لبقلة والاظهر انه رباعي والنون زائدة **فصل** **قوله** وافعلل اي
بتخفيف اللام الاولى وتثقيل الثانية ومن امثلته اكفهر الرجل تجهم
وفي الحديث اذا القيت الكافر فالقه بوجه مكفهر اي غير منبسط هو
قوله وهو افعلل اي بتضعيف اللام الاولى وتخفيف الثانية **قوله** نحو
اجرنزا يقال اجرنزا الرجل انقبض من الشي وضم جراميزه اي ما انتشر
من لباسه **قوله** لا يكون الا مفتوحا مين لازم ذلك انه لا يكون الا متحركا
مقوله لرفضهم الابتدا بالساكن علة لمطلق حركته وكون الفتحة اخف
علة لخصوص كون الحركة فتحة وعلى قياسه كان ينبغي ان يقول بعد قوله
واللام مفتوح دايما لان الماضي بني على حركة لمشابهته المعرب ليكون
علة لحركة اللام المطلقة وقوله للخفة لخصوص كونها فتحة **قوله** واما
باجا الخ جواب عن سوال وارد على قوله ان الفا لا تكون الا مفتوحة مع انها
مكسورة فيما ذكر وكان ينبغي ان يقول والاصل فيها فتح الفا وكسر العين
قوله ونعست المراة في الصحاح وقد نعست المراة بالكسر ويقال ايضا
نعست المراة على ما لم يسم فاعله وفي شرح المنهاج للعلامة الشمس
الرملي يقال في فعله نعست المراة بضم النون وفتحها وكسر الفا فيهما والضم
افصح انتهي **قوله** بالنقص هو تخلف الحكم عن الدليل **قوله** ليلا يلتبس هو
الخ هذا اجمال لا التباس **قوله** وياتي في دحرج بالضم الخلاف السابق اي لان
الدليل دل على ان المبني للمفعول من حيث هو اصل فلا يقال ان من قال باصالة
المبني للمفعول هناك استدل بافعال ثلاثية لازمة للبنا للمفعول فقد
يقال لا ياتي ما قاله هنا **فصل** في كيفية الوزن قدمه على ما بعده
عكس النظم لان من فوايد الوزن معرفة الزايد من الاصلي ووجهه
ما في النظم ان بالفرق بين الزايد والاصلي يتوصل الى طريقة وزن الكلمة

قوله علي الترتيب المستفاد من الفاء العاطفة في قوله فالعين فاللام
قوله وهو مبني الاظهر وهما مبنيان لان البنا انما هو علي المذهبين
الاخرين كما لا يخفي وقوله فهل جعفر الي عايد للكل بدليل قوله اولا بد قوله
قاله التفتازاني في بطا واخواته اي قال ان حذف الواو منها لوقوعها
بين ما مفتوحة وكسرة في الاصل والمراد باخوات بطا يدع ويذر فصل
قوله تعريف الاصل غير جامع الخ فيه قلب كما لا يخفي لان تعريف
الاصل غير مانع لانه يدخل فيه ما ليس منه وتعريف الزايد غير
جامع لانه يخرج منه بعض افراده وعند التحقيق كل منهما غير جامع
وغير مانع كما يظهر بالتامل لان ما ورد علي طرد احدهما ورد علي عكس
الاخر وبالعكس قوله ومومريث للمنفر في النسخة هـ
المصححة ضبط مرمريث بالثا المثلثة وضبط النفر بالتا المثناة
وقضية صنيع القاموس ان مرمريث بالتا المثناة وفسره بالداهية فهو رادف
لمرمريس ولم تذكر نفر بالتا المثناة وانما ذكر ثغر بالمثلثة وقال انه
السير في موخر السرج وانه بالتحريك وقد يسكن قوله حيث قالوا صميمح
اي بيا التصغير بين الميمين ثم حا بعد الميم الثانية وفي بعض النسخ صميحح
بحاين بعد يا التصغير وهو تحريف ناشي عن النقل عن موضوع الكلام
قوله قلنا وها السكت كذلك انما قيد بالسكت مع ان الها تزاد في غيره
لانه الظهر في غرضه من انتفا زيادة الشين التي لا تزاد الا فيه لظهوره
الجامع بين الشين والها حينيذ وانظر هلا قال انه ينبغي ان يعدوا
السين فيمن قال ما ذكر ولما ذكر في الشافية ما تزاد فيه السين قال وعد
سين الكسكسة غلط لاستلزامه شين الكشكشة قوله فانها بدل
من اصل هو الواو لان الاصل ضوضو والضوضا الصياح قوله كعضرفوط
هو ذكر العضاه وهو دويبة اكبر من الوزغة قوله بجرد حل فسره الشارح

في

في قول الموضح وللخماسي المجرد اربعة ابنية بعد قوله قرطعب بسطر
واحد فقال وصيغة نحو جردحل للجمل الضخم وفي القاموس الجردحل
بكسر الجيم البعير الضخم وفي شرح الجمل لابن جني انه الجمل الغليظ
قوله فالهمزة في الاول الا ظهران يقول فالالف قوله كعدبس وهو الشديد
من الابل وغيرها قوله عبيثران ضبط في النسخة المصححة بالتا المثناة و
والصواب انه بالمثلثة قوله وتزاد التا في التانيث الخ قال الدنوشري
ربما يفهم من اقتصاره علي ما ذكر ومن اقتصار الشارح ان ترجمان اصلية
وهو احد القولين قال في القاموس الترجمان كعنفوان وزعفران
وريهقان المفسر للسان وقد ترجمه وعنه والفعل يدل علي اصالة التا انتهي فوزنه
فعللان وهو معرب وقيل عربي وزعم بعضهم انه يجوز ان يكون ماخوذا
من الرجم بالحجارة لان المخبر يرمي بالخطاب كما يرمي بالحجارة فحينيذ
يكون تاره زايدة وتكون وزنه تفعلان وصحح هذا البعض بان ضم تايه
اتباع لضم جيمه وجوز بعضهم ان يكون ماخوذا من ترجيم الظن وهو القول
بالظن يقال حديث مرجم اي مقول بالظن واقول المعني لا يشهد له لكن
والقايل لذلك الزوزني والبيهقي فليتامل قوله وقامت فيه نظر لان التا
ان قامت في نية الانفصال ولم تنزل منزلة الجز بخلاف التا في قايمة ولذا
جعل الاعراب عليها قوله وتزاد السين في الاستفعال ذكر ابن مالك
في ايجاز التعريف انه لم تزد السين وحدها يعني مجردة عن التا
الا في اسطاع ويسطيع قال المصنف ولمدع ان يدعي زيادتها في ضعبوس
وهو الصغير من القثا ويستدل بقول العرب ضبعيت المراة اذا
اشبهت الضعابيس فاسقطوا السين في الاشتقاق والظهر من
ذلك زيادتها في قدموس بمعني قديم انتهي قوله باما كان الشاهد
في قوله حيث لم يكن فيه ما يدل علي انها زايدة وصدره اذا الامهات

تبحث الوجوه • وامهاتكم من قوله تعالي والله اخرجكم من بطون امهاتكم
تذ قري عن حمزة بكسر اوله وكسر الميم المشددة وقرا الكسايي بكسر
الالف وفتح الميم وقرا الباقون بضم الالف وفتح الميم قوله وابنه في شرحه
الخ قال الدنوشري قال سحاذه الحلبي نسبة اهمال السين الي والده
ان ظم سبق قلم لان كلامه في موضعين كا لصريح في زيادة السين قوله
وفتح الموحدة مشكل فانه مخالف لقوله تعالي فذروه في سنبله فانه
بضم البا اللهم الا ان يكون فتح البا لغة اقتصر عليها الشارح قوله
واسطاع وقع في نسخة اللقاني استطاع بالتا بعد السين فقال
ان قلت قدم ان السين تزاد في الاستفعال وفروعه وهذا منها قلت
المراد بالاستفعال وفروعه ما كان السين فيه للطلب كالاستخراج
واستخرج وهذا ليس كذلك انتهي ووجه السوال ان الكلام مفروض
فيما خلا من القيود المتقدمة والاستفعال لم يخل منها فتامل
قوله هذا مذهب س وجمهور البصريين اعترضه المبرد بان العوض
من الشيء انما هو اذا كان معدوما والفتحة هاهنا موجودة نقلت من
العين الي الفا فلا معني للتعويض بل فيه جمع بين العوض والمعوض
واجيب بانه انما وقع التعويض من ذهاب الحركة من العين لا من ذهاب
الحركة بالكلية وذلك انهم لما نقلوا الحركة من العين الي الفا الساكنة
وقلبوا العين الفا لحق الكلمة وهن وتغيير وصار معرضا للحذف اذا
سكن ما بعده نحو اطع في الامر فعوض السين من هذا القدر من الوهن
وهو جواز لا وجوب ولهذا لم يعوضوا فيما كان مثله نحو اقام قوله وابا
اتباعا لضم النون صوابه لضم الصاد قوله قيل الخ لعل وجه تضعيفه
كما يشعر به الاتيان بقيل انه لا يلزم من كونه منقولا من الفعل ان يستدل
علي زيادة تايه بدليل اخر وان كان كونه منقولا من الفعل كافيا

في الدلالة علي زيادتها اذ هي فيه لا تكون الا زايدة فصل قوله
والعاشر الافعلال لا يخفي انه مكرر مع الثامن فكان ينبغي الاقتصار
علي العاشر ويمثل له بالاحرنجام ثم يقول تقعنس ملحق باخرنجم والحق
به الاقعنساس وان اجتماعهما ولذلك لم يدغم فيه المثلان مع قوله
قالوا وفي عشرة اسما انما نسبه اليهم توطية لما يذكره من انه ينبغي ه
قوله عفنقس لم يذكره في الصحاح وانما فيه في مادة عقعقس بالفا ثم
القاف والعفقس العسر الاخلاق وكذا في القاموس زيادة ما بالي
قوله واسطر سموا اي مخفف بحذف همزة وتسكين اوله ولما سكن
اوله اجتلبت همزة الوصل وزيادتها لا تنافي التخفيف بحذف اللام
لسقوط الهمزة في الدرج وذلك كاف في التخفيف قوله واست
الهمزة بدل من لام الكلمة وهي الها والدليل علي اصلها ستة تصغيرها
علي ستيهة وجمعها علي استاه فمن حذف الها منها سكن اولها
كما في اسم ثم اتي بالالف ليتوصل بها الي النطق بالساكن وحذف الها
ليس باصل لانه حرف صحيح لكنه شبيه بحروف المد واللين ومن حذف
التا وهي العين لم يجلب الف الوصل ولم يسكن السين وقد حمل
علي الها في الحذف لتقاربهما في المخرج في قولهم حر الا تري انهم يقولون
احراح قوله الا انه لما كان الي اخره معناه كما قال بعض الافاضل
من مشايخنا ان لفظ المر بالالف واللام يجوز فيه نقل حركة همزته
الي ما قبلها وهو الرا فيقال المر والمرا وانمر يمه بابدال الهمزة
الساكنة الي ما قبلها فجاز اعلال لفظ امر بالسكان ميمه واجتلاب همزة
الوصل توصلا الي النطق بالساكن لان الاعلال يانس بالاعلال
والضمير المنصوب في اعلوه عايد الي امر والاشارة في قوله لذلك الي
تخفيف همزته الي اخره وقوله ولكثرة الاستعمال عليه تانيس الاعلال

لفظ امر ومعنى ذلك انه لما كثرت وردت ذلك على الالسن كثرت صيغة بتصيير
المتكلم في فسحة ان شا نطق بالمرو ان شا نطق بامر وان شا نطق
بمخففات المرفلينا مل قوله وهو اولى مما اجتلاب همزة لو قال الف
كان اظهر واوفق لما سلف عن ابي عمرو هذا باب الابدال قوله
فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه فهو اعم مطلقا من الابدال
قوله فانه يختص بحروف العلة فهو اخص مطلقا من الابدال العوض
قوله وما يبدل ابدالا شاذا اي لغير ادغام لكن ساعدا هذه الستة هو
والتسعة هل تبدل من غير شياع وند ور قوله يجمعها هجاء
قولك الخ ضبط في نسخة صحيحة من التسهيل بكسر اللام والجيم من
لجه وبنا صرف للمجهول وشكس بفتح السين وسكون الكاف وطي بالنصب
وثوبه بالجر وكذا غرته وحينئذ فاللام في لجد جارة والجار والمجرور متعلق
بصرف والشكس الخلق وامن اسم فاعل امن وطي مفعوله وهو مضاف وثوبه
مضاف اليه وغرته مضاف اليه والمعنى صرف شكس موصوف بانه امن طي
ثوبه غرته وهو كناية عن تغير حاله لاجل الجد اي الاجتهاد لان مقتضى
الاجتهاد عدم امن ما ذكر وضبط هذا الترتيب في النسخة المصححة
بتصحيح الشارح على وجه يودي الى اهمال معناه قوله تسعة يجمعها الى اخره
لا يخفى ان هذه الحروف التسعة بعض الاثنين وعشرين المتقدمة فيلزم
ان يكون ابدالها ضروريا وغير ضروري وذلك تناقض فما احسن قول
التسهيل يجمع حروف البدل الشايع لجد الخ والضروري في التصريف هجا
طويت دايما قوله كانه تصغير اصلاب اي بضم الهمزة وسكون الصاد
جمع اصيل كبعير وبعران كما ياتي عن الصحاح ويدل على انه جمع قوله
وهو عكس قياس الخ قوله كقولهم ذاياك هياك وقالوا ايضا هن فعلت
فعلت يريدون ان فعلت فعلت وتبدل الهاء من الواو كما في قول امر

القيس قوله وقد رايتني قولها يا هناه ويحك الحقت شرا بشر فهياه
نقال هن هنوك واصلها هناو فابدلت الهاء من الواو وهذا هو الصحيح فيها
فصل قوله في ابدال الهمزة اي من غيرها وليس المراد ابدالها المبدل منه
بغيرها قوله ونحو ظبا الى اخره قياس ما قبله ان يكون بنا بكسر الباء
وظبا بضم الظاء بمعنى السيوف وفنا بفتح الفاء بمعنى الموت لكن ضبط
في النسخة المصححة بخط الاخيران بكسر اولهما فالظبي جمع ظبي وهو
الغزال وفنا المكان رحبته ولا يظهر وجه هذا الضبط قوله
هذا قول الاكثرين ينظر هل قال الاكثرون بذلك في مسيلة كسا وسما الى اخره
قوله وقال المبرد الخ قال المرادي نقلا عن المبرد اذا دخلت الف فاعل قبل
الالف المنقلبة في قال وباع واشباههما الخ وهو احسن من نقل الشارح فليتامل
قوله ولا تنقط الخ الظاهر انها لا تنقط في المسايل الاتية ايضا فلينظر
ثم رايت في كلام المرادي ما يدل على انها لا تنقط الا اذا كان ابدال الهمزة
ابدالا قياسيا نحو سير مليئا مل قوله عين بكر الياء قال في الصحاح وعنت
الرجل اصبته بعيني فانا عاين وهو معين على النقص ومعيون على التمام
قال الشاعر في التمام قد كان قومك يحسبونك سيدا واخال انك سيد معيون
قوله خوف الالباس بعان قال في الصحاح وربما قالوا علينا فلان يعين
عيانه اي صار لهم عينا فمان في كلام الشارح بهذا المعنى قوله احدهما ان اسم
الفاعل الى اخره قد يمنع كون ما ذكره اسم فاعل للهم الا ان يقال انه منقول
عن اسم الفاعل وهو مشكل بما ذكره وقوله وجايزة مونثة فيه نظر
بل هي مونثة لا مونثة فتامل وعبارة المرادي تنبيهات الاول
هذا الابدال جار فيما كان على فاعل او فاعلة ولم يكن اسم
فاعل كقولهم جايز وهو البستان قال صعدة
نابتة في جايز ايمنا الريح تميلها تميل وقولهم جايزة وهي

خشبة تجعل في وسط السقف انتهى فان قلت لاي معنى لم يقل في افراد
المسئلة الثالثة من نحو عجوز وصحيفة ان الواو والياء قلبتا الفا ثم قلبتا
الفا ثم قلبتا همزة كما قيل بذلك في نحو كساء تامل قلت لانهما لاحظ لهما
في الحركة فلم يوجد شرط قلبهما الفا كما يعلم من قول الشارح وقال
الخليل الخ **قوله** فرع عن المد ههنا اشتباه اذ فرعيته عنه انما هي بحسب الاشتقاق
واما بحسب الاعلال فالامر بالعكس كما صرح به علما الصرف واشار اليه
الشارح سابقا حملا على الفعل **قوله** بعد الف مفاعل المراد ان تقع احداهما
في موضع العين من مفاعل **قوله** وكحل العينين الى اخره قال الامام
العيني في شرح الشواهد وصدره غزيت ان تقاربت اباعري والشارح
انشد صدره حتى عظامي الخ فينظر اي الروايتين اصح وقول الشارح
وهو الرمد الشديد زاد عليه العيني قوله وقيل هو كالقذى والباقي قوله
بالعوا وينظر هل هي بمعنى في او لا فليتامل والظاهر انها بالالف بمعنى ان
الرمد او ما هو كالقذى كحل به عينيه وصار كالكحل لهما قال بعضهم والقذى
يكتب بالياء وهو ما يسقط في العين مما تتاذى به يقال وقذيت عينه
قذيا اذا صار فيها القذى وقذيتها اخرجت منها القذى انتهى واقول
انشد المص صدر البيت كما انشده الش وعبارته في شرح الالفية كقول
جندب بن المثنى يصف الدهر احنى عظامي داراه ثايري وكحل الى اخره
انتهى ومن خطه نقلت ومعنى ثايري قاتلي وما في نسخ الشرح من ابدال
ثايري بغائري تحريف **قوله** عيايل عبارة العيني والشاهد في عيايل
حيث ابدلت الهمزة من الياء وقال الصغاني واحد العيال عيل
والجمع عيايل مثل جيد وجيايد وقد جاء عيايل ثم انشده المصنف
وهو مضاف الى اسود اضافة الصفة الى موصوفها وادعى ابن الاعرابي
ان الصواب عثايل بالغين المعجمة جمع غيل على غير القياس وهو الاجمة **قوله**

ونمر بفتحتين جمع نمر **قوله** ولان لذلك نظيرا الى اخره الاشارة في كلامهم
الى ابدال احوال الواوين همزة وان كانت المبدلة في مسالتنا الثانية
وفيما ذكره المبدلة الاولى بحو اواصل كما سياتي فتامل وقوله لانه
اذا التقت الياءان الى اخره تكرير لما قبله فلا حاجة اليه وما قاله
جميعه عبارة المرادي بحروفها **قوله** في سيقة السيقة هو ما استاقه
العدو من الدواب **قوله** متاصلة الواوية قال اللقاني نعت للساكنة
فقط اذ المتحركة العارضة تبدل منها الاولى همزة كما مثل له بجمع واصلة
وواقية اذ الواو الثانية بدل عن الف فاعلة انتهى وقد اشار الى ذلك
الش فيما ياتي بقوله ويدخل تحته ذلك صورتان الخ حيث خص الساكنة
بالوصف بكونها متاصلة الواوية فتامل **فصل قوله**
لان هذه الهمزة الخ مراده انها اصلية في الجمع لاصالتها في المفرد وقوله
وسبب الابدال عروضها فيه اي وهو مفقود في الجمع لاصالتها في الجمع
للاصالة **قوله** لان المراة مفعلة اصلها مريه فقلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها **قوله** مثل المرايا ولعاب الى اخره قال الله نوشري ينظر
ما معنى هذا الشطر **قوله** وخرج باشتراط اعتلال اللام فيه نظر بالنسبة
الى الهمزة فلانها ليست حرف علة اللهم الا ان يكون في عبارته تغليب
او على مذهب من يقول انها حرف علة وهو ما افهمه قول المص الاتي
فيما لامه صحيحة نحو مداري وقول الشارح فيما لامه
غير صحيحة **قوله** وكون لام الجمع الى اخره فيه نظر لان الهمزة
ليست حرف علة **قوله** فيما لامه صحيحة يفهم من ظاهره
ومن صريح قول الشارح فيما لامه غير صحيحة ان الهمزة
حرف علة وهو مذهب والصحيح انها حرف صحيح **قوله** مستنزرات
معناه مرتفعات وروي بكسر الزاي وفتحها قاله العيني

قوله المفتوحة قال الدنوشري لو حذفه لكان صوابا كما يعلم بالتامل انتهى ووجهه ان الحاجز حرف اعراب فلا تلزم حركة معينة قوله لان اليا اخف منها لو ضم اليه قوله ورجوعا الي اصلها كما ياتي في قضايا كان احسن قوله وخامسها قلب الالف يا لو قال قلبت الهمزة يا لكان اولي وكذا يقال في قوله فيما ياتي عن الخليل ثم قلبت الالف يا قوله وجمعها مطايا مثل القضايا والمطايا العشايا واما الغدايا فهو علي الازدواج لانه جمع غدوة وما جاء علي الازدواج قوله في الحديث غير خزايا ولا ندامى فان القياس ولا نادمين جمع نادم من الندم فان ندامى جمع ندمان من المنادمة قوله والخامس الخ لو ابدل قوله الالف بالهمزة كان اولي هو وقوله ولم ترجع الي اصلها الخ ممنوع كما هو ظاهر فليتامل قوله اصلها هراو وقال الدنوشري مراده به الاصل الثاني اذ اصلها الاول هرائي بهمزة قبل الواو انتهى وقد يقال بل مراده الاصل الثابت فقد صرح المكي بان اصل هراوا هرائو وما بعينه قبل الواو الاولي الف الجمع المشاكل مفاعل والثانية الف المفرد وهو هراوه لكن قال بعضهم لما وقعت الالف التي هي مدة زايدة في المفرد بعد الف الجمع ولا يمكن النطق بها الا بعد قلب المدة الواقعة بعد الف الجمع همزة لم يتعرض المص لاصل هراوي بل قال وذلك انا قلبنا فعلم ان الاصل ما قاله المكي والثاني ما قاله الدنوشري والثالث ما قاله الش وبان به ان في هراوي سبعة اعمال قوله ثم فتحها لو قال ثم قلبنا الكسرة فتحة لكان احسن كما مر نظيره مرارا قوله علي الاصل مراده به الاصل الثاني لان الهمزة اصلها اليا قوله والثاني الخ قد يقال انه مكرر مع قوله اولا واعترض بانهم الي اخره ويجاب بانه ذكر هنا انه شاذ قوله ابدال الواو واليا لم يضم اليهما الالف مع تصريح المص بانها تبدل من

الهمزة

الهمزة فلينظر ما وجهه وقد يقال وجهه انه قال اولا فصل في عكس وهو ابدال الواو واليا من الهمزة ويتبع ذلك في بابين وذكر الباب الاول ثم ذكر الباب الثاني هنا وان كانت الالف تشارك فيه الواو واليا فضم الالف اليهما زيادة علي الباب تكميلا للفايدة واشارة الي ان هذا الحكم لا يختص بهما قوله نحو امنت يكتب بهمزة في اوله ممدودة ولا يكتب الالف بعدها وسياتي ان اتزر مكتوب بهمزة والف بعدها فان ذلك صحيحا فيطلب الفرق بينه وبين نحو امنت فليتامل قوله واجاز البغداديون الخ قال الدنوشري ربما يفهم منه الاعتراض علي هو المطرزي وقد يقال انه لا يلزم من جواز ما ذكر انه في الحديث كذلك لان المحفوظ عن النبي صلي الله عليه وسلم التشديد فليتامل ذلك انتهى واقول تاملناه فرايناه مخالفا لقول الش رواه مالك الي اخره ولما رواه البخاري من حديث جابر في باب اذا كان الثوب ضيقا فاتزر به وضبط قوله فاتزر بادغام الهمزة المقلوبة تا في تا الافتعال وتخريج ذلك علي طريق البغداديين احسن من قول الكرماني ان قول البصريين اتزر خطا هو الخطا فان تخطية الصرفيين من اكبر الخطايا وبتقدير عدم ثبوت كلام البغداديين يكون ما في الحديث شاذا وكم من موضع شاذ وقع في الكلام الفصيح بالاجماع ومن العجب ايضا ان العيني نقل كلام الكرماني ثم اشار الي الجواب عنه بانه في مثل ذلك يجوز قلب الهمزة يا تحتانية وتا فوقانية وهو مخالف لقولهم انه يجب قلب الثانية في مثل هذا من جنس حركة ما قبلها فتدبر قوله كانكل ايتمس الا كل كما ياتي فتامل قوله واذا جاز في الماضي جاز في المضارع قد يقال ان تجويز في الماضي المقصور علي السماع لا يقتضي جوازه في المضارع فليتامل قوله ان يبتدا احترز به عن الدرج فانه

تذهب منه همزة الوصل فتعود الهمزة الثانية الى حالها لزوال موجب
قلبها واوا قوله لا في ائتمن هذا رد على المص حيث ذكر انه ابن الانباري
رد اجازة الكسائي ان يبتدا ائتمن بهمزتين وانما رد عليه ابن الانباري
في اوتمن لا في ائتمن قوله لان الطرف محل التغيير الخ هذا عكس قول ابي
الحسن لما سالة ابو عثمان في الفرق بينهما ان العينين لا يكونان الا من
جنس واحد بخلاف اللامين بدليل درهم وقردد وان الحشو يجوز
فيه ما لا يجوز في الطرف بدليل هووي بواوين واشناع ذلك في جمع
واقير قوله لانها في موضع اللام هذا لا يصلح علة لتخصيص الثانية
بالابدال لان كلا من الثلاث في موضع اللام فالوجه ان علة تخصيصها
ان ابدال ما عداها يودي الى توالي همزتين من غير ابدال وهما اما الاولى
والثانية ان ابدلت الثلاثة او الثالثة ان ابدلت الاولى قوله لان
الواو الاخيرة الى اخره هذا في ابدال المتطرفة واما المكسورة فابدلت ياء من
جنس حركتها قوله وان لم تكن طرفا اه لم تكن الثانية طرفا بالطريق
الاولى وبذلك يندفع ما قيل كان الاولى ان يقول وان لم يكونا في الطرف
قوله وصححته لو قال بدله وصححها لكان اولى فليتامل قوله اوادم
جمع ادم فائدة الكتاب يكتبون مثل ابة وادم وامي بالف واحدة
وهو مذهب التخفيف والنحويون يكتبون ذلك بالفين وهو مذهب
التحقيق قوله مبني على انه الخ وجه البنا ظاهر فانه كان فاعل كان ينقلب
الفه واوا كما تقلب الف ضاربة في ضوارب فلم تجتمع همزتان بخلاف
ما اذا قلنا اصله افعل قوله جاز في الهمزة الخ اي وجاز الابدال على
القاعدة السابقة قوله وذلك مطرد فينظر ما هذه الخمسة وقد ذكر منها
اثنين قوله كرضي وقوي قال بعضهم انما قلبت الواو ياء لانه لما انكسر
ما قبلها وكانت بتطرفها معرضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه

السكون

السكون من وجوب ابدالها ياء توصلا للخفة وكتب ايضا ما نصه قوله
كرضي وقوي قال بعضهم فان قيل لم قلب الواو في قوي ياء وفي تقوى الغا
ولم يدغموا الواو الاولى في الثانية فيهما كما ادغموا في قوة ومقتضى الا
الادغام فيهما متحقق كما ان مقتضي الاعلال فيهما فما وجه ترجيح جانب
الاعلال فيهما على جانب الادغام مع انه مفيد للتخفيف كما ان الاعلال
مفيد له ويمكن ان يجاب عنه بان التخفيف الحاصل من الاعلال ازيد
من التخفيف الحاصل من الادغام لان التلفظ بالحرف المقلوب اسهل
من التلفظ بالمدغم والمدغم فيه وذلك ظاهر يدرك بالضرورة
فالمصير الى ترجيح جانب الادغام انتهى وهو حسن قوله والغازي فقد
يقال عليه ان قلب الواو ياء في ذلك لوقوعها رابعة ويكون ذلك من المسيلة
الرابعة المشار اليها بقوله فيما ياتي الرابعة ان تقع طرفا رابعة فصاعدا
ويجاب كما يعلم مما هناك بان بعض صور المسيلة الرابعة انما قلبت فيه
الواو ياء بالحمل على البعض الذي وجد فيه كسر ما قبل الواو قوله بعد كسرة
احترز بقوله بعد كسرة من نحو دلو وعزو وشذ قولهم قنية وهو ابن عمي
دنيا اذ لا موجب لقلب الواو فيهما ياء اذ لا كسر لان القنية من قنوت الشي كسبته
ولان دنيا من الدنو وقيل لا شذوذ في قولك قنيته وقنوته ويقال هو ابن
عم دني ودنيا بالف الالحاق او التانيث قوله او تقع الواو وهو تقدير بحسب
المعنى والصناعة لا تقتضيه لان قبل معطوف على طرف الذي هو خبر هي واحترز
بقوله بعد كسرة وهي اما طرف او قبل تا التانيث من نحو علاوة وهراوة
فان الواو وان وقعت قبل تا التانيث لم تقع بعد كسرة وشذ فيهما علاية
بقلب الواو ياء كما شذ في شكاية قلب الواو ياء والدليل على انه واوي شكوت
والشكوى قال السيرافي انما قلبت واوه ياء لان اكثر المصادر الاتية على فعالة
من الفعل ثابتة نحو الولاية والرعاية والحماية فحملت الشكاية عليه

لقلبة ذلك في الواو والعلاوة ما يعلق على البعير بعد حمله نحو السقا والسفرة
والسفود وهي الحديدة التي يشوى عليها اللحم والهراوة العصا قوله
لو نوعها طرفا هو بحسب الظاهر تناف لقوله طرف لانه جعل قسيما لقوله
او قيل الي اخره قوله بحذف الزوايد اي الميم واليا قوله الا انه زيد
فيه الخ ظاهره ان السين ليست زايدة على كونه جمع سوا وليس كذلك
بل هي زايدة في سواسية ايضا قوله وقالوا سواسية على الاصل مراده
بالاصل في ذلك اصل الاعلال المذكور وهو قلب الواو يا لوجود المقتضي
ولم يقولوا في مقاتوة انه جا على الاصل في الاعلال ايضا وعبارة القاموس
صريحة في انه جا كذلك والمقتوون والمقاتوة والمقاتية الخدام فكان
ينبغي للشارح ان ينبه على ذلك قوله ووقع للجوهري الخ قال الدنوشري
ينظر على كلام الجوهري ما معنى سوا وما معنى سية فان لكل كلمة معنى وقد
ذكر انهما كلمتان توقف في ذلك الشيخ عبد الرحمن الديسطي وقد يقال
ان كلام الجوهري غلط فلا يطلب توجيهه كما اشار الي ذلك الشارح بقوله
ووقع الخ ويمكن ان يقال معنى كلام الجوهري انهما كلمتان في الاصل لكل
منهما معنى ووزن يخصه ثم ركبا وصارا كلمة واحدة بمعنى مستوين انتهى
وقال بعض الفضلا الذي يظهر من سواسوة انه ابدل من مدة سوا السين
واللام الثانية لام سوا وزيدت تا التانيث ووزنه فعاسلة قوبل الزايد هو
بلفظه لانه بدل من المدة لا تضعيف للفا كما ان وزن رسايل فعايل لان الهمزة
بدل من المدة في رسالة فقوبلت بلفظ الهمزة ومثل سواسوة في ان
ابدلت من مدة سواسين مماثلة للفا فيما عشيشة تصغير عشية
حيث ابدل من مدة عشير فيها شين مماثلة للعين ووزنه عشيشة
فانظر مع هذا كلام الشارح وكلام ابن بري قوله ووزنها فوافلة اي سواسلة
سواسوة او سواسية قوله سواسية سوا والوجوه الي اخره ظرف فيه مشبه

به ما بعده فهو من اضافة المشبه به الي المشبه على حد لجين الما وفي القاموس
والظربان ويكسر كقطرة منتنة كالظربا والجمع ظرابين وظرابي وظربا
وظربا بكسرهما اسمان للجمع ومشا بينهم الظربان اي تقاطعوا لانها اذا
نست في ثوبه لا تذهب رايحته حتى يبلى ويقال تفسو في جحر الضب
فيسدر من خبث رايحته فيأكله انتهى وقيده ذلك بقوله بمروة النخل
لانها حينئذ اقطع واشبع فيكون ابلغ من الهجو المراد له قوله
جمع مقتوا الي اخره انظر هذا مع ما في الصحاح يقال للخادم مقتوي بفتح
الميم وتشديد اليا كانه منسوب الي المقتى وهو مصدر انتهى فيكون
مقاتوة جمع هذا لا جمع مقتو اسم فاعل لانه من اقتوى واقتوى من
القتو لا من القتو وقال في الصحاح ايضا وقد تخفف يا النسب وانشد
البيت وهو مبني الخ وقال الدنوشري هذا بحسب ظاهره مخالف لكلام
القاموس فانه ذكر ان مفرد المقاتوة غير ما ذكر وعبارته والقتو
والقتي مثل حسن خدمة الملوك كالمقتى وبها التميم والمقتوون
والمقاتوة والمقاتية الخدام الواحد مقتوي ومقتي او مقتوين
وبفتح الواو غير مصروف فيهما وهي للواحد والجمع والمونث سوا والميم
فيها اصلية من مقت خدم واقتواه استخدمه شاذ لان افتعل
لازم البتة انتهى كلام القاموس ويتعلق به امور الاول ان فيه
مخالفة لقول الشارح من القتو وهو الخدمة فان صاحب القاموس
فسر القتو بحسن خدمة الملوك الثاني ان المقتي في قوله
كالمقتى بميم مفتوحة وقاف ساكنة وتا بعدها الف مصدر
ميمي كالمقري الثالث ان قوله والمقتوون وجد مرسوما بواوين
وفيه نظر فانه لا جائز ان يكون مفرده مقتوي بفتح الميم وسكون القاف
وفتح التا وبالواو واليا المشددة اخره والا قيل مقتويون

كالاشعريون ولا جائز ان يكون مفرده مقتي مخفف مقتوي والا قيل
مقتون كالاعلون ولا جائز ان يكون مفرده مقتوين كما لا يخفى وهو
لم يذكر الا ان الواحد مقتوي ومقتي ومقتوين وتعين ان يكون مفرده
مقتو اسم فاعل واصله مقتوو اعل كما ذكر الش الرابع ان قوله غير
مصروف راجع لقوله مقتوين بكسر الواو وبفتحها وينظر هل بفتح الميم
او بضمها وقد يتوقف في منعهما من الصرف بانه ليس فيهما الا علة
واحدة وهي الوصفية اللهم الا ان يقال هو مبني على مذهب ابي علي
الفارسي القائل ان مطلق الزيادة في اخر الاسم اذا انضمت الى علة اخرى
منعتا الصرف قال الجعبري في شرح الشاطبية وغلبون فعلون
من الغلبة كحمدون من الحمد منعه الصرف هنا على راي ابي علي الفارسي
في اعتبار مطلق الزائدين وصرفه في قوله وقال ابن غلبون على المختار
اخذا بالمذهبين انتهى وكلامه بعيد من ذلك حيث جزم بانهما غير
مصروفين الخامس انه جعل مقتوين واحدا كما يصرح بذلك قوله
الواحد الى اخره وهو بينا في قوله بعد ذلك وهي الواحد الى فانه صريح في
اشتراكهم بين ما ذكر السادس ان قوله لان افتعل لازم البتة ان اراد به
مطلق افتعل فهو مردود بنحو اختار واختير واصطفي وان اراد به ان
افتعل من هذه المادة لازم فهو ظاهر بعض الظهور ونطق به سنه
تديا بي ذلك قوله متى كنا لا هلك مقتوينا في الصحاح بدل اهلك امك
وصدر البيت تهددنا واوعدنا رويدا وظاهر عبارة الشارح انه جمع
مقتو اسم فاعل وهو مخالف لقول الصحاح ويجوز تخفيف يا النسبة قال
عمرو بن كلثوم متى كنا لا هلك مقتوينا فانه صريح في انه جمع مقتوي
بميم مفتوحة فقاف ساكنة فتا مفتوحة فواو فيا مشددة للنسب
وهو منسوب الى مقتى كمغزي كما في الصحاح لكنه لما جمع خفف بحذف

يا النسب ويجوز ان يكون ايضا مقتوينا في قول الشاعر ليس جمعا لمفرد
وانما هو مقتوين الذي يشترك فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكر
والمؤنث والحاصل ان الشارح لم يحرر هذا المحل حق التحرير قال
ابن فلاح في مبحث جمع المذكر السالم ومقتوين اسم فاعل من القتو
وهو الخدمة وقياسه مقتوين بضم الميم لان فعله اقتوى يقتوي
ووزنه افتعل واصله اقتوو وليس هو افتعل من قوي انتهى
وقوله وقياسه الى اخره هذا ممنوع بالتامل فيما سبق فليتامل ذلك
قوله وقال ابن اسمر الى اخره في الصحاح مكان خزيمة فزاره وهكذا
الحفد الحبيا والحفد الخدمة بحركته الفاصلة ورة كقول رؤبة شبهه
الاعلام لماع الخفق اراد الخفق هكذا قال بعضهم وعبارة الصحاح
القتو الخدمة وقد قتوت اقتو قتوا ومقتى اي خدمت مثال غزوت
اغزو غزوا ومغزى قال الشاعر اني امرؤ من بني فزارة لا احسن قتو
الملوك والخببا وقال للخادم مقتوي بفتح الميم وتشديد اليا لانه منسوب
الى المقتى وهو مصدر كما قالوا ضيعة عجزية التي لا تفي غلتها بخراجها ويجوز
تخفيف يا النسبة قال عمرو بن كلثوم متى كنا لامك مقتوينا قال ابو عبيدة
قال رجل من بني الحرمان هذا رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال
مقتوين كله سواء وكذلك المؤنث وهم الذين يعملون للناس بطعام
بطونهم وقال س سالوا الخليل عن مقتوي ومقتوين فقال هو بمنزلة
الاشعري انتهى كلام الصحاح وقول الخليل فهو بمنزلة الاشعري واضح
في مقتوي لا في مقتوين فليتامل قوله لصحة عين الفعل فيه تعطر ظاهر
لاعتلال عين الفعلين المذكورين وكانه اراد بصحة عين الفعل عدم
تغيرها فليتامل وقوله عودا احترز به عن عيادة فان الواو قلبت
فيه يا لاستيفا الشروط قوله لو اذا قال بعضهم انما امتنع اعلال المصدر لا

الذي هو لواذ ونحوه لئلا يتوالى اعلالان وذلك انها لو قلبت في المصدر الفا
لاجتمع الفان وقلبت الالف الاخيرة همزة على القاعدة في اجتماع الفين فيكون
اجحافا بالكلمة قوله وبخلاف نحو راح رواحا في بعض النسخ راح رواجا
بالجيم وكل صحيح قوله لعدم الاول هذه طريقة وابن الحاجب في الشافية
لم يشترط في قلب الواو في المصدر وجود الف بعدها وعبارته مع عبارة شارح
الشيخ زكريا وتقلب الواو المكسور ما قبلها في المصادر لا في نحو عوض وحوال
يا نحو قام قياما وعاد عيادا ودنيا دنيا لاعلال افعالها بقلب الواو فيها
الفا وحال حولا اي تغير كالعود في شذوذه والقياس حيلا وفارا انتهى
وخرج بقوله لاعلال افعالها نحو لواذ لان لاذ فعله لاوذ وهو لم يعل ه
فتامل قوله تعالى فيما مصدر رجي به المبالغة كما يعلم من مراجعة التفاسير
قوله ويخلطن هكذا وجد بالواو في اوله فان ثبت فتكون زيادتها جزما
وهو من الرجز قوله ديار فان قلت ديار وثياب بين واوه وبين الطرف
حرفان وكوز هو عوده كذلك فلم صحت هذه واعلت تلك قلت الالف اشد
مباينة للواو من الفتحة تقوي جانب الاعلال في ديار ونحوه وضعف في كوزة
ونحوه قوله وديمة وديم الديمة اصلها دومة من دام يدوم وعلى كونها
واوية جماعة لكن الذي في الصحاح انها يائية والمهم ماشي على الاول
قوله وقامة وقيم القامة قامة الانسان او بكرة البير باداتها قوله
وقيم يعلم من كلامه ان لفظ قيمة مشترك قوله فتسلطت الكسرة عليها
كان ينبغي ان يزيد بعد قوله عليها فقلبت يا قوله واستفدنا الخ قد يقال
انما استفدنا ذلك من ضم نحو قيمة وقيم الى دار وديار لا من تكثير الامثلة
ويجاب بان استفادتنا ذلك من تكثير الامثلة لا تنافي استفادتنا اياه من
الضم قوله واما شبيهة بالمعلة ووجه شبه حرف العلة الساكن بحرف العلة
المعل ضعفه بالسكون قوله بعد ذلك مستغنى عنه ثم زاده تاكيد الدفع

توهم ان ثم مستعملة في غير معناه قوله والمخصص الى اخره مراده المخصص
كثيره بكونه جمعا لثور بمعنى الحيوان لا بمعنى الاقط قوله جمعه
الى اخره لو حذف لكان احسن قوله طوال هو جمع طويل كما ذكر
ويجوز ان يكون جمعا لطوال بضم الطاء فانه مرادف لطويل وكلاهما
يجمع على فعال قاله المرزوقي قوله واستعمالا فيه نظر لان هذا
الشاعر استعمله ويجاب بان هذا نادر والاكثر بخلافه قوله وفي
شرح الكافية الى اخره كون طيا لا من باب جواد لا جدي نفعا لان
الواو في المفرد ليست معلة ولا شبيهة بالمعلة ولو اقتصر على قوله
لانه جمع طايل الى اخره لا جدي لان الواو فيه تقلب همزة فقلبت في الجمع
لان الابدال يانس بالابدال وقد يوخذ من ذلك ان الشرط اعلال العين
في المفرد اعم من ان يكون ذلك بقلبها الفا وبقلبها همزة ثم رايت ابن
الحاجب في الشافية وشراحه ذكروا ان الشرط اعلالها في المفرد ومثلوا
لذلك بجيد وجياد وقالوا جيد اصله جيود اجتمعت فيه
الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا وحصل
الادغام قوله ومنه الصافنات اي منه ابدال الواو يا
مع تحركها في المفرد شذوذا وهذا اولى من قول الشارح اي
من شذوذ الى اخره قوله ليس بشاذ وجه عدم شذوذه
اعلال الواو في جيد بقلبها بالوجود مقتضية قوله واعلت
لامه الضمير راجع للواحد كما هو ظاهر من العطف على
قوله تحركت في الواحد وانت خبير بان اللام اعلت في
الجمع واما المفرد فهي معتلة فيه لا معلة ولو قال او اعلت لامه
لكان حسنا والشارح اختلط عليه الامر حيث قال اي الواحد
بالياء وبالواو وما درى ان ما قاله انما يناسب لو عبر المصنف

بقولِهِ او اعلّه لامه وهو لم يعبر به فتامل قوله وصحت فيه هو العين لو حذفه لكان اولي كما هو ظاهر قوله ان تقع رابعة فصاعدا قال اللقاني ينبغي ان يستثني من هذا الام مفعول الذي ماضيه علي فعل بفتح العين كغزو ومدعوا فانه يجب فيها التصحيح علي ما سياتي في المسيلة الثامنة وكان المراد بهذه الواو المذكورة في المسيلة الرابعة الواو الواقعة في ماض او اسم مفعول له مضارع او اسم فاعل قلبت فيه والا فالمسيلة الثامنة داخلة في المسيلة الرابعة فتامله قوله اجلواذ الا اجلواذ خاص بسير الابل قوله واجلياذ شاذ الي اخره ينظر هل شذوذه من جهة قلب واويه ياء فيكون نحو ديوان ليس شاذا لانه ليس فيه الا قلب واو واحدة ياء فان اصله د وان لكن قول المصنف واو مفردة ياء ويقتضي بشذوذه وفي ذلك قال الامام المرزوقي ان قيل لم ترك ادغامه اي ديوان والياء والواو اذا اجتمعا فايهما سبق الاخر بالسكون تقلب الواو ياء ويدغم الاول في الثاني فالجواب ان الكلمة اصلها دوان بدلالة قولهم في الجمع دواوين لكنهم هربوا من التضعيف استثقالا له الي ان ابدلوا من الياء الاولي يا فلو تكلفوا ما حميته من قلب الواو ياء وادغام الاول فيه لعاد مثل ما هربوا منه وهو التضعيف بحصول يائين الا تري ان الكلمة بعد الادغام تصير علي ديان وهو من دونت الكلمة وغيرها اذا ضبطها وقيدتها وانما احتمل الواوان في دواوين لدخول الالف بين الواوين وكذلك في التصغير نحو دويوين لدخول اليا بينهما ومثله الديباج في اصله الدبّاج فابدلت من احدي البائين يا ومثله دنار بدلالة قولهم

دنانير وبايع انتهي ملخصا قوله الدنيا هي بضم الدال وحكي ابن قتيبة كسرها وتبعه غيره وانما قيل لها ذلك لانها سابقة علي الدار الاخرة ماخوذ من الدنو وجمعها دني نحو كبري وينال في النسب اليها دنيوي ودنيي ودنياوي والفها مقصورة للتانيث غير مصروفة وحكي ابن جني تنوينها وصرفها في لغة نادرة واورد ابن مالك انها في الاصل مونث ادني وادني افعل تفضيل وافعل التفضيل اذا نكر لزم الافراد والتذكير وامتنع تانيثه ففي استعمالهم لهم دنيا مونثا مع كونه منكرا اشكال واجاب بانها خلعت عنها الوصفية غالبا واجريت مجري ما لم يكن قط وصفا كرجعي ونظيره وان دعوت الي جلي ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا فان جلي وان كان تانيث اجل لكنه خلع عن الوصفية وجعل اسما للحادثة العظيمة انتهي من شرح البرماوي والزركشي علي البخاري بالمعني قوله ويجب حينئذ الخ اقتصر علي ذلك ولم يقل ويكسر ما قبلهما ان كان مضموما لان ما قبلهما قد يبقي علي ضمه كما سياتي في قول الشارح فصار ايم فان الظاهر انه اوله يبقي علي ضمه وقال ابن الحاجب وجالي في جمع الوي بالضم والكسر للتخفيف فالضم علي اصل ان جمع افعل غير اسم تفضيل فعل كحمر جمع احمر والكسر للتخفيف قوله المنقلبة عن الواو هذا واضح فيما تقدمت فيه الواو دون ما تقدمت فيه اليا فالوجه ترك هذا القيد وان المدغم هو الاول الساكن مطلقا قوله ولو كان الخ فيه نظر لان البغداديين يقولون انه نقل من فعيل بالفتح الى فيعل بالكسر وهم لا يقولون ذلك الا بالكسر فيبطل ما قال الشارح قوله جواز فيه نظر بالنسبة لسور فان قلب الالف واوا واجب لا جايز واما بويع فكذلك الا انه ربما يلتبس بالمبني للمفعول من بايع فانه يقال فيه ايضا بويع

وقد يقال ان مراده بالجواز عدم اللزوم اذ لا يجوز بناؤه للفاعل فيعود
ما كان لما كان فليتامل وبعضهم قال وليس اي السابق منهما بدلا من
الف كسورا وس واو كديوان فان اصله دوان وهو احسن من صنيع
الش قوله فجمع ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول
كان مراده بجميع ذلك من اقسام مسيلة عارض الذات لا ما كان من كلمتين
او كان السابق منهما متحركا لان التعليل لا يجري فيهما بل هو قاصر على
المسيلة الاخيرة باقسامها قوله للرويا وضم بعضهم الى الرويا في شذوذه
من حب الاعمال مع استحقاقه للتصحيح نحو صيم وقيم جمعا صايم
وقايم لقلبهم الواو فيهما يا بلا مقتض واصلهما صوم وقوم قاله ابن
الحاجب قال بعضهم وظاهر ان الشذوذ في هذا بالنظر الى القاعدة
المذكورة لا مطلقا فانه مقيس بالنظر الى قاعدة ان الواو اذا كانت
عينا لفعل جمعا صحيح اللام تقلب يا وان كان الاكثر فيها التصحيح
قاله الش زكريا في شرح الشافية واشذ من هذا قول الشاعر
الا طرقتنا مية ابنة منذر . فما ارق النيام الا سلامها
والقياس النوام ووجه شذوذه ما مر فيما قبله ووجه كونه اشذ
بعده من الطرف الذي هو محل التخفيف وعدم موافقته للقاعدة انتهى
ايضا قوله نحو ضيون وينظر هل واوه مكسورة او مفتوحة ثم رايت
ما يدل على انها مفتوحة وهو قول الشيخ زكريا في شرح الشافية والياء في ضيون
زايدة والواو اصلية لوجود فيعل كصيقل وعدم فيعل فتامل قوله وانما
لم يدغم الى اخره قد يقال عليه كان الاولى وانما لم تقلب ويدغم وينظر ما معنى
قول الجوهري وليس على وجه الفعل وقد يقال انه ليس جاريا على طريقة
بل هو اسم جامد ليس مصدرا بخلاف نحو لي وسيد وميت قوله ابن
حيوة اليا في حيوة اصلية واليا منقلبة من اليا الاصلية قاله الشيخ

زكريا

زكريا في شرح الشافية وينظر ما وجه قلب اليا فيه واوا وظاهر قوله
مع استثنائها ولو تمثيله بحيوة انه لا يشترط ان تكون الواو ايضا اصلية الذات
اذا كانت متاخرة عن اليا فليتامل قوله بضم النون فيه نظر لمخالفته
لقول الشافية وبعض شراحها ونهو على المنكر مبالغة ناه فانه ظاهر
في انه بفتح النون كضرب مبالغة ضارب فليتامل قوله بكسر العين
قال الدنوشري انما قيد بقوله بكسر العين حتى ياتي حمل الاسم على
الفعل في ذلك انتهى وهو ماخوذ من كلام اللقاني فانه قال انما قيد
بكون ماضيه على فعل بكسر العين لان ماضيه اذا كان كذلك قلبت فيه
الواو يا وحمل عليه اسم المفعول انتهى واشار الش اليه بقوله لانهما سا
حملا للاسم على الفعل قوله فانه اذ ذاك راجح الخ الظاهر ان ضميره عايد
على اللام وينظر هل يجوز عوده على الفعل اولا وعلى الاول فكان
الظاهر ان يقول قبله قوله فان كان عين الفعل الخ قال اللقاني قلت
فهل قلي الشي على النار كاللحم من هذا القبيل فيكون اسم المفعول منه مقلو
كمدعو او مقلي كمرمي قلت في الصحاح انك تقول قليت اللحم والسويق
فهو مقلي وقلوته فهو مقلو لغة قوله وقفا وقفي فيه احد جموعه
الستة التي جمعها ابن مالك في قوله . جمع القفا اقف اقفا اقفية .
مع القفي وقفين واختم بقفي . وينظر ضبط كل جمع منها والقفا ورا
العنق كالقافية ويذكر وقد يمد قوله قالوا ابو وانشد القناني
يمدح الكسائي . ابى الذم اخلاق الكسائي وانتحى . به المجد اخلاق الابو السوابق
قوله نحو عتي الشيخ عتيا قال اللقاني لعله عسي الشيخ عسيا ففي شرح
الشافية للجاربردي وعسي الشيخ يعسو عسيا اذا كبر وولى انتهى وينبغي
ما فيه اذ ما ذكره في شرح الشافية لا ينافي ان عتي بالتا المثناة كذلك كيف
وفي التنزيل وقد بلغت من الكبر عتيا قوله وهو المصدر قال اللقاني

البهوا بالبا الموحدة البيت المتقدم امام البيت وقال الدنوشري
في قول الشارح وهو المصدر منه نظر فقد يفهم من كلام القاموس ان
ذلك لم يستعمل مصدرا وان كان ذلك لا يدل على عدم وجوده وعبارة
القاموس والبهو البيت المتقدم امام البيوت وكناس واسع للثور
والجمع ابهاء وبهو وبهي والواسع من الارض ومن كل شي وجوف الصدر
او فرجة ما بين الثديين والنحر ومقيل الولد بين الوركين من الحامل
والجمع ابهاء وابه وبهي والباهي من البيوت الخالي المعطل وابهاه فبهي كعلم
والبهق يروى عن عروة وابها الحسن والنعل بهو كسرو ورضى ودعى
وسعى وبيض رغوة اللبن وباهيته فبهوته بالحسن وابهى الاناء
فرغه والخيل عطلها من الغزو والرجل حسن وجهه وبهى البيت تبهيته
وسعه وعمله وبهر باهيته واسعه الغنم وتباهوا تفاخروا وبهية كسمية تابعية
انتهى عبارة القاموس قوله ساكنة مفردة في غير جمع لا بد ان يضم الى ذلك بعد
ضمة قوله لان حيف كل صوابه لانه حيف بالالف قوله وتجمع على عيط
وعوط مشكل على قوله وتجب في هذه المسئلة قلب الضمة كسرة قوله
وتغني الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة اطلاق الاعلال عليه للايجاز
بحقيقة الاعلال كما في الشافية وغيره تغيير حرف العلة للتخفيف
بالقلب او الحذف او الاسكان قوله ذلك ان تقول الى اخره يقال
عليه ان قلب الواو يا في غزيان كظربان لوقوعها بعد كسرة كما تقدم
في المتن والالف والنون لا يضعفان عن التا فان التا كما تقدم يجب
معها قلب اليا وا وكما اذا بنيت من الرمي مثل مقدرة فانك
تقول مرموة بقلب اليا وا وايضا فان الالف والنون
حرفان موجودان حسا فبعدا من الطرف فالواو المضموم
ما قبلها في الحشو لا في الطرف وقد يقال ان الالف والنون

لا يكونان اضعف حالا من التا اللازمة في التحصين من الطرف كما
قال المرادي وكما منعت التا من الطرف تمنع الالف والنون منه واما
اعطا ما قبل الالف والنون في غزيان حكم ما وقع اخرا محضا فليس
فيه دليل لان قلب الواو يا بعد الكسرة لا يتوقف على كونها طرفا كقيام
وصيام واما رمو كعضو فهي اخر حقيقي فتامل قوله نحو تقوى هو
مثل تقوى بقوي من ابتغيتم عليه ابن رجنتم وقد يقال بقيا بضم
اوله وبقيا بفتحها وباليا قلبت ياوه واوا في المفتوح وانما لم يراع هو
الضم في تقوى لقلته فيه وكثرته في طغيا وقال الدنوشري تقوى
اصله وقيا قلبت واوه تا كما في تراث ثم ياوه واوا فصار تقوى وهو
غير منصرف لان الالف للتانيث وفي الكشاف عن عيسى بن عمر انه
قرا على تقوى من الله بالتنوين بجعل الالف للالحاق بجعفر كتترى
واقول يلزم في تقوى اجتماع تعليلين قلب الواو تا اوله وقلب لامه
واوا وهم يتحيرون من اجتماع اعلالين في الكلمة لكن ذلك موجود في
كثير من الكلمات قوله حكاه ابن جني الخ اي كونه يقال شروه بمعنى
مثله واما كون شرو له بمعنى مثله فمشهور مذكور في الصحاح وغيره من
كتب اللغة وعبارة ابن جني بعد ان قال الشرو هو المثل وقال بعضهم
شرواه وشروه وهذا غريب قوله وربما قد يقال لا شذوذ في ريا لان
قلب يايها واوا واستلزم قلبها يا عملا بقاعدة اخرى وهي انه اذا
اجتمعت اليا والواو وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو يا الخ
فقلبها واوا يؤدي الى قلب الواو يا عملا بما ذكر فعدم قلب اليا واوا المانع
وهو ما ذكر فلا يرد ريا نقضا على هذا وهذا كله في ريا اسما للرائحة واما
ريا من الري ضد صديا فعدم القلب فيها واضح لكونها صفة وسعيا
باعجام اوله واهماله اسم لبني وقيل باعجام اوله اسم لموضع وقال

الدنوشري ينظر هل ربا قطعي يكتب بيا في اخره كما هو القاعدة فيه
الالف المجاوزة للثلاثة او يكتب بالالف لاجل اليا التي قبلها فاذا كتبت
يا يجتمع يا ان فليحرر ذلك والظاهر الثاني كالدنيا والعليا
ونظيره لذلك ما قال بعضهم ايضا ان الحيا بالقصر وهو المطر والخصب
يكتب بالالف وان كان اصلها يا لكراهة اجتماع يائين ولولا ذلك لكتب
باليا وتثنيته حييان وجمعه احيا والحاصل كما قال ابن الحاجب في
شافيته وغيره ان الالف المتجاوزة ثلاثة احرف تكتب بالياء الا اذا كان ما قبلها
يا فانها تكتب الفا كالدنيا الا في نحو يحيى وريى علمين فانه يكتب باليا ولو
كان ما قبلها يا فتامل **قوله** واما الثاني الخ قال الناصر اللقاني لقايل
ان يقول اصلها ربايه فعارض قلب اللام واوا ما تقدم من القاعدة
في اجتماع الواو والياء سبق احدهما وتاصلهما ذاتا وسكونا ولو
عمل بهذه القاعدة لم تقلب اللام واوا واعمل بالقاعدة الاولى للزم
الدور اذ يجتمع حينئذ ايضا اليا والواو مع السبق والتاصل المذكورين
قوله ثم قال في الحواشي الخ فيه نظر اما اولا فلان سميا وربيا وطغيا لو
هكذا استعملت فلا شذوذ من حيث الاستعمال واما ثانيا فلان الحاشية
المفردة المذكورة فيها نظر لان قوله فيها لانتفا السبب ممنوع بما سبق
في قوله فرقا بين الاسم والصفة **قوله** في عدم جريانها الى اخره ينظر
مع قوله والذي الخ **قوله** كطوبى وكوسى فيه نظر لان كوسى صفة لكنها
كالاسم وطوبى قد يكون اسما وقد يكون صفة لما سبق **فصل قوله**
بجمع حبيل وقوم قياس من اعتد بالعارض ان يعل في نحو
حال الا ان ابن جني قال في المحتسب سالت ابا علي فقلت له من
اجرى غير اللازم مجرى اللازم فقال في الاحمر لحمرا يجوز له ان يقول في حيال حيل
وجال فقال لا واومى الى ان القلب اقوى من حكم الاعتداد بالحركة في لحمر

فلا

فلا يبلغ فيها الجواز لكنه **قوله** ويقال لهما توامان فيه رد لقول الخليل
التوام ولدان معا ولا يقال لهما توامان ولكن هذا توام وقد اعترض
الزركشي على قول المنهاج في كتاب العدد ولا يصح نفي احد توامين
وقال انه خلاف المشهور واستدل بكلام الخليل ورده الجلال السيوطي في
التاج ورده بانه خلاف قول ابي حاتم والفرا وابن قتيبة وغيرهم يقال
هما توامان والتوام احدهما ولا يقال هما توام وقال في تثقيف اللسان
ويقولون للولدين في بطن واحد توام والصواب توامان والواحد توام
انتهى وحينئذ فقول الزركشي ان قول الخليل هو المشهور غير صحيح واعلم
ان منشا منع ان يقال توامان ان التوام الولدان معا فلا يصح ان يقال توامان
ويراد اثنان لان ذلك مدلول مفرده وهذا مردود بان التوام المولود
مع غيره من الاثنين فصاعدا ولا يختص بالاثنين لما ياتي عن القاموس فاذا اريد
التنصيص على انهما اثنان قيل توامان ووقع في شرح المنهاج لابن حجر عنه
قوله في ذلك الكتاب بعد ذلك الموضع حتى ياتي توامين كلام غير محرر
لا باس بذكره وبيان ما فيه ونص كلامه وقوله توامين يقتضي ان التوام
اسم للاثنين المجتمعين وظاهر القاموس بل صريحه انه اسم لمجموعهما وان
التثنية انما هي لتوام وتوامه وعبارته التوام من جميع الحيوان المولود
مع غيره في بطن من الاثنين فصاعدا ذكرا وانثى وجمعه تواىم وتوام كرخال
واعلم ان التوم بلا همز اسم لمجموع الولدين فاكثر في بطن واحد ويهمز
كرجل توم وامراة تومة مفرده وتثنيته تومان فاعتراضه بانه لا تثنية
له وهم لما علمت من الفرق بين التوم بلا همز والتوام بالهمز وان تثنية
المتن انما هي للمهموز لا غير انتهى وفيه امور الاول قوله ان عبارة
المنهاج صريحة في ان التوم لمجموعهما ممنوع بل هي صريحة في خلافه
وانه اسم لكل واحد بقيد كونه مع غيره الثاني قوله ان عبارة

القاموس صريحة في ان التثنية لتوم وتوم عجيب فان القاموس لم يتعرض
للتثنية في العبارة التي نقلها والقياس ان توام حيث جازت تثنيته فهي
اعم من ان تكون لتوم وتوم اولتوم وتومة وليت شعري كيف يصح
ان يكون تثنية لتوم وتومة دون توم وتوم وكونه تثنية لذلك اظهر
المثالث ما ذكره من الفرق بين المهموز وغيره مما ترده القواعد النحوية
في باب التثنية فانه ليس المدار على ما قاله في تثنية الاسم الرابع
اقتضى كلامه ان غير المهموز اصل كالمهموز وليس كذلك كما بين في باب
الابدال من الصرف الخامس اوهم كلامه ان غير المهموز بسكون الواو
وليس كذلك بل هو بفتح الواو لان المهموز خفف بنقل حركة الهمزة
الى الواو وحذف الهمزة السادس وقع له في نقل كلام القاموس خلل
باسقاط بعضه وعبارة القاموس بعد ما نقله ويقال توام للذكر وتوامة للانثى
واذا جمعهما توامان وتوام انتهى وقوله واذا جمعا اي اجتمعا وليس المراد
اذا جمعا اصطلاحا لان تومين مثنى لا جمع وقوله وتوام ان كان على وزن
رحال فمشكل لانه جمع اصطلاحي وقد قدمه وان كان على وزن ثم فهو
فهو مبني على انه مطلق على الاثنين خلاف ما مر عن ابي حاتم والفرا ومن
تبعهما **قوله** متصلتان اي في كلمتهما لو اقتصر على التفسير لكان احسن **قوله**
ولذلك صحتا في ضرب واحد وضرب ماعر لو مثل بغير هذين المثالين
لكان احسن لان الظاهر ان وجود الالف بعد الواو واليا مانع من
قبلها ايضا فلم يتمحض المنع لما ذكر **قوله** ان كانتا عينين الظاهر انهما
اذا كانا فاءين يكون الحكم كذلك نحو توالي وتيامن تامل فلا تقلب ايضا
وما قلناه يكاد ان ينطق به قول ابن مالك وان سكن كف اعلال غير اللام
وغير اللام يشمل الفاء والعين **قوله** لسكون ما بعدها لو قال لما بعدها
وهما عينان كان اولى والضمير عايد الى العين **قوله** لسكون الالف

لو

لو ابدله بقوله لوجود الالف كان اولى **قوله** وعلوي وقنوي اقتصر عليهما
لان الظاهر ان اليا المشددة لا يكون قبلها الا الواو لا اليا **قوله** وبكي هو
بيا موحدة وكاف بعدها في بعض النسخ وبلي وهو غير مناسب لقوله
الثم من اليا لي **قوله** اذا وليت غير الالف واليا كان صوابه ان يقول
اذا وليها غير الالف واليا الى اخره **قوله** واصلها الى اخره فيه نظر والذي
في بعض كتب الصرفيين ان قلب اليا الواو والغين للسبب المذكور
قبل اسناد الفعل الى واو الجماعة ولما اسند الفعل الى واو الجماعة
حذفت الضمة لالتقائها ساكنة مع الواو **قوله** ولم يثبت لغة قال شيخ
الاسلام بل هو من محاه يمحوه محوا ومحيا اذا اذهب اثره قاله في القاموس
قوله وعور نحو اعور وقد يعل فعلم قال تسايل يا ابن احمر من تراه اعارت
عينه ام لم تعارا وقوله ام لم تعارا اما على النصب بلم او الاصل تعارن بنون
التوكيد الخفيفة كانهم شبهوا المجزوم بالموقوف للامر وفي قوله تعالى صيغة
زايدة على التوكيد وهو انه لما حرك الرا بالفتحة لارادة التنوين رجع بالالف
المحذوفة لالتقاء الساكنين وشبه العارض باللازم كقوله لها متنان
خظاتا وهو يريد خظتا مثل رمتا واجاز ابو علي ان يكون الفقار للتثنية
كما قال وعين لها حدرة بدرة شقت ماقيهما من اخر فرد اليها ضمير الاثنين
وان كان ما تقدم مفرد لان ذكر احداهما كذكر الاخرى لانه لا تنهما عليها
قال الفرزدق فلو رضيت يداي بها لكان على للقدر الخيار فهذا عكس
قوله ماقيهما وقال وكان في العينين حب قرنفل او سنبل كحلت به فانهلت
واعترض على نفسه بان العور انما يكون في احدى العينين اما اذا هو
عمت الافة العينين فذلك عمى واجاب بانه يكون على حد متقلد رمحا
وسيفا وقولهم القرآن قال وقد ذهب ناس في لا تتخذوني وامي الهين
الى انه من هذا لانه لم يدع للام الالوهية واجاز ان يكون تعار

من العور هو الفساد لا الذي يحدث في العينين فقوله عارت علي حد خافت
لا علي حد عورت بدليل قولهم عرتها فهذا علي حد شترت عينه وشترتها
وغاص الماء وغصته وفيه ان لم تصح العين في عارت كما صحت في عور دليل
علي انه ليس علي حده وانه بنا اخر وحكي س اعور الله عينه ولم يكن
القياس ان ينقل عور بالهمزة لانه بمنزلة اعوار فقد ثبت ان البيت يجوز
ان لا يكون علي الشذوذ قوله من نحو خاف قال الدنوشري ربما يشكل بنحو
حيي بيائين اولهما مكسورة فانه كخوف فكان القياس قلب اولى اليائين
الفا لوجود علة القلب قال ابن قاسم احمد العبادي فان قلت كان هذا
القياس قلب اليا الاولى من نحو حيي وعيي الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها فلم تركوا ذلك قلت تركوه حملا علي المفتوح نحو هوي الممنوع فيه
القلب لئلا يجتمع اعلالان لان لامه اعلت ووجه الحمل ان المفتوح اصل
لانه اخف واكثر ومعانيه اكثر والمكسور فرع فالحق بالاصل في عدم الاعلال
انتهي وقوله معانيه اكثر ينظر ما معناه قوله وجب اعلاله مطلقا ليس هذا
الاطلاق في مقابلة تفصيل سابق او لاحق قوله وهي سمرة الشفتين الظاهر
ان الحوة هي السواد مطلقا ومنه قوله تعالى فجعله غثاء احوى واما اللعس
واللمى فهو سواد الشفتين فليتامل قوله لان محل التغيير الطرف لو قال
بدله لان الطرف محل التغيير كان اولي قوله نحو اية قال المرادي ومثل
اية غاية واصلها غيية فاعلت اليا الاولى وصحت الثانية وثاية وهي حجارة
صغار يضعها الراعي عند متاع يثوي عنده وطاية وهي السطح والدكان
ايضا والاية هي الطائفة المخصوصة من القران وتطلق الاية ايضا علي الشخص
تقول رايت اية فلان اي شخصه وتطلق الاية علي المعجزة قوله لكونه الخ
قال الدنوشري مراده به ان هذا الوجه ليس فيه مما ينكر ويخالف
القواعد الا الاخير المذكور بخلاف غيره من الاوجه المذكورة

قلت

قلت ولا يلزم علي غيره من الاقوال ايضا الا امر واحد مخالف للقواعد
فساوي هذا الوجه غيره فكيف قال ابن مالك انه اسهل الوجوه وعلله
بما ذكر وكون غيره مخالفا للقواعد من وجه واحد فقط ظاهر من كلام
الشارح وغيره قوله ورد بانه كان يلزم الخ انما خص ما ذكره بالذي مع
تاتيه في ابيه كضاربه لانه عمل بقاعدة الخزري وهي الحذف تخفيفا قوله
ورد بانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة فيه نظر فليتامل ولا نسلم انه
كان يجب قلب الضمة كسرة قوله والقول الاول انما الخ مراده القول الاول
بالنسبة للثلاثة بعده والا فليس اولا في كلام الموضح قوله الساكن اولهما
فيه نظر فان الاول منهما فيما نحن فيه متحرك بالكسرة لا ساكن اللهم الا ان يقال
كان ينبغي تسكينه لاجل الادغام وهو بعيد فليتامل قوله لغير موجب ربما
بنا في قولك الشم سا بتا حذفت العين استثقالا لتوالي يائين اولهما مكسور
فليتامل قوله وجه الدلالة من ذلك الخ اخره عبارة اللقاني اي اصلها كما مر
اامم بهمزة متحركة فساكنة فدار الامر بين ابدال الساكنة الفا من جنس
حركة ما قبلها وهو الاعلال وبين ادغام الميم الاولى في الثانية بعد نقل
كسرتها الي الهمزة الثانية قبلها المستلزم لقلبها يا فقدم الادغام المودي
الي ما ذكر علي الاعلال فان قيل يتاتي مع الاعلال بالقلب الفا الادغام فيقال
امه قلت المراد الادغام مع نقل حركة المدغم وذلك لا يتاتي مع حركة
الاعلال انتهت وهو اظهر من تقدير الشارح لجعل اللقاني التقديم بين الاعلال
والادغام نفسه لا بين الاعلال وما هو من تعلقات الادغام وفي قول
اللقاني الزايد علي كلام الشارح يتاتي الاعلال بالقلب الفا محل نظر لان الهمزة
الثانية متحركة بالكسر والهمزة المكسورة تقلب بعد الهمزة المتحركة يا مطلقا
كما تقدم نعم جوز ابن الحاجب فيها التسهيل والتحقيق وقال المص في شرح هـ
الالفية انه لم يجب اعلال ايمة لعروض الحركة لان الاصل امه افعلة كاحمرة ثم نقلت

حركة الميم الاولى للهمزة الثانية لقصد الادغام ولم يعتد بوجود اليا متحركة
مفتوحا ما قبلها لان هذه الحركة مسبوقة بالعدم هذه هي العلة وقال بعضهم
اظنه ابن خالويه انما لم يعل ذلك لانهم لو اعلوه فقالوا آامه اشتبه بامة الراس
والجواب ما قد متر لك انتهى ومن خطه نقلت قوله وفصل بعضهم الى اخره
هذا القول لا يصلح ان يجمع به بين القولين لان الاعلال في ايمه ليس في العين
ولا اللام بل في الفا وانما ذكره الش لينبه على الاقوال في المسيلة وقال
الدنوشري هذا القول ارتضاه بعض المشايخ وهو لا يخالف ما ذكره
الموضح بخلاف ما قبله قوله العاشر ان لا يكون عينا الخ ظاهره انه اذا كان
لاما لما اخره زيادة الخ يقلب الفا وليس كذلك على ما اقتضاه قوله
الثامنة دشه وجاو قد اختلفتا اي الواو واليا فان الواو تقدمت عينا
على اليا لاما بخطوطه بخلاف العكس وهو تقدم اليا عينا على الواو لاما فانه غير
واقع ولهذا قالوا واو حيوان عن يا بالعدم النظير واصله حييان وقياسه
حايان لتحرك اليا وانفتاح ما قبلها لكن بقوة متحركا ليطابق مدلوله في
التحرك كالجولان وفي المرلعان حملوا النقيض على النقيض ولذلك لم يدغموا
في الحيوان ولانهم لو ادغموا فيه لا تبس بتثنية حي لكن لما كرهوا اجتماع
المثلين قلبوا الثانية واوا ولم يقلبوا الاولى لان التغيير بالاواخر اولى
انتهى من شرح الشيخ زكريا على المتن وفيه مخالفة لما مضى من جهة ان كلام الموضح
مبني على مذهب قول س والمازني وكلام شرح الشافية مبني على مذهب المبرد
كما يعلم من كلام الش الاتي وبعد فالمسيلة محتاجة الى كشف القناع عن
وجهها وان شاالله يتيسر لنا ذلك وفيه نظر ايضا من حيث انه يقتضي ان
قلب يا حيوان بالقياس وكلام الموضح يخالفه فصل قوله
ومنافاة الصفة ينظر ثم ينظر لذلك فرايت ان صفة الواو واليا الجهر والاستفال
وصفة التا الهمس والرخاوة قوله بانه يجوز ههنا للفرق الخ فيه نظر ظاهر

بانه واجب على هذا ايضا فليتامل قوله تضايق عنها قول الشاعر تضايق
عنها ان تولجها الابر قد يقال ان فيه قلبا بان يجعل ان تولجها الابر
فاعل تضايق وضمير عنها راجعا للموالج وبيانه ان الموالج هي التي تتضايق
عن ان تدخلها الابر ولا تتضايق عن دخولها العوافي وينظر هل يجوز
ان يكون تضايق فعلا مضارعا حذف منه احدى التائين وفاعله ضمير
عايد الى الموالج وان تولجها الابر سقط منه حرف الخفض وهو عن ويكون
بدلا عنها متعلقا بتضايق او لا يجوز ذلك والابر بكسر الهمزة كقربه
وقرب وهل يجوز ان يكون ان تولجها الابر بدلا من ضمير عنها وانثه وان
كان مفسرا بمذكر بعده اعتبارا بالحالة او لا يجوز قوله وقول الجوهري الخ فيه
نظر فان الاقدام على تغليط الجوهري ليس بالهين فيجوز ان يكون ذلك
مذهبا له كما ذهب البغداديون الى ذلك في اتزر واتمن واتهل واتكل كما
حكاه الش عنهم لا يقال الجوهري ليس من ارباب المذاهب لانا لا نسلم ذلك مع ان
الظاهر يساعده لما قاله الجوهري جيد والوجه الثاني ما قاله الموضح وهو ظاهر
والوجه الثالث ما ذهب اليه بعضهم وهو قريب مما ذهب اليه الموضح
فصل قوله لا نظير في اللسان الى اخره قال الدنوشري هو مشكل
بالنسبة للضاد والصاد فان الضاد المعجمة مما يلي الاضراس
من الجانب الايمن والصاد المهملة مما يلي الاضراس من الجانب
الايسر فلا ينحصر الصوت فيهما بين اللسان وما حاذاه من الحنك
الاعلى فليتامل ثم راجعت بعض الفضلا فذكر لي ان الضاد
من حافة اللسان الايمن او الايسر واما الصاد المهملة
فهي من الثنايا وطرف اللسان قوله لا يدغم الا في صغيري
مثله ربما اشكل بما قاله المرادي من قوله والادغام الخ فانه ادغم
في غير مثله الهم الا ان يقال ان صغيره باق مع قلب الثاني قوله على الاصل

مراده به انه اصل بالنسبة للادغام بوجهيه والا فهو مرفوع بالنسبة
الي التا قوله والبنام الاصابع الخ فيه نظر من حيث ان البنام اطراف
الاصابع كما قال الشم ومن حيث اقتصاره علي قوله حيث لم يتقدمها باء
موحدة وكان ينبغي ان يقول حيث لم يتاخر عنها باء موحدة ويضم اليه
قوله ولم تكن ساكنة والاصابع جمع اصبع وفيه عشر لغات جمعها ابن مالك
في قوله بتثليث با اصبع مع شكل همزته بغير تقيد مع الاصبوع قد نقله
وقد يراد بالاصابع بعضها وهي الانامل مجازا من اطلاق اسم الكل علي
الجزء كما في قوله تعالي يجعلون اصابعهم في اذانهم فالمراد بها بعضها وهي الانامل
فيكون مجازا والقرينة فيه عقلية لان الذي يجعل في الاذان هو رؤوسها
لا كلها مع ما فيه من المبالغة حيث اشعر بانهم يدخلون اصابعهم في اذانهم
فوق المعتاد فرارا من شدة الصوت والمراد الانامل السبابات لانها المتعارفة
في ذلك وانما لم تذكر استبشاعا لذكرها لانها من السب فكان اجتنابها في
التعبير اولي كذا في الكشاف وعند صاحب الانصاف انها لا تتعين لانهم
في حيرة ودهشة فقصدهم سد الاذن غير مرجعين علي ترتيب معتاد وربما
قصد سد الاذن حينئذ بالانملة الوسطي لانها اصلا للاذن واحجب للصوت
واليه ميل القاضي في تفسيره حيث اطلق الانامل قوله ذات المنطق قال
العيني يجوز فيه الرفع حملا علي اللفظ والنصب حملا علي المحل انتهي وانما
كان يظهر الاول وان كان الترخيم هنا علي لغة من ينتظر والا فلا رفع في
حال لفظا فيكون نعتا تابعا له علي لفظه قوله وكفك المختضبة قال الدنوشري
ينظر ما اعراب كفك وهل يصح نصبه بالعطف علي المنادي او لا يصح ذلك لامتناع
نحو يا غلامك وان كان يمكن الفرق بان النداء في يا غلامك حقيقي فيمتنع
اجتماع خطابين بخلاف كفك فان النداء فيه ليس حقيقيا فلا يتحقق
اجتماع خطابين انتهي واقول ضبط في النسخة المصححة كفك بالجر

فهو

فهو معطوف علي المنطق اي وذات كفك والمعني يرشد اليه وقوله
كفك بالخطاب علي حد قولهم في التوكيد يا تميم كلكم هذا باب
نقل حركة المعتل الي الساكن الصحيح قوله ويجب بعد النقل في المسايل
الاربع الخ قال اللقاني سيجي ان صيغة مفعول من ذوات الياء تثبت الياء
فيها بعد النقل لئلا يلتبس بذوات الواو ويجب ابدال ضمة قبلها
كسرة فينتقض بذلك قوله ويجب بعد النقل في المسايل الاربع الي اخره
الا ان يقال انه بعد النقل صار ما فيه حرف العلة مجانسا للحركة وفيه نظر
قوله موجب قلبهما الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مذ يقال تحركهما
عارض لا يعمل لاجلها كما قالوا في لتبلون قوله لانه حلوه الخ قد يقال
الموازن لاسم التفضيل انما هو ما افعل وما افعل به فليس موازنا له كما
هو ظاهر ويجاب بان افعل به حمل علي ما افعله وان لم يكن موازنا لاسم
التفضيل وكان ينبغي للموضح ان يستثني اسم التفضيل ايضا مما استثناه
قوله اوكان معتل اللام الخ هو واضح لشموله نحو احييا واهويا بخلاف ظاهر
تعليل الشارح فانه قد يخرج ذلك لانه لو نقل لم يجتمع
اعلالان وان كان يمكن ان يقال ان عدم النقل في ذلك بطريق
الحمل علي احيي واهوي قوله فالاول الي اخره قال الدنوشري
الظاهر ان نحو جدول مشابه للمضارع في وزنه دون زيادته
فهو كتابه فينظر ما وجه اعلاله قوله فانهما اشبها اكرم صوابه
اعلم لان اكرم اذا قري بصيغة المضارع كما هو فرض
المسلة كانت همزته مضمومة فلا يكون موازنا لابيض
واسود قوله واما التشبه به معني الي اخره قال
الدنوشري فيه نظر ظاهر وكان ينبغي له ان يقول
فلان كلا منهما الة للفصل وهو الخياطة انتهي وهو نظر كليل

وما قاله الش موافق لما ياتي عن سيو الخليل قوله مرادهما انه مقصور خبر
ان علي حذف العايد مجرورا بالبا والتقدير مرادهما به قوله وحصوله
الاستثقال الخ فيه نظر لانه لا يمكن الجمع بين الالفين حتى يحصل الاستثقال بالتانيث
وانما يحصل ذلك بها لو اجتمعا وكان ذلك وجه اسقاط الموضح لذلك فليتامل
قوله انما نوض الخ هو كمدة وزنه قوله ارا فيه نظر ظاهر فان ارا اصله
ارا على وزن افعلا بهمزة بعد الرا الساكنة والف لينة وهمزة في اخره
بدل من لام الكلمة التي هي الواو لوقوعها اثر الف زائدة فنقلت فتحة الهمزة
الاولى الى الرا فالتقت ساكنة مع الالف اللينة فحذفت الهمزة التي سكنت
وبقيت الالف الزائدة والهمزة التي هي بدل من اليا التي هي لام الكلمة
فعين الكلمة همزة لا حرف معتل اللهم الا ان يكون مبنيا على ان الهمزة
حرف معتل ويعلم بذلك ان قول الموضح في صدر المسئلة ان يكون الحرف المعتل
عينا لفعل مراده به بالفعل ليس حصول الفعل الاصطلاحي فيشمل الاسم
اما بالتغليب واما بغيره فليتامل قوله لان العين كثيرا ما يعرض لها الحذف
الخ قال الدنوشري ينظر ما امثلة هذا الكثير وقد استحضرت منه نحو استحي
اصله استحيي حذفت عينه اولا ثم ونحو اري محذوف العين
قوله ولان قلب الضمة الى الكسرة لو قال كسرة لكان احسن واما قلب
الكسرة فتحة نحو باجر ثانيهما منه انه ليس خلاف القياس ونحو قيل
قلبت ضمته كسرة فهو من الاول قوله مفتوح العين فيه نظر فان نحو يرث
تحذف واوه وليس مفتوح العين بل مكسورها فليتامل قوله وبدع وبذر
مبنيين للمفعول في لغة هي غير فصيحة واللغة الفصيحة
اثبات الواو لعدم الموجب لحذفها قوله كون ماضيه مكسور العين
فيه نظر فان نحو ورث يرث اعل بما ذكر قوله انه مصدر رثيا في ما قال
انه اسم مصدر قوله والمصدر الجاري عليه التوجه كان ينبغي

ان يقول والاتجاه وقوله زوايده فيه نظر اذ المحذوف واحد الجميين
فقط وزيدت فيه التا قوله وينبغي العكس الى اخره قال الدنوشري
ينظر هل المراد به الاعتراض على ابي الفتح اولي انتهي والمتبادر ان
مراده الاعتراض قوله في همت قال في الصحاح همت بالشي اي بالفتح
اهم بضم الها اذا اردته قوله وان كان الفعل المضارع المكسور العين
الى اخره قال الدنوشري المضارع والامر الجايز فيهما الوجهان المذكوران اذ
يشترط فيهما الجريان الوجهين كما صرح به الشارح حيث قال
المكسور العين اذ ليس الكلام في الشاذ كحسب يحسب ولذا امتنع الوجه
الثالث اعني الحذف بدون نقل لما يلزم عليه من التقا الساكنين على غير
حده فاما ان يتخلص منه بالحذف وفيه اجحاف واما بالكسر الذي هو
الاصل في التخلص من الساكنين وهذا مستغني عنه بالنقل الذي هو
اقل مؤونة وقول الش بفتح اللام وكسرها متعلق بالكلمة من حيث ذاتها
واما صحة التمثيل بها فموقوف على الفتح ويقاس عليه يظل وما قاله ابن مالك
في المضارع المضموم جار في الماضي المضموم وينظر ما مثاله قوله جاز
الوجهان الاولان قال اللقاني اي وامتنع الثالث فيهما وهو حذف العين
وحركتها اذ فاعل من الامر والمضارع ولامهما ساكنان لزوما فيؤدي الحذف
المذكور الى التقا الساكنين على غير حده قوله ولان المشهور قال اللقاني علة
ثانية يعني ان كونه بكسر الماضي وفتح المضارع ماضي الاستقرار قليل ثم
التخفيف بالحذف مع الثقل ايضا قليل قوله من قار يقار معناه اجتمع يجتمع
ومنه القارة وهي الاكمة لاجتماعها قال الشيخ زكريا في شرح الشافية وينظر هل
هو واوي او يائي والوقار هو الثبات ذكره المذكور والحذف في ظلت
فصيح لكثرة استعماله بخلاف مست واحست هذا
باب الادغام قوله رفعك اللسان وضمك

اياه قال الدنوشري الظاهر ان المراد بالوضع الخفض وينظر هل الحروف
الشفوية والحلقية فيها ارتفاع وانخفاض عند الادغام وظاهره اعتبار
كل من الرفع والخفض المراد من الوضع في كل ادغام وهو منتقض بادغام
في حرفين ليس فيهما الا الرفع فقط او الوضع فقط الا ان يقال الواو في
كلامه بمعنى او فالمدار على احد الامرين ولا يصدق التعريف على الادغام
في ربنا لانه لا مدخل للسان في النطق بالبا قاله الملا عصام الدين ه
وقوله بعد ادخال احدهما في الاخر لا يظهر له فايدة على انه مضر وذلك ان
بعضهم جعله تعريفا للادغام فالادغام غير متاخر عنه ويمكن ان يكون على ارادة
الارادة بعد بعضوا المعنى بعد ارادة الادخال ومنه ما فيه وتعبيرهم في هذا
المقام بالادخال مجازا اذ ليست حقيقة الادخال متحققة ولكن لما اخفي الساكن
عند المتحرك خفا الداخل في المدخول فيه عبر عنه بالادخال على ان ادخال حرف
في حرف اطلاق لغوي كما في القاموس وفهم عنه الملا عصام الدين في حاشيته
على الشافية تعال فالتسمية بالادخال ليست اصطلاحا بل هي لغة الا انه ه
لما كان ادخال الحرف في الحرف لا يصح على حقيقته فسره ارباب الاصطلاح
بقولهم ان تاتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل
كما خفا المراد اهل اللغة والاشارة الى ارتكابهم المجاز في المجاز نقل بعضهم نحوه
من خط الملا عصام قوله لان الوقف الخ ايضاح ان الهاء المذكورة اتي بها
للوقف وعلى فرض وصلها بما بعدها الوقف عليها منوي الثبوت وهو فاصل
فلو عيا في الادغام كما قال قوله فلو كانت الهمزة الى اخره قال الدنوشري
ينظر ما وجه منع الادغام ورداته في نحو لم يقرا احد وما وجه وجوبه
وعدم رداته في نحو سال قوله لئلا يذهب المد بالادغام يفهم منه ان
حرف العلة الساكن ليس فيه مد وفيه نظر الا ان يراد المد اللغوي وهو يذهب
بالادغام بلا شك قوله واغتفر زوال المدة في هذه القوة الادغام قد يقال

فيه

فيه نظر لانه لا يظهر كون قوة الادغام علة لاغتفار زوال المدة في هذا
فليتامل قال ابن الحاجب مع عبارة الشيخ زكريا والا في نحو قالوا وما لنا
ان لا نقاتل في سبيل الله وفي يوم كان مقداره الف سنة فان اول المثلين هو
فيه مد ودو في اخر كلمة فانه يمتنع فيه الادغام محافظة على فضيلة الثابتة
للحرف الاول قبل انضمام الثاني من كلمة اخرى اليه بخلاف اوو ونصروا
لانتقامه الاول فوجب الادغام وبخلاف نحو مقرو ومرمي ونحو مقرو
وبري واصلهما مقروو ومرموي ومقرو وبري لان الاول ليس في اخر
كلمة وانما وجب الادغام فيهما مع ان الادغام ازال المد لان الغرض
من المد الادغام فلو لم يدغم لزم نقض الغرض ولان ذلك في كلمة واحدة
والكلمة موضوعة على الادغام انتهى ويمكن ان يكون معنى قول الشارح
واغتفر زوال المدة الى اخره ان الادغام مطلوب في الكلمة الواحدة طلبا
شديدا وفيه نظر قوله وريا الري براء مكسورة وهمزة ساكنة وياء المنظر
الحسن قوله في وقف حمزة اشارة الى ان حمزة قرا بالادغام وقفا في قوله تعالى
هم احسن اثاثا ورئيا اعتدادا بالعارض او لانه من رويت الوانهم وجلودهم
اي امتلات وحسنت قوله كاواب هو مثال ابلم من الاوب اصله اوب
فقلبت ثاني الهمزتين واوا لسكونها بعد ضمة ثم ادغم وجوبا للزوم الابدال
قوله فان الادغام في الهمزتين كما روى مقيد بما اذا كانا في كلمتين فلا يشمل
سال قوله غير لين احترز به عن اللين نحو سير رمضان فانه يدغم حينئذ
قوله ان لا يتصدر اولهما قال ابن مالك الا ان يكون اولهما تا المضارعة
فقد يدغم بعد مدة او حركة نحو لا تيمموا وتكاد تميز وقال
المرادي ويجوز الادغام ايضا في الفعل الماضي اذا اجتمع
فيه تاان والثانية اصلية نحو تتابع ويؤتى بهمزة الوصل فيقال
اتابع وقد ذكر هذا الشرط في الكافية والا تبتدا بالساكن الى اخره

قد تقال كان يمكن الادغام وتجلب همزة الوصل كما في اضرب قوله
ففي هذه الانواع السبعة الي اخره قال اللقاني سياتي ان اولي التايين
الزايدتين في اول المضارع يجوز فيها الفك والادغام فينبغي استثناوها مما
قوله هنا ففي هذه الانواع السبعة قوله حببه بالحا المكسورة والبا الموحدة
جمع حب وهو الانا الذي يوضع فيه الما وفي بعض النسخ بالجيم وفي بعضها
بالخا المعجمة فلينظر قوله ووداني ينظر ما معناه قوله في ثلاث مسايل
اخر قال اللقاني احداها علي ما سيجي الامر وهو احد الثلاث المذكورة
قبل كخوا خصص اي والفقه الشر قلت ذكرهنا لبيان ان الحركة
لا توجب ادغاما وهناك لبيان جواز الوجهين فاختلف باعتبار الحركة
وعدمها الا ان الحق ان الحركة لم توجب حتما لانها اوجبت جواز الوجهين
فتامل قوله لم يخلق الله الخ قال الدنوشري فيه نظر لان ابن مالك وابنه
من اجل علما الاسلام وقد ذكرا انه يجوز الادغام في الابتدا وتجلب
همزة الوصل لتعذر الابتدا بالساكن ولا يخلو حالهما من امرين
اما ان يكونا استندا فيه الي فهم ذلك من لغة العرب واستنباط ذلك
منها لعدم مانع فيه ونيا قطعا وعلي كل يحسن الرد عليهما بمجرد عدم
العلم بان الله لم يخلق همزة وصل في اول الفعل المضارع لانهما مثبتان
والراد عليهما ناف والمثبت مقدم علي النافي ومن حفظ حجة علي من لم يحفظ
ولا يظن بهما انهما قد ساعلي ما ذهبا اليه بمجرد التشهي من غير استناد
الي شي يعتمدان عليه ويستندان اليه لان من الظن بالايمة غير لايق كيف
وقد نقل الثقات ان ابن مالك قال طالعت الصحاح فلم استفد منه
الا ثلاث مسايل ولا يضرهما عدم ذكرهما المستند في ذلك لاصل بجا
وان ذكر اهلو عا قال ابن المصنف ومنهم من يدغم ويسكن
اوله ويدخل عليه همزة وصل فيقول اتجلي انتهي لانهما ثقتان

موتمنان وقد ذكر صاحب القاموس في فصل الجيم من باب النون لما
تكلم علي جبان ومنها اما العربية ابن مالك وابو حيان فليتامل
ذلك فانه مبحث شريف ومسلك لطيف ثم رايت شيخنا شيخ الاسلام
قال ومن خطه نقلت وللقايل ان يقول ان اردت لم يخلق الله في اول
المضارع اصالة فمسلم ولا يرد لان الكلام فيما هو علي سبيل العروض او لم
يخلقها مطلقا فممنوع انتهي وللقايل ان يقول الترديد المذكور غير واضح
كيف والمقام قاض بان المراد ان الله لم يخلقها مطلقا لان الغرض انها
عارضة في نحو اتجلي لتعذر الابتدا بالساكن بل الكلام ليس الا في ذلك
فليتامل انتهي ولا يخفي ما فيه من التطويل بلا طايل ويلزم علي هذا ان لا
يحكم بسهو احد من العلما ولا خطايه والانسان محل النسيان وقد ذكر
الشيخ ان ابن مالك نفسه ذكر المسيلة علي الصواب في بعض كتبه فتدبر
بالانصاف قوله احد من الفصحا قال الدنوشري قصد به تبيين مراد الموضح
الواجب كلامه علي حاله من غير زيادة لكان صحيحا لان الله كما خلق الاجسام
خلق الاعراض التي من جملتها همزة الوصل المذكورة انتهي واقول
عدم خلق الله الهمزة في اول المضارع كناية عن عدم وجودها
وفيما زاده الشيخ اخلال بذلك كما لا يخفي علي العارف باساليب الكلام قوله
وتكاد تميز قال الدنوشري ينظر هل هو بادغام الدال في التا بعد حذف
احدى التاين فالدال مبدلة تا او هو بابقا الدال مضمومة وينطق
بعدها بتا ساكنة مدغمة في التا الثانية وهذا هو الظاهر من قوله
بعد مدة او حركة ثم رايت بعض القرا صرح بما ذكرناه ورايت شيخنا
العلامة احمد بن قاسم العبادي ضبط بالقلم الدال بالضم
والتا بالتشديد فيما ذكر قوله وكنتم تمنون يقرا بميم مضمومة
بعدها تا ساكنة مدغمة في مثلها قوله وجعتهم الي اخره فيه نظر

لانهما تعارض بالمثل نتبادل الا الاولي لهاممني كما ذكر الشارح بقوله
لدلالتها على المضارع ويرجح مذهب س والبصريين بان الثانية بها
حصل الثقل وبانها قريبة من الطرف وقد تكون الثانية لامعني لها اصلا
كما في مضارع ترمس بمعنى رمس فليتامل قوله ويجاب عن اولاها
الي آخره فيه نظر لانه لا تخرج القراات عن اللغات الشاذة فان
الظاهر ان تسكين يا الماضي لغة شاذة لا بسماع تيسر غيرها فلا يشكل ذلك هـ
بقراة الاعمش والحسن وقوله قبل ذلك مع انه مفهوم من الفعل فيه نظر
فقد يدعي ان المراد نوع خاص منه وهو غير مفهوم منه ومثله وحيل
بينهم قوله فانا بغير المفعول مع وجوده فيه نظر كما يعلم من مراجعة هـ
كلامهم في الكلام على هذه الاية قوله واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع
الي كلها ينبغي الحاق الالف بما ذكر لوجود العلة فيها وقوله كذا قالوا فيه
اشارة الي التبري عن التعليل بما ذكر لعروض الحركة بعروض هذه
العلامات بلا شك ويمكن توجيه التعليل بان كلا من ردوا وردي هـا
وردن وردا صيغة مخصوصة مستقلة براسها فلا عروض للحركة فيها قوله
بالمدغم لو زاد فيه كما سبق لكان حسنا قوله والتزم الي اخره قال
الدنوشري هو كالمستثني من فعل الامر المتقدم على لغة بني تميم
انتهي وكانه لم يقف على كلام التفتازاني فانه قال ان قلت هلم فعل
امر عند تميم تلحقها علامات التانيث والتثنية والجمع فالتزام
الادغام فيها على اصلهم في فعل الامر وعند الحجازيين اسم فعل
يستوي فيه الواحد والجمع والمونث والمذكر فالتزام الادغام فيها
عند الحجازيين ناقض لاصل الكلام في المضارع وفعل الامر
وليست هلم منهما فمن اي شي استثنيت قلت لعل قوله
والتزم اقتضاب لبيان مخالفة حكمه لما هو بمعناه من افعال

الامر

الامر في الادغام والتزام حركة الفتح فتامله قوله واذا اتصل بها
غايب مثله اذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل فانه يجب بالفتح ايضا
قال المرادي واذا اتصل بها نون الاناث فالقياس هلممن
وزعم الفراء ان الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون
ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم ثم تدغم النون الساكنة في نون
ايضا وحكي عن ابي عمرو انه سمع من العرب هلمين يا نسوة
بكسر الميم مشددة وياء ساكنة بعدها قبل نون الاناث
وحكي عن بعضهم هلمن هلمن قال المرادي الخامس التزم
المدغمون فتح المدغم فيه قبل ها غايبة نحو ردها ولم يردها
والتزموا ضمه قبل ها غايب نحو لم يرده قالوا لان الها
خفية فلم يعتدوا بوجودها فكان الدال قد ولي الالف
والواو نحو ردا وردوا انتهي واشار بقوله قالوا الي التبري عن
التعليل بما ذكر لعدم ~~[illegible]~~ اطراده كليا في نحو لم يرده
لعدم وجود الواو عند عدم الاشباع وان كان يمكن حمله على المتبع
وكان الشارح لحظ ذلك فقصر العلة علي ها الغايبة
والالف في قوله فقد وليت الالف امر فوعر فاعلا مع حذف
المفعول والالف والواو في قول المرادي قد ولي الالف
والواو مرفوعا ~~لكن لك~~ قوله وذهب الي اخره
ينبغي ان يلغز عليه فيقال ما اسم فعل تلحقه الضماير البارزة
فيقال هو هذه قوله والفرق الي اخره فيه نظر لامكان ان هذه
يعارض بالمثل فيقال ايضا السكون عند اتصال الفعل بضمير الرفع
عارض ايضا يزول بزوال الضمير المذكور قوله نحو لحجت
عينه قال في الجمع بين العباب والمحكم اللحح في العين ضلاق

يصيبها او التصاق وقيل هو التزاق ما من وجع وقيل هو لزوق اجفانها
لكثرة الدموع وقيل هو التصاقها بالرمص وقد لححت
عينه تلحح لححا باظهار التضعيف وهو احد الاحرف التي
اخرجت على الاصل من هذا الضرب منبهة على اصلها
ودليلا على اولية حالها ومنه مششت الدابة واللاه
السقا واللت اسنانه وصككت الدابة والادغام لغة في
لححت عينه ولحت عينه كثرت دموعها وغلظت اجفانها
انتهى **قوله** اي لصقت ينظر ضبطه وينظر هل يجوز ان يقال
لصقت بدي بالكتاب متعديا اولا يجوز وهل يجوز الادغام في لل السقا
ولححت عينه وما معهما الادغام اولا يجوز قال في الصحاح لسق به ولصق
به والتسق به والتصق به به والصقته به غيره والصقه به غيره
انتهى ففهم منه ان لصق كسمع في انه لازم **قوله** وهو وسخ الى اخره
لو قال بدله وهو وسخ في الموق فان كان الوسخ الذي في الموق سايلا
فهو غمص لكان احسن كما لا يخفى **قوله** قاله في الصحاح الذي في الصحاح
والرمص وسخ يجتمع في الموق فان سال فهو غمص وان جمد فهو
رمص وقد رمصت عينه بالكسر والرجل ارمص **قوله** او في ضرورة
معطوفا على قوله شذوذا لانه على نية نزع الخافض والتقدير
في شذوذ او في ضرورة فان قلت **قوله**
شذوذا منصوب لمصدر محذوف او حال قلت
على هذا التقدير يكون من جملة معطوفة محذوفة والتقدير او
يوجد ذلك في ضرورة ويؤيده ان النصب على نزع الخافض
لا يصار اليه مع تيسر غيره وان كان المصنفون لا يتحاشون
عن مثل ذلك على ان وقوع المصدر حالا مقصور على السماع وان

كان

كان كثيرا ويمكن ايضا ان يكون قوله في ضرورة معطوفا على شذوذا
على تقديرالحالية ايضا والتقدير وقد يفك الادغام في غير ذلك
حال كون ذلك شاذا او كاينا في ضرورة قال الدنوشري قوله في ضرورة
معطوف على قوله شذوذا ينظر هل هذا العطف صحيح اولا انتهى
والظاهر الصحة وهو عطف على المعنى لان قوله شذوذا في معنى
في شذوذ **قوله** الحمد لله لا يخفى ما في حسن هذا
الختام من العلامة عبد الله جمال الدين ابن هشام
ولله دره ما ادراه باساليب الكلام • سقى الله ثراه
صوب الرحمة على الدوام • وغفر لنا وله ولجميع المسلمين
واسال الله حسن الخاتمة لي ولجميع الاخوان • وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى اله وصحبه • والتابعين لهم باحسان •
وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة
المباركة يوم الاحد المبارك
واحد ٢١ وعشرين
شهر شوال المبارك
١١٥٦ السنة ستة
وخمسين ومائة
والف
تمت
تم



كمل الكتاب تكاملت رتب الكمال لصاحبه
وعفى الاله بمنه وبجوده عن كاتبه